وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر
Université Mustapha Stambouli Mascara

كلية العلوم الإقتصادية،علوم التجارية و علوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة : العلوم الإقتصادية.

التخصص : إستراتيجيات التنمية و السياسات الإقتصادية.

تحت عنوان :

الإستثمارات العمومية ، التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر.

Investissements publics, compétitivité et croissance économique en Algérie.

من تقديم الطالب : عرفي مختار. **تحت إشراف : أ.د شنيني عبد الرحمان.**

لجنة المناقشة :

أ.د. تشيكو فوزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
أ.د. شنيني عبد الرحمن	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مقررا
أ.د. صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	عضوا
أ.د. بن حميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	عضوا
أ.د. بن باير حبيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	عضوا
د. بوشيخي محمد رضا	أستاذ محاضر أ	جامعة معسكر	عضوا

السنة الجامعية : 2019-2020.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

أحمد الله العلي القدير الذي أعانني على إتمام هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى من وقف إلى جانبي و أخلصني بنصحه الأستاذ شنيني عبد الرحمن الذي شرفني بقبول الإشراف و تأطير الأطروحة بصدر رحب ، رغم كل انشغالاته و مسؤولياته و الأستاذ تشيكو فوزي على نصائحه و إرشاداته و خصوصا صبره طيلة فترة التكوين .

و لا أنسى شكر كل من أعانني من قريب أو من بعيد على إتمام هذه الأطروحة.

كما لا يفوتني أن أوجه الشكر و الإمتنان لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين حفظهما الله و أطال في عمريهما ،

إلى زوجتي ، أبنائي و إخوتي الأعزاء حفظهم الله و إلى جميع أصدقائي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	**1**
قائمة الجداول	**4**
قائمة الأشكال	**7**
مقدمة عامة	**11**
الفصل الأول الإطار النظري للإستثمارات العمومية ، التنافسية و النمو الإقتصادي	**19**
مقدمة الفصل الأول	**19**
المبحث الأول الإطار النظري للإستثمارات العمومية	**20**
1. الإطار المفاهيمي للإستثمارات العمومية	20
2. تدخل الدولة عبر الإستثمارات العمومية في الإقتصاد	22
3. نظريات الإستثمارات العمومية	25
4. الإستثمارات العمومية ، تخصيصاتها ،تصنيفاتها ، أنواعها و خصائصها	30
المبحث الثاني : الإطار النظري للتنافسية	**37**
1. مفهوم التنافسية ، تطورها و مصادرها	37
2. مقاييس التنافسية	47
3. التنافسية حسب المنتدى الإقتصادي العالمي للتنافسية	58
4. محاولة التوفيق بين المقاييس المرتبطة بالتنافسية	64
المبحث الثالث : نظريات النمو الإقتصادي و الإستثمارات العمومية	**68**
1. مصادر التقدم التقني و النمو الإقتصادي	68
2. النماذج التقليدية للنمو	71
3. نماذج النمو الداخلي	75
خاتمة الفصل الأول :	**92**
الفصل الثاني : العلاقة ما بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي.	**94**
مقدمة الفصل الثاني	**94**
المبحث الأول علاقة الإستثمارات العمومية بالنمو الإقتصادي	**95**
1. قنوات الناقلة لأثر الإنفاق على الإستثمارات العمومية و النمو الإقتصادي (على المدى القصير)	95
2. القنوات الناقلة لأثر الإستثمارات العمومية و النمو الإقتصادي (على المدى الطويل)	99
3. الإطار النظري لعلاقة الإستثمارات العمومية بالنمو الإقتصادي	107
المبحث الثاني : علاقة الإستثمارات العمومية بالتنافسية.	**114**
1. القنوات الناقلة لأثر الإستثمارات العمومية و تنافسية القطاع الخاص (الإقتصاد الجزئي و الكلي)	114
2. علاقة الإستثمارات العمومية بالتنافسية (من منظور الرفاهية الإجتماعية)	125
3. علاقة الإستثمارات العمومية بالتنافسية (من منظور المؤسساتية)	129
المبحث الثالث : معززات القدرة التنافسية.	**135**
1. تدخل الدولة و إستراتيجيات التنمية الإقتصادية	135
2. تكامل الإنتاجية و القدرة التنافسية لخلق مزايا تنافسية	139
3. الحد من الفوارق عبر التماسك و التقارب	143
4. تعزيز إستقرار البيئة الإقتصادية الكلية	149

خاتمة الفصل الثاني :	**152**
الفصل الثالث : واقع و آفاق الإستثمارات العمومية و التنافسية في الجزائر	**154**
مقدمة الفصل الثالث	**154**
المبحث الأول : الإطار التحليلي للإستثمارات العمومية و التنافسية في الجزائر	**155**
1. الإنفاق العمومي و النمو الإقتصادي في الجزائر	155
2. تحليل تطور الإستثمارات العمومية و المساهمة القطاعية في الجزائر	161
3. واقع التنافسية في الجزائر حسب المنتدى العالمي للتنافسية	169
المبحث الثاني الإستثمارات العمومية و المتطلبات الأساسية للتنافسية في الجزائر	**185**
1. الإستثمارات العمومية في المنشآت القاعدية الأساسية	185
2. الإستثمارات العمومية في قطاع الصحة ، التعليم و السكن	194
3. الإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة	206
المبحث الثالث الإستثمارات العمومية و محسنات الكفاءة للتنافسية في الجزائر.	**212**
1. الإستثمارات العمومية في قطاع النقل	212
2. الإستثمارات العمومية في قطاع الطاقة	219
3. الإستثمارات العمومية في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	225
خاتمة الفصل الثالث	**231**
الفصل الرابع دراسة قياسية حول العلاقة بين الإستثمارات العمومية ، التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر	**233**
مقدمة الفصل الرابع	**233**
المبحث الأول : القياس الإقتصادي لأثر الإستثمارات العمومية (المدخلات) و التنافسية و النمو الإقتصادي	**234**
1. منهجية الدراسة	234
2. متغيرات الدراسة	234
3. أثر الإستثمارات العمومية (المدخلات) و التنافسية على النمو الإقتصادي (النموذج الأول)	236
المبحث الثاني : القياس الإقتصادي لأثر الإستثمارات العمومية (المخرجات) و التنافسية و النمو الإقتصادي (النموذج الثاني)	**252**
1. منهجية الدراسة	252
2. متغيرات الدراسة	252
3. أثر مخرجات الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي (النموذج الثاني)	253
المبحث الثالث : دراسة العلاقة المثلثية بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي .	**268**
1. منهجية الدراسة	268
2. متغيرات الدراسة	268
3. أثر إجمالي الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي (النموذج الثالث)	269
4. دراسة السببية بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر	281
خاتمة الفصل الرابع	**283**
خاتمة عامة	**286**
قائمة المراجع	**295**
الملاحق	**315**

قائمة الجداول

جدول 1.1 : تقييم البلدان حسب مراحل التنمية	63
جدول 2.1 : مثال على وضعية بعض البلدان و مرحلة تنميتها.	63
جدول 1.2. : البنى التحتية و الخدمات المرتبطة بها.	115
جدول 1.3 : مبالغ النفقات العمومية للفترة 1990-2000	156
جدول 2.3 : مبالغ النفقات العمومية للفترة 2001-2018	157
جدول 3.3 : تطور قروض الدفع المستهلكة للقطاع الفرعي الطرقات للفترة 1999-2017.	186
جدول 4.3 : مختلف الطرق البرية الموجودة في الجزائر	187
جدول 5.3 : مسافة الطرقات في الجزائر و نوعيتها للفترة 2006 – 2018.	189
جدول 1.4 : متغيرات الدراسة ، ترميزها و مصادرها (النموذج الأول)	235
جدول 2.4 : معايير إختبار درجة التأخر	237
جدول 3.4 : اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF.	239
جدول 4.4 : إختبارات الحدود (Bounds Test)	240
جدول 5.4 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للمدى القصير	241
جدول 6.4 : نتائج تقدير معاملات متغيرات نموذج (ARDL) للمدى الطويل	242
جدول 7.4 : نتائج إختبار إرتباط سلسلة البواقي	244
جدول 8.4 : نتائج إختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity test	245
جدول 9.4 : نتائج اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي	245
جدول 10.4 : نتائج إختبار ملائمة النموذج	247
جدول 11.4 : متغيرات الدراسة ، ترميزها و مصادرها (النموذج الثاني)	253
جدول 12.4 : معايير إختبار درجة التأخر	254
جدول 13.4 : اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF.	256
جدول 14.4 : إختبارات الحدود (Bounds Test)	257
جدول 15.4 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للمدى القصير	258
جدول 16.4 : نتائج تقدير معاملات متغيرات نموذج (ARDL) للمدى الطويل	259
جدول 17.4 : نتائج إختبار إرتباط سلسلة البواقي	261
جدول 18.4 : نتائج إختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity test	262
جدول 19.4 : نتائج اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي	263
جدول 20.4 : نتائج إختبار ملائمة النموذج	265
جدول 21.4 : متغيرات الدراسة ، ترميزها و مصادرها (النموذج الثالث)	269
جدول 22.4 : معايير إختبار درجة التأخر	271
جدول 23.4 : اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF.	272
جدول 24.4 : إختبارات الحدود (Bounds Test)	274
جدول 25.4 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للمدى القصير	274

جدول 26.4 : نتائج تقدير معاملات متغيرات نموذج (ARDL) للمدى الطويل	275
جدول 27.4 : نتائج إختبار إرتباط سلسلة البواقي	277
جدول 28.4 : نتائج إختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity test	277
جدول 29.4 : نتائج اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي	278
جدول 30.4 : نتائج إختبار ملائمة النموذج	280
جدول 31.4 : نتائج إختبار Granger للسببية.	282

قائمة الأشكال

شكل 1.1 : منحنى Armey أو BARS CURVE.	30
شكل 2.1 : مؤشرات التنافسية الكلية و فروعها	61
شكل 3.1 : العلاقة بين معدل الضريبة τ و معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد	87
شكل 1.2 : الأثر التقليدي للإستثمار في البنى التحتية على النمو الإقتصادي.	123
شكل 3-1: تطور النفقات العمومية 1990-2017	155
شكل 3-2 : نسب تطور النفقات العمومية من سنة لأخرى مقارنة بأسعار البترول 1990-2018	158
شكل 3-3 : حصة كل نفقة من إجمالي النفقات العمومية	159
شكل 3-4 : مقارنة إجمالي نفقات التسيير و نفقات التجهيز نسبة إلى المجموع الكلي 1990-2017	159
شكل 3-5 : مجموع الإنفاق بشقيه الجاري و الإستثماري مقارنة بالناتج الداخلي الخام للفترة 1990-2017	160
شكل 3-6 : الإنفاق العمومي بشقيه الجاري و الإستثماري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 1990-2017	160
شكل 3-7: تطور إجمالي الإستثمارات العمومية 1990-2017	163
شكل 3-8 حصة الإستثمارات العمومية لكل قطاع 1990-2017	164
شكل 3-9 : تطور الإستثمارات العمومية لكل قطاع 1990-2017	165
شكل 3-10 : الإستثمارات العمومية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-2017	166
شكل 3-11 : تطور مساهمة قطاع البناء و الأشغال العمومية في الناتج المحلي الخام للفترة 1999-2018	167
شكل 3-12 :حصة كل قطاع نشاط نسبة إلى الناتج المحلي الخام للفترة 1999-2018	168
شكل 3-13: حجم مساهمة القطاع العام و الخاص لقطاع البناء و الأشغال العمومية في الناتج المحلي الخام للفترة 1999-2018	168
شكل 3-14: مقارنة بين نسبة تغير ناتج القطاع و مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1999-2018 .	169
شكل 3-15: الترتيب السنوي للجزائر من حيث تنافسيتها الكلية.	170
شكل 3-16 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2006-2007.	171
شكل 3-17 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2007-2008.	172
شكل 3-18 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2008-2009.	173
شكل 3-19 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2009-2010.	174
شكل 3-20 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2010-2011	175
شكل 3-21 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2011-2012	175
شكل 3-22 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2012-2013	176
شكل 3-23 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2013-2014	178
شكل 3-24 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2014-2015	179
شكل 3-25: مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2015-2016	180

شكل 3-26 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2016-2017	181
شكل 3-27 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2017-2018	182
شكل 3-28 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2018-2019	183
شكل 3-29 : مبالغ الإستثمارات العمومية في الطرقات للفترة 1999-2017	186
شكل 3-30 : توزيع شبكة الطرقات حسب النوع في الجزائر .	187
شكل 3-31: تطور شبكة الطرقات و نوعيتها (2006-2018) .	189
شكل 3-32: تطور مبالغ الإستثمارات العمومية في الموانئ و نوعيتها للفترة 1999-.2015	190
شكل 3-33: تطور مبالغ الإستثمارات العمومية على السكك الحديدية و نوعيتها للفترة 1999-.2017	191
شكل 3-34: تطور الإستثمارات العمومية في المطارات و نوعيتها للفترة 1999-.2017	193
شكل 3-35 : مبالغ الإستثمارت العمومية في الصحة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي و نوعيتها للفترة 2000-2016 .	195
شكل 3-36 : تطور إنفاق القطاع الخاص على الصحة نسبة إلى الإنفاق الكلي على الصحة للفترة 2000-2016 .	196
شكل 3-37 : وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي في الجزائر للفترة 2007-2017	197
شكل 3-38 : تطور الإنفاق على التعليم ، التكوين المهني و التعليم العالي للفترة 1999-2017	198
شكل 3-39 : تطور نوعية النظام التربوي ،التعليمي و المهني في الجزائر للفترة 2007-2017	199
شكل 3-40 : المبالغ المرصودة لإستثمارات العمومية في قطاع البناء للفترة 1999-2017 .	204
شكل 3-41 : الإستثمارات العمومية في قطاع السكن للفترة 1999-2017	205
شكل 3-42 : تطور الإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة و الري للفترة 1999-2016	206
شكل 3-43 : نوعية النقل في الجزائر للفترة 2010-2017	212
شكل رقم 3-44 : نوعية النقل البحري في الجزائر للفترة 2007-2017	213
شكل 3-45 : نوعية النقل الجوي في الجزائر للفترة 2007-2017	215
شكل 3-46 : تطور عدد المسافرين جوا للفترة 2000-2018 .	216
شكل 3-47 : نوعية النقل البري في الجزائر للفترة 2008-2017	217
شكل 3-48: تطور عدد المسافرين و حجم السلع المنقولين بواسطة السكك الحديدية للفترة 1996-2017	217
شكل 3.49: تطور إنتاج النفط في الجزائر .	221
شكل 3-50: تطور إنتاج الغاز في الجزائر .	222
شكل 3-51 : نوعية عرض الكهرباء في الجزائر للفترة 2009-2017	223
شكل 3-52 : اشتراكات الإنترنت الثابتة ذات النطاق العريض لكل 100 شخص للفترة 2007-2017	225
شكل 3-53 : اشتراكات النطاق العريض للأجهزة المحمولة لكل 100 في الجزائر للفترة 2012-2017	225
شكل 3-54 : عدد المسجلين في شرائح الهاتف في الجزائر للفترة 1999-2018	226
شكل 3-55 : تطور إستعمال الانترنيت في الجزائر نسبة إلى عدد السكان للفترة 1994-2018	228

شكل 1.4 : إختبار فترة الإبطاء المثلى للنموذج الأول.	238
شكل 2.4 : تطور متغيرات الدراسة.	238
شكل 3.4 : اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي Normality test Jarque Bera.	246
شكل 4.4 : إختبار (Cusum) للإستقرار الهيكلي للنموذج.	246
شكل 5.4 : إختبار (Cusum of squares) للإستقرار الهيكلي للنموذج.	247
شكل 6.4 : إختبار فترة الإبطاء المثلى للنموذج الثاني.	255
شكل 7.4 : تطور متغيرات الدراسة.	255
شكل 8.4 : اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي Normality test Jarque Bera.	263
شكل 9.4 : إختبار (Cusum) للإستقرار الهيكلي للنموذج.	264
شكل 10.4 : إختبار (Cusum of squares) للإستقرار الهيكلي للنموذج.	264
شكل 11.4 : إختبار فترة الإبطاء المثلى للنموذج الثالث	271
شكل 12.4 : تطور متغيرات الدراسة	272
شكل 13.4 : اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي Normality test Jarque Bera	278
شكل 14.4 : إختبار (Cusum) للإستقرار الهيكلي للنموذج	279
شكل 15.4 : إختبار (Cusum of squares) للإستقرار الهيكلي للنموذج	279
شكل 16.4 : العلاقة السببية بين المتغيرات	282

مقدمة عامة

تعكف الأمم بمختلف مستوياتها و نظمها الإقتصادية و إمكانياتها المادية و البشرية، على وضع سياسات عمومية و إقتصادية رغبة منها لخلق نشاطات إقتصادية ذات قيمة مضافة و تسهيل المعاملات التجارية بين الأعوان الإقتصاديين و التقليل من تكلفتها قدر الإمكان، هادفة بذلك تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة تنعكس على دخل الأفراد مما يسمح لهم من جهة بالإستهلاك و إذا أمكن بالإدخار أو الإستثمار ، و من جهة أخرى خلق على الدوام المزيد من فرص العمل بالموازاة مع تزايد معدلات السكان.

لذا يهدف أي بحث علمي في مجال الإقتصاد إلى الإجابة على سؤالين غاية في الأهمية الأول يتمثل في كيفية خلق الثروة مما فتح المجال إلى طرح عدة تساؤلات حاول الإقتصاديون الإجابة عليها من بينها لماذا هناك دول تحقق معدلات نمو عالية و أخرى منخفضة ؟ و لماذا يوجد تفاوت في الدخل الفردي بين الدول؟ و ما هي مصادر و عوامل خلق الثروة التي ترتكز عليها الأمم؟ أما السؤال الثاني فيكمن في تحديد كيفية توزيع الموارد بكيفية تضمن الرخاء الإجتماعي و مستوى معيشي مرتفع.

الكثير من الدول و خاصة منها النامية لم تحسن الإستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة ، نتيجة ضعف المهارات و اليد العاملة ذات الكفاءة التي تعتبر أحد العوامل الرئيسية لأي إقتصاد إلى جانب البنية التحتية الأساسية التي تؤثر على التنافسية و التكامل مع الأسواق العالمية ، و يمكن للسياسات التي تهدف إلى خلق و تنمية الموارد البشرية و تعزيز البنية التحتية الأساسية أن تساعد الكثير من الدول على الإستفادة من ظاهرة العولمة بفعالية، لأن عملية التكامل تتطلب تفاعل هذه العناصر مع بقية العالم.

يعتبر التعليم و التكوين عنصرين أساسيان لمواجهة تحديات العولمة و القدرة التنافسية في المجتمعات القائمة على المهارة كما يعتبران أمرين مهمين في تعزيز النمو الإقتصادي و إيجاد فرص العمل ،كما أن إكتساب المعارف المرتبطة بالمهارات هو شرط رئيسي لتوليد القدرة التنافسية على المدى الطويل ، لذا ينبغي أن ينصب التركيز على المجالات التي ستدعم نمو القدرات الإبداعية و القدرة التنافسية الإقتصادية للبلد ، مما يتطلب التركيز على و ضع إستراتيجيات مناسبة ، إصلاحات هيكلية أساسية و تهيئة الظروف اللازمة لتنمية اقتصاد قائم على المعرفة.

إن الإستثمارات العمومية عموما و خاصة الموجهة للبنية التحتية الأساسية لا تقل أهمية عن تلك المتعلقة بالتعليم و التكوين و الصحة حيث إعتبر Wang (2002) أن «الإنفاق على الإستثمارات العمومية مهم للدول و له مكانة مرموقة في إستراتيجيات التنمية، و أداة جد نافعة للتقليل من حدة الأزمات [1] ... خصوصا البلدان اللذين تبنوا سياسات مالية توسعية كوسيلة لتحفيز الطلب الداخلي[2] » [3]. كما أكد صندوق النقد الدولي FMI (2014) أن «الزيادة في الإستثمارات العمومية المخصصة للبنية التحتية تأثر في المدى القصير على الإقتصاد بتحفيزها للطلب الكلي[4] عبر مضاعف

[1] كتلك التي مست بعض الإقتصادات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر اليابان و بعض البلدان النامية لجنوب شرق أسيا (تايوان ،سنغافورا،هونغ كونغ و كوريا الشمالية) و بعض الدول المصنعة الحديثة (تايلندا،ماليزيا،أندونسيا...)

[2] الطلب الداخلي أو المحلي (domestique)هو مجموع نفقات المقيمين (الأسر ،الشركات والحكومات) لبلد ما على المنتجات المصنوعة محليا، بمعنى أخر الطلب الداخلي = النفقات الشخصية للأفراد الموجهة للإستهلاك + النفقات الجارية للإدارات العمومية + الإستثمار الخام – الواردات. المصدر : http://wiki.schum_lionel.profweb.ca/index.php/Demande_int%C3%A9rieure تاريخ الزيارة : 2017/01/09.

[3] Eric C. Wang, "Public Infrastructure and Economic Growth : A New Approach Applied to East Asian Economies," Journal of Policy Modeling 24, no. 5 (2002): 412.

[4] هي مجموع النفقات الأعوان الإقتصاديين المقيمين و الأجانب أي أن الطلب الكلي هو مجموع الطلب الداخلي + الطلب الخارجي (الصادرات). المصدر : http://wiki.schum_lionel.profweb.ca/index.php/Demande_globale تاريخ الزيارة : 2017/01/09.

الميزانية[1]، و على المدى الطويل تأثر على العرض الكلي ، حيث أن القدرة الإنتاجية للإقتصاد تزيد بالموازاة مع زيادة مخزون الإستثمارات العمومية » [2] . و تعتبر البنى التحتية كذلك جد ضرورية للإقتصاد عامة و للمجتمع خاصة، و يمكن أن تعزز الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مما ينعكس إيجابا على النمو الإقتصادي.

إن الوفرة المالية التي تميزت بها فترة 2000-2013 خصوصا، نتيجة إرتفاع عوائد البترول سمحت للجزائر الإرتكاز عبر سياساتها المالية على تكثيف الإستثمارات العمومية في جميع القطاعات بدرجات متفاوتة و على حسب الأولويات، لتغطية النقص في الإستثمارات العمومية الإجتماعية [3] و الإقتصادية [4] الذي خلفته عشريتين من الزمن 1980-1999، تخبط فيها الإقتصاد الجزائري بين أزمات أسواق البترول في الثمانينات و برامج التصحيح الهيكلي التي فرضت من قبل صندوق النقد الدولي و كذا تفاقم الأزمة السياسية في تسعينيات القرن الماضي.

لذا إنتهجت الدولة سياسة توسعية بزيادة الإستثمارات العمومية بغية تدارك هذا النقص عن طريق برامج إنمائية ، تتمحور مجمل أهدافها في بناء إقتصاد متنوع و منتج لإخراجه من نفق تبعيته للمحروقات. بمعنى آخر إعتمدت الدولة على تحفيز الطلب الكلي من خلال النفقات العمومية عامة و الإستثمارات العمومية خاصة لتحقيق أهداف على المدى القصير عبر توفير مناصب شغل و تأمين الجبهة الإجتماعية، أما على المدى الطويل سعت إلى رفع الناتج المحلي الخام عبر أثر المضاعف و خلق عوامل خارجية (Externalités) إيجابية للنشاط الإقتصادي ، كالمساهمة في تراكم رأسمال البشري عبر الإستثمار في قطاعات حساسة كالتعليم الأساسي ، التعليم العالي ، التكوين المهني و الصحة... و تراكم الرأسمال العام[5] للقضاء على العجز المسجل خصوصا في الهياكل العامة القاعدية (Infrastructures publiques de base) مثل الطرق ، الموانئ ،السكك الحديدية و المطارات ... إلا أن مؤشرات التنافسية الخاصة بالجزائر بقيت متواضعة حسب التقارير السنوية للهيئات الدولية [6] ، ففي التقريرين السنويين لسنة 2015 و 2016 للمنتدى العالمي للتنافسية (WEF) ، رتبت الجزائر من حيث مؤشر التنافسية الكلية لإقتصادها في المرتبة 79 و 87 و بتنقيط سنوي 7/3.97 و 7/3.98 على التوالي من بين 140 بلد.

إعتبر صندوق النقد الدولي FMI في تقريره سنة 2016 أن «الجزائر تتبع نموذج إقتصادي مسير كلية من الدولة بالإعتماد على نشاط القطاع العام الذي بدوره يعتمد بصفة مباشرة أو غير مباشرة على جباية المحروقات» ، و أضاف نفس التقرير أنه « بالنظر للظروف الإقتصادية العالمية الراهنة ، يتوجب على الجزائر تسهيل تنويع إقتصادها للخروج من تبعيتها للمحروقات » [7]. و هي حتمية لا مفر منها،خصوصا أن إنخفاض مستويات مداخيل البترول و دوامات الأسواق العالمية للمحروقات تتطلب التفكير الجدي لمواجهة هته المرحلة الصعبة . فقد شهد منتصف سنة

[1] مضاعف الميزانية يسمح بقياس أثر السياسة المالية على النشاط الإقتصادي، هذا المصطلح طوره Jean Maynard Keynes. المصدر : http://www.lafinancepourtous.com/Decryptages/Articles/Multiplicateur-budgetaire تاريخ الزيارة : 2016/10/15.

[2] FMI, Perspectives de L'économie Mondiale (Oct 2014) : Nuages et Incertitudes de L'après-Crise, Études Économiques Et Financières, vol. octobre (Washington, DC, 2014), 83.

[3] تتمثل في المنشأت القاعدية الموجهة للتنمية البشرية كالسكن، المدارس، الجامعات...

[4] تتمثل في المنشأت القاعدية الموجهة لتحفيز النشاط الإقتصادي كالنقل، الطاقة و وسائل الإتصال.

[5] هو مجموع الإستثمارات العمومية المنجزة القديمة و الجديدة و التي هي في الخدمة.

[6] مثل المنتدى الإقتصادي العالمي (Davos) و معهد الإدارة و التنمية (Lausane) المتواجدين بسويسرا اللذان يصدران سنويا تقارير يصنفون من خلالها البلدان على حسب تنافسيتهم عبر معايير خاصة لكل منهما.

[7] FMI, rapport des services du FMI pour les consultations de 2016 au titre de l'article iv, 2016, 1,18.

2014 تقهقرا لأسعار البترول في الأسواق الدولية من 100 دولار للبرميل لنفس السنة إلى 59 دولار في السنة الموالية مما أدى لإنخفاض معدل النمو الإقتصادي من 3.8% سنة 2014 إلى 2.9% في السنة الموالية، و أنتج عجزا في ميزانية الدولة قدرت بـ -15.9% من الناتج الداخلي الخام [1]. لذلك تستلزم هذه الفترة الحرجة تبني إصلاحات إقتصادية عميقة تكفل خروج الإقتصاد الجزائري من إقتصاد ريعي مرتبط كلية بمداخيل البترول، إلى إقتصاد متنوع مرتكز على نشاطات القطاعين الخاص و العام على حد سواء.

كما أرجع نفس التقرير السبب إلى أن « الإستثمارات العمومية كلفت الجزائر 15 % من ناتجها المحلي الخام في الفترة (2005-2015)، متجاوزة بذلك بلدان المنطقة، و البلدان الناشئة و النامية على العموم ، و أكد أنه لم يكن لهذه الإستثمارات النجاعة المطلوبة مقارنة بالبلدان المصدرة للبترول في المنطقة ، مسجلة بذلك معدلات تحت المعدل الطبيعي العالمي من حيث مساهمتها في معدل النمو الإقتصادي، كما إستخلص أنه في حال قللت الجزائر من إستثماراتها العمومية بطريقة إستراتيجية و إكتفت بالإستثمارات المنتجة فقط فلن يتأثر معدل نموها في الوهلة الأولى، لأن أثر المضاعف سوف يزداد على المدى الطويل متزامنا بذلك مع التخلي التدريجي عن الإستثمارات العمومية الغير منتجة، لذا يجب تعزيز نجاعة الإستثمارات العمومية عبر إنتقاء المشاريع ذات الأثر ، تنفيذها بشكل فعال ، و تقييمها البعدي من حيث الجودة و الكلفة المترتبة عن إنجازها » [2].

إشكالية الدراسة

بالنظر للأولوية التي أعطتها الدولة للإستثمارات العمومية و الميزانيات التي رصدت لها بغية تحقيق الطفرة المرغوبة في النمو الإقتصادي على غرار الكثير من البلدان المتقدمة منها و الناشئة ، و كذا محاولة تعزيز تنافسية إقتصادها عبر إنجاز الهياكل القاعدية الأساسية و الإستثمار في العنصر البشري (التنمية البشرية)، لبعث ديناميكية إقتصادية حقيقية نطرح الإشكالية التالية :

هل توجد علاقة بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر ؟

و حتى نتمكن من الإحاطة بجوانب الموضوع فقد إرتأينا إشتقاق من التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- **ما هي النظريات التي تشرح الإستثمارات العمومية و النظريات التي تفسر التنافسية؟**
- **ما هي طبيعة العلاقة بين الإستثمارات العمومية و التنافسية ؟**
- **ما هي طبيعة العلاقة بين التنافسية و النمو الإقتصادي ؟**
- **ما هو واقع و آفاق الإستثمارات العمومية و التنافسية في الجزائر ؟**
- **ما مدى مساهمة الإستثمارات العمومية في النمو الإقتصادي في الجزائر ؟**
- **هل توجد قناة نقل مباشرة أو غير مباشرة لتأثير الإستثمارات العمومية على القدرة التنافسية و من ثم على النمو الإقتصادي في الجزائر ؟**

و حتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة إرتأينا عرض الفرضيات التالية كإنطلاقة لبحثنا و المتمثلة في ما يلي :

[1] المصدر : http://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/overview تاريخ الزيارة : 2017/01/08.

[2] Ibid., 17.

- النمو الإقتصادي غير مستقل عن التنافسية في الجزائر.

- وجود علاقة سلبية بين الإستثمارات العمومية و النمو الإقتصادي في الجزائر.

-إمكانية وجود علاقة مثلثية ما بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر .

دوافع إختيار الموضوع

- غياب الدراسات التي تحدد العلاقة التي تربط الإستثمارات العمومية ،التنافسية و النمو الإقتصادي بالنسبة للجزائر.

- الظروف الراهنة للإقتصاد الجزائري الذي لا يزال يتخبط في مشكلة تبعيته للريع النفطي رغم تبنيه مؤخرا لإقتصاد السوق و ما يتطلبه ذلك من بذل جهود لوضع سياسات عمومية تدعم تنافسية الإقتصاد الوطني ، و محاولة بذلك تحفيز النمو للإقلاع الإقتصادي، من خلال الإستثمارات العمومية.

هدف البحث

هدف هذه الدراسة هو معرفة طبيعة العلاقة بين الإستثمارات العمومية، التنافسية و النمو الإقتصادي و محاولة توضيحها إن وجدت ، و محاولة معرفة أثر الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من خلال الإعتبارات التالية :

- أهمية الإستثمارات العمومية بإعتبارها الوعاء الذي يكفل إقامة نشاطات إقتصادية و إجتماعية تساهم في رفاهية و رقي المجتمعات .

- دور التنافسية في الإقتصادات العالمية و ما تتطلبه من بذل جهود لمسايرة التطورات خصوصا تلك الناتجة عن العولمة و تلك المرتبطة بالمنافسة.

- الأموال الضخمة التي سخرت للإستثمارات العمومية بغية تحفيز النمو و التنمية في الجزائر، رغم أن معدلات النمو لم تسمح ببلوغ التوقعات المرجوة.

- هيمنة بعض القطاعات الغير منتجة و التي تأخذ حصة الأسد على حساب قطاعات أخرى ذات أهمية كبرى و التي يمكن أن تكون محفزة أكثر للنمو الإقتصادي.

منهجية و أدوات البحث المستخدمة في الدراسة

يندرج هذا البحث ضمن مجال العلوم الإقتصادية لذا سيستعرض جزأين الأول نظري و الثاني تجريبي أي المنهج الوصفي و المنهج التحليلي.

المنهج الوصفي سيساعدنا على الإحاطة بمتغيرات الدراسة عبر الأدبيات ذات الصلة و كذا العلاقة التي تربط بينهم للتعمق أكثر فيما بعد في الجانب التطبيقي.

المنهج التحليلي سيتم فيه إستخدام أساليب الإقتصاد القياسي عن طريق دراسة كمية من أجل إختبار طبيعة العلاقة بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر التي تعتبر كبلد نامي.

تحديد إطار الدراسة

لإطار دراستنا جانبين مكاني و زماني.

المكاني : الاهتمام بظاهرة الإستثمارات العمومية و التنافسية و آثارها على النمو الإقتصادي في الجزائر.

الزمني : فهو محدد من الفترة (1980-2018) و هي فترة لا بأس بها للسماح بمعرفة إذا ما كانت الإستثمارات العمومية تساهم فعلا في النمو الإقتصادي بإدخال عامل البعد التنافسي في المعادلة.

الدراسات السابقة

المواضيع التي ألقت الضوء على العلاقة بين الإستثمارات العمومية و التنافسية عرفت شحا لحساسية مفهوم التنافسية و أبعادها المتعددة . أما فيما يخص العلاقة بين الإستثمارات العمومية و النمو الإقتصادي فهي إلى حد الساعة تجلب إهتمام الإقتصاديين و الباحثين الأكاديميين كونها تعد الركيزة الأساسية لمختلف المدارس الفكرية الإقتصادية خصوصا حول ضرورة تدخل الدولة من عدمه . من بين الدراسات التي يمكن ذكرها ملخصة إضافة إلى ما سيتم التطرق إليه من خلال الفصلين النظريين يمكن ذكر:

دراسة J. Brox (2008) [1] التي أرادت إلقاء الضوء على ما يسمى "فجوة البنية التحتية" و تأثيرها السلبي على تكاليف التصنيع الكندية و الإنتاجية حيث تزامن ذلك بانخفاض مخزون البنية التحتية في كندا و تباطؤ السوق في نمو إنتاجية قطاع التصنيع ، خاصة بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية . و قد خلصت الدراسة إلى أن الخدمات التي تقدمها البنية التحتية العامة تدخل بشكل مباشر و غير مباشر في القطاع الخاص حيث تشكل جزءا من المدخلات الوسيطة المستخدمة في عملية الإنتاج . كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن البنية التحتية العامة تميل إلى استبدال الإستثمار الخاص على المدى القصير ، مما يسمح للشركات بتخصيص الموارد لمدخلات أخرى. و على المدى الطويل ، يتم تعزيز إنتاجية رأس المال الخاص من خلال البنية التحتية.

دراسة J.Dumont و S. Mesple-somps (2000) [2] التي حاولت معرفة تأثير البنية التحتية العامة على القدرة التنافسية و النمو الإقتصادي في السنغال في إطار نموذج توازن عام محسوب. أظهرت النتائج أن غياب القدرة التنافسية داخل القطاعات الإقتصادية في السنغال يعزى إلى ضعف مكاسب الإنتاجية ، و الذي يرجع في حد ذاته إلى انخفاض معدل الإستثمارات العمومية. و قد إستخلصت الدراسة أن الزيادة في البنية التحتية العامة تؤدي إلى تحسين الأداء التجاري، و كذلك نمو الإقتصاد السنغالي. كما استنتجا أن الاختلاف في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFP تأتي من زيادة في الإنفاق العام و أن اختيار طريقة التمويل لسياسة توسعية للميزانية أمر أساسي من خلال التحكم في التأثيرات على مستوى الأسعار المحلية.

[1] James A. Brox, “Infrastructure Investment: The Foundation of Canadian Competitiveness,” IRPP Policy Matters 9, no. 2 (2008): 1–48.

[2] Jean-christophe Dumont and Sandrine Mesple-somps, L’impact Des Infrastructures Publiques Sur La Compétitivité et La Croissance Une Analyse En EGC Appliquée Au Sénégal, Développement et Insertion Internationale, 2000.

دراسة V. Pilinkienė (2015) [1] التي أرادت تحليل كيفية تأثير الإستثمار في البحث و التطوير على القدرة التنافسية بين الشركات في دول البلطيق و تحديد العقبات الرئيسية للاستثمار في البحث و التطوير. تؤكد الدراسة أن استخدام الموارد للاستثمار في البحث و التطوير هو أكثر كفاءة بكثير مع التحديد المناسب لقطاعات الصناعة و تشكيل الأولويات للاستثمار في البحث و التطوير. كما كشف البحث أن اقتصادات دول البلطيق تغطي بشكل أساسي الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة و تستند إلى طلب السوق في حين تتكون الحصة الأكبر من تمويل البحث و التطوير من أموال ميزانية الدولة ، و يخصص الجزء الأكبر من هذه الأموال في قطاع التعليم العالي. كما تكشف أن المؤشرات التي يحددها الإستثمار في البحث و التطوير لا تشكل سوى حصة ضئيلة في حجم مصادر النمو الإقتصادي.

دراسة O. Cárdenas Rodríguez (2009) [2] إعتبرت أن هناك نهجان للحد من الفقر هما الإنفاق العمومي على البرامج الإجتماعية ، و الإنفاق العمومي على برامج التنافسية الإقتصادية. أفضت الدراسة إلى أن آثار هذين النهجين و الذي أمتد منذ عام 1990 خصوصا حيث زاد الإنفاق العمومي على البرامج الإجتماعية بمعدل سنوي قدره 7٪ ، في حين أصبح الإنفاق على برامج التنافسية الإقتصادية راكدا. حيث كانت النتائج تتمثل في أن الإنفاق على البرامج الإجتماعية قد لا يكون السبب الرئيسي للحد من الفقر ، و أن البرامج الإجتماعية قد لا تصل إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها. كما أن الإنفاق على البرامج الإجتماعية قد يتسبب في انخفاض في الإنتاجية و النمو الإقتصادي و أن هناك حاجة إلى مزيد من الموارد لبرامج التنافسية الإقتصادية التي تزيد من إنتاجية القوى العاملة و الوظائف ذات الأجور الجيدة.

دراسة T. Palei (2015) [3] كان الهدف منها البحث و فحص درجة تأثير البنية التحتية على القدرة التنافسية لروسيا. و قد إستنتجت الدراسة أنه من خلال فعالية إدارة البنية التحتية يمكن تحسين السياسة الصناعية و اكتساب القدرة التنافسية و أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على فعالية نمو الإقتصاد و القدرة التنافسية ، بما في ذلك المؤسسات ، البنية التحتية ، بيئة الإقتصاد الكلي ،الصحة و التعليم الابتدائي ، الاستعداد التكنولوجي و حجم السوق ، كما أظهرت نتائج الدراسة أن القدرة التنافسية تتأثر بشكل أساسي بمستوى التطور المؤسسي و عوامل أخرى ، بما في ذلك البنية التحتية و بشكل رئيسي من خلال جودة الطرق و البنية التحتية للسكك الحديدية ،النقل الجوي و إمدادات الكهرباء.

دراسة A. Ekpo (2017) [4] التي بحثت في تأثير الإستثمارات العمومية على النمو و التنمية في الإتحاد الإقتصادي لدول غرب أفريقيا لتحديد القدرة التنافسية التي قُربت إلى الانفتاح و الديمقراطية و التضخم. أشارت نتائج التحليل إلى أن

[1] Vaida Pilinkienė, “R&D Investment and Competitiveness in the Baltic States,” Procedia - Social and Behavioral Sciences 213 (December 2015): 154–160.
[2] Oscar Javier Cárdenas Rodríguez, “Poverty Reduction Approaches in Mexico since 1950: Public Spending for Social Programs and Economic Competitiveness Programs,” Journal of Business Ethics 88, no. SUPPL. 2 (2009): 269–281.
[3] Tatyana Palei, “Assessing the Impact of Infrastructure on Economic Growth and Global Competitiveness,” Procedia Economics and Finance 23, no. October 2014 (2015): 168–175.
[4] Akpan H Ekpo, “Public Investment and Competitiveness in ECOWAS: An Empirical Investigation.,” ed. Diery Seck, Economic, Social and Political Development, Advances in African Economic, Social and Political Development (2017): 1–18.

الإستثمارات العمومية التي قيست بتكوين رأس المال العمومي لها علاقة إيجابية بالنمو الإقتصادي و لها دلالة إحصائية. كانت للديمقراطية المؤسسية علاقة إيجابية مع النمو الإقتصادي. العلاقة مع التنمية تحت التأثير العشوائي إيجابية. إضافة إلى ذلك و على الرغم من أن التحليل لم يلتقط جودة الإستثمارات العمومية بشكل مباشر، إلا أن النتائج أكدت الدور الإيجابي للدول في تتبع النمو السريع و التنمية في المنطقة.

و ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تبحث حول طبيعة العلاقة بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر و ذلك بدراسة العلاقة المثلثية فيما بينها إن و جدت ، و إيجاد العلاقة الديناميكية بين هته المتغيرات على المدى الطويل خصوصا ،بإستعمال منهجية ARDL و التي تعتمد على إختبار التكامل المشترك من خلال إختبار الحدود Bound test .

الصعوبات المواجهة

- قلة المراجع باللغة العربية ، الفرنسية و الإنجليزية خصوصا منها بما إرتبط بالعلاقة ما بين الإستثمارات العمومية و التنافسية.

- قلة الإحصائيات خصوصا بالنسبة لمؤشرات التنافسية و الإستثمارات العمومية حسب القطاع ، هذه الأخيرة تطلبت تنقلنا إلى الجزائر العاصمة للتقرب من مصالح وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية للحصول عليها.

خطة و هيكلة البحث

عموما سيخوض البحث في الجانبين النظري و التطبيقي لخصوصية العناصر المكونة له و ذلك عبر أربعة فصول ، سيكون الفصلين الأولين للجانب النظري، حيث سنستعرض في الفصل الأول ضمن المبحث الأول أهم المفاهيم حول النفقات العمومية ، الإستثمارات العمومية و تدخل الدولة . المبحث الثاني سيخصص للإطار النظري للتنافسية بينما سيتطرق المبحث الثالث إلى الإستثمارات العمومية في نظريات النمو الداخلي و الخارجي. الفصل الثاني سنحاول فيه دراسة العلاقة بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي . ففي المبحث الأول سنتطرق إلى علاقة الإستثمارات العمومية بالنمو الإقتصادي. في المبحث الثاني سنستعرض علاقة الإستثمارات العمومية بالتنافسية أما المبحث الثالث فخصص لتوضيح مفهوم التنافسية و إرتباطه بإستراتيجيات التنمية الإقتصادية ، الإنتاجية ، التقارب و إستقرارية البيئة الإقتصادية الكلية. الفصل الثالث خصص للجانب التحليلي الذي يهتم بحالة الجزائر حيث سيهتم المبحث الأول إلى الإطار التحليلي للإستثمارات العمومية و التنافسية في الجزائر. المبحث الثاني سيتطرق إلى الإستثمارات العمومية و المتطلبات الأساسية للتنافسية في الجزائر أما المبحث الثالث فسيخصص للإستثمارات العمومية و محسنات الكفاءة . الفصل الأخير سيكون للجانب التطبيقي عن طريق دراسة قياسية للعلاقة ما بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

الفصل الأول : الإطار النظري للإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي.

مقدمة الفصل الأول

تعتبر الإستثمارات العمومية من المواضيع الهامة في المجال الإقتصادي لإرتباطها المباشر بحياة الأفراد و المجتمع ، حيث أنها تتدخل في الحياة اليومية على الدوام لإستحالة تصور نشاط إقتصادي دون إستثمارات عمومية التي تجسدها الدول بغية منها لتحقيق أقصى درجات الرفاهية ، لذلك فإن إرتباط الإستثمارات العمومية بالنمو الإقتصادي لازال إلى يومنا هذا يغذي النقاشات الإقتصادية ، الإجتماعية و السياسية.

تكمن أهمية الإستثمارات العمومية في كونها تتدخل في النشاط الإقتصادي على المدى القصير و الطويل مما يجعلها دوما في صدارة المواضيع التي تلاقي أوجه الإختلاف بين مختلف المدارس الفكرية الإقتصادية حول سقف هذا التدخل.

أول بوادر إهتمام الدول بالتنافسية على المستوى الإقتصادي الكلي كان بسبب العجز المسجل في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية نسبة لمبادلاتها مع اليابان ،مما دفع العديد من الإقتصاديين إلى دراسة العوامل التي تساهم في تعزيز تنافسية البلد، و قد كان السعر في بادئ الأمر هو مرجع للتنافسية فبتقليل تكاليف الإنتاج يمكن عرض السلع بأسعار تنافسية مما يسهل نفاذه في الأسواق المحلية أو الدولية، و لكن سرعان ما لوحظ أنه يوجد سلع و خدمات تباع بأغلى الأثمان . لينتقل بذلك مفهوم التنافسية من السعر إلى جودة المنتج ، ثم تطور بعد ذلك إلى عدة مفاهيم على حسب الزاوية التي ينظر إليها و التي سنتطرق إليها في بحثنا.

في هذا السياق سنحاول الإلمام في هذا الفصل بين الجوانب النظرية للإستثمارات العمومية ، التنافسية و النمو الإقتصادي من نظريات و طرق قياس و أنواع ،للتعمق في ما بعد بالبحث عن العلاقة التي تجمعهم.

المبحث الأول الإطار النظري للإستثمارات العمومية

1. الإطار المفاهيمي للإستثمارات العمومية

تعتبر النفقات العمومية منذ القدم من المهام الأساسية للدولة، و قد كانت و لا زالت نتيجة آراء المجتمع السياسية ، الإقتصادية و الإجتماعية السائدة . و لم تتغير النفقات الأساسية [1] كثيرا عبر الزمن، و لكن ما تغير فعلا هو تعدد هذه النفقات العمومية لتشمل تقريبا كل النشاطات الإقتصادية، و كذلك تزايد حجم مبالغ هذه النفقات التي تنفقها الدولة . تدريجيا أضيفت إلى هذه النفقات الأساسية للدولة، نفقات أخرى ترمي إلى تحسين رفاهية المجتمع، صيانة المؤسسات العمومية و الأنشطة التي لها فائدة على المجتمع مثل التعليم و الصحة و كل ما يمكن أن نطلق عليه اليوم الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و التي تندرج ضمن الإستثمارات العمومية للدولة.

إعتبر Snieska و Simkunaite (2009) أن « مصطلح الإستثمارات العمومية المجسدة في المنشآت و الهياكل القاعدية شامل للعديد من الأنشطة، و من الصعب إيجاد تعريف يلقى الإجماع عبر الأبحاث و تقارير الهيئات الدولية و حتى على مستوى الإقتصاديين » [2] . لذلك من المهم الإلمام قدر الإمكان بتعاريف هيئات دولية و كذا تعاريف بعض الإقتصاديين لتقييد مجال البحث حتى لا يخرج عن إطاره العلمي ، و تحديد بدقة الميادين أو القطاعات التي تتدخل فيها الدول عبر سياساتها المالية.

يرى صندوق النقد الدولي (2014) الإستثمارات العمومية بأنها « الهياكل الأساسية التي تسهل و تعزز النشاط الإقتصادي، مثل البنى التحتية [3] للنقل كالطرق ، توليد الكهرباء و خدمات أخرى للمصلحة العامة، و كذلك نُظم الاتصالات، فشبكات النقل تربط المنتجين و المستهلكين بالأسواق، و الخدمات العامة لهذه الأخيرة تقوم بتوفير المدخلات الأساسية (Input)، مثل الكهرباء و المياه للعملية الإنتاجية و الاستهلاك، و شبكات الاتصالات تعزز تبادل و نشر المعلومات و المعرفة، لذا فإن البنية التحتية تعد عنصرا أساسيا في إنتاج البلد، و مكملة أيضا للمدخلات التقليدية الأخرى مثل اليد العاملة و التجهيزات التي لا تعتبر بنية تحتية، في الواقع، فإنه من الصعب أن نتصور عملية الإنتاج في أي قطاع اقتصادي لا يمكنه الإعتماد على البنية التحتية، فالعجز في البنية التحتية سرعان ما يكون جد مؤثر في بعض البلدان، كانقطاع التيار الكهربائي، و القصور في إمدادات بالمياه و الأعطاب التي تصيب الطرق، مما ينعكس على نوعية المعيشة و يطرح مشاكل كبيرة في تسيير المؤسسات» [4] .

أما بالنسبة لمنظمة التجارة و التنمية الإقتصادية (2014) فالإستثمارات العمومية بالنسبة إليها هي « النفقات الرأسمالية في البنية التحتية مثل الطرق و المباني الحكومية و ما إلى ذلك . و تلك الموجهة لتنمية الرأس المال البشري، الابتكار و البحث و التطوير... ، و غالبا ما يكون إستعمالها المنتج يتجاوز السنة، و تشمل الإستثمارات العمومية

[1] النفقات العمومية على الأمن الداخلي و الخارجي و العدالة.

[2] Vytautas Snieska and Ineta Simkunaite, "Socio-Economic Impact of Infrastructure Investments," Engineering Economics 3, no. 3 (2009): 17.

[3] و هي مجموعة من المنشآت التي تشكل أساس و تموقع على الأرض لبناء أو مجموعة من التركيبات (مثال الطرق ،سكك الحديد ،مطارات). باللغة الفرنسية «Ensemble des ouvrages constituant la fondation et l'implantation sur le sol d'une construction ou d'un ensemble d'installations (par exemple routes, voies ferrées, aéroports)» .source : http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/infrastructure/43027.

[4] FMI, Perspectives de L'économie Mondiale (Oct 2014) : Nuages et Incertitudes de L'après-Crise, octobre:82.

الإستثمار المباشر و الغير المباشر، فالإستثمارات المباشرة هي تشكيل الإجمالي لرأس المال و الإقتناءات، بطرح الأصول الغير منتجة و الغير مالية خلال فترة معينة،أما فيما يخص الإستثمار غير المباشر فهي تحويلات رأس المال المتمثلة في المساعدات و المنح على شكل إستثمارات نقدية أو أشكال أخرى من قبل الدول الأجنبية إلى وحدات مؤسساتية»[1].

كما أكدت اللجنة الإقتصادية الأوروبية (2004) أنه « بالإستثمارات العمومية ، القطاع العمومي يزيد و يحسن إنتاج السلع و الخدمات ،فبناء المنشآت العمومية (طرق، بنايات ،سكك حديدية ...) أو شراء تجهيزات للتسيير العمومي (معدات صحية للمستشفيات ..) و كذلك النفقات المخصصة لتحسين الرأسمال الإجتماعي الموجود الذي يملكه القطاع العمومي هي كلها أمثلة للإستثمارات العمومية،إحصائيا هته الأخيرة تُعرف على أنها تكوين رأس المال الثابت،عامة لا تكون فقط مادية كالممتلكات الغير ملموسة (براءات الاختراع ،برامج الكمبيوتر....) ، بعض أنواع نفقات الجيش مثل "شراء الأسلحة العسكرية و النظم الداعمة لها" فهي لا تدرج في تكوين رأس المال الثابت »[2] .

و إعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية CNUCED (2009) « أن الإستثمارات العمومية تأخذ شكل النفقات في المنشآت (شبكات الطرق، السكك الحديدية، موانئ، عمارات ، منشآت منتجة للكهرباء، هياكل للإتصالات، الماء و الصرف الصحي و البناءات الحكومية ...) و التي يمكن أن يكون لمدتها الإنتاجية أن تتعدى عشريات من الزمن، و هناك أيضا نوع أخر من الإستثمارات كالنفقات الموجهة للتعليم و الصحة و التي تساهم ليس فقط في الرأسمال البشري[3] و لكن في المجتمع بصفة عامة »[4] .

و من جهة أخرى أعتبر R. Prud'homme (2004) أن « البنية التحتية كثيرة و متنوعة، فهذا المفهوم يأخذ شكل "الطرق ،الأنفاق ،الجسور ،السكك الحديدية ،المطارات ،الموانئ ،مترو الأنفاق ،الترامواي ،السدود ،أنظمة الري،أنابيب المياه و محطات معالجة المياه و شبكات الصرف الصحي ، محطات الكهرباء و شبكات التوزيع الكهرباء، أنابيب النفط و شبكات توزيع الغاز ،الاتصالات و معدات التدفئة الحضرية ...»[5].

و لم يبتعد كثيرا A. Truger (2015) عن المفاهيم سابقة الذكر فبالنسبة إليه « الإستثمارات العمومية، و خاصة إذا كانت موجهة للبنية التحتية "الأساسية" كوسائل النقل (الطرق ، السكك الحديدية ، الموانئ و المطارات)، و أنظمة الاتصالات، و إنتاج الكهرباء و غيرها من الخدمات العامة فهي بالظرورة منتجة و محسنة (Amplificateur) للنمو،فمخزون البنية التحتية العامة لا يمكن الإستغناء عنه للعملية الإنتاجية خصوصا تلك المتعلقة بالتزويد بالمياه و الطاقة، فبدون ماء ، طاقة و القدرة على النقل ، معظم عمليات الإنتاج لا يمكن تحقيقها، لذا من الضروري النظر

---

[1] OCDE., Recommendation of the Council on Effective Public Investment Across Levels of Government (Paris, 2014), 4.

[2] Alessandro Turrini, Public Investment and the EU Fiscal Framework, Directorate-General for Economic and Financial Affairs, European Commission., vol. 202 (Belgium, 2004), 6,7.

[3] ظهر هذا المصطلح (إقتصاديا) في ستينيات القرن الماضي عبر كتابات الإقتصاديين كـ (Mincer, 1958) ، (Schultz,1961) و (Becker 1964) و قد إعتبرته منظمة التجارة و التنمية الإقتصادية (OCDE 2001) على أنه « المعرفة، المهارة، الكفاءة و السمات الموروثة التي تسهل خلق الرفاه الشخصي،الإجتماعي و الإقتصادي» المصدر : The well-being of nations, the role of human and social capital. Paris: OECD P.18.

[4] UNCTAD, The Role of Public Investment in Social and Economic Development, United Nations New York and Geneva (New York and Geneva, 2009), 4,5.

[5] Rémy Prud'Homme, "Infrastructure and Development," in Proceedings of the 2004 Annual Bank Conference on Development Economics, ed. World Bank (Washington, 2004), 3.

للإستثمارات العمومية على أنها عامل "مدخلات (Input)" و مكمل للرأس المال الخاص و هي تزيد من إنتاجية العمل، مما يمّكن زيادة إستثمارات خاصة إضافية و عروض عمل أكثر» [1] .

بيّن Välilä و Mehrotra (2005) « أنه يجب التفرقة بين الإستثمارت التي تقوم بها المؤسسات العمومية و بين الإستثمارات العمومية التي تقوم بها الدولة ، فمثلا لو أن شركة عمومية مختصة بالتزويد بالطاقة تقوم بإستثمارات لتزيد من قدرتها الإنتاجية ، أو أن شركة إتصالات عمومية تقوم بعملية تطوير أو توسيع شبكتها، فهذا لا يعد إستثمارا عموميا لأن الأمر يتعلق بإستثمار لمؤسسة عمومية تجارية لغرض تجاري بحت، من هذا المنطلق فتعتبر كإستثمارات عمومية تلك التي تمول كلية و مباشرة من الدولة ،سواء أكان التمويل مركزي أو محلي» [2].

كما وضّح صندوق النقد الدولي الخصائص التي تحدد التفرقة بين الهياكل القاعدية و بين التجهيزات الأخرى حيث يرى أن « الإستثمارات العمومية هي مشاريع غالبا ما تكون ذات حجم كبير و ذات كثافة قوية للرأس المال لذا غالبا ما تشكل بما يسمى الإحتكار الطبيعي . و بسبب الأموال الضخمة التي تتطلبها مع الأخذ بعين الإعتبار مردوديتها التي غالبا ما تكون على المدى البعيد فلا يمكن للقطاع الخاص الإستثمار في مثل هذه المشاريع . الإستثمار في الهياكل القاعدية يمكن أن ينتج عوامل خارجية إيجابية ذات مردودية إجتماعية تفوق مردودية القطاع الخاص» [3].

للبنى التحتية خاصية تتمثل في عمرها الإفتراضي الطويل المدى نسبيا قد تقارب المائة سنة أو تفوق و تكلفتها الباهظة في كثير من الأحيان مع تصاميمها المعقدة ، لذا نجد أن الدول غالبا ما تأخذ المبادرة في إنجاز هذه المشاريع عبر برامج عمومية مركزية سنوية و متعددة السنوات لإنجازها، فمثلا يمكن لإنجاز سد أن يأخذ عدة سنوات مع الأخذ بعين الإعتبار طبعا الإصلاحات و الترميمات الجد باهظة في بعض الأحيان.

من الواضح من هذه المفاهيم أن الإستثمارات العمومية في نظر الهيئات الدولية و بعض الإقتصاديين، من المفترض أن تكون وسيلة أساسية للنشاط الإقتصادي من خلال العوامل الخارجية الإيجابية التي تنتج عنها، و الخدمات التي توفرها هذه الإستثمارات العمومية طيلة وجودها، و هم في الغالب متفقون على أنواعها و خاصة تلك التي لها أكثر أثر على الأنشطة الإقتصادية و التي سيتم التطرق إليها في هذا الفصل.

2. تدخل الدولة عبر الإستثمارات العمومية في الإقتصاد

لازال وضْع الفكر الإقتصادي على حاله إلى يومنا هذا حول تدخل الدولة من عدمه عن طريق الإستثمارات العمومية في الإقتصاد منذ تأسيس مبادئ علم الإقتصاد في القرن الثامن عشر ، يتجلى ذلك عبر رؤى مختلف المدارس الفكرية الإقتصادية، التي حاولت التطرق إلى موضوع تدخل الدولة على حسب المفاهيم و الظروف التي سادت فترات هيمنة هذه المدارس للفكر الإقتصادي [4] ، و الأزمات المالية و الإقتصادية التي إنتابت كل فترة من تلك الفترات ، بالإضافة إلى

[1] Achim Truger, “Implementing the Golden Rule for Public Investment in Europe Safeguarding Public Investment and Supporting the Recovery,” Materialien zu Wirtschaft und Gesellschaft, no. 138 (2015): 19.
[2] Timo Välilä and Aaron Mehrotra, “Evolution and Determinants of Public Investment in Europe Evolution and Determinants of Public Investment in Europe,” Fiscal studies 27, no. 4 (2005): 446.
[3] FMI, Perspectives de L’économie Mondiale (Oct 2014) : Nuages et Incertitudes de L’après-Crise, octobre:82.
[4] فمثلا كتاب ثروة الأمم في مجمله كان لإنتقاد النظام التجاري (Les mercantilists) السائد أنذاك، الذي من خلاله كانت الحكومة تتدخل في الشأن الإقتصادي بالتآمر مع التجار لكسب قوة إحتكارية تجارية.

الحربين العالميتين التي فرضت على الدولة لعب دور محوري في عملية الإعمار جراء الدمار الذي خلفته تلك الحروب . و كان من بين محاور المجادلات النظرية لهذه المدارس هو معرفة هل من الضروري تدخل الدولة في الإقتصاد من عدمه ؟ و ما هي ميادين تدخل الدولة و كذا حجم هذا التدخل ؟ و تكمن الفكرة الرئيسية لهذا الجدل حول ما إذا كان تدخل الدولة عبر النفقات العمومية عامة أو الإستثمارات العمومية خاصة يسبب عزوف الإستثمارات الخاصة، و كذا روح المبادرة لدى المقاول "Entrepreneur" .

2.1. تدخل الدولة عند الكلاسيك

كان بداية الجدل حول تدخل الدولة من عدمه في فكر الإقتصاديين الكلاسيك و على رأسهم A. Smith (1723-1790) حيث كانوا يرون أن تدخل الدولة عبر أي سياسة عمومية يعتبر كخلق لخلل في السوق كما إعتبروا أن وظيفة الدولة تكمن فقط في إنتاج الخدمات العمومية الضرورية للمجتمع و التي لا يمكن أن تكون ذات مردودية مباشرة للقطاع الخاص كالتعليم، بالإضافة إلى الدور الطبيعي الذي يجب على الدولة أن تلعبه (الدولة الحارس) كالإنفاق على الجيش،العدالة و الدبلوماسية . كان التيار الكلاسيكي يراهن كثيرا على إزدهار الإقتصاد عبر رفع وتيرة العرض متمثلا في جملة Jean Baptist Say (1767-1832) الشهيرة "العرض يخلق الطلب" (L'offre crée sa propre demande) و التي تمثلت في قانون المنافذ (Loi des débouchés)، أي أن الإنتاج وحده من يفتح المجال للطلب على السلع [1].

2.2. تدخل الدولة عند النيوكلاسيك

في بداية القرن التاسع عشر ظهرت مدرسة جديدة للفكر الإقتصادي عرفت بالمدرسة النيوكلاسيكية ، و قد كان روادها متأثرين بالفكر الكلاسيكي مما جعلهم يأخذون بعضا من فكرهم و تطوير البعض الآخر حيث وافق النيوكلاسيك الكلاسيكيين على بعض المفاهيم التي تتمحور في الحرية الإقتصادية ، المنافسة ، حرية المبادرة الشخصية و بقاء الدولة الحارسة "Etat gendarme" ، فالحرية الإقتصادية و المنافسة الحرة يمكِّنان إقتصاد السوق من تنظيم نفسه بنفسه "S'autoréguler" دون تدخل الدولة . و لكن يكمُن تخوف النيوكلاسيك حول تدخل الدولة من أن النفقات العمومية تتسبب في أثر الطرد "Effet d'éviction" للمبادرة الخاصة "Initiative privée" مما قد يسبب مشكلة إقتصادية عويصة، يكون نتيجتها خلل الإتزان في السوق ، و قد كان هذا التخوف هو مصدر إنتقادات النيوكلاسيكيون للسياسات الكينزية فيما بعد و خصوصا المضاعف الكينزي حيث تمحورت مجمل إنتقاداتهم في كون أن الإنفتاح المتزايد للتجارة الخارجية الذي لا مفر منه يصّعب الإستفادة من أثر المضاعف للنفقات العمومية على الناتج المحلي ،بحيث أن زيادة الدخل المرتقبة ستنفق على السلع و الخدمات المستوردة . بينما يرى الكينزيون أن النفقات العمومية تكون نتيجتها زيادة في الدخل عبر أثر المضاعف "Effet multiplicateur" ، مما أبقى الجدل قائما لقرابة قرن من الزمن [2].

[1] Elalaoui Jawad, “Dépenses Publiques et Croissance Économique Au Maroc : Causalité et Impact,” Revue de Gestion et d’Économie 6, no. 1 & 2 (2017): 83,84.
[2] Ibid., 84.

2.3. تدخل الدولة عند A. Wagner

في أواخر القرن التاسع عشر ،أشار الإقتصادي الألماني Adolphe Wagner (1835-1917) عبر كتابه " *Les fondements de l'économie politique* " على وجود علاقة بين مستوى التنمية للبلد و الحجم الإقتصادي و الإجتماعي للدولة، حيث أوضح أنه كلما زاد تقدم و إزدهار البلد كلما تطلب ذلك المزيد من تدخل الدولة في الإقتصاد عبر النفقات العمومية نتيجة زيادة الطلب على المرافق العمومية و يتجسد ذلك عبر معدل الإنفاق العمومي نسبة إلى الدخل الذي يرتفع موازاة مع التنمية الإقتصادية ، و قد فسر هذه الظاهرة بظهور إحتياجات جديدة تتماشى و متطلبات التحضر تتمثل في الخدمات الصحية، التعليم و الثقافة ...، و قد أكد على خلق المنشآت القاعدية الضرورية لتنظيم و تنمية الإقتصاد و المجتمع ، و إعتبرهم عوامل مهمة للنمو [1].

من جهة أخرى و في الجزء الأخير من كتابه أشار إلى ما سماه « قانون الإتساع المتزايد للنشاط العمومي و الدولة» أو باللغة الفرنسية « Loi de l'extension croissante de l'activité publique de l'Etat » التي من خلالها إعتبر أن النفقات العمومية تزيد نسبيا و بسرعة على النفقات الخاصة نتيجة أثر الصناعة "L'industrialisation" مما سمح له بإستنتاج أن النفقات العمومية التقليدية (Régaliennes) [2] يجب أن تزيد بسبب التوترات الإجتماعية التي تكون قوية في مجتمع صناعي، بينما النفقات العمومية على الثقافة و التعليم تزيد بسبب ظروف الحياة البلد و درجة تحضره، و أعتبر أنه يجب على الدولة أن تمتلك نشاط إنتاجي عن طريق المؤسسات العمومية [3]. مما يمكننا من إستخلاص أن إتجاه العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الإقتصادي بالنسبة لـ Adolph Wagner هي على عكس ما طرحه الكينزيون فيما بعد، أي أن النمو المتزايد للإقتصاد يستدعي زيادة في حجم النفقات العمومية.

2.4. تدخل الدولة عند الكينزيين

كان الفكر الكينزي يتمحور حول تحفيز الناتج المحلي الإجمالي عبر تدخل الدولة بزيادة الطلب عبر نفقاتها العمومية أثناء الأزمات . فالتصور الكلاسيكي الضيق لتدخل الدولة في الإقتصاد ، يتنافى مع تصور الفكر الكينزي ممثلا في Jean Maynard Keynes (1883-1946) الذي إعتبر بأن الدولة تلعب دور محوري في النمو الإقتصادي عبر النفقات العمومية خصوصا في فترات الأزمات ،هذا الأخير أكد أنه على الدولة إذا تطلبت الظروف ذلك،أن تقوم بعكس ما يفعله الأعوان الإقتصاديون أثناء الأزمات، أي عندما يقل الدخل الوطني و تقل معها النفقات الخاصة،يجب على الدولة تشجيع الإقتصاد بضخ نفقات إضافية تدعم الطلب الحقيقي[4] الذي بدوره يأثر على مستوى الإنتاج و العمالة .أي ما يسمى بالمضاعف الكينزي [5].

---

[1] Shih Ying Wu, Jenn Hong Tang, and Eric S. Lin, "The Impact of Government Expenditure on Economic Growth: How Sensitive to the Level of Development?," Journal of Policy Modeling 32, no. 6 (2010): 804,805.

[2] التي تخص الدفاع، العدالة، الدبلوماسية ، الأمن.

[3] Robert André and Christine Delorme, L'Etat et L'économie, Seuil. (Paris, 1983), 3.

[4] هي كمية السلع و الخدمات التي ينتظر المنتجون نفاذها في وقت محدد من الوقت، في ظروف خاصة و بسعر معين و هي بالتالي هي في الحقيقة نتيجة توقعات المصدر : http://academie-des-sciences-commerciales.org/dictionnaire_new/definition.php?id=2243 تاريخ الزيارة : 2017/03/20 .

[5] J M KEYNES, Théorie Général de L'emploi, de L'intéret et de La Monnaie Traduit de l'Anglais Par Jean- de Largentaye (1942), Payot, vol. livres I, 1949, 97.

2.5. تدخل الدولة عند إقتصاديي التنمية

إن تحليل الدور الإنتاجي للإستثمارات العمومية قد عرف تطوير أولي في سنوات الأربعينات و الخمسينات ، عبر الجدل الذي كان قائم حول النمو المتوازن[1] من طرف إقتصاديي التنمية أمثال Nurkse (1952) ،Hirschman (1958) و Rosenstein-Rodan (1943) هذا الأخير كان يرى أن دفعة قوية (Big push) للدولة عبر الإستثمار في المنشآت القاعدية خصوصا له أثر قوي محفز على النمو الإقتصادي بتأثيره على تكلفة الإنتاج، إنتاجية مدخلات القطاع الخاص و معدل مردودية الرأسمال، خصوصا إذا كان مخزون المنشآت القاعدية نسبيا ضعيف [2]. هذا الجدل إختفى في سنوات الستينات لينتقل إلى التفكير حول مسألة تحقق إنتاجية الإستثمارات العمومية على المدى القصير أو الطويل، و حول أيضا أثر المضاعف (Multiplicateur) على الدخل القومي أو أثر الطرد (Eviction) [3] للنفقات العمومية على الإستثمار الخاص[4] .

2.6. تدخل الدولة عند إقتصاديي النمو الداخلي

لمدة أكثر من ثلاثين سنة ،أعتبرت النفقات العمومية كعامل محفز للطلب و ذات دور إنتاجي على المدى الطويل إستنادا إلى النظرة الكينزية، هته النظرة لدور النفقات العمومية بصفة عامة و الإستثمارات العمومية بصفة خاصة، كعامل للنمو الإقتصادي قد تطورت بصورة ملحوظة منذ بوادر تسعينيات القرن المنصرم لتعالج مسألة الدور الإنتاجي للرأسمال العام (طرق، طرق سيارة، البنايات التحتية...) عبر أبحاث إقتصاديي النمو الإقتصادي أمثال D. Aschauer (1989) الذي كان السبب في الجدل حول إنتاجية الإنفاق العمومي [5] و R. Barro (1990) الذي طور نموذج النمو الداخلي بإدراج النفقات العمومية المنتجة و بتبيينه أنها يمكن أن تلعب دور محرك لعجلة النمو الذاتي الديمومة (Auto-entretenue) [6]. فاتحا بذلك الطريق لعدة مساهمات علمية نظرية، عكفت و لا زالت على تحديد أثر النفقات العمومية بما فيها الإستثمارات العمومية على الإنتاجية و النمو الإقتصادي على المدى الطويل، في إطار نظرية النمو الداخلي.

3. نظريات الإستثمارات العمومية

توجد العديد من النظريات في الأدبيات التي تشرح العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الإقتصادي نذكر منها :

---

[1] على المستوى الإقتصادي الكلي النمو المتوازن ينتج عندما يكون الإنتاج و مخزون الرأس المال يزدادان بنفس الوتيرة مما يسمح بثبات على المدى الطويل لأسعار الفئدة الحقيقية، على مستوى إقتصاد التنمية يمثل النمو المتوازن التوسع المتماثل و المتناسق لمجموعة من القطاعات ، مما يجعلها كاستراتيجية للتنمية تعتمد على إقتصاد الغلة، بحيث أن إنتاجية وربحية الشركات تعتمد على حجم السوق. المصدر :
http://www.dictionaryofeconomics.com/article?id=pde2008_B000023 تاريخ الزيارة : 2017/01/07.

[2] Pierre Richard Agénor, “A Theory of Infrastructure-Led Development,” Journal of Economic Dynamics and Control 34, no. 5 (May 2010): 933.

[3] يحدث ذلك بالأثر الذي ينتج عبر تمويل النفقات العمومية رغم العجز في ميزانية الدولة مما يترتب على ذلك تغطيته عبر الإقتراض الداخلي و الخارجي مما يترتب عن ذلك إرتفاع في معدلات الفائدة التي يصعب من خلالها للقطاع الخاص الطلب على القروض لتمويل أنشطته نتيجة هذا الإرتفاع.

[4] Marie Ange Veganzones, “Infrastructures , Investissement et Croissance : Un Bilan de Dix Années de Recherches,” Etudes et Documents du CERDI 7 (2000): 2.

[5] David Alan Aschauer, “Is Public Expenditure Productive?,” Journal of Monetary Economics 23, no. 2 (1989): 177–200.

[6] Robert J. Barro, “Government Spending in a Simple Model of Endogeneous Growth,” Journal of Political Economy 98, no. 5, Part 2 (1990): S103–S125.

3.1. نظرية A. Wagner

يعتبر A.Wagner (1883) واحدا من أقدم المنظِّرين لهذه العلاقة و من بين الأوائل، حيث إعتبر أن هناك علاقة إيجابية بين التوسع في القطاع العام و التنمية الإقتصادية. أي أنه مع تطور الإقتصاد بمرور الوقت ، تزداد أنشطة الدولة و وظائفها. و أكد أن النفقات العمومية يجب أن تزيد بمعدل أسرع من الناتج لتمكين التنمية الإقتصادية [1]. سميت هذه النظرية "بقانون Wagner لتوسع نشاط الدولة"، و تعرف أيضا بقانون زيادة النفقات العمومية حيث ينظر هذا القانون إلى هذه الأخيرة على أنها متغير سلوكي يستجيب بشكل إيجابي لإملاءات الإقتصاد المتنامي. كما يعتبر هذا القانون أن النفقات العمومية تنمو بمعدل أسرع من معدل الدخل القومي. و يتنبأ بأن تنمية الإقتصاد الصناعي سيصاحبها زيادة في النفقات العمومية في الناتج القومي الإجمالي.

وفقا لـ Wagner ، فإن الإنفاق هو عامل أو نتيجة داخلية لعملية النمو. فمع زيادة الدخل القومي الحقيقي ، هناك ميل لزيادة النفقات العمومية مقارنة بالدخل القومي. كما تتطرق النظرية أيضا إلى وجود علاقة وظيفية بين نمو الإقتصاد و نمو أنشطة الدولة ، بحيث ينمو القطاع الحكومي بشكل أسرع من الإقتصاد. كما تنص كذلك على أنه مع نمو دخل الفرد في الإقتصاد ، يزداد الحجم النسبي للإنفاق العام [2] ، كذلك مع نمو الإقتصاد ، سيكون هناك زيادة في عدد المراكز الحضرية ، مع كل ما ينتج عن هذا التمركز من الآفات الإجتماعية المرتبطة بها مثل الجريمة التي تتطلب تدخل الدولة للحد منها إلى الحد الأدنى ،مما يتطلب المزيد من الأمن الداخلي للحفاظ على القانون و النظام . هذه التدخلات ستكلف الدولة كثيرا ، مما يؤدى إلى زيادة النفقات العمومية في الإقتصاد.

نظرية Wagner أكدت على سببين رئيسيين للتوسع في الخدمات العامة و زيادة دور الدول في مجتمع متحضر. السبب الأول هو " إعادة هيكلية للمجتمع " أي أنه بالموازاة مع نمو اقتصاد بلد ما ، سوف يحدث التحول المجتمعي من الأنشطة الإقتصادية المتخلفة الأساسية إلى المجتمع الصناعي المتقدم ، هذه التحولات الإجتماعية تؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع العامة مثل الصحة ، الأمن و التعليم ، و بالتالي سيكون التوسع في القطاع العام أمرا حيويا. السبب الثاني يكمن في إعتراف Wagner بأن السلع العامة هي مرنة نسبة إلى الدخل . فمع ازدياد دخل المجتمع نتيجة للتنمية الإقتصادية ، سوف يتحول الطلب على السلع العامة إلى تلك السلع ذات المنفعة الأعلى ، و من ثم هناك حاجة إلى توسيع القطاع العام لتلبية هذه الإحتياجات [3].

وفقا لـ Wagner ، بسبب الأسباب المذكورة أعلاه ، فإن النمو في أنشطة الدولة سيكون واسع النطاق و شامل. و بذلك فإن التوسع في الخدمات العمومية و تكثيفها يدفعان إلى زيادة الإنفاق العمومي للبلد.

[1] John Toye, Public Expenditure and Indian Development Policy 1960 - 1970, ed. CUP Archive, Cambridge. (Cambridge South Asian studies, 1981), 4,5.
[2] Samson Adeniyi Aladejare, "Government Spending and Economic Growth: Evidence from Nigeria," Munich Personal Repec Archive, no. 43916 (2013): 8,9.
[3] Brian Dollery and Sukhvinder Singh, "A Note on The Empirical Analysis of Wagner's Law," Economic Analysis and Policy 28, no. 2 (1998): 246,247.

تم اختبار نظرية Wagner لزيادة النفقات العمومية على مختلف البلدان المتقدمة و أظهرت النتائج تناسق مع نظرية Wagner. على الرغم من أن هذه النظرية حصلت على قبول واسع بين الإقتصاديين ، إلا أنها لم تفلت بالكامل من النقاد. فقد غابت النظرية عن تصور تأثير زيادة دخل الفرد كمتغير مستقل يؤدي إلى زيادة نفقات الدولة. كما فشلت نظرية Wagner في النظر في آثار الاضطرابات الإجتماعية و الحروب الإجتماعية ، و هي عوامل ستؤدي إلى ارتفاع النفقات العمومية [1].

3.2. نظرية Peacock و Wiseman

تطرق Peacock و Wiseman (1961) أيضا إلى نظرية مهمة تستند إلى قانون Wagner حيث أجرى الإقتصاديان دراسة حول نمو النفقات العمومية في المملكة المتحدة من السنوات 1891 إلى 1955. أكدت هذه الأخيرة قانون Wagner و أن زيادة في النفقات العمومية تعتمد على العائدات التي تجمعها الدولة. و بما أن النمو الإقتصادي يؤدي إلى ارتفاع إيرادات الدولة ، فإن الخدمات العمومية ستكون قادرة على التوسع نتيجة لزيادة النفقات العمومية[2].

أيضا لفت إنتباههما تكرار بعض النفقات التي تسبب نزيف كبير في النفقات العمومية و الإيرادات. و وفقا لهذه النظرية لا تتبع الزيادة في النفقات العمومية أي اتجاه منتظم و مستمر و لكن الزيادة في النفقات العمومية تكون بطريقة تصاعدية [3].

هذه النظرية تنص على :

1) الارتفاع في النفقات العمومية يعتمد إلى حد كبير على تحصيل الإيرادات. و على مر السنين، تخلق التنمية الإقتصادية إيرادات كبيرة للدولة، و هذا ما ينتج زيادة النفقات العمومية".

2) توجد فجوة كبيرة بين توقعات الأفراد حول النفقات العمومية و مستوى التحمل الضريبي. و لذلك ، لا يمكن للدول تجاهل المطالب التي يقدمها الأفراد بشأن مختلف الخدمات ، لا سيما عندما يتزايد تحصيل الإيرادات من الضرائب.

3) يشيران أيضا إلى سبب آخر لزيادة النفقات العمومية فبالإضافة إلى السبب الإقتصادي هناك أسباب سياسية مثل الحروب و الاضطرابات الإجتماعية التي تحث على التوسع في النفقات العمومية. خلال أوقات الحرب ، ستزيد النفقات العمومية على الدفاع. و من ثم ، و من أجل توليد المزيد من الأموال و القدرة على مواجهة الزيادة في النفقات العمومية ، تقوم الدول بتوسيع هيكلها الضريبي و زيادة معدل ضرائبها. وفقا لهم ، فإن معدل الضريبة الجديد و هيكل النفقات العمومية سيبقيان كما هما بعد انتهاء الحرب. و هذا يؤدي إلى زيادة في إيرادات الدولة التي سيتم تخصيصها في القطاعات العامة الأخرى في وقت السلم.

[1] Alan Peacock and Alex Scott, "The Curious Attraction of Wagner's Law," Public Choice 102, no. 1/2 (2000): 1–17.
[2] Alan T. Peacock and Jack Wiseman, The Growth of public expenditure in the United Kingdom, Princeton University Press, vol. 17, 1961.
[3] Greg Ekpung Edame and Agboro Diepreye Eturoma, "The Determinants of Public Expenditure on Educational Infrastructural Facilities and Economic Growth in Nigeria," Journal of Business Management and Economics 5, no. 6 (2014): 154.

3.3. نظرية Rostow و Musgrave

وضع Rostow و Musgrave نموذجا للتنمية يتطرق لأسباب النمو في النفقات العمومية. بالنسبة لهم النفقات العمومية شرط أساسي للنمو الإقتصادي. يوفر القطاع العمومي في البداية البنية التحتية الإقتصادية مثل الطرق ، السكك الحديدية ، إمدادات المياه و الصرف الصحي.... و وفقا لهذه النظرية في المراحل الأولى من التطور الإقتصادي، هناك إختلالات في السوق و بالتالي ينبغي أن يكون هناك تدخل قوي للدولة للتعامل مع حالات إختلال السوق . في هذه المرحلة سيكون معدل نمو النفقات العمومية مرتفعا للغاية ، لأن الدولة توفر مرافق البنية التحتية الأساسية. ثم بمجرد بلوغ الإقتصاد مرحلة النضج ، ستتحول النفقات العمومية من النفقات على البنية التحتية إلى زيادة النفقات على خدمات التعليم ،الصحة و الرعاية الإجتماعية [1].

وفقا لهذه النظرية يمكن تمييز ثلاث مراحل في عملية التنمية [2] :

1) مرحلة التطوير المبكرة ، حيث يكون حجم النفقات العمومية كبير على التعليم و البنية التحتية للإقتصاد (المعروف أيضا باسم رأس المال الاجتماعي) حيث يكون الإدخار الخاص غير كافي لتمويل هذه النفقات الضرورية. في هذه المرحلة ، يجب أن تكون النفقات العمومية تحوز على نسبة عالية من إجمالي الناتج.

2) مرحلة النمو السريع التي تتمحور في زيادات كبيرة في الادخار الخاص ،بينما الإستثمارات العمومية تنخفض نسبيا ؛

3) مرحلة المجتمعات ذات الدخل المرتفع مع زيادة الطلب على السلع الخاصة التي تحتاج إلى استثمارات عمومية تكميلية.

3.4. نظرية Samuelson و Musgrave

خبراء الإقتصاد الكلاسيكي الجديد أمثال Samuelson و Musgrave وضعوا نظرية حول النفقات العمومية. النظريات التي تطرقت لهذه الأخيرة كانت من منظورين الجزئي و الإقتصادي الكلي. كان منظور الإقتصاد الجزئي مستمدا أساسا من مفهوم "الممتلكات العمومية" التي تعالج فشل السوق و آلية تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الإجتماعية عند وجود فشل السوق على سلع معينة [3] .

هذه الممتلكات العمومية لها خصائص حددها Samuelsson (1954) [4] و Musgrave (1959) [5] إستنادا إلى معيارين يتمثلان في :

[1] Greg Ekpung Edame and Agboro Diepreye Eturoma, “The Determinants of Public Expenditure on Educational Infrastructural Facilities and Economic Growth in Nigeria,” Journal of Business Management and Economics 5, no. 6 (2014): 154,155.
[2] Aan Jaelani, “Public Expenditure Management in Indonesia: Islamic Economic Review on State Budget 2017,” Macroeconomics: Monetary & Fiscal Policies 11, no. 77 (2018): 3.
[3] Paul a Samuelson, “The Pure Theory of Public Expenditure,” The Review of Economics and Statistics 36, no. 4 (2011): 387–389.
[4] Ibid.
[5] Richard A Musgrave, “The Theory of Public Finance Reviewed Work (S): The Theory of Public Finance : A Study in Public Economy,” Southern Economic Journal 26, no. 3 (1960): 234–238.

أ) «عدم الندية» (Non rivalité) حيث أن الملك العام له خصوصية أنه غير ندي لأن إستهلاكه من طرف شخص واحد لا يقلل من الكميات المتاحة لإستهلاك شخص آخر، لذا فهذا المفهوم يرتبط بعدم تجزئة الإستعمال أي أنه لا يمكن مثلا وضع إنارة عمومية لأشخاص معينين دون آخرين.

ب) « عدم الإقصاء» (Non exclusivité) و يعني أنه لا يمكن إقصاء أي مستهلك من إستعمال الممتلكات العمومية أو الخدمات العمومية ، و تعتبر الأمثلة التقليدية على ذلك هي تلك المتمثلة في العدالة، الأمن أو الإنارة العمومية.

هذه المفاهيم قد تغيرت نوعا ما في الظرف الراهن و ذلك لتبلور مفاهيم جديد كالشراكة بين القطاع العام و الخاص (Partenariat Public Privé) التي تنتهي غالبا بوضع نظام دفع (Péage) و ذلك لتقصير مدة مردودية المشاريع ،كذلِك المستعمل على سبيل المثال في الدول الأوروبية على مستوى الطرق السريعة المزدوجة (Auto-routes).

3.5. نظرية Armey و Scully

أدى إشتهار نماذج النمو الذاتية إلى بروز نظرة متجددة حول دور الدولة في النمو الإقتصادي على المدى الطويل. Scully (1996) و Armey (1995) أضافوا تعديلات على هذه النماذج من أجل تحديد الحجم الأمثل لتدخل الدولة في الإقتصاد. و قد تبلورت هذه المساهمات في وجود إرتباط خطي أو غير خطي بين حجم تدخل الدولة و الناتج المحلي الإجمالي، أو وجود تأثير إيجابي أو سلبي لحجم تدخل الدولة على الناتج الإقتصادي . منحنى U- شكل منحنى مقلوب يبين حجم تدخل الدولة و نمو الناتج المحلي الإجمالي، و المعروف أيضا باسم Armey curve أو BARS curve نسبة إلى Barro (1990) ، Armey (1995) ، Rahn و Fox (1996) و Scully (1994,1995)، و هو يربط معدل النمو الإقتصادي مع النفقات العمومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي [1] . هذا المؤشر يعتبر كبديل مثالي Proxy لحجم تدخل الدولة في الإقتصاد عبر كل الأدبيات. لذا يعتبر BARS curve الآلية المثالية التي تظهر وظيفة الدولة في العملية الإقتصادية. حيث أن ذروة المنحنى تمثل حجم تدخل الدولة "الأمثل".

يبين المنحنى في الشكل رقم 1.1 أنه إذا كان حجم تدخل الدولة أقل من المستوى الأمثل، فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة في النمو الإقتصادي، هذا القسم من المنحنى يشرح بشكل جيد النظرية الكينزية. حجم تدخل الدولة المقاس على المحور الأفقي، يبدأ من نقطة الصفر حتى الذروة و هذا يعني أن النفقات العمومية لا تؤدي عملها بشكل مثالي في رفع معدل النمو الإقتصادي .أما معدل نمو الإقتصاد المقاس على المحور العمودي يزداد تدريجيا ليصل إلى المعدل الأمثل موازاة مع حجم الإنفاق. المنحنى له شكل محدب بسبب انخفاض العائدات الهامشية المتناقصة . الزيادة النسبية في النفقات العمومية تسفر عن زيادة نسبية أقل في النمو الإقتصادي. و في ظل العوامل الخارجية الإيجابية المتراكمة،تصبح الزيادة النسبية الإضافية من النفقات العمومية في الأنشطة الإقتصادية تؤدي إلى زيادة الكفاءة الإقتصادية (أي منحدر إيجابي). و لكن في مرحلة ما، تصبح الفوائد الحدية من زيادة النفقات العمومية تؤول إلى

[1] Francesco Forte and Cosimo Magazzino, “Government Size and Economic Growth in Italy: A Time-Series Analysis,” European Scientific Journal, ESJ 12, no. 7 (March 30, 2016): 151.

الصفر. و تبدأ نسبة النفقات العمومية نسبة إلى الناتج المحلي الخام [G/Y] التي تعزز النمو تتضاءل بسبب التأثير السلبي لتوسع الدولة و بالتالي إلى خفض نمو الناتج.

شكل 1.1 : منحنى Armey أو BARS CURVE.

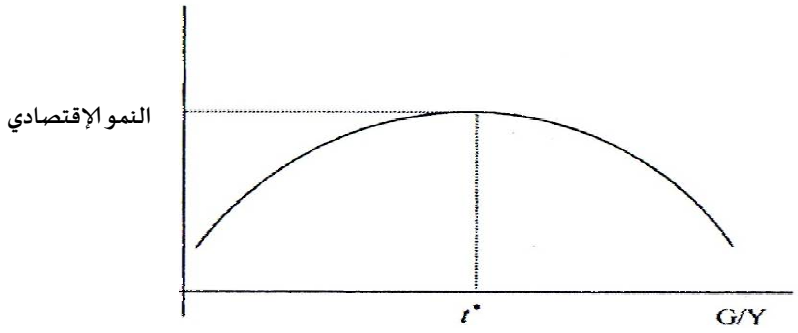

المصدر: Alimi, R. S. (2014)[1]

من ناحية أخرى، إذا كان المعدل أعلى من الأمثل، هذا من شأنه أن يؤدي إلى إنخفاض في نمو الناتج الداخلي الخام، و بالتالي هذا الجزء من المنحنى يشرح بشكل جيد فرضيات و النظريات الكلاسيكية الجديدة التي ترفض تدخل الدولة في الشأن الإقتصادي. و هكذا، بدلا من العلاقة الخطية بين حجم تدخل الدولة و نمو الناتج مع مردودية ثابتة إعتمادا على النموذج النظري الكينزي و التي أكدها Scully عبر النموذج الذي عرضه سنة 1996[2]، هناك علاقة غير خطية تحتوي على كل الإمكانيات المتاحة للنمو الإقتصادي. و تعكس النماذج الداخلية الجديدة مع منحنى BARS هذا التكامل بين النماذج (الكلاسيكية و الكينزية). و بهذا إلى حد ما قد وافقت بين الآراء المختلفة و الجدل النظري حول تدخل الدولة في الإقتصاد من عدمه و مزجت بين الإثنين . فكرة هذه النظرية إستوحت من منحنى Laffer من قبل Armey سنة 1995[3]، حيث حاول هذا الأخير معرفة المستوى الأمثل لتدخل الدولة الذي يضمن النمو الإقتصادي الأمثل . يوضح منحنى Armey العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الإقتصادي بإفتراض أن الحجم الأمثل للنفقات العمومية موجود.

4. الإستثمارات العمومية ، تخصيصاتها ،تصنيفاتها ، أنواعها و خصائصها

4.1. تخصيصات الإستثمارات العمومية

إن الأدبيات النظرية و التجريبية في العصر الحديث تقبل على نطاق واسع النمو الإقتصادي كشرط ضروري لضمان التنمية، و لكن هذا النمو الإقتصادي وحده ليس كافي . أوضح S. Fan (2008) أن الأدبيات تشير إلى ثلاثة متطلبات أساسية مترابطة كشرط لجعل النمو شرطا كافيا للتنمية. أولا ، يجب أن يكون النمو واسعا و شاملا لصالح جميع

[1] R Santos Alimi, "Does Optimal Government Size Exist for Developing Economies? The Case of Nigeria," Mpra February, no. 56073 (2014): 7.
[2] Gerald W Scully, "Taxation and Economic Growth in New Zealand," Pacific Economic Review 1, no. 2 (1996): 169–177.
[3] Armey, Richard K. The freedom revolution: the new republican house majority leader tells why big government failed, why freedom works, and how we will rebuild America. Regnery Publishing, 1995.

السكان بصورة منصفة بغض النظر عن ضعفهم للاستفادة من النشاط الإقتصادي. ثانيا ، يجب تمكين الأسر الفقيرة من التعليم ، تقديم الخدمات الصحية لها كما يجب عليها الوصول بسهولة إلى القروض لتتمكن من تطوير القدرة على المشاركة في عملية النمو. و أخيرا ، يجب تعزيز مستوى استهلاك الأسر الفقيرة من خلال التحويلات الإجتماعية القصيرة الأجل إلى أن تصبح هذه الأسر مندمجة أكثر في فرص العمل المنتج و تستفيد أكثر من النمو [1].

تلعب الإستثمارات العمومية دورا رئيسيا في تحقيق الشروط المذكورة أعلاه إلا أن حجم الإستثمارات العمومية و تخصيصاتها و استخدامها يحدد التأثير الذي سينتج عنه. يعتمد توزيع الإستثمارات العمومية على مسألة أين و متى يجب على الدولة أن تخصص نفقاتها و على هدف الدولة الذي تنوي الحصول عليه من خلال التدخل.

حسب S. Fan (2008) هناك مقاربتين في تخصيص الإستثمارات العمومية. مقاربة الرفاهية الإجتماعية و مقاربة الإحتياجات الإجتماعية. تعترف مقاربة الرفاهية الإجتماعية بشرطين يتمثل الأول في أنه يجب على الدول التدخل في الإقتصاد من خلال الإستثمارات العمومية لتصحيح فشل السوق من خلال توفير و تخصيص الموارد النادرة التي تعاني مشاكل في العرض، وجود فشل السوق يكون بسبب نقص المعلومات الكاملة، عدم توفير السلع العامة، عدم التنسيق، مما يستدعي تدخل الدولة. أما الشرط الثاني فيكمن في توزيع الموارد بإنصاف و الحد من الفقر مما يحتم على الدولة المساعدة في التوزيع العادل للموارد بين الفقراء [2].

المقاربة الثانية و التي ترتكز على الإحتياجات الإجتماعية تنظر إلى تدخل الدولة من خلال توسع القطاع العام كوسيلة لخلق العدالة الإجتماعية. و تستند هذه المقاربة أساسا إلى مقاربتين إجتماعيتين رئيسيتين ، هما مقاربة الإحتياجات الأساسية و مقاربة القدرات. تنظر المقاربتان إلى الدخل على أنه "وسيلة" أو "غاية" لأن تدخلات الدولة لديها القدرة على خلق مجتمع عادل يكون للشعوب فيه الحق في الوصول إلى الإحتياجات أو القدرات الأساسية. مقاربة الإحتياجات الأساسية تسلط الضوء على الوصول إلى إحتياجات بشرية محددة مثل الخدمات الصحية ،الغذاء ،التعليم ،مياه الشرب و السكن. هذه المقاربة تعتبر هذه السلع مميزة و لها خاصية ممتلكات عمومية و التي لا يمتلك القطاع الخاص القدرة أو النية على الإمداد بشكل ملائم المجتمعات الفقيرة بها [3].

أما مقاربة القدرات فهي تعتبر أن الدخل هو وسيلة لتقوية و توسيع قدرة المجتمع على العمل بالإضافة إلى الحصول على منفعة مباشرة من شراء السلع. بشكل عام، تدعم كل من مقاربة الرعاية الإجتماعية و مقاربة العدالة الإجتماعية التدخل العمومي لتعزيز العدالة و تصحيح فشل السوق في المجتمع. و من ثم فإن استراتيجيات التنمية الناجحة هي تلك التي تستطيع تعزيز المؤسسات العمومية حتى تتمكن من تحقيق الأهداف الإجتماعية [4].

كما أعتبر أنه غالبا ما تتم مناقشة الإستثمارات العمومية على أنها عبء حيث أن اقتصاد السوق من شأنه أن يكون أفضل و ينمو بشكل أسرع مع مستوى أصغر من الإستثمارات العمومية. الجدل حول زيادة الإستثمارات العمومية هو

[1] Shenggen Fan, Public Expenditures, Growth, and Poverty, Ifpri.Org (Baltimore, 2008), 4.
[2] Ibid., 227.
[3] Ibid., 6,7.
[4] Ibid., 6.

الخوف من دخول الدول في الأزمات المالية بسبب عجز الميزانية. هناك أدلة تشير أن عددا كبيرا من البلدان تنمو بسرعة أكبر بعد أن أصبح إنفاق القطاع العام كبير نسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي، حيث حققت هذه البلدان نموا اقتصاديا أسرع دون أي تأثير سلبي على القطاعات الأخرى في الإقتصاد [1] .

أوضح كذلك أن الإستثمارات العمومية الفعالة تعالج عدم المساواة التي يحدثها السوق من خلال إعادة توزيع الموارد على الفئات ذات الدخل المنخفض من السكان. تعمل مراكز الرعاية الصحية العامة و مراكز التعليم على تطوير مخزون رأس المال البشري و بالتالي توفير العمالة الفعالة للقطاع الخاص، الموارد العامة متاحة بشكل محدود حيث لها تكلفة الفرصة البديلة لذلك فتحديد الأولويات ، التوزيع الأمثل ، الاستفادة من النفقات في المناطق التي تحقق أقصى قدر من الرفاهية الإجتماعية و لها تأثير على النمو الإقتصادي على المدى القصير و البعيد هي أمور بالغة الأهمية. إن التوزيع الأمثل للإستثمارات العمومية عبر مختلف القطاعات العامة سيزيد من تحقيق الأهداف الإنمائية المنشودة. من المهم الإدراك أنه ، على عكس السياسة الضريبية ، حيث تم تطوير نظرية الضريبة المثلى ، لا توجد نظرية مماثلة لسياسة الإنفاق المثلى على الإستثمارات العمومية التي تبين بوضوح تخصيص الإنفاق الأمثل بدقة[2] .

حسب S. Paternostro et al. (2007) سياسة الإنفاق العمومي ترتكز على وجود إختلال في السوق ،مما يستدعي تدخل الدولة بكفاءة لتوفير السلع العامة و تصحيح سوء التزويد بالمنتج أو الخدمة. و بما أن هناك نقصا في النتائج النظرية ، فإن الطرق المقترحة و المستخدمة لتحديد التوزيع الأمثل للنفقات العمومية ، تستخدم في الغالب تحديد ضرورة هذه النفقة سواء لمعالجة فشل السوق أو خلق المساواة [3] .

لذلك إعتبر R. Sasmal و J. Sasmal (2016) أنه حالما يتم تقييم منطقة التدخل ، يجب أن تحدد السياسات العمومية و تحلل التأثيرات القصيرة و الطويلة المدى التي سيعمل فيها التدخل على الإقتصاد. و مع ذلك ، فإن معظم سياسات النفقات العمومية لا تميز بين المدى القصير مقابل المدى الطويل أو التأثير المباشر مقابل التأثير غير المباشر على الفقر و النمو الإقتصادي[4] .

4.2. تصنيفات و أنواع الإستثمارات العمومية

4.2.1. <u>تصنيفات الإستثمارات العمومية</u>

هناك تصنيفات مختلفة للنفقات العمومية عبر الأدبيات ، نذكر من بينها تصنيف صندوق النقد الدولي (1986) الذي يصنف النفقات العمومية في تصنيفين ، التصنيف الوظيفي و التصنيف الإقتصادي [5].

[1] Ibid., 21,22.
[2] Ibid., 227,228.
[3] Stefano Paternostro, Anand Rajaram, and Erwin Tiongson, "How Does the Composition of Public Spending Matter?," Oxford Development Studies 35, no. 1 (2007): 51,52.
[4] Ritwik Sasmal and Joydeb Sasmal, "Public Expenditure, Economic Growth and Poverty Alleviation," International Journal of Social Economics 43, no. 6 (2016): 604–618.
[5] FMI, Government Finance Statistics Yearbook, Government Finance Statistics Division (Washington, DC, 1986).

يعبر التصنيف الإقتصادي عن الخصائص الإقتصادية للإنفاق الذي تنفقه الدولة لإنجاز مهامها. يبين هذا التصنيف التأثير الإقتصادي للنفقات العمومية على سوق السلع و الخدمات أو على توزيع الدخل. يشير التصنيف الإقتصادي إلى التأثيرات الإقتصادية الكلية للإنفاق في القطاع العام من خلال توفير معلومات حول ما سيتم شراؤه و تأثيره على الإقتصاد .

ينقسم التصنيف الإقتصادي إلى نوعين من النفقات و هما النفقات الرأسمالية و النفقات المتكررة. النفقات الرأسمالية هي نفقات الدولة التي تستمر لفترة طويلة و يمكن استخدامها مرة أخرى لإنشاء رأس مال آخر أو توفير السلع و الخدمات. النفقات على الأصول العامة مثل المستشفيات ، المدارس ،الطرق ، الجسور و غيرها هي نفقات رأسمالية. في حين أن النفقات التي تستخدم في عملية إنتاج السلع و الخدمات و تدوم لفترة محدودة من الزمن تسمى النفقات الجارية. و تتمثل في الأجور ، المرتبات ،المعاشات و المصالح و غيرها من النفقات المتكررة .

يتمثل التصنيف الوظيفي في الغرض أو المهمة التي تستهدف النفقات العمومية تحقيقها. و يبين التصنيف بشكل رئيسي مختلف الميادين العمومية التي يوجه فيها الإنفاق العمومي. حيث تقوم الدولة في هذا النطاق بمهام مختلفة مثل الدفاع ، الرعاية الإجتماعية ، الفلاحة ،البنية التحتية و التنمية الصناعية. النفقات التي يتم تكبدها على مثل هذه الوظائف تندرج تحت هذا التصنيف. و تنقسم هذه الوظائف كذلك إلى وظائف فرعية. يقدم هذا النوع من التصنيف فكرة واضحة عن كيفية إنفاق الأموال العامة.

4.2.2. أنواع الإستثمارات العمومية

يمكن تقسيم الإستثمارات العمومية حسب S. Eid (2008) إلى قسمين، الأول هو إنجاز الإستثمارات العمومية (المادية) في حد ذاتها كالبناءات أو الطرق ... أما الثاني فهي الخدمات (المعنوية) التي تنتجها هته الإستثمارات (المنشآت) . التي غالبا ما تسبب مشاكل لأنها تتطلب التفاعل بين العديد من الجهات الفاعلة [1] . كما أعتبر N. Hansen (1965) أن الإستثمارات العمومية تنقسم باعتبارها البنية التحتية (المادية) إلى فئتين رئيسيتين هما الإستثمارات العمومية الإقتصادية و الإستثمارات العمومية الإجتماعية ، و هناك استثمارات عمومية التي تكون إقتصادية و إجتماعية في نفس الوقت، و بالتالي فعملية الفصل بينهم تعتبر صعبة [2] . أوضح Snieska و Simkunaite (2009) أن الإستثمارات العمومية الإقتصادية هي تلك التي تعزز النشاط الإقتصادي و تسهله كالطرق ، الطرق السريعة ،السكك الحديدية ، المطارات ، الموانيء ، توفير الكهرباء، الإتصالات ، توفير المياه و الصرف الصحي، أما الإستثمارات العمومية الإجتماعية فتتمثل في المدارس،المكاتب ،الجامعات، المستوصفات، المستشفيات ،المحاكم، المتاحف ،الملاعب، المسارح،الحدائق ، النافورات و التماثيل و يتمثل دورها في تعزيز الصحة ، التربية و المستوى الثقافي للسكان و بالتالي لها أثار مباشرة و

[1] Serge Emile Eid, “Financing Infrastructure Projects” (American University of Beirut, 2008), 9.
[2] Niles M. Hansen, “Unbalanced growth and regional development,” Katalog BPS XXXIII, no. 2 (1965): 5.

غير مباشرة على الرفاهية [1] . و تعتبر هذه الأخيرة عنصر أساسي في تكوين الرأسمال البشري الذي بدوره يعتبر عنصرا فعالا و عِماد المجتمعات و الإقتصادات المتطورة.

يجب الإشارة إلى أن تقييم دور و مكانة هذه المنشآت إقتصاديا لا يكمُن في عملية إحصاء أعدادها أو حتى إلى نوعيتها (المنشأة في حد ذاتها) ، بل إلى دور الخدمات التي توفرها للأفراد خاصة و للإقتصاد عامة و مجمل هذه الخدمات تتمثل حسب طبيعة الإستثمارات العمومية.

تصنيف الإستثمارات العمومية كإقتصادية أو إجتماعية تختلف عبر الأدبيات، نظرا لزاوية و هدف الدراسة، فعلى سبيل المثال إذا اختارت الدراسة الجانب الاجتماعي (الرفاه) ،فإنها تعتبِر جميع الإستثمارات العمومية اجتماعية، بالمقابل تعتبر أنواع الإستثمارات العمومية المذكورة سالفا، قد لقيت الإجماع عبر مختلف الأدبيات و عدد كبير من الدراسات، لذلك قد تكون هناك إستثمارات عمومية أخرى كتلك التي تمس قطاعات مثل الثقافة، الشبيبة و الرياضة ... و التي لا تمتلك مؤشرات يمكن من خلالها لدراسات قياسية أن تكون على أرض الواقع على حسب معرفتنا لحد الآن.

عبر مراجعة الأدبيات إستُخلص أن الإستثمارات العمومية قد درست من جانبين:

1) كمدخلات (Input) أي، الحجم أو الكمية لذلك تم وضع دراسات تهدف إلى دراسة ربحية المشاريع أو كيفية تمويل هذه الأخيرة عبر الإستدانة [2] أو عن طريق رفع الضرائب.

2) الجانب الآخر يتعلق بالمخرجات (Output) أو الخدمات التي تقدمها هذه الإستثمارات للمجتمع و العوامل الخارجية التي يمكن أن تنتج عنها نتيجة تشغيلها الكامل، مثل إنفاق الدولة على التعليم و الصحة، و مساهمتها في تكوين رأس المال البشري. و لكن أغلب الكتابات تجتمع على القول بأن الإستثمارات العمومية هي محرك أساسي للجهاز الإنتاجي للإقتصاد بمساهمتها في تحفيز الطلب الكلي على المدى القصير و النمو الإقتصادي على المدى الطويل[3]، و عنصر أساسي لرفاهية المجتمعات.

4.3. خصائص الإستثمارات العمومية

حسب B. Weber و H. Alfen (2010) يمكن تلخيص خصائص الإستثمارات العمومية في ما يلي [4] :

4.3.1. <u>الخدمة العمومية</u>

تستجيب الإستثمارات العمومية إلى متطلبات الحياة اليومية عبر الخدمات العمومية التي توفرها مثل توفير المياه ، الطاقة ، النقل ، الاتصالات ، التعليم ، الأمن ، الثقافة و الرعاية الصحية، مما يجعلها شرطا أساسيا للنمو الإقتصادي ،الازدهار و عنصرا أساسيا في رفع نوعية الحياة .

[1] Snieska and Simkunaite, "Socio-Economic Impact of Infrastructure Investments," 17.

[2] تلجأ الدولة في حالة عجز ميزانيتها على تمويل المشاريع العمومية إلى طرح سندات الخزينة بأسعار فائدة للحصول على السيولة اللازمة، أو الإستدانة الخارجية.

[3] بإعتبار أن المضاعف الكينزي يحصل عند زيادة الطلب الكلي عبر زيادة النفقات العمومية و/أو الإستثمارات و/أو الإستهلاك و/أو الصادرات .

[4] Barbara Weber and Hans Wilhelm Alfen, Infrastructure as an Asset Class Investment Strategies, Project Finance and PPP., EIB Papers, vol. 15, 2010, 7,8.

4.3.2. مرونة الطلب المنخفضة

بسبب وظائفها الأساسية ، فإن الطلب على خدمات البنية التحتية مستقل نسبيا عن مراحل الصناعة و الأداء الإقتصادي حتى جراء زيادة في الأسعار (بسبب التضخم مثلا) ، و هي ترتفع عموما بما يتماشى مع نمو الناتج المحلي الإجمالي.

4.3.3. الحد من حالة الإحتكار

مع وجود عوائق كبيرة أمام الشركات خصوصا الناشئة للوصول للسوق، بسبب عدم توفر البنية التحتية للنقل و كذا التكاليف الإستثمارية المرتفعة لبدء إنشاء شبكة للمياه ، الكهرباء و الهاتف، فيمكن أن تكون بعض الشركات الكبيرة في حالة إنفراد بالسوق في سلعة أو سلع معينة مما يسمح لها الإمتياز بوضعية إحتكارية، تكون عائقا أمام المنافسة التامة، مما يسبب إرتفاع سعر أو أسعار تلك السلع.

4.3.4. الإعلام

في حالة قلة المنافسة أو إنعدامها ، لغياب المعلومة أو غياب الدقة فيها ، تلعب الاتصالات السلكية و اللاسلكية ، وسائل الإعلام المرئية و السمعية، و شبكة الإنترنت دورا هاما في إيصال المعلومة و نشرها على أوسع نطاق .

4.3.5. المدة الافتراضية للخدمة

بعض الإستثمارات العمومية المتمثلة في البنية التحتية لها مدة خدمة تصل إلى 100 سنة أو أكثر. هناك العديد من الأمثلة التاريخية كالقنوات الرومانية لتوزيع الماء . و بالإضافة إلى الحياة المادية ، فإن عاملا أساسيا هو الحياة الإقتصادية التي قد تكون أقل من خمس سنوات في حالة المخابر الطبية مثلا في إطار الإستثمارات العمومية الموجهة للبحث و التطوير.

4.3.6. الحماية من التضخم

قد توفر الإستثمارات العمومية تحوطا طبيعيا ضد التضخم، لأن الإيرادات المتأتية من استثمارات البنية التحتية غالبا ما تقترن بآليات تسوية التضخم[1]، لأن مداخيل الإستثمارات في البنى التحتية الناجمة عن الخدمات التي تقدمها عادة ما تكون على شكل رسوم الإستخدام (مثل رسوم إستعمال الطرق، و محطات المرافق العامة...) تمتص بصفة آلية نوعا ما الكتلة النقدية الزائدة من السوق.

4.3.7. تدفقات نقدية منتظمة و مستقرة

تتمتع البنى التحتية التي تمتلك الخصائص المذكورة أعلاه عموما بإيرادات مستقرة طويلة الأجل يمكن التنبؤ بها، و في معظم الحالات، يمكن أن تقاوم الأزمات اقتصادية بسبب أهميتها و ضرورة الخدمة المنوطة بها للمجتمع عامة. توفير البنية التحتية المحلية، يسمح للبلد زيادة إيراداته من الضرائب المحلية و رسوم الإستعمال، و أن الإيرادات و

[1] كآلية طرح سندات الخزينة لإمتصاص الكتلة النقدية الزائدة في السوق و بالتالي تعمل هذه الآلية في الحد من التضخم.

التحويلات المحلية هي مرتبطة بتوفير البنية التحتية، كما أن الإستثمارات في البنية التحتية و خدماتها المقدمة محليا لديها نزعة إلى تحسين نوعية حياة السكان، و النجاح الإقتصادي للمدن [1] .

[1] Somik V. Lall, Hyoung Gun Wang, and Uwe Deichmann, Infrastructure and City Competitiveness in India, The World Institute for Development Economics Research (Finland, 2010), 13,14.

المبحث الثاني : الإطار النظري للتنافسية

1. مفهوم التنافسية ، تطورها و مصادرها

1.1. مفاهيم حول التنافسية

كل بلد لديه مقومات و موارد بشرية و مادية خاصة به، و قد تكون هذه الأخيرة ذات وفرة في بلد، و تنعدم في البلد الآخر. من هذا المنطلق إهتم العديد من الإقتصاديين [1] بالبحث عن السبب الذي يجعل بعض الإقتصاديات تزدهر و أخرى باقية خلف الركب ، و ما هي العوامل التي تسبب هذا الإختلاف بين الدول . على هذا الأساس تم التطرق عبر الأدبيات إلى ماهية التنافسية و تحليلها في المقام الأول وفقا لدرجة تطور إقتصاد البلد محل التحليل .

أوضح I. Karppi (2001) أن البلدان المتقدمة تعتبر التنافسية على أنها القدرة على المحافظة على موقعها في الترتيب على المستوى الإقتصادي العالمي، و هي « مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسرعة، الخلق (Créativité)، الجودة (Fiabilité)، السعر و الابتكار» لأن هذه الدول قد وصلت إلى الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، و بالتالي قد وصلت إلى مستويات عالية جدا من الإنتاجية، و ليس لديها ما تثبت في هذا المجال [2].

بينما إعتبر K. Schwab ، M. Porter و J. Sachs (2002) أن التنافسية في نظر البلدان النامية هي « قدرتها على زيادة الناتج المحلي الإجمالي PIB (معدل النمو)» [3] . أضافت I. Grilo وG. Koopman (2006) أن هذه البلدان سعيا منها لرفع الدخل الفردي نتيجة هذه الزيادة سينعكس ذلك بالإيجاب على الناتج المحلي الإجمالي للفرد (PIB/H)، بغض النظر عن الأثر في التوزيع نتيجة زيادة السكان ، أو اللاعدالة في توزيع الثروة [4] . كما إعتبر البنك الدولي (2014) أن هذه البلدان تسعى كذلك للظفر بحصة سوقية في المجالات التي تمتلك فيها ميزة نسبية كون أن الدول النائية الصغيرة مثلا، لا تزال بحاجة إلى التخصص في سلعة أو خدمة معينة كشرط ضروري لتنافسية صادراتها في الأسواق العالمية [5] . ترى L. Dahbia (2014) أنه يسهل بعد ذلك تحويل هذه الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية (Avantage compétitif) [6] عبر التحكم الأمثل في التكنولوجيا المطلوبة لإنتاج تلك السلعة [1] . هذه التكنولوجيا

---

[1] Jan Fagerberg, Martin Srholec, and Mark Knell, “The Competitiveness of Nations: Why Some Countries Prosper While Others Fall Behind,” World Development 35, no. 10 (October 2007): 1595–1620, https://linkinghub.elsevier.com/retrieve/pii/S0305750X07001167; Peter Nunnenkamp, “Why Economic Performance and International Competitiveness Differ so Much between Latin America and Asia.,” Kiel Institute for the World Economy (IfW) (2003): 1–16.

[2] Ilari Karppi, Competitiveness in the Nordic Economies Assessments and Structural Features, Nordregio Working Paper 2001:2 (Stockholm, Sweden, 2001), 7,8.

[3] Klaus Schwab, Michael E Porter, and Jeffrey D Sachs, Global Competitiveness Report 2001 -2002, World Economic Forum (Geneva, 2002), 53.

[4] Isabel Grilo and Gert Jan Koopman, “Productivity and Microeconomic Reforms: Strengthening EU Competitiveness,” Journal of Industry, Competition and Trade 6, no. 2 (2006): 67,68.

[5] World Bank, Enhancing Competitiveness in an Uncertain World (Washington DC, 2014).

[6] عرف M. Porter الميزة التنافسية سنة 1985 على أنها القيمة التي تقدمها مؤسسة ما لعملائها، و التي تتجاوز كلفة إنتاجها، و مدى إستعداد العملاء لشرائها، كما ان القيمة العالية تنتج عن تقديم أسعار أقل من المنافسين، أو تقديم مزايا فريدة من نوعها تعوض عن إرتفاع الأسعار، و تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى إكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستخدمة من قبل المنافسين. المصدر : National Competitiveness observatory

المكتسبة تعتبر جد مهمة لإكتساب الميزة التنافسية في هذه البلدان . حيث أرجع Fagerberg et al. (2007) تدهور تنافسية هذه الأخيرة إلى نقص في التكنولوجيا و القدرات مع ضعف الصادرات،الذين بدورهم يمثلون العوامل الرئيسية التي تمنع العديد من الدول النامية لإستغلال القدرة على إستدراك التكنولوجيا و الفارق في الدخل، بالإضافة إلى عوامل أخرى نسبية [2] كالموقع الجغرافي، الطبيعة و المناخ الجوي الغير مساعد، و إعتبروا أن الإختلاف الجوهري بين الدول المتقدمة و النامية يكمن في عاملين أساسيين هما التكنولوجيا و الإتصالات التي تعتبر نقطة قوة النمور الآسيوية [3].

بداية الإهتمام بالتنافسية على مستوى البلد حديث العهد (بعد سنوات السبعينات)، حيث لعب الحجم المتزايد للإستثمار المباشر الخارجي دورا مهما في تغير قطاع نشاط المؤسسات بعدما كان نشاطها قبل السبعينات يتمثل في الصناعة ، إعتمادا على تحويل المواد الأولية لينتقل إلى أنشطة أخرى كالخدمات و الصناعة ذات الكثافة التكنولوجية العالية، لهذا السبب يمكن إعتبار سنوات السبعينات هي أولى بوادر العولمة الإقتصادية [4] . من هذا يستنتج أن مفهوم التنافسية في ذلك الوقت كان ينحصر على مستوى المؤسسة . لينتقل بعد ذلك في سنوات الثمانينات إلى مستوى الإقتصادي الكلي إثر العجز الذي سجل في الميزان التجاري الأمريكي مقارنة مع اليابان [5].

إعتبر D. Chiquiar و M. Francia (2009) أن « مصطلح التنافسية في حد ذاته معقد و صعب التعريف» [6] . كما يراه K. Aiginger (1998) أنه «مسألة ذات جدل» [7] . و هو مصطلح حسب G. Brinkman (1987) « ليس ثابت بل يتغير بإستمرار إستجابة لتغير الظروف الداخلية و الدولية للبلد» [8] . عدم الثبات أرجع سببه L. Lachaal (2001) أنه يمس عدة متغيرات إقتصادية كلية و كذا متغيرات أخرى جزئية. لذلك فهو يتغير على حسب التصور و ميادين التحليل (مؤسسة،قطاع، بلد) [9].

---

[1] Laceb Dahbia, “Mise a Niveau Et Problematique De Competitivite Dans La Demarche Strategique De L’Entreprise Industrielle Algerienne Face a L’Economie De Marche,” 2014, 82.

[2] قد تكون في بلدان دون الأخرى.

[3] Fagerberg, Srholec, and Knell, “The Competitiveness of Nations: Why Some Countries Prosper While Others Fall Behind,” 1609.

[4] Neslihan Arslan and Hüseyin Tathdil, “Defining and Measuring Competitiveness : A Comparative Analysis of Turkey With 11 Potential Rivals,” International Journal of Basic & Applied Sciences 12, no. 2 (2012): 32.

[5] Bertg. Hickman, International Productivity and Competitiveness, OXFORD UNIVERSITY PRESS (New York: OXFORD UNIVERSITY PRESS, 1992), 276.

[6] Daniel Chiquiar and Manuel Ramos Francia, Competitiveness and Growth of the Mexican Economy, Working Papers, Documentos de Investigacion N◦ 2009-11, 2009, 5.

[7] K. Aiginger, “A Framework for Evaluating the Dynamic Competitiveness of Countries,” Structural Change and Economic Dynamics 9, no. 2 (1998): 161.

[8] George L. Brinkman, “The Competitive Position of Canadian Agriculture,” Canadian Journal of Agricultural Economics/Revue canadienne d’agroeconomie 35, no. 2 (1987): 266.

[9] L Lachaal, “La Competitivité : Concepts, Définitions et Applications La Compétitivité : Concepts, Définitions et Applications,” Zaragoza : CIHEAMCahiers Options Méditerranéennes 36 (2001): 30.

هناك « عدة عوامل داخلية و خارجية [1] لها أثار عميقة على التنافسية، و المؤشرات التي تسمح بتقييم هذه الأخيرة نجدها في الأدبيات الإقتصادية محدودة [2] و يجب استعمالها بحذر [3] . بإعتبار أن التعاريف المنوطة بالتنافسية متعددة، و التي تنظر إلى التنافسية من عدة وجهات ، محاولة بذلك الإجابة على سؤال غاية في الأهمية و هو "كيف تنافس الدول ؟ ". و « لا يوجد إجماع واضح حول تعريف موحد للتنافسية و لا ترتكز على نظرية إقتصادية ذات مصداقية يمكن الإستناد عليها لشرح التنافسية على مستوى البلد أو المنطقة» [4] . بالإضافة إلى ذلك، «لا يوجد تعريف مقبول يوحد الأفكار حول مفهوم التنافسية على مستوى البلد، في حين على مستوى المؤسسة فمفهوم التنافسية يعتبر واضح[5]» [6] .

و قد كانت التنافسية الشغل الشاغل للحكومات و المؤسسات في جميع الدول ، لذلك « عدة مؤشرات و نماذج أقترحت في الأدبيات لقياس القدرة التنافسية للبلد و المنطقة، فبعض الكتاب الإقتصاديين إستعملوا مقياس واحد في حين أن آخرين استخدموا مؤشرات أكثر تعقيدا» [7] . كما هو الحال بالنسبة للمنتدى العالمي للتنافسية WEF الذي يستعمل في تصنيفه السنوي للتنافسية العالمية 12 عشر ركيزة (12 Piliers) لترتيب الدول[8] .

1.1.1. مفاهيم لبعض الهيئات دولية حول التنافسية

من التعاريف التي تعتبر مهمة [9]، عرف المنتدى العالمي للتنافسية WEF (2007) التنافسية على أنها « مجموعة من المؤسسات و السياسات و العوامل التي تحدد مستوى إنتاجية البلد، فلكي تزيد الإنتاجية يجب الإستعمال الأفضل للعوامل و الموارد المتاحة، التي بدورها تعتبر القوة المحركة وراء معدل مردودية الإستثمار، هذا الأخير يحدد معدل النمو الإجمالي للإقتصاد، و أن الدول الأكثر قدرة على المنافسة هي تلك التي لديها القدرة على ضمان النمو المستدام على المدى المتوسط و الطويل» [10] .

و أضاف نفس المنتدى سنة 2013 تعريف آخر للتنافسية عبر تقريره السنوي[11]، على أنها « مجموعة المؤسسات، السياسات، و العوامل التي تحدد مستوى إنتاجية البلد، و بدوره يُحدِد مستوى الإنتاجية مستوى الرخاء الذي يمكن

---

[1] تتمثل العوامل الداخلية في كل ما يمت بصلة إلى الإقتصاد أما العوامل الخارجية فكل ما هو خارج الإقتصاد كالسياسة مثلا.

[2] أي أنها لا تعطي صورة كاملة على تنافسية البلد أو تنافسية الإقتصاد بل نجدها تتجه نحو شرح التنافسية بمتغيرات كغرار التنافسية على المستوى التجارة الخارجية أو تنافسية العملة الوطنية...

[3] SEDDI Ali, “Compétitivité Économique : Quel Potentiel Pour l’Algérie ?,” 2013, 4,5.

[4] Karl Aiginger and Johanna Vogel, “Competitiveness: From a Misleading Concept to a Strategy Supporting Beyond GDP Goals,” Competitiveness Review 25, no. 5 (October 19, 2015): 497.

[5] يعتبر M. Porter في تحليله و تعريفه للتنافسية على مستوى المؤسسة، على نموذج الماسة الذي يرتكز على أربعة محددات رئيسية لتنافسية المؤسسة وهم : إستراتيجية المؤسسة ،هيكل المؤسسة، الندية (rivalité) والطلب.

[6] Michael Porter, “The Competitive Advantage of Nations,” Harvard business review 68, no. 2 (1990): 76.

[7] Lachaal, “La Competitivité : Concepts, Définitions et Applications La Compétitivité : Concepts, Définitions et Applications,” 32.

[8] يعتمد المنتدى العالمي للتنافسية المتواجد مقره بسويسرا في تصنيفه السنوي للدول من حيث تنافسية إقتصادياتها على 12 ركيزة تتمثل في : 1) المؤسسات (institutions) 2) البنية التحتية 3) البيئة الكلية الاقتصادية 4) الصحة والتعليم الأساسي 5) التعليم العالي والتكوين 6) فاعلية سوق السلع 7) جدوى سوق اليد العاملة 8) تطوّر سوق المال 9) الجاهزية التكنولوجية 10) حجم السوق 11) تطور الأعمال 12) التجديد.

[9] بإعتبارها قد تداولت كثيرا عبر الأدبيات التي تطرقت إلى الموضوع.

[10] M. E. Porter, X. Sala-i-Martin, and K. Schwab, The Global Competitiveness Report 2006-2007 (Geneva, 2007), xiii.

[11] و يعتبر بمثابة إمتداد للتعريف السابق.

للإقتصاد تحقيقه ، كما يُحدِد مستوى الإنتاجية أيضا معدلات المردودية المحصلة من الإستثمارات في اقتصاد، و التي بدورها تعتبر عامل أساسي لمعدلات النمو، و بعبارة أخرى، اقتصاد أكثر تنافسية هو الذي يضمن نمو مستدام» [1] .

و يرى المعهد الدولي للتنمية و الإدارة IMD (1994) أن التنافسية « هي قدرة بلد أو شركة على خلق القيمة المضافة (الثروة) نسبيا أكثر من منافسيها في الأسواق العالمية» [2] . ليعود نفس المعهد سنة 2003 بتعريفها على أنها « جزء من النظرية الإقتصادية، الذي يحلل الوقائع و السياسات التي تشكل قدرة الدولة على خلق و الحفاظ على البيئة التي تدعم خلق المزيد من القيمة المضافة لمؤسساتها و المزيد من الرفاهية لشعبها» [3] .

أما بالنسبة لمنظمة التجارة و التنمية الإقتصادية OCDE (1992) فالتنافسية هي « قدرة بلد لديه سوق حرة و نزيهة، إنتاج السلع و الخدمات تلبي معايير السوق الدولية مع الحفاظ في نفس الوقت على الدخل الحقيقي و رفعه في المدى الطويل و يتحقق ذلك فقط مع زيادة في الإنتاجية » [4]. لتعود في سنة 1996 نفس المنظمة لتعرف التنافسية على « أنها قدرة المؤسسات، الصناعات ، المناطق، و البلدان ،تحت مضلة المنافسة الدولية، على خلق دخل PIB نسبيا مرتفع و مستوى عمالة مرتفع و دائم» [5] .

بينما يرى الإتحاد الأوروبي عبر المفوضية الأوروبية للإقتصاد CEE (2002) أن التنافسية « هي قدرة الإقتصاد على التحسين المستدام لمستوى معيشة السكان ، تزويد طالبي العمل بمناصب عمل و التماسك الاجتماعي في بيئة نوعية، و بعبارة أخرى، قدرة إقليم على الحفاظ و جذب المستثمرين و الإستثمارات لتحقيق الرفاهية... و يعتبر العنصر الأساسي للتنافسية هو الإنتاجية، فنمو الإنتاجية بطريقة مستدامة و رفع معدلات التشغيل على المدى المتوسط تعتبر من بين الأهداف الأساسية لإستراتيجية لشبونة » [6] .

و تجدر الإشارة أن تقرير صندوق النقد العربي AMF الذي أصدر عدده الأول سنة 2016 حول تنافسية الإقتصادات العربية بيّن أن التنافسية على مستوى الدول « تشير إلى قدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، و مكافحة البطالة و تحسين مستويات المعيشة و مكافحة الفقر و إستقطاب الإستثمارات الأجنبية لخلق نمو مستدام و دفع عجلة التنمية » [7] .

1.1.2. مفاهيم لبعض الإقتصاديين حول التنافسية

يرى M. Porter (1990) أن التنافسية « لها معنى وحيد على مستوى البلد و تتمثل في الإنتاجية، فالهدف الأساسي للبلد هو إنتاج مستوى معيشة عالي و متزايد للسكان، و الطريقة الوحيدة لبلوغ ذلك ترتبط بكيفية إستعمال الرأس

[1] Klaus Schwab et al., The Global Competitiveness Report 2012-2013 (Geneva, 2012), 4.
[2] Karl Aiginger, "Competitiveness: From a Dangerous Obsession to a Welfare Creating Ability with Positive Externalities," Journal of Industry, Competition and Trade 6, no. 2 (2006): 166.
[3] Stéphane Garelli, "Competitiveness of Nations : The Fundamentals," in IMD World Competitiveness Yearbook 2003 (Lausanne, 2003), 2.
[4] Martine Durand, Jacques Simon, and Colin Webb, OECD's Indicators of International Trade and Competitiveness, OECD Economics Department Working Papers, 1992, 6,7.
[5] Thomas Hatzichronoglou, Globalisation and Competitiveness: Relevant Indicators, OECD Science, Technology and Industry, vol. 43, OCDE/GD(96)43 (Paris, 1996), 20.
[6] European Commission, European Competitiveness Report 2002, Commission Staff Working Document (Luxembourg, 2002).
[7] AMF, Arab Economies Competitiveness Report (Abou Dhabi, 2016), 7.

المال و العمل ... الإنتاجية هي المحدد الأساسي لمستوى المعيشة على المدى البعيد للبلد ، فهي تعتبر أصل إرتفاع الدخل الفردي، فإنتاجية الموارد البشرية تحدد أجور العمال...» [1] .

أما بالنسبة لـ Tassey (1992) فالتنافسية هي « القدرة على زيادة منهجية للأداء ،الإنتاجية ، جودة المنتجات و الخدمات، بحيث ينمو الإقتصاد بسرعة كافية لزيادة مستوى المعيشة إلى المستويات المرغوب فيها» [2].

يعتبر K. Aiginger (1998) تنافسية البلد على أنها « قدرته على بيع ما يكفي من المنتجات و الخدمات في الأسواق الخارجية ، عوائد عوامل الإنتاج مع ما كان متوقعا و مستوى رضا المواطنين للظروف الإقتصادية الكلية للنظام الإقتصادي ، البيئي و الاجتماعي» [3] .

بينما يراها Fagerberg (1988) أنها « قدرة البلد على تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية ، و خاصة النمو في الدخل الفردي و توفير فرص العمل، دون اللجوء إلى خلق عجز في ميزان المدفوعات » [4] .

و إعتبر .Önsel et al (2008) أن التنافسية « يمكن أن تكون بالإضافة إلى عوامل أخرى تكمن في نجاعة المؤسسات الوطنية العمومية، البنى التحتية للتربية و الصحة و الإتصالات مثلها مثل الإستقرار السياسي و الإقتصادي» [5] .

بينما خالف P. Krugman (1994) الجميع معتبرا « أن مفهوم التنافسية الوطنية أمر بعيد أو صعب المنال (Elusive بالإنجليزية) و هي كلمة (التنافسية) لا معنى لها عندما تطبق على الإقتصادات الوطنية، و الهوس بإكتساب التنافسية، خاطئ و خطير على حد سواء» [6] . و قد إنتقد هذا الأخير مصطلح التنافسية على المستوى الدولي ، موضحا بأن الفرضيات التي اعتمد عليها Jaque Delors رئيس اللجنة الإقتصادية للإتحاد الأوروبي أثناء الملتقى الذي انعقد في Copenhagen عام 1993، حول المشكل المتنامي للبطالة سببه نقص التنافسية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، و إعتبر « أن هذه النظرة للتنافسية خاطئة على مستوى الإقتصاد الدولي، بإعتبار أن كل بلد مرتبط بكبريات المؤسسات التي تحل مكانه في الأسواق الدولية و من هذا المنطلق فهناك خلط بين تنافسية المؤسسات فيما بينها و بين تنافسية الدول» [7] .

يعتبر مصطلح التنافسية من بين المواضيع التي لاقت إهتمام العديد من الباحثين الإقتصاديين و المؤسسات الدولية منها و المحلية [8]، مما نتج عن ذلك إرتباط هذا المصطلح بالعديد من المفاهيم و الرؤى، حسب زاوية النظر إلى

[1] Porter, “The Competitive Advantage of Nations,” 76.
[2] Gregory Tassey, Technology Infrastructure and Competitive Position (Boston, MA: Kluwer Academic, 1992), 96.
[3] Aiginger, “A Framework for Evaluating the Dynamic Competitiveness of Countries,” 174.
[4] Jan Fagerberg, “International Competitiveness,” The Economic Journal 98, no. 391 (1988): 355.
[5] Şule Önsel et al., “A New Perspective on the Competitiveness of Nations,” Socio-Economic Planning Sciences 42, no. 4 (December 2008): 222.
[6] Paul Krugman, “Competitiveness: A Dangerous Obsession,” Foreign Affairs 73, no. 2 (1994): 31,44.
[7] Ibid., 28,29.
[8] فيما يخص المؤسسات الدولية فقد جاء ذكرها أنفا و تخص المنتدى الإقتصادي العالمي Davos و معهد التنمية و الإدارة، أين يتواجد مقريهما في سويسرا، بالإظافة إلى ذلك هناك مجالس على مستوى عدة بلدان تهتم بتنافسية البلد على غرار الولايات المتحدة الأمريكية U.S. Council on Competitiveness و الإتحاد الأروبي Competitiveness Council و عدة دول أخرى كإيرلندا ، فليبين، هولندا...

المصطلح التي غالبا ما تتبع تخصص الباحث، كالزاوية التي تنظر إلى التنافسية من منظور المؤسسة أو القطاع أو البلد، و لكن ما يلفت الإنتباه حقا هو الترابط بين مستويات تحليل التنافسية، فلا يمكن بأي حال من الأحوال الإنفراد بمستوى عن آخر في تقييم التنافسية، فتنافسية جيدة لبلد ما لا يمكن أن تتحقق دون تنافسية قطاع معين على الأقل، و المثال الجلي على ذلك هو تنافسية القطاع البنكي في سويسرا و الخدمات التي يعرضها لزبائنه و الذي يعد من خلالها من بين البلدان الأكثر تنافسية في هذا المجال، و لا يمكن لقطاع ما أن يكون تنافسي دون المؤسسات ذات تنافسية عالية تنتمي إليه.

مع هذا و رغم الإستعمال الواسع لهذا المصطلح ،فلإجماع على تعريف واحد للمصطلح يعتبر بعيد المنال، على الأقل في الظرف الراهن، فالتنافسية لبعض الإقتصاديين تعني القدرة على إختراق الأسواق و السيطرة عليها ،و البعض الأخر يرى بأنها القدرة على المحافظة على ميزان تجاري إيجابي، زيادة على هذه المقاربات فإن هذا المصطلح يتغير على حسب مستوى التحليل و ميدانه (وطني ،قطاعي،مؤسسة).

1.2. تطور مفهوم التنافسية

منذ وضْع الأسس الإقتصادية الأولى من طرف الإقتصاديين الكلاسيك[1] ، حاول الإقتصاديون على مختلف مدارسهم الفكرية شرح العوامل التي تؤدي إلى النمو الإقتصادي من جهة و العوامل التي تعطي الأسبقية إقتصاديا لبلد على الآخر من المفهوم التجاري [2]. فقد كان مفهوم التنافسية حسب E. Reinert (1994) واسع على ما هو متعارف عليه الآن على مدى قرون عدة، و قد كان عند الإقتصاديين الكلاسيك يتمثل في عدة مصطلحات مثل ثروة الأمة "National wealth" حيث أن زيادتها ترتبط بفعالية النشاطات الإقتصادية و التصدير ، التجارة المربحة "Good trade " و كذا القوة الإنتاجية "Productive power" [3] لقطاعات ذات ميزة نسبية [4] .

إعتبر الكلاسيك أيضا وفقا لـ S. Garelli (2006) أن ثروة البلد تتمثل في الدخل الوطني السنوي و كذا حجم الخزينة، و هي تعتمد على العوامل الضرورية التي تمثل المدخلات (Inputs) لعملية الإنتاج المتمثلة في العمل ، الأرض ، الموارد الطبيعية و الإستثمار في الرأس المال و أعتبروا كذلك أنه بتقسيم العمل (التخصص) تتحسن و تتعزز الإنتاجية ، و يعتبرون أن التحول من إقتصاد مغلق (تجارة) إلى التجارة الحرة يعتبر كمولد للنمو، و أن الميزة التنافسية في واحد أو كل هذه العناصر تؤدي إلى تعزيز التنافسية [5] . مما يسمح للبلد أن تكون له الأفضلية على البلد الآخر عبر الميزة المطلقة لـ Adam Smith و الميزة النسبية لـ David Riccardo .

---

[1] خصوصا Jean-Baptiste Say،Adam Smith و David Ricardo.

[2] بما سمي لاحقا بالتنافسية.

[3] هذا المصطلح هو في الأصل للإقتصادي Adam Mûller عبر كتابه "Elemente der Staatskunst, Vol. 5, Berlin, J.D. Sander, 1809 " و تعني أنه يجب على الدول إنشاء قوة إنتاجية و قد إعتبر Friedrich List في كتابه " In the national system of political economy " سنة 1841 أن الصناعة تعطي هذه القوة على عكس الزراعة.

[4] Erik S Reinert, “Competitiveness and Its Predecessors - a 500-Year Cross-National Perspective,” Munich Personal RePEc Archive, no. 48155 (1994): 9,10,13.

[5] Stéphane. Garelli, Top Class Competitors : How Nations, Firms, and Individuals Succeed in the New World of Competitiveness (John Wiley & Sons, 2006), 33,34.

نسبة لـ H. Anca (2012) يرى النيوكلاسيك أن كل دولة لها دورها في تقسيم العمل، هذا الأخير يرتكز على الميزة النسبية المتعلقة بعوامل الإنتاج (العمل و الرأس المال)، فإذا كانت هذه الميزة تتوفر في البلد الآخر فلا فائدة في التجارة، و قد إفترضوا عبر نموذج Hecksher – Ohlin الذي يرتكز على نموذج David Riccardo بأن التكنولوجيا هي نفسها في كل البلدان و أن الميزة النسبية هي نتيجة الإختلاف في وفرة عوامل الإنتاج كما أعتبروا أنه إذا كانت المنافسة تامة فإن مفهوم التنافسية لا يكون مستدام على المدى البعيد [1].

فيما يخص النظرية الإقتصادية الكينزية فهي حسب P. Skayannis و M. Markatou (2005) تكمن في ديناميكية الطلب و درجة العمالة و هي ترتكز على التوقعات لأنها تأثر على الإستثمار و سلوك المستهلك ، فالتنافسية بالنسبة للكينزيين تتمثل في كثافة رأس المال ، الإستثمار ، الإنفاق الحكومي مثل الإستثمارات في القطاع العمومي ، المساعدات و الضرائب [2].

تمحور مفهوم التنافسية في مجال التنمية الإقتصادية [3] خصوصا وفق R. Martin (2003) على مستوى تنافسية المنطقة عبر عوامل كالتغير من القطاع الفلاحي إلى قطاعات أخرى ذات قيمة مضافة عالية ، الإنفتاح على التجارة العالمية، الإستثمارات المباشرة الخارجية و الأموال الخارجية الموجهة للتنمية على شكل مساعدات [4].

تلى ذلك، حقبة بما يسمى نظرية النمو الداخلي "Endogenous growth"، التي إعتبرت حسب H. Anca أن عوامل مثل تراكم المعرفة Romer (1986) ، المؤسسات Romer (1986) ، الإنفاق على البحث و التطوير Romer R&D (1987) ، الرأس المال البشري Lucas (1988)، البنى التحتية Barro (1990) ، الإبتكار Romer (1990) و Aghion & Howitt (1992) ، هم بمثابة العناصر الأساسية للنمو على المدى الطويل و السعي الدائم لتحسين هذه العناصر يعتبر بمثابة تعزيز للتنافسية على كل المستويات،بإعتبار هذه العناصر هي المحرك الأساسي للنمو [5] .

وفق Martin تُعتبر أيضا النظرية الجديدة للتجارة التي تعتمد على إقتصاد الغلة، التفرد في المنتوج "Product differentiation" [6] و المنافسة الغير التامة ، من بين النظريات التي تحتوي على عناصر مهمة لمفهوم التنافسية ، فنجاعة المبادلات التجارية و الفعالية في الإنتاج يمكن أن تتأثر باليد العاملة الماهرة و المتخصصة ، المستوى التكنولوجي ، البنى التحتية المتخصصة [7] و شبكة الموردين مما يخلق ظروف مواتية لنشوء إقتصاد الغلة [8].

---

[1] Hategan D.B. Anca, "Litterature Review Of The Evolution Of Competitiveness Concept," Annals of the University of Oradea, Economic Science Series 21, no. 1 (2012): 43.

[2] Pantoleon Skayannis and Maria-Erato Markatou, "Physical Infrastructure and Competitiveness : Theory and Praxis , Examples from the Telecommunications Sector," in 8th International Conference on Technology Policy and Innovation (Łodz (Poland): In Katner,W.J., 2005), 4.

[3] خصوصا Rostow (1960) عبر نظرية مراحل النمو "stage theory of development" و Myrdal (1956) عبر السببية الدائرية والتراكمية "circular and cumulative causation" التي تعتمد على عوامل مهمة لمعدل النمو تتمثل في مستوى الإستثمار و اللإنفتاح الإقتصادي المصدر : نفس المرجع.

[4] Ronald L. Martin, A Study on the Factors of Regional Competitiveness, Draft Final Report for the European Commission Directorate-General Regional Policy, 2003, 2-7-8.

[5] Anca, "Litterature Review Of The Evolution Of Competitiveness Concept," 44.

[6] أي تطوير أو إدماج ميزة مثل (نوعية العرض، السعر ، نوعية المنتوج، النسق و الخدمة) للمنتوج لجعله مرغوب من قبل الزبائن المصدر : http://www.businessdictionary.com/definition/product-differentiation.html تاريخ الزيارة : 2017/01/06.

[7] كالبنى التحتية المخصصة للتخزين في المجال الفلاحي (المستودعات) ، المستشفيات المتخصصة ...

[8] Martin, A Study on the Factors of Regional Competitiveness, 2–10.

لتأتي بعد ذلك مدرسة إدارة الأعمال "Business school " عبر الإقتصادي M. Porter الذي قام بتجميع كل من دراسة Solow (1957) التي إستنتجت أن التعليم ، الإبتكار في التكنولوجيا و الجودة هي مهمة للنمو الإقتصادي و كذا دراسة N. Negroponte و Numerous (1990) اللذان إعتبرا فيها أن المعرفة هي بمثابة عامل داخلي "Input factor" أساسي للتنافسية، الذي من دونه لا يمكن لهذه الأخيرة أن تتعزز و أنشأ بذلك ما يسمى بنموذج الماسة الشهير " Competitiveness diamond " [1].

1.3. مصادر التنافسية و محدداتها

توصل الإقتصاديون إلى مصادر مختلفة للقدرة التنافسية الوطنية. و هي تشمل ، من بين أمور أخرى ، تكاليف العمالة النسبية[2]،سعر الصرف الحقيقي[3]،التصنيع[4] ،قطاع الخدمات المكثفة على المعرفة[5]، الإستثمار المباشر الخارجي[6]، التطور التكنولوجي[7]، الإبداع[8]، و البنية التحتية الإجتماعية، أي المؤسسات و السياسات الحكومية [9]، و القوانين و التنظيمات [10].

وضع M. Porter (1990) "نموذج الماسة" ، الذي يوفر رؤية نظامية للميزة التنافسية للدول. و وفقا له ، هناك أربعة عوامل مترابطة تساهم في القدرة التنافسية لصناعات معينة و تتمثل في ظروف العوامل ، ظروف الطلب ، الصناعات الداعمة ذات الصلة ، و إستراتيجية الشركة ، بنيتها و نديتها. على عكس نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية التي ترى أن الميزة النسبية تكمن في عامل الإرث الذي يرثه بلد ما من العوامل الطبيعية و ما إلى ذلك ، يرى Porter أن العوامل الرئيسية للإنتاج (أو تخصص العوامل) ، مثل اليد العاملة ذات الكفاءة ، الرأس المال و البنية التحتية ، هي بطبيعتها تنشأ عن طريق تفكير و جهد ، و ليست موروثة. تؤثر شروط الطلب على القدرة التنافسية للشركات حيث أن زيادة الطلب من طرف الزبائن تعتبر زيادة في الضغط على الشركات لتحسين أدائها بإستمرار عن طريق الابتكار و خفض التكاليف. الصناعات الداعمة ذات الصلة الموجودة في منطقة و التي تشكل

[1] Skayannis and Markatou, “Physical Infrastructure and Competitiveness : Theory and Praxis , Examples from the Telecommunications Sector,” 4.
[2] John Muellbauer, “Productivity and competitivenesS,” Oxford Review of Economic Policy 7, no. 3 (1991): 99–117.
[3] Andrea Boltho, “The Assessment : International Competitiveness,” Oxford Review of Economic Policy 12, no. 3 (1996): 1–16.
[4] Christos Pitelis and Nicholas Antonakis, “Manufacturing and Competitiveness: The Case of Greece,” Journal of Economic Studies 30, no. 5–6 (2003): 535–547.
[5] Paul Windrum and Mark Tomlinson, “Knowledge-Intensive Services and International Competitiveness: A Four Country Comparison,” Technology Analysis and Strategic Management 11, no. 3 (1999): 391–408.
[6] Philippe Gugler and Serge Brunner, “FDI Effects on National Competitiveness: A Cluster Approach,” International Advances in Economic Research 13, no. 3 (2007): 268–284.
[7] Paolo Guerrieri and Andrew Tylecote, “National Competitive Advantages and Microeconomic Behaviour,” Economics of Innovation and New Technology 3, no. 1 (1994): 49–76.
[8] Jan Fagerberg, David Mowery, and Richard Nelson, The Oxford Handbook of Innovation (Book), The Oxford Handbook of Innovation, vol. 1, 2006.
[9] R. E. Hall and C. I. Jones, “Why Do Some Countries Produce So Much More Output Per Worker than Others?,” The Quarterly Journal of Economics 114, no. 1 (1999): 83–116.
[10] Evan Williams, Kenneth Macdonald, and Vanessa Kind, “Unravelling the Competitiveness Debate,” European Environment 12, no. 5 (2002): 284–290.

مجموعة " عناقيد" (Clusters)، و التي يمكن أن تعزز الابتكار و بالتالي تحسين القدرة التنافسية للشركات الموجودة في ذلك الحيز بسبب التبادل المستمر للأفكار. و أخيرا ، إستراتيجية الشركة على التنافس أو المنافسة المباشرة داخل نفس الصناعة التي تجبر هذه الأخيرة على البحث باستمرار عن طرق مبتكرة للتغلب على المنافسين [1].

حاول إقتصاديون آخرون توسيع قائمة العوامل التي تسهم في التنافسية الوطنية. على سبيل المثال ، إقترح Dong (1994) نموذج بتسع عوامل بإضافة أربعة عوامل بشرية على رأس العوامل المادية الأربعة و عامل خارجي آخر. في هذا النموذج ، نجد العوامل المادية الأربعة هي الموارد الموروثة ، بيئة الأعمال ، الصناعات ذات الصلة و الدعم ، الطلب المحلي ، و التي تشبه عوامل Porter الأربعة في نموذج الماسة. تتمثل العوامل البشرية الأربعة الأخرى في أربع مجموعات تتمثل في السياسيين و البيروقراطيين ، رجال الأعمال ، المدراء و المهندسون المحترفين ، و العاملين. و قد برر ذلك في أن هذه الأربع مجموعات الأخيرة تعتبر محرك النمو الإقتصادي في البلدان الأقل نموا و ذلك بإجتماع مجموعة كبيرة و متنوعة من الأشخاص الذين يتمتعون بمستوى عال من التعليم ، التحفيز و التفاني في العمل. العامل التاسع يتمثل في الأحداث الخارجية و التغيرات التي لا يمكن التنبؤ بها في البيئة الدولية ، مثل اختراق غير متوقع في التقنيات الجديدة ، الصدمات النفطية ، الحركات في الطلبات الدولية التي قد تؤثر على القدرة التنافسية للمنتجات ، الشركات و الصناعات [2].

إن أكثر قوائم العوامل شمولا التي تساهم في التنافسية الوطنية تقدمها تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن (المنتدى الإقتصادي العالمي WEF) و (معهد الإدارة و التنمية IMD) . تتضمن العوامل الرئيسية الـ 12 التي يتضمنها تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي المؤسسات ، البنى التحتية ، استقرار الإقتصاد الكلي ، الصحة ،التعليم الابتدائي و التعليم العالي ،التكوين ، كفاءة سوق السلع ، تطور الأسواق المالية ،الاستعداد التكنولوجي ،حجم السوق ، تطور الأعمال و الابتكار. يتم تقسيم هذه العوامل 12 إلى أكثر من 100 مؤشر. بالمقارنة ، يستخدم تقرير IMD 254 مؤشرا.

هناك أيضا إقتصاديون حاولوا تقديم بعض الأفكار البسيطة حول ما هي المحددات الأساسية للقدرة التنافسية الوطنية. إحدى هذه الأفكار هي "الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية". على الرغم من أنهم لا يستخدمون مصطلح القدرة التنافسية الوطنية ، إلا أنهم يؤكدون أن الدخل الحقيقي لبلد ما لا يمكن أن يرتفع إلا إذا كان تدفق العمل و رأس المال بشكل متزايد نحو الشركات التي بدورها تقوم بتحسين أجور موظفيها و تحتفظ بمركز مناسب مقارنة مع الشركات التي تتفوق عليها . و يعني هذا أن "النجاح يعتمد على اكتساب و استدامة ميزة تنافسية في قطاعات أعمال محددة" [3].

[1] Porter, “The Competitive Advantage of Nations.”
[2] Dong Sung Cho, “A Dynamic Approach to International Competitiveness: The Case of Korea,” Asia Pacific Business Review 1, no. 1 (1994): 21–24.
[3] Ira C Magaziner and Robert Reich, Minding America’s Business : The Decline and Rise of the American Economy, vol. 538, 1982.

يرى M. Porter (1990) أن أكبر العوائد سوف يتم الحصول عليها دائما من تمايز المنتجات بدلا من تقليل التكلفة ، و بالتالي لا ينبغي على البلدان الأقل نموا الإعتماد على مصادر قائمة على أساس الميزة النسبية (أي أنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة) و السعي بدلا من ذلك إلى اكتساب القوى العاملة الماهرة و البنية التحتية العامة و تشجيع المقاولاتية اللازمة للنجاح في تطوير المنتجات المختلفة (أي ، الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية) [1].

تعتبر قوة القطاعات الإقتصادية هي قدرة القطاع على المنافسة كقطاع الخدمات ،الصناعة ...فقطاع ذو تنافسية عالية يسمح للبلد أن يتجنب العديد من المشاكل خصوصا منها تبعيته للبلدان الأخرى. لذا تسعى الدول في جميع أنحاء العالم بنشاط إلى إيجاد طرق أكثر فعالية لتحسين تنافسية قطاعاتها ، و يعتبر هذا السعي أحد العناصر الرئيسية لإستراتيجيات التنمية الناجحة كإستراتيجية التنمية المبنية على التصنيع كبديل للواردات (Industrialisation par substitution aux importations) أو سياسة إحلال الواردات . يرتكز جزء من تنافسية القطاعات على السياسات التي تحث على النمو في القطاعات التجارية ، الزراعية ، السياحة و الصناعة التحويلية ، كما تحفِّز الدول أيضا استراتيجيات التنمية المكانية و الإستثمارات، مثل دعم التنمية و إدارة المناطق الإقتصادية الخاصة ، و تعزيز أقطاب النمو، و المجموعات (Clusters) و دعم استراتيجيات القدرة التنافسية للمدن.

تحسين الرأس المال البشري يعتبر مهما لجذب الشركات المتعددة الجنسيات عبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي من خلالها يزيد الإنتاج في البلد المستقبل . التكوين و التعليم يمكنّان من تعزيز الرأس المال البشري لليد العاملة للفروع الأجنبية ، كما أنه يعتبر عنصرا مهما في القدرة على إمتصاص الرأسمال و التكنولوجيا.

بيّن Schumpeter (1939, 1942) أهمية الإبداع (Innovation) و كيف يمكنه تحفيز النمو . يعتبر الطلب على الإبداعات على مستوى المؤسسات من بين أهم المحفزات على البحث و التطوير ، كما أن العرض الناجم من البحث و التطوير يتأثر بالأساس من هجرة الأدمغة و يتأثر الطلب عليها من ضعف أنشطة القطاعات المحلية ، لذلك فتعزيز دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة كمحرك مهم للطلب على البحث و التطوير يعتبر أمرا مهما [2].

من بين المحددات الأخرى للتنافسية يمكن ذكر المؤسسات حيث أوضح P. Bernard وG. Boucher (2007) أن التنافسية المؤسساتية تعتمد على قدرة المجتمعات على خلق الظروف الملائمة التي يمكن من خلالها تحقيق عوائد الإستثمار بصفة مماثلة أو أكثر مقارنة مع المجتمعات الأخرى ، هذه المقارنة تسهم في الضغط بشكل إيجابي لإستدامة التنافسية ، و من ثم، فإن توافر رأس المال للتنمية الإقتصادية يرتبط بالظروف التي يمكن بموجبها لهذه رؤوس الأموال أن تستعمل ، و تتمثل هذه الظروف في الإستثمارات الإجتماعية النوعية في مجال التعليم ، الصحة ، السكن... و تنعكس هذه الظروف إيجابا إذا ما كانت مواتية بدورها في تحسين العمل المنتج [3].

[1] Porter, “The Competitive Advantage of Nations,” 76,77.
[2] Slavo Radosevic, “Research and Development, Competitiveness and European Integration of South Eastern Europe,” Europe-Asia Studies 61, no. 4 (2009): 647,648.
[3] Paul Bernard and Guillaume Boucher, “Institutional Competitiveness, Social Investment, and Welfare Regimes,” Regulation & Governance 1, no. 3 (2007): 215.

كذلك إعتبر A. Mishra et al. (2016) أن الحوكمة و البنية التحتية تعتبر من محددات التنافسية ، إذ يحتاج واضعوا السياسات إلى التركيز على ضمان نظام حكم يتسم بالفعالية ،الشفافية و المساءلة ، و لا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق إنشاء مؤسسات و سياسات قوية مستقلة تنتج من دراسات عميقة ، هذا الأمر ليس بالسهل إذ تنشئ الدول مؤسسات غالبا ما تخنق النشاط الإقتصادي أو تنشئ مؤسسات غير فعالة لمنع إرتكاب المحذورات ، و ينبغي على نظام الحوكمة أن يضع في الحسبان هذه الأمور و أن يكون مرنا في السياسات المتبعة و تصميم المؤسسات على أساس المعلومات و المعطيات المتوفرة ، و على البحث و النقاش البناء ، و لا يمكن إهمال دور السلطة القضائية المحايدة و الناجعة ، البيروقراطية الفعالة و الديمقراطية التي تسمح بتفاعل هذه العناصر [1] .

2. مقاييس التنافسية

عبر الأدبيات ، التعاريف و المفاهيم التي جاء ذكرها ، و التي كانت تحتوي على عناصر من بينها أن التنافسية تتحدد بفعالية كيفية إستعمال الدول لطاقاتها البشرية، رأسمالها و مواردها الطبيعية ، و قدرة الإقتصاد على ضمان مستوى عالي و راقي للمعيشة و نسب مرتفعة للعمالة، و مقاربات أخرى تركز على التنافسية من جانب المؤشرات الإقتصادية الكلية ،و التي تعتبر وجوب أن يكون للبلد القدرة على المحافظة على نسب مرتفعة للنمو الإقتصادي و العمالة، و يمكن الإستنتاج أن كل هته المقاربات تصب حول النجاح الإقتصادي عبر النمو الإقتصادي و كبر الأسواق،نسب عالية من التشغيل ، المستوى العالي لمعيشة السكان و نجاعة إستعمال الموارد البشرية بتركيز دور الدولة على العامل البشري كونه العنصر الأساسي لرقي المجتمعات.

2.1. مقاييس التنافسية الخارجية

2.1.1. <u>التجارة الخارجية</u>

هي التنافسية التي ترتكز على الإستحواذ على حصص في السوق، و القدرة على البيع في الأسواق الدولية ، من هذا المنظور، يرى M. Goetz (2008) أن مفهوم التنافسية يتمثل في «قدرة المؤسسة، قطاع إقتصادي أو بلد على بيع أو شراء سلع و /أو خدمات في أي سوق دولية » [2] . و يتمثل أيضا حسب C. Ketels (2016) في « قدرة المنتوج المحلي على كسب حصة في أسواق الدول المنافسة، أي بمعنى آخر القدرة على بيع السلع و الخدمات و كذا الدفاع على الحصص المكتسبة في الأسواق الدولية، مما ينتج عنه خلق "مقابل" للدفع نظير الواردات التي يستوردها» [3] . يستنتج من هذين التعريفين أنه يتوجب على الميزان التجاري لبلد ما أن يكون ذو رصيد موجب، أي أنه إذا كان المبتغى هو السعي للفوز

[1] Aswini Kumar Mishra et al., "Assessing Competitiveness in Emerging Asian Economies: Role of Governance and Infrastructure and Lessons for India," Emerging Economy Studies 2, no. 1 (May 2016): 85.
[2] Marta Goetz, "Cluster , Competitiveness , Attractiveness , Innovativeness – How Do They Fit Together ?," In Proceedings of the 5th International Conference on Innovation & Management (2008): 1.
[3] Christian Ketels, Competitiveness Frameworks Review An Analysis Conducted for the National Competitiveness Council Chairman's Foreword (Dublin, 2016), 7.

بحصص في الأسواق فيجب أن يكون مقرونا دائما بفائض في الميزان التجاري نتيجة الحجم الهائل للصادرات نسبة إلى الواردات، سواء في منتج واحد أو مجموعة واسعة من المنتجات (المواد الخام أو المنتجات النهائية المصنعة).

إذن فالشغل الشاغل للبلدان ذات النشاط التجاري الخارجي المكثف هو الإبقاء دوما على فائض في الميزان التجاري و حصة متزايدة من الصادرات الدولية و ذلك عن طريق خفض الأجور و /أو الإنخفاض المستمر لسعر الصرف مما قد يأثر سلبا على الدخل الحقيقي [1] . و لكن غالبا ما يكون هذا النوع من التنافسية لا فائدة منه، حيث أن مكاسب بلد ما على حساب بلد آخر قد يكون نتيجة لإعانات أو غيرها من الحوافز المقدمة من الدولة (التعريفات الجمركية المنخفضة، المناطق الحرة...) [2] . أو عن طريق تخفيض قيمة سعر الصرف [3] . يمكن لهذه الحوافز شرح نمو حصة البلد في السوق العالمية، و لكن في الحقيقة هي لا تمت بصلة للميزة النسبية البحتة لنظرية David Ricardo.

إن مفاهيم و مؤشرات التنافسية في إطار الإقتصاد الجزئي على عكس إطار الإقتصادي الكلي لديها قاعدة نظرية قوية لأنها تركز على الخصائص الأساسية للمنتجين المتنافسين على الحصص و أرباح الأسواق أو القدرة على التصدير، و يمكن قياس هذه القدرة حسب حجم أو زيادة الحصة في حد ذاتها في السوق، الأداء، الأسعار، التنافسية من حيث التكلفة، أو مؤشرات أخرى متعددة الأبعاد [4] . بينما يرى M. Porter (2004) عبر نموذج الماسة (The Diamond of National Advantage) أن المحددات الأساسية لكي يكون للبلد القدرة التنافسية على المستوى الخارجي « تتمثل في أربع عوامل تتمثل في عوامل الإنتاج أي وضعية البلد بالنسبة لعوامل الإنتاج مثل كفاءة اليد العاملة أو البنية التحتية الضرورية لمنافسة صناعة معينة، الطلب أي طبيعة الطلب في السوق الداخلي على السلع و الخدمات الصناعية،غياب أو وجود عرض كافي لصناعات منافسة على المستوى الدولي و إستراتيجية المؤسسة،هيكلها و نديتها (Rivalité) و تتمثل في كيفية حوكمة الدولة لخلق، تنظيم و إدارة المؤسسات» [5] .

2.1.1.1. <u>درجة الإنفتاح</u>

إن القدرة التنافسية لبلد في ما يخص الإقتصاد الكلي كانت في البداية مرادفا لأداء الصادرات، الذي يمارس على أساسه التقييم و الإختبار. مع مرور الوقت، تم إستبدال هذا المفهوم الضيق بمفهوم أوسع، و الذي يتضمن مفهوم القدرة التنافسية الذي يفسر بأنه القدرة ليس فقط على إنتاج السلع و الخدمات التي تستحوذ على حصص في السوق الدولية، و لكن أيضا القدرة على الحفاظ ، تعزيز و إستدامة مستويات عالية من الأداء الإقتصادي . درجة

[1] Ian Gough, "Social Welfare and Competitiveness," New Political Economy 1, no. 2 (1996): 214.
[2] The World Bank, Nigeria Competitiveness and Growth, Access (Washington D.C., 2007), 19,20.
[3] Porter, "The Competitive Advantage of Nations," 88.
[4] Eckhard Siggel, "International Competitiveness and Comparative Advantage: A Survey and a Proposal for Measurement," Journal of Industry, Competition and Trade 6, no. 2 (2006): 141.
[5] Porter, "The Competitive Advantage of Nations," 78.

انفتاح الإقتصاد هي المؤشر الأساسي الذي يميز شدة التجارة الخارجية . و هو يبين درجة إرتباط الإقتصاد الوطني مع الإقتصاد العالمي . و يقاس ذلك بحصة صادرات (رقم الأعمال) من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في السنة [1].

درجة الإنفتاح = قيمة الصادرات للسلع و الخدمات ÷ الناتج المحلي الإجمالي

2.1.1.2. أداء الصادرات

تنتج تنافسية البلد على المستوى الدولي بقياس التكلفة النسبية للصادرات، فإذا كانت السلع و الخدمات أكثر تكلفة من الدول المنافسة، فهذا مؤشر سلبي للتنافسية، و كلما زادت التجارة الدولية لبلد ما عبر صادرات مكثفة فهذا يعني أن للبلد القدرة على المنافسة الدولية [2] . من جهة أخرى فإن ميزان المدفوعات يعد مؤشر قوي على تنافسية البلد و خصوصا في ما يتعلق بالميزان التجاري، الذي يتأثر من الطلب على الواردات على حساب الطلب على الصادرات مما يحدث عجز في الرصيد.

أداء الصادرات = قيمة الصادرات من السلع و الخدمات ÷ عدد السكان

أداء الصادرات يمكن قياسه بقيمة الصادرات من السلع و الخدمات مقارنة بعدد السكان مما يعكس إنتاج البلد المخصص للتجارة الخارجية ، و ينبغي أن يتزايد هذا المؤشر لبلد ما عبر صادرات مكثفة ليكون تنافسي ، و تشير الفروق في هذا المؤشر إلى قدرة البلد على المشاركة في التقسيم الدولي للعمل و الاستفادة منه [3].

كما تقاس التنافسية الدولية لبلد ما بأسعار التصدير مقارنة بأسعار الواردات أي إذا أصبحت الصادرات من السلع و الخدمات أكثر تكلفة من غيرها من البلدان، فهذا مؤشر على انخفاض في القدرة التنافسية، و كذلك ترتكز التنافسية الدولية على الإنتاجية و التكلفة الوحدوية للإنتاج بحيث إذا كان هناك زيادة في الإنتاجية ، هذا يعني انخفاض التكاليف مما يسمح للبلد أن يكون أكثر قدرة على المنافسة دوليا . مما يساعد على تحسين العجز في الميزان التجاري،خلق فرص عمل في قطاع التصدير و يساعد أيضا على الحد من التضخم في الإقتصاد [4] . كما أنها أيضا تساعد على زيادة الطلب الكلي و النمو الإقتصادي [5] .

2.1.1.3. كثافة و بنية التخصص

ليس مهم في قياس القدرة التنافسية الدولية فقط قياس الجانب الكمي للصادرات، و لكن أيضا هيكلها. و لكي يكون هناك اقتصاد أكثر قدرة على المنافسة، من الأفضل أن تكون السلع الأساسية ذات الكثافة التكنولوجية هي التي

[1] I Majerová and J Nevima, "Macroeconomic Determinants of Competitiveness in the Countries of Visegrad Group plus," in Proceedings of the 2015 International Conference on Energy, Environment, Development and Economics (EEDE 2015), 2015, 298.
[2] Lachaal, "La Competitivité : Concepts, Définitions et Applications La Compétitivité : Concepts, Définitions et Applications," 33.
[3] Majerová and Nevima, "Macroeconomic Determinants of Competitiveness in the Countries of Visegrad Group plus," 298.
[4] Hickman, International Productivity and Competitiveness, 276.
[5] Audrone Balkyte and Manuela Tvaronavičiene, "Perception of Competitiveness in the Context of Sustainable Development: Facets of 'sustainable Competitiveness,'" Journal of Business Economics and Management 11, no. 2 (January 2010): 345.

تمثل الجزء الأكبر للصادرات . لذلك إقترح Nevima و Majerová (2015) [1] اختيار مؤشر يعكس هيكل التخصص في التجارة الدولية، و يبين هذا المؤشر القوة النسبية للتخصص . و تصف نتيجة هذا المؤشر الميزة أو الخلل النسبي في التجارة الدولية لبلد ما بالنسبة لمنتج معين أو مجموعة من منتجات الإقتصادات المختارة في مجموعة من البلدان. يمكن التعبير عن هذا المؤشر بالمعادلة التالية :

$$RSSk = \frac{\frac{X_{ij}}{\sum_i X_{ij}}}{\frac{Xi}{\sum_i \sum_j X_{ij}}}$$

حيث :

RSSk : معامل القوة النسبية للتخصص.

X_{ij} : هو تصدير السلعة j أو مجموعة من السلع من البلد i .

$\sum_j X_{ij}$: يمثل مجموع الصادرات العالمية للسلعة أو مجموعة السلع j من البلد i .

Xi : الصادرات من السلعة i للبلد المصدر.

$\sum_i \sum_j X_{ij}$: يمثل صادرات العالم من الصناعة التحويلية.

2.1.2. الإستثمار المباشر الأجنبي و رؤوس الأموال الخارجية

التنافسية قد تكون في منطقة ، بلد في حد ذاته ككتلة واحدة ، أو الأجزاء المكونة له (المدن أو التقسيمات الإدارية في نفس البلد) أو مجموعة من المدن داخل محيط إجتماعي و إقتصادي كبير، أو تكتل مجموعة من البلدان كالإتحاد الأوروبي مثلا [2].

نجد في الأدبيات الإقتصادية، أن مفهوم تنافسية المنطقة (Région) ، أو بلد كمكان حيث تتركز كل أنواع الأنشطة المختلفة يرتبط بمفهوم الجاذبية . وفقا لـ R. Chiappini (2012) يجب أن تكون المنطقة أو البلد جذابا (Attractif) ليس فقط بتخفيض الضرائب للمؤسسات ، رؤوس الأموال الأجنبية، و حتى الإستثمارات المباشرة الأجنبية (IDE) و لكن يجب البحث على الدوام على سبل جديدة لجعل البلد أو المنطقة أكثر جاذبية [3] . أكدت M. Cracolici و P. Nijkamp (2009) أن السياحة تعتبر المورد الرئيسي لضمان تنمية الإقليم و تنافسيته [4] . فبلد إذا ما كان ذو تنافسية عالية يسمح بخلق ظروف مواتية لتطوير مناخ الأعمال (Climat des affaires)، مما يسمح بتحفيز المؤسسات الجديدة

[1] Majerová and Nevima, "Macroeconomic Determinants of Competitiveness in the Countries of Visegrad Group plus," 299.
[2] Balkyte and Tvaronavičiene, "Perception of Competitiveness in the Context of Sustainable Development: Facets of 'sustainable Competitiveness,'" 347.
[3] Raphaël Chiappini, Les Indices Composites Sont-Ils de Bonnes Mesures de La Compétitivité Des Pays ?, Larefi Working Paper N°2012-05, 2012, 18–21.
[4] Maria Francesca Cracolici and Peter Nijkamp, "The Attractiveness and Competitiveness of Tourist Destinations: A Study of Southern Italian Regions," Tourism Management 30, no. 3 (2009): 343.

المحلية أو الدولية على التموقع في البلد الذي يوفر أكثر تسهيلات نذكر من بينها البنى التحتية للنقل [1] . و أيضا لمستوى معيشي مرتفع الذي يعتبر محددا أساسيا لهجرة اليد العاملة و كذا الإقامة [2] .

إعتبر T. Kangoye و G. Galibaka (2002) أن إقليم أو بلد أقل تنافسية يحث السياح ، المؤسسات، رؤوس الأموال ، الإستثمارات الخارجية المباشرة و حتى المحلية ... إلى الإنتقال إلى أماكن أكثر جاذبية، و كذلك عدم وجود ظروف مواتية للمؤسسات القائمة أو الموجودة أصلا في ذلك الإقليم أو البلد لا يحفز على إنشاء مؤسسات جديدة أو الإستثمار ، و خاصة في قطاع الخدمات و التكنولوجيا العالية [3] .

إن تنافسية المنطقة تعتمد على الأهداف و الإستراتيجيات التنموية الإقليمية التي تسعى لتحقيق أرباح للمنطقة، و هذا يتأتى ليس فقط بإنتاج منتج معين في حد ذاته ، و لكن أيضا في نمو جاذبية البلد لإستقطاب المؤسسات الصغيرة منها و الكبيرة لخلق العوامل الخارجية التي تنتج في مجال التكنولوجيا . هذه الأخيرة أصبحت العنصر الأساسي الذي يشرح تمركز الأنشطة ذات الإبتكار، مما يسمح للمناطق التي إستفادت من هذه الآثار أن تصبح أكثر ديناميكية في مجال الإبتكار و أكثر جاذبية لأنشطة جديدة ،كما يسمح لها التمتع بميزة تكنولوجية و تراكم أسرع للمعرفة مما يقلل من تكلفة الإبتكار في ذلك البلد ، و يسمح بظهور أقطاب للشركات المبتكِرة التي تتركز في المنطقة نفسها [4] . لذا فالتنافسية على مستوى الإقليم أو البلد تتطلب اليقظة ، الإبداع و اقتصاد ذو صحة جيدة للحفاظ على صورة مثالية ، أولا للسكان حتى يمكنهم البقاء في تلك المنطقة، و ثانيا للمؤسسات الكبيرة أو حتى الصغيرة لتستقر [5] . بالتالي يساعد على نمو أنشطة في جميع مجالات حياة السكان، مما يسمح لنا بالإستنتاج أن الهدف الرئيسي للتنمية المحلية هو الحرص على أن تكون للإقليم نوعية رفيعة كمكان للحياة ، العمل و إقامة الأعمال ، هذه الغايات يجب أن تدفع إلى المنافسة بين الدول [6] . على الرغم من أن هذه النظرة قد انتقدت من طرف الإقتصادي P. Krugman إلّا أن العديد من الإقتصاديين يشيرون إلى أن الإقليم لا يمكنه أن يكون تنافسي في جلب جميع الأنشطة الإقتصادية ، لذا فيجب عليه أن تكون له القدرة على جذب أو خلق أي مجال من مجالات النشاط الإقتصادي ذات المردودية العالية، هذا الأمر ليس بالسهل ، لأنه مرتبط بتطوير و نجاح تلك المجالات ذات الأهمية للنشاط الإقتصادي، الذي يحوز فيها الإقليم على أفضلية تنافسية (ميزة تنافسية) [7] . ما يفتح المجال لنظرية الميزة

[1] Diana G Carew and Michael Mandel, “Infrastructure Investment and Economic Growth: Surveying New Post-Crisis Evidence,” Progressive Policy Institute The, no. March (2014): 6.
[2] Tassey, Technology Infrastructure and Competitive Position, 31,96,97.
[3] Thierry KANGOYE. Gibert GALIBAKA, Améliorer La Compétitivité En Afrique Par Le Développement Des Infrastructures Rapport Pays : Sénégal, 2014, 12,29; Nations Unies., Liens Entre La Concurrence, La Compétitivité Et Le Développement, vol. 1808, 2002, 5.
[4] Thierry Madiès and Jean-Claude Prager., Innovation et Compétitivité Des Régions (Paris, 2008), 234.
[5] Jacob Dencik, Amélioration de La Compétitivité et de La Vitalité Économique, 2013, 10.
[6] N.G. Bagautdinova et al., “Investment Attractiveness of the Region as the Factor in the Formation of Competitive Advantages,” Mediterranean Journal of Social Sciences 5, no. 28 (2014): 9.
[7] Philippe Gugler, “Compétitivité : Un Concept Complexe de Nature Microéconomique,” revue de politique économique 3 (2008): 1.

النسبية لـ David Riccardo أن ترى النور مجددا و يمكننا من إستخلاص أن البلد أو الإقليم هو في حاجة إلى التخصص في بعض النشاطات الإقتصادية و أن يكون مكملا بذلك لبلدان أو أقاليم أخرى لنفس البلد أو المنطقة.

و فقا لـ J. Dencik (2013) " لكي تزدهر منطقة أو مدينة ، يجب عليها جذب ،خلق ،استخدام ،تطوير و الحفاظ على النشاط الإقتصادي، بمساهمتها في تطوير التكنولوجيا من خلال الابتكار، فخلق بيئة جذابة مواتية للمؤسسات بصفة دائمة أمر ضروري لتمكين المجتمعات ، المناطق و البلدان في جميع أنحاء العالم لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية ، و تتميز هذه البيئات بعدد من العوامل التي تشكل إطارا شاملا للبيئة الإقتصادية و البيئة المعيشية للسكان، و قد ركزت كل الجهود المبذولة حتى الآن في مجال التنمية الإقتصادية بشكل رئيسي على تحسين هذه العوامل و أهمها : التعليم ، البحث العلمي، ،الصحة، البنية التحتية المادية و الرقمية، الطاقة، خدمات المياه ، الأمن العام و الأمن على الممتلكات [1].

يعتبر الإقليم جذابا إذا سمح للمؤسسات من الإستفادة من الموارد القابلة للإستغلال، البنى التحتية ذات الكفاءة ، اليد العاملة المتاحة المنتجة و ذات كفاءة ، التكنولوجيا و الخدمات العمومية [2] . كما تعتبر الوفورات في الموارد الطبيعية خصوصا منها تلك المتعلقة بالمواد الأولية الأساسية للصناعة هي أيضا من بين المحددات الأساسية للتنافسية على المستوى الكلي و الدولي على إعتبار أن معظم الدول المتقدمة تعاني من التبعية لهذه الموارد خصوصا منها تلك التي تتعلق بإنتاج الطاقة أو توليدها كالبترول ، الغاز و الفحم ...، لذلك فتوفر هذه الموارد الأساسية لعملية الإنتاج خصوصا إذا ما كانت في البلد الباحث على إكتساب التنافسية ستكون من بين أهم الأسباب في تحقيق مكاسب الإنتاجية من حيث الكلفة و السعر.

الإستثمارات الخارجية المباشرة IDE تعد عنصرا هاما للتنافسية الإقتصادية للبلد . و تعد أيضا ذات أثر إيجابي على النمو و الإنتاجية، و يمكنها أن تكون مصدرا لجلب التكنولوجيا، المهارات و جودة اليد العاملة، و آثار أخرى جانبية على المؤسسات المحلية من خلال الإندماج في سلاسل التوريد (Chaines de valeur)، كما أنها تلعب دورا هاما في تحسين تنافسية الشركات [3] .

2.2. مقاييس التنافسية الداخلية

2.2.1. <u>الرفاهية و التماسك الإجتماعي</u>

التنافسية هي مفهوم غير ثابت تطور من مجال المؤسسات مرورا بقطاع النشاط للوصول إلى المستوى تنافسية البلد . فالعديد من الخبراء نذكر منهم Iain Begg (2011) الذي يدعم فكرة أن مستوى المعيشة العالي للأفراد هو مقياس له

[1] Dencik, Amélioration de La Compétitivité et de La Vitalité Économique, 3.
[2] Nathalie Fabry, “Clusters de Tourisme, Compétitivité Des Acteurs et Attractivité Des Territoires,” Revue internationale d’intelligence économique 1 (2009): 57.
[3] A. Sood and A. Basu, “Competitiveness, Productivity, and Growth,” Global Journal of Emerging Market Economies 5, no. 3 (2013): 367,368.

معنى للتنافسية، على مستوى الإقتصادي الكلي [1] . و يمكن ملاحظة ذلك جليا عبر التعريف الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية) بأن مستوى المعيشة يعتبر المفتاح الأساسي الذي يسمح بتقييم التنافسية ، هذه الأخيرة يعتبرها « قدرة الدولة على تحسين المستدام في مستوى معيشة شعبها و تزويدهم بمستوى عال من العمل و التماسك الاجتماعي في بيئة نوعية، و بعبارة أخرى، قدرة إقليم على الحفاظ و جذب المستثمرين و الإستثمارات لتحقيق الرفاهية للسكان » . يمكن إستنباط من رؤية هذه الهيئة أن مفهوم التنافسية يعني البحث الدائم لبلد أو مجموعة من البلدان على مستويات حياة أفضل مع مستويات أدنى مستمرة ممكنة للبطالة اللاإرادية . مستويات المعيشة العالية المراد التوصل إليها يمكن أن تكون نتيجة إرتفاع معدلات التوظيف التي تتأثر بعدة عوامل كالعرض و نوعية اليد العاملة، و كذا إنتاجية العمل التي تتأثر بدورها بأداء السوق و الأداء المالي و اللّذان بدورهما يتأثران بالإبداع ، البحث و التطوير R&D ، الجباية و الإستثمار [2] . و يمكن لمستوى المعيشة أيضا أن يزيد لو أن الرأس المال و العمل تستفيد منهما الصناعات التي تخلق قيمة مضافة عالية، و المحافظة على وضعية التفوق في الصناعات التي تكون أكبر من تلك المتواجدة في الدول المنافسة [3] .

يعتبر K. Aiginger (2006) " أن الإجماع سيكون قريبا حول مفهوم للتنافسية " و نسبة إليه، التنافسية يجب أن تعرّف على أنها «القدرة على خلق الثروة»، و من هذا المنطلق فأي إطار لإستيعاب هذا المفهوم يتطلب تقييم التنافسية و القدرة على إنتاج الرفاهية (Bien être) الذي يشمل تقييم النتيجة و التي هي التنافسية (Outcome assessment) و تقييم الآليات التي تؤدي إلى التنافسية (Process assessment) ، فتعريف التنافسية (كنتيجة أو Outcome) على إعتبارها تكمن في رفاهية البلد تأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الدخل ،التشغيل و المؤشرات الإجتماعية و البيئية، أما تعريف التنافسية كـ (الأليات أو Input) تتعلق بعملية توليد القدرات المتمثلة في الوسائل البشرية و المادية الموضوعة تحت تصرف الأليات لخلق التنافسية المطلوبة، بعض الإقتصاديين يعتبرون بأن الأليات و القدرات[4]، هما المساعدين في خلق التنافسية أو وسيلة "تقود للتنافسية" ، كما أن تحليل نتيجة التنافسية أو Output يمكن أن يتركز على مؤشرات كالناتج المحلي الإجمالي للفرد ،و كذا المؤشرات الإجتماعية [5] و البيئية [6]، و أيضا على الجانب المالي (أرصدة الميزانية ،الديون ، و الميزان التجاري "الحساب الجاري")، الاستقرار السياسي، و حتى أوقات

[1] Iain Begg, “Cities and Competitiveness,” Urban Studies 36, no. 6 (1999): 7; Füsun Ülengin et al., “The Competitiveness of Nations and Implications for Human Development,” Socio-Economic Planning Sciences 45, no. 1 (2011): 23,25.

[2] Begg, “Cities and Competitiveness,” 4.

[3] Krugman, “Competitiveness: A Dangerous Obsession,” 37.

[4] نقصد من عبارتي (الاليات والقدرات) الاستراتيجيات التي تنمي التنافسية و مؤشرات تقييم عملية خلق التنافسية، على النحو الذي اقترحه Karl Aiginger (2006).

[5] تنقسم إلى فئتين: 1- المؤشرات الإجتماعية الكمية : عدد الأشخاص التي تتميز بحالة (الحصول على وظيفة، البطالة، مستوى التعليم، ومستوى الدخل، الخ ..)، 2- المؤشرات الإجتماعية النوعية : كل المعطيات حول عدم المساواة بين السكان (الفرق بين معدلات البطالة للرجال والنساء)، معطيات عن ضعف لبعض الشرائح من السكان لخطر الفقر... .(http://drees.social-sante.gouv.fr/IMG/pdf/fiches_indicateurs_sociaux.pdf)

[6] نوعية الهواء والماء، التطور في التنوع البيولوجي، التلوث البيئي، والنفايات ... (http://www.statistiques.developpement-durable.gouv.fr/publications/p/2113/1097/10-indicateurs-cles-lenvironnement-edition-2014.html)

الفراغ للترفيه، و أليات إنتاج الميزة التنافسية للمؤسسات ،المناطق أو البلدان تعتمد على عوامل التي قد تتغير بمرور الوقت، على سبيل المثال في المراحل الأولى للتنمية الإقتصادية عبر التاريخ ، خصوصا القرون الوسطى، كانت الموارد الطبيعية و السكان مصدرا أساسيا للنمو و الرفاهية، و في المرحلة الوسيطة للتنمية كان العامل الرئيسي لزيادة الدخل هو الإستثمار في التجهيزات المنتجة، في الابتكار، و في المرحلة الأخيرة للتنمية فإن خلق و نشر المعرفة ذات جودة العالية و الإستثمارات العمومية الغير الملموسة، هي العوامل التي تحدد الميزة التنافسية [1] .

هناك العديد من المحددات التي تمس التنافسية من قريب أو بعيد بإعتبار أن التنافسية لها عدة أوجه و أبعاد و مستويات، فهناك محددات للتنافسية تكون خارجية (Exogène) ممكن أن تكون ذات أثر مباشر أو غير مباشر على التنافسية في حد ذاتها كالإستثمارات المباشرة الخارجية و رؤوس الأموال المستثمرة داخليا، و قد تكون داخلية (Endogène) كمستوى الإنتاجية و المتغيرات الإقتصادية الكلية على غرار سعر الصرف، معدل التضخم ...

2.2.2. الإنتاجية

هناك مقاربة تحاول تقريب مفهوم التنافسية إلى مفهوم الإنتاجية بإعتبار هذه الأخيرة تعبِّر عن مدى كفاءة إستعمال عنصري الإنتاج و الوصول إلى التشغيل الكامل . هذه المقاربة، تعتبر أن نمو الإنتاجية هو العامل الأساسي للنمو الإقتصادي على المدى القصير و الطويل الذي بدوره يعمل على زيادة مستوى المعيشة للسكان ، لأن الإنتاجية تأثر على تطور الدورة الإقتصادية [2] (Business cycle)، التضخم، معدلات الصرف، و متغيرات كلية إقتصادية أخرى مهمة كالإستهلاك، الإستثمار، و مستوى التشغيل المرتفع [3] . و قد ركز Adam Smith عبر دراسته للنمو الإقتصادي على الإنتاجية و كيفية تقويتها ، حيث أن هذه الأخيرة تسمح بإكتساب الميزة المطلقة (التكلفة) مما يمكِّن للبلد من كسب وضعية جيدة لتجارته الخارجية مقارنة بالبلد الآخر ، هذه الأخيرة تعتبر من بين المحددات الرئيسية للنمو الإقتصادي[4].

المغزى من تركيز جهود إقتصاديين كثر إلى شرح التنافسية بالإنتاجية يكمن في أن الهدف الأسمى لكل الدول، هو قدرة إقتصادها على خلق الثروة بشكل يسمح من رفع ملموس للدخل الفردي، بدوره هذا الأخير لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتحقق دون إنتاجية عناصر الإنتاج (الرأسمال و العمل)، مما يسمح من إرتفاع الدخل الفردي عبر تعزيز تنافسية البلد.

---

[1] Aiginger, “Competitiveness: From a Dangerous Obsession to a Welfare Creating Ability with Positive Externalities,” 162.

[2] و هي التغيرات الملاحظة للظروف الإقتصادية التي تمر من الإزدهار إلى الركود إلى الإنهيار (depression) ثم العودة (reprise) فالإزدهار مرة أخرى أو بما يسمى (Kondatrieff wave) المصدر :
http://www.oxfordreference.com/view/10.1093/oi/authority.20110803095538137 تاريخ الزيارة 2016/12/27 .

[3] Ramon Gomez-Salvador et al., Labour Productivity Developments in the Euro Area, ECB Occasional Paper Series, 2006, 5; Muhammad Khan et al., “Skills, Competitiveness and Productivity,” Pakistan Development Review 48, no. 4 (2009): 473.

[4] Zlata Vaľovská, “Economic Growth , Public Expenditures and Competitiveness of European Economies under the Impact of the Economic Crisis,” in Proceedings in ARSA-Advanced Research in Scientific Areas, 2012, 429.

على صعيد آخر،إقترح المنتدى الإقتصادي العالمي (WEF) على رأسه M. Porter و K. Schwab عبر تقريره السنوي لسنة 2007 تقديم تقييم للتنافسية على المستوى الكلي ،هذا الأخير إعتبر التنافسية الوطنية أو المحلية على أنها « مجموعة من العوامل و السياسات و المؤسسات التي تحدد مستوى إنتاجية البلد[1]، فزيادة الإنتاجية مع الاستخدام الأفضل لعوامل الإنتاج و الموارد المتاحة ،تعتبر المحرك الرئيسي (Driving force) وراء معدل مردودية الإستثمار ، و التي بدورها تحدد معدل النمو الإجمالي للإقتصاد، لذلك يعتبر إقتصاد تنافسي على نحو ما هو ذلك الذي يحقق معدلات نمو سريعة على المدى المتوسط و الطويل» [2] . فبالإنتاجية تتحقق الأرباح مما يسمح بإسترجاع الرأسمال المستثمر، و كذا تحسن مداخيل العمال عموما، مما يسمح بزيادة الإستهلاك و الإدخار، و من ثم الإستثمار مجددا . من هذا المنطلق تعتبر الإنتاجية المحدد الرئيسي على المدى الطويل للفوارق في مستوى المعيشة بين دول العالم و بين المناطق في نفس البلد ، ففي كل بلدان العالم يتطور الناتج المحلي الخام الحقيقي بالموازاة مع تطور مستويات الإنتاجية عبر الزمن ، لهذا فزيادة مستويات المعيشة [3] و نوعية الحياة [4] تمر لا محال عبر تحسن الإنتاجية، الإستثمار في التعليم، الصحة، البيئة، البنية التحتية، محاربة الفقر و الضمان الإجتماعي ، و من جهة أخرى نمو الإنتاجية تعتبر محددا أساسيا للتنافسية على المستوى العالمي في المدى الطويل، بينما تحسن النمو النسبي للإنتاجية هو الطريقة الوحيدة لتعزيز تنافسية بلد مع زيادة المداخيل الحقيقية الفردية [5] . كما تعتبر الإنتاجية أيضا محددا أساسيا للإزدهار (Prospérité) و قد أستنتج أثران من هذه الرؤية للإنتاجية عبر دراسات التي أقيمت من طرف Ketels (2006) الذي أعتبر وجود فرق جوهري بين "خلق" و "الإرث" لمصطلح الازدهار، فوفقا لهذا الأخير، هناك نوعان من الازدهار، الأول ينتج من النشاط الإقتصادي، أي النشاط الذي ينتج القيمة المضافة من خلال توفير منتجات و خدمات بسعر يفوق تكاليف إنتاجها، أما الثاني فهو إزدهار يتأتى من مداخيل الموارد الطبيعية كعائدات النفط ، مثل روسيا، حيث أنها تعتمد نسبيا على الثروة الموروثة (الموارد الطبيعية)، و إعتبر أيضا وجود فرق جوهري بين إنتاجية الفرد و إنتاجية الإقتصاد، فهناك دول لديها مستوى جيد من إنتاجية الفرد، لكن دون أن ينعكس ذلك بشكل إيجابي في إزدهارها بسبب ارتفاع معدلات البطالة،حجم الضرائب التي لا يمكن تحملها، و سياسات سوق العمل [6] .

[1] هي نجاعة الجهد الإنتاجي ،خصوصا في الصناعة، تقاس بمعدل الإنتاج للمدخلة الواحدة (الرأسمال ،العمل) « The effectiveness of productive effort, especially in industry, as measured in terms of the rate of output per unit of input » المصدر : https://en.oxforddictionaries.com/definition/productivity تاريخ الزيارة : 2016/12/28.

[2] Porter, Sala-i-Martin, and Schwab, The Global Competitiveness Report 2006-2007, xiii.

[3] هي درجة الثروة و الأريحية المادية المتاحة لشخص أو لمجموعة من الأشخاص « The degree of wealth and material comfort available to a person or community ». المصدر : https://en.oxforddictionaries.com/definition/standard_of_living تاريخ الزيارة 2016/12/28.

[4] يعبر عنه بمستوى الصحة، الأريحية و السعادة التي يعيشها الشخص أو مجموعة « The standard of health, comfort, and happiness experienced by an individual or group ». المصدر: https://en.oxforddictionaries.com/definition/quality_of_life تاريخ الزيارة 2016/12/28.

[5] Someshwar Rao, Jianmin Tang, and Weimin Wang, "L'importance de La Qualification Pour L'innovation et La Productivité," Observateur International de la Productivité 4 (2002): 16.

[6] Christian H M Ketels, "Michael Porter's Competitiveness Framework—Recent Learnings and New Research Priorities," Journal of Industry, Competition and Trade 6, no. 2 (June 5, 2006): 116, http://link.springer.com/10.1007/s10842-006-9474-7.

2.2.3. المتغيرات الإقتصادية الكلية

تعتمد هذه الرؤية للتنافسية على عدة مؤشرات إقتصادية كلية نذكر منها :

2.2.3.1. معدل تضخم منخفض

هو أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية بحيث أنه ينتج عن تطاير الأسعار (Volatilité des prix) و التي بدورها تأثر على الإنتاجية ، بينما مستويات مرتفعة لمعدل التضخم هي في الحقيقة قابلة للتطاير ، و ذلك عن طريق الأسعار المستقبلية التي يصعب التأكد منها، و على المدى الطويل تصبح مردودية المشاريع صعبة التنبؤ مأثرة بذلك على رغبة المؤسسات و المستثمرين على الإستثمار، من جهة أخرى فإن التضخم أو الإنكماش قريب من الصفر له أثر سلبي على الإقتصاد حيث أنه يمكنه زيادة قيمة الديون ، كما يمكنه أيضا خلق البطالة بإعتبار أن الأجور تبقى منخفضة مما قد يتسبب في العزوف عن العمل [1] .

2.2.3.2. مستوى الدين العام

مستوى الدين العام قد يحد أو يقلل من إستقلالية نجاعة السياسة الحكومية و كذا مرونتها عندما تتبنى سياسات محفزة لتحسين إنتاجية الإستثمار، فمثلا لو أن الدولة تلجأ إلى رفع الضرائب لخدمة الدين العام فسيأثر ذلك على السوق الذي بدوره يأثر على الإنتاجية [2] .

2.2.3.3. توازن ميزانية الدولة

حيث أن أي عجز في الميزانية (الإيرادات < النفقات) يترتب عنه تغطية هذا العجز عن طريق زيادة الضرائب أو الإستدانة الداخلية أو الخارجية في بعض الأحيان لتلبية ضرورات ملحة، مما ينعكس بالسلب على الإقتصاد ككل و ذلك بتخصيص موارد كان يمكن أن يكون لها منافع في ميادين أخرى إقتصادية محفزة للتنافسية [3] .

2.2.3.4. معدلات نمو إقتصادي مرتفعة و دائمة

معدلات النمو الإقتصادي المرتفعة و المستدامة تنعكس على الناتج الداخلي الخام للفرد PIB/H مما يسمح بتحسين مستوى معيشة السكان [4] . فالمقاربة التقليدية لقياس الصلة بين معنى التنافسية و قدرة الإقتصاد على خلق الثروة للأفراد، هي ملاحظة تغير الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (PIB/H) مقارنة ببلدان أو إقتصادات أخرى ، و لكن ما لاحظه Grilo و Koopman (2006) أن بلدان مع أداء ضعيف لإقتصاداتها شهدت تحسنا في تنافسيتها ، مقارنة بمناطق جغرافية أخرى شهدت أداء قوي لإقتصاداتها، مما يفتح المجال لوجود وصلة ضيقة بين المفهومين [5] .

[1] Klaus Schwab and Xavier Sala-i-Martin, The Global Competitiveness Report 2015-2016, World Economic Forum (Geneva, 2015), 47,48.
[2] Ibid.
[3] Mercedes Delgado et al., The Determinants of National Competitiveness, NBER WORKING PAPER SERIES, Working Paper 18249, 2012, 6.
[4] Ralph Landau, "Key to Competitiveness and Growth," The Brookings Review 8, no. 3 (1999): 6; Giedrė Staskevičiūtė and Rima Tamošiūnienė, "The Evaluation of the National Competitiveness: Analysis of Existing Means," in The 6th International Scientific Conference "Business and Management 2010". Selected Papers (Vilnius, Lithuania: Vilnius Gediminas Technical University Publishing House Technika, 2010), 496.
[5] Grilo and Koopman, "Productivity and Microeconomic Reforms: Strengthening EU Competitiveness," 67,68.

2.2.3.5. معدلات منخفضة لسعر الصرف

معدلات منخفضة لسعر الصرف ترجح كفة الصادرات على الواردات مما يتيح تسجيل أرصدة موجبة في الميزان التجاري، و هذا يتأتى بإنخفاض سعر الصرف مما يؤدي إلى التأثير على عمليات التصدير بالحفاظ على تنافسية الصادرات و جعلها أقل تكلفة و بالتالي أقل سعر للمستورد الأجنبي و كذا إرتفاع تكلفة الواردات و بالتالي أعلى سعر للمستورد الداخلي و بالتالي عزوف الزبون المحلي عن السلع المستوردة لحساب السلع المحلية و بالتالي رفع إنتاجية الصناعات المحلية [1].

2.2.3.6. أسعار الفائدة

أسعار الفائدة تلعب دورا مهما في عملية الإستثمار، فالإبقاء على أسعار فائدة منخفضة تشجع على الإستثمار، زيادة على ذلك المحافظة على استقرارها قدر الإمكان تزيد الثقة و تقلل من المخاطر الناجمة عن مردودية المشاريع مقارنة بأسعار الفائدة و مستويات التضخم، و كذلك فإن الخطر الكامن وراء مستويات منخفضة لسعر الفائدة يكمن في زيادة إستهلاك الأسر، مما قد يسبب التضخم [2] . من جهة أخرى ، فإن رؤوس أموال المستثمرين الأجانب ينبغي اعتبارها مؤشرا إيجابيا لتنافسية الصناعات، شريطة التحكم في التغيرات التي تحصل في سياسات الإقتصاد الكلي، و لا سيما فوارق أسعار الفائدة، التي يمكن أن تسبب تقلبات كبيرة في دوافع تحركات رؤوس الأموال الدولية لذا يجب تقليلها إلى الحد الأدنى [3].

2.2.3.7. معدلات منخفضة للبطالة أو مستوى عالي من التشغيل

تقاس معدلات البطالة بمعدل التشغيل لليد العاملة الراغبة في العمل، والتي تعكس الأداء الجيد للإقتصاد كونه يستوعب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة مما يسمح بإمتصاص عدد كبير من القوى العاملة خصوصا ذووا الشهادات من طرف الإقتصاد مما ينعكس إيجابا على النمو الإقتصادي [4].

2.2.3.8. تحقيق رصيد إيجابي لميزان المدفوعات بما في ذلك الميزان التجاري

و ذلك عن طريق صادرات المؤسسات في الأسواق الخارجية و ما يترتب عن ذلك من تحقيق رصيد من العملات الأجنبية، و بصرف النظر عن اعتبارات ميزان المدفوعات، يعتبر تشجيع الصادرات أيضا جزءا من إستراتيجيات

[1] Abbott Philip and Bredahl Maury, "Competitiveness: Definitions, Useful Concepts and Issues," Competitiveness in international food markets (1994): 7; Tilak Abeysinghe and Tan Lin Yeok, "Exchange Rate Appreciation and Export Competitiveness. The Case of Singapore," Applied Economics 30, no. 1 (January 1998): 55; Jacques Le Cacheux and François Lecointe, "Changes Réels et Compétitivité de La France, l'Italie, La RFA et Les Etats-Unis" (1987): 161.

[2] المصدر . http://www.economicsonline.co.uk/Global_economics/Policies_to_improve_competitiveness.html تاريخ الزيارة 2017/10/22.

[3] Philip and Maury, "Competitiveness: Definitions, Useful Concepts and Issues," 7,8.

[4] Balkyte and Tvaronavičiene, "Perception of Competitiveness in the Context of Sustainable Development: Facets of 'sustainable Competitiveness.'"

التنمية ، فتعديل سعر الصرف و تحرير التجارة يعززان ميزان المدفوعات مما يسمح بتحسين التنافسية الدولية للقطاعات التجارية [1] .

3. التنافسية حسب المنتدى الإقتصادي العالمي للتنافسية

ينشر المنتدى الإقتصادي العالمي (WEF) في كل عام ، خلال العقود الثلاثة الماضية ، تقريره عن التنافسية حيث يتطرق لها على نطاق واسع. منذ عام 2005 ، يعتمد المنتدى في تحليله للتنافسية الدولية على مؤشر التنافسية العالمي (GCI) ، الذي يقيّم و يأخذ بعين الاعتبار عوامل الإقتصاد الجزئي و الإقتصاد الكلي التي تؤثر على القدرة التنافسية لكل بلد.

القدرة التنافسية للبلد حسب المنتدى الإقتصادي العالمي هي "مجموعة من المؤسسات و السياسات و العوامل التي تحدد مستوى إنتاجية البلد". مستوى الإنتاجية "يحدد مستوى الازدهار الذي يمكن الحصول عليه من الإقتصاد". كما "يحدد معدلات العائد التي حصلت عليها الإستثمارات في الإقتصاد". بشكل عام ، إقتصاد تنافسي هو ذلك الذي يحافظ على النمو الإقتصادي [2].

3.1. هيكل مؤشرات التنافسية الكلية للمنتدى الإقتصادي العالمي

يغطي التقرير العالمي للتنافسية [3] 144 دولة. هذا الأخير يقيس أداء الدول من حيث 12 ركيزة للتنافسية، يتكون كل منها من عدد من المتغيرات، لكل متغير وزن إعتمادا على أهميته و مساهمته في تعزيز القدرة التنافسية للبلد. وفقا للتصنيفات التي يتبعها المنتدى الإقتصادي العالمي ، تتكون هذه الركائز الـ 12 من 111 مؤشرا (متغيرات) ، من المفترض أن تؤثر على القدرة التنافسية و الإنتاجية للبلد.

يتم تحديد قيمة 30 مؤشرا ، من إجمالي 111 ، وفقا لمعايير موضوعية (مثل الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو عدد وصلات الإنترنت) ، في حين يتم تحديد قيمة المؤشرات المتبقية من استطلاعات الرأي التي يجريها سنويا المنتدى الإقتصادي العالمي بمشاركة المديرين التنفيذيين من كل دولة. و يدعو الاستبيان المشاركين إلى تقييم بلدانهم على مقياس يتراوح من 1 إلى 7 (أفضل نتيجة) ، و هي سلسلة من الأسئلة التي تشير إلى المؤشر المنشود الذي يريد المنتدى الإقتصادي العالمي تحديده.

في ما يلي ، سنتطرق إلى كل الركائز الإثنى عشر (الشكل 2.1) . قبل ذلك علينا أن نضع في اعتبارنا أن هذه الركائز الاثني عشر للتنافسية يتم تجميعها في ثلاثة مؤشرات فرعية رئيسية :

[1] Robert A. Blecker, “International Competitiveness, Relative Wages, and the Balance-Of-Payments Constraint,” Journal of Post Keynesian Economics 20, no. 4 (July 3, 1998): 522.
[2] Klaus Schwab and Xavier Sala-i-Martín, The Global Competitiveness Report 2013-2014 (Geneva, 2013), 4.
[3] Klaus Schwab and Xavier Sala-i-Martín, The Global Competitiveness Report 2017–2018, World Economic Forum (Geneva, 2017).

3.1.1. المتطلبات الأساسية

يشمل هذا المؤشر الفرعي ركائز المؤسسات ،البنية التحتية ، البيئة الإقتصادية الكلية ، الصحة و التعليم الابتدائي، و هي تشكل المتطلبات الأساسية أي مفتاح الإقتصادات القائمة على عوامل الإنتاج.

يتكون هذا المؤشر الفرعي من الركائز الأربع التالية :

3.1.1.1. المؤسسات

تتألف البيئة المؤسسية من الإطار القانوني ، التنظيمي و الإداري الذي يعمل ضمنه الأعوان الإقتصاديون (الأفراد ، الشركات و الحكومات). يعتبر المنتدى الإقتصادي العالمي دور البيئة المؤسسية كأحد أهم العوامل المؤثرة في سياسات الإستثمار و طريقة توزيع الدول للفوائد و التكاليف الناشئة عن الاستراتيجيات و السياسات التنموية.

يتم تحديد البيئة المؤسسية أيضا من الموقف الحكومي العام تجاه الأسواق و الحرية الإقتصادية. و بالتالي ، فإن مستوى عالي للبيروقراطية ، و الإفراط في التنظيم ، الفساد ، والإعتماد السياسي للنظام القضائي ، تعتبر كعائق حقيقي للتنافسية.

3.1.1.2. البنية التحتية

وجود شبكة بنية تحتية كبيرة و فعالة أمر بالغ الأهمية لضمان الأداء الفعال للإقتصاد بشكل عام ، و تحفيز بعض القطاعات التي هي في حالة نمو ، على وجه الخصوص.

3.1.1.3. البيئة الإقتصادية الكلية

يعتبر المنتدى الإقتصادي العالمي البيئة المستقرة للإقتصاد الكلي عاملا مهما للمؤسسات و كذلك للإقتصاد ككل. مع أن وجود استقرار الإقتصاد الكلي بحد ذاته ليس شرطا كافيا لزيادة الإنتاجية ، إلا أن عدم استقرار الإقتصاد الكلي يمنع البلد من تحقيق مستوى مرتفع من القدرة التنافسية.

3.1.1.4. الصحة و التعليم الابتدائي

يرى المنتدى الإقتصادي العالمي أن صحة القوى العاملة في البلد أمر حيوي لقدرتها على المنافسة و زيادة إنتاجيتها. و في الوقت نفسه ، تزيد كمية و نوعية التعليم الابتدائي ، لا سيما في الأعمال ذات كثافة التخصص ، من فعالية الموارد البشرية في التكيف مع عمليات و تقنيات الإنتاج الأكثر تقدما.

3.1.2. محسنات الكفاءة

يشمل هذا المؤشر الفرعي ركائز التعليم العالي و التكوين ، كفاءة سوق العمل ، كفاءة سوق السلع ، تنمية الأسواق المالية ، الإستعداد التكنولوجي ، حجم السوق. و يعد هذا المؤشر الفرعي مفتاحا للإقتصاديات القائمة على الكفاءة.

محسنات الكفاءة هي المؤشر الفرعي الثاني لمؤشر التنافسية العالمية ، و تشمل الركائز التالية:

3.1.2.1. التعليم العالي و التكوين

يعد التعليم العالي ذو النوعية الجيدة أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للإقتصادات التي ترغب في الانتقال إلى أعلى سلم سلسلة القيمة. في بيئة العولمة ، حيث تتنافس المؤسسات ، من الحيوي أن يمتلك أي إقتصاد ترسانة من العاملين و الموظفين ذووا تكوين جيد ، القادرين على التكيف مع الإحتياجات المتغيرة و المتنامية لعملية الإنتاج.

3.1.2.2. كفاءة سوق السلع

تؤدي أسواق السلع التنافسية ، التي تتمتع بها الإقتصادات و التي لا توجد فيها احتكار القلة (Oligopoles) و الإحتكارات المطلقة (Monopolies)، إلى إنتاجية أعلى ، و إلى خلق منتجات قادرة على مواجهة المنافسة الدولية.

3.1.2.3. كفاءة سوق العمل

يعتبر المنتدى الإقتصادي العالمي كفاءة سوق العمل عاملا مهما للإقتصاد لتحقيق التنافسية. حيث تسمح مرونة سوق العمل بالوضع الأمثل للموارد البشرية في سوق العمل ، و تساهم في زيادة إنتاجيتها. كما تسهم مرونة سوق العمل في حركة العمل نحو الصناعات التي تتسم بنمو متزايد ، و تخفض التفاوتات في الأجور مما قد يجنب الإضطرابات الإجتماعية.

3.1.2.4. تطور الأسواق المالية

يعتبر المنتدى الإقتصادي العالمي وجود قطاع مالي جيد التنظيم الذي يسمح بالوصول الأمثل إلى تمويل الإستثمارات الرأسمالية المنتجة كعامل مهم لكي يكتسب الإقتصاد القدرة التنافسية.

كما يرى المنتدى الإقتصادي العالمي أن وجود إطار تنظيمي يحمي المستثمرين ، و قطاعا مصرفيا يضمن أمن و شفافية النشاط الإقتصادي، أمر جد ضروري في الإقتصاد .

تلعب الأسواق المالية (سواء أسواق الرأس المال أو الأسواق النقدية) دورا هاما في نشر الموارد المالية من أجل تمويل الإستثمارات الرأسمالية الطويلة الأجل ، و الوفاء بالإحتياجات التمويلية القصيرة الأجل للدول، البنوك و الشركات. يساهم القطاع المالي الفعال في تخصيص المدخرات المحلية و الأجنبية (التي تدخل البلد من الخارج) إلى توظيفات مالية أكثر إنتاجية.

3.1.2.5. الجاهزية التكنولوجية

تعكس هذه الركيزة قدرة الإقتصاد على استيعاب التقنيات الجديدة التي تعزز إنتاجية المؤسسات . و بالأساس ، ركز هذا العمود على البنية التحتية للاتصالات.

3.1.2.6. حجم السوق

يؤثر حجم الإقتصاد بشكل كبير على إنتاجيته ، لأنه يسمح بإمكانية إنشاء المؤسسات و استغلال اقتصادات الغلة. و في الوقت نفسه ، يمكن للمؤسسات المنتجة في الأسواق الكبيرة الاستفادة من وجود طلب محلي قوي.

3.1.3. الابتكار ، التطور العلمي و التكنولوجي

يشمل هذا المؤشر الفرعي ركائز الابتكار و التطور العلمي و التكنولوجي في الإقتصاد. أي القدرة على الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة و القدرة على إنتاج سلع جديدة و مختلفة بوسائل أكثر تطورا . و يعد المؤشر الفرعي للابتكار و التطور العلمي و التكنولوجي عاملا أساسيا للإقتصادات القائمة على الابتكار ، و يتضمن الركائز التالية :

3.1.3.1. تطور الأعمال

هذه الركيزة تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي حققت درجة عالية من التنمية الإقتصادية، حيث تفوقت و استنفدت هذه البلدان في هذا المجال جميع الوسائل المتاحة لتحسين الإنتاجية ، و بالتالي حققت مزايا تنافسية باستخدام أشكال جديدة تنظيمية للإنتاج و شبكات متكونة من مؤسسات (مجموعات "Clusters").

3.1.3.2. الابتكار

تعتبر ركيزة الابتكار عاملا مهما للغاية خاصة بالنسبة لتلك البلدان و المؤسسات ،التي وصلت إلى حدود متقدمة للمعرفة في عملية الإنتاج ، و بالتالي من خلال الابتكار ، يمكنها توسيع معرفتها و اكتساب مزايا تنافسية.

شكل 2.1 : مؤشرات التنافسية الكلية و فروعها

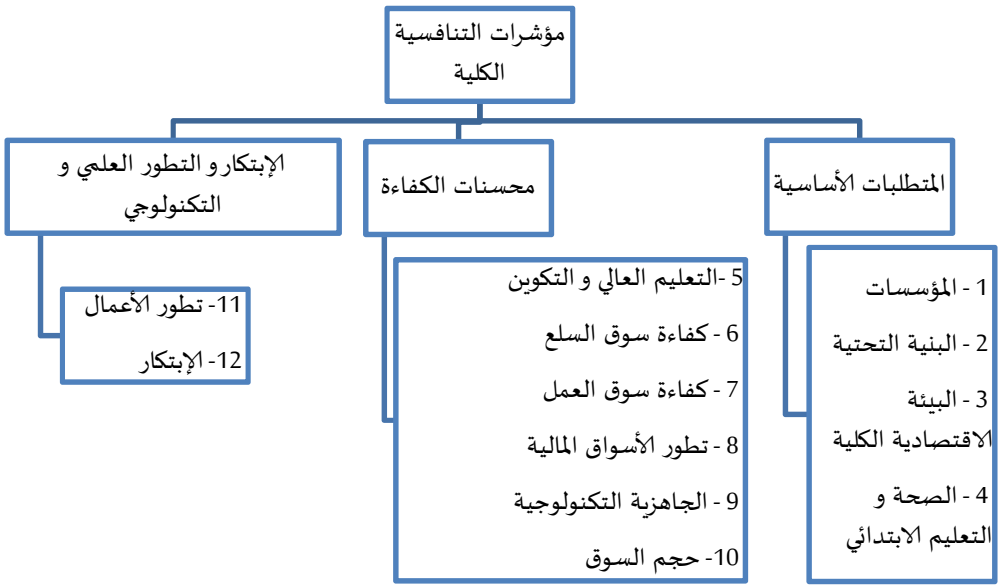

المصدر: المنتدى العالمي للتنافسية [1].

وفقا للمنتدى الإقتصادي العالمي ، على الرغم من أن نتائج الركائز الإثني عشر تقدم بشكل منفصل (انظر الشكل2.1) ، من المهم التوضيح أنها ليست مستقلة :

[1] Klaus Schwab and Sala-i-Martín, The Global Competitiveness Report 2013-2014, 10.

هذه المؤشرات الفرعية و الركائز تميل إلى تعزيز بعضها البعض ، فالضعف في أحد المجالات غالبا ما يكون له تأثير سلبي على الآخرين. على سبيل المثال ، سيكون من الصعب للغاية تحقيق قدرة عالية في الابتكار (الركيزة 12) دون وجود قوى عاملة ذات صحة ، متعلمة و مدرّبة (الركيزة 4 و 5) التي تسهل استيعاب التكنولوجيات الجديدة (الركيزة 9) . و بدون تمويل كافٍ (الركيزة 8)، لا يمكن للبحث و التطوير أن يتطور .أو سوق سلع فعال يمكِّن من تسويق ابتكارات جديدة في السوق (الركيزة 6). على الرغم من أن الركائز مجتمعة في مؤشر واحد ، إلا أن الركائز الـ 12 تقدم من طرف تقارير المنتدى الإقتصادي العالمي بشكل منفصل لأن مثل هذه التفاصيل تعطي فكرة عن كل مجال محدد الذي يحتاج بلد معين تحسينه.

3.2. ترتيب البلدان حسب مراحل التنمية في مؤشر التنافسية GCI

العامل الآخر الذي يؤثر في حساب مؤشر التنافسية GCI هو مرحلة تطور الإقتصاد الوطني. حيث يستخدم معياران لترتيب بلد ما في مرحلة محددة : الأول هو مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد بأسعار الصرف في السوق ، و الثاني هو حصة صادرات الموارد الطبيعية في إجمالي صادرات السلع و الخدمات [1] .

يمكن تصنيف البلد في واحدة من ثلاث مراحل مختلفة من التطور. الإقتصادات في المرحلة الأولى تعتمد على العوامل. ميزتهم الأساسية هي العمالة الرخيصة ذات المهارات المنخفضة مع وجود موارد طبيعية بوفرة. تتأثر قدرتها التنافسية في الغالب بالأركان الأربعة الأولى لمؤشر التنافسية. يجب الإشارة إلى أنه إذا كانت صادرات البلاد من الموارد الطبيعية تمثل أكثر من 70٪ من إجمالي الصادرات ، يتم تخصيص البلد تلقائيا في المرحلة الأولى من التطور.

إن الإقتصادات في المرحلة الثانية من التطور تعتمد على الكفاءة ، لأنها تتضمن عمليات إنتاج أكثر تطورا. علاوة على ذلك ، تزداد جودة المنتجات و الأجور مقارنة بالإقتصاديات القائمة على العوامل. أهم الركائز التي تحدد مستوى القدرة التنافسية لهذه الإقتصادات هي الركائز من 5 إلى 10.

و أخيرا ، فإن الإقتصادات الأكثر تطورا هي في مرحلة الإبتكار. تعد الأجور في هذه المرحلة عالية و تستمر على هذا المستوى من خلال قدرة المؤسسات على إنتاج سلع جديدة باستخدام التكنولوجيا و عمليات الإنتاج الأكثر تطورا. تعد ركيزة الأعمال التجارية و ركيزة الابتكار هي الأهم بالنسبة للإقتصاديات القائمة على الابتكار.

[1] Ibid., 10,11.

جدول 1.1 : تقييم البلدان حسب مراحل التنمية

	مراحل التنمية				
	الطور الأول المتطلبات	الإنتقال من الطور 1 إلى 2	الطور الثاني محسنات	الإنتقال من الطور 2 إلى 3	الطور الثالث الإبتكار
الناتج المحلي الخام للفرد بالدولار الأمريكي (السقف).	أقل من 2.000	2.999 -2.000	8.999-3.000	17.000 -9.000	أكبر من 17.000
الوزن في المتطلبات الأساسية	% 60	%60-40	% 40	%40-20	% 20
الوزن في محسنات النجاعة	% 35	%50-35	% 50	%50	% 50
الوزن في الإبتكار و التطور العلمي و التكنولوجي	%5	%10-5	% 10	%30-10	% 30

المصدر: تقرير المنتدى العالمي للتنافسية لسنة 2013 [1].

تؤثر مرحلة التطور في تقدير مؤشر التنافسية بالطريقة التالية : يتم تخصيص أوزان نسبية لكل ركيزة ، اعتمادا على مرحلة تطور البلد. و من ثم ، يتم تخصيص أوزان أعلى للركائز الأكثر ارتباطا بأداء الإقتصاد. بالنسبة للإقتصادات القائمة على العوامل ، فإن ركائز المؤشر الفرعي للإحتياجات الأساسية هي أكثر أهمية . بالنسبة للإقتصاديات القائمة على الكفاءة فركائز المؤشر الفرعي لمحسنات الكفاءة هي التي يعطى لها الوزن .أما إقتصادات التي تعتمد على الإبتكار فركائز عوامل الابتكار تكون لها نسب كبيرة مقارنة بالمؤشرات الفرعية الأخرى (انظر الجدول 1.1) . كما أنه يمكن لبلد أن ينتمي إلى مرحلة انتقالية سواء بين المرحلتين الأولى و الثانية ، أو بين المرحلتين الثانية و الثالثة ، كما هو الحال بالنسبة للجزائر أنظر (الجدول 2.1).

جدول 2.1 : مثال على وضعية بعض البلدان و مرحلة تنميتها.

الطور الأول المتطلبات الأساسية	الإنتقال من الطور 1 إلى 2	الطور الثاني محسنات الكفاءة	الإنتقال من الطور 2 إلى 3	الطور الثالث الإبتكار
الكونغو.....	أرمينيا	بلغاريا	روسيا	الولايات المتحدة الأمريكية.
	أذربيجان	جورجيا	تركيا.....	ألمانيا.....
	الجزائر...	رومانيا		
		أكرانيا....		

المصدر: تقرير المنتدى العالمي للتنافسية لسنة 2013 [2].

[1] Ibid., 10.
[2] Ibid., 11.

تعد جميع الركائز المذكورة أعلاه مهمة إلى حد ما بالنسبة لجميع الإقتصادات ، فمن الواضح أنها ستؤثر على الإقتصادات المختلفة في كل مرحلة من مراحل التطور حيث بتطور البلد من مرحلة لأخرى على طول مسار التنمية ، تميل الأجور إلى الزيادة ، و من أجل الحفاظ على هذه الأجور، يجب أن تتحسن إنتاجية العمالة. و تماشيا مع النظرية الإقتصادية المعروفة لمراحل التطور ، يفترض مؤشر التنافسية أنه في المرحلة الأولى ، يرتكز الإقتصاد على العوامل مما يجعله يتنافس مع البلدان الأخرى على أساس العوامل . و هي في المقام الأول اليد العاملة غير الماهرة و الموارد الطبيعية. إن الحفاظ على القدرة التنافسية في هذه المرحلة من التطور يعتمد بشكل أساسي على المؤسسات العامة و الخاصة التي تعمل بشكل جيد ، البنية التحتية المتطورة ، بيئة الإقتصاد الكلي المستقرة ، و القوى العاملة ذات صحة جيدة التي تلقت على الأقل التعليم الأساسي. كلما أصبحت الدولة أكثر قدرة على المنافسة ، ستزداد الإنتاجية و سترتفع الأجور مع تقدم التنمية. ثم تنتقل البلدان إلى مرحلة التطور التي تتسم بالكفاءة ، مما يتعين عليها البدء في تطوير عمليات إنتاج أكثر كفاءة و زيادة جودة المنتج بسبب ارتفاع الأجور و لا يمكنها زيادة الأسعار. في هذه المرحلة، فإن القدرة التنافسية ترتكز بشكل متزايد على التعليم العالي و التكوين ،أسواق السلع الفعالة و أسواق العمل التي تعمل بشكل جيد و الأسواق المالية المتقدمة و القدرة على الاستفادة من مزايا التكنولوجيا الحديثة و سوق محلية أو أجنبية كبيرة. و أخيرا، و مع انتقال البلدان إلى مرحلة الابتكار، فإن الأجور سترتفع كثيرا لدرجة أنها لا تستطيع الحفاظ على تلك الأجور المرتفعة و مستوى المعيشة المرتبط بها إلا إذا كانت مؤسساتها قادرة على التنافس على منتجات جديدة و فريدة من نوعها. في هذه المرحلة ، يجب أن تتنافس المؤسسات من خلال إنتاج سلع جديدة و مختلفة باستخدام عمليات إنتاج الأكثر تطورا و إبتكار أساليب جديدة.

4. محاولة التوفيق بين المقاييس المرتبطة بالتنافسية

في المبحث الخاص بمراجعة الأدبيات و الإطار النظري للتنافسية ، كان من بين التعاريف المنوطة بالتنافسية الوطنية هي "قدرة دولة على تحقيق مستوى معيشي مرتفع و مستمر لشعبها". التنافسية الوطنية إذا هو مصطلح نسبي ، يختلف من بلد إلى آخر.

توجد في الأدبيات بعض الأنواع المتعددة الأبعاد لتعريف التنافسية ، و التي يتوجه بعضها لتنافسية المؤسسة . يجادل Buckley et al. (1988) بأن التنافسية تشمل كل من الكفاءة و الفعالية حيث يعتبر الكفاءة على أنها بلوغ الأهداف بأقل تكلفة ممكنة بينما يعتبر الفعالية على أنها تحقيق الأهداف المرجوة [1]. يعرف منتدى الإدارة الأوروبي (1984) التنافسية باعتبارها القدرة الآنية و المستقبلية.

[1] Peter J. Buckley, Christopher L. Pass, and Kate Prescott, "Measures of International Competitiveness: A Critical Survey," Journal of Marketing Management 4, no. 2 (1988): 178.

مفهوم القدرة التنافسية يمكن تطبيقه على أي مستوى[1] . إذا اعتمدنا أن مجموع المؤسسات تشكل قطاع برمته، أي أن مستوى أعلى (البلد، القطاع) هو مجموعة من الكيانات (المؤسسات) ذات المستوى الأدنى. على المستوى الوطني ، لا يزال هذا المفهوم الرباعي الأبعاد للتنافسية قابلا للتطبيق.

التنافسية هي أداء داخلي و خارجي جيد. يشير الأداء الداخلي إلى الإنتاجية العالية ، أي الإنتاجية الكلية للعوامل ، في حين يشير الأداء الخارجي إلى الأداء الجيد للتصدير ، من حيث مجموعة من المؤشرات بما في ذلك حجم الصادرات ، هيكل التصدير ، القيمة الحقيقية المضافة من قبل الدولة في التصدير و شروط التبادل التجاري. تجدر الإشارة إلى أن الفائض التجاري غير ضروري لسببين، على سبيل المثال ، طالما لا تواجه أي دولة صعوبات في ميزان المدفوعات ، يمكن تمويل عجزها التجاري من خلال فائض حساب رأس المال الخاص بها. هذا هو السبب في أن الولايات المتحدة كانت واحدة من أكثر الدول تنافسا حتى بوجود عجز تجاري منذ عام 1976 .

إن القدرة التنافسية ، أي قدرة العون الإقتصادي على التنافس، يمكن وصفها من خلال حالتها الحالية و المستقبلية. و يمكن وصف الحالة الراهنة بمزيد من الأبعاد كفعالية العون الإقتصادي و كفاءته في تحقيق الأهداف التنافسية. و بالمثل ، يمكن وصف المستقبل بشكل أكبر من خلال استدامة الوضعية الحالية و إمكانية تحسين الوضعية الراهنة. فمن الممكن زيادة الفائض التجاري دون أي تحسن جوهري في الصادرات ، على سبيل المثال ، تقليل الاستيراد مع الحفاظ على مستوى التصدير.

إذن ، كيف نقيس التنافسية الوطنية؟ مع وضع المعايير الأربعة المذكورة أعلاه في الاعتبار ، من الطبيعي القول أننا يجب أن نتجنب محاولة استخدام أي قياس واحد لقياس القدرة التنافسية الوطنية و حتى لكل من هذه المعايير الأربعة. يمكن وصف كل معيار بشكل أفضل من خلال مجموعة من المؤشرات. و هذا يعني أنه من الصعب ترتيب مختلف الدول من حيث القدرة التنافسية الوطنية الشاملة. لأنه إذا تم قياس بلد ما بشكل أفضل من بلد آخر في جميع الجوانب ، فمن المؤكد أنه يمكن القول أن الأول أكثر تنافسية من الثاني. في المقابل ، إذا تم ملاحظة تنافسية بلد أعلى من بلد آخر في واحد أو أكثر من جانب و ليس كل الجوانب ، فمن الصعب إعطاء تقييم شامل بدقة ما إذا كان الأول أكثر تنافسية من الثاني. و بالمثل ، من الصعب تحديد ما إذا كانت دولة ما تنافسية لأننا يجب أن نفكر في نفس الوقت في جميع الجوانب التي قد تمثل صورا مختلفة للبلد .

4.1. معيار الفعالية

بالنسبة إلى معيار الفعالية ، نظرا لأننا حددنا مدى الفعالية بمدى تحقيق البلد لأهدافه ، يجب الحذر بشأن الأهداف التي يجب أن تختار للتقييم بما أن كل دولة قد يكون لديها العديد من الأهداف الإقتصادية المختلفة ، لذا يجب تضييق نطاق بعض الأهداف المشتركة التي تسمح بالمقارنة الدولية. هناك أربعة أهداف للإقتصاد الكلي و تتمثل

[1] Dong-Sung Cho, “From National Competitiveness To Bloc and Global Competitiveness,” Competitiveness Review: An International Business Journal incorporating Journal of Global Competitiveness 8, no. 1 (1998): 11–23.

في النمو المرتفع و المستدام ، العمالة الكاملة ، استقرار الأسعار و الإبقاء على ميزان المدفوعات في حالة توازن . هذه الأهداف الأربعة للإقتصاد الكلي كمعايير لتقييم فعالية الإقتصاد لها ما يبررها . و بناء على ذلك ، يمكن أن تشمل القياسات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، نمو العمالة ، مؤشر أسعار الإستهلاك ، الفائض التجاري و الإستثمار الأجنبي المباشر...

4.2. معيار الكفاءة

تعتبر مشكلة قياس الكفاءة الإقتصادية لصناعة ما أو إقتصاد بأكمله مهمة لكل من الإقتصاديين و صانعي السياسة الإقتصادية. بالنسبة للإقتصاديين ، فهم يحتاجون إلى بعض القياسات الدقيقة للكفاءة من أجل الإختبارات القياسية فيما يتعلق بالكفاءة النسبية للأنظمة الإقتصادية المختلفة. بالنسبة لمخططي السياسات الإقتصادية ، يحتاجون إلى بعض القياسات الفعلية من أجل إجراء مقارنة دولية ، كما أنها تحتاج إلى قياس موثوق لفعالية الصناعة إذا كان التخطيط الإقتصادي يهتم بصناعات معينة [1] .

على المستوى الكلي ، أي على المستوى الوطني ، يقوم الإقتصاديون عادة بقياس كفاءة الإقتصاد الكلي عن طريق حساب الإنتاج الوطني. و لكي يكون الإنتاج الإقتصادي ، يجب أن تكون هناك عوامل (مدخلات) تستخدم لإنتاج (المخرجات). و تشمل عوامل المدخلات هذه العمالة البشرية و رؤوس الأموال (في أشكال نقدية و معدات إنتاجية) و الموارد الطبيعية (في شكل مواد ، طاقات و أراضي) و المعرفة (في شكل تكنولوجيا و دراية فنية) لكل عامل إدخال ، حيث يمكن أن نتحدث عن إنتاجيتها (أو الكفاءة التقنية للإستخدام) عن طريق قسمة إجمالي المخرجات النهائية مع إجمالي مقدار عامل الإدخال ، أي حساب الناتج النهائي لكل وحدة من هذه المدخلات. كما يمكن حساب إنتاجية العمل ، رأس المال و الموارد الطبيعية ، بالمقابل يكاد يكون من المستحيل حساب إنتاجية المعرفة بسبب صعوبة قياس مدخلات المعرفة.

و مع ذلك ، بما أنه من الممكن في عملية الإنتاج أن يتم استبدال عامل مدخلات واحد بآخر ، على سبيل المثال ، يمكن استبدال العمالة و رأس المال بشكل تبادلي ، أي يمكن استخدام الأجهزة من أجل توفير العمالة أو العمالة يمكن استخدامها لتفادي التكاليف المترتبة على الآلات باهظة الثمن ، لذلك ، تعتبر كل من إنتاجية اليد العاملة و إنتاجية رأس المال تدابير إنتاجية جزئية ، يمكن لكل منها أن يعطي معلومات غير دقيقة عن المستوى الحقيقي و نمو إنتاجية العمل أو رأس المال. للتخفيف من هذه المشكلة ، يقوم الإقتصاديون أيضا بحساب الإنتاجية الشاملة للعوامل المتعددة مجتمعة ، و التي تسمى الإنتاجية الإجمالية للعوامل (PGF) ، أو الإنتاجية الكلية للعوامل (PTF) . يمكن حساب مستوى PGF / PTF من خلال قسمة مؤشر إجمالي الناتج على مؤشر إجمالي المدخلات مجتمعة . يشير

[1] J. M. Farrell, “The Measurement of Productive Efficiency,” Journal of the Royal Society 120, no. 3 (1957): 253–290.

P. Mawson et al. (2003) إلى أن مستويات PGF / PTF حساسة لقياس المدخلات و المخرجات ، فهي نادرا ما تكون ذات أهمية. بدلا من ذلك ، فإن قياس نمو الإنتاجية الكلية للعوامل PTF هو أمر جد ضروري [1].

4.3. معيار الاستدامة

في حين أنه من الممكن قياس الفعالية و الكفاءة بطريقة كمية دقيقة إلى حد ما ، فإنه من المستحيل قياس معيار الاستدامة. فالتقديرات بشأن استدامة و إمكانات الإقتصاد الوطني هي عوامل تنبؤية. يمكن تحليل استدامة الإقتصاد الوطني من الجوانب الثلاثة و المتمثلة في الجوانب الإقتصادية ، البيئية و الإجتماعية. حيث يدرس الجانب الإقتصادي ما إذا كانت هناك مشاكل هيكلية في الإقتصاد ، أي إختلالات داخلية و خارجية. و يدرس الجانب البيئي ما إذا كانت هناك أي تحديات بيئية تواجه الإقتصاد ، مثل التلوث ،التدهور ،شح الموارد. يدرس الجانب الاجتماعي ما إذا كانت هناك أي قيود اجتماعية محلية و دولية . قد تكون التوترات الإجتماعية الداخلية سبب توسع التفاوت في الدخول و القمع السياسي و قد تحدث التوترات الإجتماعية الدولية بسبب الاحتكاكات التجارية و المنافسة الجيوسياسية. بالإضافة إلى المشاكل الثلاث سابقة الذكر ، ينبغي لنا أيضا أن ننظر إلى الجانب الديموغرافي في تقييم استدامة القدرة التنافسية للإقتصاد. فعلى سبيل المثال من الواضح أن معدلات شيخوخة السكان و نقص العمالة ستشكل تحديا للإستدامة بالنسبة للإقتصاد.

4.4. معيار الإمكانات

يمكن دراسة هذا المعيار من منظور نظرية النمو ، أي إمكانية حدوث نمو إقتصادي مستدام. وفقا لأدبيات نظرية النمو ، هناك أربعة مصادر للنمو تتمثل في تراكم الرأس المال ، التقدم التكنولوجي ، التحسين المؤسسي و المقاولاتية. و يمكن للإمكانات أن تفهم على أنها القوة الكامنة و إمكانيات البلدان النامية على اللحاق بركب الدول الرائدة أو القدرة على المضي قدما و ترك البلدان النامية وراء الدول الرائدة المتقدمة . يمكننا أن نتبنى مقاربة القدرة التكنولوجية لإمكانيات هذا اللحاق بالركب. و لذلك، فإننا يمكن أيضا دراسة هذه الإمكانيات من منظور القدرة التكنولوجية، من خلال النظر في العوامل الأربعة التي تسهم في التحسن التكنولوجي للقدرة ، أي رأس المال البشري، تعميق و التحسين المؤسسي، الابتكار ، و المقاولاتية .

إمكانات التنافسية الوطنية من خلال النظر في هذه الجوانب الأربعة للإقتصاد ، أولا ، إمكانية زيادة الإستثمار الرأسمالي مما يؤدي إلى تعميق و توسيع رأس المال ، و ثانيا ، إمكانات التقدم التكنولوجي الذي يحسن إنتاجية العامل، أي الإستثمارات في التعليم ، العلوم و التكنولوجيا ، البحث و التطوير (R & D) ، مع إنشاء نظام وطني للابتكار ، ثالثا ، إمكانية التحسين المؤسسي التي تقلل من عدم الكفاءة و تحسين الكفاءة التخصيصية بالإضافة إلى الفعالية ، و الرابع ، دعم المقاولاتية و الإبتكار [2]، و التي قد تتسبب في زيادة عائد الغلة.

[1] Peter Mawson, Kenneth I Carlaw, and Nathan Mclellan, Productivity Measurement : Alternative Approaches and Estimates, New Zealand Treasury, 2003.
[2] G. L. Cramer, "The Microtheory of Innovative Entrepreneurship," American Journal of Agricultural Economics 93, no. 5 (2011): 1410–1412.

المبحث الثالث : نظريات النمو الإقتصادي و الإستثمارات العمومية

1. مصادر التقدم التقني و النمو الإقتصادي

إهتم الإقتصاديون بدراسة ظاهرة النمو الإقتصادي منذ Adam Smith إلى يومنا هذا، و لا يزال موضوع "النمو الإقتصادي" من بين المواضيع التي نالت الإنتباه عبر كتابات العديد من الإقتصاديين على مر القرنين الماضيين، نظرا لأهمية النمو الإقتصادي في الإقتصاد من خلال خلق الثروة ، الإزدهار و تحسين مستوى معيشة السكان . تكمن أهم الأسئلة التي حاول الإقتصاديون الإجابة عليها تلك المرتبطة بسرعة النمو أو بمعنى آخر محاولة شرح لماذا تعرف بعض الدول معدلات مرتفعة من النمو دون الأخرى ؟ و ما هي المحددات الأساسية للنمو الإقتصادي التي يتميز بها كل بلد ؟ لذلك فإنه من الضروري توضيح هذا المفهوم من خلال تعريفين شهيرين الأول لـ François Perroux الذي يرى أن النمو الإقتصادي هو « الزيادة المستمرة في فترة واحدة أو أكثر للناتج الداخلي PIB أو الصافي من حيث القيمة الحقيقية» [1]. النمو الإقتصادي إذن هو الزيادة في كمية السلع و الخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة معينة.

أما التعريف الثاني فكان للإقتصادي Simon Kuznets أثناء خطابه لإستلام جائزة نوبل في الإقتصاد عام 1971، و الذي أوضح فيه أن النمو الإقتصادي للبلد يمكن تعريفه بأنه « الزيادة على مدى فترة طويلة لقدرة البلد على توفير السلع لسكانه دون توقف ، هذه القدرة المتزايدة ترتكز على التقدم التقني و التعديلات المؤسسية و الأيديولوجية التي تحتاج إليها ، مما ينتج عنه إنتفاع القطاعات الأخرى من أثار النمو »[2] . تعريف هذا الأخير يتجاوز تعريف Françoix Péroux بحيث أنه لا يمكن أن يكون هناك نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلا إذا كان أعلى من معدل النمو السكاني.

كان من الأوائل الذين تطرقوا إلى ظاهرة النمو الإقتصادي و حاول شرحها، الإقتصادي A. Smith (1776)، **حيث إعتبر في كتابه الشهير " *the Nature and the Causes of the Wealth of Nations* " أن مصدر النمو الإقتصادي يكمن في** تقسيم العمل[3] و الأفضلية في التبادل التجاري المتمثلة في "الميزة المطلقة "، و فعالية هاذين المصدرين للنمو الإقتصادي بالنسبة إليه يرتكزان على حجم الأسواق ، و تفاعل العلاقة بينهما [4] . و أوضح أن العلاقة بين زيادة إنتاج البلد و زيادة القدرة على الإستهلاك لتلبية الإحتياجات لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق إنتاجية مرتفعة للعمل ، و إعتبر أن النمو الإقتصادي غير محدود عبر الزمن .

فيما أعتبر R. Malthus عبر كتابه " *An essay on the principle of population* " سنة 1798 أن النمو الإقتصادي ينبع من إعادة الإستثمار المنتج للفوائض المحققة من عملية الإنتاج، و إعتبر أن النمو محدود على المدى الطويل

---

[1] Perroux, F. (1990). Dictionnaire économique et social. Hatier, Paris.

[2] Berkane Youcef and Mahali Kamel, “Estimation des effets de l’investissement en infrastructures sur la croissance economique : cas de l’Algérie,” in evaluation des effets des programmes d’investissements publics (Sétif: Université Sétif 1, 2013), 3.

[3] إعتبر أن التبادل بين الشعوب و رغبتها في الإستحواذ على حصص في الأسواق الخارجية هي الأسباب التي تفرض على الإنسان تقسيم العمل بإعتبار أن الفرد يبحث دائما على المنفعة الشخصية "الأنانية".

[4] إذا كان حجم السوق كبير فهذا يدفع إلى تقسيم أكثر للعمل على عكس حجم السوق الصغير الذي لا يحث الأفراد على بذل جهد و التخصص في إنتاج معين.

بسبب تزايد السكان و تناقص الموارد الطبيعية عبر الزمن، و خالفه بشكل طفيف على ذلك David Riccardo عبر كتابه "*On the Principles of Political Economy and Taxation*" سنة 1817 حيث إعتبر هو الآخر أن النمو الإقتصادي يتأتى من إعادة الإستثمار المنتج للفوائض و كذا تحقيق الميزة النسبية عبر التجارة الدولية، و يكمن وجه الإختلاف بينهما أن هذا الأخير إعتبر أن النمو الإقتصادي محدود على المدى الطويل بسبب تناقص غلة الأراضي.

أشار K. Marx سنة 1867 في كتابه "*Capital*" أن النمو الإقتصادي يكمن في تراكم رأس المال، و إعتبر أن النمو الإقتصادي في النظام المبني على الإنتاج الرأسمالي هو محدود بسبب إنخفاض معدلات الربح ، و ذلك لذهاب القسط الأكبر من الأرباح إلى أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة على حساب الطبقة العاملة.

J. Schumpeter أوضح في كتابه سنة 1939 " *Business Cycles, A Theoretical, Historical and Statistical Analysis of the Capitalist Process* " أن النمو الإقتصادي يرتكز على مجموعة من الإبداعات "Grappes d'innovation " ، و التي تتمثل على حسبه في التقدم التقني و التي غالبا ما تكون مقرونة بإستكشاف تقنية جديدة أو إختراع جديد يسمحان بإبداعات جديدة ، فبعد كل إكتشاف[1] جديد يكون الإقتصاد في مرحلة نمو خالق لمناصب شغل يُتبع بمرحلة إنكماش، نتيجة تواجد المؤسسات في حالة تأخر و كساد منتجاتها مما ينعكس سلبا على مناصب الشغل بسبب عدم تواجد إبداعات جديدة ، و يبقى الحال على ما هو عليه إلى غاية نشوء إكتشاف جديد يكون سببا في النمو الإقتصادي من جديد، مما جعل هذا الأخير يسمي هذا الأثر بـ "الهدم البناء" أو " La destruction constructive"، كما سمح له بالإستنتاج أن النمو الإقتصادي غير مستقر معتمدا بذلك على النظرية الشارحة لمراحل النمو الطويلة من نوع Kondratief [2].

أول الأعمال التي أنجزت بشأن النمو الإقتصادي كانت من خلال Harrod (1939) [3] و Domar (1946) [4]، اللذان حاولا دمج عناصر التحليل الكينزية للنمو الإقتصادي، بالبحث عن تحليل الظروف التي تؤدي بالإقتصاد إلى نمو مستقر أو بما يسمى حالة التوازن، و قد أصروا على هذه المسألة أساسا في سياق الأزمة العالمية في ثلاثينيات القرن الماضي و تحسبا لنهاية الحرب العالمية الثانية. و قد إعتبروا أن معدل النمو ينجم من وظيفة العلاقة بين معدل الإدخار و معدل الإستثمار ، أي أن الوسيلة الوحيدة لبلد نامي بالنسبة إليهم لتحقيق نمو إقتصادي هو زيادة الإدخار الخاص لتمويل الإستثمار ، مما يجعل النمو غير مستقر على المدى الطويل . درجة الأهمية التي أوليت للاستثمار كمحرك للنمو الإقتصادي قد تغيرت عبر الزمن، فالنظرية التي إستندت إلى نموذج Harrod-Domar أعطت دورا رئيسيا للرأس المال في الستينات، هذا الجانب ساد في توجيه السياسة الإقتصادية، لا سيما في البلدان النامية . علاوة على ذلك، تشير معظم الدراسات ذات الصلة أن تراكم عوامل الإنتاج ليست هي العنصر المهيمن في خلق الثروة (الدخل الفردي)، و

[1] كإكتشاف الطاقة البخارية و الكهرباء...

[2] نسبة إلى الإقتصادي Nikolaï Dmitrievitch Kondratiev الذي بين أن الإقتصادات الرأسمالية تعرف نمو مستقر على المدى الطويل (من 50 إلى 60 سنة) تتبع بفترة ركود.

[3] F. Harrod, “An Essay in Dynamic Theory,” The Economic Journal 49, no. 193 (1939): 14–33.

[4] Evsey D. Domar, “Capital Expansion, Rate of Growth, and Employment,” Econometrica, Journal of the Econometric Society 14, no. 2 (1946): 137–147.

لكن هناك عوامل أخرى التي تفسر بشكل أفضل الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) و التي تدعى " الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج " أو البقايا (Résidus) كمتغير إضافي أكثر شرحا [1]. مقاربة Harrod-Domar حول النمو الإقتصادي على المدى الطويل ، كانت لتطوير أساليب و مفاهيم الإقتصاد الكلي الثابت (Static) على المدى القصير لـ Keynes، و التركيز خاصة على الشروط اللازمة لتحقيق التوازن بين الادخار و الإستثمار في نظرية ديناميكية على المدى الطويل [2].

النظريات التي وضعت من طرف R. Solow (1956) [3] سمحت بتوضيح و شرح العوامل التي تساهم في النمو الإقتصادي، هذه الأخيرة تكمن في دور تراكم رأس المال المادي المتمثل في معدل إهتلاك (Amortissement) الرأسمال المادي ، معدل الإدخار و معدل تزايد النمو السكاني، و قد شددت على أهمية التقدم التقني كمحرك للنمو الإقتصادي المستدام، و الذي أعتبره في نموذجه خارجي المنشأ (Exogène) [4]. و هذا يعني أن التقدم التقني المتاح للمؤسسات لا تتأثر بنشاطات مؤسسات أخرى، بما في ذلك المؤسسات التي ترتكز على البحث و التطوير، زيادة على ذلك، فهي لا تعتبر جزءا من مضمون هذا النموذج، و في هذه الحالة، أي تطور تكنولوجي يحدث خارجيا، يبقى غير مفسر. لأسباب منهجية، جوانب هامة من البحوث التجريبية التي وضعها في الأصل R. Solow تم تأجيلها حتى ظهور نظرية النمو الداخلي، و بعد ذلك إجتهد إقتصاديوا التيار الكلاسيكي الجديد للحصول على فهم أفضل لنقاط القوة و مصادر التقدم التقني، و دورها في النمو الإقتصادي [5].

و من ثم كان لإدراج الرأسمال البشري و دوره الهام في النمو الإقتصادي في سنوات الستينات لـ G. Becker (1962) [6] و T. Schultz (1961) وقع هام كمحاولة لشرح العنصر المتبقي المتمثل في التقدم التقني الذي يحدد النمو الإقتصادي على المدى الطويل، هذا الرأسمال البشري الذي يساهم في السياسات المختلفة للتنمية يتكون من الإنفاق على التعليم و التكوين.

Meadows [7] في تقريره سنة 1972 لنادي روما "Club de Rome" إعتبر أن الموارد الطبيعية تعتبر كمحدد أساسي للنمو الإقتصادي ، و بفنائها بسبب النمو الديموغرافي، الصناعة ،التلوث البيئي و الإستهلاك اللامتناهي للطاقة، سينتج عنه نمو إقتصادي محدود خلال المائة سنة القادمة في حالة عدم وضع ظروف للإستقرار البيئي و الإقتصادي دائمة،هذا التوازن يتحقق بتوفير الإحتياجات المادية الأساسية لكل فرد و تمكين كل فرد من تساوي الفرص لتحقيق غاياته الإنسانية.

[1] P. J. Klenow and A. Rodriguez-Clare, “Economic Growth: A Review Essay.,” Journal of Monetary Economics 40, no. 3 (1997): 608.
[2] NSHUE Mbo Mokime Alexandre, “Partie I. La Croissance Économique,” in Théories de La Croissance et Des Fluctuations Économiques, ed. Université Protestante au Congo, Université. (Kinshasa – Lingwala: Département des Sciences Economiques, 2012), 14–17.
[3] R. Solow, “A Contribution to the Theory of Economic Growth,” Quarterly Journal of Economics 70, no. 1 (1956): 65–94.
[4] N Gregory Mankiw, David Romer, and David N Weil, “A Contribution to the Empirics of Economic-Growth,” Quarterly Journal of Economics 107, no. 2 (1992): 407.
[5] Alexandre, “Partie I. La Croissance Économique,” 18–23.
[6] Gary Becker, “Investment in Human Capital: A Theoretical Analysis,” Journal ofPolitical Economy 70, no. 5 (1962): 9–49.
[7] Donella H . Meadows et al., The Limits to Growth : A Report to The Club of Rome (1972), 1972.

تنقسم النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي وفقا للأدبيات إلى قسمين ، نظرية النمو الخارجي[1]، و التي ترتكز على أعمال Domar - Harrod اللذان كانا من الأوائل اللذين أعتبروا أن عوامل خارجية عن عملية الإنتاج هي التي تسمح بشرح أفضل للدخل الإجمالي ، معتمدين بذلك على الإقتصاد الكلي على المدى القصير لـ J.M. Keynes، و ذلك بسعيهم لتصور مبادئ ديناميكية أساسية في تحليل النمو الإقتصادي و الظروف طويلة الأجل التي تؤدي إلى حالة التوازن، في هذه الفئة، يتميز أيضا العمل الهام الذي قام به R. Solow، و الذي ساهم في تطوير نظرية النمو الإقتصادي، حيث أعتبر أن التقدم التكنولوجي هو عامة محفز للعمل.

أما القسم الثاني فيتمثل في نظرية النمو الداخلي [2] التي ظهرت في الثمانينات القرن الماضي مع أعمال كل من Romer (1986) [3] و Lucas (1988) [4] ، اللذان إعتبرا أن الرأسمال المادي و الرأسمال البشري على التوالي هما من بين مصادر النمو الإقتصادي و قد بحثوا أيضا في فهم القوى الإقتصادية وراء التقدم التقني، عبر نماذج للنمو الإقتصادي، كانت الأساس لتشكيل بحوث نظرية و تجريبية جديدة، خصوصا أعمال كل من Barro (1990) [5] و Barro و Sala-i-Martin (1992) [6] ، اللّذين أكدا على أهمية دور الإنفاق الحكومي في عملية النمو الإقتصادي، و أنها تولد عوامل خارجية إيجابية بالنسبة للمنتجين و المستهلكين .

2. النماذج التقليدية للنمو

في عام 1963 ، قدم N. Kaldor عددا من المقترحات التي ، وفقا له ، تعكس الواقع الإقتصادي خلال القرنين السابقين. و التي يجب على أي نظرية اقتصادية تحاول أن تضبط ديناميكية النمو طويل الأجل أن تفسر هذه "الحقائق المنمقة" (Faits stylisés) التي هي على النحو التالي [7] :

أ. دخل الفرد ينمو بإستمرار؛

ب. زيادة رأس المال لكل فرد مع مرور الوقت ؛

ج. نسبة رأس المال / الناتج (K / Y) ثابتة ؛

د. قد تختلف معدلات النمو بشكل كبير بين البلدان و ليست بالضرورة ثابتة بالنسبة لدولة ما بين عدة فترات ؛

[1] النمو الخارجي هي نظرية نمو الاقتصادي التي تعتبر أن التقدم التقني خارجي، أي هو نتيجة عوامل خارجية ، نموذج النمو خارجي الأكثر شهرة هو نموذج Solow .

[2] بالنسبة لمنظري النمو الداخلي ، تعتبر الإنتاجية الإجمالية ليست "بقايا" ، ولكن يجب تفسيرها من خلال سلوك الأعوان الاقتصاديين الذين يجمعون أنواعا مختلفة من رأس المال والتي تكون مفيدة للجميع (العوامل الخارجية الإيجابية) مما يسمح بظهور عوائد متزايدة ؛ لذلك النمو يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية.

[3] Paul M Romer, “Increasing Returns and Long-Run Growth,” Journal of Political Economy 94, no. 5 (1986): 1002–37.

[4] Robert E. Lucas, “On the Mechanics of Economic Development,” Journal of Monetary Economics 22, no. 1 (1988): 3–42.

[5] Barro, “Government Spending in a Simple Model of Endogeneous Growth.”

[6] Robert T. Barro and Xavier Sala-I-Martin, “Regional Growth and Migration: A Japan-United States Comparison,” Journal of The Japanese and International Economies 6, no. 4 (1992): 312–346.

[7] Nicholas Kaldor, “A Model of Economic Growth,” Economic Journal 67, no. 268 (1957): 591–624.

هـ. حصص الرأس المال ((K / Y) × r) و العمل (ω×L / Y) مستقرة في توزيع الدخل في عملية النمو ؛

و. المعدل الحقيقي للعائد على رأس المال ثابت.

قدم R. Solow (1956) [1] و T. Swan (1956) [2]، في فترة الإنتعاش الإقتصادي ، نموذجا يرفضون فيه نموذج Harrod-Domar، من خلال طرح فرضية ثبات عوامل الإنتاج التي تبنوها حيث يظهر النموذج الكلاسيكي الجديد أن النمو الإقتصادي مستقر و يضمن الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج. و لكن بسبب افتراض انخفاض عوائد العوامل، فإن النمو يميل إلى وضع ثابت ، و هو إعادة تأهيل استنتاجات D. Riccardo. أشاروا أيضا إلى أن نموذجهم يتناقض مع وجود معدل نمو إيجابي منذ الثورة الصناعية الأولى، مما دفعهم إلى إدراج ضمن نموذجهم التقدم التقني " و إعتبروه خارجي المنشأ"، هذا الأخير إعتبروه العامل الوحيد الذي يضمن نمو إيجابي طويل الأجل. مما يمكِّن السياسات الإقتصادية أن تسرع من تقارب الإقتصاد إلى حالته الثابتة ، دون التأثير على النمو طويل الأجل. المشكل الرئيسي لنموذج Solow-Swan يكمن في عدم قدرته على إعطاء للتقدم التقني تفسيرات اقتصادية متسقة و " تضع مصادر النمو خارج المجال الإقتصادي" حيث أن التقدم التقني خارجي المنشأ [3].

2.1. نموذج سولو Solow

كشف R. Solow عن نموذجه في مقال نشر في عام 1956. كان مضمونه إنتقادا لنتائج نموذج Harrod-Domar الذي أشار إلى أن النمو الإقتصادي غير مستقر، و كان هدفه هو تقديم نموذج حيث أنه من الممكن الحصول على نمو مستقر و مستدام على المدى البعيد. بإتباع الافتراضات القياسية للنموذج الكلاسيكي الجديد – و هي المنافسة الكاملة ، إمكانية إحلال عوامل الإنتاج، ثبات عائدات الغلة و تطور تقنيات الإنتاج - نموذج Solow يحاول إرساء القواعد النظرية التي يمكن أن تؤدي إلى معدل نمو متوازن يضمن التوظيف الكامل ، و لكنه يتزامن أيضا مع المستوى الأمثل الاجتماعي. ما سينجح في جزء منه. و مع ذلك ، فإن هذا النموذج ، في نسخته الأولية ، يؤدي إلى نمو محدود مما قاده إلى دمج تغيير فني "خارجي" للحصول على معدل نمو إيجابي للفرد على المدى الطويل [4].

2.1.1. <u>النموذج دون التقدم التقني</u>

في نسخته الأولية دون أي تقدم فني خارجي ، يتم تمثيل الناتج الكلي للإقتصاد من خلال وظيفة إنتاج الإقتصاد الكلي التي تربط مستوى الإنتاج Y إلى عاملي الإنتاج التقليديين (K، L).

[1] Solow, “A Contribution to the Theory of Economic Growth.”
[2] T. W. Swan, “Economic Growth and Capital Accumulation,” Economic record 32, no. 2 (1956): 334–361.
[3] B Amable, Economies d'échelle dynamiques, effet d'apprentissage et progrès technique endogène. Une comparaison internationale. Revue de l'IRES, 1(3), (1989) : 31-54.
[4] Youssef OUKHALLOU, “Analyzing Economic Growth: What Role for Public Investment?,” Journal of Economics Bibliography 101, no. 2 (2015): 76.

نموذج Solow يعتبر الإقتصاد كسلعة واحدة تعتمد على مدخلين ، رأس المال (K) الناتجة عن تراكم الرأس المال و العمل (L) الذي يمثل حجم السكان العاملين في الإقتصاد و الذي يعتبر أنه ينمو بمعدل خارجي ثابت n ، t تمثل الوقت، وفقا لدالة الإنتاج الكلي الجديدة الكلاسيكية التي تربط مستوى الإنتاج (Y) بعاملي الإنتاج. ، من النموذج :

$$Y = F(K_t, L) \quad \text{.....1.1}$$

تتحقق دالة الإنتاج هذه من عدد من الخصائص التي ستسمح بوجود توازن طويل الأمد و تميزه و استقراره [1].

المشتقات الجزئية الأولى هي مستمرة، إيجابية و متناقصة $(F_k' > 0.\ F_L' > 0.\ F_{kk}' > 0.F_{LL}' < 0)$، مما يعكس وجود تناقص الغلة الحدية لكل من المدخلات على حدة. بمعنى ، إذا حافظنا على ثبات مستوى أحد هذين العاملين ، و زيادة كمية الآخر ، سيزداد الإنتاج بالفعل ، و لكن بنسب ضعيفة شيء فشيء .

تكون دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى ، مما يعني أن عوائد الغلة ثابتة:

$$F(\lambda K, \lambda L) = \lambda F(K, L) \quad \text{.....1.2}$$

بعبارة أخرى ، إذا ضاعفنا كمية كل مدخلات ، يتضاعف الإنتاج بنفس النسبة. هذه الفرضية تقبل على وجه الخصوص أن عوامل الإنتاج الأخرى غير رأس المال و العمالة هامشية نسبيا. مما يمكننا أن نلاحظ أنه إذا قمنا بدمج عوامل أخرى مثل الأرض أو الموارد الطبيعية، و قمنا بمضاعفة حجم رأس المال و العمالة، فإن الإنتاج سيكون أقل من الضعف.

2.1.2. <u>نموذج مع التقدم التقني</u>

فشل نموذج Solow بدون تقدم تقني في تفسير الحفاظ على فجوة الدخل للفرد بين الدول الغنية و الدول النامية. و من أجل الإجابة على هذا التناقض إستنتج RM Solow (1957) أن نمو رأس المال و العمل ليس هو العامل الوحيد في تفسير نمو الناتج الحقيقي في البلدان المتقدمة و لكن هناك مصدر آخر للنمو. و بالتالي فإنه يأخذ بعين الاعتبار عامل ثالث يسميه " التقدم التقني"، مما يعكس أن هناك عوامل أخرى غير الرأس المال و العمل تفسر النمو. مما جعله يدرج التقدم التقني كمتغير لزيادة كفاءة العمل. و بذلك يصبح عامل العمل "عملا فعالا". و من ثم تحدد وظيفة جديدة الإنتاج حيث يتم حساب "العمل الفعال" و الذي هو نتيجة لـ " العمل (L) و عامل الكفاءة الذي يزداد بمعدل ثابت A [2].

[1] Pierre-Yves Hénin et al., “Les Nouvelles Théories de La Croissance : Quelques Apports Pour La Politique Économique,” Revue économique 44, no. 1 (1993): 75–100.
[2] R J Barro and X Sala-I-Martin, Economic Growth Second Edition, Massachusetts Institute of Technology (Cambridge, Massachusetts London, England: The MIT Press, 2004).

من أجل فهم أفضل لأهمية التقدم التقني في النمو الإقتصادي ، يحدّد R. Solow (1957) معدل النمو الإقتصادي بين مساهمات عوامل الإنتاج المعتادة (العمالة ، رأس المال) ، و من ناحية أخرى ، البقايا التي من المفترض أن تسهم مساهمة التقدم التقني [1].

إن التقدم التقني لـ Solow هو خارجي و محايد بمعنى Harrod ، أي أن التقدم التكنولوجي يعدل إنتاجية عامل العمالة (L). لأنه بما أن الديموغرافيا تحدد القوى العاملة المتاحة في الإقتصاد ، فإن التقدم التقني يزيد من كفاءة وحدة العمل.

و بالتالي يتم إعادة كتابة وظيفة الإنتاج الكلاسيكي الجديد:

$$Y = F(K, L, A_t) \quad \text{.....1.3}$$

حيث Y يمثل الناتج الداخلي ، K يمثل عامل الرأسمال ، L عامل العمل A_t تمثل التقدم التقني في الوقت t.

يسمح إدخال التقدم التقني في نموذج R. J. Solow بالتغلب على مشكلة إلغاء معدل نمو ناتج الفرد على المدى الطويل. في الواقع ، من دون إنتاجية تقنية ، فإن تراكم رأس المال ينتهي به الأمر إلى عائدات متناقصة ، في حين أن التقدم التقني يسمح بتحسن في التكنولوجيا التي تقضي على أثر تناقص العائدات من خلال تعزيز إنتاجية العمالة.

يتميز التحليل الكلاسيكي الجديد بعدد من العيوب [2] :

يقدم نموذج Solow النمو كديناميكية انتقالية باتجاه مستوى توازن ثابت يتجاوز بعده معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج إلى مستوى مكافئ لمعدل النمو السكاني. و لذلك يجد صعوبة كبيرة في شرح عملية النمو على المدى الطويل.

إذا كان التقدم التقني عاملا محددا للنمو على المدى الطويل ، فإن النموذج لا يحدد أصل هذا التقدم التقني . حتى إذا تم دمج التقدم التقني في رأس المال ، فإنه يتم تقديمه كعامل حر خارجي المنشأ للنموذج. و مع ذلك ، فهذه الفرضية غير معقولة حسب F. Lordon (1991) حيث إعتبر أنه من الصعب "فهم أن التقدم التقني يمكن أن يوجد في غياب أي حافز كالقيام بنشاط الابتكار التكنولوجي" [3]. و بالتالي يهمل هذا التحليل حقيقة أن التقدم التكنولوجي هو نتيجة اختيارات و قرارات الإستثمار الخاصة بالأعوان الإقتصاديين الدافعة للبحث عن الأرباح.

يتوقع النموذج عملية تقارب نصيب الفرد من الناتج و رأس المال لكل فرد بين البلدان الصناعية و البلدان النامية. تميل البلدان النامية إلى النمو بشكل أسرع و اللحاق بالبلدان المتقدمة اقتصاديا. بيد أن العديد من الدراسات التجريبية نذكر من بينها Barro (1991) [4] و Barro وSala-i-Martin (1992) [5] قد أظهرت أن التقارب المطلق يتحقق بشكل جزئي فقط، و أن " البلدان الغنية في البداية لديها ميل طفيف للنمو بشكل أسرع من حيث الدخل الفردي. و

[1] Robert M Solow, “Technical Change and the Aggregate Production Function,” The Review of Economics and Statistics 39, no. 3 (1957): 312–320.
[2] B Amable, “Un Survol Des Théories de La Croissance Endogène” (2002): 1–21.
[3] Frédéric Lordon, “Théorie de La Croissance : Quelques Développements Récents [Première Partie : La Croissance Récente],” revue de l’OFCE 36, no. 1 (1991): 157–211.
[4] Robert J. Barro, “Economic Growth in a Cross Section of Countries,” The Quarterly Journal of Economics 106, no. 2 (1991): 407.
[5] Xavier Sala-i-Martin Barro, Robert J, “Convergence,” Journal of Political Economy 100, no. 2 (1992): 223–251.

مع ذلك ، تؤكد دراسات التقارب المشروط ، أي التقارب بين مجموعة من البلدان الأكثر تجانسا من الناحية الهيكلية (معدل الادخار و معدل نمو السكان المماثل) مثل بلدان منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE). و بالتالي فإن الإقتصادات تتلاقى مع معدل النمو نفسه فقط إذا كانت لها خصائص هيكلية متماثلة [1].

و قد تجاوز نموذج Solow النيوكلاسيكي الإعتماد فقط على الإستثمار في الرأس المال التقني، حيث أدرج كل من Mankiw ، Weil و Romer بعد ذلك الرأس المال البشري ، لشرح أكثر مفهوم التقارب بين البلدان و معرفة عدم المساواة بين البلدان الفقيرة و الغنية في تحقيق معدلات نمو متقاربة ، بمعنى آخر كلما كان مخزون الرأس المال البشري نسبة إلى الرأس المال المادي كبير كلما كانت درجة تأثر معدلات النمو محسوسة. إذن فالتقارب يتأتى من الجهود المبذولة في الإستثمار في الرأس المال البشري و الرأس المال المادي للبلدان و التي يمكن من خلالها تدارك التأخر [2].

3. نماذج النمو الداخلي

بهدف إيجاد تفسير اقتصادي للتقدم التقني ، ظهرت النظريات الجديدة للنمو ، و التي يطلق عليها أيضا "نظريات النمو الداخلي" ، في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. حيث كان من بين الإقتصاديين المبادرين لهذه النماذج P. Romer (1986) [3] و (1990) [4] ، R. Lucas (1988) [5] و R. Barro (1990) [6] ، حيث إعتبروا التقدم التقني كنتيجة عن العوامل الداخلية للإقتصاد. و من ثم ، فإن نماذج النمو الذاتية تعترف بأن الإستثمار الخاص في رأس المال المادي ، البحث و التطوير ، رأس المال البشري و رأس المال العام هم السبب الرئيسي للتقدم التقني و بالتالي النمو الطويل الأجل.

3.1. نموذج القائم على تراكم المعرفة

قدم Romer (1986) أول نموذج مبسط له ، و يعتبر نقطة الانطلاق للنظريات النمو الداخلي الجديدة و أول مساهمة في نظرية النمو الداخلي، و هذا بإدخال التقدم التقني كعامل داخلي ضمن نموذج Solow ، و يستند نموذجه على مجموعة من أدوات التحليل الإقتصادي لتجنب مشكلة تناقص الغلة، و الآليات الأكثر أهمية في خلق معارف جديدة (Nouvelles connaissances) في مخابر البحث و التطوير R&D للمؤسسات، و قد إقترح في مقاله، " *Increasing Returns and Long-run Growth* سنة 1986" نموذج بحيث أن النمو الإقتصادي يحدث من خلال تراكم المعرفة، هذا النموذج أصبح أكثر دقة و تطور على مدى السنوات الثمانية التي تلت، و قد أيد أن المعرفة هي الشكل الأساسي

[1] Pierre-Alain Muet, “Les Théories Contemporaines de La Croissance,” Revue de l’OFCE 45, no. 1 (1993): 11–51.
[2] Mankiw, Romer, and Weil, “A Contribution to the Empirics of Economic-Growth.”
[3] Romer, “Increasing Returns and Long-Run Growth.”
[4] Paul M Romer, “Endogeneous Technological Change,” Journal of Political Economy 98, no. (5, Part 2) (1990): s71–s102.
[5] Lucas, “On the Mechanics of Economic Development.”
[6] Barro, “Government Spending in a Simple Model of Endogeneous Growth.”

لرأس المال و خصوصا أيضا بأن التكنولوجيا المتاحة للمؤسسة تعتبر أنها سرية في المرة الأولى، لكن بعد وقت من الزمن تصبح نوعا من الممتلكات العامة و تنتشر لمؤسسات أخرى [1] .

نموذج النمو الذاتي لـ Romer هو عبارة عن دالة الإنتاج الكلي من نوع Cob-Douglas و تصف وظيفة الإنتاج على شكل التالي :

$$Y = K^{\alpha}(AL_y)^{1-\alpha} \quad \text{.....1.4}$$

حيث $0 < \alpha < 1$ ، L_y هو العمل المخصص للإنتاج لأجل مستوى معين من التكنولوجيا A ،دالة الإنتاج هذه لها عوائد ثابتة لـ K و L_y ،و لكن مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفكرة A هي أيضا عامل من عوامل الإنتاج .

يقوم نموذج Romer بإضفاء الصبغة التقنية على التقدم من خلال إدخال البحث عن أفكار جديدة من قبل المخترعين المهتمين بالأرباح التي يمكنهم تحقيقها من خلال ابتكاراتهم. يهدف النموذج إلى شرح لماذا تستفيد البلدان المتقدمة من النمو المستدام بينما تجد بلدان أخرى صعوبة في ذلك. كما يعتبر التقدم التقني هو نتيجة البحث و التطوير في جميع أنحاء العالم المتقدم [2].

هذا النموذج القائم على المعرفة أراد به تصحيح منحى تناقص الغلة. لأنه في الواقع ، الحصول على النمو الدائم مشروط بوجود عوائد متزايدة أو ثابتة. يتم ضمان هذا الشرط من خلال ظواهر "العوامل الخارجية" على مخزونات المعرفة التي تعبر عن نفسها وفقا لآليتين حسب J. Rudolf (2000) [3] :

الآلية الأولى تكمن في نشر المعرفة بين الشركات من خلال الإستثمار في رأس المال المادي ، فإن كل شركة تقوم بعملية تراكم المعرفة التي ستعود بالفائدة على الشركات الأخرى عبر قنوات متعددة من خلال نقل المعلومات. فبمجرد اكتشاف هذه المعرفة، تصبح سلعة جماعية يمكن الوصول إليها بدون تكلفة لجميع الشركات. و نتيجة لذلك ، فإن تراكم رأس المال الخاص يولد فائضا من الإنتاجية لا يفيد فقط الشركة التي شرعت في الإستثمار ، و لكن الشركات الأخرى بنفس النسب.

تتعلق الآلية الثانية بوجود أوجه تكامل بين الشركات و بين الأنشطة (العوامل الخارجية التبادلية). و هي الحالة التي يوجد فيها ترابط بين الشركات بحيث يكون تطور الواحدة منها مشروطا بزيادة نشاط الشركة الأخرى و العكس صحيح. المثال الأكثر شيوعا يتعلق بالعلاقة التكاملية بين صناعة الحديد و الصلب و السكك الحديدية. يتطلب تطوير السكك الحديدية توسيع صناعة الفولاذ ، بينما يحتاج إنتاجها إلى وسائل نقل كافية.

[1] Romer, “Increasing Returns and Long-Run Growth,” 1003.
[2] David De la Croix and Philippe Michel, A Theory of Economic Growth: Dynamics and Policy in Overlapping Generations (Cambridge University Press, 2004), 124,125.
[3] Jean-philippe Rudolf, “Contribution À L’analyse Empirique Des Processus de Croissance Endogène : Une Approche Méthodologique Centrée Sur Les Entreprises ,les Régions et Les Territoires” (UNIVERSITE DE NEUCHATEL, 2000).

و بالتالي ، عندما تزيد الشركة من مخزونها من رأس المال المادي ، و بالتالي مخزونها من المعرفة ، فإنها تزيد في الوقت نفسه رصيد المعرفة للإقتصاد برمته لأنه يمكن الوصول إليه بدون تكلفة من طرف جميع الشركات. و مع ذلك ، في قرارها لتعظيم منافعها ، كل شركة تستثمر فقط مستوى معين من الإستثمار الذي يزيد من أرباحها إلى الحد الأقصى و لا يأخذ في الاعتبار الآثار الإيجابية التي يولدها استثمارها على شركات أخرى. و نتيجة لذلك ، تكون الإنتاجية الحدية الخاصة لمخزون المعرفة أقل من إنتاجيتها الإجتماعية الهامشية. و بالتالي ، فإن توازن السوق التنافسي يؤدي إلى مستوى دون المستوى الأمثل للاستثمار. من أجل دمج التأثيرات الخارجية الإيجابية في البرنامج الأمثل للشركات ، فمن الضروري النظر في تدخل عنصر خارجي [1].

هذه المستوى المتدني من التوازن التنافسي يمهد الطريق أمام تدخل الدولة الأمثل الذي يمكن أن يشجع الشركات على الإستثمار أكثر، من خلال سياسة دعم الإستثمار التي تسمح للشركات الخاصة بتحقيق المساواة بين الناتج الحدي الهامشي الخاص و الناتج الهامشي الاجتماعي من المعرفة. و هكذا، على الرغم من أن مردودية الرأسمال آخذة في التناقص بالنسبة للشركة كما في حالة نموذج Solow، فإن آثار انتشار المعرفة في الإقتصاد تعوض بالضبط الميل إلى تناقص الغلة بحيث تضمن عوائد ثابتة على المستوى الاجتماعي ، و بالتالي تمكين نمو طويل الأجل مستدام ذاتيا[2].

إذا كان رصيد المعرفة يخضع لصدمة خارجية (سياسة لزيادة معدل الإستثمار، على سبيل المثال) في وقت معين، فلن يتم إهتلاك آثاره مع العودة إلى حالة مستقرة كما ذكر من قبل النموذج الكلاسيكي الحديث التقليدي، و لكنها سوف تتضخم و تبقى مع ظواهر نوعية و هستيرية التي سيكون لها تأثير طويل الأجل على معدل النمو على المدى الطويل [3]. و بالتالي فإن أي صدمة خارجية (عابرة أو دائمة) على مخزون رأس المال المادي سيكون لها تأثير دائم على معدل النمو على المدى الطويل. على وجه الخصوص ، إذا كان واحد فقط من الإقتصادات المماثلة في البداية يواجه مثل هذه الصدمة ، فإن مسارات النمو الإقتصادي الخاصة بهم سوف تتباعد بالتأكيد على المدى الطويل .

هذا التفكير يمنح دورا أساسيا للقرارات السياسة الإقتصادية على مسار النمو ، على عكس نموذج Solow الكلاسيكي الجديد ، حيث لم يكن لهذا الأخير سوى آثار عابرة. في الواقع ، يظهر النموذج أن عملية النمو طويل الأجل لاقتصاد يعتمد بشكل إيجابي على مستوى تراكم رأس المال المادي و المعرفة. تدخل الدولة يهدف إلى زيادة كثافة رأس المال في البلد ، و بالتالي يمكن لهذا المستوى من المعرفة وضع الإقتصاد على مسار نمو طويل الأجل.

[1] Romer, “Endogeneous Technological Change,” 11.
[2] Rudolf, “Contribution À L’Analyse Empirique Des Processus de Croissance Endogène : Une Approche Méthodologique Centrée Sur Les Entreprises ,les Régions et Les Territoires.”
[3] Antoine d’Autume and Philippe Michel, “Endogenous Growth in Arrow’s Learning by Doing Model,” European Economic Review 37, no. 6 (1993): 1175–1184.

إذن يبدو واضحا أن الإستثمار في رأس المال الخاص له آثار خارجية إيجابية على النشاط الإقتصادي و لا يمكن أن يكون بمفرده مصدرا للنمو المستدام. إذ تتدخل المعرفة لإضفاء الصبغة الطبيعية على التقدم التقني و ما يوفره تراكم رأس المال البشري.

3.2. نموذج القائم على رأس المال البشري

من جانبه Lucas (1988) إقترح نموذجا بحيث أن الرأس المال البشري هو محرك للنمو الإقتصادي .الرأس المال البشري بالنسبة إليه، هو اليد العاملة ذات الكفاءة ، بمعنى آخر يعتبر المنتج النهائي كنتيجة للرأس المال البشري و الرأس المال المادي، و بهذا الدمج للرأس المال البشري في نموذجه يعتبر إعتراف بأن اليد العاملة للإقتصادات المختلفة لها مستويات مختلفة من التعليم و التأهيل، مما سمح بشرح إلى حد ما مسارات النمو المختلفة بين الإقتصادات آنذاك. و قد عمل أيضا على نموذجين آخرين، بإدراجه في النموذج الأول "التعليم"، و نموذج آخر ثاني أين أدرج "التعلم بالممارسة" (Learning by doing)، حيث أعتبر أن نمو رأس المال البشري هو وظيفة إيجابية للجهود المكرسة لإنتاج منتج جديد، أي بعبارة أخرى، إذا كان العامل يشارك في إنتاج سلعة معينة، فيمكنه التخصص في إنتاج هذا المنتج. في هذا النموذج، كل تراكم لرأس المال البشري هو نتيجة "التعلم بالممارسة"، و الذي سلط الضوء على أهمية إنتاج العديد من السلع الاستهلاكية التي تفتح إمكانيات جديدة من حيث التفاعل الإقتصادي الذي يأثر على التجارة الدولية، و النمو الإقتصادي [1].

نموذج النمو الداخلي الثاني، الذي اقترحه R. Lucas (1988) يعتبر أصل النمو المستدام المستمد من العوامل الخارجية الناتجة عن تراكم رأس المال البشري على النشاط الإقتصادي. مخزون رأس المال البشري هو مجموعة من القدرات، المهارات و الخبرات المتراكمة من قبل فرد و التي تحدد كفاءته الإنتاجية. و يمكن تحقيق تراكم هذا العامل من خلال نظام التعليم و التكوين الفردي ، كما يمكن إضافة نظام الصحة و التغذية.

يرى R. Lucas أن رأس المال البشري كعامل للإنتاج، يتكون من قطاعين و عاملين (رأس المال البشري و رأس المال المادي).

في القطاع الأول ، يستخدم رأس المال البشري و رأس المال المادي لإنتاج السلعة النهائية حتى تكون وظيفة الإنتاج الإقتصادي الكلي من نوع Cobb – Douglas على الشكل التالي [2] :

$$Y = AK^{\alpha} (uhL)^{1-\alpha} h_a^{\gamma} \quad \text{.....1.5}$$

حيث Y هو إجمالي الإنتاج ، A يمثل المستوى التقني ، K ، مخزون رأس المال المادي ، h حصة رأس المال البشري لكل فرد ، u حصة الوقت المخصص لإنتاج سلعة الاستهلاك النهائي (و بالتالي $1 - \alpha$ تمثل حصة الوقت المخصصة

[1] Lucas, “On the Mechanics of Economic Development,” 17–41.
[2] Amable, “Un Survol Des Théories de La Croissance Endogène.”

لتكوين رأس المال البشري) ، h_a متوسط مستوى رأس المال البشري في المجتمع (الذي يمكن مساواته مع متوسط المستوى الإجتماعي لرأس المال البشري للفرد) ، α و α-1 حصة الإنتاج تنسب على التوالي إلى رأس المال المادي و رأس المال البشري الخاص و أخيرا ، γ يلتقط التأثير الخارجي لمتوسط رأس المال الاجتماعي المتوسط على الناتج.

يفترض R. Lucas أيضا أن كفاءة كل فرد في إنتاج السلعة النهائية هي أقوى كلما كان المستوى الاجتماعي المتوسط لرأس المال البشري مرتفعا. في الواقع ، يستفيد الجميع من المعرفة المتراكمة بالفعل من قبل المجتمع ككل دون دفع الثمن. لا تعتمد إنتاجية العون الإقتصادي على مستوى مؤهلاته فحسب ، بل تعتمد أيضا على المستوى المتوسط لتطور رأس المال البشري في الإقتصاد. و يعكس عامل الإنتاج الإضافي h_a^{γ} في دالة الإنتاج هذه "العوامل الخارجية" الناتجة عن "الكفاءة الجماعية". مع العلم أن عوائد الحجم ثابتة على رأس المال المادي و رأس المال البشري الخاص ، فإن هذا التأثير الخارجي للمستوى الاجتماعي المتوسط لرأس المال البشري يجعل العوائد تتزايد عموما.

القطاع الثاني مخصص لتراكم رأس المال البشري الذي يعتمد عليه فقط:

يتم إنتاج رأس المال البشري بشكل أساسي بصفة آلية حيث يقوم المدرسون بتكوين الطلاب و الطلاب يستعملون معرفتهم الحالية للحصول على معارف جديدة. ، و بالتالي يمكن لرأس المال البشري من الناحية النظرية أن يولد عملية نمو داخلي . تسهم المعرفة التقنية المتراكمة حتى اليوم في اكتشاف معرفة جديدة في المستقبل. و بالتالي فإن عملية تراكم رأس المال البشري لا تظهر عوائد متناقصة ، بل عوائد غلة ثابتة [1].

بإفتراض أن كل أسرة تنفق جزءا من وقتها في إنتاج السلعة النهائية بينما يتم استخدام باقي الوقت للتكوين و تراكم المعرفة و تأهيلها لتكون أكثر إنتاجية على المدى الطويل. تعتمد الرغبة في تراكم رأس المال البشري على دالة خطية في شكل :

$$h = \theta h - (1 - u) \quad \text{.....1.6}$$

حيث $1 - u$ هو جزء من رأس المال البشري المخصص لتكوين رأس المال البشري و θ يعبر عن كفاءة تكوين رأس المال البشري.

هذا النهج يقدم قانون تراكم معين لرأس المال البشري الذي يأخذ في الاعتبار جهد التدريب للفرد. إن حصة رأس المال البشري التي لا تستخدم في إنتاج السلعة النهائية (الطلاب و المعلمين) تعمل على زيادة الكفاءة المستقبلية للعمل و بالتالي زيادة كمية و جودة الإنتاج في المستقبل (حيث أن الأفراد المدربين تدريبا أفضل أكثر إنتاجية). و بالتالي فهو نوع من الإستثمار في الإقتصاد. و بالتالي ، كلما ارتفعت هذه النسبة ، ارتفع نمو رأس المال البشري.

[1] Dominique Guellec and Pierre Ralle, Les Nouvelles Théories de La Croissance, La Découverte, vol. 5 (Paris, 2003), 49–51.

لتحقيق النمو المستدام إفترض R. Lucas دالة خطية لتراكم رأس المال البشري (ثبات العائد على تكوين رأس المال البشري) حيث معدل نمو رأس المال البشري هو ببساطة وظيفة وقت التدريب. و لكن هذه الفرضية تتناقض مع نتائج Becker (1964) التي خلصت إلى أن "مردودية التعليم تنخفض خلال دورة حياة الفرد" [1]. في الواقع ، فإن عملية تراكم المعرفة للفرد ليست متجانسة طوال حياته ، لأن الرغبة في التعلم تكون أكثر في السنوات الأولى من الحياة و ليس في نهايتها. للتغلب على هذا التناقض ، يعتبر R. Lucas أن إنخفاض في العائد الهامشي على التعليم الذي تطرق إليه Becker هو نتيجة للحياة المحدودة للأسر ، كما يشير Amable و Guellec (1992) أن "هذا الانخفاض يرجع إلى العمر المحدود للأفراد. مما يجعل الإستثمار في التعليم أقل ربحية إذا كان متأخرا " ما الفائدة من المتقاعد في زيادة مهاراته المهنية؟ " [2]. للتغلب على هذه الصعوبة ، يفترض R. Lucas أن كل جيل من الآباء ينقل العلم و المعرفة المكتسبة إلى الجيل التالي بحيث يتحدد المستوى الأولي لرأس المال البشري لكل فرد على أساس ما ورثه عن الجيل السابق. مما دفعه إعتبار في نموذجه أن الأفراد لهم أعمار لانهائية. و يعمل هذا التوارث بين الأجيال كعامل خارجي و يؤثر إيجابيا على الإنتاجية الهامشية لرأس المال البشري ، أي أجور الأجيال القادمة .

كما في النموذج السابق لـ Romer أشار D. Renault (1991) إلى أن هذا النموذج يؤدي إلى عدم تلاقي التوازن التنافسي و التوازن الأمثل بسبب وجود العوامل الخارجية. لإن قرار التراكم للأعوان الخواص ينحاز للإنخفاض، لأنهم لا يأخذون في الحسبان ، في حساب ربحيتهم ، الأثر الإيجابي على المجتمع لرغبتهم في التكوين. و بالتالي ، فإن معدل نمو رأس المال البشري هو أعلى على طول المسار الأمثل من طوله على مسار التوازن اللامركزي. و تضفي هذه الحالة إلى الحاجة إلى تدخل الدولة من أجل التوفيق بين التوازنين من خلال عدة أمور منها سياسة دعم نظام التعليم و التكوين [3].

في نموذج Lucas ، أهمية دور استثمار رأس المال البشري في الإنتاجية الحدية للعمالة و رأس المال يمكن أن تفسر عدم المساواة في النمو بين البلدان. و بالفعل ، فإن الوقت المخصص للتعليم و التكوين يمكن أن يبرر تباعدا مستمرا بين مستويات تنمية الدول. فالبلدان التي تمتلك أكبر تخصيصات من رأس المال البشري نموا سيتحسن إنتاجها بمعدل أسرع من البلدان ذات الموارد البشرية المنخفضة. علاوة على ذلك ، بما أن إنتاجية العمل أعلى في بلد ذي رأس مال بشري مرتفع ، فإن هذا النموذج يبرهن أيضا تدفق الهجرة التي تنتقل من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية .

و مع ذلك ، فعلى الرغم من أن رأس المال المادي الخاص و رأس المال البشري هما عاملان رئيسيان في النمو على المدى الطويل ، فإن آثارهما تكمِّل جزئيا الابتكار التكنولوجي.

[1] Philippe Aghion and Peter Howitt, Endogenous Growth Theory (MIT Press, 1997), 357.
[2] Bruno Amable and Dominique Guellec, “Les Théories de La Croissance Endogène,” Revue d’économie politique 102, no. 3 (1992): 349.
[3] David Renault, Economic Growth A Review of the Theoretical and Empirical Literature, Country Economic Department, World Bank, 1991, 7.

3.3. نموذج القائم على البحث و التطوير

يعتمد نموذج النمو الداخلي لـ Romer (1990) على التأثيرات الخارجية الإيجابية الناتجة عن الإستثمار لوضع الشروط اللازمة لتحقيق نمو مستمر طويل الأجل مع الحفاظ على وضع تنافسي تام . و هو لا يختلف كثيرا عن النموذج الكلاسيكي الجديد حيث أنه لا يحل مشكلة عدم معرفة تكلفة التقدم التقني (في بيئة المنافسة التامة و الكاملة، أجور عوامل الإنتاج التقليدية (رأس المال و العمالة) إلى إنتاجيتها الحدية تستنفذ المنتج. التقدم التقني غير مدفوع الأجر و بالتالي يعتبر سلعة عامة يمكن الوصول إليها مجانا للجميع). للتغلب على هذا الضعف ، قام P. Romer بتطوير نموذج جديد للنمو الداخلي حيث يكون التغير التكنولوجي في هذه المرة نتيجة لنشاط البحث و التطوير ، مما يطرح بوضوح مسألة كلفته [1].

في هذا النموذج ، إعتبر P. Romer مصدر النمو يكمن في الزيادة المستمرة في مجموعة السلع الوسيطة المتاحة للشركات التي تنتج السلعة النهائية. هذا التنوع في المدخلات ، من جانبه ، هو نتيجة لتخصص جزء من رأس المال البشري في البحث و التطوير هذا الأخير يعتبر كنشاط لتوليد أفكار جديدة يمكن أن تزيد من مستوى المعرفة التكنولوجية. و يرجع نمو الإنتاجية لعوامل الإنتاج إلى الابتكار التكنولوجي ، و هو في حد ذاته ثمرة الجهود البحثية للباحثين المدفوعة بالمكاسب التي يمكن أن يستمدونها من أفكارهم الجديدة [2] .

يتكون النموذج من ثلاثة قطاعات: قطاع البضائع النهائي ، قطاع السلع الوسيطة و قطاع البحث. يسعى قطاع البحث إلى ابتكارات جديدة تستخدم لتوسيع نطاق السلع الوسيطة التي يرتكز عليها تصنيع السلعة النهائية. كل اختراع جديد يجعل من الممكن إنشاء سلعة وسيطة محددة و التي تمنح حاملها وضع الاحتكار لإنتاج هذه السلعة. للحصول على تكنولوجيا الإنتاج من هذه المدخلات المتخصصة ، يجب على الشركة شراء الفكرة في سوق تنافسي للبراءات. و المبلغ الذي تدفعه هذه الشركة هو أجر المخترع (و أيضا أجر الابتكار التكنولوجي) ، و إلا فإن أي حافز للإنتاج التكنولوجي سيكون محدودا. لتشجيع الباحثين على الانخراط بشكل كامل في البحث و التطوير ، يجب أن يتقاضى أي مبتكر مكافأة على ذلك. علاوة على ذلك، تراكم رأس المال المادي في هذا النموذج هو بسبب الزيادة في السلع الوسيطة المختلفة نوعيا و ليس عن طريق زيادة كمية البضائع المتجانسة على النقيض من النماذج السابقة [3] .

يمكن لكل باحث الإعتماد على كامل مخزون المعرفة المكتشف لإنتاج اختراع جديد. يتم الحصول على الأفكار التكنولوجية الجديدة (A) عن طريق دمج كمية معينة من رأس المال البشري H بمخزون المعرفة المتراكمة (At) :

$$A = \theta H_2 A_t \quad \text{.....1.7}$$

[1] Romer, “Endogeneous Technological Change,” 15.
[2] Ibid., 11.
[3] Ibid., 16.

حيث θ هي معلمة الحجم و الإنتاجية و H_2 هي مخزون رأس المال البشري المخصص لنشاط البحث. من المفترض أن إجمالي رأس المال البشري للإقتصاد معطى و ثابت ($H = H_1 + H_2$). تظهر هذه المعادلة أن معدل النمو في خلق الأفكار الجديدة هو دالة متنامية من كل من عدد الباحثين H_1 و مخزونهم المعرفي الموجود. هذا القطاع إذن هو في زيادة عوائد الغلة. بعبارة أخرى ، تزيد إنتاجية الأبحاث مع زيادة العمالة المخصصة للبحث. هذا الافتراض الخطي لتغير معدل الإنتاج التكنولوجي في مخزون المعرفة التراكمي هو شرط الذي من دونه لا يمكن الحصول على نمو ذاتي الديمومة.

وجود زيادة في عائدات الغلة تنبع من الطبيعة الخاصة للمعرفة فهي تعتبر سلعة غير منافسة (لأن أي باحث يمكنه أن يستخدم المعرفة الماضية أو المستقبلية) و هي تكتسي الطابع الحصري جزئيا (بسبب وجود نظام براءات الاختراع التي تباع في سوق تنافسية تسمح لمنتجي التكنولوجيات الجديدة بالتعويض عن جهودهم). إن مجموعة المعارف المكتشفة بالفعل هي في متناول الباحثين اليوم و تساهم في زيادة إنتاجية الأبحاث. كلما تراكمت المعرفة ، زادت إنتاجية نشاط البحث و التطوير ، و يكون الإقتصاد في وضعية مريحة نسبيا. و لا يقتصر الاكتشاف الجديد على شراء مخترعه من خلال بيع براءة الاختراع فحسب ، بل يزيد أيضا رصيد المعرفة المتاح و المجاني. و من ثم ، فإن مخزون المعرفة يشكل ظاهرة خارجية إيجابية سواء بين الأزمنة أو بين العوامل [1].

حسب Barro و Sala-I-Martin (2004) [2] في قطاع السلع الوسيطة ، تسمح كل فكرة جديدة في قطاع الأبحاث بتصنيع سلعة معينة. كان على الشركة التي تنتج هذه السلعة أن تدفع سعرا محددا مسبقا للحصول على التكنولوجيا التي تسمح بإنتاج هذه السلعة. كمالك الوحيد للبراءة التي تمكنها منح الوصول إلى التكنولوجيا كما يعطيها الحق في الحصرية، و تمتلك الشركة الاحتكار في هذه السوق، و بالتالي يعتبر هذا الإحتكار كريع يمكنها من تعويض إستثمارها (التكلفة الثابتة). تعمل الشركات في هذا القطاع في سوق منافسة احتكارية. و بذلك تمارس في هذه السوق من السلع الوسيطة منافسة عبر التنوع في المنتوجات. على عكس النماذج السابقة حيث كان ينظر إلى رأس المال المادي على أنه سلعة متجانسة ، يتم تمثيل رأس المال هنا من خلال مجموع السلع المختلفة نوعيا [3] :

$$K = \int_0^A x(i)\ di \quad \text{.....1.8}$$

حيث تمثل $x(i)$ كمية السلع الوسيطة الضرورية للإنتاج.

تراكم رأس المال هو من خلال توسيع مجموعة متنوعة من السلع الوسيطة (بزيادة قيمة A) و ليس عن طريق زيادة كمية كل منها.

[1] Ibid., 20–21.
[2] Barro and Sala-I-Martin, Economic Growth Second Edition, 450–460.
[3] لمزيد من التوضيح أنظر إلى المقال :
"Paul M Romer, “Endogeneous Technological Change,” Journal of Political Economy 98, (5, Part 2) (1990).

و في قطاع السلع النهائية، يشارك فيه عدد كبير من الشركات التي تعمل في وضع السوق تنافسي تام و كامل و يتم إنتاج المنتج النهائي بجمع بين جزء من رأس المال البشري الغير مخصص لمجال البحث و الرأس المال المادي. يتم تقسيم هذا الأخير إلى عدد محدود من السلع المختلفة (السلع الوسيطة). الابتكارات التكنولوجية تشارك في زيادة تنوع السلع الوسيطة، و بذلك فهي تزيد من إمكانية إنتاج المنتج النهائي. إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مخزون التكنولوجيا هو من النوع الذي من الممكن أن يستخدم عدد لانهائي من المدخلات الوسيطة. دالة الإنتاج الكلية يمكن كتابتها و فق نموذج Cobb-Douglas :

$$Y = H_1^{1-\alpha} \int_0^A x(i)^{\alpha}\ di \quad \text{.....1.9}$$

حيث H1 هي حصة رأس المال البشري المخصصة لإنتاج سلع الاستهلاك النهائي. و هي دالة إنتاج ذات عوائد ثابتة. زيادة في عدد السلع الرأسمالية A يزيد من الكفاءة الإنتاجية. مع وجود $\overline{X} = \int_0^A x(i)\ di$ الكمية الإجمالية للسلع الوسيطة ، يمكن إعادة كتابة وظيفة الإنتاج:

$$Y = H_1^{1-\alpha} A \left(\frac{\overline{X}}{A}\right) = A^{1-\alpha} H_1^{1-\alpha} X^{-\alpha} \quad \text{.....1.10}$$

تظهر دالة الإنتاج في هذا النموذج كعامل خارجي ثاني. في الواقع ، عندما تستحوذ الشركات في هذا القطاع على السلع الرأسمالية ، فإنها لا تستفيد فقط من رأس المال و لكن أيضا من التكنولوجيا المدمجة فيه مجانا. تأتي هذه الحالة من الطبيعة الغير تنافسية للمعرفة التي تسمح لأي شركة شراء هذا النوع من الرأس المال بالاستفادة من التكنولوجيا المدمجة فيها من خلال دفع جزء بسيط (تكلفة شراء السلعة المتوسطة) من تكلفة إنتاج الابتكار (تكلفة البحث). و بذلك تستفيد الشركة من حصة من الفائض الاجتماعي الناتج عن الاكتشاف. فالابتكار ، من خلال التحسين التدريجي لجودة السلع الوسيطة ، يمنع انخفاض المردودية ، و بالتالي يكون مصدر النمو داخلي.

تتمحور فكرة النموذج من تخصيص العمالة المتاحة بين نشاط البحث والإنتاج و في توزيع المنتج بين الاستهلاك و الإستثمار كما يلي :

- يأخذ المستهلكون ، في قرارهم بالاستهلاك أو الإدخار ، معدل الفائدة الأمثل r كمعطى إقتصادي؛
- يقوم أصحاب رأس المال البشري بتخصيص مواردهم بين قطاعات البحث و قطاع الإنتاج مع الأخذ في الاعتبار مخزون المعرفة ، سعر البراءات و معدل الأجور ؛
- يختار منتجوا السلع النهائية عوامل الإنتاج (رأس المال البشري و السلع الوسيطة) و يأخذون في الحسبان جميع الأسعار كمعطى إقتصادي ؛
- تحدد شركات السلع الوسيطة أسعارا تحقق أقصى قدر من أرباحها وفقا لسعر الفائدة و منحنى الطلب على السلع؛
- الشركات الجديدة التي ترغب في دخول قطاع السلع الوسيطة تأخذ أسعار براءات الاختراع كمعطى إقتصادي ؛
- يتم ضمان التوازن بين العرض و الطلب لكل سلعة.

و بالتالي ، فإن التوازن اللامركزي للإقتصاد يتوافق مع مسار تتنامى فيه المتغيرات A و K و Y بمعدلات ثابتة ، حيث يظل توزيع رأس المال البشري بين البحث والإنتاج ثابتا. و بالتالي يتم التعبير عن معدل النمو عند التوازن :

$$g = \frac{\theta H - \rho/(1-\alpha)}{1+1/(1-\alpha)} \quad \text{.....1.11}$$

تظهر هذه المعادلة أن معدل النمو g هو عبارة عن حصة رأس المال البشري المخصصة لقطاع البحث . فكلما كانت هذه الحصة مرتفعة،إرتفع معها معدل نمو الإقتصاد . معلمة إنتاجية البحوث (θ) له أيضا تأثير إيجابي على معدل النمو، بينما معلمة تفضيل الحاضر (ρ) لها تأثير سلبي. فالإقتصاد الذي ينفق الكثير من الجهد في بناء رأس المال البشري الهام و الموجه للبحث و التطوير سينمو بشكل أسرع من الإقتصاد الذي يوظف كل رأسماله البشري في قطاع الإنتاج. نتيجة هذا النموذج تتنافى مع إستنتاجات نموذج Solow حول إمكانية إستدراك الدول النامية للدول الصناعية.

زيادة على ذلك، فإن معدل النمو المقابل لأمثلية Pareto و الذي هو نتاج البرنامج الأمثل للمخطط الاجتماعي، يتجاوز معدل نمو التوازن التنافسي. هذه الفجوة بين المعدلين هي نتيجة عدم أخذ الأعوان الخواص في الإعتبار العوامل الخارجية الإيجابية لأبحاثهم فيى زيادة إنتاجية النشاط البحث و التطوير في الإقتصاد . و بالتالي فإن معدل العائد الخاص أقل من معدل العائد الإجتماعي. و بالتالي تعظيم معدل النمو الاجتماعي يبرر تدخل الدولة من خلال سياسة الدعم لأنشطة البحث و التطوير (زيادة θ) أو دعم التعليم (زيادة حصة رأس المال البشري المخصص لقطاع البحوث).

هذه النماذج النمو الجديدة تجعل التقدم التقني الذي يسمح بالحفاظ على معدل نمو إيجابي بإنتظام، و تجعلها ظاهرة تنتج من سلوكيات و قرارات الأعوان الإقتصاديين العقلانيين بدافع تحقيق أقصى قدر من الربح على عكس نموذج Solow الذي إعتبره كعامل خارجي. هذه النماذج تعطي بالخصوص دورا أساسيا للدولة، و ذلك بتشجيع الشركات على الإستثمار أكثر أو زيادة النفقات العمومية على التعليم و البحث التكنولوجي، مما يضع ظروف مواتية لنمو مستدام ذاتيا. كما تؤكد أعمال Barro (1990) و Barro و Sala-I-Martin (1992) ، اللتان تمثلان امتدادا لهذه النماذج (و التي سنتطرق إليها أسفله) ، الدور الحاسم للدولة في الحفاظ على النمو على المدى الطويل من خلال تمويل البنى التحتية العامة التي تعمل على تحسين كفاءة العوامل الخاصة.

3.4. نموذج القائم على الرأسمال العام و البنية التحتية العمومية.

كان الأوائل الذين أدمجوا الرأس المال العام إلى نموذج النمو الإقتصادي الداخلي هما Aschauer (1989) و Barro (1990) اللذان إستنتجا في دراساتهم أن النفقات العمومية يمكن أن تزيد في النمو الإقتصادي من خلال زيادة إنتاجية القطاع الخاص، فدراسة Aschauer، الذي كان واحدا من "الرواد" الذين خاضوا في تأثير الإنفاق على البنية التحتية في عملية النمو الإقتصادي من خلال سلسلة من البيانات السنوية 1949-1985 لاقتصاد الولايات المتحدة،

و قد إستنتج وجود علاقة قوية بين الرأس المال العام والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (PTF) ، فعندما يرتفع مستوى الرأسمال العام بنسبة 1٪ فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ترتفع بـ 0.39 ٪ في الولايات المتحدة [1] .

و من ثم سعى لمعرفة ما هو نوع رأس المال العام الذي من شأنه أن يؤدي إلى تأثير أكبر على الدخل الإجمالي، وتحديد البنى التحتية التي لها أكبر تأثير على إنتاج القطاع الخاص، و قد توصل إلى أن الطاقة [2] ، الطرق الجيدة و الاتصالات[3]، تقلل من تكلفة الوحدة التي تدخل في عملية الإنتاج (مواد أولية،كهرباء...) (Input)، لذلك، يجب أن تستند أي سياسة نمو على المدى الطويل على استثمارات مكثفة على نحو متزايد في البنية التحتية [4] .

سلط R. Barro (1990) الضوء أيضا على أهمية النفقات العمومية في شكل استثمارات في عملية النمو الإقتصادي، و خاصة في البنية التحتية، بالنسبة له، فإن هناك حاجة متزايدة للدولة أن تتدخل مباشرة في الإقتصاد لتوليد عوامل خارجية إيجابية بالنسبة للمنتجين و المستهلكين، فباستخدام نموذج "النمو الداخلي" كإطار نظري، كانت دراسته تتمثل في معرفة العلاقة بين مكونات النفقات العمومية و النمو الإقتصادي من خلال معطيات عن مقاطع عرضية ، و السلاسل الزمنية لأكثر من 98 بلدا، و خلص إلى أن التعليم العمومي و الإنفاق على الدفاع الوطني يساهمان في النمو، في حين أن الموارد المخصصة للنفقات الحكومية الأخرى تأثر بدرجة أقل على النمو [5] .

أثرى R. Barro (1990) نموذج النمو الداخلي من خلال اعتبار البنى التحتية العامة المنتجة الممولة من الدولة تولد عوامل خارجية إيجابية تحسن إنتاجية رأس المال الخاص ، مما يساهم في استدامة النمو من خلال تعزيز جانب العرض في الإقتصاد. في حين أن النماذج التقليدية الكلاسيكية الجديدة لا تعارض أي تدخل للدولة في الإقتصاد ، و تدعم فكرة أن الضريبة المفروضة على الإنتاج التي تفرضها الدولة تقلل من العائد على رأس المال الخاص و تقلل من حافز إستثمار القطاع الخاص ، نموذج Barro يعطي دورا رئيسيا للدولة في تحديد النمو على المدى الطويل [6].

يدرج هذا النموذج في دالة الإنتاج الكلاسيكي الجديد عامل إنتاجي ثالث (G) و يعني "تدفقات" النفقات العمومية. و يعتبر كعامل إنتاج الذي تقدمه الدولة مجانا ، و يفترض أنه سلعة عامة خالصة ، أي غير قابلة للتجزئة و لا يكتسيه الطابع الحصري حيث تستعمل كل شركة العامل G و إستخدام G من شركة واحدة لا يقلل من قيمة G من قبل شركة أخرى.

وفقا لـ D. Canning و P. Pedroni (2008) [7] يعتبر Barro الإقتصاد متكون من الشركات N التي تكون وظيفتها الإنتاجية عبارة عن معادلة في شكل Cobb-Douglas:

[1] Aschauer, “Is Public Expenditure Productive?,” 182.
[2] Ibid., 194.
[3] David Alan Aschauer, “Why Is Infrastructure Important?,” Transportation Research Board (1990): 29,30.
[4] Ibid., 66.
[5] Barro, “Economic Growth in a Cross Section of Countries,” 430.
[6] Barro, “Government Spending in a Simple Model of Endogeneous Growth.”
[7] David Canning and Peter Pedroni, “Infrastructure, Long-Run Economic Growth and Causality Tests for Cointegrated Panels,” Manchester School 76, no. 5 (2008): 506–509.

$$Y = AK^{\alpha} L^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \text{.....1.12}$$

مع $0 < \alpha < 1$ ، A تمثل التقدم التقني ،K الرأسمال المادي ، L تمثل العمالة و G تمثل النفقات العمومية الإجمالية.

المردودية الهامشية على رأس المال الخاص تتناقص ، كما هو الحال في النماذج الكلاسيكية الجديدة ، إذا أخذنا كل شركة على حدى. بالمقابل ، إذا أخذ الرأس المال بصفة موسعة (رأس المال الخاص و رأس المال العام معا) ، فإن المردودية الهامشية ستكون ثابتة عند مستوى معين من العمالة (بإفتراض أن عامل العمل الكلي L ثابت). و بعبارة أخرى ، فإن تراكم رأس المال العام G (الذي يعتبر سلعة عامة ، معطى و متاح بدون تكلفة لكل شركة) يسمح بتحييد العوائد المتناقصة من خلال جعلها وحدوية. و هكذا ، تؤثر النفقات العمومية التي تقدمها الدولة إيجابيا على إنتاجية عوامل الإنتاج الخاصة.

بإفتراض أنه من أجل تمويل النفقات العمومية ، تفرض الدولة ضريبة نسبية على إجمالي الناتج الإجمالي ، بمعدل ثابت ، بحيث يتم ضمان ميزانية متوازنة في كل فترة ، حيث تكتب على الشكل التالي:

$$G = \tau Y \text{.....1.13}$$

ربح الشركات بعد فرض الضريبة يصبح :

$$\pi = Y - G - wL - (r + \delta)K = (1 - \tau)Y - wL - (r + \delta)K \text{.....1.14}$$

بإعتبار دالة الإنتاج هي على الشكل Cobb – Douglas فإن ربح الشركات يكتب كما يلي :

$$\pi = (1 - \tau)AK^{\alpha}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha} - wL - (r + \delta)K \text{.....1.15}$$

بوضع قوة العمل L كعامل نحصل على :

$$\pi = L[(1 - \tau)AK^{\alpha}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha} - w - (r + \delta)k] \text{.....1.16}$$

k تعتبر الرأسمال المادي للعامل الواحد و تكتب : $k = \frac{K}{L}$

بما أن النفقات العمومية خارجية ، فإن كل شركة تعمل على زيادة أرباحها إلى أقصى حد باستخدام التبادل الأمثل لعوامل الإنتاج الخاصة (K، L) للإنتاج. و لكن الكمية المثلى من الرأس المال الخاص نتحصل عليها عندما تكون الإيرادات الهامشية لآخر وحدة رأس مال مستعملة صافية من الضريبة مساوية للعائد على رأس المال (مشتق الأرباح مقارنة بالرأسمال تساوي الصفر).

$$\frac{\partial \pi}{\partial K} = \alpha(1 - \tau)k^{-(1-\alpha)}G^{1-\alpha} - (r + \delta) = 0 \text{.....1.17}$$

لتصبح بعد ذلك :

$$\alpha(1 - \tau)k^{-(1-\alpha)}G^{1-\alpha} = (r + \delta) \text{.....1.18}$$

يتم الحصول على الكمية المثلى للعمل عندما يكون الدخل الهامشي للوحدة الأخيرة من العمل الصافي من الضريبة مساويا لمعدل الأجور ، و تكتب :

$$\frac{\partial \pi}{\partial L} = (1-\alpha)(1-\tau)k^{\alpha}G^{1-\alpha} - w = 0 \quad \text{.....1.19}$$

و بمعنى آخر ، فإن تعظيم الربح يساوي الناتج الهامشي الصافي من الضريبة للرأس المال إلى العائد على رأس المال $(r+\delta)$ و الناتج الهامشي صافي من الضريبة للعمل عند معدل الأجور (w).

من المعادلة (1.12) ، نستخلص معادلة النفقات العامة G المعبر عنها كدالة للعوامل الخاصة (K، L) ، التكنولوجيا و معدل الضريبة :

$$G = (\tau AL)^{\frac{1}{\alpha}}k \quad \text{.....1.20}$$

يتم الحصول على نموذج مماثل لنموذج AK. باستخدام قيود ميزانية الدولة ، يتم إعادة كتابة معدل النمو الإقتصادي كما يلي :

$$\gamma_y = \frac{1}{\sigma}\left[\alpha A^{\frac{1}{\alpha}}(L\tau)^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}.(1-\tau) - \delta - \rho\right] \quad \text{.....1.21}$$

تُظهر هذه المعادلة أن معدل ضريبة الدولة الذي يسمح بتمويل تكوين رأس المال العام له تأثيران معاكسان على معدل النمو الإقتصادي. فهو من ناحية ، له تأثير سلبي $(1-\tau)$ يتمثل في أثر الطرد الذي يقلل من حوافز أعوان القطاع الخاص للاستثمار. و هذا ما تطرق إليه الكلاسيكيون الجدد حيث تناولوا التأثير السلبي للضريبة المفروضة على القطاع الخاص.

من ناحية أخرى ، فإن التأثير الإيجابي لـ $(\tau)^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$ الذي يعكس المساهمة الإيجابية لتراكم رأس المال العام على الإنتاجية الخاصة. فزيادة في النفقات العمومية تزيد من إنتاجية عوامل الإنتاج، و بالتالي تنعش تراكم رأس المال الخاص.

شكل 3.1 : العلاقة بين معدل الضريبة τ و معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد

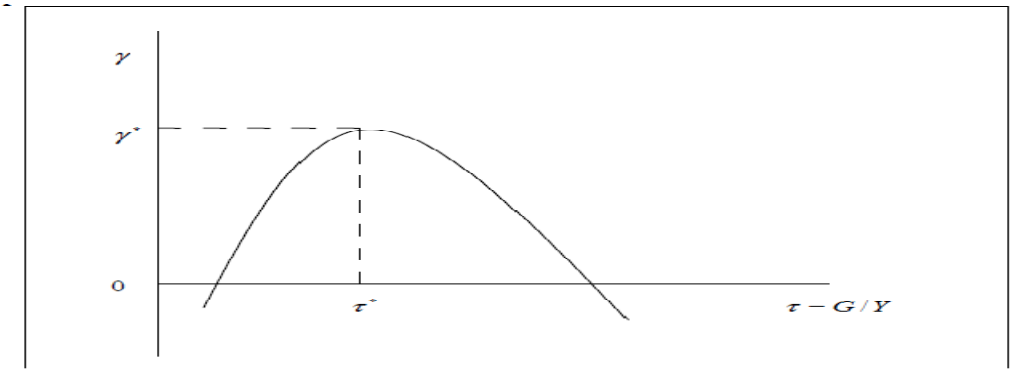

المصدر : R Santos Alimi (2014) [1]

[1] R Santos Alimi, "Does Optimal Government Size Exist for Developing Economies? The Case of Nigeria," Mpra February, no. 56073 [2014]: 7.

وجود هذين التأثيرين يأثر حسب R. Alimi (2014) في اتجاهين متعاكسين و يتطلب تحديد المعدل الأمثل للضريبة التي تزيد من معدل النمو الإقتصادي. يتم الحصول على هذا المعدل الأمثل عن طريق إلغاء مشتق من المعادلة (1.21). يوضح الشكل (3.1) أنه بالنسبة للقيم الصغيرة لمعدل الضريبة ، فإن التأثير الإيجابي يسيطر على التأثير السلبي و يزداد معدل النمو الإقتصادي مع τ. بالمقابل ، عندما تزيد τ فإن مستوى رأس المال العام يزيد ، مما يؤيد كفاءة القطاع الخاص ، و بالتالي زيادة في معدل النمو الإقتصادي. و لكن ، إذا زادت τ عن سقفها المثالي يصبح تأثير الطرد أكبر و يصل معدل الضريبة إلى الحد الأقصى ($\tau *$) حيث يقابل التأثير السلبي للرسوم الضريبية المساهمة الإيجابية للإنفاق العام على إنتاجية القطاع الخاص. و بمعنى أخر فإن الأثر السلبي يطغى على الأثر الإيجابي ، لهذا فكلما زاد وزن الدولة في الإقتصاد إنخفض معدل النمو الإقتصادي[1].

يتم الحصول على معدل الضريبة الأمثل عن طريق اشتقاق γ نسبة إلى τ. مما يعطينا :

$$\tau = \frac{G}{Y} = 1 - \alpha \quad \text{.....1.22}$$

يوجد إذن الحجم الأمثل لتدخل الدولة الذي من خلاله يعظم النمو الإقتصادي في سوق تنافسية. لتحقيق هذا الحجم الأمثل ، يجب على الدولة معادلة معدل الضريبة τ و مرونة الإنتاج بالنسبة للإنفاق العام $1 - \alpha$.

يتم الحصول على الإنتاجية الحدية للنفقات العمومية المنتجة عن طريق اشتقاق المعادلة (1.20) نسبة إلى G.

$$\frac{\partial Y}{\partial G} = (1 - \alpha).\left(\frac{Y}{G}\right) = \frac{1-\alpha}{\tau} \quad \text{.....1.23}$$

عندما تطبق الدولة أفضل سياسة مالية ($\tau^* = 1 - \alpha$) تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال العام مساوية للوحدة $\left(\frac{\partial Y}{\partial G} = 1\right)$.

كما هو الحال في نماذج النمو الذاتية الأخرى التي تطرقنا إليها ، التوازن اللامركزي لا يسمح الوصول إلا إلى الأمثلية من الدرجة الثانية لأن العون الإقتصادي يعظم من منفعته عن طريق أخذ النفقات العمومية كمعطيات خارجية. بالعكس من ذلك في حالة الإقتصاد المركزي ، فإن المخطط الاجتماعي يختار أفضل معدل الضرائب و النفقات العمومية و الاستهلاك التي تعظم وظيفة المنفعة إلى أقصى حد في ظل شرط وظيفة الإنتاج (Y) و قيود الميزانية:

$$Y = C + G + K + \delta K \quad \text{.....1.24}$$

الأمثلية من الدرجة الأولى تتحقق من المخطط الأول عند تطبيق سياسة ضريبية فعالة و بالتالي يصبح معدل الضريبة الأمثل $\tau^* = \frac{G}{Y} = 1 - \alpha$. عدم مثلية التوازن التنافسي يتأتى بسبب أن كل شركة تتخذ قرارها الإستثماري

[1] Ibid.

وفقا للإنتاجية الهامشية لرأس مالها الخاص $\left((1-\tau)\frac{\partial Y_i}{\partial K_i}\right)$ و هو أقل من الإنتاجية الحدية لرأس المال الاجتماعي $\frac{\partial Y_i}{\partial K_i}$ لأن الشركات لا تأخذ في الاعتبار حقيقة أن الضرائب التي تحصل عليها تزيد من مستوى النفقات العمومية ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة إنتاجيتها الهامشية. تستمر العوامل الخارجية الناتجة عن النفقات العمومية لأن الأعوان الخواص لا يستطيعون استيعاب تأثيرات مشاركتهم الفردية على مستوى النفقات العمومية. و بالتالي ، فإن معدل النمو في المستوى الأمثل الاجتماعي أكبر من معدل نمو التوازن اللامركزي :

$$\gamma_{op} = \frac{1}{\sigma}\left[\alpha(1-\alpha)^{1-\alpha/\alpha}\, A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta - \rho\right] \quad \text{.....1.25}$$

من الممكن الحصول على أمثلية من الرتبة الأولى في سياق التوازن التنافسي. لهذا يجب على الدولة التخلي عن الضريبة النسبية للدخل لصالح ضريبة جزافية. يجب على الدولة أولا تحديد الحجم الأمثل لتدخلها و من ثم تمويل النفقات العمومية عليها من خلال ضريبة جزافية.

يتمتع هذا النموذج بميزة تخصيص النفقات العمومية الإنتاجية لدور قيادي في عملية النمو على المدى الطويل من خلال تحسين كفاءة رأس المال الخاص. و بذلك يعيد تأهيل وزن الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال تدخلها في تمويل و تعزيز البنى التحتية العامة ذات النوعية لتعزيز النمو. لهذا الأمر تأخذ الدولة مكان الأعوان الخاصين الغير القادرين على القيام بذلك ، و تنتج بذلك العوامل الخارجية الإيجابية الناتجة في الأصل من النفقات العمومية التي بدورها تزيد إنتاجية القطاع الخاص ، بما يسمح للإقتصاد بالوصول إلى المستوى الأمثل من الرتبة الأولى (الأمثلية الإجتماعية) .

هناك عيبان أساسيان على الأقل يحدان من نطاق النموذج. الأول ، يأخذ R. Barro كمؤشر على العوامل الخارجية لخدمات البنية التحتية في عملية النمو ، "تدفق" النفقات العامة الإنتاجية بدلا من مخزون رأس المال العام. مما أثار عدة إنتقادات بسبب أن الآثار الإنتاجية للبنية التحتية العامة ناتجة عن المخزون المتراكم و المتوفر من رأس المال العام بدلا من "تدفق" النفقات العمومية الفوري.

و يكمن العيب الثاني للنموذج في أن النمو المستدام ذاتيا مشروط بافتراض ثبات العائد الهامشي لرأس المال الموسع أو الإجمالي (رأس المال العام و رأس المال الخاص). في الواقع ، يكفي أن تكون المردودية أكبر قليلا من الوحدة للحصول على نمو أكبر في حين أن العائد الهامشي أقل من الوحدة يؤدي إلى زوال النمو في نهاية المطاف مثل ما ذكر في نموذج Solow.

في هذا النموذج ، يفترض Barro النفقات العمومية على أنها سلعة عامة صافية. و مع ذلك ، فإن غالبية البنى التحتية العامة ، ليس لها خاصية سلعة عمومية صافية لأنها تخضع عموما لتأثيرات الازدحام و زيادة في استخدامها

يقلل من فعاليتها. لمراعاة هذا القيد ، وضع R. Barro و Sala-I-Martin (1992) [1] نموذجا آخر يعتبرون فيه أن النفقات العامة (G) تحقق خاصية عدم الاستبعاد و لكنها بالمقابل تنافسية. مما أجبرهم لإعادة صياغة دالة الإنتاج للشركة i في النموذج كما يلي :

$$Y_{\mathrm{i}} = \mathrm{AK_i} f\left(\frac{G}{Y}\right) \text{.....1.26}$$

حيث f هي دالة تعبر عن تأثير الازدحام.

من أجل قيمة ثابتة للنفقات العمومية (G الثابت) ، تؤدي الزيادة في الإنتاج (Y) إلى انخفاض في كمية الخدمات العامة المتاحة لكل شركة ، مما يؤدي إلى ظهور تأثير الإزدحام. للحد من تأثير الازدحام و الحفاظ على كفاءة النظام الإقتصادي ، يجب أن يتقلب مستوى الإنفاق بنفس نسبة الإنتاج الخاص (يجب أن تظل نسبة $\frac{\mathrm{G}}{\mathrm{Y}}$ ثابتة).

يفترض الإقتصاديان ، كما في النموذج السابق ، أن تمويل النفقات العمومية مضمون من خلال فرض ضريبة نسبية (t) على إجمالي الناتج الإجمالي (T = tY) و أن رصيد الميزانية يتحقق في كل فترة (T = tY = G). وظيفة الإنتاج لكل شركة يتم إعادة كتابتها كالتالي:

$$Y_{\mathrm{i}} = \mathrm{AK_i} f\left(\frac{G}{Y}\right) = \mathrm{AK_i} f(\tau) \text{.....1.27}$$

بإتباع نفس عملية تحقيق أقصى عائد للربح كالنموذج السابق ، نحصل على العائد الهامشي لصافي رأس المال الخاص من الضريبة :

$$(1-\tau)\frac{\partial \mathrm{Y_i}}{\partial \mathrm{K_i}} = (1-\tau)\mathrm{A}f(\tau) = r + \delta \text{ .....1.28}$$

معدل نمو إقتصاد غير ممركز يكتب على شكل :

$$\gamma_{\mathrm{y}} = \frac{1}{\sigma}((1-\tau)\mathrm{A}f(\tau) - \sigma - \rho) \text{.....1.29}$$

بما أن f محدبة ، فإن العلاقة بين معدل نمو الإقتصاد γ_{y} و معدل الضريبة (τ) تظل كما هي في نموذج Barro (انظر الشكل (3.1).

معدل الضريبة المثلى (τ^*) الذي يزيد معدل نمو الإقتصاد إلى الحد الأقصى يتحقق من العلاقة:

$$f(\tau^*) = (1-\tau^*)f'(\tau^*) \text{.....1.30}$$

يتم الحصول على هذا المعدل الضريبي الأمثل ، كما في النموذج السابق ،عندما $\frac{\partial \mathrm{Y}}{\partial \mathrm{G}} = 1$. علاوة على ذلك ، في هذا الحجم الأمثل لتدخل الدولة ، يتوافق معدل نمو التوازن اللامركزي مع أمثلية Pareto و يتزامن مع معدل نمو المخطط [2]. حيث يبين الإقتصاديان أن تمويل النفقات العمومية من خلال معدل ثابت للضريبة لا يحقق المستوى

[1] Robert J. Barro and Xavier Sala-I-Martin, “Public Finance in Models of Economic Growth,” The Review of Economic Studies 59, no. 4 (1992): 645–661.
[2] Barro and Sala-I-Martin, Economic Growth Second Edition.

الاجتماعي الأمثل ، على عكس نموذج Barro (1990) . بدلا من ذلك ، يجب على الدولة إدخال معدل الضريبة النسبي. في الواقع ، لا تضمن الضريبة الجزافية مستوى من الخدمات العامة التي تزداد بنفس نسب الإنتاج. و هذا النوع من الضرائب يشجع كل شركة على زيادة مخزونها الرأسمالي ، مما يؤدي إلى زيادة مفرطة في الإنتاج لا يقابلها زيادة نسبية في الخدمات العامة ، مما يساهم في بروز ظواهر الازدحام. و من ناحية أخرى ، فإن إدخال معدل ضريبي نسبي يضمن نمو الإنتاج و الخدمات العامة بنفس المعدل و الحفاظ على نسبة $\frac{G}{Y}$ الثابتة. و بالتالي ، فإن أي زيادة في الإنتاج يقابلها ارتفاع مماثل في الإنفاق الحكومي بحيث يبقى مستوى رصيد رأس المال العام المتاح على حاله بغض النظر عن قيمة الإنتاج.

ميزة هذه النماذج تكمن في نجاحها في التوفيق في ظل بعض الشروط ،بين نظرية المنافسة الاحتكارية (المنافسة غير الكاملة، زيادة العوائد...) مع بعض الافتراضات الأساسية لنظرية التوازن العام، في محاولتهم لإعطاء تفسير اقتصادي للتقدم التقني. فإن مصادر النمو طويل الأجل تنبع من ظواهر داخلية في الإقتصاد ، لا سيما فيما يتعلق بالزيادة المطردة في مخزون المعرفة المتراكمة ، و الارتفاع المستمر في مستوى مؤهلات رأس المال البشري ، نشاط البحث و التطوير و الإنفاق الإستثماري العام للبنية التحتية.

من بين المساهمات الأساسية الأخرى لنماذج النمو الذاتية هو شرح الدور الرئيسي لعمل الدولة في النمو على المدى الطويل و ليس فقط على الديناميكية الإنتقالية التي أكدها نموذج Solow الكلاسيكي الجديد.

تدخل الدولة في جانب العرض أمر ضروري بسبب عدم اكتمال التوازن التنافسي في وجود عوامل خارجية إيجابية. و هو يأخذ شكل الإعانات إلى الشركات أو بناء البنى التحتية العامة التي ستسهم في زيادة مستمرة في الإنتاجية الحدية لاستثمارات القطاع الخاص. و بالتالي يلعب رأس المال العام دورا محركا في الديناميكيات الإقتصادية في توليد معدل نمو إيجابي على المدى الطويل.

في سياق نماذج النمو الذاتية ، من خلال تحليل تأثير "تدفق" النفقات العمومية الإنتاجي (الذي يتم تمويله عن طريق فرض الضرائب على الدخل) على النمو ، خلص Barro (1990) إلى أن هناك "معدل الضريبة المثلى ، يقابل مرونة الإنتاج بالنسبة إلى النفقات العمومية. و بالتالي فإن الدور الإنتاجي للدولة له المستوى الأمثل الذي يزيد النمو الإقتصادي إلى أقصى حد.

إن عدم نجاح نموذج Solow في تفسير أصل النمو و التفاوتات الدولية من حيث نصيب الفرد من الدخل قد أشير إليه من قبل العديد من الإقتصاديين مثل N. Kaldor قبل ظهور النظريات الجديدة للنمو. لكن الشيء الجديد الرئيسي لهذه النظريات تكمن في قدرتها على دمج التقدم التقني كمتغير داخلي [1].

[1] Guellec and Pierre Ralle, Les Nouvelles Théories de La Croissance, 5:88.

خاتمة الفصل الأول :

أردنا بهذا الفصل أن نلم قدر الإمكان بالإطار النظري المتعلق بالأدبيات التي خاضت في الإستثمارات العمومية ، التنافسية و النمو الإقتصادي و ذلك لتحديد المفاهيم التي ستمكننا من تعبيد الطريق للفصل الثاني ما سيسمح لنا الخوض بدقة و التعمق أكثر في إشكالية بحثنا ، لذلك ألقى المبحث الأول الضوء على المفاهيم الأساسية التي تحوط الإستثمارات العمومية ، حيث تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي للإستثمارات العمومية ، التطور الفكري لتدخل الدولة عبر الإستثمارات العمومية في الإقتصاد و كذا الإطار النظري للإستثمارات العمومية. كما تطرقنا عبر المبحث الثاني قدر الإمكان بالأدبيات ذات الصلة بالتنافسية حيث تناولنا تطور ،مفاهيم ،مقاييس التنافسية و كذا بعض الإستنتاجات المستخلصة منها بمحاولة التوفيق بين المقاييس المنوطة بها . و من ثم أعطينا خلاصة في المبحث الثالث عن نظريات النمو الإقتصادي التي خاضت في الإستثمارات العمومية خصوصا في نظريات النمو الداخلي، حيث ألقى المبحث الضوء على التقدم التقني مصادره و النمو الإقتصادي، و النماذج التقليدية النيو كلاسيكية للنمو ثم في الأخير إلى نظريات النمو الداخلي (Croissance endogène) .

سيسمح لنا الفصل الأول من الولوج و التعمق أكثر في العلاقة التي تربط الإستثمارات العمومية ، التنافسية و النمو الإقتصادي من خلال إستعراض الأدبيات ذات الصلة و محاولة إيجاد العلاقة الثنائية التي تربط بينهم و القنوات الناقلة لتأثير الإستثمارات العمومية على النمو الإقتصادي ، تأثير الإستثمارات العمومية على التنافسية و كذا أهم معززات التنافسية .

الفصل الثاني : العلاقة ما بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي.

مقدمة الفصل الثاني

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي يترتب علينا الآن البحث عن العلاقة التي تربطهم . دراسة العلاقات بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي أمر بالغ الأهمية لكونه يسمح لنا التعمق أكثر في الإجابة على إشكاليتنا المطروحة و كذا الأسئلة الفرعية المرتبطة بها .

في هذا الفصل سنحاول البحث في العلاقة بين المتغيرات الثلاثة التي تمثل موضوع الأطروحة ، و ذلك بدراسة العلاقات الثنائية التي تربط بينهم ، حيث سنتطرق أولا إلى العلاقة التي تربط الإستثمارات العمومية و النمو الإقتصادي و القنوات الناقلة للعوامل الخارجية لهذه الإستثمارات ، ثانيا دراسة العلاقة بين الإستثمارات العمومية و التنافسية من مختلف الجوانب التي تطرقنا إليها في الفصل الأول. ثالثا سنخوض في أهم معززات التنافسية على مستوى البلد المعتمدة في الإقتصاد الحديث.

المبحث الأول علاقة الإستثمارات العمومية بالنمو الإقتصادي

1. قنوات الناقلة لأثر الإنفاق على الإستثمارات العمومية و النمو الإقتصادي (على المدى القصير)

يوضح Keynes في كتابه "*The General Theory of Employment, Interest, and Money*" الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية من خلال زيادة النفقات العمومية في استقرار الإقتصاد. يجادل Keynes بأن سياسة الإستقرار يجب أن تؤثر على التباين في الطلب الكلي ، و الذي بدوره يعطي أهمية كبرى للسياسة المالية فيما يتعلق بزيادة الطلب الكلي للبلاد، بالنظر إلى أن هذه هي الطريقة الرئيسية لتسيير إجمالي الطلب. في بلد يعاني من الركود الإقتصادي ، يمكن أن تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى زيادة العمالة ، و بالتالي زيادة الدخل المتاح للأسر ، مما يشجع على زيادة الاستهلاك ، و بالتالي الإستثمار الذي بدوره سينعش النشاط الإقتصادي. وفقا لـ Keynes ، بإعتبار أن العجز في الحسابات العامة يمكن أن يكون حافزا للانتعاش الإقتصادي .لم يعد هناك داعي لميزانية متوازنة لإنعاش الإقتصاد ، فمع زيادة العمالة و الدخل ، أو وجود فائض بسبب ارتفاع الضرائب يمكن أن يحفز الإقتصاد بدلا من خلق التضخم [1].

النظريات التي تعارض زيادة النفقات العمومية حسب M. Sheikh et al. (1980) تشير إلى أربعة آثار رئيسية تنجم من زيادة النفقات العمومية [2] :

1) **العجز:** عدم التوازن بين إيرادات الدولة و الميزانية المخطط لها بسبب زيادة النفقات العمومية.

2) **التضخم :** الارتفاع في أسعار السلع بسبب انخفاض القدرة الشرائية نتيجة لزيادة العرض في السوق الذي هو نتيجة لزيادة النفقات العمومية.

3) **الدين العام :** الزيادة في مستوى الاقتراض من المصادر المحلية و الخارجية لتمويل العجز الناجم عن الزيادة في النفقات العمومية.

4) **أثر الطرد :** نقص الموارد المالية (رأس المال) للقطاع الخاص بسبب توسع القطاع العام.

تم التشكيك في أهمية السياسة المالية في استقرار الإقتصاد الكلي من قبل M. Friedman (1982) الذي جادل بأن آثار هذه السياسة على الإقتصاد بالإضافة إلى كونها غير ذات أهمية ، هي قصيرة الأجل أو مؤقتة. وفقا له ، على الرغم من أن السياسة المالية يمكن أن تؤدي إلى زيادة العمالة و الدخل ، فإنها ستؤدي أيضا إلى زيادة في الطلب على الأموال

[1] Keynes, Théorie Général de L'emploi, de L'intéret et de La Monnaie Traduit de l'Anglais Par Jean- de Largentaye (1942), livres I à:85.
[2] Munir A Sheikh, Patrick Grady, and Paul H. Lapointe, "L'efficacité de La Politique Budgétaire En Économie Ouverte," revue d'analyse économique 56, no. 4 (1980): 1–37.

من المعاملات ، الأمر الذي يتطلب زيادة في سعر الفائدة من أجل استعادة التوازن في سوق المال ، مما يتسبب في سلبية التأثير على الإستثمار ، و في النهاية تأثير سلبي على الإنتاج الكلي[1] .

على الرغم من وجود نفقات تؤثر إيجابا على النمو الإقتصادي مثل الإستثمار في التعليم و الصحة ، يتم قياس تأثيرات النفقات العمومية على النمو الإقتصادي من خلال تحليل تأثير الإنفاق على متغيرات الإقتصاد الكلي الرئيسية و قياس تأثيره على الاستهلاك و الإستثمار الخاص.

1.1. التضخم

ترتبط أسباب و ديناميكيات التضخم فيما يتعلق بزيادة النفقات العمومية بمقاربتين اقتصاديتين رئيسيتين : الأولى نقدية و الثانية مالية .

1.1.1. المقاربة النقدية

يقبل النقديون أنه يمكن زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإستثمارات العمومية أو الخاصة. يمكن للسياسة المالية التي تفضل زيادة الإستثمارات العمومية أن يكون لها بعض التأثير على إجمالي الطلب في المدى القصير ، و لكن إذا تم تمويل العجز عن طريق خلق النقود ، فمن المحتمل أن ينشأ تضخم على المدى القصير. مع وجود نقص في إجمالي العرض في المدى القصير ، قد تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى ارتفاع الأسعار. من حيث إجمالي العرض ، إذا قامت الدول بتمويل الإستثمارات العمومية عن طريق الاقتراض ، فإن سعر الفائدة سيرتفع مما ينقص الاستهلاك الخاص فالإستثمار ثم الناتج. و بالتالي فإن تأثير التوسع المالي في الإقتصاد سيكون ضعيفا بسبب أثر الطرد. و من ثم ، فإن السياسة المالية الممولة بالاقتراض العام غير فعالة بالنسبة للأخصائيين النقديين في تحقيق الاستقرار في الإقتصاد[2].

1.1.2. المقاربة المالية

تنظر المقاربة المالية إلى التضخم كنتيجة لضعف أداء السياسة المالية. في البلدان النامية ، تتسم السياسات المالية بنقاط ضعف مختلفة. مستوى الضرائب و نظام التحصيل في هذه البلدان منخفض للغاية. بالإضافة إلى ذلك لا تجد الحكومات القبول السياسي لرفع الضرائب لتمويل الإستثمارات العمومية. في الأوقات التي تضطر فيها الدول إلى زيادة نفقاتها العمومية لتوفير الإستثمارات العمومية أو شراء المعدات العسكرية خلال فترة الحرب ، فإن مستوى النفقات العمومية سيتجاوز إيرادات الضرائب المحصلة. الرغبة في تمويل هذا الإنفاق مع معدل ضريبي و نظام تحصيل الحالي يمكن أن تكون مصدرا للسياسة النقدية التضخمية. فعند تمويل النفقات العمومية عن طريق رسوم سك العملات

[1] Milton Friedman, “Monetary Policy: Theory and Practice,” Journal of Money, Credit and Banking 14, no. 1 (1982): 98–118.
[2] Sheikh, Grady, and Lapointe, “L’efficacité de La Politique Budgétaire En Économie Ouverte.”

أو العديد من عمليات طباعة العملات النقدية يتجاوز الحد غير التضخمي ، سيصبح إجمالي النفقات العمومية أكبر من الإنتاج الذي يتم تقييمه بالسعر ثابت [1] .

مما سبق فمنظور المالية العامة يوضح التضخم نتيجة لزيادة الإستثمارات العمومية مما يؤدى إلى عجز مالي لتمويل الإستثمار. و من ثم فإن البلدان النامية التي لديها دخل ضريبي منخفض المستوى ، كلما زادت في نفقاتها العمومية على الإستثمارات العمومية ، كلما زادت كمية الإيرادات الحكومية من رفع القاعدة النقدية أو التضخم.

1.2. الضرائب ،الدين و العجز المالي

1.2.1. <u>الضرائب و الدين</u>

المقاربة المالية بينت بأن تأثير الإستثمارات العمومية على النمو الإقتصادي يعتمد على كل من تخصيص الإنفاق و الطريقة التي يتم تمويل الإنفاق بها ، و هو مستوى الضرائب و الدين. و من هنا تعتمد إستراتيجية النفقات العمومية المناسبة على الأداء المالي لهذه البلدان. على سبيل المثال ، إذا قام بلد ذو معدلات ضريبية منخفضة بزيادة تمويل الإستثمارات العمومية من خلال زيادة الضرائب ، فقد يؤدي ذلك إلى نمو اقتصادي طويل الأجل ، كما أن زيادة الإستثمارات العمومية مع الاقتراض العام المرتفع سيكون له أثر سلبي على النمو الإقتصادي الطويل الأجل [2] .

ربط Gallaway و Vedder (1998) زيادة النفقات العمومية بقانون تناقص العائدات الهامشية حيث أن مع نمو إقتصادات الدول ، سيبدأ قانون تناقص العائدات للنفقات العمومية في العمل. في البداية ، سيؤدي بناء الطرق إلى توسيع الإنتاج. في حين أن بناء الطرق الثانوية أو ترقية الطرق الرئيسية سيؤدي إلى تأثير أقل على الإقتصاد مقارنة بالطرق الرئيسية. مما يزيد من معدل الضريبة الذي يُفرض على تمويل هذه النفقات العمومية ، كما سيتم تطبيق هياكل ضريبية جديدة ، مع زيادة الاقتراض الحكومي ، و من ثم لن تعود النفقات العمومية الإضافية مفيدة للإقتصاد [3] .

تشير نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة إلى أن سياسة الدولة يمكن أن تؤثر فقط على مستوى الإنتاج و لكن ليس على معدل النمو [4] . أوضح E. Baldacci et al. (2004) أن نماذج النمو الذاتية تتضمن القنوات التي يمكن للسياسة المالية من خلالها التأثير على النمو في المدى القصير [5].

[1] Pedro Cavalcanti Ferreira, “Inflationary Financing of Public Investment and Economic Growth,” Journal of Economic Dynamics and Control 23, no. 4 (1999): 539–563.
[2] Philippe Aghion et al., “The Effects of Entry on Incumbent Innovation and Productivity,” Review of Economics and Statistics 91, no. 1 (2009): 20–32.
[3] R.K. Vedder and L.E. Gallaway, “Government Size and Economic Growth,” Joint Economic Committee (1998): 1–16.
[4] Kenneth L. Judd, “Redistributive Taxation in a Simple Perfect Foresight Model,” Journal of Public Economics 28, no. 1 (1985): 59–83.
[5] Emanuele Baldacci, Arye L. Hillman, and Naoko C. Kojo, “Growth, Governance, and Fiscal Policy Transmission Channels in Low-Income Countries,” European Journal of Political Economy 20, no. 3 (2004): 518–520.

تصنف النماذج الأخيرة بشكل عام أدوات السياسة المالية كما يلي:

أ) الضرائب التي تؤدي إلى إختلالات ، مما يضعف الحوافز للاستثمار في رأس المال المادي و البشري ، و بالتالي خفض النمو الإقتصادي ؛

ب) الضرائب التي لا تؤدي إلى إختلالات أي التي لا تؤثر على الحوافز المذكورة أعلاه ، و بالتالي النمو الإقتصادي ، و ذلك بسبب طبيعة وظيفتها النفعية المفترضة بالنسبة للعوامل الخاصة ؛

ج) النفقات الإنتاجية التي تؤثر على الناتج الهامشي لرأس المال الخاص ، و من ثم تعزز النمو الإقتصادي؛

د) النفقات غير المنتجة التي لا تؤثر على الناتج الهامشي لرأس المال الخاص ، و بالتالي النمو الإقتصادي.

تتنبأ نماذج النمو الذاتية بأن الزيادة في الإنفاق العمومي الإنتاجي الممول من خلال الضرائب التي لا تؤدي إلى إختلالات ستزيد النمو الإقتصادي، في حين أن التأثير يكون غامض إذا تم استخدام الضرائب التي تؤدي إلى إختلالات. في الحالة الأخيرة ،يرى A. Ebimobowei (2010) أن هناك مستوى للنمو الإنتاجي إلى الحد الأقصى للنمو الإقتصادي، و الذي قد يكون أو لا يكون ناجحا حسب أمثلية Pareto . كما أن الزيادة في الإنفاق غير الإنتاجي الممول من خلال الضرائب التي لا تؤدي إلى إختلالات ستكون محايدة للنمو الإقتصادي، و في حالة استخدام الضرائب التي تؤدي إلى إختلالات ، سيكون التأثير على النمو الإقتصادي سلبيا [1].

تم التوصل إلى توسعات مختلفة لنماذج النمو الذاتية الأساسية ، مما سمح للسلع التي يتم توفيرها من القطاع العام بأن تكون منتجة . تطرقت الدراسات في معظمها لإلقاء الضوء على النفقات العمومية في شكل مخزون [2] . أو في شكل تدفق [3] . أو أي نوع من النفقات العمومية يكون منتجا [4]، و أي نوع من الأنواع المختلفة للضرائب يمكن إستعمالها لتحقيق الإنتاجية في النفقات العمومية [5] .

1.2.2. العجز المالي

لا يوجد اتفاق بين الإقتصاديين على أسس تحليلية أو على أساس النتائج التجريبية سواء كان تمويل إنفاق الدولة عن طريق عجز مالي جيد أو سيئ أو محايد من حيث آثاره الحقيقية ، خاصة على الإستثمار و النمو الإقتصادي . بشكل عام ، هناك ثلاث مدارس فكرية إهتمت بالآثار الإقتصادية لعجز الميزانية و هم المدرسة الكلاسيكية الجديدة ،

[1] Appah Ebimobowei, "The Relationship between Fiscal Policy and Economic Growth in Nigeria (1991 - 2005).," International Journal of Economic Development Research and Investment 1, no. 2 (2010): 37–47.
[2] Koichi Futagami, Yuichi Morita, and Akihisa Shibata, "Dynamic Analysis of an Endogenous Growth Model with Public Capital," The Scandinavian Journal of Economics 95, no. 4 (1993): 607.
[3] Barro, "Government Spending in a Simple Model of Endogeneous Growth."
[4] Shantayanan Devarajan, Vinaya Swaroop, and Heng-fu Zou, "The Composition of Public Expenditure and Economic Growth," Journal of Monetary Economics 37, no. 2 (1996): 313–344.
[5] M. Zagler and G. Dürnecker, "Fiscal Policy and Economic Growth," Journal of Economic Surveys 17, no. 3 (2003): 397–418.

الكينزية و الريكاردية. من بين التصورات التحليلية السائدة ، تنظر النظرية الكلاسيكية الجديدة إلى العجز المالي الذي يضر بالإستثمار و النمو الإقتصادي ، في حين أنه في النموذج الكينزي ، يشكل وصفة سياسية أساسية. و يؤكد المنظرون الذين يقتنعون بالتكافؤ الريكاردي أن العجز المالي ليس لديه أهمية ،إلا فيما يخص تسهيل التعديل في النفقات أو صدمات الإيرادات. في حين أن المدارس النيو كلاسيكية و الريكاردية تركز على المدى الطويل ، بينما التحليل الكينزي يؤكد على المدى القصير.

يجادل إقتصاديوا المدرستين الكلاسيكية و النمساوية بأن النفقات العمومية لها تأثير إنكماشي على الإقتصاد من خلال تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام الغير الفعال .تحدد الأدبيات نوعين مختلفين من تأثير أثر الطرد التي تتسبب فيها زيادة النفقات العمومية على الإقتصاد ، أثر الطرد الحقيقي أو المباشر و أثر الطرد المالي. يحدث الطرد الحقيقي أو المباشر عندما تزيح الزيادة في الإستثمارات العمومية تكوين رأس المال الخاص على نطاق واسع بغض النظر عن طريقة تمويل العجز المالي. أثر الطرد المالي يكون نتيجة لفقدان تكوين الرأسمال الخاص الناتج من إرتفاع أسعار الفائدة بسبب استنفاد الموارد المالية إما عن طريق الاقتراض من البنوك أو إصدار سندات لتمويل العجز [1] .

من البديهي ، أن البلد يواجه مشكلة عجز في الميزانية إذا تجاوزت نفقات الدولة إيراداتها. و بعبارة أخرى ، فإن مستوى الإدخار العمومي سيكون سلبي [2] . هذا السيناريو قد يضر بالنمو الإقتصادي للبلد. فيما يتعلق بالنمو الإقتصادي ، يمكن تعريفه على أنه زيادة في مستوى الإنتاج بمرور الوقت. و يمكن قياسه من خلال النظر إلى النمط المتزايد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB) من وقت لآخر. قد تساهم عوامل مختلفة في النمو الإقتصادي للبلد، و هي القوى العاملة، التكنولوجيا، رأس المال ،المعرفة ، الموارد الطبيعية و غيرها [3] .

2. القنوات الناقلة لأثر الإستثمارات العمومية و النمو الإقتصادي (على المدى الطويل)

2.1. القنوات الناقلة لأثر الإستثمارات العمومية الإقتصادية و النمو الإقتصادي

2.1.1. <u>الطرق بمختلف أنواعها</u>

هي عنصر أساسي من عناصر الإستثمارات العمومية و تتمثل في البنية التحتية للنقل (البحري ،الجوي و البري)، هذا الأخير و الذي اكتسب أهمية أكبر بسبب تزايد الاعتراف بدوره في العولمة و خصوصا زيادة مستويات ملكية المركبات نتيجة زيادة متوسط التنقل الشخصي، هذه الأخيرة أصبحت تشكل خطرا على صحة الأشخاص خصوصا في

[1] Alan S. Blinder and Robert M. Solow, “Does Fiscal Policy Still Matter?. A Reply,” Journal of Monetary Economics 2, no. 4 (1976): 501–510.
[2] Laurence Ball and N Gregory Mankiw, “What Do Budget Deficits Do?,” National Bureau of Economic Research Working Paper Series No. 5263 (1996): 95–120.
[3] Brian Snowdon and HR Vane, Modern Macroeconomics: Its Origins, Development and Current State (Cheltenham, UK • Northampton, MA, USA: Edward Elgar Publishing, 2005).

العواصم الكبرى من العالم بسبب غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث من السيارات الناجم عن التدفقات الهائلة عبر حركة المرور نتيجة عدم إمتصاص الطرق الموجودة للكم الهائل من مستعملي الطرق.

إعتبر Weisbrod و Reno (2009) أن هذا النوع من الإستثمارات « إذا ما أُحسنت صيانته عبر الزمن يمكن أن يأثر على الإقتصاد عن طريق خفضه لتكلفة التنقل، لتفضيل الأشخاص النقل الجماعي على إمتلاك السيارات الشخصية مما يُحدِث تغيير في الإنفاق الإستهلاكي للأشخاص، فتقليل الازدحام المروري مثلا سواء للسيارات أو الشاحنات، يؤدي إلى تخفيض في تكاليف السفر للقيام بالأعمال للشركات و تنقل الأسر، و كذلك إنتاجية المؤسسات التي تتأتى بسبب انخفاض تكاليف النقل ، توفير إمكانية الوصول إلى أسواق عمل أكثر إتساعا ، و إستفادة المؤسسات من مهارات قد لا تتوفر بغياب النقل» [1] . لذا فإن إستثمارات عمومية كالموانئ، المطارات و السكك الحديدية و الطرق ... تسمح بأداء جيد للإقتصاد و ذلك بالتقريب أكثر بين الأعوان الإقتصاديين [2] .

درس العديد من الإقتصاديين العلاقة بين الإستثمارات العمومية في النقل و النمو الإقتصادي أمثال Pradhan و Bagchi (2013) اللذين إستنتجا أنه « هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين البنية التحتية للنقل على الطرق و النمو الإقتصادي في الهند للفترة 1970-2010، مما يعني أن النقل عبر الطرق يسهم في النمو الإقتصادي و هذا الأخير أي النمو الإقتصادي يتطلب نموا مماثلا للهياكل القاعدية في النقل، و إعتبرا أن هناك عدة أسباب لذلك منها أن النقل عبر الطرق الذي يعد واحد من المدخلات (Input) الأساسية في عملية الإنتاج، و بالتالي، تعزيز هذا النوع من الإستثمارات من المفترض أن يكون تأثيره إيجابي على النمو اقتصادي» [3] . و قد إستخلص Badalyan ، Herzfeld و Rajcaniova (2014) نفس النتائج مع إضافة النقل بالسكك الحديدة إلى النقل عبر الطرق بالنسبة لأرمينيا ،جورجيا و تركيا للفترة ما بين 1982-2010 مع وجود تأثير على المدى القصير [4] .

يجب الإشارة إلى أن الإستثمارات العمومية في النقل كانت سببا في إزدهار العديد من الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي إستثمرت في إنجاز خط السكة الحديدي عابر للقارة (Transcontinental) و الذي تم تدشينه في أواسط القرن الثامن عشر 1869 . كان هذا الخط في بادئ الأمر يمتد على طول 3000 ميل (4828 كم) في سنة 1840، ثم بعد ذلك تم تمديده بعشرة أضعاف ، ليصل طول شبكته 30.000 ميل (48.280 كم) في سنة 1860 ، ثم إلى 120.000 ميل (193.121 كم) ليصبح سنة 1882 يمثل أكثر من نصف شبكة سكك الحديد في العالم مما سمح للأشخاص الوصول إلى أسواق كانت في الماضي يوصل إليها بشق الأنفس ، و كذا سهولة الوصول إلى موارد كانت قبل

[1] Glen Weisbrod and Arlee Reno, "Economic Impact of Public Transportation Investment," The American Journal Of Managed Care 7, no. 16 Suppl (2009): iii.

[2] هم الأشخاص الطبيعيين ،الشركات ، الدول، الجماعات المحلية الذين يتخذون قرارات ذات أثار إقتصادية و مالية المصدر : https://www.mataf.net/fr/edu/glossaire/agent-economique تاريخ الزيارة 2017/02/20.

[3] Rudra P. Pradhan and Tapan P. Bagchi, "Effect of Transportation Infrastructure on Economic Growth in India: The VECM Approach," Research in Transportation Economics 38, no. 1 (2013): 147.

[4] Gohar Badalyan, Thomas Herzfeld, and Miroslava Rajcaniova, "Transport Infrastructure and Economic Growth : Panel Data Approach for Armenia, Georgia and Turkey," the 142nd EAAE Seminar Growing Success (2014): 13,14.

ذلك عديمة المردودية إذا ما تم جلبها بالوسائل التقليدية، لطول المسافات و التكاليف التي كانت تتطلبها لبلوغ مواقعها [1] .

لا زال دور النقل في الإقتصاد يلعب دورا أساسيا خصوصا في التجارة بشقيها الداخلي و الخارجي ، مما دفع العديد من الإقتصاديين التطرق إلى علاقة الإستثمارات العمومية المجسدة في الهياكل القاعدية للنقل مع التجارة الخارجية من بينهم .Bougheas et al (1999) الذين إستنتجوا وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين في البلدان الأوروبية، و خلصوا إلى أن البنية التحتية للنقل يمكن إعتبارها كمرافق عامة دولية، لأن تواجدها في بلد له آثار على الدولة الأخرى خصوصا المجاورة، و يكون ذلك عند إستعمال البنية التحتية للنقل من قبل الشركاء التجاريين، كالموانئ و الطرق السريعة و المطارات، عبر تقليل تكاليف النقل و تعدد مكاسبها لجميع الشركاء، الدراسة أوضحت أيضا و جود علاقة إيجابية بين البنية التحتية للنقل و حجم التجارة الخارجية لبعض الدول الأوروبية، و كذا زيادة حجم البنى التحتية لا ينتج عنه دائما الرفاهية ، بإعتبار أن مصدر تمويل هذه البنى التحتية و التكلفة الباهظة التي تنتج عنها غالبا ما تكون عبر الضرائب التي تفرض عليهم مما يثقل كاهل الأفراد بتقليص مداخيلهم و بالتالي إستهلاكهم مما يسبب الحد من رفاهيتهم [2] .

هناك تأثيرات أخرى لهذا النوع من الإستثمارات على رأس المال البشري ، فتحسين الطرق على الدوام مثلا و التي تقاس بطول شبكة الطرق يمكن أن تكون لها نتائج إيجابية على سلامة إلتحاق التلاميذ و الطلبة بالمدارس و الجامعات .

2.1.2. <u>الإتصالات و تكنولوجيا الإعلام</u>

إعتبر R. Wieck و M. Vidal (2010) أن الإستثمارات العمومية في الاتصالات السلكية و اللاسلكية (الشبكة الثابتة ، المتنقلة و الإنترنت) « تعتبر محفزا قويا للنمو الإقتصادي و خالقة لمناصب الشغل » [3] . و تعتبر الإتصالات حسب L. Roeller و L. Waverman (2001) العمود الفقري للإقتصاد الرقمي[4] الذي ترتكز عليه أقوى إقتصاديات العالم حيث أن توفير الفرص للحصول على خطوط الهاتف، و التقدم التكنولوجي في الاتصالات يساعد على نشر الابتكارات التكنولوجية التي بدورها حولت جذريا أسلوب حياة المجتمعات ، كما أن توفر تقنيات جديدة في الإتصالات تزيد من قدرة الشركات المحلية على الإنتاج و القيام بأعمال تجارية في السوق المحلية و الخارجية. و لها تأثير إيجابي على

[1] Maurice Lévy-Leboyer, “Chemins de Fer et Croissance Économique : L’exemple Américain,” Annales. Histoire, Sciences Sociales 21, no. 3 (1966): 632.
[2] Spiros Bougheas, Panicos O. Demetriades, and Edgar L.W. Morgenroth, “Infrastructure, Transport Costs and Trade,” Journal of International Economics 47, no. 1 (1999): 185,186.
[3] Reinhard Wieck and Miguel Vidal, “Investment in Telecommunications Infrastructure, Growth, and Employment - Recent Research,” in 21st European Regional ITS Conference, Copenhagen 2010, 2010, 15.
[4] و هو يشتمل على النشاطات الإقتصادية و الإجتماعية التي تعتمد بالأساس على شبكة الأنترنات. المصدر : http://www.bsi-economics.org/546-economie-numerique-definition-impacts تاريخ الزيارة 2016/12/12.

التنافسية و النمو ، كما أن المردودية الإقتصادية للإستثمار في البنية التحتية للإتصالات ، هي أكبر بكثير من مردودية المشروع في حد ذاته [1] .

من المهم الذكر أن ديناميكية صناعة الاتصالات السلكية و اللاسلكية تغيرت أكثر من مرة في العقدين الأخيرين، فالواقع التكنولوجي للقرن الحالي مختلف تماما عن القرنين الماضيين، لذا أصبحت اليوم البنية التحتية للاتصالات،خدمة عالية التكنولوجيا لتكون قادرة على إعطاء أكثر خدمة للإحتياجات المتزايدة سواء بالنسبة للحجم،السرعة و الأمن في نقل البيانات و المعطيات عبر العالم . لهذا و في كل الدول الكبرى ، تعتبر الاتصالات قطاع استراتيجي للتنمية الإقتصادية و البشرية، و أداة أساسية للأمن القومي ، و لا يمكن بدونها للبحث و التطوير (R&D) الذي تستند عليه الإقتصادات الرائدة أن يكون ذو نوعية.

كما أن الإتصالات تلعب دور أساسي في التجارة و الأعمال، مما جعلها من بين المؤشرات الأساسية الموجودة في التقارير السنوية لهيئات عالمية [2] لقياس أداء و ترتيب إقتصاديات الدول . و هي تعد أيضا عنصرا أساسيا يربط العالم في لحظة واحدة [3] (Connexion instantanée). و بدون أي استثمارات عمومية في الاتصالات لا يمكن للإستثمار الخاص بشتى أنواعه و ميادينه أن يقوم بدوره على أكمل وجه أو أن يكون أداة تضمن التنافسية، لهذا السبب فهي تعتبر كوسيلة لتحفيز الإقتصادات النامية و تسهيل اندماجها في الإقتصاد العالمي من خلال تقوية إنتاجيتها و تنافسية إقتصاداتها.

2.1.3. <u>الطاقة بمختلف أنواعها</u>

هي علامة من علامات التنمية، و هي الآن مصدر للقلق لأن معظم المصادر المستخدمة لإنتاجها هي غير قابلة للتجديد كالبترول و الفحم ...، لذا تسعى الدول لإيجاد بدائل جديدة لتعويض هذه الموارد الطبيعية الناضبة كإستعمال الطاقة الشمسية و المفاعلات النووية ... لتوليد الكهرباء . و جميع الجهود منصبة في الوقت الراهن حول البحث عن كيفية تعزيز هذا النوع من الإستثمارات، خصوصا في البلدان ذات إمكانات كبيرة في إنتاج هذه الطاقة و التي غالبا ما تكون نامية لكبر عدد السكان فيها و كثرة الطلب فيها على الطاقة . فقطاع الطاقة يعتبر واحد من محركات التنمية الإقتصادية للبلدان، بإعتبارها واحدة من الأدوات الأكثر قيمة و ضرورة في الحياة العصرية، و الاستخدام الفعال و المستدام لهذا المورد يعتبر بالنسبة لكثير من الإقتصاديين مرتبط ارتباطا مباشرا بالتنمية الإقتصادية للأمم . نسبة إلى A. Isaksson (2009) البنية التحتية للطاقة تساهم في شرح بالمعنى الإقتصادي لماذا تمكنت بعض البلدان من

[1] Lars-Hendrik Roeller and Leonard Waverman, “Telecommunications Infrastructre and Economic Development: A Simultaneous Approach,” American Economic Review 91, no. 4 (2001): 909,910,921.

[2] مثل التقرير الصادر عن البنك الدولي في ما يخص ممارسة أنشطة الأعمال (Doing business) و تقرير السنوي للتنافسية الصادر عن المنتدى العالمي للإقتصاد.

[3] قبل تطور تكنولوجيا الإتصال بما في ذلك الهاتف كان البريد الوسيلة الوحيدة للتواصل.

التصنيع في حين أن البعض الآخر لم يتمكن، أي بعبارة أخرى، فإن البنية التحتية للطاقة تعتبر وسيلة لجلب التطور و الازدهار، بدورها الجوهري في الإنتاج و بشكل غير مباشر في التعليم و الصحة [1] .

إعتبرت الأمم المتحدة أن الطاقة كانت و لا زالت ضرورية للنمو الإقتصادي و التنمية الإجتماعية و لها دور محوري للحد من الفقر ، فبالموازاة مع تطور الإقتصادات يزداد معها إستهلاك الطاقة خصوصا لتلبية الطلب عليها في قطاعات مثل الصناعة، التجارة و الإستعمال المنزلي و كذا لتنقل الأشخاص . كما أن الإستثمار في الطاقة يتمحور أساسا حول - البنية التحتية المادية الضرورية لعملية التنقيب، تطوير و إنتاج الطاقة ، - التحويل إلى طاقة كالكهرباء و تصفية الزيت – توزيع الطاقة – تخزين الطاقة [2] .

2.1.4. <u>الفلاحة ، الموارد المائية و معالجة مياه الصرف الصحي</u>

لا يختلف إثنان في أهمية المياه للبشر و الفلاحة لذلك نجد الدول و الحكومات تولي لها الأولوية القصوى في برامجها الإنمائية . أكد D. Hall و E. Lobina (2010) أن الغالبية العظمى من الإستثمارات في خدمات المياه و الصرف الصحي في البلدان ذات الدخل المرتفع قد أنجزت من قبل القطاع العام باستخدام الأموال العامة المتأتية إجمالا من الضرائب أو القروض [3] . فمن الواضح أنه من دون المياه لا يمكن أن تكون هناك حياة على وجه الأرض، بما في ذلك صرف هذه المياه نفسها بعد استخدامها لما تحتويه من الأمراض المتنقلة عبر المياه (Maladie à transmission hydrique) و التي تعتبر مشكلة حقيقية للدول و خاصة في البلدان الفقيرة التي تنعدم فيها نظم الصرف الصحي، و بدرجة أقل بالنسبة للبلدان النامية خصوصا في المناطق النائية المنعزلة . و الدور الذي تلعبه هذه العناصر الحيوية لا يزال موضع شك حول مساهمتها من عدمه في الإقتصاد ككل . فقد إعتبر R. Meeks (2011) أن تحسين البنية التحتية للمياه الصالحة للشرب و رفع معدلات إيصال المنازل بالماء و شبكات الصرف الصحي تكون ذات فائدة خصوصا في ربح الوقت المكتسب في جلب الماء من المنابع الذي قد يدوم لساعات ، هذا الوقت المكتسب سيوجه لا محالة لأنشطة و إهتمامات أخرى، على إعتبار أن تقييم التنمية يرتبط غالبا مع التغيرات التي تحصل في توزيع الوقت للأسر [4] .

إعتبر معهد ستوكهولم الدولي للمياه في تقريره،الذي كان بتكليف من دولتي النرويج و السويد كمساهمة في لجنة التنمية المستدامة [5] لسنة 2005 الذي ركز على مسألة المياه و الصرف الصحي و القضايا ذات الصلة، حيث جاءت نتائج هذا التقرير مشيرة إلى أن « هناك علاقة سببية بين الإمدادات بالمياه و ارتفاع مستويات الدخل، فبتحسين

[1] Anders Isaksson, Public Capital , Infrastructure and Industrial Development, 2009, 34.
[2] UNESCAP, Enhancing Regional Cooperation in Infrastructure Development Including That Related To Disaster Management (New York, 2006), 75,76.
[3] David Hall and Emanuele Lobina, “The Past, Present and Future of Finance for Investment in Water Systems,” in Pumps, Pipes and Promises, 2010, 2.
[4] Robyn Meeks, “Water Works: The Economic Impact of Water Infrastructure,” Journal of Human Resources 52, no. 4 (2017): 27.
[5] هذه اللجنة أنشئت سنة 1992 ،كانت تحت رعاية الأمم المتحدة (مجلس الإقتصادي و الإجتماعي ECOSOC) و قد إستبدلت سنة 2013 بالمنتدى السياسي العالي للتنمية المستدامة المصدر : https://en.wikipedia.org/wiki/Commission_on_Sustainable_Development تاريخ الزيارة : 2016/12/12.

الحصول على المياه و خدمات الصرف الصحي الأساسية في البلدان الفقيرة يؤدي ذلك إلى ارتفاع كبير في معدل النمو الإقتصادي، فبعد تحسين فرص الحصول على خدمات المياه و الصرف الصحي في البلدان الفقيرة شهد معدل النمو الإقتصادي السنوي ما مقداره 3.7٪، من جهة أخرى و بالنسبة للدول الفقيرة (أي بنفس معدل دخل الفرد) و من دون تحسين الوصول إلى هذه الخدمات شهد النمو السنوي المتوسط للفرد من الناتج المحلي الإجمالي 0.1٪ فقط».

و قد إستنتج نفس التقرير أن « تعزيز العرض فيما يخص المياه و شبكات الصرف الصحي و حفر الآبار لمستلزمات الزراعة يعتبر كمحفز حقيقي للنمو الإقتصادي للدول و يساهم بشكل كبير في الحد من الفقر. و كذلك يعد تحسين تسيير الموارد المائية و كذا شبكة التطهير عنصران أساسيان يساهمان بشكل معنوي في زيادة الإنتاج و الإنتاجية في القطاع الإقتصادي» [1].

لا يمكن إهمال الدور الضروري للموارد المائية في الإنتاج الزراعي عبر قنوات جر المياه للسقي و السدود المستعملة للسقي الفلاحي و عمليات الإستصلاح الزراعي . ففي التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة (FAO) قدرت أن الإستثمار في الزراعة هي واحدة من الاستراتيجيات الأكثر فعالية للحد من الفقر و الجوع ، و قد حذرت من خطر التخلي عن هذا القطاع، لأن الإستثمار في الزراعة ضروري لتعزيز النمو الفلاحي و الحد من الفقر و الجوع و تعزيز الاستدامة البيئية، فمناطق عديدة في العالم لا سيما في جنوب آسيا و أفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى) تعاني من ركود بسبب معدلات الإستثمار التي إنخفضت في الزراعة على مدى العقود الثلاثة الفارطة ، قابلها بعد ذلك المزيد من الجوع و الفقر المدقع، و للقضاء أو الحد على أقل تقدير على الجوع و غيره من الآفات يتطلب ذلك زيادة الجهود في مجال الإستثمار في الزراعة، على الرغم من أن معظم الإستثمارات في الزراعة لا تزال للإستثمار الخاص [2].

2.1.5. <u>الإستثمار في البحث و التطوير R&D</u>

تعتبر الإستثمارات العمومية في البحث و التطوير مؤشرا أساسيا على القدرة على بناء اقتصاد قائم على المعرفة و الابتكار، و هو ما يفسر إلتزام العديد من الدول على تعزيز هذا المجال، بما في ذلك معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية (OCDE) [3] . يرى V. Pilinkienė (2015) أن الإستثمار المنتظم و المعتبر لبلد ما في البحث و التطوير في قطاع ذو ميزة نسبية، يعتبر أساسيا لخلق و الإبقاء على تدفقات ثابتة للإبتكار في النشاط الإقتصادي و دعم التنافسية و النمو الإقتصادي، لإقتصاد قائم على المعرفة [4] . هذا الالتزام يطبق عن طريق السياسة العمومية التي تجعل من هذا المجال من بين أولوياتها حتى أصبح ثقافة للعديد من البلدان عبر تحديد أهداف تتكفل بها مخابر البحث و التطوير ، و تعتبر هذه الأهداف كمرجع أساسي في بناء خطط التنمية على أساس علمي ،تكنولوجي و المحافظة على رصيد كاف من الابتكار على المدى المتوسط و الطويل.

[1] Stockholm International Water Institute., making water a part of economic development The Economic Benefits of Improved Water, Water, 2005, 40.
[2] FAO, La Situation Mondiale de L'alimentation et de L'agriculture : Investir Dans L'agriculture Pour Un Avenir Meilleur (Rome, 2012), xi.
[3] JC Paye, L'economie Fondee Sur Le Savoir, Observateur de l'OCDE, vol. 96 (Paris, 1996), 32.
[4] Pilinkienė, "R&D Investment and Competitiveness in the Baltic States," 159.

إعتبر W Melyn et al. (2016) أن الإستثمار في البحث و التطوير له أثر مباشر و فوري على الإنتاجية و الإبداع ، و له أثر غير مباشر بزيادة قدرة البلد على إمتصاص التكنولوجيا المتطورة الموجودة في الدول المتقدمة عبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة أو عبر الأبحاث المتقدمة الناتجة عن المخابر المتواجدة في شتى الميادين [1] .

2.2. القنوات الناقلة لأثر الإستثمارات العمومية الإجتماعية و النمو الإقتصادي

2.2.1. التربية و التعليم

يعتبر التعليم حق اجتماعي أساسي لتنمية السكان، لذا تولي الدول أهمية كبيرة لهذا القطاع عبر تخصيص جزء من ميزانياتها للتربية ، التعليم و التعليم العالي، بدرجات متفاوتة، مما يسمح للسكان إكتساب المعرفة و القدرة على المشاركة في المجتمع . يرى M. Loo (2012) أن التنافسية تتعزز على نحو متزايد عبر التعليم العالي و التكوين [2] . لذلك يعتبر هذا القطاع مهم و عنصر أساسي لتكوين الرأس المال البشري [3] . هذا الأخير أي الرأس المال البشري يعتبر عاملا أساسيا للتنمية على جميع الأصعدة . بين M. Todaro و S. Smith (2012) أنه « يلعب دورا رئيسيا في تطوير قدرة البلد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة و تطوير القدرة على النمو الذاتي (self-sustaining growth) [4] و التنمية ، بالإضافة إلى ذلك، يعتبر التعليم كمدخل حيوي (input) في عملية الإنتاج الكلية» [5] .

أوضحت Y. Mekdad ، A. Dahmani, و M. Louaj (2014) أن الإنفاق على التعليم يعتبر بمثابة الإستثمار في الرأس المال البشري، و يكمن إعتباره عنصرا جد مؤثر على مستوى معيشة السكان لشدة إرتباط الأجور بمستوى التعليم. و كذا « مكافحته للبطالة لتوفر يد عاملة مؤهلة في شتى الميادين، مما سيؤدي لتحقيق العدالة الإجتماعية [6]، الوعي و الحيوية الثقافية، و يزيد أيضا في الإنتاجية و كفاءة الأفراد، و يساهم أيضا في إنتاج يد عاملة ماهرة قادرة على قيادة الإقتصاد نحو مسار التنمية الإقتصادية» [7] .

تجدر الإشارة إلى مساهمة Ighodaro (2008) الذي إهتمت دراسته بالعلاقة طويلة الأمد بين التعليم و النمو في نيجيريا في الفترة مابين 1970-2013، تشير نتائج الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأمد بين الالتحاق بالتعليم الابتدائي و الثانوي الذي قاسه بمتوسط سنوات الدراسة، مع إنتاج العامل الواحد، و قد توصل إلى قناتين يمكن من خلالها للرأس المال البشري أن يؤثر على النمو، حيث أن التعليم الجيد لليد العاملة له تأثير إيجابي و معنوي على النمو الإقتصادي من خلال تراكم عوامل الإنتاج و تطور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، فالأداء الجيد للإقتصاد من

---

[1] W Melyn et al., “Faut-Il Stimuler Les Investissements Publics ?,” BNB Revue économique (2016): 6.

[2] Mark Kam-Loon Loo., “Competitiveness : Top Five Nations Last Decade and next Decade,” international journal of business and management studies 1, no. 3 (2012): 395.

[3] TW Schultz, “The Economic Importance of Human Capital in Modernization,” Education Economics 1, no. 1 (1993): 17.

[4] وهو النمو الاقتصادي الذي يحافظ على نفسه من دون تدخل. المصدر: https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/self-sustaining-growth تاريخ الزيارة 2016/12/13.

[5] M.P Todaro and S.C Smith, Economic Development (Boston: addisonYWesley Pearson, 2012), 359.

[6] هو مبدأ سياسي و معنوي هدفه المساواة في الحقوق و التضامن الإجتماعي اللذان يسمحان بتوزيع عادل و منصف للثروة بين مختلف الأشخاص في المجتمع. المصدر : http://www.toupie.org/Dictionnaire/Justice_sociale.htm تاريخ الزيارة : 2016/12/13.

[7] Yousra Mekdad, Aziz Dahmani, and Monir Louaj, “Public Spending on Education and Economic Growth in Algeria : Causality Test,” International Journal of Business and Management II, no. 3 (2014): 56.

حيث نصيب الفرد يمكن أن يعزى بشكل كبير إلى الرأس المال البشري [1] . أما فيما يتعلق بالرأس المال البشري، فالجانب الكمي منه لا يحدد الإنتاجية بل الجانب النوعي منه هو الذي يعطي قيمة للمنتج و للعمل ، فالإستثمار في التعليم مرتبط بالنمو الإقتصادي، مستوى الإنتاجية و التطور التكنولوجي.

2.2.2. الصحة

يعتبر الإهتمام بموضوع الرأس المال البشري من طرف Becker (1962) [2] هو بداية دخول هذا المصطلح في ميدان العلوم الإقتصادية. و الإعتراف بدور الإنفاق على الصحة في زيادة مخزون الرأسمال البشري و أثره على النمو الإقتصادي كان عن طريق عدة أبحاث نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر أعمال إقتصاديين مثل Filmer و Pritchett (1999) [3] ، Boussalem et al (2014)[4] و Maisonneuve و Martins (2013) [5] اللذين حاولوا عبر دراسات متقدمة و قياسية كان الغرض منها معرفة نجاعة الإنفاق الحكومي على الصحة و مدى مساهمته في النمو الإقتصادي من جهة . من جهة أخرى حاول إقتصاديون آخرون مثل .Bloom et al (2004) [6] ، R. Barro (1996)[7] و Weil (2013) [8] معرفة إذا ما كانت الصحة في حد ذاتها [9] (مجتمع يتمتع بالصحة لتوفر الخدمات الصحية المناسبة) مثلها مثل التعليم تأثر على النمو الإقتصادي من عدمه . لذا تعتبر الإستثمارات العمومية في الصحة كإستثمار في تنمية الرأس المال البشري، بإعتبارها نوع من التمكين (Capabilité) الذي يعطي قيمة لحياة الإنسان . و إعتبرها J. William و M. Lewis (2009) أداة لتنمية البشر مما جعلها تكون من بين أولويات السياسيين أثناء الحملات الإنتخابية، كما أن الإنفاق على الرعاية الصحية من حيث التكلفة لجعلها فعالة ، يمكن أن تزيد من إنتاجية العمل عبر توفر الصحة الجيدة و زيادة متوسط العمر المتوقع [10] .

كان ينظر إلى العلاقة بين الصحة و النمو الإقتصادي أيضا من حيث تأثير المرض على إنتاجية العمل، لا سيما على المستوى الفردي و الآثار المترتبة عن سياسة عمومية في مجال الصحة تركز على الحد من المرض، فالعلاج و التعليم

[1] Ca Ighodaro, “Long Run Relationship Between Agricultural Production And Economic Growth In Nigeria; Evidence From The Johansen’s Cointegration Approach,” Journal of Research in National Development 4, no. 2 (2008): 18.
[2] Becker, “Investment in Human Capital: A Theoretical Analysis.”
[3] Deon Filmer and Lant Pritchett, “The Impact of Public Spending on Health: Does Money Matter?,” Social Science and Medicine 49, no. 10 (1999): 1309–1323.
[4] Fatima Boussalem, Zina Boussalem, and Abdelaziz Taiba, “The Relationship between Public Spending on Health and Economic Growth in Algeria : Testing for Co-Integration and Causality,” International Journal of Business and Management 2, no. 3 (2014): 25–39.
[5] Christine De La Maisonneuve and Joaquim Oliveira Martins, Public Spending on Health and Long-Term Care: A New Set of Projections, Oecd Economic Policy Papers, vol. 6, 2013.
[6] David E. Bloom, David Canning, and Jaypee Sevilla, “The Effect of Health on Economic Growth: A Production Function Approach,” World Development 32, no. 1 (January 2004): 1–13, https://linkinghub.elsevier.com/retrieve/pii/S0305750X03001943.
[7] Robert Barro, “Health and Economic Growth,” Annals of Economics and Finance (1996).
[8] David Weil, “Health and Economic Growth,” in Handbook of Economic Growth, vol. 2 (Elsevier, 2014), 1–64.
[9] غالبية الأبحاث إستعملت الأمل الرياضي للحياة (Espérance de vie) كمتغير شارح لنوعية الصحة.
[10] Spence Michael and Lewis Maureen, Health and Growth, ed. Michael Spence and Maureen Lewis, Health and Growth (Washington, DC: The World Bank, 2009), 41,42, http://elibrary.worldbank.org/doi/book/10.1596/978-0-8213-7659-1.

يعتبران عنصران هامان لإنتاجية تساهم في النمو. العلاقة بين الإقتصاد الكلي و الصحة كانت موضوع للجنة برئاسة Jeffrey Sachs [1]، التي أعدت تقريرا لمنظمة الصحة العالمية ، حددت فيه القنوات التي تؤثر بها الصحة على النمو الإقتصادي و بعض أدوات السياسات التي يمكن أن تستخدمها الدول لتحسين الصحة، و بالتالي ينعكس ذلك على آفاق تنمية موسعة لمختلف البلدان. إعتبر التقرير أن الخسائر الإقتصادية المرتبطة بالتدهور الصحي و كذا دور الصحة في النمو الإقتصادي شهدتا سوء تقييم، و أن مستويات الإنفاق على الصحة في البلدان ذات الدخل الضعيف يبقى غير كافي لرفع التحدي لمواجهة الأمراض المعدية و أن الحد الأدنى الضروري للإنفاق الصحي على الفرد هو بين 30-40 دولار [2].

إستنادا إلى ما سبق فإن النسبة المخصصة للاستثمارات العمومية في الصحة بالنسبة إلى إجمالي النفقات العمومية، تتطلب المزيد من الكفاءة و الفعالية لضمان ديمومة نماذج النظام الصحي التي تساعد على زيادة إنتاجية العامل ، من خلال زيادة متوسط العمر المتوقع عبر تمكين الناس من البقاء في النشاط لأطول مدة ممكنة مع توفر صحة أفضل، و تساعد أيضا على تقليل التكاليف المستقبلية المتعلقة بعلاج الأمراض الخطيرة المستعصية التي يمكن الوقاية منها في مراحلها الأولى.

3. الإطار النظري لعلاقة الإستثمارات العمومية بالنمو الإقتصادي

تقترح نظرية الإقتصاد الكلي أن نفقات القطاع العام يجب أن يكون لها تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي. بالإستناد إلى هذه النظرية ، وجد Freeman و Webber (2009) أن النوع الإنتاجي لنفقات الخدمات العامة في التعليم و الصحة يمكن أن يؤدي إلى عوائد اقتصادية طويلة الأجل. على سبيل المثال ، سيكون الإنفاق التعليمي له تأثير مباشر على تحسين الرفاهية الإجتماعية. فعندما يستفيد المجتمع من البرامج التعليمية ، فإنه سيساهم بشكل كبير في زيادة إنتاجية العمل ، و نتيجة لذلك ، يتحقق النمو الإقتصادي العالي [3].

على العكس من ذلك أشار Mitchell (2005) إلى أن من بين الأسباب التي أدت إلى زيادة العلاقة السلبية بين النفقات العمومية و النمو الإقتصادي هي [4]:

- **تكلفة الإستخراج :** النفقات العمومية لها تكلفة الفرصة مرتفعة جدا. لأن الدولة تضطر إلى إنفاق الأموال عن طريق أخذها من الأفراد عن طريق الضرائب، لذا فخيار إنفاق المال في غير محله له عواقب وخيمة.

[1] هو خبير إقتصادي أمريكي، يدير ويُدرس في معهد الأرض في جامعة كولومبيا (نيويورك)، وكان مستشار خاص للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.
[2] OMC, Rapport de La Commission Macroéconomie et Santé de l'OMS (Genève, 2002).
[3] Samuel Perlo-Freeman and Don J. Webber, "Basic Needs, Government Debt and Economic Growth," World Economy 32, no. 6 (2009): 965–994.
[4] Daniel Mitchell, "The Impact of Government Spending on Economic Growth," The Heritage Foundation 4999, no. 1831 (2005): 1,2.

- **تكلفة النزوح :** زيادة النفقات العمومية تزيح نشاط القطاع الخاص. و من ثم فإن كل وحدة نقدية تنفقها الدولة يعني نقص الرأسمال في القطاع الخاص للإقتصاد، مما يكبح النمو الإقتصادي لأن الإنتاج يكون أكثر كفاءة في القطاع الخاص من القطاع العام.

- **تكلفة الركود :** زيادة النفقات العمومية يثبط الابتكار. المنافسة و الرغبة في زيادة الدخل هي القوة الدافعة للبحث عن الفرص و الأساليب الجديدة للقطاع الخاص. هذه الأخيرة تكون غائبة في القطاعات العامة لأنها غير مهيأة بطبيعتها لتحفيز و استنباط أفكار جديدة.

- **تكلفة عدم الكفاءة :** القطاعات العامة غير فعالة و أقل فاعلية في تقديم الخدمات. تقدم الدولة خدمات مثل التعليم ،الاتصالات، السكن ...، لكن القطاع الخاص لديه القدرة على توفير كل ذلك بتكلفة أقل و جودة أعلى.

- **تكلفة إختلال السوق :** السوق التنافسي يحدد تخصيص و سعر الموارد بكفاءة. لكن النفقات العمومية الموجهة لدعم أسعار بعض الموارد ستخلق إختلال في السوق.

- **تكلفة العقوبة السلوكية :** تؤدي زيادة النفقات الحكومية على الإعانات و المساعدات إلى تثبيط القرارات المرغوبة اقتصاديا مثل الادخار و التوظيف الذاتي و تخلق التبعية.

المقياس الذي يمكن من خلاله قياس إنتاجية الإستثمارات العمومية هو مضاعف الإنفاق العام الذي يقيم أثر الإنعاش الإقتصادي على الثروة أي الناتج المحلي الإجمالي (PIB) و هو كمايلي[1].

أ) أثر المضاعف على المدى القصير :

أثر المضاعف على المدى القصير يقيم أثر الإنعاش عبر النفقات العمومية بما فيها الإستثمارات العمومية على الناتج المحلي الإجمالي أو الثروة المنتجة في السنة t :

$$\text{المضاعف} = \frac{\Delta Y_t}{\Delta G_t}$$

حيث يمثل ΔY_t التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

و ΔG_t التغير في الإنفاق العام.

فإذا كان المضاعف سلبي، فالإنعاش الإقتصادي يعتبر غير فعال لأنه يؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد. في المقابل، إذا كان المضاعف أكبر من الواحد (> 1) يعني كفاءة عالية للإنعاش لأن زيادة الإنتاج الخاص أكبر من الزيادة في الإنفاق العام.

[1] Gérard Cornilleau et al., Investissement Public, Capital Public et Croissance, OFCE Policy Brief, vol. 7, 2016, 22–24.

ب) أثر المضاعف على المدى المتوسط و الطويل

أثر المضاعف على المدى متوسط و الطويل يأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني لتأثير الإستثمارات العمومية على الإنتاجية، و هو يأخذ الشكل التالي :

$$\text{المضاعف} = \frac{\Delta Y_{t+n}}{\Delta G_t}$$

بعد عملية الإنفاق ΔG في السنة t يتم تقييم أثر هذا الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ΔY_{t+n} و لكن في السنة $t+n$. مما يسمح من تقييم وقت أثر الإنعاش عبر الإنفاق و كذا إذا ما كان المضاعف قد حقق الحد الأقصى في سنة معينة.

من ناحية أخرى ، فقد حذر N. Gemmell et al. (2016) أنه إذا تم توجيه غالبية الإنفاق العمومي إلى أنواع غير منتجة من الإنفاق ، فقد يتسبب ذلك في انخفاض النمو الإقتصادي و قد عدد هذه الأنواع غير المنتجة للإنفاق العمومي التي تكمن في الإعانات ، و المعاشات التقاعدية .... [1]

كان دور الإستثمارات العمومية في عملية النمو الإقتصادي موضوعا لأبحاث معمقة ضمن مجموعة متنامية من الأدبيات النظرية و التجريبية. نقطة البداية في الأدبيات هي فكرة هل الإجراءات التي تتخذها الدول لها تأثير كبير على أداء الإقتصاد الكلي ؟ فقد يؤثر مستوى الإستثمارات العمومية على كل من الإستثمار الخاص و معدل النمو على المدى الطويل كون أن الإستثمارات العمومية تكون في غالبيتها لا تستثني أحد و ليست ندية في الاستهلاك كما أن لها أثر التمرين ، و قد تطرقت إليها نماذج النمو الداخلي.

ينتج النمو الداخلي حسب R. Dasha و P. Sahoo (2010) عندما تزيد عوائد رأس المال و العمالة عن طريق توفير مدخلات إضافية في وظيفة الإنتاج. يمكن فهم الصلة بين النفقات العمومية و النمو الإقتصادي عندما تكون المدخلات الإضافية في وظيفة الإنتاج هي السلعة العمومية أو البنية التحتية العامة. تطوير البنية التحتية الإقتصادية و الإجتماعية العمومية هي المحددات الرئيسية للنمو الإقتصادي. في البلدان التي يوجد فيها مستوى منخفض من البنية التحتية العامة ، يؤدي الإستثمار المباشر لتعزيز توفير البنية التحتية العمومية إلى خلق مدخلات إنتاجية مهمة و تحفيز الأنشطة الإقتصادية للقطاع الخاص.

كما يقلل حسبهم من تكاليف المعاملات و التكاليف التجارية للمنتجات مما يحسن القدرة التنافسية . و هو أيضا عامل أساسي لخلق فرص العمل. و على النقيض من ذلك ، فإن الافتقار إلى البنية التحتية العامة يشكل عقبة كبيرة للنمو الإقتصادي و الحد من الفقر. أدت الأهمية المذكورة أعلاه للبنية التحتية العامة إلى نمو في مستوى النفقات العمومية مما مكنها من أن تكون آلية مباشرة للدول للتأثير على النمو الإقتصادي من خلال السياسة العامة [2].

[1] Norman Gemmell, Richard Kneller, and Ismael Sanz, "Does the Composition of Government Expenditure Matter for Long-Run GDP Levels?," Oxford Bulletin of Economics and Statistics 78, no. 4 (2016): 522–547.
[2] Ranjan Ku Dasha and Pravakar Sahoo, "Economic Growth in India: The Role of Physical and Social Infrastructure," Journal of Economic Policy Reform 13, no. 4 (2010): 373–385.

السمة المميزة لنماذج النمو الذاتية هي أنها تسمح بتغيرات في معالم السياسة المالية عند قياس النمو الإقتصادي على المدى الطويل. إن نموذج النمو الداخلي للنفقات العامة المنتجة الذي طوره Barro (1990) هو أحدث نموذج و هو الأكثر قابلية للتطبيق على نطاق واسع. قدم النموذج النفقات العمومية على البنية التحتية العامة في وظيفة الإنتاج الخاصة بالقطاع الخاص. بسبب إدراج النفقات العمومية المنتجة في النموذج ، سيزيد معدل العائد إلى رأس المال الخاص مما يؤدي إلى زيادة مستوى الإستثمار و بالتالي النمو الإقتصادي.

نماذج النمو الداخلي [1] التي ظهرت في أواخر الثمانينات، جاءت لمحاولة فهم ماهية التقدم التكنولوجي أو التقني من خلال استخدام المؤثرات الخارجية الإيجابية التي تم التطرق إليها من قبل A. Marshall (1890) [2] ، و إعادة تأهيل الدور الإقتصادي للدولة مع التركيز بشكل خاص على الآثار الإيجابية لمخزون رأس المال الخاص لـ P. Romer (1989) ، رأس المال البشري R. Lucas (1988) ، الابتكار التكنولوجي P. Romer (1990) و مخزون رأس المال العام R. Barro (1990) على إنتاجية القطاع الخاص و النمو طويل الأجل.

العلاقة بين النفقات العمومية (الإستثمارات العمومية) و النمو الإقتصادي قد جلبت إنتباه العديد من الإقتصاديين و قد حللت على ثلاث مقاربات أساسية في الأدبيات الإقتصادية المعاصرة .

3.1. المقاربة الأولى

تبحث عن العلاقة السببية بين النفقات العمومية و النمو الإقتصادي و قد إستخلصت عدة نتائج قياسية ذات جدل واسع مِن حيث من مِن المتغيرين هو السبب في حدوث الآخر و كانت هته النتائج متغايرة من بلد لآخر و هي على النحو التالي :

3.1.1. <u>علاقة سببية في إتجاه واحد</u>

و هي في مجملها مستلهمة من دراسات A. Wagner و تتمحور في أن النفقات العمومية هي نتيجة و ليست سبب للنمو الإقتصادي ،على عكس الدراسات المستلهمة من الفكر الكينزي التي تصر على أن النفقات العمومية محفزة للنمو الإقتصادي، و يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

المؤلف	عنوان الدراسة	البلد	السنة	النتائج
Keho [3]	أثر الإستثمارات العمومية على النمو الإقتصادي.	ساحل العاج	2004	الذي إستخلص أن النمو الإقتصادي هو الذي يسبب الإستثمارات العمومية في ساحل العاج.
Aregbeyen و Olayinka [4]	إيرادات النفط، النفقات العمومية و علاقتهم بالنمو الإقتصادي.	نيجيريا	2013	بمساعدة إختبار السببية لـ Granger توصل إلى نفس النتائج .

[1] هذه النماذج تطرقنا إليها في المبحث الثالث للفصل الأول.
[2] Alfred Marshall, principles of economics, ed. MACMILLAN & CO.LTD., EIGTH EDIT. (Lon, 1890).
[3] Keho, Y. (2004). Impact de l'investissement public sur la croissance en Côte d'Ivoire. Politique Economique et Développement (PED), (103).
[4] Omo Aregbeyen and Bashir Olayinka Kolawole, "Oil Revenue, Public Spending and Economic Growth Relationships in Nigeria," Journal of Sustainable Development 8, no. 3 (2015): 113–123.

Wu و Lin [1]	تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي و حساسيته مع مستوى التنمية.	182 دولة (Panel)	2010	في الفترة 1950-2004 و بمساعدة إختبار السببية لـ Granger توصلوا إلى نفس النتائج التي تدعم بقوة كل من قانون Wagner و فرضية أن الإنفاق الحكومي هو نتيجة للنمو الإقتصادي.

3.1.2. علاقة سببية في إتجاهين

فيما يخص الدراسات التي حاولت التطرق للسببية في الإتجاهين يمكن أن نشير إلى ما يحمله الجدول التالي :

المؤلف	عنوان الدراسة	البلد	السنة	النتائج
Bationo و Hounkpodote [2]	عدم تجانس السببية بين النفقات العمومية و النمو الإقتصادي في البلدان UEMOA	UEMOA	2010	لا يوجد سببية في إتجاهين.
Ouattra [3]	النفقات العمومية ، الفساد و النمو الإقتصادي في بلدان الاتحاد الإقتصادي و النقدي لغرب أفريقيا .	UEMOA	2007	باستخدام اختبار Granger توصل إلى أن الإنفاق الحكومي و النمو يتأثران تبادليا.
Cheung و Wei [4]	الإنفاق الحكومي و النمو الإقتصادي في كوريا الجنوبية .	كوريا الجنوبية	1997	بإستعمال نموذج VAR توصلوا إلى نفس النتائج أعلاه في الفترة 1954-1994 .

3.2. المقاربة الثانية

تخصصت بدراسة أيضا العلاقة بين المتغيرين و لكن بالتركيز أكثر على تركيبة النفقات العمومية كمحرك للنمو الإقتصادي.

المؤلف	عنوان الدراسة	البلد	السنة	النتائج
Landau [5]	الإنفاق الحكومي و النمو الإقتصادي.	100 بلد	1983	في بحثه عن عوامل النمو كان أول من تساءل حول العلاقة بين النمو الإقتصادي و مستوى النفقات العمومية. و إستخلص أن الاستهلاك العام يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي (-)
Ram [6]	السببية بين الدخل و الإنفاق الحكومي: نضرة دولية واسعة 1954-1980	اليونان	1986	أثر إيجابي للإنفاق العام على النمو الإقتصادي (+)

[1] Wu, Tang, and Lin, "The Impact of Government Expenditure on Economic Growth: How Sensitive to the Level of Development?"
[2] Hounkpodote Hilaire and Bationo Rakissiwind, "Heterogeneity of the Causality between Public Expenditure and Economic Growth in WAEMU Countries: What Are the Implications for Policy Coordination Budget.," Munich Personal RePEc Archive, no. MPRA Paper No. 26027 (2009): 1–22.
[3] Wautabouna Ouattara, "Dépenses Publiques, Corruption et Croissance Économique Dans Les Pays de l'Union Économique et Monétaire Ouest-Africaine (UEMOA) : Une Analyse de La Causalité Au Sens de Granger.," Revue africaine de l'Intégration 1, no. 1 (2007): 139–160.
[4] Benjamin S Cheng and Tin Wei Lai, "Government Expenditures and Economic Growth in South Korea: A VAR Approach," Journal of Economic Development 22, no. 1 (1997): 11–24.
[5] Daniel Landau, "Government Expenditure and Economic Growth: A Cross-Country Study," Southern Economic Journal 49, no. 3 (1983): 783–792.
[6] Rati Ram, "American Economic Association Government Size and Economic Growth : A New Framework and Some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data," American Economic Review 76, no. 1 (1986): 191–203.

Aschauer [1]	هل الإنفاق العمومي منتج ؟.	الو.م. الأمريكية	1989	أثر إيجابي للإنفاق العام على النمو الإقتصادي (+)
Easterly et al. [2]	معدلات ضريبة الدخل و النمو الإقتصادي في البلدان النامية 1970-1988	100 بلد	1993	هناك إرتباط إيجابي بين الإستثمار في النقل والاتصالات فقط مع النمو الإقتصادي.
Devarajan et al. [3]	تركيبة النفقات العمومية و النمو الإقتصادي	الو.م الأمريكية	1996	لا يوجد علاقة معبرة بين النمو الإقتصادي و مستوى الإنفاق العمومي.

3.3. المقاربة الثالثة

تستمد جذورها من أصحاب نظريات النمو الداخلي و قد فتحت الباب لتحليل العلاقة بين الإستثمارات العمومية و النمو الإقتصادي بالأخذ في الإعتبار أثر كل قطاع المشكل للإنفاق العمومي (الطرقات،الإتصالات،النقل.....) ، و تسليط الضوء على الآثار المتباينة لمكونات الإستثمار العمومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

تعتبر دراسات P. Romer هي بداية التطرق لمعرفة دور الإستثمار في البحث و التطوير و تأثيرهما على الإقتصاد عبر العوامل الخارجية الإيجابية (Externalité) ، ثم تلاه R. Lucas الذي درس دور الإستثمار في الرأسمال البشري في عملية النمو.

على هذا النحو فإن دور الدولة قد تقوى بإقتصاديي النمو الداخلي،و خصوصا R. Barro الذي أستخلص أن على الدولة تمويل الإستثمارات العمومية لكي تسمح بنمو ذاتي الديمومة عن طريق العوامل الخارجية.

عدة أعمال قياسية جاءت كتكملة لأعمال الإقتصاديين المذكورين في الفقرة أعلاه و الذين قيموا أثر الذي يمكن أن يكون لكل قطاع من الإستثمارات العمومية على النمو الإقتصادي و يأتي ذكرها في الجدول التالي:

المؤلف	عنوان الدراسة	البلد	السنة	النتائج
Barro و Sala-i-Martin [4]	النمو الإقتصادي	الو.م الأمريكية	1995	يجب التمييز بين الإنفاق الإنتاجي العام (الدفاع ،التعليم ،الصحة ، النقل والاتصالات) و النفقات غير المنتجة (الضمان الاجتماعي ،الترفيه و خدمات الإقتصادية).
Kneller et al. [5]	السياسة الجبائية و النمو : بديهية من بلدان OCDE.	OCDE	1999	من بين 22 دولة لمنظمة التعاون و التنمية الإقتصادية تبين أن النفقات الإنتاجية هي وحدها التي تأثر إيجابا على النمو الإقتصادي.

[1] Aschauer, “Is Public Expenditure Productive?”
[2] William Easterly et al., “Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical Investigation,” Journal of Monetary Economics 32, no. 3 (1993): 417–458.
[3] Devarajan, Swaroop, and Zou, “The Composition of Public Expenditure and Economic Growth.”
[4] Barro and Sala-I-Martin, Economic Growth Second Edition.
[5] Richard Kneller, Michael F. Bleaney, and Norman Gemmell, “Fiscal Policy and Growth: Evidence from OECD Countries,” Journal of Public Economics 74, no. 2 (1999): 171–190.

Afonso و Furceri [1]	حجم الحكومة و تشكيلها، التطاير و النمو الإقتصادي.	البلدان الأوروبية	2010	أعتبروا أن الإنفاق عبر المساهمات الإجتماعية ونفقات التسيير لهم تأثير سلبي على نمو بالنسبة للبلدان الأوروبية بينما الإنفاق في الإستثمارات العمومية تخلق بكثافة حجمها أثر إيجابي، وتبين أيضا أن الزيادة بنقطة مئوية واحدة من النفقات العمومية سوف يخفض بنسبة 0.13 نقطة مئوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، كما أنهم أستنتجوا أنه هناك أثر السقف (Effet de seuil) الذي من خلاله تتحدد إنتاجية الإستثمارات العمومية.
Devarajan et al. [2]	تركيبة النفقات العمومية و النمو الإقتصادي.	البلدان النامية	1996	فيما يخص الشطر الذي يهتم بأثر الإستثمارات العمومية على النمو في البلدان النامية فقد توصلوا إلى نفس نتائج أعلاه.
Tanzi و zee [3]	السياسة الجبائية و النمو الطويل المدى	البلدان النامية و المتقدمة	1997	تبين أن نفقات التسيير (باستثناء الصحة و التعليم) ذات أثر سلبي على النمو الإقتصادي.
Wagstaff [4]	الفقر و اللاعدالة في قطاع الصحة	بلدان شرق أسيا	2002	قدر بأنه بين 1965 - 1990، 1.7% من النمو الإقتصادي السنوي في بلدان شرق أسيا كان سببها تحسين الخدمات في الصحة العمومية و التربية.
Savage et al. [5]	الإستثمار في الإتصالات ,التحرير و النمو الإقتصادي	البلدان النامية	2003	الإستثمار في الإتصالات يرفع في النمو الإقتصادي عبر أثر التمرن (Effet d'entrainement) على باقي القطاعات الأخرى .
Chakraborty و Nandi [6]	البنية التحتية للاتصالات " الخطوط الرئيسية " ، و مستويات التنمية والنمو الإقتصادي : تجارب من مجموعة من البلدان النامية 93 بلد. 2007-1985	93 بلد	2011	أكدا عند دراسة تأثير البنية التحتية للاتصالات لـ 93 بلدا ناميا بين عامي 1985 و 2007 أن هناك تأثير البنى التحتية على النمو و لكنها تختلف حسب مستوى التنمية في هته البلدان ،حسب ثلاث: البلدان الأقل نموا والناشئة و أكثر تطورا حيث أستخلصوا أن البلدان الأقل نموا و البلدان الناشئة تستفيد أكثر من الإستثمارات في البنية التحتية للاتصالات .

[1] António Afonso and Davide Furceri, "Government Size, Composition, Volatility and Economic Growth," European Journal of Political Economy 26, no. 4 (2010): 517–532.
[2] Devarajan, Swaroop, and Zou, "The Composition of Public Expenditure and Economic Growth."
[3] Vito Tanzi and Howell H Zee, "Fiscal Policy and Long-Run Growth," IMF Staff Papers 44, no. 2 (1997): 179–209.
[4] Adam Wagstaff, "Poverty and Health Sector Inequalities," Bulletin of the World Health Organization 80, no. 2 (2002): 97–105.
[5] Scott J Savage, Alan Schlottman, and Bradley S Wimmer, "Telecommunications Investment, Liberalization and Economic Growth," Related Publication 3, no. 30 (2003): 1–22.
[6] Chandana Chakraborty and Banani Nandi, "'Mainline' Telecommunications Infrastructure, Levels of Development and Economic Growth: Evidence from a Panel of Developing Countries," Telecommunications Policy 35, no. 5 (2011): 441–449.

المبحث الثاني : علاقة الإستثمارات العمومية بالتنافسية.

1. القنوات الناقلة لأثر الإستثمارات العمومية و تنافسية القطاع الخاص (الإقتصاد الجزئي و الكلي)

«L'idée que les investissements d'infrastructure peuvent influer sur la productivité est naturellement séduisante : il suffit d'imaginer une économie avec des camions mais sans routes ou des bateaux mais pas de ports. S'efforçant de cerner plus étroitement cette relation». [1]

1.1. قنوات نقل أثر الإستثمارات العمومية على تنافسية القطاع الخاص (الإقتصاد الجزئي)

يرى J. Kiel et al. (2014) أن العلاقة بين الهياكل القاعدية الأساسية و التنافسية غالبا ما ترتكز على خفض التكاليف نتيجة لمشاكل التعريف الضيق للتنافسية التي تقتصر في غالب الأحيان على التكلفة و السعر ، و بالرغم من هذا يعتبرون أنه من الصعب الربط بين الإستثمارات العمومية و التنافسية، إلا إذا كانت المؤشرات العامة، مثل التشغيل و الناتج المحلي الإجمالي تأخذ كبديل لقياس التنافسية ، فتخفيض التكلفة و تأثيرها على التنافسية و النمو الإقتصادي[2] هما أمرين مهمين، فالنقل على سبيل المثال يمثل حل لوجيستي للربط بين البائع و المشتري، لأنه من الواضح أن العناصر الأساسية كالوقت ،أمن المسافرين هم عنصرين مهمين في الربط بينهما [3] .

إعتبر Dumont و Mesple-somps (2000) أنه ليس هناك شك في أن فعالية خدمات الإستثمارات العمومية هي واحدة من أهم جوانب سياسات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية . و تعتبر فعالية و نجاعة هذه الخدمات تؤثر بشكل كبير على إنتاجية المؤسسات و بالتالي على التنافسية الإقتصادية عبر العوامل الخارجية الإيجابية التي تنتج عنها [4] .

أكد S. Amabile و M. Gadille (2003) أن توفُر الإستثمارات العمومية الكافية و الخدمات المتعلقة بها، هو أمر بالغ الضرورة للبلد . لتطوير مزايا تنافسية لا سيما في مجال الاتصالات التي أصبحت العمود الفقري للإقتصاد الحديث، و ضرورة حتمية للشركات التي تسعى إلى إكتساب الميزة التنافسية و ضمان قدر أكبر من التخصص في الإنتاج و بذلك ستكون النتيجة تنافسية مستمرة [5] .

---

[1] Robert Ford and Pierre Poret, "Infrastructures et Productivité Du Secteur Privé," Revue économique, no. 17 (1991): 70.

[2] بإعتبار أن التنافسية الإقتصادية يعبر عنها أو تقاس بالناتج المحلي الإجمالي، و الإنتاجية.

[3] Jan Kiel et al., Impacts of Infrastructure Projects on Competitiveness, Transport Research Arena (Paris, 2014), 9.

[4] Dumont and Mesple-somps, L'impact Des Infrastructures Publiques Sur La Compétitivité et La Croissance Une Analyse En EGC Appliquée Au Sénégal.

[5] Serge Amabile and Martine Gadille, "Les NTIC Dans Les PME : Stratégies, Capacités Organisationnelles et Avantages Concurrentiels," Revue française de gestion 29, no. 144 (2003): 62.

جدول 1.2. : البنى التحتية و الخدمات المرتبطة بها

الخدمات	البنية التحتية المتعلقة بها
وسائل النقل	الطرق ،الجسور ،الأنفاق ،مسارات السكك الحديدية ،الموانئ و غيرها
إمدادات المياه	السدود، الخزانات، الأنابيب، محطات المعالجة، الخ
التخلص من المياه	المجاري، محطات معالجة المياه المستخدمة، الخ
الري	السدود، القنوات
التخلص من القمامة	مكبات النفايات، المحارق...
اتصالات	خطوط الهاتف الثابت و ما إلى ذلك.
الطاقة	محطات توليد الكهرباء، خطوط نقلها و توزيعها...

المصدر: R. Prud'Homme (2004) [1]

بيّن D. Despotović et al. (2016) أن الإستثمار في البنية التحتية يؤدي إلى زيادة في الإنتاج الإقتصادي ، زيادة الإنتاجية و تحسين التنافسية عن طريق إنخفاض تكاليف النقل الذي يسمح بوصول أفضل للمؤسسات إلى أسواق المواد الأولية، إلى جانب مزايا أخرى كتحسين المناخ الإقتصادي ، الاجتماعي، الإقليمي و العالمي، هذه الميزات تمثل إمكانات كبيرة تساعد البلدان على تحسين ميزتها النسبية [2].

الإستثمارات العمومية عموما، تؤثر إيجابا على إنتاجية المدخلات الخاصة (Intrants privés)، فمخزون رأس المال العام في البنية التحتية يمكِّن من زيادة إنتاجية المدخلات الأخرى مثل العمل و مخزون رأس المال الخاص، مما ينتج عنه خفض تكاليف إنتاج الوحدة . كما أن الازدحام في الموانئ على سبيل المثال لقلة الإستثمارات العمومية في هذا النوع من المنشآت ،تعيق قدرة المؤسسات على إحترام المواعيد مع العملاء لعدم تسليم المواد الأولية أو السلع في الموعد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ، أيضا فإن وسائل النقل الفعالة تسمح للمؤسسات بالحصول على منتجاتها و تقديم خدماتها في السوق بشكل آمن و في الوقت المناسب ، و تسهيل حركة العمال إلى مكان العمل، تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر ، تعزيز جاذبية البلد، و تعتمد الإقتصادات أيضا على الإمدادات بالكهرباء بحيث تكون خالية من الإنقطاعات و النقص مما يمكن المؤسسات و المصانع أن تعمل دون عوائق.

إعتبر Adam و Bevan (2004) أن إقتصادات البلدان النامية تتميز عموما بصناعات تواجه صعوبات تتعلق بنقص في قدرتها التنافسية ، لذا ففكرة تأثير الإنتاجية المباشرة للبنية التحتية على تنافسية القطاع الخاص و من ثم على النمو الإقتصادي ، غالبا ما تكون الدافع الرئيسي وراء تزايد الرأس المال العام . فإذا كانت عوامل الإنتاج مكملتين[3] لبعضهما البعض ، فإن زيادة مخزون الرأس المال العام في البنية التحتية يميل إلى زيادة إنتاجية المدخلات الأخرى

[1] Prud'Homme, "Infrastructure and Development."
[2] Danijela Despotović, Milorad Filipović, and Vojislav Ilić, "infrastructure as a competitiveness factor in the western balkan countries," Economics and Organization 13, no. 1 (2016): 13,14.
[3] عندما يمكن استخدام عامل العمل مكان عامل الرأس المال أو العكس لإنتاج نفس المنتوج.

مثل العمل و مخزون الرأس المال الخاص مما يسمح بتخفيض تكاليف إنتاج الوحدة و جعل هذا الإنتاج تنافسي في السوق المحلي أو في الأسواق الخارجية.

و أكدا أن حجم هذا التأثير يرتبط بالمخزون الأولي لرأس المال العام، ففي الإقتصادات المتقدمة تكون آثار إنتاجية هذا النوع من الإستثمارات محدودة نظرا لتشبع هذه البلدان من هذا المخزون، على عكس البلدان المنخفضة الدخل، التي تكون فيها إنتاجية الإستثمارات العمومية كبيرة،نظرا لإفتقارها لخدمات البنية التحتية الأساسية (مثل الكهرباء و المياه النظيفة)، كما هو الحال في العديد من البلدان المنخفضة الدخل ، في المقابل، قد تؤدي الزيادة في إنتاجية رأس المال الخاص إلى رفع معدل الإستثمار الخاص (بالنظر إلى أن المردودية على رأس المال تكون أعلى) و محفزة للنمو[1].

تمثل تكاليف النقل و الطاقة إلى حد بعيد أكبر حصة من التكاليف غير المباشرة للمؤسسات و يعود جزء كبير من هذه التكاليف إلى سوء نوعية البنى التحتية الأساسية ، على سبيل المثال، بسبب عدم كفاية مرافق النقل و إمدادات الكهرباء التي لا يمكن الاعتماد عليها و التي كثيرا ما تكبد الشركات نفقات إضافية في شكل وسائل نقل أكثر تكلفة و أنظمة احتياطية للطاقة جد مكلفة .

لتوضيح هذا التأثير على سبيل المثال ، إعتبر J. Cockburn et al. (2013) [2] أن وظيفة الإنتاج في القطاع الخاص تأخذ على شكل Cobb-Douglas :

$$Y = (Kpub)^{\alpha} L^{\beta} (Kpriv)^{1-\alpha-\beta}$$

حيث Y يمثل الدخل الإجمالي .

Kpub : مخزون الرأس المال العام في البنية التحتية.

L : العمل.

Kpriv : مخزون الرأس المال الخاص .

α و $\beta \ni (0،1)$

من هذا المنطلق يعطى المنتج الهامشي لرأس المال الخاص على الشكل التالي:

$$\frac{\partial Y}{Kpriv} = (1-\alpha-\beta)\left(\frac{Kpub}{Kpriv}\right)^{\alpha}\left(\frac{L}{Kpriv}\right)^{\beta}$$

في حين يعطى المنتج الهامشي للعمالة على الشكل التالي :

[1] Christopher S. Adam and David L. Bevan, "Aid and the Supply Side: Public Investment, Export Performance, and Dutch Disease in Low-Income Countries," The World Bank Economic Review 20, no. 2 (January 1, 2006): 261–290.
[2] John Cockburn et al., Infrastructure and Economic Growth in Asia, 2013, 8.

و بالتالي، فإن ارتفاع رأس المال العام نسبة إلى الرأس المال الخاص يزيد من الناتج الهامشي لكلا المدخلين ، بمعدل متناقص، بالنظر إلى أن $\alpha < 1$.

1.1.1. تخفيض تكاليف النقل

تلعب البنى التحتية في النقل كالطرق السريعة المزدوجة و السكك الحديدية ذات السرعة الفائقة ... دورا هاما في تقليل تكاليف النقل بإستثناء تلك التي تنتج عن العوامل الجغرافية كقرب المسافات بين الأسواق و التي يمكن إعتبارها على أنها متغير خارجي . و لكن يقصد التخفيضات في التكاليف التي تنتج من تطوير البنية التحتية للنقل . حيث إعتبر .Bougheas et al (1999) الإختلافات في تكاليف النقل بين البلدان قد تكون مصدر الفوارق في تنافسية بعض البلدان في الأسواق العالمية، و بالتالي، فإن الاختلافات في حجم و نوعية البنية التحتية في مختلف البلدان قد تكون السبب الرئيسي في إختلافات تكاليف النقل و التي بدورها قد تكون السبب في حدوث فوارق بين البلدان في ما يخص تنافسيتها [1] .

كما أنها نسبة لـ Pradhan و Bagchi (2013) تحسن ظروف النقل التي تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للأمم، عن طريق زيادة تعبئة الموارد، و تحسين إنتاجيتها و يكون ذلك كالتالي :

1) يمكن للبنية التحتية للنقل أن تدخل في عملية الإنتاج كمدخل (input) مباشر و في العديد من الحالات كعامل إنتاج غير مدفوع الأجر.

2) يمكن للبنية التحتية للنقل أن تجعل المدخلات الأخرى (العمل و رأس المال)أكثر إنتاجية، فعلى سبيل المثال، يسمح الطريق المصمم جيدا بنقل البضائع إلى السوق في وقت أقل و بالتالي تقليل تكلفة النقل في عملية الإنتاج.

3) يمكن للبنية التحتية للنقل أن تكون عنصر أساسي في النمو الإقتصادي الجهوي بجذب الموارد من مناطق أخرى، لتكوين ما يسمى بالتكتلات . وفي هذا السياق، فمعظم مراكز الأنشطة الإقتصادية عبر التاريخ ازدهرت على طول ضفاف الأنهار و خطوط السواحل حيث كانت المياه هي الناقل الرئيسي الملائم للمواد الخام و السلع و العمل.

4) يؤثر تطوير البنية التحتية العمومية تأثيرا إيجابيا على إنتاجية المدخلات الخاصة ، فإذا كانت عوامل الإنتاج مكملة إجمالية، فإن زيادة مخزون الرأس المال العام في البنية التحتية يميل إلى زيادة إنتاجية المدخلات الأخرى، مثل العمالة و رأس المال الخاص، مما يخفض تكاليف إنتاج الوحدات [2].

[1] Bougheas, Demetriades, and Morgenroth, “Infrastructure, Transport Costs and Trade,” 170,175.
[2] Pradhan and Bagchi, “Effect of Transportation Infrastructure on Economic Growth in India: The VECM Approach,” 139.

1.1.2. زيادة إنتاجية عامل العمل

بصرف النظر عن تأثيره المباشر على المنتج الهامشي لعوامل المدخلات في عملية الإنتاج الذي ذكرناه سابقا، فإن البنية التحتية العامة قد يكون لها تأثير إضافي غير مباشر على إنتاجية العمل. فتوفر الطرق و وسائل النقل العام الأخرى مثل السكك الحديدية...، يمكِّن سهولة و صول العمال إلى وظائفهم مما يسمح بإستعمال وقت أقل للتنقل من المنزل إلى مواقع العمل المختلفة . مما ينتج الحد من الإجهاد المرتبط بالمرور و المحافظة على تركيز العمال في وظائفهم [1].

كما أن زيادة فرص الحصول على الكهرباء ،الاتصالات السلكية و اللاسلكية، يمكِّن العمال من أداء عدد من المهام بسرعة أكبر ، فضلا عن المهام الإضافية الأخرى التي تكون خارج المكاتب و التي تتطلب الإتصال الدائم بين العمال و بين البائع و المشتري عبر الشبكة العنكبوتية كرسائل البريد الإلكتروني مما يسبب زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى تعزيز تنافسية المؤسسة سواء في عملية الإنتاج ، التسويق و التوزيع [2].

إن الأثر الإيجابي لرأس المال العام على الإنتاجية الحدية للمدخلات الخاصة لا يقتصر على البنية التحتية فقط بل أيضا على المكونات الأخرى لرأس المال العام، مثل التعليم و الصحة، مما قد يؤثر على إنتاجية العمل . علاوة على ذلك، فإن المكونات الأخرى للإنفاق العام، التي تتصل مثلا بإنفاذ حقوق الملكية و الحفاظ على النظام العام، يمكن أيضا أن تزيد من الإنتاجية و أن تؤثر تأثيرا إيجابيا على الإستثمار الخاص و النمو، على الرغم من أنه لا يمكن اعتبارها ذات إنتاجية مباشرة [3].

الأثار التي تنتجها البنية التحتية العمومية على الإنتاجية و تكلفة القطاع الخاص في وجود العوامل الخارجية المرتبطة باستخدام بعض عوامل الإنتاج، مثل آثار التعلم بالممارسة الناجمة عن درجة عالية من التكامل بين رأس المال المادي و مهارة العمل، فمن خلال تعزيز إنتاجية العمل و تخفيض تكاليف العمل فإن التعلم عن طريق الممارسة قد يزيد من تأثير نمو البنية التحتية العامة لأن زيادة رأس المال العام قد تؤثر على معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، بصرف النظر عن تأثيره على تراكم رأس المال الخاص [4].

1.1.3. تموقع المؤسسات و تكاليف التكيف

1.1.3.1. تموقع المؤسسات

إعتبر P. Ondiege (2013) أن تكاليف النقل و عائد الإنتاج (Rendements d'échelle) هما العاملان الأساسيان في تموقع النشاط الإقتصادي ، فدون عائد الإنتاج و بدون تخفيضات في تكاليف النقل تصبح المواقع دون فائدة ، دون

[1] Alicia Haydock Munnell, "Why Has Productivity Growth Declined? Productivity and Public Investment," New England Economic Review, no. January/February (1990): 3–22.
[2] Pierre-Richard Agenor and Blanca Moreno-Dodson, Public Infrastructure And Growth : New Channels And Policy Implications, World Bank Policy Research, Policy Research Working Papers (The World Bank, 2006), 12, http://elibrary.worldbank.org/doi/book/10.1596/1813-9450-4064.
[3] Rebecca M. Blank, "What Drives American Competitiveness?," Annals of the American Academy of Political and Social Science 663, no. 1 (2016): 25.
[4] Munnell, "Why Has Productivity Growth Declined? Productivity and Public Investment".

عائد الإنتاج مع وجود تخفيض في تكاليف مصاريف النقل ستكون الأنشطة الإقتصادية موزعة بالتساوي ، مع عوائد الإنتاج و دون خفض تكاليف النقل، فإن الأنشطة تتمركز في ذلك الموقع ، وجود هاتين الخاصتين تدفع المؤسسات إلى التفكير الجدي في تكاليف تموينها، حجم الأسواق التي تمونها و مواقع منافسيها . لذلك وسائل النقل الفعالة بما في ذلك الطرق ذات الجودة،السكك الحديدية، النقل الجوي، الموانئ التي تسمح لأصحاب المشاريع الحصول على السلع و الخدمات من الأسواق بطريقة آمنة و في الوقت المناسب ، تسهيل حركة العمال إلى أماكن العمل، تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، و تعتمد الإقتصادات أيضا على إمدادات الكهرباء التي تكون خالية من الإنقطاعات و النقص حتى تتمكن المؤسسات و المصانع من العمل دون عوائق [1].

حسب A. Escribano et al. (2010) التنافسية تتطلب مجموعة واسعة من العوامل ،السياسية ، المؤسساتية و الإقتصادية التي يجب تحسينها، فعدم الإهتمام بهذه العناصر قد يسبب مشاكل تعيق النمو الإقتصادي، حيث أن تحسين البنية التحتية هي خطوة مهمة للدخول إلى الأسواق الدولية و تحقيق أهداف النمو المستدام و الحد من الفقر، فنوعية البنية التحتية لها تأثير عميق على جميع مجالات الإقتصاد، بينما البنية التحتية و خدمات النقل و التجارة المحدودة ترفع من التكاليف اللوجستيكية و المعاملات، مما يجعل المنتجات غير تنافسية ، و أيضا الحد من الإنتاج الريفي و عدم وصول سكان الريف إلى الأسواق لها آثار سلبية على النشاط الإقتصادي و الفقر، و تحسين مناخ الإستثمار و الأعمال بشكل عام مع بنية تحتية نوعية، على وجه الخصوص، يمكن أن يؤدي إلى مكاسب كبيرة في الإنتاجية ، التشغيل ، الأجور الحقيقية، أنشطة التصدير، و تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (IDE) [2].

1.1.3.2. تكاليف التكيف

أوضحت الدراسات طبيعة تكاليف التكيف و كذلك الآليات التي قد تؤثر عليها عبر الإستثمارات العمومية حيث يرى P. Agenor و M. Dodson (2006) أن هناك قناة أخرى يمكن من خلالها لرأس المال العام أن يخفض تكاليف التكيف عن طريق تسهيل إعادة توزيع رأس المال من قطاع إلى آخر (من القطاع غير التجاري إلى القطاع التجاري مثلا)، و ذلك استجابة للتغيرات في الأسعار النسبية. و بعبارة أخرى، إذا كان تحويل رأس المال عبر الأنشطة مكلفا، فإن توافر البنية التحتية العامة قد يساعد على خفض هذه التكاليف .

البنية التحتية العامة و الإستثمار الخاص يرتبطان حسبهم ارتباطا إيجابيا بفكرة أن رأس المال العام قد يقلل من تكاليف التكيف المرتبطة بالزيادات في تكوين رأس المال الخاص .

[1] Peter Ondiege, Jennifer Mbabazi Moyo, and Audrey Verdier-chouchane, Developing Africa's Infrastructure for Enhanced Competitiveness, The Africa Competitiveness Report 2013 (Genève, 2013), 70–87.
[2] Alvaro Escribano, J Luis Guasch, and Jorge Pena, Assessing the Impact of Infrastructure Quality on Firm Productivity in Africa Cross-Country Comparisons Based on Investment Climate Surveys from 1999 to 2005, Policy Research Working Papers, vol. 9, 2010, 41,42.

إعتبرا كذلك أن تكاليف التكيف تمثل ،الاحتكاكات التي تمنع الشركات من تعديل مخزونها الرأسمالي بشكل كامل و فوري استجابة لصدمة الطلب أو تغيير في السعر النسبي لرأس المال أو زيادة في الإنتاجية . و قد أصبح هناك إعتراف متزايد بأن ضعف البنية التحتية، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل قد يكون سببا هاما لهذه الاحتكاكات . فعلى سبيل المثال، قد يؤدي التوسع في شبكة الطرق ليس فقط إلى تقليل الازدحام على الطرق السريعة و تسهيل شحن البضائع عبر المناطق مما يقلل من تكاليف إنتاج الوحدات، و لكن أيضا يقلل من النفقات المرتبطة ببناء مصنع جديد أو نقل معدات ثقيلة للتركيب إلى موقع إنتاج جديد . ففي البلدان الكبيرة ذات الكثافة السكانية المنخفضة، يمكن أن يكون التأثير على تكلفة الإستثمار كبيرا إلى حد ما [1].

إن رفع الرأس المال العام في البنية التحتية يسمح ليس فقط بخفض تكاليف الإنتاج ، بل أيضا تكاليف التكيف المتصلة بالإستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات المردودية المتوقعة و بالتالي تحفيز تكوين رأس المال الخاص. و قد يكون لهذا الأثر الإيجابي أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة . على سبيل المثال، غالبا ما يكون توزيع حجم المؤسسات في البلدان المنخفضة الدخل على شكل أقطاب أو مناطق في مناطق جغرافية معينة ، مما يسمح بوجود نسبة عالية من الشركات الصغيرة محاولة التقليل قدر الإمكان من تكاليف التكيف ففي الدراسة التي أجراها Reinikka و Svensson (2002) في أوغندا لم يتمكن سوى جزء صغير من الشركات الصغيرة (أقل من 20 %، مقارنة بما يقرب من 80 % بالنسبة للشركات الكبيرة) من شراء مولدات كهربائية لتخفيف النقص المزمن في الوصول إلى الكهرباء التي توفرها الدولة . و بالمثل، تتحمل المؤسسات الصغيرة خصوصا منها الناشئة لوضعيتها المالية التي غالبا ما تكون متدهورة و رأسمالها الصغير صعوبة كبيرة بتحملها تكاليف كبيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة بسبب القيود التي يفرضها نقص البنية التحتية العمومية على الصناعات التحويلية[2].

1.2. قنوات نقل أثر الإستثمارات العمومية على تنافسية القطاع الخاص (الإقتصاد الكلي)

يمكن للاستثمار في البنية التحتية العامة أن يؤثر على تنافسية الإستثمار الخاص من خلال قنوات مختلفة. هذه القنوات يمكن تصنيفها إلى مجموعتين كبيرتين من التأثيرات و هي أثر الطرد و أثر التكامل (التأثير المباشر) ، و تأثيرات الإنتاج و الأسعار النسبية (التأثير غير المباشر).

تؤكد وجهة نظر التكامل أنه إذا كانت النفقات العمومية موجهة نحو رأس المال العام في البنية التحتية بدلا من غيرها، فقد تحفز تكوين رأس المال المادي الخاص عن طريق رفع الإنتاجية الحدية للمدخلات الخاصة [3] . كذلك التأثير الإيجابي لرأس المال العام على الإنتاجية الحدية للمدخلات الخاصة قد لا يقتصر على البنية التحتية المادية فحسب، بل أيضا على رأس المال البشري الناتج عن التعليم و الصحة ، مما قد يعزز إنتاجية المدخلات الخاصة - أي العمالة و

[1] Agenor and Moreno-Dodson, Public Infrastructure And Growth : New Channels And Policy Implications, 12.
[2] Ritva Reinikka and Jakob Svensson, “Coping with Poor Public Capital,” Journal of Development Economics 69, no. 1 (2002): 51–69.
[3] Pritha Mitra, “Has Government Investment Crowded out Private Investment in India?,” American Economic Review 96, no. 2 (2006): 337–341.

رأس المال [1]. و مع ذلك ، فبقدر ما تؤدي الإستثمارات العمومية في البنية التحتية إلى نزوح الإستثمارات الخاصة أو طردها ، فإن تأثيرها الإيجابي واضح على تكوين رأس المال الخاص [2] .

ترى L. Sineviciene و A. Vasiliauskaite (2012) الإستثمارات العمومية في البنية التحتية تزيح أو تطرد الإستثمار الخاص إذا كان القطاع العام يمول الزيادة في الإستثمارات العمومية من خلال زيادة الضرائب الغير ضرورية التي قد تزيد من حوافز أعوان القطاع الخاص للتهرب من الضرائب ، أو تقليل المعدل الصافي المتوقع للعائد لإستثمارات القطاع الخاص ، و بالتالي تخفيض الرغبة في الإستثمار [3].

كذلك حسب L. Erden وR. Holcombe (2005) قد يحدث تأثير مماثل على تكوين رأس المال الخاص إذا تم تمويل الإستثمار في البنية التحتية العامة من خلال الاقتراض في الأسواق المالية المحلية من خلال دفع أسعار الفائدة إلى الإرتفاع مما يقلل قدرة القطاع الخاص على الوصول إلى هذه الأسواق [4] .

وفقا لـ Boopen و Khadaroo (2009) إذا تم دفع الزيادة في الإستثمار في البنية التحتية العامة عن طريق الاقتراض في الأسواق المالية الخارجية ، فإن عبء الديون هذا يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الإستثمار من خلال كل من القنوات الثلاث التالية [5] :

أولا : قد يكون هناك انخفاض في الموارد القابلة للاستثمار حيث تتطلب خدمة الديون التمويل الخارجي .

ثانيا : الضريبة المتوقعة المرتبطة بخدمة الدين المستقبلية تحد من العائد المتوقع على الإستثمار.

ثالثا : عدم اليقين بشأن السياسات اللازمة في المستقبل للوفاء بخدمة الديون تميل أيضا إلى خفض الإستثمار.

إن الآثار المترتبة عن الأدبيات النظرية أعلاه هي أنه من خلال زيادة تكلفة رأس المال و تأثيرها السلبي على معدلات الفائدة المتوقعة بعد خصم الضرائب على رأس المال الخاص ، قد يكون لهذه الزيادة تأثير سلبي على الإستثمار الخاص حيث يقوم المستثمرون الخواص بإعادة النظر في خططهم الإستثمارية بسبب الإرتفاع المتوقع في معدلات الضرائب لتغطية الزيادة في الإستثمارات العمومية. من خلال التغيرات في الإنتاج و الأسعار النسبية ، قد تؤثر الإستثمارات العمومية و رأس المال في البنية التحتية على تكوين رأس المال الخاص بشكل غير مباشر حيث يرى Rebelo و Easterly (1993) بأن رأس المال العام في البنية التحتية قد يزيد من الإنتاجية الحدية لمدخلات عوامل

[1] Pierre Richard Agénor, Nihal Bayraktar, and Karim El Aynaoui, "Roads out of Poverty? Assessing the Links between Aid, Public Investment, Growth, and Poverty Reduction," Journal of Development Economics 86, no. 2 (2008): 277–295.
[2] S Boopen and AJ Khadaroo, Transportation Capital and Private Capital Formation in Mauritius: Testing the Substitutability and Complementarity Hypotheses, In University of Mauritius, 2009.
[3] Lina Sineviciene and Asta Vasiliauskaite, "Fiscal Policy Interaction with Private Investment: The Case of the Baltic States," Engineering Economics 23, no. 3 (2012): 233–241.
[4] Lutfi Erden and Randall G Holcombe, "The Effects of Public Investment on Private Investment in Developing Economies," Public Finance Review 33, no. 5 (2005): 575–602.
[5] Boopen and Khadaroo, Transportation Capital and Private Capital Formation in Mauritius: Testing the Substitutability and Complementarity Hypotheses.

الإنتاج الحالية (رأس المال و العمل على حد سواء) ، و بالتالي يقلل من تكاليف الإنتاج الهامشية و يزيد من مستوى الإنتاج الخاص [1].

يمكن للبنية التحتية العامة كذلك حسب Boopen و Khadaroo أن تؤثر أيضا على الإستثمار الخاص بشكل غير مباشر من خلال تأثير التدفق على أسعار السلع الاستهلاكية المحلية بالنسبة لسعر السلع المستوردة ، أي سعر الصرف الحقيقي. فالزيادة في الإستثمارات العمومية في البنية التحتية على سبيل المثال سترفع الطلب الكلي و الأسعار المحلية (بالإضافة إلى تحفيز الإنتاج). و في حالة عدم انخفاض سعر الصرف الاسمي بشكل كامل لتعويض الزيادة في الأسعار المحلية، فمن المرجح أن يرتفع سعر السلع المحلية مقارنة بالسلع الاستهلاكية المستوردة بالقيمة النسبية (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي)، مما يحفز الطلب على هذه السلع و تثبيط النشاط الداخلي [2] .

بيّن .Agénor et al (2008) أنه قد يكون التأثير الصافي على الناتج موجبا أو سلبيا، اعتمادا على المرونة الزمنية بين البدائل (السلع المحلية و المستوردة). إذا كانت هذه المرونة منخفضة (كما يتوقع في المدى القصير)، فقد يكون التأثير الصافي على الناتج إيجابيا ، بحيث قد يزيد الإستثمار الخاص بالفعل [3].

بالإضافة إلى ذلك ، قد تؤثر الإستثمارات العمومية في البنية التحتية على الإستثمار الخاص حسب Boopen و Khadaroo من خلال التأثيرات الجانبية لكل من الطلب و العرض على الإنتاج. من جانب الطلب ، قد تؤدي الزيادة في الأسعار المحلية إلى انخفاض الثروة الحقيقية للقطاع الخاص و بالتالي الإنفاق ، إذا كان هذا التأثير كبيرا بما فيه الكفاية (نسبة إلى الزيادة في الإنفاق العام) ليؤدي إلى انخفاض في الامتصاص المحلي ، فقد تراجع الشركات توقعاتها للطلب المستقبلي و انخفاض النفقات الإستثمارية ، من خلال تأثير عكسي للمسرع [4] .

من ناحية العرض يرى .Agénor et al أنه قد يؤدي التقييم الحقيقي إلى حدوث تحول في تخصيص الموارد نحو قطاع السلع غير القابلة للتداول ، مما يحفز الإستثمار في هذا القطاع و يؤدي إلى الحد من تكوين رأس المال في قطاع السلع القابلة للتداول. لذلك ، قد يكون التأثير الصافي غير مؤكد. قد تكون هناك زيادة في الإستثمار الخاص إذا لم ينخفض سعر الصرف الاسمي بالكامل استجابة للزيادة في الأسعار المحلية مما يعني انخفاض التكلفة الحقيقية للمدخلات الوسيطة المستوردة [5] .

إن الروابط النظرية المذكورة أعلاه للبنية التحتية العامة و الإستثمار الخاص تشير إلى أن التأثير الصافي للاستثمارات العمومية على الإستثمار الخاص هي مسألة تجريبية ، لأن استثمارات البنية التحتية العامة تلعب العديد من الأدوار

[1] William Easterly and Sergio Rebelo, “Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical Investigation,” National Bureau of Economic Research 32, no. 3 (1993): 417–458.
[2] Boopen and Khadaroo, Transportation Capital and Private Capital Formation in Mauritius: Testing the Substitutability and Complementarity Hypotheses.
[3] Agénor, Bayraktar, and El Aynaoui, “Roads out of Poverty? Assessing the Links between Aid, Public Investment, Growth, and Poverty Reduction.”
[4] Boopen and Khadaroo, Transportation Capital and Private Capital Formation in Mauritius: Testing the Substitutability and Complementarity Hypotheses.
[5] Agénor, Bayraktar, and El Aynaoui, “Roads out of Poverty? Assessing the Links between Aid, Public Investment, Growth, and Poverty Reduction.”

التنافسية و التعويضية في تأثيرها على الأنشطة الإستثمارية للقطاع الخاص. إعتبر Cockburn et al. (2013) و Fedderke و Garlick (2008) أن النظرية الإقتصادية الكلية أشارت إلى قناتين مهمتين ناقلتين لأثر الإستثمار في البنى التحتية على النمو على النمو الإقتصادي وهي القناة التقليدية و القناة الحديثة.

1.2.1. القناة التقليدية

و هي قناة مباشرة تفترض بأن البنى التحتية هي تشكل تجهيزات إنتاجية و بالتالي فهي تأثر مباشرة في العملية الإنتاجية و بالتالي فمستويات أعلى من الإستثمار في هذا النوع من البنى التحتية ستكون نتيجته إنتاجية حدية أكبر للقطاع الخاص رافعة بذلك معدل المردودية للاستثمار الخاص، و بالتالي هذا الأخير (أي معدل المردودية) يشجع على تحقيق مستويات أعلى من المخرجات لسد رغبات طلبات القطاع الخاص من التجهيزات المنتجة مما يسمح بتحقيق مستويات أعلى من النمو الإقتصادي [1] .

شكل 1.2 : الأثر التقليدي للإستثمار في البنى التحتية على النمو الإقتصادي.

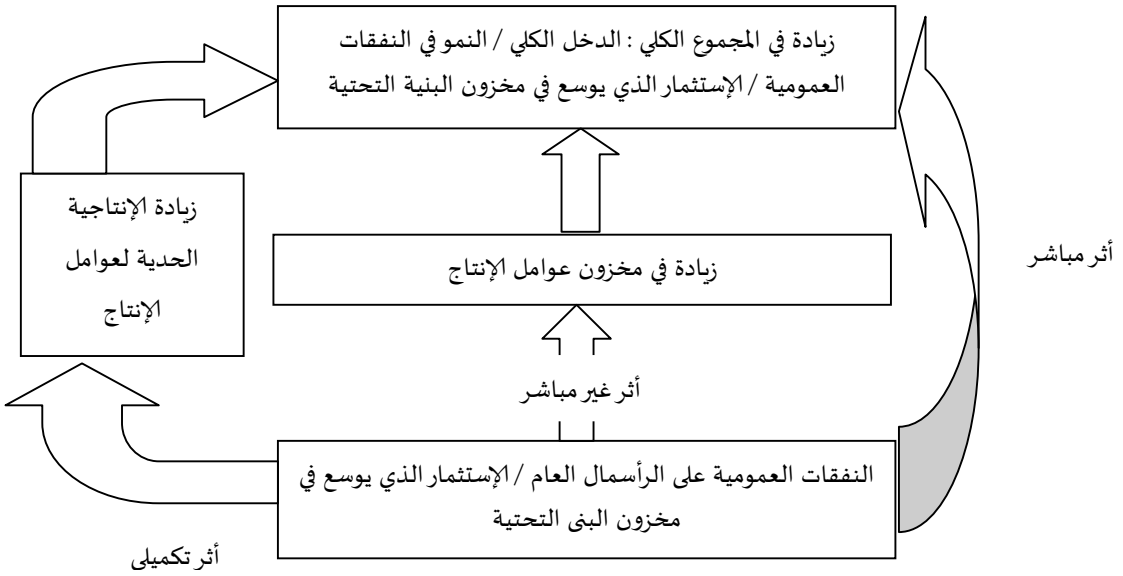

المصدر : Fedderke و Garlick (2008) [2]

1.2.2. القناة الحديثة

تفترض القناة الحديثة الثانية أن الإنفاق المتزايد على الرأسمال العام يولد تأثير التكامل من خلال خفض تكاليف الإنتاج أو رفع الإنتاجية الهامشية لمدخلات عوامل الإنتاج (الأرض، الرأس المال، اليد العاملة) المستخدمة في عملية الإنتاج. على سبيل المثال، تقلل الإستثمارات العمومية التي تهدف إلى ضمان إمدادات الكهرباء من عبء التكاليف على

[1] Cockburn et al., Infrastructure and Economic Growth in Asia, 8.
[2] Johannes Fedderke and Rob Garlick, Infrastructure Development and Economic Growth in South Africa : A Review of the Accumulated Evidence, University of Cape Town Policy Paper, 2008.

المؤسسات، مقارنة مع عدم وجوده و اللجوء إلى مصادر بديلة جد مكلفة للإمداد بالطاقة.كما يساعد توفير مصادر الطاقة في الاستخدام الفعال للآلات و المعدات الثقيلة في جميع الصناعات، مما يرفع الإنتاجية الحدية لمدخلات عوامل الإنتاج. و بالتالي فإن الإستثمارات العمومية في البنى التحتية المنتجة، و التي تقلل تكاليف التشغيل للشركات و تزيد الإنتاجية الحدية لمدخلات العوامل ، و قد تخلق أيضا سبل أخرى أكثر ربحية خصوصا بزيادة فرص الإستثمار الأجنبي و المحلي، مما يعزز النشاط الإقتصادي العام بشكل مباشر [1] .

بغض النظر عن قنوات النقل التقليدية الموضحة أعلاه، حددت عدة دراسات القنوات البديلة الحديثة التي قد تأثر من خلالها البنى التحتية على النمو الإقتصادي. حيث أقترح Ferreira (1999) أن الإستثمارات العمومية التي توسع المخزون الحالي للبنية التحتية الإنتاجية يمكن أن يكون لها حافزا أو تأثير غير مباشر، من خلال توليد عوامل خارجية أيجابية تعزز تراكم عوامل الإنتاج (العمالة و رأسمال) أو تزيد من انتاجية عوامل الإنتاج، على سبيل المثال، يمكن للإستثمارات العمومية التي تستهدف تحسين الوصول إلى البنية التحتية الصحية و التعليمية الجيدة و استخدامها أن تخلق قوة عاملة أفضل تعليما و أكثر صحة، و كذلك تعمل الإستثمارات العمومية على تحسين شبكات النقل العام، حيث يستطيع بذلك العمال الإنتقال إلى وظائفهم بسهولة و سرعة أكبر و بالتالي فإن زيادة الرأسمال البشري و حركته تحفز زيادة إنتاجية العمل، مما يضمن مساهمة الإستثمارات العمومية بشكل غير مباشر في النمو الإقتصادي [2].

بالإضافة إلى تأثير التحفيز، إعتبر كل من Agénor و M. Dodson (2006) بأن النفقات العمومية على صيانة البنية التحتية قد تأثر إيجابا على النمو من خلال تحسين مكانة الرأسمال الخاص [3] . إنفاق القطاع العام على الصيانة لا يعزز فقط جودة البنية التحتية العمومية و طول عمرها، بل يقلل أيضا من معدل إنفاق القطاع الخاص و إنفاقه على الصيانة على سبيل المثال، من خلال الإستثمار في الحفاظ على جودة شبكات الطرق العامة، تستطيع الدولة مساعدة القطاع الخاص على تمديد عمر المعدات الرأسمالية المستخدمة لنقل إنتاجها و قواها العاملة عبر و داخل المناطق الإقتصادية المختلفة ، مع إنخفاض الإنفاق على هذا النوع من الموارد الرأسمالية ، يقوم القطاع العام من زيادة تعبئة موارد إضافية و تخصيصها لأغراض استثمارية أخرى مربحة معززة للنمو [4].

جاءت الأدبيات بالكثير من الأدلة لتدعم فرضيات القنوات الناقلة المذكورة أعلاه. قام Reinikka و Svenson (2002) باستجواب عدة مؤسسات في أوغندا حول الإصلاحات الهيكلية. و قد إستنتجوا أن البنية التحتية الضعيفة تنقص من الإستثمار الإنتاجي للمؤسسات لأن القطاع الخاص مجبر على الإستثمار في رأسماله الخاص نتيجة سوء البنة

[1] Ibid.
[2] Cavalcanti Ferreira, “Inflationary Financing of Public Investment and Economic Growth.”
[3] Agenor and Moreno-Dodson, Public Infrastructure And Growth : New Channels And Policy Implications.
[4] Agénor, Bayraktar, and El Aynaoui, “Roads out of Poverty? Assessing the Links between Aid, Public Investment, Growth, and Poverty Reduction.”

التحتية التي لم توفر له الظروف المناسبة لتوسعت نشاطه و تكثيفه مما يدفعه إلى التخلي عن الإستثمار ، و لو كان ذا مردودية عالية [1]. في الفيليبين لاحظ Teruel و Kuroda (2005) أن توفير أكثر للبنى التحتية العمومية ينقص من تكاليف الإنتاج و يسهم في زيادة الإنتاجية في القطاع الفلاحي [2]. كما أن توفير الخدمات الصحية و التعليمية بالخصوص في البلدان النامية يمكنها من تكثيف آثار البنية التحتية العمومية على النمو الإقتصادي على سبيل المثال الإستثمارات التي يقوم بها القطاع العمومي في البنى التحتية للنقل لها اثر التدريب، مما يسمح لها بتسهيل وصول التلاميذ إلى المدارس و الوصول إلى المرافق الصحية، هذا الوصول السهل يخلق بما يسمى "الدورة الحميدة" (Cercle vertueux) لأن تلاميذ مع صحة جيدة لهم أكثر حظ في متابعة دراستهم و تكوينهم مما يجعلهم أكثر إنتاجية في سوق العمل[3]. الإستثمار في المؤسسات التعليمية و الصحة تحسن أيضا من تناقص معدل الوفيات (Esperence de vie) لسكان البلد، و بهذا فإن الإنقاص من عدم التأكد و الخطر من الوفيات يعزز كذلك من فرص الإدخار، كل هذه الآثار تصب في خانة إنتاجية العمل و التنافسية مما يجذب الإستثمارات و تزيد النمو الإقتصادي[4].

2. علاقة الإستثمارات العمومية بالتنافسية (من منظور الرفاهية الإجتماعية)

الإستثمارات العمومية المنتجة [5] نسبة إلى A. Fall وK. Thiaw (2012) تكون سبيلا في تحقيق مستويات عالية من النمو الإقتصادي، هذا الأخير يعتبر الهدف الأساسي للسياسة الإقتصادية، و بالتالي تنعكس هذه العملية إيجابا بتحسين الرفاهية الإجتماعية للبلد [6].

تؤدي البنية الأساسية ذات النوعية إلى الحد من الفقر من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي ، تحسين دخل الأسرة ، التعليم و الصحة . ففي دراسة لـ Estache et al. (2005) بينت أن الإستثمار في البنية التحتية سارعت في معدل التقارب السنوي للنمو بنسبة 13٪ في أفريقيا خلال السنوات الثلاثين الماضية . علاوة على ذلك، من خلال خفض تكلفة غلي الماء، و الحد من الحاجة إلى الاعتماد على أنواع الوقود التقليدية المسببة لتفاقم مشكل تزايد غاز ثاني

[1] Reinikka and Svensson, "Coping with Poor Public Capital."
[2] Romeo G. Teruel and Yoshimi Kuroda, "Public Infrastructure and Productivity Growth in Philippine Agriculture, 1974–2000," Journal of Asian Economics 16, no. 3 (2005): 555–576.
[3] Pierre Richard Agénor and Kyriakos C. Neanidis, "The Allocation of Public Expenditure and Economic Growth," Manchester School 79, no. 4 (2011): 899–931.
[4] Agenor and Moreno-Dodson, Public Infrastructure And Growth : New Channels And Policy Implications.
[5] ذات أثر إيجابي على النمو الإقتصادي.
[6] Alsim FALL and Kalidou THIAW, Productivité Des Dépenses Publiques et Croissance Economique Dans L ' UEMOA Une Analyse Bayésienne Sur Données de Panel, 2012, 2.

أكسيد الكربون في الجو مثل الخشب و مخلفات المحاصيل و الفحم... لأغراض الطهي، فإن الحصول على الكهرباء يساعد على تحسين النظافة و الصحة و الحد من تلوث الهواء في الأماكن المغلقة و حدوث أمراض الجهاز التنفسي [1].

يساعد نظام أفضل للنقل و شبكة طرق أكثر أمنا لا سيما في المناطق الريفية على رفع معدل الإلتحاق بالمدارس من جهة و من جهة أخرى يسمح بتوظيف أكثر للمدرسين و تسهيل تنقلهم بتقريب المناطق الحضرية بالمناطق الريفية النائية مما قد يحسن من نوعية التعليم في هذه المناطق و ينتج فرصا للعمل و بالتالي يحد ذلك من الفقر [2].

و يمكن التغلب على مشكلة الفقر و ضعف المؤشرات الإجتماعية و الإقتصادية و الحواجز التي تعترض سياسات التجارة العالمية بتكثيف الأنشطة الإقتصادية الإقليمية ، مما سيساعد على خفض حدة الفقر، و التأثير الإيجابي على مؤشرات الإقتصاد الكلي من خلال زيادة التحويلات و فرص العمل.

بالإضافة إلى ذلك فتعزيز الوصول إلى خدمات البنية التحتية عبر سهولة الوصول إلى الكهرباء ، المياه ، المرافق الصحية في المناطق الحضرية و الريفية سيكون له أثر مباشر على الحد من الفقر. كما أن تعزيز النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات خصوصا منها ذات السرعة في التدفق (النطاق العريض) و شبكة الطرق الريفية سيزيد إنتاجية الإقليم و توسيع فرص الوصول إلى الأسواق.

إعتبر J. Aker و I. Mbiti (2010) أن الإستثمار في البنية التحتية للاتصالات يؤدي إلى خفض تشتت الأسعار عبر الأسواق و تقليل الفوارق في أسعار السلع و الخدمات نتيجة وضعيات إحتكارية و بعد المسافات للمؤسسات ذات الحجم الكبير التي تستحوذ على وسائل مادية و بشرية كبيرة تجعلها تسيطر على حصص كبيرة في الأسواق المحلية و حتى الدولية نتيجة تباعد المسافات بين الأسواق و صعوبة التنقل إليها زيادة على الوقت الكبير الضائع للقيام بذلك لعدم توفر النقل . فعلى سبيل المثال إدخال ثقافة إستعمال الهاتف المحمول في المناطق الريفية في منطقة جنوب الصحراء الكبرى قللت من تشتت أسعار الحبوب عبر الأسواق بنسبة 10% [3].

لذلك حسب Amabile و Gadille (2003) فتوفُر الإستثمارات العمومية الكافية و الخدمات المتعلقة بها، هو أمر بالغ الضرورة للبلد . لتطوير مزايا تنافسية لا سيما في مجال الاتصالات التي أصبحت العمود الفقري للإقتصاد الحديث، و

[1] Antonio Estache, B Speciale, and David Veredas, “How Much Does Infrastructure Matter to Growth in Sub-Saharan Africa?,” World Bank, no. June (2005): 1–21.
[2] Marie Gachassin, Boris Najman, and Gaël Raballand, Roads Impact on Poverty Reduction a Cameroon Case Study, World Bank Policy Research Working Paper Vol. 5209, 2010.
[3] Jenny C Aker and Isaac M Mbiti, “Mobile Phones and Economic Development in Africa,” Journal of Economic Perspectives 24, no. 3 (2010): 217.

ضرورة حتمية للشركات التي تسعى إلى إكتساب الميزة التنافسية و ضمان قدر أكبر من التخصص في الإنتاج و بذلك ستكون النتيجة تنافسية مستمرة [1].

يرى F. Zhai (2012) أنه على عكس العديد من استثمارات القطاع الخاص، فإن الإستثمارات العمومية تقوم بخلق عوامل خارجية إيجابية في جميع قطاعات الإقتصاد، مما يؤدي إلى عوائد إجتماعية تتجاوز عائدات القطاع الخاص، فمثلا الإستثمارات العمومية في الطرق الموجهة للنقل الجهوي و البنية التحتية للاتصالات لهما آثار خارجية تتمثل في زيادة فرص الوصول إلى الأسواق عن طريق خفض التكاليف التجارية [2].

الكثير من الدول و خاصة منها تلك النامية لم تحسن الإستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة ، نتيجة ضعف المهارات و اليد العاملة ذات الكفاءة التي تُعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على التنافسية و التكامل مع الأسواق العالمية ، و يمكن للسياسات التي تهدف إلى خلق و تنمية الموارد البشرية أن تساعد الكثير من الدول على التصدي لمساوئ ظاهرة العولمة بفعالية ، لأن عملية التكامل تتطلب تفاعل المهنيين ، المثقفين ، العلماء ، السياسيين و صانعي السياسات لأي بلد مع بقية العالم.

يعتبر التعليم و التدريب عنصرين أساسيان لمواجهة تحديات العولمة و القدرة التنافسية في المجتمعات القائمة على المهارة (Skills) كما يعتبران أمرين مهمين في تعزيز النمو الإقتصادي و إيجاد فرص العمل ،كما أن إكتساب المعارف ذات الصلة بالمهارات هو شرط رئيسي لتنافسية البلد ، و من الضروري تهيئة الظروف المواتية لكي يكون الإقتصاد قائم على المعرفة من أجل توليد القدرة التنافسية على المدى الطويل ، و ينبغي أن ينصب التركيز على المجالات التي ستدعم نمو القدرات الإبداعية و القدرة التنافسية الإقتصادية للبلد ، لذا ينبغي التركيز على و ضع إستراتيجيات مناسبة ، إصلاحات هيكلية أساسية و تهيئة الظروف اللازمة لتنمية اقتصاد قائم على المعرفة.

هناك عدة دراسات لباحثين نذكر منهم J. P. Garces (2011) أكدت على وجود صلة بين الإستثمارات العمومية [3] و التحصيل التعليمي. فقد وجدت هذه الدراسة تأثيرا إيجابيا مباشرا على مؤشرات التعلم .و قد وجدت بالفعل أن وجود نظام نقل أفضل و شبكة طرق أكثر أمانا لا سيما في المناطق الريفية يساعدان على زيادة معدل الالتحاق بالمدارس، حيث أن زيادة إمكانية الوصول جعلت من السهل توظيف المعلمين و تسهيل تنقلهم من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية المنعزلة،مما يحسن نوعية التعليم أيضا.

[1] Amabile and Gadille, “Les NTIC Dans Les PME : Stratégies, Capacités Organisationnelles et Avantages Concurrentiels,” 62.
[2] Fan Zhai, “Benefits of Infrastructure Investment : An Empirical Analysis,” in Infrastructure for Asian Connectivity (USA: Edward Elgar, 2012), 81.
[3] تشمل الإستثمارات العمومية في الطرق ،الكهرباء ،المياه ،الصرف الصحي و الإتصالات.

أشارت الدراسة كذلك إلى أن زيادة فرص الحصول على المياه الشروبة و خدمات الصرف الصحي في المدارس تميل إلى رفع معدلات الحضور و قدرة الأطفال على التعلم، من خلال تحسين وظعهم الصحي. و في العديد من البلدان النامية، لا تزال الظروف الصحية و النظافة الصحية في المدارس مروعة، مع عدم كفاية إمدادات المياه و مرافق غسل الأيدي. فالمدارس التي تفتقر إلى إمكانية الحصول على إمدادات المياه و الصرف الصحي الأساسية تميل إلى ارتفاع معدلات الإصابة بأمراض الطفولة الرئيسية بين التلاميذ. و لذلك فإن التحسينات في تلك المجالات تميل إلى تحقيق عائد مرتفع.

الحصول على الكهرباء يساعد على تحسين عملية التعلم، من خلال السماح للأطفال لقضاء المزيد من الوقت في الدراسة و توفير المزيد من الفرص لاستخدام المعدات الإلكترونية. فالحواسيب، على سبيل المثال، قد تعزز نوعية التعلم من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات. و من الناحية الكمية البحتة، يمكن أن يحدث الحصول على الكهرباء فرقا كبيرا من حيث تأثيره على التعليم المدرسي.

تأمين التعليم العالي و التعليم الأساسي للجميع هما مفتاحين لتعزيز القدرة التنافسية الطويلة الأجل للموارد البشرية في أي بلد شريطة أن يكون التعليم ذو نوعية رفيعة، و أن يوفر المهارات التي تخدم البلد، عبر سياسة العرض و الطلب في سوق العمل ، أي أن الطلب مرتبط بإحتياجات السوق و متطلباته، بالإظافة إلى ذلك فإن الإلمام باستخدام تكنولوجيات المعلومات هو أحد أفضل الوسائل لتحويل البلد إلى اقتصاد حيوي قائم على المعرفة .

الإستثمارات العمومية في الصحة قد يكون لها تأثير كبير على الحالة الصحية في البلدان النامية . فالحصول على المياه الشروبة و خدمات الصرف الصحي يساعدان على تحسين الصحة و خاصة بين الأطفال. و المثال على ذلك هي معدلات و فيات الأطفال دون سن الخامسة في بعض المدن الأفريقية حيث تكون خدمات المياه و الصرف الصحي ضعيفة، إن لم تكن غير موجودة البتة مقارنة بالمجتمعات المتحضرة الأخرى. لذا فالحصول على المياه النقية و البنية الأساسية للصرف الصحي يساعدان على خفض معدل وفيات الرضع.

و يساعد الحصول على الكهرباء على خفض تكلفة غلي الماء و تحسين النظافة و الصحة أيضا. و يعد توفر الكهرباء أمرا ضروريا لأداء المستشفيات و تقديم الخدمات الصحية. و يسهم تحسين شبكات النقل أيضا في تيسير الحصول على الرعاية الصحية، لا سيما في المناطق الريفية المحرومة إلى الزيادة في الأخصائيين الطبيين ، مما يساعد على الحد من الحواجز الجغرافية [1].

[1] Juan-Pedro Garces, “Three Essays on Education and Its Impact on Economic Growth and Development” (University of Connecticut, 2011).

من وجهة نظر إقتصادية، الإستثمارات العمومية تعني الإستثمار في الرأس المال العام لزيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد ، و تشير أيضا إلى الرأس المال المستثمر من قبل الدولة لهدف رئيسي يتمثل في رفاهية المواطنين و تحسين نوعية حياة السكان . و حسن سير النشاط الإقتصادي على المدى القصير [1]. على سبيل المثال، الإستثمار في البنية التحتية مثل الطرق ، الجسور ، المستشفيات ، الموانئ ، المرافق الصحية و المدارس التي لا غنى عنها للإقتصاد و النمو الإقتصادي للبلد تعتمد بشكل حصري تقريبا على الإستثمارات العمومية التي تنجزها الدولة . و هي أيضا ضرورية لتمكين نمو الصناعات المحلية بجذب صناعات جديدة ، إستثمارات القطاع الخاص و تحسين التنافسية [2] .

3. علاقة الإستثمارات العمومية بالتنافسية (من منظور المؤسساتية)

تلعب المؤسسات دورا هاما في تحديد إذا ما كانت النفقات المخصصة للإستثمار العمومي ستخلق بنى تحتية منتجة أو غير منتجة مما ينتج عنه تبذير للموارد، فالآليات المؤسساتية تحدد إذا ما كانت المشاريع قد استوفت جميع الدراسات اللازمة كتحليل التكلفة و الفائدة (Analyse coût – avantages) بصفة صارمة لتقييم دورها الإجتماعي و الإقتصادي، و هل هذه المشاريع قد احترمت الآجال الموضوعة مسبقا لتنفيذها و ما إذا كانت الصفقات العمومية قد أبرمت بشفافية و هل احترمت التكاليف التي كانت مبرمجة بادئ الأمر ، لذلك فإذا ما كانت المؤسسات ضعيفة فهناك وجود لمخاطر عالية كون الإستثمارات العمومية قد تستعمل لتلبية رغبات و فوائد السلطة المسيرة، مما يخلق بنى تحتية ذات نوعية رديئة [3] .

تعتبر البيئة المؤسساتية لبلد ما عاملا محددا للتنافسية، و هي تعرف على أساس خاصيتين أساسيتين حسب النظرية الإقتصادية و الأدبيات المنوطة بها. فبالاستناد إلى دراسات كل من North (1994) [4] و Hall و Johns (1999) [5] حيث يعتبرون المؤسسات كبنى تحتية إجتماعية التي تمنع التجاوزات التي تحدث من قبل الأعوان الخواص كالسرقة، العنف ....، أو الأعوان العموميين كالرشوة مثلا.

الخاصية الأولى و التي تشمل المؤسسات الرسمية التي تتكفل بوضع التنظيمات لرفع العراقيل مثل القوانين التي تشمل الجانب الإلزامي و الدساتير التي تضع الأطر لمختلف الجوانب السياسية، الإجتماعية ... و كذلك الآليات التي من خلالها يتم تطبيق هذه النظم. أما الخاصية الثانية و التي تشمل المؤسسات الغير رسمية مثل التقاليد والأعراف و التي تهتم بتصرفات الأفراد و تنظيمهم و معاملاتهم اليومية لذا فهي تعتبر العمود الفقري للمجتمعات.

[1] Louis Phaneuf and Étienne Wasmer, Une Étude Économétrique de L'impact Des Dépenses Publiques et Des Prélèvements Fiscaux Sur L'activité Économique Au Québec et Au Canada, Cirano (Montreal, Quebec, 2005), 63.
[2] James A. Brox, "Infrastructure Investment: The Foundation of Canadian Competitiveness," IRPP Policy Matters 9, no. 2 (2008): 1–48.
[3] Francesco Grigoli and Zachary Mills, "Institutions and Public Investment: An Empirical Analysis," Economics of Governance 15, no. 2 (2014): 131–153.
[4] D. C. North, "Economic Performance through Time," American Economic Review 84, no. 3 (1994): 359–368.
[5] Hall and Jones, "Why Do Some Countries Produce So Much More Output Per Worker than Others?"

و قد كان Adam Smith في كتابه ثروة الأمم أول من أظهر أهمية المؤسسات [1] . إذن فالتفاوت بين نوعية المؤسسات يشرح العديد من الأسباب في الإختلافات في التكنولوجيا و في الرأسمال المادي و البشري بين الدول، مما يشرح بشكل كبير الإختلافات بين الدول في ما يخص ناتجها القومي، حيث أرجع Acemoglu (2009) في سياق بحثه حول المؤسسات و أسباب النمو الإقتصادي الأسباب الأساسية التي يمكن أن تكون ذات أثر كبير على النمو الإقتصادي في ما يلي [2] :

1) الحظ الذي يقود إلى مسارات متباعدة بين المجتمعات التي تملك فرص، تفضيلات و أسواق مماثلة؛

2) الإختلافات الجيوغرافية التي تأثر على البيئة التي يعيش فيها الأفراد و التي تأثر على الإنتاجية الزراعية كما أن توفر الموارد الطبيعية قد تخلق بعض العراقيل في تصرفات الأشخاص؛

3) الإختلافات في المؤسسات التي تأثر على القوانين و التنظيمات التي في إطارها ينشط الأفراد و المؤسسات و التي تغير طريقة تصرفهم، مما تجعل حوافزهم بخصوص عملية التراكم، الإستثمار و التجارة رهينة هذه الإختلافات؛

4) الإختلافات الثقافية و التي تحدد قيم التفضيلات و عقائد الأفراد.

الدراسات القياسية أظهرت أهمية إنتاجية المؤسسات . North و Thomas (1973) تطرقوا إلى حق الملكية كعنصر مهم للنمو الإقتصادي [3]. بينما لاحظ Hall و Johns (1999) أن الإختلافات في تراكم الرأس المال ، إنتاجية الرأسمال و إنتاجية العامل تتحدد بإختلافات المؤسسات و السياسات الحكومية [4]. بدورهم .Acemoglu et al (2001) أظهروا أن المؤسسات ترتبط بالإختلافات في الدخل الفردي [5]. .Rodrik et al (2002) لاحظوا بدورهم أن حقوق الملكية هي جد مهمة من التموقع الجغرافي و التجارة بتأثيرها على مستويات الدخل في بلدان العالم [6].

إذن فالمؤسسات تلعب دورا مهما و أساسيا في وضع الأطر و الحوافز و تقليل الشكوك المستقبلية لكي يتمكن الفرد من الوثوق في وضع نشاط إقتصادي ، حيث أوضح North (1990) أن الدور الأساسي للمؤسسات في المجتمع يكمن في تقليص الشكوك أو "حالة اللاتأكد" بوضع هيكل مستقر و ليس بالضرورة فعال بين التفاعلات الإنسانية حيث أن الإستقرار الكلي للإطار المؤسساتي يجعل من الممكن التبادل المعقد في الجانبين الزمني و المكاني [7].

[1] Adam Smith, Recherches Sur La Nature et Les Causes de La Richesse Des Nations. Tome I (Traduction Française de Germain Garnier, 1881 À Partir de L'édition Revue Par Adolphe Blanqui En 1843.), 1776, 129.
[2] Daron Acemoglu, Introduction to Modern Economic Growth, Princeton University Press, Princeton. (New Jersey: Princeton University Press, 2009), 20.
[3] Douglas C. North and Paul Thomas Robert, "The Rise of the Western World: A New Economic History," The Economic History Review 27, no. 4 (1974): 38–38.
[4] Hall and Jones, "Why Do Some Countries Produce So Much More Output Per Worker than Others"?
[5] Acemoglu Daron, Simon Johnson, and James A Robinson, "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation: Reply," American Economic Review 102, no. 6 (2012): 3077–3110.
[6] Dani Rodrik, Arvind Subramanian, and Francesco Trebbi, "Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development," Journal of Economic Growth 9, no. 2 (2004): 131–165.
[7] Douglass C. North, "An Introduction to Institutions and Institutional Change," Institutions, institutional change and economic performance, no. Part 111 (1990): 6.

يستثمر الأعوان الإقتصاديون فقط إذا اعتقدوا أنهم سوف يجنون الفوائد المرتقبة و مردوديتهم في العمل أو في إستثمارهم دون حاجتهم إلى الإنفاق بشكل مكثف و تضييعهم للوقت و المال لحماية ممتلكاتهم و احترام التزاماتهم التعاقدية مع الآخرين. و هذا يرتبط طبعا بطريقة غير مباشرة بمستويات مناسبة للثقة في المجتمع حيث أن الثقة في هذا الأخير تقلل تكاليف المعاملات "Coûts de transaction" للأنشطة الإقتصادية. Franke و Nadler (2008) عرفوا الموقف الأخلاقي للبلد أنه "الاستعدادات المعرفية ، العاطفية و السلوكية للإستجابة للمشاكل و الأنشطة التي تنطوي على معايير اجتماعية لما هو صحيح أخلاقيا". كما أكدوا أنها إذا ما توفرت في مجتمع ما فهي تؤثر على الأداء الإقتصادي بشكل كبير[1].

كما ترتبط أيضا بشكل مباشر بوجود مؤسسات قادرة على ضمان الأمن و حقوق الملكية، و هذا يقترن بهيكل السياسي و هيكل السلطة المؤسساتية و التي من بين خصائصها الشفافية، نجاعة القطاع العام و وجود ضوابط.

الأدبيات الإقتصادية أعطت أهمية كبيرة لحق الملكية في الإقتصاد .Acemoglu et al (2001) أوضحوا المخاطر التي تنبع من نزع الملكية و التي يواجهها المستثمرين سواء الحاليين أو المستقبليين [2]. Banerjee و Lyer (2005) حللوا المؤسسات الضريبية في العهد الإستعماري في الهند و بينوا الإختلافات في المؤسسات من حيث حقوق الملكية حيث أنها تقود إلى إختلافات مستمرة عبر الزمن في النتائج الإقتصادية [3] . De Soto (2000) أظهر أن الملكيات العقارية ، أسهم الشركات و كذا الملكية الفكرية لا يمكن لأصحابها أن يستثمروا في تحسين و صيانة ممتلكاتهم ما لم تكن حقوقهم كمالكين مضمونة [4] . و قد أكد .Acemoglu et al (2005) [5] هذا الطرح في دراسته حول الأثر السلبي على الإقتصاد في العصور الوسطى و في أوائل العصر الحديث بسبب نقص حقوق الملكية لأصحاب العقارات، التجار،... على النمو الإقتصادي.

بمعنى آخر، ضمان الحق في الملكية على الأصل و مردوديته يمكن أن تحث على الإستثمار في الرأسمال المادي، البشري و التكنولوجي كما أنها تحث أيضا على خلق الإبداع.... مع ضمان أن الملكية سواء المادية أو المالية يمكن شراءها أو بيعها مع التأكد أن السلطات لن تعيق انتقال الملكية و حريتها على المدى الطويل. دون توفير هذه العوامل فإن النمو الإقتصادي سيعاني من مشاكل خصوصا في ديمومة غياب حقوق الملكية حيث يدفع أيضا الأفراد إلى مغادرة الأسواق الرسمية إلى الأسواق الغير رسمية. و قد أكد De Soto هذا الطرح حيث أعتبر أنه لا يمكن لبلد ما أن يكون له اقتصاد

[1] George R. Franke and S. Scott Nadler, “Culture, Economic Development, and National Ethical Attitudes,” Journal of Business Research 61, no. 3 (2008): 254–264.
[2] Daron, Johnson, and Robinson, “The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation: Reply.”
[3] Abhijit Banerjee and Lakshmi Iyer, “History, Institutions, and Economic Performance: The Legacy of Colonial Land Tenure Systems in India,” American Economic Review, 2005.
[4] Hernando de Soto, “The Mystery of Capital : Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else,” in The Mystery of Capital, 2000, 285.
[5] James Acemoglu, Daron; Johnson, Simon; Robinson, “Institutions as the Fundamental Cause of Growth, Long-Run,” National Bureau of Economic Research Working Paper Series No. 10481 (2004).

سوق قوي دون وجود إطار مؤسساتي يفرض الملكية القانونية للممتلكات و يسجل الأنشطة الإقتصادية. لأنه الشرط الواجب تحققه للحصول على القروض، لبيع الممتلكات و اللجوء إلى العدالة في حالة التنازع، و اعتبر أن ضمان حماية حقوق الملكية يعتبر من مهام الأساسية للدولة.

هناك دور آخر أساسي للدولة تطرق إليه Dettoto و Pulina (2013) و هو ضمان الأمن لمواطنيها، هذا الدور يعتبر الحد الأدنى من المتطلبات لتحفيز النشاط الإقتصادي. العنف، الجريمة المنظمة و الإرهاب يعتبرون عوامل جد مهمة لعزوف الإستثمارات الخاصة و المعاملات الإقتصادية. الدراسات التطبيقية أوضحت أن الجرائم، السرقة... لها دور محوري في طرد الإستثمارات و تدهورها [1] . كما أن الجريمة المنظمة يمكنها توليد توزيع سيء للرأسمال و العمل و مشاكل كبيرة للدخول في الأسواق. أوضح Pinotti (2015) مختلف القنوات التي من خلالها يمكن للجريمة المنظمة أن تعيق النمو الإقتصادي [2]. هذين الدورين للدولة لا يمكن أن يكونا نافعين إلا إذا كانت نوعية المؤسسات جيدة. هذه الأخيرة اهتمت بها عدة أبحاث و أظهرت أن هناك ثلاث خصائص التي تحدد نوعيتها:

الخاصية الأولى تتمثل في الرشوة و تأثيراتها و التي في مجملها تندرج ضمن تعسف السلطات العمومية لأغراض شخصية، حيث أن الرشوة غالبا ما تقترن بتوزيع الموارد حيث تجعل هذه الأخيرة غير ناجحة كما أنها تؤثر على النمو الإقتصادي عن طريق خمس قنوات أساسية حسب P. Mauro (1996) و V. Tanzi و H. Davoodi (1998) :

أ) تقلص الحوافز على الإستثمار [3] لأن الأعوان الإقتصاديين يعتبرون الرشوة كضريبة إضافية؛

ب) تقود إلى سوء توزيع الرأسمال البشري، لأن هذا الأخير يتحفز لأن يتواجد في أنشطة تبحث عن الربح بدلا من الأنشطة المنتجة؛

ج) تنتج عنها ضياع المداخيل الضريبية؛

د) تدفع النفقات العمومية لان تكون غير ناجعة و غير مناسبة بسبب تفضيل القائمين على هذه النفقات لاستعمالها في مجالات غير ذات مردودية على أن تستعمل بغرض تحسين ظروف الرفاهية العمومية للأفراد [4] ؛

ه) تقلص من نوعية البنى التحتية العمومية و الخدمات المرتبطة بها بسبب سوء توزيع الصفقات العمومية [5] .

الخاصية الثانية تتمثل في نجاعة القطاع العمومي بشقيه المصالح الإدارية الناجعة و بيئة سياسية مستقرة، حيث تتمثل نجاعة المصالح الإدارية في غياب البيروقراطية الغير مجدية في مجال الأعمال مثل تحصيل الضرائب، إحترام

[1] Claudio Detotto and Manuela Pulina, "Does More Crime Mean Fewer Jobs and Less Economic Growth?," European Journal of Law and Economics 36, no. 1 (2013): 183–207.
[2] Paolo Pinotti, "The Economic Costs of Organised Crime: Evidence from Southern Italy," Economic Journal 125, no. 586 (2015): F203–F232.
[3] مفهوم الإستثمار هنا يقصد به المفهوم الموسع للإستثمار و يتشكل من الإستثمار في الرأسمال، الوقت، الجهد، العمل، الأفكار و التعليم.
[4] Paolo Mauro, "The Effects of Corruption on Growth, Investment, and Government Expenditure: A Cross-Country Analysis," in Corruption and the Global Economy (International Monetary Fund, 1996), 107.
[5] Vito Tanzi and Hamid Davoodi, "Corruption, Public Investment, and Growth," in The Welfare State, Public Investment, and Growth, 1998, 41–60.

القوانين، الحصول على رخص و نظام العدالة. يوجد هناك عدة دراسات تطبيقية حول البيروقراطية إذا ما كانت في أوجها أنها تقلص الإستثمارات و فعالية المؤسسات حيث اعتبر Ayal و Karras (1996) في بحثهم حول أثر البيروقراطية على النمو الإقتصادي و أظهروا أنها تأثر سلبا على النمو الإقتصادي [1]. كذلك Loayzo et al. (2005) استنتجوا أن أعباء التنظيم المبالغ فيه و خصوصا في أسواق السلع و العمل تسبب نقص في النمو الإقتصادي و تحث على اللجوء إلى النشاط غير الرسمي [2].

الخاصية الثالثة تتمثل في الإستقرار السياسي الذي يمكن أن يؤثر على الإنتاجية بتقليصه لشكوك حول المستقبل حيث سيساعد ذلك على توسيع آفاق التطلعات لمستقبل أفضل للمجتمعات مما يقود إلى توزيع أفضل للموارد و أكثر استثمار في البحث و التطوير، و تقدم تكنولوجي أسرع. أوضح Aisen و Veiga (2013) أن النمو الإقتصادي الضعيف غالبا ما يكون في بلدان تكون فيه نسبة سقوط الحكومات كبيرة [3].

Acemoglu et al. (2005) إعتبر نوعية المؤسسات عاملا داخليا (Endogène) لأن التنظيمات التي ترعى التفاعلات بين الأفراد هي نتيجة اختيارات من طرف الأفراد الذين يتربعون على السلطة و الذين تم اختيارهم هم بدورهم نتيجة تنظيمات وفق اختيارهم هم أي (أصحاب السلطة). مما يطرح الإشكال حول فصل السلطات و خصوصا استقلالية السلطات القضائية [4]. هذه الأخيرة اعتبرت ذات أهمية قصوى لعدم ترك السلطة باستعمالها في تقوية نفوذهم "السلطة المطلقة" أو إخضاع المؤسسات الإقتصادية و تحويلها على حساب المجتمع [5]. و أكد Chong و Caldéron (2000) أن الدول التي تطبق آلية الفصل بين السلطات يجب أن تتماشى جنبا إلى جنب مع المسؤولية الملقاة أثناء ممارسة المهام التي تأطرها مختلف التشريعات و القوانين [6]. هذا طبعا إذا ما كانت هذه العملية برمتها مجسدة على الواقع و ليس فقط مجرد وجود هذه التنظيمات و القوانين في مختلف الدساتير حيث اعتبر Feld و Voigt (2003) في دراسته التي احتوت على عينة من 66 بلد في الفترة بين 1980 إلى 1998 حول العلاقة بين درجة استقلالية العدالة و النمو الإقتصادي حيث أكد أن هذه الأخيرة تأثر إيجابيا على نمو الناتج الداخلي الخام.

[1] Eliezer B. Ayal and Georgios Karras, "Bureaucracy, Investment, and Growth," Economics Letters 51, no. 2 (1996): 233–239.
[2] Daniel Lederman, Norman V. Loayza, and Rodrigo R. Soares, "Accountability and Corruption: Political Institutions Matter," Economics and Politics 17, no. 1 (2005): 1–35.
[3] Ari Aisen and Francisco José Veiga, "How Does Political Instability Affect Economic Growth?," European Journal of Political Economy 29 (2013): 151–167.
[4] مستلهمة من الهيكل المؤسسي الروماني و قد تطورت من طرف Montesquieu في كتابه the Spirits of low 1748، أين هذا النظام الذي يعتمد الضوابط و التوازن مكرس في الدستور الأمريكي.
[5] Acemoglu, Daron; Johnson, Simon; Robinson, "Institutions as the Fundamental Cause of Growth, Long-Run."
[6] Alberto Chong and César Calderón, "Institutional Quality and Poverty Measures in a Cross-Section of Countries," Economics of Governance 1, no. 2 (2000): 123–135.

بالإضافة إلى أن نوعية المؤسسات ، المعايير الأخلاقية و حوكمة المؤسسات تحدد حوافز المؤسسات، المستثمرين و المجتمع على الدخول في أنشطة اقتصادية [1].

فمعايير قوية للحوكمة فيما يخص الشركات تساهم في الإنتاجية حسب Kroszner (2004) بطريقتين :

1) تسمح للمساهمين بممارسة حقهم في المراقبة على الشركة، و بذلك فقيم الأسهم تكون معظمة بارتفاع إنتاجية الشركة؛

2) تجعل كل من المسيرين و مالكي الشركة يحدون من مخاطر الإستثمار كما تشجع إلى تحقيق مستويات عالية من الإستثمار و تقليص أعباء الرأسمال للمؤسسة، المغزى الأساسي من الحوكمة الرشيدة للمؤسسات هي الحصول بكل شفافية للمساهمين على معلومات دقيقة تمكنهم من توسيع آفاق تفكيرهم في الإستثمار أكثر أو المشاركة في أخذ القرار الصائب إذا اقتضى الأمر ذلك، هذا يتطلب مسؤولية الإدارة إتجاه مجالس الإدارة و ضرورة الفصل بينهم و بين سلطة التدقيق المالي [2] . بالإضافة إلى المعايير الرسمية ، فالمعايير السلوكية الغير رسمية تلعب أيضا دورا مهما في تسيير المؤسسة، فمعايير أخلاقية مرتفعة بين رؤساء المؤسسات يمكن أن تساهم و تقوي الثقة، مقلصة بذلك تكلفة الرأسمال.

[1] Lars P Feld and Stefan Voigt, “Economic Grown and Judicial Independence: Cross-Country Evidence Using a New Set of Indicators,” European Journal of Political Economy 19, no. 3 (2003): 497–527.
[2] Randall S. Kroszner, “Economics of Corporate Governance Reform,” Journal of Applied Corporate Finance 16, no. 2–3 (2004): 42–50.

المبحث الثالث : معززات القدرة التنافسية.

1. تدخل الدولة و إستراتيجيات التنمية الإقتصادية

حسب S. Lall (2004) هناك عبر الأدبيات ثلاث وجهات نظر كلاسيكية جديدة متنافسة تحاول تفسير كيف يمكن للدول أن تعزز التنمية الإقتصادية و القدرة التنافسية الوطنية للبلد، نظرة النيوكلاسيكيين ، النيوكلاسيكيين المعتدلين (الأواخر) ، و الهيكليين (Les structuralistes). و إعتبر أن الفرق الرئيسي بينهم يكمن في مواقفهم نحو السياسة الصناعية التي تنتهجها الدولة [1].

يفترض النموذج النيوكلاسيكي أن جميع الأسواق تتسم بالكفاءة و ليست في حاجة إلى أي تدخل للدولة في حركيته لأن ذلك سيخلق خلل في السوق. إلا أنهم إعترفوا أن دور الدولة الرئيسي في الإقتصاد يكمن في توفير السلع العامة الأساسية مثل التعليم ، الصحة ، البنية التحتية و إنشاء مجموعة من المؤسسات مثل النظام القانوني السليم و الأسواق المالية. بالنسبة لهم ، فإن أفضل حل للنمو و التنمية هو التجارة الحرة القائمة على المزايا النسبية و الإنفتاح على الإستثمار الأجنبي. في منتصف الثمانينات ، عزا الإقتصاديون النيوكلاسيكيون نجاح اقتصادات شرق آسيا إلى التجارة الحرة و غيرها من السياسات الغير تدخلية. في الفترة التي تلت ذلك ، تعرض هذا التفسير لانتقادات شديدة من طرف Lall (1992) و (2005) ، حيث أكد أن معظم إقتصادات نمور شرق آسيا كانت حكوماتها متدخلة للغاية في التجارة ، و الإستثمار الأجنبي المباشر [2]، و نقل التكنولوجيا و تخصيص الموارد المحلية خلال هذه الفترة [3]. مما أجبر وفق هذه الأدلة النيوكلاسيكيين على إتباع نهج نيوكلاسيكي أكثر اعتدالا في دراسة هذه الظاهرة.

يختلف الموقف النيوكلاسيكي المعتدل عن النموذج الكلاسيكي ، إلاّ أنه يعترف ببعض إختلالات السوق ، و بالتالي فإنه يؤكد على دور بعض التدخل للدولة من أجل معالجة حالات الفشل. مع ذلك فهم لا يقبلون سوى التدخل غير الانتقائي أو الوظيفي، و يرفضون أن تهدف سياسات الدولة إلى التأثير على التخصيص على مستوى النشاط. و إعتبروا أن إستعمال الانتقائية حتى لو كان هناك إخفاق في السوق له عواقب وخيمة ، فمن المستحيل أن تقوم الدول بتدخلات انتقائية فعالة لأن الدول نفسها يمكن أن تفشل و أن إخفاقات الدولة قد تكون أكثر تكلفة من إختلالات السوق [4]. للرد على منتقدي التفسير النيوكلاسيكي لتجربة التنمية في شرق آسيا ، خصص النيوكلاسيكيون المعتدلون جهدا هائلا لشرح لماذا كانت الانتقائية زائدة و غير ضرورية في هذه البلدان [5].

[1] Sanjaya Lall, Reinventing Industrial Strategy: The Role of Government Policy in Building Industrial Competitiveness, G-24 Discussion Paper Series, vol. 28 (New York and Geneva, 2004), 1,2.
[2] Sanjaya Lall, "Technological Capabilities and Industrialization," World Development 20, no. 2 (1992): 165–186.
[3] Sanjaya Lall, John Weiss, and Hiroshi Oikawa, "China's Competitive Threat to Latin America: An Analysis for 1990-2002," Oxford Development Studies 33, no. 2 (2005): 10.
[4] R. N. McKean, "The Unseen Hand in Government," The American Economic Review 55, no. 3 (1965): 496–506.
[5] Lall, Reinventing Industrial Strategy: The Role of Government Policy in Building Industrial Competitiveness, 28:10.

هناك أدلة تشير إلى أن ثلاثة من نمور شرق آسيا (سنغافورة ، كوريا الجنوبية و تايوان) إستخدموا سياسات صناعية إنتقائية واسعة النطاق في عملية تنميتهم و قد لعبت هذه الإنتقائية دورا حاسما في تعزيز التنافسية الصناعية. و يمكن مقارنة ذلك بإستراتيجيات إستبدال الواردات التقليدية الفاشلة و كذلك الأداء المخيّب للآمال لتلك البلدان النامية التي تبنت بشكل أعم التحرير السلبي و السريع لتجارتها . يشير Lall (2004) إلى أن السبب في أن النيوكلاسيكية تجد صعوبة في تحليل التطور الصناعي في العالم النامي راجع بشكل أساسي إلى كيفية النظر إلى التكنولوجيا، فقد جادلت عدة مؤلفات إختصت بالقدرات التكنولوجية أن النجاح الصناعي في البلدان النامية يعتمد على كيفية إدارة الشركات لعملية إتقان التقنيات الحالية ، تكييفها و تحسينها [1].

و مع ذلك ، يحتفظ الموقف النيوكلاسيكي المعتدل بالإفتراضات المبسّطة للإفتراض النيوكلاسيكي فيما يتعلق بالتكنولوجيا. و هم يعتقدون أن جميع الأسواق التي تؤثر على التكنولوجيا يفترض أنها "فعالة" (أي أنه لا يمكن أن يكون هناك فشل كبير في السوق أو المؤسسات) ، و بالتالي ، لا توجد تكاليف أو مخاطر إضافية أو قيود أخرى في إستخدام التقنيات و أفضل طريقة لتيسير قيام البلدان النامية بتشجيع التقدم التكنولوجي هو الترحيب بالإستثمار الأجنبي الذي ينقل التكنولوجيا المتقدمة و الحصول على هذه التقنيات بعد ذلك.

بالمقابل ، يجادل الهيكليون (Les Structuralistes) حسب Lall بأن التكنولوجيا لديها عناصر "ضمنية" قوية تتطلب إستثمارات من جانب المستعملين في المهارات ، المعلومات التقنية و التنظيمية الجديدة. بما أن هذه الإستثمارات عرضة للسوق و الفشل المؤسسي ، فإن تدخل الدولة ضروري في مثل هذه الحالات ، و بما أن التكنولوجيات تختلف في سماتها الضمنية و عواملها الخارجية ، فإن العديد من التدخلات السياسية يجب أن تكون انتقائية [2].

أشار D. Rodrik (2009) أن تطوير القدرات التكنولوجية يمكن أن يعوقه فشل السوق و المؤسسات في مرحلتين تتمثلان في مرحلة بناء القدرات الأولية و مرحلة تعميق القدرات لاحقا. في المرحلة الأولى ، قد لا تعطي الأسواق الحرة إشارة صحيحة للإستثمار في تكنولوجيا جديدة معينة إذا كانت هناك تكاليف تعلم عالية و غير قابلة للتنبؤ بها و عوامل خارجية واسعة الإنتشار [3] ، و بالتالي بدون تدخل مناسب للدولة لتوفير ما يكفي من حوافز للقطاع الخاص ، فسيكون هذا الأخير عرضة للتأخر في هذه التكنولوجيا الجديدة. و في بعض القطاعات التي تحتوي أنشطة معقدة، قد لا يحفز ذلك المستثمرون الجدد دون مساعدة الدولة لتلك القطاعات أو أماكن الأنشطة [4]. لجعل السياسة الصناعية ناجحة في مثل هذه الحالة ، إعتبر R. Hausmann et al. (2007) بأن على الدولة تقديم الدعم المالي

[1] Sanjaya Lall and Manuel Albaladejo, “China’s Competitive Performance: A Threat to East Asian Manufactured Exports?,” World Development 32, no. 9 (2004): 1441–1466.
[2] Ibid., 11.
[3] Dani Rodrik, “Industrial Policy: Don’t Ask Why, Ask How,” Middle East Development Journal 1, no. 1 (2009): 1–29.
[4] Lall and Albaladejo, “China’s Competitive Performance: A Threat to East Asian Manufactured Exports?”

للمستثمرين الجدد الأوائل في أنشطتهم الجديدة (و ليس المتأخرين) [1]. في مرحلة تعميق القدرات اللاحقة ، هناك أيضا خطر إختلال السوق بسبب تكاليف التعلم و التكوين [2]. و عادة ما تكون الطريقة الفعالة و السريعة للوصول إلى التكنولوجيا الجديدة هي من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إنشاء شركات مملوكة للأجانب بالكامل يمكنها نقل التكنولوجيا التي يمكن للبلد المضيف من خلالها تعلم القدرات الإنتاجية. و مع ذلك ، قد يكون من الصعب معرفة القدرات الأكثر تقدما مثل التصميم ،البحث و التطوير و الإبتكار. بسبب إرتفاع تكلفة التعلم و المخاطر التي ينطوي عليها ذلك ، فإن المستثمرين الأجانب يحجمون عن تخصيص أنشطة مبتكرة في البلدان النامية. و في هذه الحالة، يتعين على دول البلدان النامية التدخل في الطريقة التي يتم بها نقل التكنولوجيات الأجنبية عن طريق تقديم حوافز لتنشيط المستثمرين الأجانب للإستثمار في البحث و التطوير في البلد المضيف.

المقاربة التي ترتكز على القدرة التكنولوجية تدل أن هناك بعض القدرات التكنولوجية أكثر أهمية من غيرها ، و إلاّ لن تكون هناك حاجة لتدخل الدولة بهدف تسهيل إكتساب هذه القدرات. و هي تتمثل في تلك القدرات التي تضيف قيم مضافة عالية أكثر أهمية من غيرها. لذلك ، من أجل تحسين القدرة التنافسية الوطنية يكمُن دور الدولة في تسهيل و تحفيز قواها العاملة و مؤسساتها للدخول في تلك الأنشطة الإقتصادية ذات القيمة المضافة العالية و إتقان القدرات التكنولوجية العالية التي تتطلبها تلك الأنشطة. و بما أن الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية تتغير أيضا بمرور الوقت ، فيجب على الدولة أن تستمر في لعب هذا الدور من أجل الإرتقاء بقدرات القوى العاملة و المؤسسات.

إن الفرق بين وجهات النظر الثلاثة المتنافسة السالفة الذكر (النيوكلاسيكية ، النيوكلاسيكية المعتدلة ، و الهيكلية) هي أنهم ينظرون إلى دور الدولة في اقتصاديات التنمية بشكل مختلف ، هذه النظرة تطورت في الواقع بمرور الوقت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مع نجاح الفكر الكينزي في الجزء الأخير من الأزمة المالية العالمية في ثلاثينات القرن الماضي ، و التي تجسدت وفق خطة مارشال للإعمار الأوروبي و التنمية الصناعية في الاتحاد السوفياتي ، بينما في سنوات 1950 و 1960 شهدت تبلور فكرة تراكم رأس المال كمفتاح للنمو الإقتصادي ، و بالتالي يمكن للدولة أن تلعب دورا إستباقيا في المساعدة على التراكم رأس المال اللازم للتوسع الصناعي من خلال تشجيع معدل المدخرات الأسرية ، و إعادة إستثمار أرباح الشركات في السلع الرأسمالية مثل المعدات الإنتاجية ، و إقتراض الديون الأجنبية و نقل رأس المال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي.

و مع ذلك ، في سنوات السبعينات ، دخلت الولايات المتحدة في فترة من الركود التضخمي ، الأمر الذي جعل من الفكر الكينزي أقل جدوى. في هذه الأثناء ، كان هناك تباين حاد بين الأداء المخيّب للآمال للسياسات السوفيتية في سياسات التصنيع و المعجزات الإقتصادية لإقتصاديات النمور في شرق آسيا. مما أدى بالتالي إلى ظهور إقتصاديات

[1] Ricardo Hausmann, Jason Hwang, and Dani Rodrik, “What You Export Matters,” Journal of Economic Growth 12, no. 1 (March 28, 2007): 1–25.
[2] Lall and Albaladejo, “China’s Competitive Performance: A Threat to East Asian Manufactured Exports?,” 14.

جديدة في الثمانينيات. كان مفتاح النمو و التنمية فيها هو التخصيص الفعال للموارد بدلا من التراكم الرأسمالي ، و بالتالي يجب أن يكون دور الدولة هو البحث عن السعر المناسب و عدم التدخل في حركية السوق . و لكن مع تبني إتفاق واشنطن المفروض من طرف البنك الدولي و صندوق النقد الدولي لجميع بلدان العالم ، أصبح الإقتصاد الكلاسيكي الجديد السائد آنذاك قديما نوعا ما مع المعطيات الجديدة . و مع ذلك ، بعد أكثر من عقد من الإصلاح وفق هذا الإتفاق في العالم النامي ، كان الأداء العام مخيبا للآمال [1]. بالمقابل ، خلال هذه الفترة ، حققت الدول التي لم تتبع بدقة الوصفات الكلاسيكية الجديدة ، مثل الصين و الهند ، تقدما اقتصاديا بارزا. في نهاية المطاف ، في عام 2008 ، شككت صدمة الأزمة المالية العالمية و الركود الإقتصادي العالمي اللاحق في أيديولوجيات الإقتصاد الكلاسيكي الجديد. مما جعل الجهود العالمية الواسعة للتحفيز الإقتصادي اللجوء إلى النظرة الكينزية مرة أخرى ما إضطر قادة العالم و الإقتصاديين من جديد إلى إعادة التفكير في الدور الصحيح للدولة .

يستنتج مما سبق أن بعض الإقتصاديين متحيزون جدا عند التعامل مع قضايا حرية السوق مقابل تدخل الدولة. حتى في قلب الفكر الكلاسيكي الجديد فهناك الكثير من الباحثين لديهم الكثير من الثقة في كفاءة السوق و قلة قليلة في قدرة الدولة على مواجهة إختلالات السوق. و قد يكون هذا بسبب إيديولوجية الدولة في حد ذاتها و بالتالي يجب أن تقتصر على الحد الأدنى من التدخل . و بالمقارنة ، فإن بعض الإقتصاديين الذين يدعمون الإقتصاد الموجه و التخطيط المركزي يثقون في قدرة الدولة و يعتقدون أن الدولة تستطيع أن تحل محل السوق. يشير D.Chaudhuri (1990) إلى أن النقاش حول الفضائل النسبية للسوق الحرة في مقابل تدخل الدولة لا يزال حتميا و لم يتمكن أي من الطرفين إقناع الآخر [2].

حسب Todaro و Smith (2012) تعتمد الأهمية النسبية لتدخل الدولة في السوق مقابل حرية السوق على مرحلة التطور التي تمر بها البلاد. حيث هناك ثلاث مراحل للتنمية ، يكون فيها للسوق و الدولة أدوار مختلفة.

المرحلة الأولى هي مرحلة التخلف حيث تكون التنمية من صلاحيات الدولة ، و يكون فيها القطاع الخاص ضعيف جدا مع ندرة في رأس المال. في هذه المرحلة، يكون فشل الأسواق أمرا طبيعيا ، مما يسبب ضعف الإستثمار في بعض الأنشطة الإقتصادية بسبب مشكلة عدم توفر الهياكل الأساسية ، و الشكوك ... و لذلك ، يجب على الدولة أن تقود التنمية الإقتصادية مع التركيز على تراكم رأس المال . في هذه المرحلة، قد يكون استبدال الواردات مبررا لأنه يمكن أن يبني أساسا مستوى أدنى من القاعدة الصناعية (أو القدرات الصناعية) الضرورية للبلد للتنافس في المرحلة الثانية مع البلدان الأكثر تقدما التي تتمتع بقدرات صناعية أقوى.

[1] R. Zagha and G. T. Nankani, Economic Growth in the 1990s Learning from a Decade of Reform (Washington,DC: World Bank, 2005), http://elibrary.worldbank.org/doi/book/10.1596/0-8213-6043-4.
[2] Mrinal Datta-Chaudhuri, "Market 'Failure' and Government 'Failure,'" Journal of Economic Perspectives 4, no. 3 (1990): 25–39.

المرحلة الثانية هي مرحلة المسار المزدوج ، و هي مرحلة انتقالية من المرحلة التي تقودها الدولة إلى المرحلة التي تقودها السوق. هنا ، يوجد في البلد قاعدة صناعية أساسية ، و هناك أوجه قصور و عيوب لنموذج التنمية الذي تقوده الدولة. في هذه الحالة ، هناك حاجة إلى الحد تدريجيا من دور الدولة في المجال الإقتصادي و رعاية الأسواق. و بما أن هذه عملية انتقالية ، فإن الإصلاح يجب أن يكون تدريجيا و منتظما من أجل جعل هذه العملية سلسة. يمكن رؤية أمثلة للتعايش المزدوج بين تدخل الدولة في السوق و السوق الحرة في تجارب الصين و روسيا (التسعينيات). في هذه المرحلة ، هناك حاجة لتحرير تدريجي للتجارة للحد من منافسة المنتجات المستوردة في الإقتصاد المحلي. بالإضافة إلى ذلك ، هناك حاجة إلى إستراتيجية لترويج الصادرات لخلق الوظائف و استخدام فائض العمالة في القطاع الزراعي إلى قطاعات أخرى. و تعد إستراتيجية منافسة الواردات و إستراتيجية تعزيز الصادرات مكملة و ليست إحلالية (تبديلية) في هذه المرحلة.

المرحلة الثالثة هي المرحلة المتقدمة و التي ترتكز على السوق التي يهيمن فيه القطاع الخاص على الإقتصاد و يصبح السوق الآلية الرئيسية لتخصيص الموارد. هنا ، يجب على الدولة الخروج من الصناعات التي تتنافس فيها الشركات الخاصة بشكل مكثف. يتمثل دور الدولة أساسا في تنظيم السوق و تعزيز المنافسة و الابتكار ، فضلا عن توفير السلع العامة [1] .

باختصار ، تلعب الدولة دورا هاما في تحسين التنافسية الوطنية ، لا سيما في البلدان النامية. على الرغم من أن العولمة (من خلال لوائح منظمة التجارة العالمية) قد قللت من جدوى بعض التدخلات في السياسة الصناعية مثل دعم الصادرات ، فإنها تزيد من إمكانيات الخيارات الأخرى مثل الدعم التكنولوجي و تمويل الابتكار[2]. في ظل النظام الإقتصادي الدولي الحالي ، فإن درجة الحرية السياسية التي يتم تركها للدول النامية محدودة ، مما يجعل دور الحكومة في تعزيز التنمية الصناعية أكثر أهمية.

2. تكامل الإنتاجية و القدرة التنافسية لخلق مزايا تنافسية

مع الأخذ في الاعتبار التحذيرات التي أدلى بها Porter (1990) [3] و Krugman (1994) [4]،حول مفهوم التنافسية الوطنية الذي إعتبره هذا الأخير أمر بعيد أو صعب المنال (Elusive بالإنجليزية) و أن (التنافسية) لا معنى لها عندما تطبق على الإقتصادات الوطنية ، نحاول أن نقارن مفهومي الإنتاجية و القدرة التنافسية، لأنه عادة ما يتم استبدال هذين المفهومين ببعضهما البعض .

[1] Todaro and Smith, Economic Development.
[2] Lall and Albaladejo, “China’s Competitive Performance: A Threat to East Asian Manufactured Exports?”
[3] Porter, “The Competitive Advantage of Nations.”
[4] Krugman, “Competitiveness: A Dangerous Obsession.”

في هذه الحالة ، يمكن ربط الإنتاجية بالفعالية الإقتصادية للبلدان ، هذه الأخيرة تعرف بأنها الطريقة التي تستخدم بها الموارد الإنتاجية لخلق مستوى معين من الثروة ، بينما نربط القدرة التنافسية بالأداء التجاري للبلد و بدوره يعرف بأنه قدرة الشركات في بلد ما على الاستجابة للضغط التنافسي الذي تمارسه الشركات الأجنبية المنافسة.

نشير إلى مثالين يفصلان مفهومي الإنتاجية و القدرة التنافسية. يركز المثال الأول على حالة فرنسا و ينظر، بشكل أعم، إلى حالة البلدان الصناعية التي تأثرت بظهور منافسين عالميين جدد. فبعض الإقتصادات الأوروبية ، بعد أن تقاربت على أساس مزاياها النسبية ، و أحدثت قفزة مفاجئة في نموها نجدها الآن ضعيفة في المشهد الدولي. و يركز المثال الثاني على حالة البلدان الناشئة كمنافسين عالميين جدد ، الأمر الذي أدى إلى توسعها المتنامي في السنوات الأخيرة و التشكيك في التوازنات الدولية.

يعتمد المثال الأول على تقرير نشرته منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (2014)، و الذي يسلط الضوء على تدهور القدرة التنافسية الفرنسية. يمكن استخلاص نتيجتين من هذا التقرير. تشير النتيجة الأولى إلى الإنتاجية الفرنسية، و الثانية تشير إلى القدرة التنافسية الفرنسية. في الواقع ، تظهر الإنتاجية الفرنسية مكاسب متواضعة نسبيا بالمقارنة مع منافسيها الرئيسيين. مع ذلك ، و رغم بعض نقاط الضعف ، تشهد فرنسا إنتاجية عالية في القطاعات المتقدمة مثل المعلومات ، الاتصالات و غيرها من الأنشطة العلمية أو الفنية المتخصصة. على الرغم من أن هذا لا يكفي للحث على النمو الإقتصادي على المدى الطويل. و أضاف نفس التقرير أن إنتاجية قطاع التصنيع الفرنسي تشبه إلى حد كبير إنتاجية الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي (EU) ، و على وجه الخصوص ألمانيا ، الشريك التجاري التاريخي لفرنسا. و مع ذلك، فإن ألمانيا أكثر قدرة على المنافسة من فرنسا حيث أن منتجاتها أفضل نسبيا. أيضا ، شهدت الحصص السوقية لفرنسا تدهورا نسبيا في السنوات الأخيرة، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى تدهور قدرتها التصديرية [1].

المثال الأول يسلط الضوء على صعوبة فرنسا في تحويل مزاياها الإنتاجية إلى مزايا تنافسية. مثلها مثل البلدان الصناعية التي تتميز بتنويع قوي لاقتصاداتها و بإنتاجية عالية في القطاعات عالية التخصص ، و لكن تعاني من تدهور في أدائها التصديري. بسبب ظهور منافسين جدد ، لذا تعاني الدول الصناعية للحفاظ على مراكزها في الأسواق الدولية.

يستند المثال الثاني إلى عمل M. Millan و D. Rodrik (2011) ، اللذان يوضحان عملية التحول الهيكلي التي تركز على (إعادة) تخصيص الموارد الإنتاجية للقطاعات الأقل إنتاجية ، أي أن الشركات تستهدف السوق المحلية أو السوق الخارجية بشكل نظامي تحت غطاء تهديد تنافسي خارجي . و بالتالي ، فإن الأداء النسبي للبلدان الذي يعتبر بمثابة أداة لإجراء المقارنات الدولية. فلكي تكون البلدان قادرة على المنافسة ، يجب أن تركز استراتيجياتها الإنتاجية على

[1] OCDE, FRANCE Redresser La Compétitivité (Paris, 2014).

قطاعات السوق التي تحقق لها أقصى نجاح ، أي تلك التي تتمتع بعدة مزايا تنافسية مستدامة. هذه القطاعات ذات الأداء الجيد غالبا ما تعتبر على أنها قطاعات تحوز على تقنيات عالية [1].

بينما أشار .Bloom et al (2012) إلى التخصص المتعمد للصين لصالح الأنشطة الإنتاجية المنخفضة التكنولوجيا و الذي كانت نتائجه إيجابية. هذا النوع من الإستراتيجية يتمتع بميزتين : من جهة ، سهولة الدخول و الإستدامة في قطاع من السوق الدولية الذي تتمتع فيه الدولة على اليد العاملة الوفيرة. من ناحية أخرى ، الإستحواذ على جميع قطاعات النشاط تقريبا و إزاحة المنافسين السابقين من خلال إستراتيجية تخفيض التكاليف. بعبارة أخرى ، يتعلق الأمر هنا بالتكيّف الإستراتيجي مع السياق العالمي من خلال اللعب على نقاط القوة التنافسية الذاتية [2].

لذلك قد ترتبط حسب .Bloom et al بعض قطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة بإمكانيات نمو قوية. في الواقع ، بالنسبة لبعض البلدان (البلدان النامية ، على سبيل المثال) ، يبدو من الأنسب حسبه إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية لقطاعات منخفضة الإنتاجية ، و التي تتوافق مع ميزاتها التنافسية. من خلال إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية للأنشطة منخفضة الإنتاجية ، ستكتسب هذه البلدان حصتها في السوق و تصبح أكثر تنافسية على المستوى الدولي. بعبارة أخرى ، فإن إعادة تخصيص الموارد للأنشطة الإنتاجية العالية ليس بالضرورة أفضل طريقة للحفاظ على النمو الإقتصادي الطويل الأجل. بالإضافة إلى ذلك ، فإن تخصص البلدان النامية في الأنشطة المنخفضة الإنتاجية يشكل ، في نظر بقية العالم ، تهديدا تنافسيا قويا . على الرغم من كونها أقل إنتاجية ، و لكنها تتمتع بتكاليف أقل من الدول الصناعية ، و ميزتها في كونها تعوض نقصها الإنتاجي بأجورها المنخفضة [3].

المثال الثاني يسلط الضوء على الإنتاجية المنخفضة، التي تعتبر مصدر القدرة التنافسية القوية. بمعنى آخر ، إذا أعيد توزيع الموارد الإنتاجية لبلد ما إلى قطاعات منخفضة الإنتاجية ، فإن هذا لا يعني بالضرورة عدم وجود نمو في المستقبل للإقتصادات المعنية. حتى إذا كان من الممكن ملاحظة مكاسب إنتاجية كبيرة في بعض الصناعات ذات التقنية العالية ، فإن هذا لا يكفي ليصبح منافسا. لذا يجب على الدولة تخصيص مواردها بشكل مكثف لقطاعات التكنولوجيا العالية هذه. و بالتالي ، فإن عملية التحول الهيكلي الناجمة عن إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية ليست تلقائية بأي حال من الأحوال أو مطابقة لجميع البلدان.

في ضوء هذين المثالين ، يمكن إستنتاج أن الإنتاجية ليست ضرورية و لا كافية للأداء التجاري للبلد ، هذا الأخير يتم تقييمه في هذه الحالة من حيث حصص السوق النسبية. إن التمييز الضروري بين مفهومي الإنتاجية و القدرة التنافسية يقودنا إلى النظر في تكامل أحدهما مع الآخر بدلا من إستبدال أحدهما بالآخر.

[1] Margaret McMillan and Dani Rodrik, Globalization, Structural Change and Productivity Growth (Cambridge, MA, June 2011).
[2] Nick Bloom, Mirko Draca, and John Van Reenen, “La Chine, Atout de Créativité Pour l’Ouest,” in Fonds Monétaire International, La philanthropie : Germe du changement, Rapport trimestriel du Fonds Monétaire International 49, no. 4 (2012): 120.
[3] Ibid.

ظهور قوى عظمى صناعية جديدة، و إعادة بناء السوق العالمية أدوا إلى ظهور منافسين جدد و زيادة الفوارق في التنمية الإقتصادية بين البلدان مما يبرر استخدام استراتيجيات فردية لإعادة تموقع الدول على الساحة الدولية. يجب أن تواجه كل دولة ضعفها في تنافسيتها مع تكيفها وفقا لذلك ، حتى لو تخلت عن مراتبها القيادية السابقة لإنشاء مراتب جديدة . Aiginger (1998) إعتبر أنه "عادة ما ينشأ النقاش حول القدرة التنافسية للبلد عندما تخشى دولة ما أنها ستفقد موقعها القيادي أو تتخلف" [1]. في الواقع ، فإن البحث المستمر عن الاستراتيجيات التنافسية إلى جانب فهم تحديات تموقع البلدان لمواجهة أشكال جديدة من المنافسة الدولية يبرر أن القدرة التنافسية للبلدان هي أمر ضروري في النقاشات الإقتصادية.

إذن لم يعد كافيا الإنفتاح على التجارة الدولية أو التخصص في الإنتاج ، فمن الضروري الآن بناء مزايا تنافسية من أجل أن تتناسب بشكل ملائم مع لعبة العولمة. إن السعي الدائم لإكتساب مزايا تنافسية يعني أن كل دولة سوف تكون قادرة على بناء و من ثم تجديد مزاياها الإنتاجية للمستقبل. بمعنى آخر ، القدرة على تطوير مزايا تنافسية جديدة طويلة الأجل من أجل الاستجابة بفعالية لضغوط جديدة تنافسية. أي الانتقال من المزايا المطلقة و النسبية (الموروثة) إلى تلك التي تسهر على إنشاءها الدول. فمن جهة ، المزايا المطلقة تشجع البلدان على الانفتاح على الخارج و تطوير نسيج إنتاجي فريد. و من جهة أخرى ، فإن المزايا النسبية تبين أن البلدان يعتبرون شركاء تجاريون و متخصصون في منتوجات متميزة ، ما يعكس التخصص الحالي الذي يخضع للتغيير مع مرور الوقت. المزايا النسبية الحالية للبلد لا تضمن مزايا المستقبل. في عالم يتغير بإستمرار ، خاضعا للعبة اختيار الأسواق الدولية و تكاثف تدفقات التجارة العالمية ، لا يمكن إصلاح المزايا الإنتاجية للبلد بأي حال من الأحوال في لحظة معينة من الزمن، فهي تنمو ، تتطور و تضبط شيء فشيء مع البيئات التنافسية التي أصبحت بدورها أكثر تعقيدا ، بعض المزايا التنافسية الماضية تختفي و تقوم محلها ميزات أخرى جديدة.

تعتبر مقاربة الميزة المبنية على الاستراتيجيات الذاتية للمناطق كإستمرارية لفكر Porter حول التنافسية، و تتمثل في أن كل منطقة تبني نظام إبتكار محلي للحفاظ على قدرتها التنافسية على المدى الطويل [2]. و بشكل أكثر تحديدا ، تعتبر المنطقة مركزا استراتيجيا في عملية إنشاء و نشر ديناميكيات جديدة للمعرفة و التفاعلات والابتكارات بين الأعوان الإقتصاديين. علاوة على ذلك ، البحث عن المزايا التي يمكن بناءها يثير العديد من التحديات للبلدان ، حسب Camagni (2006) يكمن التحدي الأول في جاذبية البلدان، هذه الأخيرة تتطلب تنافس البلدان بعضها مع بعض للإستفادة أكثر من العولمة ، من أجل جذب أكثر التدفقات الأجنبية الممكنة ، و شركات أكثر جديدة على النطاق

[1] Aiginger, “A Framework for Evaluating the Dynamic Competitiveness of Countries,” 6.
[2] Michael E. Porter, “Towards a Dynamic Theory of Strategy,” Strategic Management Journal 12, no. 2 S (1991): 95–117.

الدولي [1] . يتعلق التحدي الثاني وفق M. Millan و D. Rodrik (2011) بالتحول الهيكلي للبلدان، حيث إن إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية تقود من جهة إلى مزايا تنافسية للبلدان و من جهة أخرى تكيف هذه الميزات التنافسية لمواجهة التهديدات التنافسية الخارجية [2]. هذين التحديين يجب أن يكون الإبداع المحرك لهما و الذي بدوره يتأتى من خلال استثمارات ضخمة في البحث و التطوير أو من خلال تحسين التقنيات الموجودة على أرض الواقع [3]. و من ثم ، فإن إعادة تخصيص الموارد و الحوافز على الابتكار تصبح بالتالي محركات القدرة التنافسية على المستوى البلد. و يتعلق التحدي الثالث بالتنمية و النمو الإقتصادي للبلدان حيث يتم مساعدة الشركات المحلية على مقاومة الضغط التنافسي الذي يخلق من طرف المنافسين العالميين و البقاء على قيد الحياة في ظروف اختيار السوق.

من خلال تحديد التحديات الرئيسية للقدرة التنافسية للبلدان، نصل إلى استنتاج مفاده أن وراء المزايا النسبية (التي هي مصدر التخصص الأولي)، يعتبر البحث و خلق مزايا ديناميكية هما السائدين في صناعة القدرة التنافسية للبلاد. إعتبر Lall (2001) أن "الهدف الرئيسي لإستراتيجية التنافسية هو مساعدة البلدان على تحقيق أو بناء ميزة نسبية ديناميكية". ففي البداية يجب اعتماد البلدان على المزايا التنافسية الذاتية من أجل أن تكون قادرة على المنافسة ، و فيما بعد على تحويل و تحسين المزايا التنافسية لتنسجم مع ديناميكية المدى الطويل . و لأن العالم يتغير بإستمرار ، فإن المزايا التنافسية للبلدان تصنع و تشوه بسبب مسارات التنافسية [4].

3. الحد من الفوارق عبر التماسك و التقارب

تستخدم مفاهيم مثل التماسك و التقارب أو التفاوت كمفاهيم واسعة في التحليلات الإقليمية و التقاربية للتنافسية، لذلك يجب تبيين بعض التوضيحات لهذه المفاهيم.

وفقا للمادة 158 لمعاهدة الاتحاد الأوروبي ، ينظر إلى التماسك على أنه مسألة إنمائية ، "على وجه الخصوص ، يجب على الدول أن تهدف إلى الحد من الفوارق بين مستويات التنمية في مختلف المناطق و البلدان السائرة في طريق النمو،و ذلك بتقليص التأخر في المناطق الأكثر حرمانا ... ". و بالتالي ، فإن "التماسك هو مقياس للرفاهية التي تحارب عدم المساواة ، سواء من حيث الدخل أو مستويات المعيشة أو العمالة أو الظروف البيئية". و يجب أن ينظر إليها من حيث الفرص و كذلك النتائج " [5] .

[1] Roberto Camagni, “Compétitivité Territoriale : La Recherche D’avantages Absolus,” Reflets et perspectives de la vie économique 45, no. 1 (2006): 95–115.
[2] McMillan and Rodrik, Globalization, Structural Change and Productivity Growth.
[3] Dominique Guellec, “La Technologie et L’économie Les Relations Déterminantes Rapport OCDE, Coordonné Par François Chesnais,” Revue économique 43, no. 6 (November 1992): 1137–1142, accessed October 21, 2018.
[4] Sanjaya Lall, “Competitiveness Indices and Developing Countries: An Economic Evaluation of the Global Competitiveness Report,” World Development 29, no. 9 (2001): 1504.
[5] Brian Ardy et al., “How Will EMU Affect Cohesion?,” Intereconomics 37, no. 6 (2002): 300–314.

"التماسك ... له علاقة بالإستثمار ، تحديث الإقتصادات ، تعزيز النمو و الاستدامة و إحداث أثر التمرين (Effet d'entrainement) مفيد . يتعلق ذلك بالإستثمار في الابتكار ، رأس المال البشري و البنية التحتية الحديثة ".

من التعريف المذكور أعلاه يمكننا القول أن التماسك يستخدم كمرادف للتقارب ، و لكن أيضا كقوى سياسية التي يمكن أن تؤدي إلى هذا التقارب. و من خلال التماسك الإقتصادي الإقليمي ، فإن الهدف هو تعزيز التقارب من خلال نمو أسرع للناتج المحلي الإجمالي في أفقر المناطق. قد يسهم التوزيع الإقليمي للاستثمارات العمومية في تحقيق هذا الهدف من خلال التأثير المباشر أو غير المباشر على مناطق التخلف.

يعتمد مفهوم التقارب على "المتغيرات الحقيقية" مثل نصيب الفرد من الإنتاج أو الإنتاجية ، على الرغم من أنه يحتوي على دلالات مختلفة في الأدبيات [1] . تم تقديم مفهومين للتقارب لأول مرة بواسطة Sala-i-Martin و R. Barro (1992) [2] σ convergence (تقارب سيغما) و تقارب β (تقارب بيتا). الأول ، σ convergence (تقارب سيغما) ، هو نوع من التقارب الذي يشير إلى تشتت المؤشر قيد الدراسة. هناك تقارب σ convergence عندما يقل تشتت البيانات على امتداد الوقت. هذا الأخير يمكن قياسه من خلال معامل الاختلاف.

النوع الثاني من التقارب هو تقارب β الذي يحدث عندما يكون معدل نمو نصيب الفرد من الناتج في مختلف الأقاليم، المناطق ، البلدان أعلى للبلدان الفقيرة في التوازن على المدى الطويل (المعادلة 1). مما يشكل إمتدادا لنموذج Solow بالنسبة للبلدان ذات الأسس المتطابقة. و قد تم التحقق من ذلك تجريبيا وفق هذه الشروط.

بإتباع Sala-i-Martin و R. Barro [3] ، يمكننا أيضا التمييز بين التقارب المشروط و التقارب المطلق ، أي أن مفهوم "التقارب β " يُنظر إليه في حد ذاته بمفهوم مزدوج : التقارب β المطلق (أو غير المشروط) و التقارب β المشروط.

عند تحليل التقارب β المطلق غير المشروط ، يفترض أن جميع الإقتصادات تتلاقى عند "توازن واحد و كلي لحالة الإستقرار" وأن هناك تجانسا بين خصائصها البنيوية. و نتيجة لذلك ، ستنمو البلدان الفقيرة بوتيرة أسرع بمرور الوقت ، التقارب الحقيقي للناتج الحقيقي للفرد الواحد للبلد "الفقير" سيتقارب مع الناتج الحقيقي للفرد الواحد للبلدان الأخرى "الغنية".

بالمقابل ، فإن التقارب β المشروط يراعي عدم التجانس بين الإقتصادات و أهمية العناصر الأخرى بخلاف الفروق في ناتج الفرد ، مثل الخلفية التعليمية ، الإدخار و معدل الإستثمار ، من بين عناصر أخرى تأثر على اللحاق المستوى الثابت "حالة الإستقرار" للنصيب الفردي من الناتج.

[1] Stefano Magrini, “Regional (Di)Convergence,” in Handbook of Regional and Urban Economics, vol. 4, 2004, 2741–2796.
[2] Barro, Robert J, “Convergence.”
[3] Ibid.

بشكل عام ، يتم اختبار التقارب β المشروط من خلال نموذج قياس اقتصادي ، حيث يتم عزل و ضبط متغيرات نوعية عن بعضها البعض (كل متغير يكون ثابت مقارنة بالآخر) ، أي أن الهياكل الإقتصادية الإقليمية المختلفة يتم النظر إليها من خلال متجه (Vecteur) محدد المتغيرات x_i الذي يحافظ على ثبات الحالة المستقرة للمنطقة i أو الإقتصاد i كما يلي :

$$\frac{1}{\mathrm{T}} ln \frac{y_{i,t}}{y_{i,0}} = \alpha + \beta \ln(y_{i,0}) + \gamma x_i + \varepsilon_i \qquad \varepsilon i \sim i.i\,d\,(0,\sigma) \dots\dots\dots (1)$$

يشمل المتجه x_i، من بين متغيرات أخرى ، مخزون رأس المال ، الاستهلاك العام ، الإستثمارات العمومية ، المعلومات الديموغرافية ، الصحة ، التعليم و مؤشرات الاستقرار السياسي [1] .

في المعادلة (1)، $\ln(y_{i,0})$ هي القيمة الأولية للمتغير قيد التحليل و $\frac{1}{\mathrm{T}} ln \frac{y_{i,t}}{y_{i,0}}$، هي متوسط معدل نموها على طول فترات T. المعامِلات α و β هي على التوالي الثابت و معامل التقارب.

من تلك المعادلة ، عندما $\gamma = 0$ ، عندها يكون لدينا التعبير المعتاد لاختبار التقارب المطلق.

سيكون هناك تقارب β (مطلق أو مشروط) عندما تكون β سالبة و ذات دلالة إحصائية، مما يعني أن متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج ، بين الفترتين 0 و t ، يرتبط ارتباطا سلبيا بمستوى الناتج الأولي للفرد.

في حين أن تقدير المعادلة 1 ، للتقارب β المشروط ، يمكننا فصل تأثيرين على النمو. تأثير الناتج الفردي الأولي فقط يلتقط عملية التقارب ، و التأثير الآخر يكمن في تأثير المتغيرات التوضيحية المدرجة في x_i على نمو و التي تسمح بتقييم مساهمتها في عملية النمو. في ما يخص التأثير الأول ، هناك علاقة سلبية بين معدل النمو للفرد و بين المسافة التي بلغها مستوى حالة الإستقرار. و من ثم ، فإن المناطق الفقيرة قد لا تنمو بسرعة أكبر من تلك الغنية إذا كانت هذه الأخيرة بعيدة عن توازنها المستقر.

هناك مفهومين آخرين ذوا علاقة يتمثل الأول في "سرعة التقارب" ، أي قياس سرعة التقارب بين الإقتصاديات نحو حالة الإستقرار.و الثاني "يتعلق بالمدة" لحساب الوقت اللازم للوصول إلى نصف الفارق الذي يفصل عن حالة توازن. سرعة التقارب تكون أكبر كلما ارتفع β.

هذا التحليل ،يدفعنا لذكر أهمية التبعية المكانية التي تشير إلى تنظيم النشاط الإقتصادي في الفضاء الإقليمي ، حيث قد تؤثر بعض النشاطات على البلد المجاور أو العكس. تعد القوى العاملة و حركة رأس المال ، تكاليف النقل ، المعاملات أو التدفقات التجارية أمثلة على العوامل التي تؤدي إلى التبعية المكانية.

[1] Robert J. Barro and Xavier Sala-I-Martin, “Technological Diffusion, Convergence, and Growth,” Journal of Economic Growth 2, no. 1 (1997): 1–26.

يرى S. Dowrick (2002) أن تحليل مفاهيم التقارب يرتبط بفرضية نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة. حيث أن المناطق ذات مستويات الدخل المنخفضة تميل إلى تسجيل معدلات نمو كبيرة و مستمرة على المدى الطويل ، و ذلك للحاق بالدول الغنية. يرجع التقارب حسب الرؤية الكلاسيكية الجديدة إلى وجود تناقص في العائدات إلى رأس المال في عملية تراكم رأس المال. و بما أن المناطق الأكثر تطورا تستخدم عوامل إنتاجية أكثر كثافة من البلدان الأقل تطورا، فإنها تميل إلى نمو بطيء من هذه الأخيرة . لذلك ، فإن معدل الإستثمار مماثل للدول الغنية من شأنه أن يعني نموا أعلى في المناطق المتأخرة مقارنة بالأغنى منها[1].

من جهة أخرى، تؤكد نماذج النمو الداخلي على طرح مختلف ، فبافتراض وجود عوائد ثابتة أو متزايدة بسبب العوامل الخارجية للتكتلات و انخفاض التكاليف التي تجذب رأس المال و تدفقات العمالة إلى البلدان الأكثر تقدما. لذا تحديد هذا الاختلاف مهم لأن لكل منها لها تبعات سياسية مختلفة.

و إمتدادا لما ذكر من قبل ، فإن عملية التقارب الكلاسيكية الجديدة تكون نتيجتها تقليل الإختلاف للدخل الأولي للفرد من خلال تناقص العائد إلى رأس المال ، و تصحيح التباين بين المناطق ، حتى بدون تدخل عمومي. سيكون للسياسات العمومية تأثير إيجابي على النمو خلال الانتقال إلى الحالة الثبات بتحسين مستوى الناتج للفرد. و تركز نظرية النمو الذاتي على وجود عوائد متزايدة في الحجم قد تؤدي إلى تفاوتات أكبر في الدخل الإقليمي ، ثم تتطلب سياسات عامة لتحقيق نمو أسرع للمناطق الفقيرة.

لقد تطرقنا إلى أنه يمكن دراسة التقارب المشروط β بعد التحكم في المتغيرات الأخرى التي تؤثر على معدل النمو. مما يتطلب معرفة ما هي المتغيرات التي ينبغي استخدامها للإشارة إلى تأثير كبير على النمو؟ تشير النظرية الإقتصادية إلى أن الإستثمارات العمومية هي أحد الأدوات الرئيسية التي تؤثر على النمو. إذا كان توزيع الإستثمارات العمومية عبر الأقاليم منحازا إلى المناطق الأقل تقدما ، يمكننا القول أن تحقيق التقارب الإقليمي هو هدف هذه السياسة. في الواقع ، تثير الفوارق الإقتصادية ،الإستثمارات العمومية والتقارب بين المناطق و البلدان اهتمام العديد من الأكاديميين من أجل تقييم كيفية تفاعلهم. الهدف هو فهم ما إذا كانت الإقتصادات (المناطق) تتجه نحو نفس المستوى للفرد و ما هي مساهمة الإستثمار في ذلك.

على الرغم من أن تراكم رأس المال الخاص يعتبر ، بوجه عام ، المحرك للنمو الإقتصادي ، إلا أن الإستثمارات العمومية توفر دائما إطارا لهذا الهدف ، حتى إذا ذكر البعض أن الإستثمارات العمومية قد تزيح القطاع الخاص. بالإعتماد على المعادلة (1) ، يوفر النموذج الإقتصادي الكلاسيكي الجديد إطارا نظريا للوصول إلى تأثير السياسة العامة ، من خلال تحليل إشارة و أهمية γ عندما تعبر x_i على الإستثمارات العمومية. حيث يمكن تحليل العلاقة

[1] S. Dowrick, “Classical and Technological Convergence: Beyond the Solow-Swan Growth Model,” Oxford Economic Papers 54, no. 3 (2002): 369–385.

بين نصيب الفرد من الناتج و رأس المال المادي من خلال التغير الديناميكي [1] . كما يمكن تحليل العلاقة حسب Aschauer بأثر الإنفاق الرأسمالي العام على الإنتاجية و القطاع الخاص [2] .

هناك مجموعة واسعة من الأدبيات التي تحلل الآثار الإيجابية للنفقات العمومية ، و لا سيما الإستثمارات العمومية ، على النمو الإقتصادي .

إعتبر Aschauer ، أن توسعات الإنفاق العام على الإستثمار تحفز على زيادة معدل العائد إلى رأس المال الخاص ، و بالتالي تحفيز الإستثمار الخاص. قيمت دراسات هذا الأخير المبكرة باستخدام بيانات السنوية للولايات المتحدة تأثير رأس المال العام على الإنتاج الخاص و كشفت عن وجود علاقة إيجابية قوية بين هذين المتغيرين . وجد Aschauer مرونة إنتاجية لرأس المال العام بحوالي 0.39 أعلى من الإستثمار الخاص. و كانت دراسات سابقة قد قدمت بالفعل تقديرات إيجابية لتلك المرونة [3].

لذلك ، يرى Aschauer (1989) أنه "يجب أن تولى أهمية كبيرة إلى قرارات الإستثمارات العمومية على وجه التحديد ، بالإضافة إلى المخزونات من الهياكل غير العسكرية مثل الطرق السريعة ، الممرات ، أنظمة المياه و الصرف الصحي - عند تقييم الدور الذي تلعبه الحكومة في سياق النمو الإقتصادي و تحسين الإنتاجية " [4]. من ناحية أخرى ، وجد R. King و S. Rebelo (1990) أن "العديد من السياسات العامة تحتوي على مثبطات للنمو لأنها تقلل من مزايا التراكم بمفهومه الشامل (رأس المال البشري و كذلك المادي)" [5].

حسب A. Munnell (1990) المنهجية التي إتبعها Aschauer لتقييم آثار النفقات العمومية ، استنادا إلى وظيفة الإنتاج الكلي ، إصطدمت بسببية الإستثمارات العمومية في النمو الإقتصادي. قد يكون الإستثمار العام أعلى عندما يكون هناك نمو سريع ، بدلا من لعب دور سببي لذلك. و بالتالي ، فإن الانتقادات الموجهة إلى عمل Aschauer تتعلق بالتحديد في المنهجية (الخطأ في القيمة أو عدم دقة البيانات) ، و حجم التأثيرات التي وجدها و اتجاه العلاقة الواضحة بين الإنتاج و الإستثمار العام أو العكس [6] .

على الرغم من وجود إجماع في الوقت الحاضر على أن رأس المال العام يحفز النمو الإقتصادي ، يؤكد بعض الباحثين على عدم وجود ارتباط إيجابي واضح بين رأس المال العام و الإنتاج الخاص ، و يشدد على أن النتائج لا تلاقي الإجماع، و تتفاوت بشكل كبير مع النهج التجريبي ، البلد و فترات الدراسة.

[1] Mankiw, Romer, and Weil, “A Contribution to the Empirics of Economic-Growth,” 422.
[2] Aschauer, “Is Public Expenditure Productive?”
[3] Ibid.
[4] Ibid.
[5] Robert G King and Sergio Rebelo, “Public Policy and Economic Growth: Developing Neoclassical Implications,” Journal of Political Economy 98, no. 5 (1990): 126–150.
[6] AH Alicia H. Munnell, “Policy Watch: Infrastructure Investment and Economic Growth,” The Journal of Economic Perspectives 6, no. 4 (1992): 189–198.

و قد تبعت نتائج Aschauer عددا كبيرا من الدراسات حول تأثير الإستثمارات العمومية على المستوى الإقليمي مما حفز البحث في هذا الموضوع ، و لا سيما فيما يتعلق بتأثيراته على التقارب. و أشار Eakin و Schwartz (1995) إلى حقيقة أن تقديرات آثار الإستثمار العمومية متطابقة ، سواء على المستوى الكلي أو الإقليمي. جزء كبير من هذه الدراسات يتعلق بالولايات المتحدة [1].

و في الوقت نفسه ، فإن الكثير من الأعمال القياسية الحديثة حول تأثير الإستثمارات العمومية و التقارب يتعلق ببلدان (الاتحاد الأوروبي) حيث إمكانية الإستثمار من الصناديق الهيكلية الأوروبية و تعميق عملية التكامل تهدف إلى تفضيل زيادة نصيب الفرد في البلدان الأقل نموا و الحد من الفوارق بين البلدان أو المناطق [2].

مرة أخرى ، لا يوجد دليل واضح على وجود صلة قوية بين الإستثمارات العمومية و تقارب الناتج الفردي. حيث وجد Pereira و Andraz (2012) أن الإستثمارات العمومية قد ساهمت في تركيز النشاط الإقتصادي في المناطق الأكثر ثراء بدلا من تقليل التفاوت الإقليمي على مدار فترة الدراسة (1980-1998) [3]. و قد تم التوصل إلى استنتاجات مماثلة من قبل .LagoPeñas et al (2005) في دراستهم للمناطق الإسبانية ، التي وجدت الدليل على تركيز النشاط الإقتصادي في المناطق الأكثر ثراء خلال الفترة 1985-2003 ، على الرغم من إعادة توزيع تخصيص الإستثمارات العمومية الإقليمية [4] . في دراسة أخرى للمناطق اليونانية على امتداد الفترة 1978-2007 ، خلص .Rodríguez et al (2012) إلى تأثير إيجابي و كبير لنفقات البنية التحتية العامة على النمو الإقليمي ، لكنهم لم يجدوا مساهمة واضحة للاستثمارات العمومية مما يحد من فجوة التنمية في جميع أنحاء المناطق اليونانية [5]. و قد خلص تحليل التقارب الإقليمي و الإنفاق العام في المناطق الإيطالية لـ Vittorio (2009) إلى أن التقارب المطلق و المشروط خلال الفترة 1980-2007 أظهر عملية تلاقي ضعيفة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[6].

بالنسبة للاتحاد الأوروبي ككل ، على الرغم من الهدف الرئيسي للحد من الفوارق الإقتصادية و الإجتماعية بين أعضائه ، فإن الأدلة على التقارب بينهم غامضة. لذلك تم توجيه الجزء الأكبر من هذه الدراسات لتقييم السياسة الإقليمية الأوروبية. كما أنه عدة عوامل قد تفسر الاستنتاجات المتباينة: الأخذ في الاعتبار التباين الإقليمي ، التفاعل بين تكتل الأنشطة الإقتصادية و عمليات النمو الإقليمية و حتى العوامل السياسية و المؤسسية ....مما أكسب

[1] Douglas Holtz-Eakin and Amy Ellen Schwartz, “Infrastructure in a Structural Model of Economic Growth,” Regional Science and Urban Economics 25, no. 2 (1995): 131–151.
[2] Sandy Dall’erba and Julie Le Gallo, “Regional Convergence and the Impact of European Structural Funds over 1989-1999: A Spatial Econometric Analysis,” Papers in Regional Science 87, no. 2 (2008): 219–244.
[3] Alfredo M. Pereira and Jorge M. Andraz, “On the Effects of Highway Investment on the Regional Concentration of Economic Activity in the USA,” Portuguese Economic Journal 11, no. 3 (2012): 165–170.
[4] Santiago Lago-Peñas and Diego Martínez-López, Convergence and Public Investment: Regional Policies Revisited, Centro de Estudios Andaluces, vol. 1, E2005/05, 2005.
[5] Andrés Rodríguez-Pose, Yannis Psycharis, and Vassilis Tselios, “Public Investment and Regional Growth and Convergence: Evidence from Greece,” Papers in Regional Science 91, no. 3 (2012): 543–568.
[6] Daniele Vittorio, “Public Spending and Regional Convergence in Italy,” Journal of Applied Economic Sciences 4, no. 8 (2009): 318–329.

الفضاء الجغرافي دورا هاما ، و تؤكد الأبحاث الحديثة على أهمية الموقع و حركية العوامل عبر المناطق و تفاعلاتها. و بالتالي ، فهي تدمج العوامل الخارجية و السمات المكانية ضمن التحليل الإقليمي للنمو و التقارب.

4. تعزيز إستقرار البيئة الإقتصادية الكلية

تعتبر البيئة الإقتصادية الكلية التي تمتاز بالاستقرارية غير محفزة للنمو الإقتصادي ، و لكن تعتبر شرطا أساسيا لترقية الإنتاجية، لان استقرار البيئة الإقتصادية الكلية من منظور التنافسية تهتم بتقييمها حسب أثرها على الإنتاجية و ليس فقط حسب السياسات المالية أو النقدية التي تأثر في النمو الإقتصادي بدعمها للطلب الكلي.عدم التأكد و الشك حول المستقبل الإقتصادي مرتبط بالتضخم بشكل كبير و كذلك يرتبط بديمومة المالية العمومية أو الركود الناتج عن الأزمات المالية، و التي تقلص بشكل معتبر الإستثمارات . عرف Fischer (1993) الإطار الإقتصادي الكلي المستقر على أنه يتميز بتضخم ضعيف مع إمكانية توقعه و سياسة ميزانياتية مستدامة، و قد أشار كذلك إلى معدلات الفائدة و معدلات صرف حقيقية مناسبة و متوقعة و ميزان مدفوعات ملائم، كما أوضح أن التضخم و السياسة الميزانياتية ترفع من تراكم الرأسمال و نمو الإنتاجية [1]. الأزمات المالية الأخيرة ألقت الضوء على عوامل أخرى تأثر على البيئة الإقتصادية الكلية كتشكيلة المالية العمومية و تفاعلها الديناميكي مع القطاع المالي و الأثر المضر للركود الإقتصادي الناتج عن هذه الأزمات المالية.

العامل الأول لبيئة اقتصادية كلية مستقرة هو معدل تضخم ضعيف، لأن تطاير الأسعار هي التي تأثر على الإنتاجية و ليس المستوى العالي للتضخم في حد ذاته. دراسات تطبيقية أكدت أن المستويات العالية للتضخم هي في طبيعتها غير مستقرة ، حيث أعتبر .Seleteng et al (2013) أن التضخم يرتبط إيجابيا بالنمو الإقتصادي إلى حد ما "السقف"، و بعد ذلك تصبح العلاقة معنويا سلبية بعد هذا المستوى. عندما يكون التضخم مرتفع، الأسعار المستقبلية تكون محل شك و عدم تأكد، و بذلك فمحاولة التنبؤ بالمردودية أمر صعب مما يجعل المشاريع ذات خطر على المدى الطويل، مما يؤدي إلى عدم تحفيز المؤسسات و المستثمرين على الإستثمار[2].

من جهة أخرى في حالة الإنكماش (La déflation) أو معدل تضخم قريب من الصفر و ضح T. Omay و E. Kan (2010) أنه سيعود بتأثير سلبي على الإقتصاد حيث أنها ترفع القيمة الفعلية للدين، و قد تخلق أيضا البطالة، لأن الأجور تبقى فوق مستويات السوق، مما لا يشجع على الإستثمار بزيادة معدلات الفائدة الفعلية، و هذا يقود إلى جعل

[1] Stanley Fischer, "The Role of Macroeconomic Factors in Growth," Journal of Monetary Economics 32, no. 3 (1993): 485–512.
[2] Monaheng Seleteng, Manoel Bittencourt, and Reneé van Eyden, "Non-Linearities in Inflation-Growth Nexus in the SADC Region: A Panel Smooth Transition Regression Approach," Economic Modelling 30, no. 1 (2013): 149–156.

المستهلكين يبقون على مدخراتهم في انتظار تخفيضات مستقبلية في الأسعار لهذا السبب معظم البنوك المركزية تهدف إلى تحقيق معدلات مستقرة و منخفضة للتضخم [1].

العنصر الثاني للإستقرار الإقتصادي الكلي هو غياب عدم التأكد فيما يخص المالية العمومية [2] . عدم التأكد يمكن أن يحث المستثمرين المحتملين بعدم المغامرة في مشاريع جديدة [3] .أو تفضيلهم لمشاريع على المدى القصير على المشاريع ذات الأجل الطويل و التي كان من الممكن أن يكون لها مردودية كبيرة و أكثر أثر على نمو الإنتاجية [4] .

ضرورة مواجهة ارتفاع الدين العام يمكن أيضا أن تقلص الاستقلالية السياسية الفعلية للدول، مع كل ما ينجر عنها من عدم مرونتها لإتمام السياسات التي تحفز الإستثمارات و تحسين الإنتاجية [5] . فإذا زادت الدول في الضرائب لتسديد الدين فهذا سوف يخلق إختلالات في السوق و الذي بدوره ينعكس سلبا على الإنتاجية [6] . من جهة أخرى، إذا اقترضت الدول لتسديد ديونها، فهذا سيجعلها تدفع فوائد مرتفعة لتعويض الخطر المرتقب في المستقبل، مما يجعل من هذه العملية برمتها ذات أثر طرد على الإستثمار الخاص. بعض الدراسات اقترحت أن تشكيلة الدين يمكن أن تكون لها أهمية كبيرة حيث إعتبر D. Gros (2013) أن الدين العام إذا ما كان خارجي المصدر يعتبر أكثر خطورة من الدين العام الداخلي، لان الدول لا يمكنها أن تفرض الضرائب على الخارج. كما أن الدين المطلوب إذا ما كان بالعملة الصعبة فهذا يعرض البلد إلى خطر تدهور عملته المحلية و هذا ما لا يساهم في تخفيف ثقل الدين [7]. Hausmaun et al (2013) [8] إعتبروا أن هذا يتأتى بفعل أن البلدان النامية لا تتمكن من الاقتراض من الخارج بعملتها المحلية و لا يمكنها كذلك في بعض الأحيان من الإقتراض على المدى البعيد في أسواقها الداخلية. كما أن الفروقات لمعدلات الفائدة المرتفعة على الدين بالعملة الصعبة تقوي أثر الطرد [9].

فيما يخص التعرض لصدمة إذا ما كان الدين العام كبير و بالعملة الصعبة، فهذا قد يجبر حسب P. Aghion et al. (2004) الدين الخاص (القطاع الخاص) على أن يكون له أثر مزعزع للإستقرار على الإقتصاد لأن البلدان التي تمتلك مؤسساتها ديون بالعملة الصعبة يمكن أن تتعرض إلى خطر الأزمة لأن التوقف المفاجئ و تطاير قيمة العملة يمكن أن يخلق زيادة في عبئ الدين للمؤسسات، منقصة بذلك أرباحها و قدرتها على الإستثمار، بمعنى

[1] Tolga Omay and Elif Öznur Kan, “Re-Examining the Threshold Effects in the Inflation-Growth Nexus with Cross-Sectionally Dependent Non-Linear Panel: Evidence from Six Industrialized Economies,” Economic Modelling 27, no. 5 (2010): 996–1005.

[2] عدم التاكد يمكن ان يكون بسبب الاجراءات التي يجب أن توضع قيد التنفيذ للوصول إلى التوازن الميزانياتي أو احتمال كبير لعدم قدرة البلد على السداد

[3] Robert S Pindyck and Andrés Solimano, “Economic Instability and Aggregate Investment,” NBER/Macroeconomics Annual (MIT Press) 8, no. 1 (1993): 259–303.

[4] Luis Servén, Uncertainty, Instability, and Irreversible Investment: Theory, Evidence, and Lessons for Africa, Working Paper. World Bank, 1996, https://doi.org/10.1596/1813-9450-1722.

[5] Douglas W. Elmendorf and N. Gregory Mankiw, “Government Debt,” Handbook of Macroeconomics 1, no. PART C (1999): 1615–1669.

[6] Jeffrey D Sachs, “Introduction to "Developing Country Debt and the World Economy,” in Developing Country Debt and the World Economy, 1989, 35.

[7] Daniel Gros, “Foreign Debt versus Domestic Debt in the Euro Area,” Oxford Review of Economic Policy 29, no. 3 (2013): 502–517.

[8] Salvatore Dell’Erba, Ricardo Hausmann, and Ugo Panizza, “Debt Levels, Debt Composition, and Sovereign Spreads in Emerging and Advanced Economies,” Oxford Review of Economic Policy 29, no. 3 (2013): 518–547.

[9] Wenxin Du and Jesse Schreger, “Local Currency Sovereign Risk,” Journal of Finance 71, no. 3 (2016): 1027–1070.

آخر إذا ما لم تستطع الأسعار الداخلية أن تتجاوب و بكلية مع التغيرات في معدل الصرف، فسيكون نتيجتها انخفاض نقدي بسبب الخروج السريع لرؤوس الأموال [1].

عند مستويات كبيرة للدين العام في البلدان و تفاقم عجزها في موازناتها، يرى Fischer أن ذلك يحفز التصور بعدم الاستقرار نظرا للمستويات الكبيرة للافتراض و خطر عدم السداد [2].

الأزمة المالية الأخيرة أوضحت أن التخوفات و الإنشغالات التي اقترنت بموضوع الدين العام و ديمومته كانت في محلها بسبب ارتفاع معدلات الفائدة على الدين العام مما جعل الدول عاجزة عن تسديد خدمات الديون مما يعزز التخوفات بهذا الصدد.

المسألة الثانية التي يمكن الإشارة إليها و التي ذكرها W. Franz (1990) تتمثل في أنه يمكن للأزمات حتى و إن كان سببها القطاع المالي أن تتخطى ذلك لتشمل آثارها الإقتصاد الكلي، مخلفة بذلك تطلعات اقتصادية غير مستقرة. الركود المقترن بالأزمات المالية يمكنه أن يأثر سلبا على الإنتاجية على المدى الطويل بواسطة ما يسمى بالهستيرية، مما يفسر عدم استقرار الإقتصاد العالمي دوما بعد الأزمات و صعوبة رجوعه إلى حالة ما قبل الأزمة أين كانت معدلات النمو أكثر ارتفاعا. فالأزمات المالية تقود البنوك إلى تقليص حجم القروض، مما يأثر على الإستثمار و ارتفاع البطالة [3].

[1] Philippe Aghion, Philippe Bacchetta, and Abhijit Banerjee, "A Corporate Balance-Sheet Approach to Currency Crises," Journal of Economic Theory 119, no. 1 SPEC. ISS. (2004): 6–30.
[2] Fischer, "The Role of Macroeconomic Factors in Growth."
[3] Wolfgang Franz, Hysteresis Effects in Economic Models, Empirical Economics, 1990.

خاتمة الفصل الثاني :

كان هدف هذا الفصل هو تحليل العلاقات ما بين الإستثمارات العمومية ، التنافسية و النمو الإقتصادي بالإرتكاز على الإطار النظري للفصل الأول.

تعرضنا أولا إلى علاقة الإستثمارات العمومية بالنمو الإقتصادي و مكانة الإستثمارات العمومية في الإقتصاد خصوصا على المدى الطويل حيث تطرقنا إلى أثر الإنفاق في الإستثمارات العمومية على المتغيرات الكلية الإقتصادية في المدى القصير و أثر الإستثمارات العمومية على الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية على النمو الإقتصادي في المدى الطويل كما أشرنا إلى مختلف الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين الإستثمارات العمومية و النمو الإقتصادي و النتائج التي ترتبت عنها. ثانيا تطرقنا إلى دراسة العلاقة بين الإستثمارات العمومية و التنافسية من مختلف الزوايا التي تطرقت إليها الأدبيات و التي أشرنا إليها في الفصل الأول و قد كان ذلك على المستوى الجزئي و الكلي للإقتصاد. ثالثا تطرقنا إلى الرابط الذي يربط المتغيرات الثلاث حيث أن الإستثمارات العمومية تتدخل في جوانب عدة من بينها التنمية الإقتصادية ، التقارب ، والإنتاجية حيث تعرضنا لدور الدولة الذي لا بد أن يكون داعما لهذه العوامل للرفع من التنافسية الوطنية لكل بلد.

في الفصل الثالث سنتطرق إلى واقع الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر لمعرفة أهم القطاعات و الإستثمارات التي أنجزت بالأرقام و الرسوم البيانية ، كما سنتطرق إلى واقع التنافسية و محاولة تحليلها.

الفصل الثالث: واقع الإستثمارات العمومية و التنافسية في الجزائر.

مقدمة الفصل الثالث

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على واقع و آفاق الإستثمارات العمومية و التنافسية في الجزائر. هذين العاملين أصبحا من الضروريات الأساسية لبناء إقتصاد حيوي في ظل العولمة الإقتصادية التي تتطلب المزيد من الإستثمار في المجالات التي تعتبر ركائز للتنافسية ، فكما تطرقنا في الفصل الأول حول المفاهيم العامة و مجال تدخل الدولة عبر نفقاتها العمومية في الشأن الإقتصادي و مدى أهمية هذه الإستثمارات لإرساء قواعد التنافسية داخل و خارج حدود البلد . و تطرقنا في الفصل الثاني إلى علاقة هذه الإستثمارات الحيوية للإقتصاد و التنافسية الوطنية ، سنسعى إنطلاقا من هذا الإطار النظري أن نتعمق أكثر في الموضوع لمحاولة معرفة أهم الإستثمارات التي قامت بها الجزائر و في أي القطاعات الإقتصادية سخرت هذه الإستثمارات العمومية و لأي غرض مستدلين بذلك على أرقام و معطيات مختلف المؤسسات الدولية و المحلية سواء من حيث المبالغ المخصصة و النتائج المرتقبة. كما سنتطرق إلى التنافسية الكلية للإقتصاد الجزائري ، واقعها و آفاقها.

المبحث الأول : الإطار التحليلي للإستثمارات العمومية و التنافسية في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض تحليلي لتطور النفقات العمومية عموما و الإستثمارات العمومية خصوصا في الجزائر . الغاية من هذا تتمحور في محاولة معرفة أهم القطاعات التي إستثمرت فيها الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني و إعادة الإعتبار للهيكل القاعدي الأساسي و كذا العنصر البشري.

1. الإنفاق العمومي و النمو الإقتصادي في الجزائر

سنحاول من خلال الرسومات البيانية تحليل النفقات العمومية الإجمالية و سنقسمها إلى قسمين. سنتطرق في القسم الأول إلى تطور النفقات العمومية في فترة ما قبل 2000 و هذا راجع لخصوصية هذه الفترة بسبب ما شهده الإقتصاد الجزائري من تحول هيكله الإقتصادي خصوصا ما بعد سنة 1994 التي عرفت تبني الجزائر التدريجي سياسة إقتصاد السوق . ثم سنتطرق في القسم الثاني إلى الفترة ما بعد 2000 و التي عرفت توسعا ملحوظا في حجم الإنفاق عبر عدة برامج تنموية سنتطرق إليها.

1.1. النفقات العمومية ما قبل سنة 2000

عرفت الفترة ما قبل سنة 2000 ظروف أمنية و إقتصادية متدهورة أدت إلى مراجعة الجزائر لسياساتها الإقتصادية خصوصا منها ما تعلق بإنفاقها العمومي. الجدول رقم 3-1 و الشكل رقم 3-1 يبيّنان مدى تطور النفقات العمومية في الفترة مابين 1990 و 2000 :

شكل 3-1: تطور النفقات العمومية 1990-2017

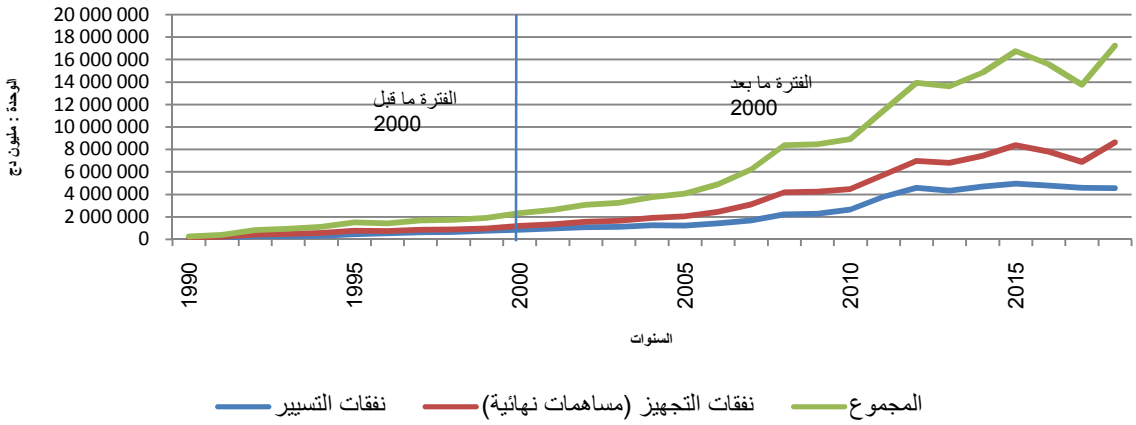

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.

الرسم البياني أعلاه يبين إلى حد ما إستقرار نسبي لنفقات التسيير و نفقات التجهيز خصوصا في فترة 1990-1995، حيث كانت نفقات التسيير في سنة 1990 (88,8) مليار دج لتصبح سنة 1995 حوالي (473,7) مليار دج بزيادة (+433 %) أي أربعة أضعاف سنة 1990 . لتقفز سنة 2000 إلى (856,1) مليار دج بزيادة (+864 %) أي ما يفوق ثمانية أضعاف . من جهة أخرى كانت نفقات التجهيز في سنة 1990 (47,7) مليار دج لتصبح سنة 1995 حوالي (286) مليار

دج بزيادة (499%) أي تقريبا خمسة أضعاف ، لتصبح في سنة 2000 ما يقارب (322) مليار دج بزيادة (+ 575 %) أي تقريبا ستة أضعاف مما يدل على حجم تكلفة التغير الهيكلي للإقتصاد الجزائري في تلك العشرية التي إصطدمت فيها الجزائر بمشاكل داخلية و خارجية . الجدول 3-1 يوضح الوضعية بالأرقام :

جدول 3-1 : مبالغ النفقات العمومية للفترة 1990-2000

الوحدة : مليون دج

الإنفاق العام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نفقات التسيير	88.800	153.800	276.131	291.417	330.403	473.694	550.596	643.555	663.855	774.695	856.193
نفقات التجهيز (مساهمات نهائية)	47.700	58.300	144.000	185.210	235.926	285.923	174.013	201.641	211.884	186.987	321.929
المجموع	136.500	212.100	420.131	476.627	566.329	759.617	724.609	845.196	875.739	961.682	1.178.122

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.

شهدت سنوات 1990-1995 فترة ركود تميزت بمعدلات نمو سلبية للناتج المحلي الإجمالي للفرد بسبب ما شهدته في أوائل التسعينات من توقف الإصلاحات ، هذا الركود الإقتصادي الشديد أدى إلى تفاقم الاضطرابات المدنية. كانت الجزائر آنذاك تعاني من معدلات نمو ضعيفة ، و يرجع ذلك أساسا إلى الصدمات الخارجية غير المواتية كتراجع أسعار البترول، تدهور الوضع الإقتصادي الكلي للبلاد، و تفاقم الفقر، و لم يكن أمام السلطات الجزائرية خيار سوى تبني برنامج جديد لتحقيق الاستقرار الشامل في عام 1994. هذا البرنامج إعتمد على تدابير صارمة لضبط الميزانية ، تخفيض قيمة الدينار الجزائري و إعادة جدولة الدين الخارجي[1].

عرفت فترة 1996-2000 إنتعاشا محسوسا ، مع نمو الناتج المحلي بمتوسط 3,1 ٪ . حيث بدأت الإصلاحات تؤتي ثمارها في منتصف التسعينيات بفضل السياسات النقدية و المالية الإحترازية . تمكنت الجزائر من خفض معدل التضخم ليصبح تحت 10%. انخفاض الدين الخارجي من 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995 إلى 46٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000. كما تحسن التوازن المالي العام خلال نفس الفترة ، من عجز صغير بنسبة -1٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض بـ 10 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي . من ناحية أخرى، تدهور الميزان المالي خارج المحروقات من 26٪ من إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات إلى 33٪ من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات [2].

1.2. النفقات العمومية ما بعد سنة 2000

في السنوات التي تلت 2000 ، استفادت التوازنات الخارجية من إرتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية . كما شهدت صادرات البضائع مستويات قياسية ، بما فيها صادرات المحروقات التي تمثل تقريبا جميع صادرات البضائع ، بنسبة

[1] Banque Mondiale, A La Recherche D'un Investissement Public de Qualité Une Revue Des Dépenses Publiques (Washington DC, 2007), 11.
[2] Ibid.

98 ٪ ، و هي نسبة عالية جدا وفقا للمعايير الدولية. و كنتيجة لذلك ، وفرت الدولة أرصدة في الحساب الجاري و مستويات احتياطية للعملة الصعبة وصلت إلى عتبات تاريخية.

كما شهدت الفترة أيضا انتعاش في الطلب على الواردات ، مدفوعة بمعدلات استثمارية عالية بشكل استثنائي مرتبطة ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (PSRE). و الذي كانت بداياته في عام 2000 ، استخدمت السلطات أيضا المداخيل المترتبة عن صندوق تثبيت إيرادات المحروقات المتمثل في صندوق ضبط الموارد المعروف باسم (Fonds de Régulation des Recettes) لسببين : الأول لتقليص الديون الخارجية و الثاني لتمويل أي عجز في الميزانية ناتج عن انخفاض سعر النفط عن السعر المرجعي آنذاك (19 دولار) لمختلف قوانين المالية. مما أنتج بعض السيادة على قراراتها التعاقدية بالنظر إلى الشروط التي فرضت عليها في سنوات التسعينات من طرف صندوق النقد الدولي خصوصا فيما تعلق بترشيد إنفاقها.

من الرسم البياني 3-1 يتبين أيضا بوضوح إرتفاع لنفقات التسيير و نفقات التجهيز بعد سنة 2000 ،حيث كانت نفقات التسيير في سنة 2001 (963,6) مليار دج لتصبح سنة 2009 حوالي (2.300) مليار دج بزيادة (+130 %) و هذا راجع إلى الزيادة في الأجور سنة 2008 الناجمة عن إلتزام الدولة مراجعة الأجور ، لتقفز سنة 2018 إلى ما يفوق (4.584) مليار دج بزيادة (+376 %) . من جهة أخرى كانت نفقات التجهيز في سنة 2001 (357) مليار دج لتصبح سنة 2009 حوالي (1.946) مليار دج بزيادة (452 %) ، لتصبح في سنة 2018 ما يقارب (4.043) مليار دج بزيادة (+ 1.031 %) أي ما يفوق عشرة أضعاف قيمة سنة 2001 و يرجع السبب إلى توسع و تزايد مهام الدولة خاصة الأساسية منها و التي سنتطرق إليها بالتفصيل في المطلب الثاني . الجدول 3-2 يوضح الوضعية بالأرقام :

جدول 3-2 : مبالغ النفقات العمومية للفترة 2001-2018

الوحدة : مليون دج

النفقات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نفقات التسيير	963.633	1.097.716	1.122.761	1.250.894	1.245.132	1.437.870	1.674.031	2.217.775	2.300.023
نفقات التجهيز (مساهمات نهائية)	357.395	452.930	516.504	638.036	806.905	1.015.144	1.434.638	1.973.278	1.946.311
المجموع	**1.321.028**	**1.550.646**	**1.639.265**	**1.888.930**	**2.052.037**	**2.453.014**	**3.108.669**	**4.191.053**	**4.246.334**

تابع

الوحدة : مليون دج

النفقات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017 (مؤقتة)	2018 (مؤقتة)
نفقات التسيير	2.659.078	3.797.252	4.608.250	4.335.614	4.714.452	4.972.278	4.807.332	4.591.842	4.584.462
نفقات التجهيز (مساهمات نهائية)	1.807.862	1.934.155	2.363.010	2.479.266	2.714.514	3.412.674	2.998.511	2.291.373	4.043.316
المجموع	**4.466.940**	**5.731.407**	**6.971.260**	**6.814.880**	**7.428.966**	**8.384.952**	**7.805.843**	**6.883.215**	**8.627.778**

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.

1.3. تحليل تطور الإنفاق العمومي في الجزائر 1990-2018

بعدما تطرقنا في الفرع الأول و الثاني إلى حجم المبالغ التي أنفقتها الدولة خلال الفترتين 1990 إلى 2000 و 2001 – 2018 إرتأينا التعمق أكثر في تطور هذين النفقتين خصوصا و أنهما تعتبران العمود الفقري للكثير من القطاعات التي يتكون منها الإقتصاد الجزائري. الشكل 3-2 يوضح التطور السنوي لنفقات التسيير و التجهيز.

شكل 3-2 : نسب تطور النفقات العمومية من سنة لأخرى مقارنة بأسعار البترول 1990-2018

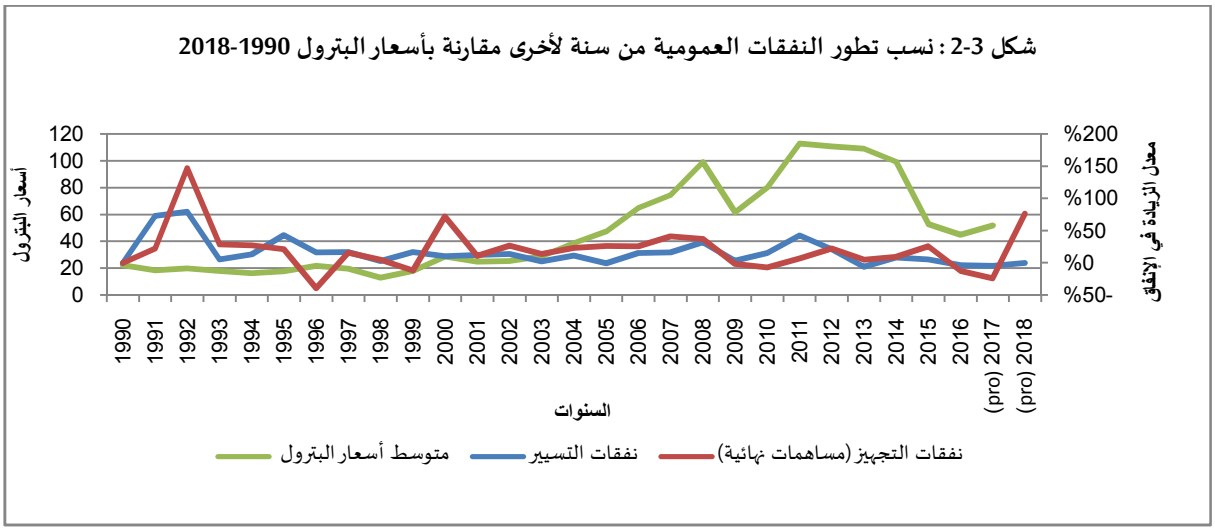

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.

نلاحظ من الشكل أن كلتا النفقتين أخذت منحى تصاعدي على العموم ،كما نلاحظ أن سنة 1992 كانت السنة الوحيدة التي تجاوزت فيها نفقات التجهيز نسبة زيادة قريبة من 150 % و هذا راجع لصدمة تخفيض قيمة الدينار أنذاك بمقدار 300 % من (25 دج = 1 دولار أمريكي) إلى (80 دج =1 دولار أمريكي) و كذا إلى الفائض في الميزان التجاري الذي كان مرتفعا بشكل استثنائي في عامي 1990 و 1991 ، حيث بلغ ، على مدار العامين ، 4 مليارات دولار بفضل الأداء الجيد لأسعار الخام [1] . ليهوي بعد ذلك معدل الزيادة في سنة 1993 إلى 28,6 % فقط و ذلك نظرا لتدهور الظروف الأمنية مقرونة بتخبط الإقتصاد الجزائري في دوامات المديونية و نتيجة إملاءات المؤسسات الدولية بخصوص ترشيد النفقات العمومية مما يبدو واضحا في الفترة التي تلي من 1993 إلى 1996 (-39,5%) ، ثم نلاحظ بعد ذلك إرتفاع من جديد لمعدل زيادة النفقات العمومية في التجهيز إلى غاية سنة 1997 . فترة 1999 إلى 2001 شهدة إرتفاع محسوس نتيجة إلتزام الدولة لعدة برامج كالبرنامج الرباعي لدعم الإنعاش الإقتصادي PSRE المطبق بين سنة 2001 و 2004 ثم برامج أخرى خماسية كالبرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC للفترة مابين 2005-2009 و برنامج دعم النمو الإقتصادي PCCE في الفترة 2010-2015 و برنامج دعم النمو الإقتصادي PACE للفترة 2015-2019 ، هذه البرامج أدت إلى تسارع حجم الإنفاق العمومي نتيجة البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال تلك السنوات ، و التي كانت بدورها نتيجة إرتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية و توقعات تواصل إرتفاعه على

[1] Omar Benderra, “Economie Algérienne 1986-1998: Les Réseaux Aux Commandes de l’Etat – Algeria-Watch,” Algeria Watch, last modified 2009, accessed October 27, 2018, https://algeria-watch.org/?p=54524.

المدى المتوسط على الأقل إضافة إلى زيادة الطلب على المنتوجات النفطية نتيجة حالة اللاإستقرار التي شهدتها معظم الدول المصنعة لهته المادة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي سمح للجزائر بإدخار موارد مالية هامة مكنتها من إتباع سياسة إنفاقية توسعية و ذلك لتحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية.

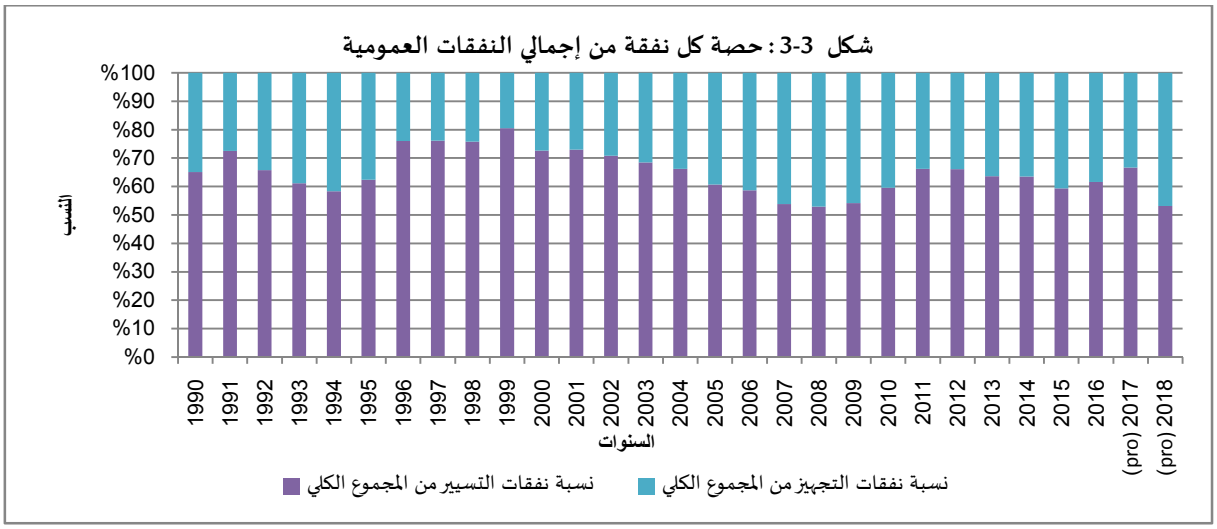

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.

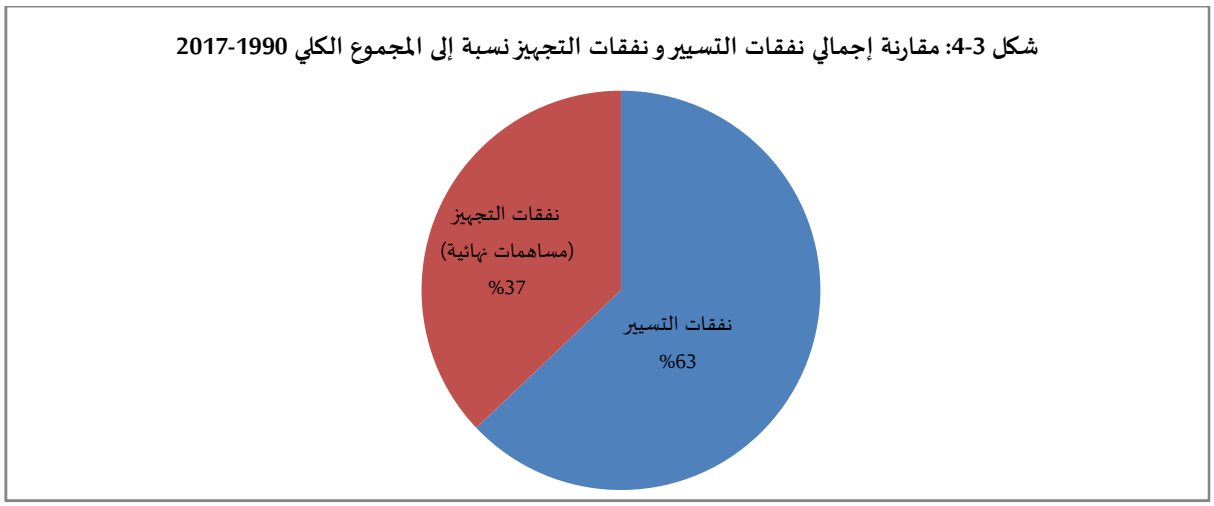

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.

الشكل رقم 3-3 و 3-4 يبينان هيمنة نفقات التسيير على إجمالي الإنفاق مما يدفعنا للقول أن تدخل الدولة كان بالدرجة الأولى يهدف إلى الإستقرار الإجتماعي قبل كل شيء .

1.4. النفقات العمومية و النمو الإقتصادي في الجزائر

تعد معدلات الإنفاق العمومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من بين المؤشرات المهمة لمعرفة حجم تدخل الدولة في الإقتصاد . بمعنى أخر تعتبر هذه المعدلات هي ترجمة لحجم إنفاق الدولة لناتجها المحلي على الإنفاق العمومي في تلك السنة أو مقارنة مجموعة من السنوات.

شكل 3-5 : مجموع الإنفاق بشقيه الجاري و الإستثماري مقارنة بالناتج الداخلي الخام للفترة 1990-2017

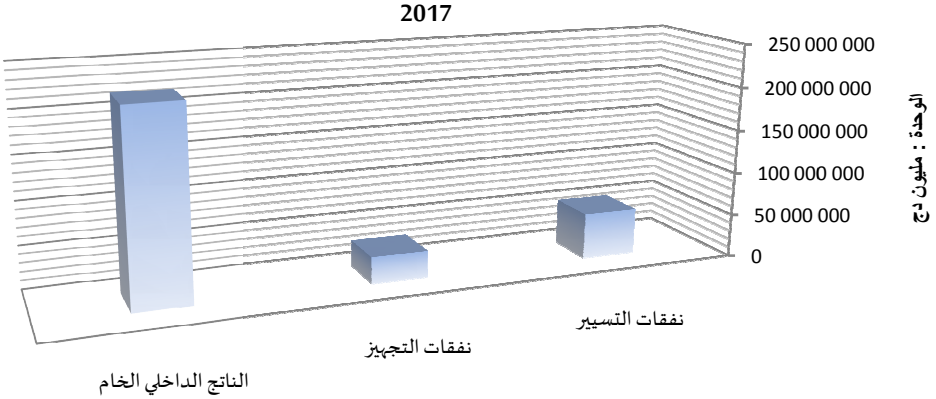

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.

الشكل رقم 3-5 يبين حجم الإنفاق العمومي الذي سخرته الجزائر في الفترة من 1990-2017 حيث بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي 218,9 ترليون دج ، بينما كانت مجموع النفقات العمومية المخصصة للتسيير 52,9 ترليون دج ، أما نفقات التجهيز فكانت 31,2 ترليون دج.

للتوضيح أكثر الشكل 3-6 يبين تطور الإنفاق العام بشقيه الإستثماري و الجاري مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي و كذا معدلات النمو الإقتصادي لكل سنة.

شكل 3-6 : الإنفاق العمومي بشقيه الجاري و الإستثماري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 1990-2017

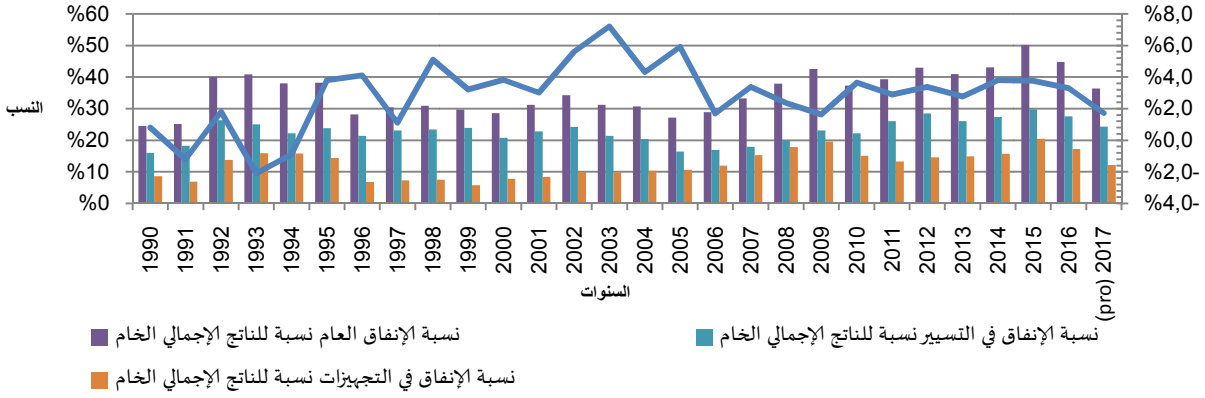

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.

من الشكل أعلاه يتضح جليا هيمنة نفقات التسيير في كل سنوات فترة الدراسة. سجلت سنة 2015 أعلى معدل نفقات عمومية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 50 % ، بينما سجلت سنتي 1990 و 1991 أدنى معدل بنسبة 25 %.

إذا تطرقنا إلى كل نفقة على حدى نجد أن أعلى معدل لنفقات التسيير نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت في سنة 2015 بنسبة 30 % من الناتج المحلي الإجمالي و أدنى نسبة كانت 16% في سنتي 1990 و 2005، أما بالنسبة لنفقات التجهيز كان المعدل الأعلى هو 20% في سنتي 2009 و 2015 بينما المعدل الأدنى 6% كان في سنة 1999 .

مجال النمو الإقتصادي على العموم تراوح بين -2,1% سنة 1993 كأدنى نسبة و 7,2% سنة 2003 كأعلى نسبة ، بينما كانت معدلات النمو الإقتصادي متذبذبة في فترات و مستقرة نسبيا في فترات أخرى . إذ عرفت الفترة بين 1990-1999 تذبذبات عديدة لمعدل النمو الإقتصادي نظرا للظروف السياسية ، الإقتصادية و الإجتماعية التي كانت تسود آنذاك تلك الفترة، مما جعل النمو الإقتصادي يسجل معدلات سالبة في سنة 1991 (-1,2%) ، 1993 (-2,1%) و سنة 1994 (- 0,9 %) ، ليقفز بعد ذلك إلى 3,8% سنة 1995 ثم 4,1% سنة 1996 ليعاود التقهقر سنة 1997 إلى 1,1% . أعلى معدل نمو في الفترة كان في سنة 1998 بـ 5,1% تلاه بعد ذلك تدني ملموس بـ 3,2% سنة 1999.

في الفترة ما بين 2000-2006 شهدت أعلى معدل نمو إقتصادي في سنة 2003 بـ 7,2% و ثاني أعلى معدل نمو إقتصادي في سنة 2005 ، هذه الطفرات في النمو الإقتصادي نرجعها إلى البرنامجين اللذان تخللا هذه الفترة الأول كان في سنة 2000 و كان هدفه دعم النمو الإقتصادي و الثاني كان تكملة للبرنامج الأول و الذي جاء تحت تسمية البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو الإقتصادي.

فترة 2007-2018 شهد النمو الإقتصادي ثبات نسبي محصور بين مجال 2% و 4% رغم حجم المبالغ المنفقة من طرف الدولة ، مما يطرح تساؤلات عديدة حول عدم إنتاجية هذه النفقات و الأسباب وراء ذلك و يفتح المجال للتعمق أكثر في السياسة الإنفاقية خصوصا في شقها الإستثماري و الذي نعتبره في رأينا هو الأهم لأثره القصير و الطويل الأجل على النمو.

2. تحليل تطور الإستثمارات العمومية و المساهمة القطاعية في الجزائر

2.1. تحليل تطور الإستثمارات العمومية في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى تطور الإستثمارات العمومية في الجزائر . و سنحاول إعطاء نظرة عامة حول حجم الإستثمارات العمومية التي أعطتها الدولة الجزائرية أهمية. من الرسم البياني رقم 3-7 يتبين المنحنى التصاعدي لمجموع الإستثمارات العمومية للفترة ما بين 1990- 2017.

إن الوفرة المالية التي تميزت بها فترة 2000-2013 خصوصا، نتيجة إرتفاع عوائد البترول التي سمحت للجزائر الإرتكاز عبر سياساتها المالية على تكثيف الإستثمارات العمومية في جميع القطاعات بدرجات متفاوتة و على حسب الأولويات، لتغطية النقص في الإستثمارات العمومية الإجتماعية [1] و الإقتصادية [2] الذي خلفته عشريتين من الزمن 1980-1999، تخبط فيها الإقتصاد الجزائري بين أزمات أسواق البترول في الثمانينات و برامج التصحيح الهيكلي التي فرضت من قبل صندوق النقد الدولي و كذا تفاقم الأزمة السياسية في تسعينيات القرن الماضي.

و قد كان من الضروري على الدولة التدخل عبر سياسة توسعية بزيادة النفقات العمومية (الإستثمارات العمومية) لتدارك هذا النقص عن طريق برامج إنمائية كان أولها يتمثل في البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الإقتصادي (PSRE)

[1] تتمثل في المنشأت القاعدية الموجهة للتنمية البشرية كالسكن، المدارس، الجامعات...
[2] تتمثل في المنشأت القاعدية الموجهة لتحفيز النشاط الإقتصادي كالنقل، الطاقة و وسائل الإتصال.

2001-2004 الذي قاربت تكلفته 7 مليار دولار [1]، و ذلك لدفع نفس جديد للإقتصاد ، ترقية الإستثمار الوطني و تحسين مستوى معيشة السكان ، و البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) 2005 -2009 بمبلغ أولي يقدر بـ 55 مليار دولار ، و برنامجين خاصين تكميليين أخرين في نفس الفترة ،خصص الأول لدعم التنمية لولايات الجنوب و الثاني لتنمية مناطق الهضاب العليا بتكلفة إجمالية للبرامج الثلاث تقدر بـ 150 مليار دولار[2]، و قد كانت هذه البرامج كسابقاتها تهدف إلى تدعيم النمو الإقتصادي، تحسين مناخ الأعمال، و تحفيز القطاع الخاص على بذل المزيد من الجهد للمساهمة في تنمية البلد، أما البرنامج الثالث المتمثل في برنامج تدعيم النمو الإقتصادي (PCCE) 2010-2014 التي كانت تكلفته 286 مليار دولار [3] الذي أولى إلى جانب أهداف البرامج السابقة، أهمية كبيرة لتحسين ظروف الحياة، التنمية البشرية و المنشآت القاعدية الأساسية ذات البعد الوطني. تتمحور مجمل أهداف البرامج السالفة الذكر حول بناء إقتصاد متنوع و منتج لإخراجه من نفق تبعيته للمحروقات. بمعنى آخر إعتمدت الدولة على تحفيز الطلب الكلي من خلال النفقات العمومية عامة و الإستثمارات العمومية خاصة لتحقيق أهداف على المدى القصير عبر توفير مناصب شغل و تأمين الجبهة الإجتماعية، أما على المدى الطويل سعت إلى رفع الناتج المحلي الخام عبر أثر المضاعف و خلق عوامل خارجية (Externalités) إيجابية للنشاط الإقتصادي ، كالمساهمة في تراكم رأسمال البشري عبر الإستثمار في قطاعات حساسة كالتعليم الأساسي ، التعليم العالي ، التكوين المهني و الصحة... و تراكم الرأسمال العام[4] للقضاء على العجز المسجل خصوصا في الهياكل العامة القاعدية (Infrastructures publiques de base) مثل الطرق ، الموانئ ،السكك الحديدية و المطارات ...

ميزانية الدولة المخصصة للإستثمار استحوذت على حوالي 12 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-1999، قابلها متوسط نمو إقتصادي يقدر بـ 1,6% لنفس الفترة. في الفترة 2000-2010 كان معدل الإستثمارات العمومية 13% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قابلها متوسط نمو إقتصادي يقدر بـ 3,9% . الفترة من 2011-2017 كان معدل الإستثمارات العمومية 15% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قابلها متوسط نمو إقتصادي يقدر بـ 3,1% لنفس الفترة.

[1] المصدر : التقرير حول أهداف الألفية للتنمية المعد من طرف الحكومة الجزائرية ص 78 (جويلية 2005) http://planipolis.iiep.unesco.org/upload/Algeria/Algeria%20MDG.pdf . تاريخ الزيارة : 2017/01/08.

[2] المصدر : موقع سفارة الجزائر بسويسرا http://www.ambassade-algerie.ch/economie/relance-economique.html تاريخ الزيارة : 2017/01/08.

[3] المصدر : موقع سفارة الجزائر الكاميرون http://www.ambassade-algerie-cameroun.org/article.php3?id_article=534 تاريخ الزيارة : 2017/01/08.

[4] هو مجموع الإستثمارات العمومية المنجزة القديمة و الجديدة و التي هي في الخدمة.

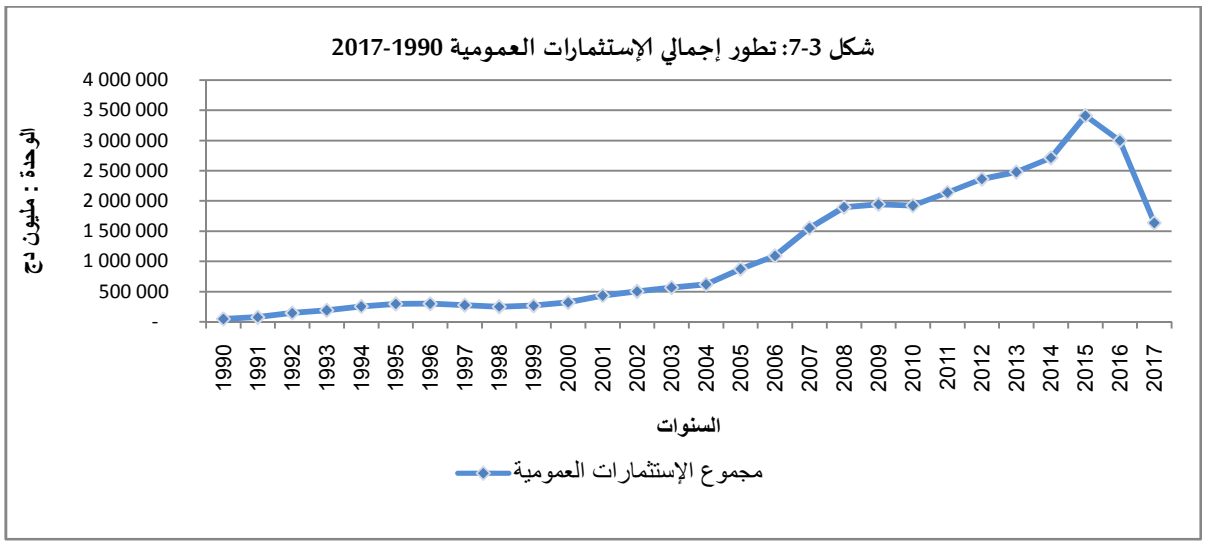

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.

يتبين من الشكل أعلاه أن إجمالي الإستثمارت العمومية كانت دون عتبة 500 مليار دج للفترة مابين 1990-1999 إلى غاية سنة 2002 ثم شهدت زيادة ملحوظة إبتداءا من سنة 2004 إلى 2006 حيث إنتقلت من 618,8 مليار دج سنة 2004 إلى 1.091 مليار دج سنة 2006 أي بزيادة تقدر بـ 76% و هذا نظرا للأظرفة المالية التي خصصتها الدولة الجزائرية في سنتي 2001 و 2005 و التي تخص برنامجين الأول رباعي للإنعاش الإقتصادي و الثاني خماسي لدعم النمو الإقتصادي. و قد إستمر الإرتفاع ليصبح في سنة 2010 بزيادة 211 % نسبة إلى سنة 2004 ثم 339% سنة 2014 و 452% سنة 2015 ، هذه الأخيرة سجلت أعلى المستويات من حيث حجم الإستثمارات العمومية.

من ناحية التوزيع القطاعي لهذه الإستثمارات فالشكلين رقم 3-8 و 3-9 يبين الحصص بالنسب و تطور الإستثمارت العمومية حسب كل قطاع في الفترة من 1990 إلى 2017 . تجدر الإشارة أن المدونة القطاعية للإستثمارات العمومية تتدخل في 9 قطاعات حيوية في الإقتصاد إضافة إلى الإنفاق على الرأس المال الذي يشمل كل القطاعات الأخرى و هي كالتالي :

<u>قطاع الصناعة :</u> و هي مساعدات الدولة في القطاعات الفرعية لكل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، الصناعات التحويلية ، الطاقة و المناجم بما في ذلك إيصال الكهرباء إلى الأرياف و المناطق المعزولة.

<u>قطاع الفلاحة و الري :</u> و هي تظم القطاعات الفرعية للفلاحة ، الغابات ، البيئة و كل ما يخص التهيئة العمرانية، الري و الصيد.

<u>قطاع الخدمات الإنتاجية :</u> و تظم القطاعات الفرعية للبريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية ، التخزين و التوزيع ، النقل ، السياحة ، الإعلام الآلي و وسائل الإنجاز.

<u>قطاع المنشآت الإقتصادية و الإدارية :</u> و تظم القطاعات الفرعية للطرق بمختلف أنواعها ، الموانئ، المطارات ، السكك الحديدية و المنشآت الإدراية.

قطاع التربية و التكوين :و تظم القطاعات الفرعية للتعليم العالي ،التربية و التكوين .

قطاع المنشات الإجتماعية و الثقافية : و تظم القطاعات الفرعية للصحة ، الحماية الإجتماعية و المجاهدين و مرافق إجتماعية اخرى مثل تلك المخصصة للشبيبة و الرياضة ، الثقافة ، الإتصالات و الأوقاف.

قطاع السكن :و يتمثل في مساعدات الدولة لتوفير السكن الإجتماعي لذوي الدخل المحدود.

قطاع المتفرقات : و تظم الإستثمارات أو بالأحرى النفقات التي لا تتصل مباشرة بقطاع محدد.

قطاع مخططات التنمية البلدية : يتعلق هذا القطاع بإستثمارات الجماعات المحلية و يهتم خصيصا بترقية المناطق المعوزة و المعزولة .

الإنفاق على الرأس المال : و ينقسم هذا النوع من الإستثمارات أو النفقات الرأسمالية إلى فئتين:

النفقات الرأسمالية العسكرية و النفقات الرأسمالية المدنية. هذا الأخير يتمثل على وجه الخصوص في المنح الحكومية لرأسمال المؤسسات العمومية لصالح بناء البنى التحتية [1].

من ناحية تركيبة الإستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 1990-2017 فقد شهدت إعطاء الأولوية لقطاعات على حسب الأخرى ، و هذا راجع إلى طبيعة تلك الفترة التي إفتقرت إلى البنية التحتية و تراكم العجز في هذه الأخيرة الذي ما فتئ و أن أصبح عائقا أمام التحديات و الوعود التي أطلقتها الدولة من خلال مختلف البرامج التي سطرت. الرسم البياني رقم 3-8 يبين التوزيع القطاعي للنفقات العمومية الإستثمارية و حصة كل منها نسبة إلى المجموع الكلي.

شكل 3-8 حصة الإستثمارات العمومية لكل قطاع 1990-2017

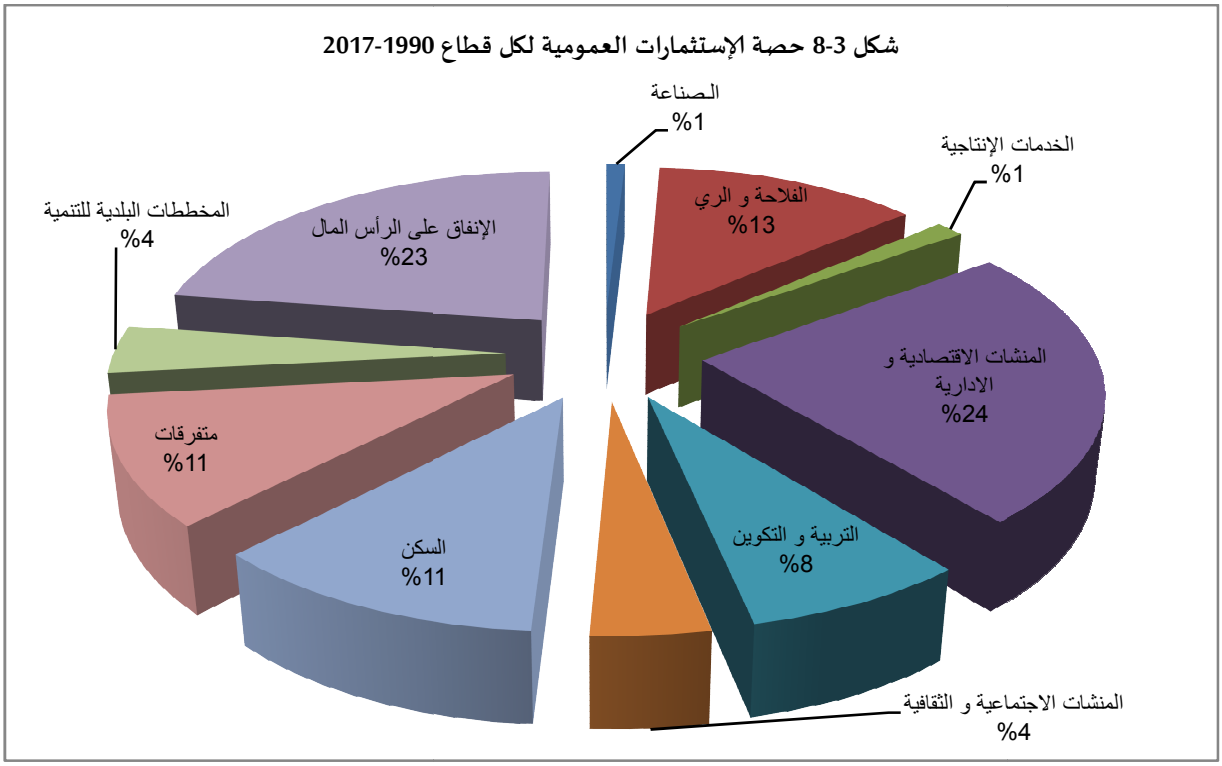

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.

[1] Ait Mokhtar Omar, "L'évolution de La Politique Des Dépenses Publiques Dans Le Contexte de La Mondialisation Cas Algérie 1999-2014" (Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2014), 10.

نلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن المنشآت الإقتصادية و الإدارية و النفقات على الرأس المال أخذت حصة الأسد طيلة فترة الدراسة بنسبة 24% و 23% على التوالي أي ما يقارب 50% من المجموع . ثم يليها قطاع الفلاحة و الري بنسبة 13% ،السكن بنسبة 11% جنبا إلى جنب مع النفقات المخصصة للمتفرقات. ثم يلي ذلك قطاع التربية و التكوين بـ 8% ، المنشات الإجتماعية و الثقافية و المخططات البلدية للتنمية بـ 4% لتختتم القائمة بالإستثمارات الموجهة للصناعة و الخدمات الإنتاجية بـ 1% .

شكل 3-9 : تطور الإستثمارات العمومية لكل قطاع 1990-2017

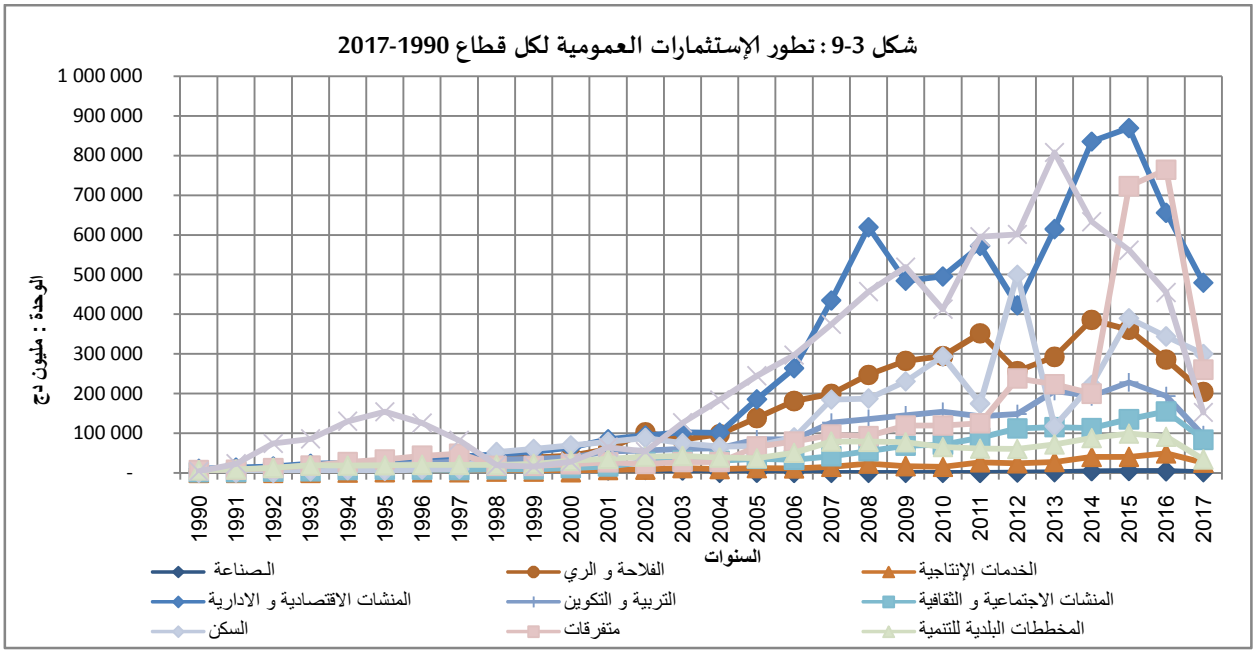

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه في الفترة ما بين 1990-1995 كانت النفقات على الرأس المال في إرتفاع مستمر حيث إنتقلت من 4,4 مليار دج سنة 1990 إلى 154,4 مليار دج سنة 1995 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 3409% مما يعكس جهد الدولة آنذاك في إعادة الإعتبار للضرر الذي ألحق بالرأسمال العام و إعادة ترميمه . ثم ما لبثت بعد تلك السنة في الإنخفاض إلى غاية سنة 2002 حيث أصبح الغلاف المالي المخصص لهذا النوع من النفقة 54 مليار دج . باقي الإستثمارات العمومية شهدت إستقرارا نسبيا في تلك الفترة نظرا لغياب سياسات قطاعية لتلك الفترة التي شهدت عدم إستقرار سياسي ، أمني و إقتصادي .

إبتداءا من سنة 2002 عرفت الإستثمارات العمومية في شتى القطاعات حركية من حيث المبالغ المخصصة لها خصوصا في قطاع المنشآت الإقتصادية و الإدارية ، النفقات على الرأس المال ، الفلاحة و الري حيث كلفت الخزينة مبالغ جد معتبرة حيث كانت تكلفة المنشآت الإقتصادية و الإدارية سنة 2001 ما يقارب (85) مليار دج لتصبح في سنة 2010 (495,4) مليار دج أي بزيادة تقدر بـ 486% ، بينما في قطاع الفلاحة و الري كانت في سنة 2001 ما يقارب (60) مليار دج لتصبح في سنة 2010 (294,5)مليار دج أي بزيادة تقدر بـ 394%.

الشكل رقم 3-10 يبين تطور نسبة الإستثمارات العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي و كذا معدل النمو الإقتصادي لتلك الفترات.

شكل 3-10 : الإستثمارات العمومية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-2017

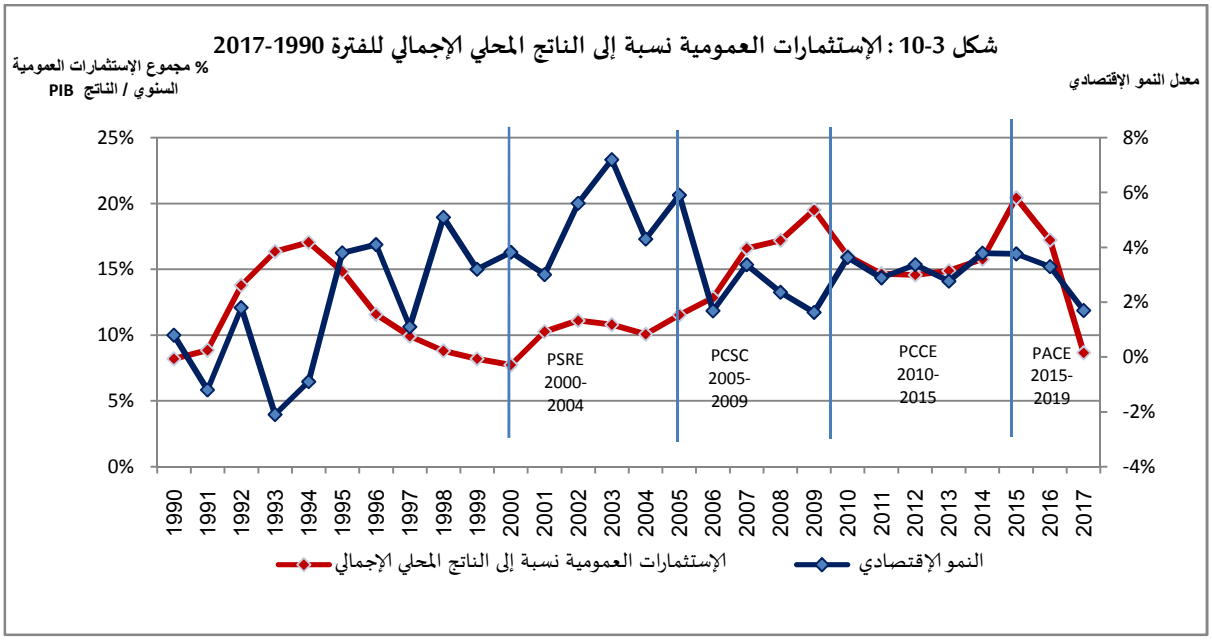

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة الإستثمارات العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي PIB لم تتجاوز عتبة 20% إلا في سنة 2015 و أن النمو الإقتصادي لم يتجاوز في هذه الفترة معدل 8% و لا حتى الثبات على ذلك بالرغم من الأولوية التي أعطتها الدولة للإستثمارات العمومية و المبالغ التي رصدت لها.

كما نلاحظ المشاهدات السنوية لنسب النمو الإقتصادي في الجزائر التي تعتبر متواضعة (متوسط المعدلات السنوية للفترة ما بين 2000-2015 تقدر بـ 3.7 %[1]) و هذا ما لا يعكس النفقات التي خصصتها الدولة للإستثمارات العمومية لنفس الفترة و المقدرة بما يقارب 500 مليار دولار (مجموع المبالغ السابقة الذكر) عبر ثلاث برامج ثلاثية و خماسية تنموية لإنعاش و دعم النمو الإقتصادي، بغية تحقيق الطفرة المرغوبة في النمو الإقتصادي على غرار الكثير من البلدان المتقدمة منها و الناشئة ، و كذا تعزيز تنافسية الإقتصاد عبر إنجاز الهياكل القاعدية الأساسية و الإستثمار في العنصر البشري (التنمية البشرية)، لبعث ديناميكية إقتصادية حقيقية.

نلاحظ أيضا من الشكل أنه كلما إرتفع معدل الإستثمارات العمومية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا قابلها إنخفاض في معدل النمو الإقتصادي حيث عرفت الفترة 1991-1995 ، 2006-2009 و 2014-2016 ذلك . كما عرفت فترة 1996-2005 إنخفاض في معدل الإستثمارات العمومية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قابلها إرتفاع في معدل النمو الإقتصادي . بينما شهدت فترة 2010-2013 إستقرارا نسبيا.

[1] الوسط الحسابي للمشاهدات إعتمادا على معطيات البنك الدولي "مؤشرات التنمية حول العالم".

2.2. المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي

كانت مساهمة قطاع البناء و الأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1999-2018 12,01 ٪ [1]، مدعومة بالإستثمارات الكبيرة التي أنجزت سابقا [2]. في أكتوبر 2017 ، شددت الدولة على أن تطوير الإسكان و البنية التحتية يمثلان أولويات رئيسية .

إستفادت الجزائر بالفعل من بنى تحتية اقتصادية و اجتماعية مهمة للغاية بالإضافة إلى ما سوف ينجز لاحقا (إكتمال الطريق السريع بين الشرق و الغرب ، الطريق السريع في الهضاب العليا ، مضاعفة خط السكك الحديدية بين الشرق و الغرب ، و البنية التحتية للموانيء ...). بفضل ميزانية الدولة للتجهيز ، هذه الإستثمارات جاءت كمحاولة لإخراج البلاد من مرحلة طويلة من الركود النسبي. خصصت أربعة برامج لإنعاش و دعم النمو (2002- 2004 ، 2005-2009، 2010- 2014 ، 2015- 2019) ، بميزانية إجمالية تتجاوز 800 مليار دولار ، معظمها خصصت لإنجاز و تحديث البنية التحتية.

مساهمة قطاع البناء و الأشغال العمومية في النمو أعلى بكثير من وزنها في الناتج المحلي الإجمالي. حيث وصل الأمر إلى ذروته مع ضخ رأسمال عام ضخم. في عام 2005 ، ساهم قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 7,9 ٪ في الناتج المحلي الإجمالي ،ليواصل إرتفاعه بسبب المبالغ التي رصدت ضمن البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو 2005-2009 حيث وصلت نسبة المساهمة إلى 15,3 % سنة 2016 ليعاود الإنخفاض بعد ذلك بسبب إجراءات ترشيد النفقات العمومية التي إنتهجتها الدولة بعد إنهيار أسعار البترول سنة 2014 .

كأداة رئيسية لتحفيز النمو الإقتصادي ، من المرجح أن يواجه قطاع البناء و الأشغال العمومية انكماشا لأن التمويل العام من المحتمل أن يكون غير موجود على المدى المتوسط [3].

شكل 3-11 : تطور مساهمة قطاع البناء و الأشغال العمومية في الناتج المحلي الخام للفترة 1999-2018

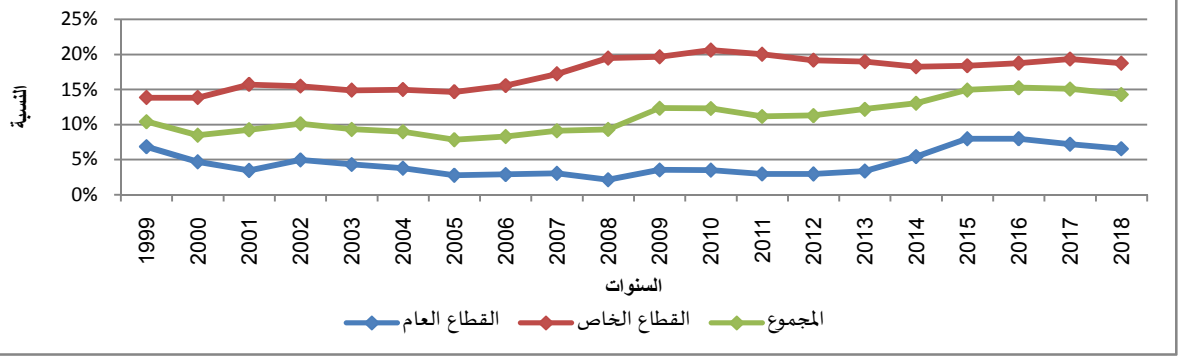

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء [4].

[1] المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء "Rétrospective Des Comptes Économiques de 1963 À 2018"
[2] Banque d'Algérie, rapport annuel 2017 evolution economique et monetaire en algerie, 2017, 15, accessed September 21, 2019, https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2017/rapportba2017.pdf.
[3] CNUCED, cadre de politique commerciale: Algerie - Politiques Commerciales et Diversification, 2017, 9, accessed September 25, 2019, https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctncd2015d7_fr.pdf.
[4] ONS, Rétrospective Des Comptes Économiques de 1963 À 2018 (Alger, 2020).

بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء في عام 2018 ، ارتفع معدل نمو قطاع الأشغال العمومية و البناء و قطاع المياه إلى ما يقارب 6,5 ٪ نسبة إلى سنة 2017، و هي زيادة طفيفة مقارنة بسنة 2017 حيث سجل 6,2 ٪ نسبة إلى سنة 2016. حيث أثر انخفاض أسعار النفط لقطاع المحروقات على هته القطاعات ، كونه يعتبر جد حيوي لها [1] .

شكل 3-12 :حصة كل قطاع نشاط نسبة إلى الناتج المحلي الخام للفترة 1999-2018

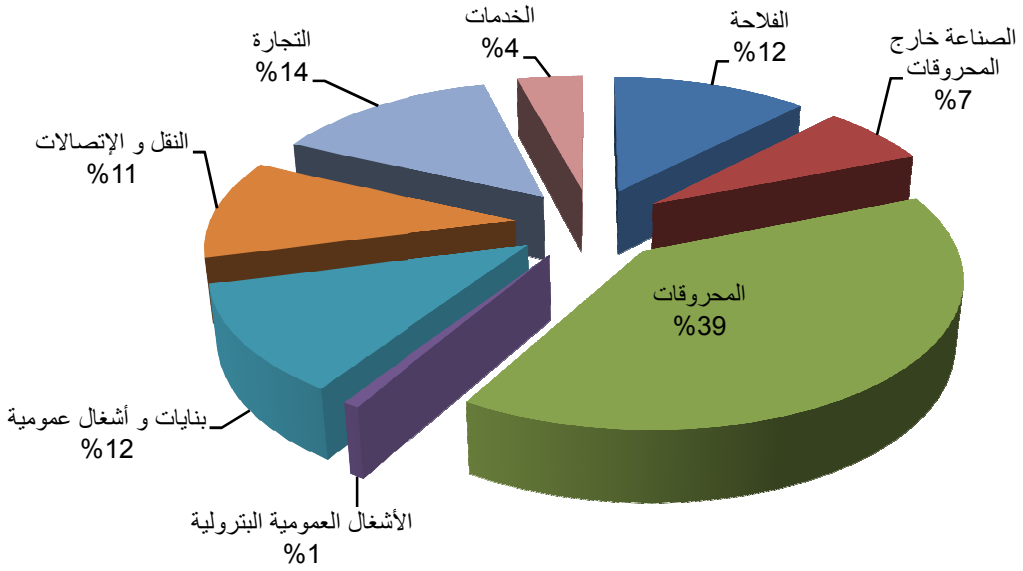

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء [2].

من الشكل أعلاه يتبين جليا هيمنة قطاع المحروقات على جميع القطاعات الإقتصادية بحصة إجمالية للفترة 1999-2018 تقدر بـ 39% ، يليها قطاع التجارة بـ 14% ثم قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الفلاحة بالتساوي عند حدود 12% . بينما كانت نسبتي قطاعي الخدمات و الصناعة مجتمعة 11 % . هذين القطاعين بالذات يعتبران من بين القطاعات الحساسة و ذات القيمة المضافة العالية في البلدان الإقتصادية المتطورة.

شكل 3-13: حجم مساهمة القطاع العام و الخاص لقطاع البناء و الأشغال العمومية في الناتج المحلي الخام للفترة 1999-2018

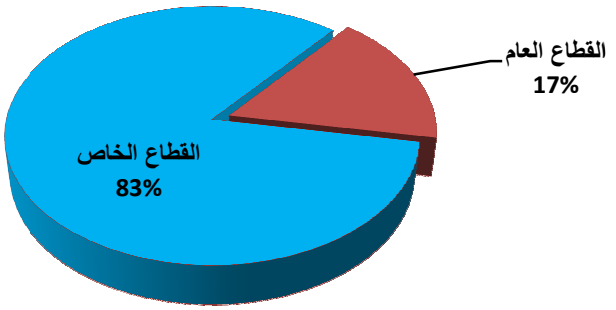

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء [3].

[1] ONS, Les Comptes Économiques de 2015 À 2018 (Alger, 2018), 7, accessed September 22, 2019.

[2] المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء "Rétrospective Des Comptes Économiques de 1963 À 2018".

[3] نفس المصدر السابق.

نلاحظ من الشكل أن القطاع الخاص يهيمن على قطاع البناء و الأشغال العمومية في الجزائر حيث و صلت نسبة هيمنته إلى 83% مما يدفعنا إلى القول أن الطلب العمومي كان بكثرة لفائدة المؤسسات الخاصة على حساب المؤسسات العمومية الناشطة في الجزائر.

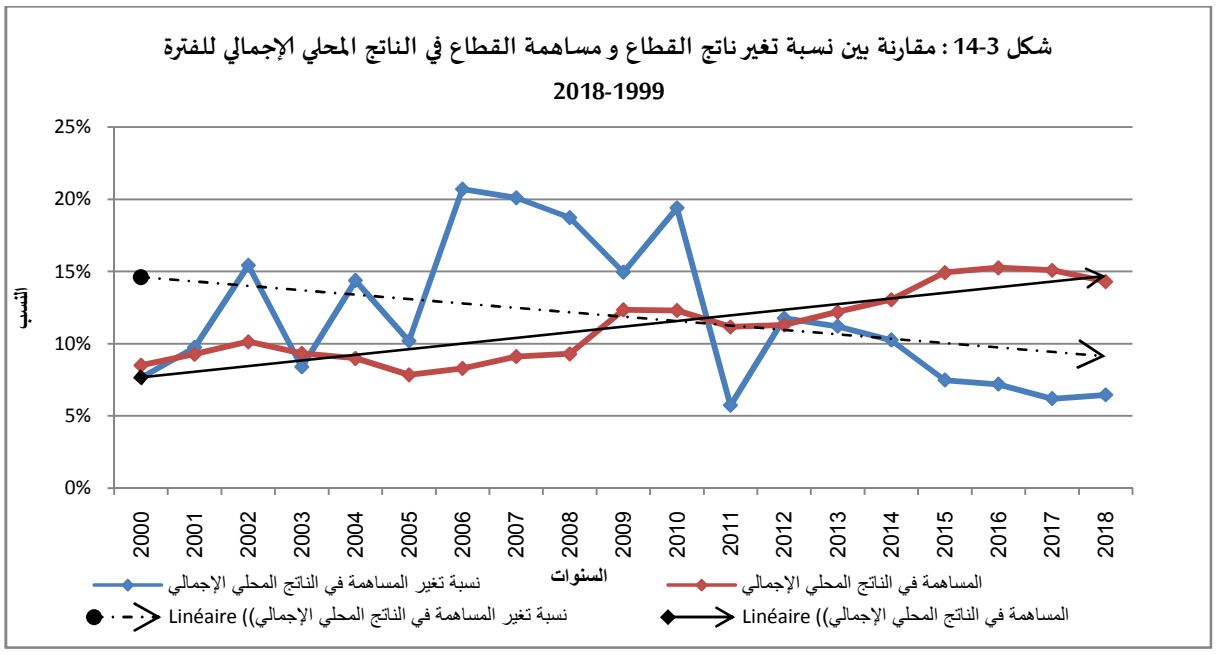

شكل 3-14 : مقارنة بين نسبة تغير ناتج القطاع و مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2018-1999

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

يتبين من الشكل أنه كلما زادت نسبة تغير ناتج قطاع البناء و الأشغال العمومية كلما تناقصت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي و هي تعد إشكالية في حد ذاتها. فعندما كانت النسب متقاربة في سنة 2000 بـ 8 % و 8,5 % على التوالي إتسعت الهوة ما بين سنتي 2003 و 2011 حيث بلغت الذروة في سنة 2006 بفارق 12,4 % . يعزى الأمر ربما إلى توسع القطاعات الأخرى و بالخصوص قطاع المحروقات و قطاع الفلاحة على باقي القطاعات.

3. واقع التنافسية في الجزائر حسب المنتدى العالمي للتنافسية

يصدر المنتدى الإقتصادي العالمي في تقاريره السنوية تقييما شاملا حول التنافسية ، و الذي يقيم العوامل التي تعزز إنتاجية الدول و إزدهارها. و يستند مؤشر التنافسية إلى حوالي 114 مؤشر مقسم إلى 12 ركيزة كما بيناه سابقا ، يميز أربعة معايير أساسية و هي المؤسسات ،البنية التحتية ،بيئة الإقتصاد الكلي ،الصحة و التعليم الابتدائي. معايير التقييم الأخرى ، بما في ذلك كفاءة السوق ، كفاءة سوق العمل ، تطور الأسواق المالية أو الابتكار ، و هي تخص الكفاءة الإقتصادية و مناخ الأعمال.

شكل 03-11: الترتيب السنوي للجزائر من حيث تنافسيتها الكلية للفترة 2003-2019

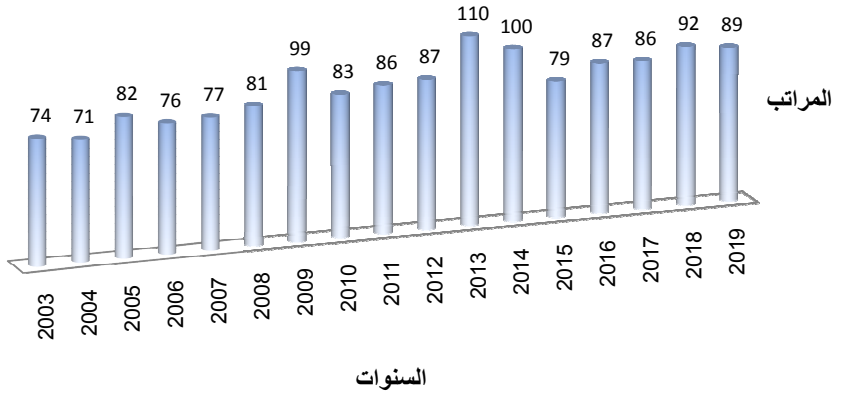

المصدر: الطالب بالإعتماد على تقارير المنتدى الإقتصادي العالمي لسنوات 2006 حتى 2018.

في سنوات 2003 ، 2004 و 2005 لم تشمل تقارير المنتدى العالمي الإقتصادي للتنافسية الجزائر إلا من حيث الترتيب فقط دون التطرق بالتفصيل إلى الركائز التي من خلالها تم التقييم الشامل لتنافسيتها و قد جاء ترتيبها 74، 71 و 82 على التوالي [1].

3.1. واقع التنافسية في الجزائر في الفترة 2006-2010

في سنة 2006 و هي السنة التي شهدت البدء في التقييم الشامل لتنافسية الجزائر كانت مرتبة الجزائر 76 من أصل 127 دولة ، النقطة الكلية لمؤشر التنافسية كانت 3.9 من أصل 7 . يقدم المنتدى الإقتصادي العالمي تقريره [2] بمساعدة البنك الدولي و بنك التنمية الأفريقي،حيث وضع تونس على رأس الدول الإفريقية الأكثر تنافسية. الجزائر إحتلت المرتبة السابعة برصيد 3.98 نقطة (من أصل 29 بلد المعنية بتقييم تنافسيتها في إفريقيا)، وراء ليبيا المرتبة السادسة بـ 4 نقاط، المغرب المرتبة الخامسة بـ 4.02 نقطة ، مصر المرتبة الرابعة بـ 4.09 نقطة ، موريتانيا في المرتبة الثالثة بـ 4.22 نقطة. و إحتلت جنوب أفريقيا المرتبة الثانية بـ 4.42 نقطة وراء تونس التي جاءت في المرتبة الأولى إفريقيا بـ 4.72 نقطة.

الأعوان الإقتصاديين الذين تم إستجوابهم حول المشاكل الرئيسية التي تقلص القدرة التنافسية في الجزائر قد أرجعوا الأسباب إلى مايلي :

1. صعوبة حصول المؤسسات على تمويل كافي من البنوك ،
2. البيروقراطية المتفشية،

[1] Augusto Lopez-Claros, Global Competitiveness Report 2004/2005, World Economic Forum, 2005, xiii; Porter, Sala-i-Martin, and Schwab, The Global Competitiveness Report 2006-2007, xvii.
[2] Porter, Sala-i-Martin, and Schwab, The Global Competitiveness Report 2006-2007.

3. الرسوم و الضرائب المرتفعة على المؤسسات،
4. النقص في البنية التحتية الأساسية،
5. غياب التنظيم في سوق الصرف،
6. عدم ملائمة التكوين مع إحتياجات سوق العمل ،
7. عدم الاستقرار السياسي .
8. النقاط السوداء الأخرى و التي هي مرتبطة بمؤشرات ممارسة الأعمال كمدة الحصول على خط هاتف ثابت بـ 174.26 يوما (27,51 يوما في المتوسط بالنسبة للبلدان الأخرى في المنطقة)، مدة الربط بالطاقة الكهربائية 94,26 يوم (مقابل 27,28 في المتوسط بالنسبة للبلدان الأخرى في المنطقة) ، الإجراءات الجمركية عند التصدير التي تقدر مدتها 8,6 يوم (مقابل 4,32 يوم في المتوسط بالنسبة للبلدان الأخرى في المنطقة). و عند الاستيراد 21,57 يوم (مقابل 10,4 يوم في المتوسط بالنسبة للبلدان الأخرى في المنطقة).

من جهة أخرى إعتبر التقرير أن الرشوة هي من بين أسباب نقص التنافسية في الجزائر حيث إعتبر أن النقطة التي تحصلت عليها الجزائر تعد ثلاثة أضعاف المتوسط في المنطقة . فمن بين رؤساء المؤسسات الذين شملتهم الدراسة، 5,04٪ منهم إعترفوا بتقديم رشاوي مقابل 2,23٪ للدول الأخرى في المنطقة.

النقاط الوحيدة الإيجابية التي أشار إليها التقرير و التي تتفوق فيها الجزائر على الدول الأخرى هي الوضع الإقتصادي الكلي بـ 7/6,6 نقطة و الصحة و التعليم الإبتدائي بـ 7/ 6,1 نقطة.

شكل 3-16 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2006-2007

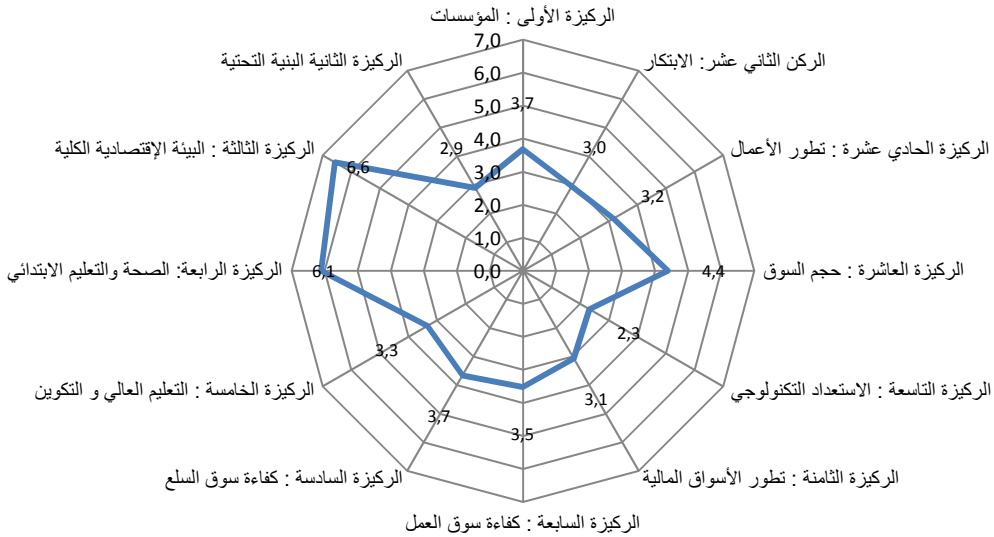

المصدر: الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي 2006-2007 [1].

[1] Ibid.

صنف تقرير التنافسية العالمية 2007-2008 [1] الجزائر في المركز 77 من بين 131 دولة برصيد 3.91 نقطة مقارنة بالمرتبة 76 في 2006-2007 ، بانخفاض قدره مركز واحد.

وفقا للنتائج التي جاء بها التقرير ، إحتلت الجزائر ، باحتياطياتها من النقد الأجنبي ، صادرات المحروقات و تخفيض ديونها الخارجية ، المرتبة 21 عالميا في الركيزة الخاصة باستقرار الإقتصاد الكلي. كما أن نتيجة ركيزة حجم السوق وضعها في المركز 42 عالميا. و كذا ركيزة الصحة و التعليم الإبتدائي التي تراجعت من 6,1 سنة 2006-2007 إلى 5,4 في 2007-2008.

بالنسبة للمعايير التسعة الأخرى المتبقية ، فقد كانت حسب التقرير دون المستوى من حيث الترتيب بين 64 (جودة المؤسسات) و المرتبة 127 (تطور السوق المالية).

أوصت الدراسة المسؤولين الجزائريين ، إذا أرادوا تحسين التنافسية في الجزائر ، بالنظر و التفكير الجدي في تحسين المنافسة و سوق العمل و هشاشة النظام المالي.

شكل 3-17 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2007-2008

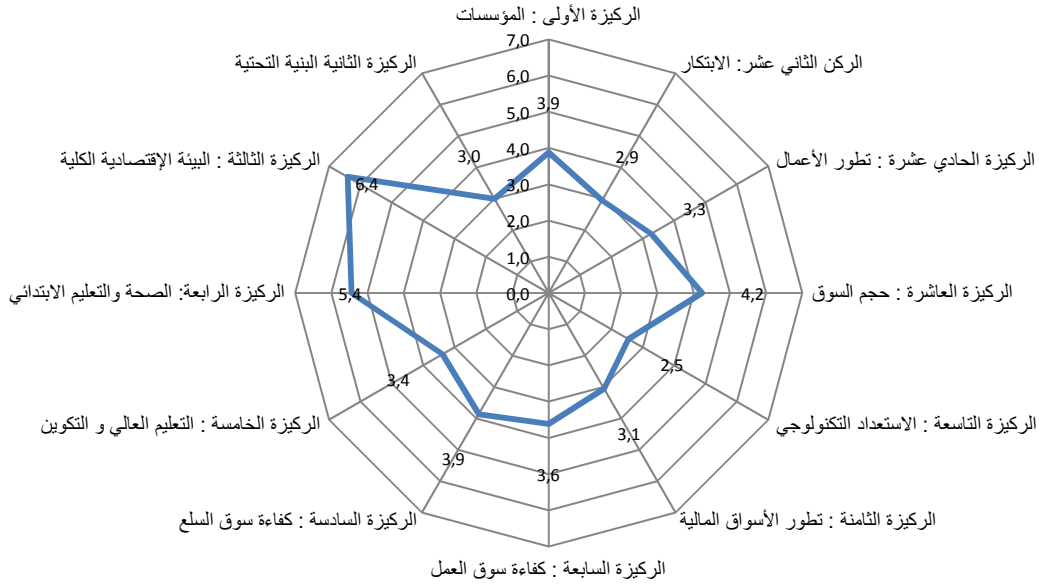

المصدر: الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي 2007-2008 [2].

[1] K. Schwab, M. E. Porter, and A. López-Claros, The Global Competitiveness Report 2007-2008. (Genève, 2007).
[2] Ibid.

في تقرير سنة 2009-2008 صنفت الجزائر في المرتبة 81 بعدما إحتلت في السنة السابقة المرتبة 77 في التصنيف العالمي ، حيث خسرت الجزائر 5 مراكز مقارنة بعام 2007 من حيث تنافسيتها ، وفقا للتقرير " تعد الجزائر أضعف حلقة في المنطقة ، على الرغم من أن معدل النمو بلغ 4,8 ٪ خلال الفترة 2003-2007".

صنف التقرير الذي تم إعداده بعد استجواب أكثر من 12.000 رئيس مؤسسة في 134 دولة ، تونس على رأس قائمة الدول الأفريقية و في المرتبة 36 عالميا ، تليها جنوب إفريقيا في المرتبة 45 . 26 لقطر و27 للمملكة العربية السعودية.

في تلك السنة بدء إرتكاز تصنيف المنتدى الإقتصادي العالمي على 12 ركيزة : المؤسسات ، البنية التحتية ، الاستقرار الاجتماعي و الإقتصادي ، الصحة و التعليم الابتدائي ، التعليم العالي و التكوين ،الكفاءة السوق و السلع ، كفاءة سوق العمل ، تطور الأسواق المالية ، القدرة التكنولوجية ، حجم السوق ، تطور الأعمال و الابتكار.

إحتلت الجزائر المرتبة 102 ضمن ركيزة المؤسسات ، 84 البنية التحتية ، 76 التعليم الابتدائي ، 124 لكفاءة سوق السلع و 132 لكفاءة سوق العمل ... الركيزة الوحيدة التي إحتلت فيها الجزائر مرتبة جيدة هي استقرار الإقتصاد الكلي، حيث جاءت في المرتبة الخامسة عالميا.

شكل 3-18 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2009-2008

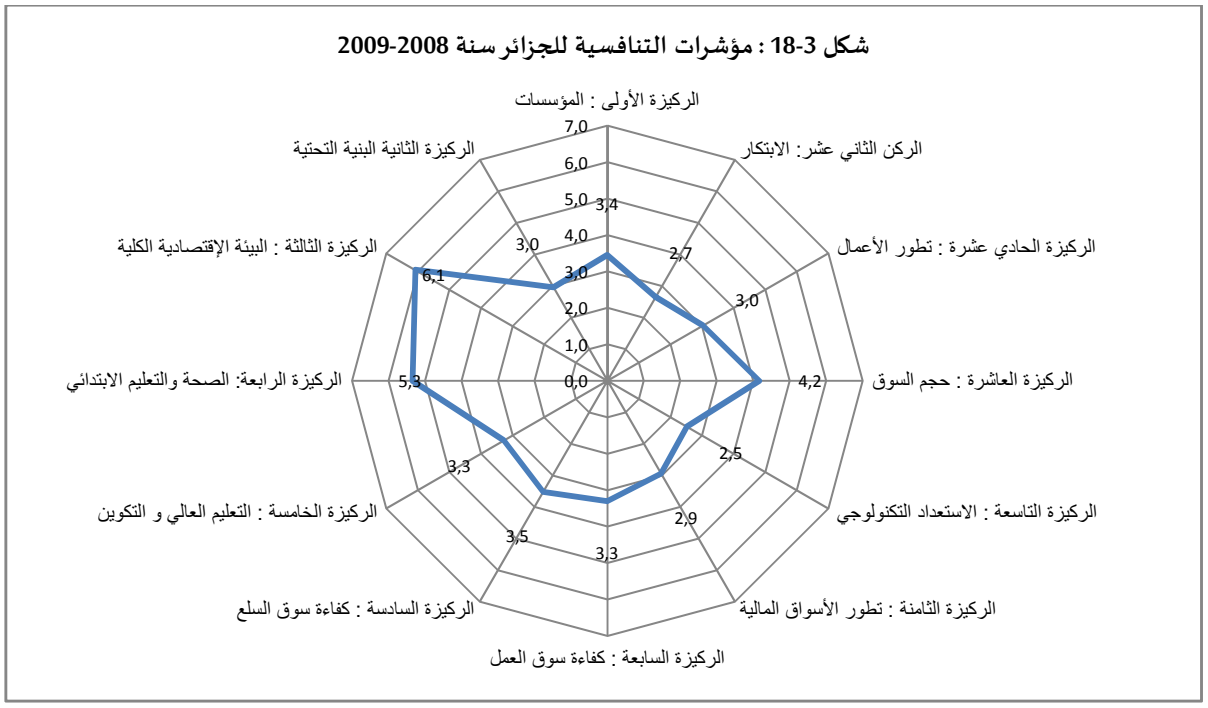

المصدر: الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي 2008-2009 [1].

إعتبر التقرير للقدرة التنافسية للجزائر لعام 2009- 2010 [1] أن الإقتصاد الجزائري لا يزال في وضع ضعيف - مقارنة بالمتطلبات الأساسية للقدرة التنافسية - مع المركز 115 للمؤسسات (المغرب : 64 ، تونس : 23 و ليبيا : 67) ، المركز 99

[1] K. Schwab and M. Porter, The Global Competitiveness Report 2008-2009 (Geneva, 2008).

البنية التحتية (تونس: 37 ، المغرب: 70 و ليبيا: 87) ، المركز 77 للصحة و التعليم (تونس: 30 ، المغرب: 87 و ليبيا 104) . أما بالنسبة لركيزة الاستقرار الإقتصادي الكلي فكانت في المرتبة الثانية ، في حين أن المغرب جاءت في المرتبة 32 ، ليبيا المرتبة 4 و تونس 55.

من الملاحظ أيضا أنه من حيث ركيزة الابتكار ، رتبت الجزائر في المرتبة 114 (تونس: 38 ، المغرب: 96 و ليبيا: 106).

شكل 3-19 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2009-2010

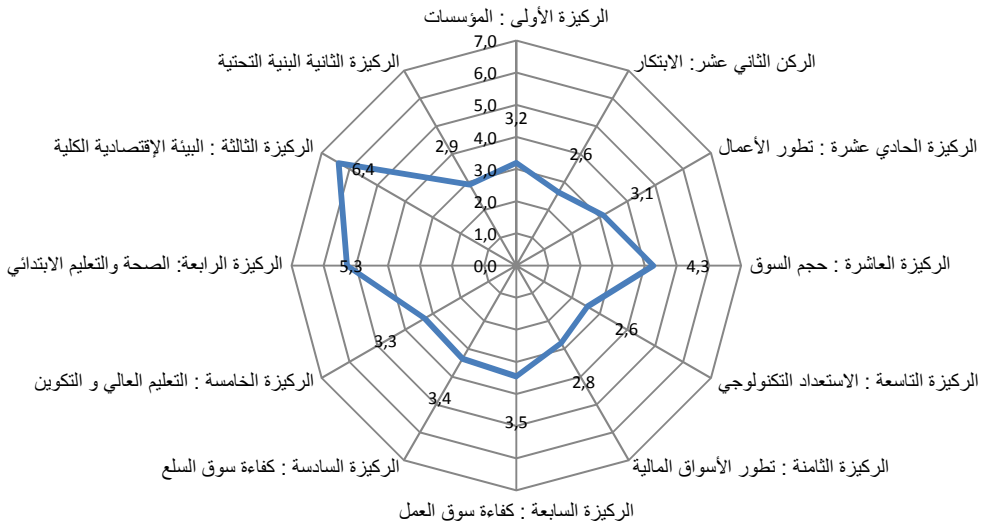

المصدر: الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي 2009-2010 [2].

3.2. واقع التنافسية في الجزائر في الفترة 2011-2014

رتبت الجزائر في المركز 83 من بين 139 بلد برصيد 3.96 في الترتيب الذي وضعه تقرير التنافسية العالمية 2010-2011 [3]. بالنسبة للبلدان المغاربية ، كان مركز المغرب 75 برصيد 4.08 ، تليها الجزائر (المرتبة 83 برصيد 3.96)، ليبيا (المركز 100 برصيد 3.74)، موريتانيا (المرتبة 135 برصيد 3.14). تونس في المرتبة الأولى في المنطقة المغاربية و 32 على المستوى العالمي برصيد 4.65.

بالنسبة لمراتب الركائز إحتلت الجزائر المرتبة 98 في المؤسسات ، 87 في البنية التحتية ، 57 في استقرار الإقتصاد الكلي، و 77 في الصحة و التعليم الابتدائي. بالنسبة لمحركات النمو ، رتبت الجزائر في المراكز 99 للتعليم العالي ، المرتبة 126 لكفاءة سوق السلع ، 123 في كفاءة سوق العمل ، 135 في تطور السوق المالية ، 106 من أجل الكفاءة التكنولوجية و أخيرا المرتبة 50 من حيث حجم السوق. بالنسبة لتطور الأعمال ، رتبت الجزائر في المرتبة 108 ، المرتبة

[1] Klaus Schwab, Xavier Sala-i-Martin, and Robert Greenhill, The Global Competitiveness Report 2009-2010, World Economic Forum (Geneva, 2009).
[2] Ibid.
[3] Klaus Schwab, The Global Competitiveness Report 2010–2011, World Economic Forum (Geneva, 2010).

107 من حيث الابتكار. العوامل الأكثر إشكالية في ممارسة الأعمال ، التي ورد ذكرها في التقرير المتعلق بالجزائر ، هي البيروقراطية و عدم كفاءة الحكومة (21,1٪) ، الوصول إلى التمويل (16,4٪) ، الفساد (13,8٪) ، القوى العاملة غير متمرنة بشكل كاف (10,7٪) ، عدم الاستقرار القانوني (8,8٪) ... تم تصنيف الجزائر في المرتبة 106 لحقوق الملكية ، المركز 105 لحماية الممتلكات 115 في مجال البنية التحتية للموانئ و المركز 98 للبنية التحتية للمطارات ، مركز 131 على الخدمات المصرفية ، مركز 136 من حيث الحصول على الخدمات المالية ، مركز 67 من حيث الحصول على الائتمان ... فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي مركز 129 من حيث تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا. بينما إحتلت المركز 96 فيما يتعلق بمستخدمي الإنترنت.

شكل 3-20 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2010-2011

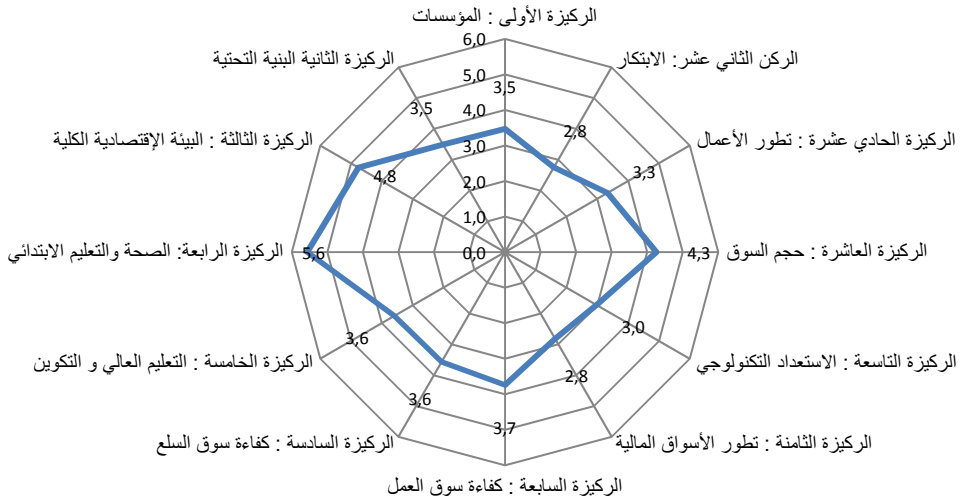

المصدر: الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي 2010-2011 [1].

رتبت الجزائر في المرتبة 86 في تقرير التنافسية العالمي لـ 2011-2012 [2] متراجعة بذلك بثلاث مراكز عن سنة 2010-2011 . و لم تتغير كثيرا ركائز التنافسية عن سابقاتها بل تقهقرت قليلا حيث شهدت ركيزة المؤسسات رصيد بـ 3.1 مقارنة بـ 3.5 للسنة الماضية ، ركيزة البنية التحتية رصيد بـ 3.4 مقارنة بـ 3.5 للسنة الماضية ، ركيزة الصحة و التعليم رصيد بـ 5.5 مقارنة بـ 5.6 للسنة السابقة و ركيزة تطور الأعمال التي كانت برصيد 3.3 و أصبحت 2.9... بالمقابل شهدت ركيزة البيئة الإقتصادية الكلية إرتفاعا محسوسا برصيد 5.7 مقارنة بـ 4.8 للسنة السابقة.

[1] Ibid.
[2] Xavier Sala-i-Martin, The Global Competitiveness Report 2011-2012 (Geneva, 2011).

شكل 3-21 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2011-2012

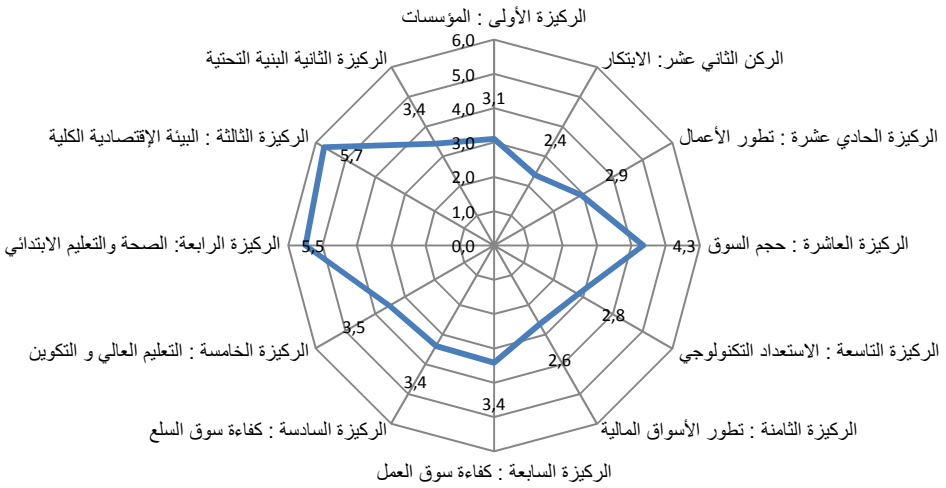

المصدر: الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي 2011-2012 [1].

بالمقارنة مع الترتيب الأخير 2011-2012 ، خسرت الجزائر مركزا واحدا فقط. و إعتبر التقرير الذي صدر في 2012-2013 [2] أن " الجزائر تواجه، من بين التحديات الأخرى، إصلاح الإطار المؤسسي و تحسين كفاءة أسواق السلع و الخدمات."

إثنين من العوامل الرئيسية الجديدة ساهمت في تراجع الجزائر في الترتيب العالمي للتنافسية الإقتصادية للبلدان. و هي الرشوة التي تصيب الإقتصاد و المؤسسات في البلاد ، فضلا عن الوضع الأمني الجديد الذي يتطلب من المؤسسات تكاليف باهظة لضمان سلامة المرافق و الأفراد. حيث إعتبر التقرير أنه " لا تزال المؤسسات العمومية في الجزائر يسودها الفساد و تخضع لتأثير البيروقراطية المفرطة ". زيادة على ذلك ، فإن " الأحداث التي كانت في سنة 2013 أثرت على أمن المؤسسات التي تنشط في الجزائر ، و التي تشير إلى الهجوم الإرهابي على منصة الغاز في تيجوينتورين بعين آمناس ، تفرض ، وفقا لخبراء المنتدى الإقتصادي العالمي ، تكاليف كبيرة من حيث الأمن ". وفقا للملاحظات الواردة في التقرير " ينبغي على الجزائر بذل المزيد من الجهود لتطوير الأسواق المالية و تمكين المؤسسات من أن تصبح أكثر كفاءة ". كما أعتبرت أن "بعض الخدمات المالية غير متوفرة ، إن لم تكن باهظة الثمن ". و ذكر التقرير أن البلاد تحتل المرتبة 143 ضمن المؤشر الذي يقيس قوة البنوك.

أكد التقرير بعض الجوانب الإيجابية القادرة على وضع الجزائر على مسار النمو "على الرغم من أن إقتصاد الجزائر سيئ في معظم الجوانب الإقتصادية ، إلا أنه لديه ميزة قد تدعم قدرات الجزائر في المستقبل حسب التقرير و هي الإطار الإقتصاد الكلي المستقر نسبيا، حيث أن الدين العام في وضع جيد و معدل إدخار نحو 50,1٪ من الناتج المحلي

[1] Ibid.
[2] Schwab et al., The Global Competitiveness Report 2012-2013.

الإجمالي في عام 2011، هاتين الميزتين يمكن أن توفر الأموال اللازمة للإستثمار المحلي شريطة أن يتم استخدام هذه الموارد بشكل جيد ".

شكل 3-22 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2012-2013

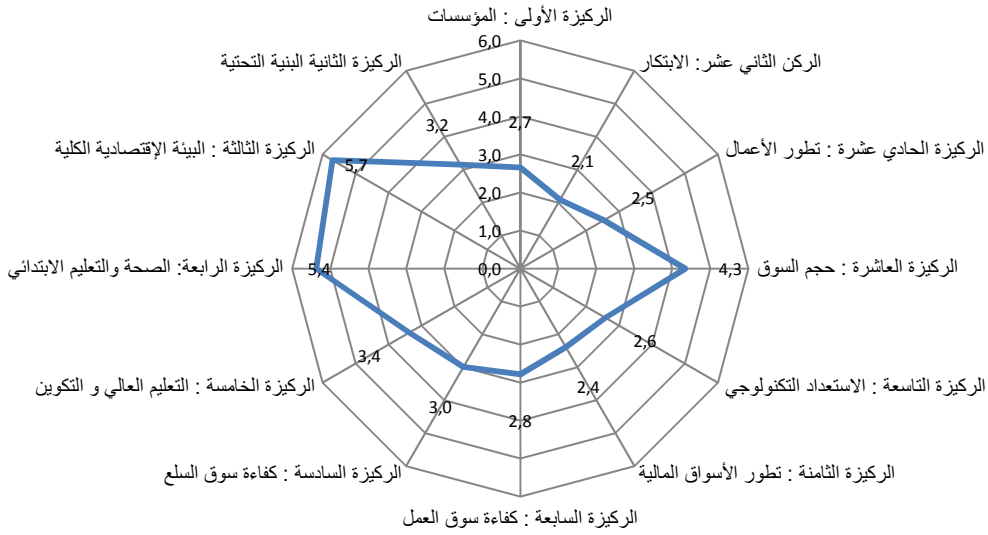

المصدر: الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي 2012-2013 [1].

إحتلت الجزائر المركز 110 في التصنيف العالمي للدول الأكثر تنافسية في التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي 2013-2014 [2] حيث خسرت 23 مراكز مقارنة بالترتيب السابق. كمقارنة بين بلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، رتبت الجزائر في مرتبة متأخرة حيث تلتها ليبيا و اليمن فقط.

بالتالي وفقا لخبراء المنتدى الإقتصادي العالمي ينبغي على الجزائر بذل الجهود لتحسين القدرة التنافسية و الإنتاجية في اقتصادها. و يشمل ذلك مكافحة الفساد و البيروقراطية في المؤسسات العمومية ، و كذلك إصلاح الإطار المؤسسي،تحسين كفاءة أسواق السلع و الخدمات و كذا الأسواق المالية. تجدر الإشارة إلى أن الجزائر إحتلت المرتبة 143 من أصل 144 على المؤشر الذي يقيس قوة البنوك ، كما أقر خبراء المنتدى الإقتصادي العالمي أن الجزائر هي واحدة من الدول القليلة التي لم تنضم بعد إلى عضوية منظمة التجارة العالمية ، مما يعطي حسبهم صورة لإقتصاد غير منفتح على الخارج. و مع ذلك ، و وفقا لنفس التقرير ، و نظرا لتوفر الموارد ، فإن الجزائر يمكن أن تكون في وضع يمكّنها من الانتقال بسرعة إلى مسار نمو أعلى من ما كان.

بعد تصنيفها في المرتبة 118 في التصنيف العالمي لتكنولوجيا المعلومات في المنتدى الإقتصادي العالمي (WEF) في عام 2012 [3]، تراجعت الجزائر إلى المرتبة 131.

[1] Ibid.
[2] Klaus Schwab and Sala-i-Martín, The Global Competitiveness Report 2013-2014.
[3] Beñat Bilbao-Osorio, Soumitra Dutta, and Bruno Lanvin, The Global Information Technology Report 2013 : Growth and Jobs in a Hyperconnected World (Geneva, 2013).

يقيّم هذا التصنيف قدرة 144 دولة على تسخير تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات للنمو الإقتصادي، القدرة التنافسية و الازدهار للمواطنين. في حالة الجزائر، أظهر التقرير ضعف تأثير قطاع تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات على النمو ، حيث يعد من بين أضعف التأثيرات في جميع أنحاء العالم على المستوى الإقتصادي (الرتبة 143 لهذا المعيار) و المستوى الإجتماعي (141).

يضاف إلى ذلك البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات السيئة المرتبة (119) و القاعدة الضعيفة للمهارات المرتبة (101). هذه النتائج ترجمت إلى المستويات الضعيفة لإستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر (المركز 140 عالميا).

أظهر محللوا المنتدى الإقتصادي العالمي العديد من أوجه القصور، لا سيما من حيث الاستخدام الفردي للتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر (المرتبة 100)، في حين أنها تحتل المرتبة 144 لإستخدامها في مجال الأعمال. أما بالنسبة لإستخدامها في المجال المؤسسي و الحكومي ، فإن البلاد تحتل المرتبة 139. إعتبر هؤلاء المحللون أيضا أن الخلل في عدم إستعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الإطار التنظيمي (141) و إستعمالها في بيئة الأعمال و الابتكار (143) تعيق القدرات الإيجابية الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات. على المستوى الأفريقي و من بين 38 دولة تم تقييمها ، إحتلت الجزائر المرتبة 27. و بذلك تكون من بين آخر 11 دولة إفريقية و الدول الـ 14 الأخيرة على المستوى العالمي إلى جانب تشاد ، ليسوتو و موريتانيا.

شكل 3-23 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2013-2014

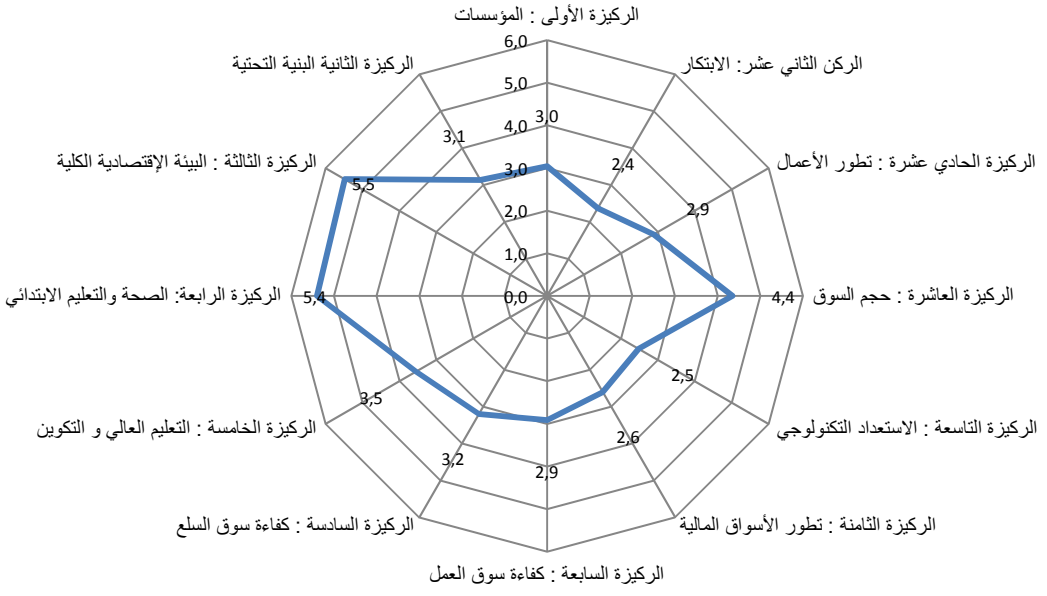

المصدر: الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي 2013-2014 [1].

[1] Klaus Schwab and Sala-i-Martín, The Global Competitiveness Report 2013-2014.

3.3. واقع التنافسية في الجزائر في الفترة 2015-2018

إحتلت الجزائر المرتبة الثالثة في المغرب العربي و 100 عالميا من بين 148 دولة برصيد 3,97 في التصنيف الذي جاء في تقرير التنافسية العالمية 2013-2014 . حيث إستفادت من 10 مراتب مقارنة بالسنة السابقة التي إحتلت فيه المرتبة 110. على المستوى المغاربي ، جاء المغرب في المرتبة الأولى حيث تمركز في المرتبة 77 برصيد 4,11 و تونس في المرتبة 83 برصيد 4,06. الدول الوحيدة التي تمكنت الجزائر من تجاوزها من خلال الحصول على نتيجة أفضل هي مصر (المرتبة 118 برصيد 3,63) ، ليبيا (المرتبة 108 برصيد 3,73) و موريتانيا (المرتبة 141 برصيد 3,19).

على المستوى العربي ، كانت مراتب و تنقيط الدول العربية على التوالي ، قطر (المرتبة 13 برصيد 5,24) ، الإمارات العربية المتحدة (19 مع 5,11) ، المملكة العربية السعودية (20 مع 5,10) ، عمان (33 مع 4,64) ، الكويت (36 بمجموع 4,56) ، البحرين (43 مع 4,45) و الأردن (68 بمجموع 4,20). مما يجعل مرتبة الجزائر في هذا التصنيف ، لا تشجع المستثمرين الأجانب على اختيار ها مقارنة بالبلدان الأخرى في نفس المنطقة حسب التقرير. لا سيما و أن العديد من المؤشرات السلبية لا تزال مرتبطة بالإقتصاد الجزائري، خاصة تلك المتعلقة بالإطار المؤسسي، أسواق السلع و الخدمات الفعالة و الفساد في المؤسسات.

شكل 3-24 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2014-2015

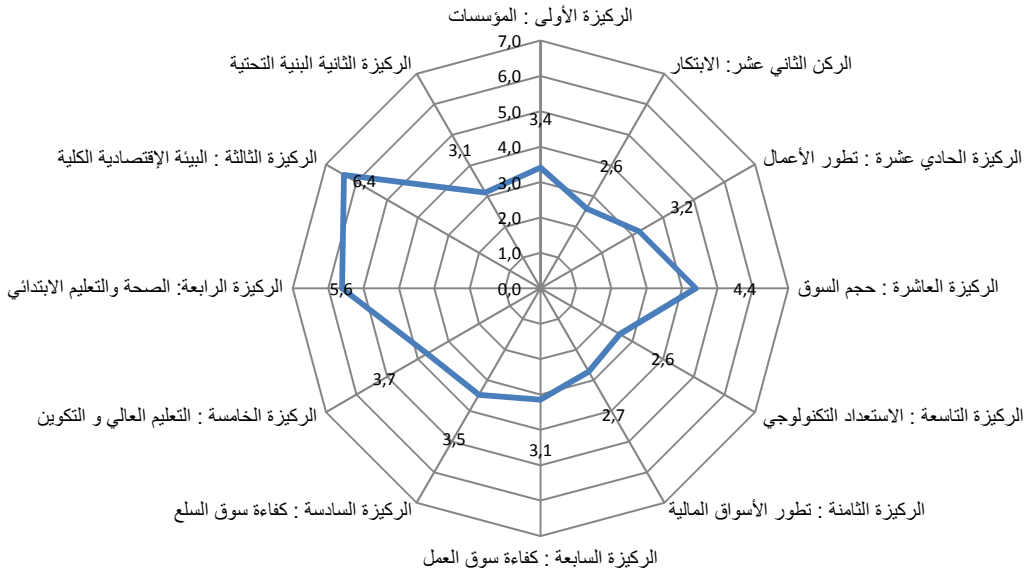

المصدر: الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي 2014-2015 [1].

تمكنت الجزائر من تحسين ترتيبها من حيث القدرة التنافسية الإقتصادية. حيث حققت المرتبة 79 في ترتيب التنافسية الإقتصادية العالمية في التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي 2015-2016 [2]. و بذلك تقدمت

[1] Schwab Klaus and Sala-i-Martin Xavier, The Global Competitiveness Report 2014-2015 (Geneva, 2014).
[2] Schwab and Sala-i-Martin, The Global Competitiveness Report 2015-2016.

الجزائر بـ 21 مركز مقارنة بالعام 2013-2014 حيث احتلت المركز 100. و تعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى تحسن بيئة الإقتصاد الكلي. هذا الأخير ، إحتلت فيه الجزائر المرتبة الحادية عشرة عالميا بفضل انخفاض المديونية و تحسين المدخرات الوطنية. كما يبين تقرير التنافسية العالمية 2014-2015 الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي تحسنات طفيفة في مجالات أخرى ، مثل المؤسسات و الأمن. كما أظهر التقرير الجوانب السلبية في التعليم ، حيث تحتل الجزائر المرتبة 81 ، حيث أكد التقرير أنه يجب بذل جهود بشأن جودة التعليم الابتدائي (المرتبة 121). الجزائر أيضا في وضع جيد من حيث حجم السوق (المرتبة 47). بينما في بيئة الإقتصاد الكلي لقطاعي الصحة و التعليم ، تحتل الجزائر المراتب الوسطى ، و هي متخلفة في العديد من المجالات الأخرى ، لا سيما من حيث تطور السوق المالية، العوامل التكنولوجية و عوامل الابتكار و الرقي ... حيث فيما يتعلق بالبنية التحتية ، إحتلت الجزائر المرتبة 106 في العالم بسبب ضعف جودة الطرق (المركز 107) و الموانئ (المرتبة 117)، البنية التحتية للنقل الجوي (المركز 128) أما في تطوير الأسواق المالية إحتلت المرتبة 137 و من حيث توفر الخدمات المالية تم تصنيفها في المرتبة 133.

فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى القروض (Accessibilité aux crédits)، إحتلت الجزائر المرتبة 135 و 72 من حيث التسهيلات الائتمانية. من حيث الموثوقية (Fiabilité) و الثقة في النظام المصرفي ، تم تصنيف الجزائر في المركز 138. و إحتلت المرتبة 133 من حيث تماسك البنوك. كما إحتلت الجزائر المرتبة 136 من حيث كفاءة سوق السلع ، وفقا للتقرير ، الذي تطرق ، في هذا الصدد ، لانخفاض كثافة المنافسة المحلية (المرتبة 136) و تعقيد إجراءات إنطلاق المشاريع (المرتبة 139).

و يشير التقرير أيضا إلى أنه على الرغم من توافر العلماء و المهندسين (المركز 61) ، يظل الابتكار أحد النقاط السلبية للجزائر التي إحتلت المركز 128.

لقد تم تصنيف الجزائر في المرتبة 143 من حيث البنية المؤسساتية . حيث إعتبر التقرير "إن إصلاح الإطار المؤسسي و وضع مزيد من التركيز على كفاءة السلع ، العمل، الأسواق المالية سيكون ضروريا لوضع نمو الجزائر على مسار أكثر استدامة". على مستوى البلدان المغاربية ، إحتلت الجزائر المرتبة الثانية قبل تونس (المرتبة 87) ، ليبيا (المرتبة 126) و موريتانيا (المرتبة 141) ، و جاءت المرتبة الأولى للمغرب حيث إحتلت المرتبة 72 في العالم. إحتلت الجزائر من بين عشرة مراكز الأولى (المرتبة السادسة) من بين أكثر الدول تنافسية في إفريقيا. موريشيوس هي البلد الأكثر قدرة على المنافسة في أفريقيا ، تليها جنوب أفريقيا ،رواندا ،المغرب و بوتسوانا.

و إعتبر التقرير أن جميع الإقتصادات في التصنيف العالمي لها نتائج ممتازة من حيث التكوين و جذب المواهب ، و كذلك سياسة الإستثمار التي تشجع على الابتكار. هذه الإستثمارات "الذكية" و الاستهدافية كانت ممكنة بفضل نهج منسق يقوم على التعاون الوثيق بين القطاعين العام و الخاص.

شكل 3-25: مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2015-2016

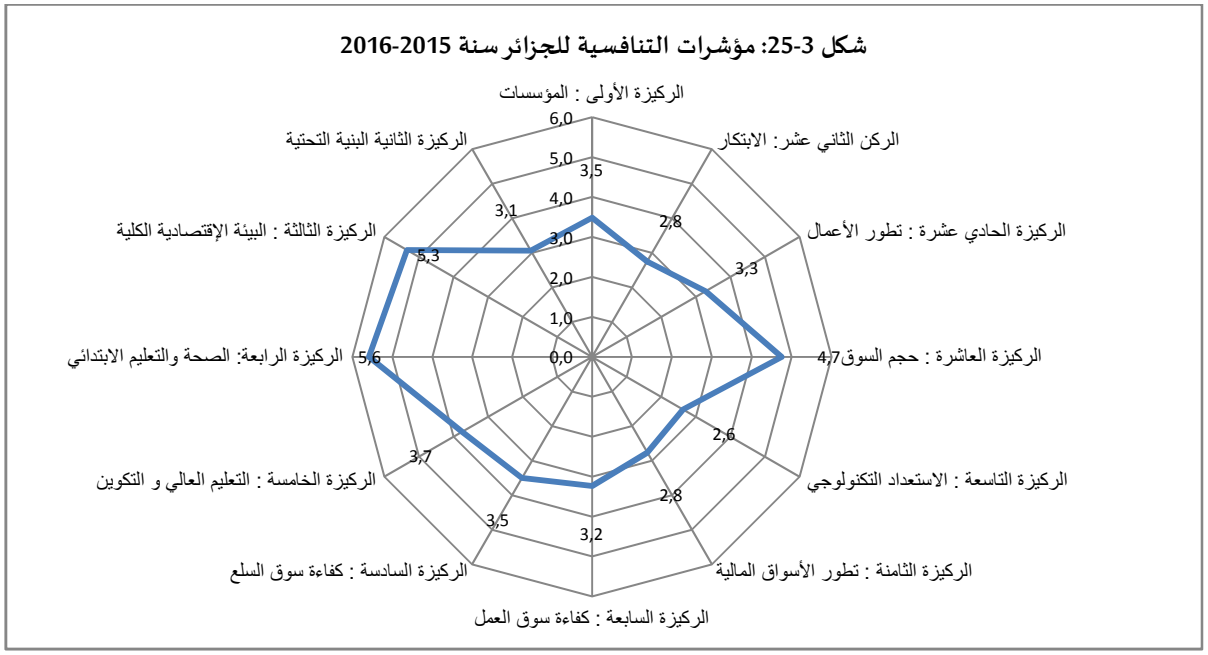

المصدر: الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي 2015-2016 [1].

واصلت القدرة التنافسية الجزائرية الركود في عام 2016 ، وفقا لتقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي لعام 2016 [2] ، كان رصيد الجزائر من النقاط 3.98 من 7 ، حيث إحتلت بذلك المرتبة 87 في العالم من أصل 138 دولة، متأخرة بـ 8 مراكز عن السنة الفارطة. في هذا التقرير ، الجزائر كان رصيدها 2.9 نقطة من حيث مؤشر تطوير السوق المالية (132 عالميا) و 4.8 نقطة لبيئة الإقتصاد الكلي (63 عالميا). و قد حصلت الجزائر أيضا على درجة 3.5 نقطة للمؤشر كفاءة سوق السلع (133 عالميا) و 3.3 نقطة في كفاءة سوق العمل (132 عالميا). من حيث الابتكار كانت النتيجة 2.9 نقطة و المرتبة 122 عالميا.

فيما يتعلق بتوافر التكنولوجيات المتقدمة ، سجلت الجزائر 3.1 نقطة (108). أما بالنسبة لمؤشر البنية التحتية ، سجلت 3.5 نقطة (99). وفقا للتقرير، يكشف الإقتصاديين المنتدى الإقتصادي أن البيروقراطية الحكومية، الحصول على التمويل و الفساد هي العناصر الرئيسية التي تعيق الإستثمار في الجزائر. في منطقة المغرب العربي، الجزائر تمركزت قبل تونس (95)، و لكن بقيت مع ذلك بعيدة وراء المغرب، التي إحتلت المرتبة 70.

أداء الجزائر كان جيد من حيث الالتحاق بالتعليم الابتدائي (40 عالميا) و الثانوي (46 عالميا). من ناحية أخرى ، من حيث جودة التعليم ، تم تصنيفها في المرتبة 102 في المرحلة الابتدائية أما من حيث كثافة المنافسة المحلية ، إحتلت المرتبة 136 و 135 من حيث معدل ضريبة الأرباح.

[1] Ibid.
[2] Klaus Schwab and Xavier Sala-i-Martín, The Global Competitiveness Report 2016–2017, World Economic Forum (Geneva, 2016).

شكل 3-26 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2016-2017

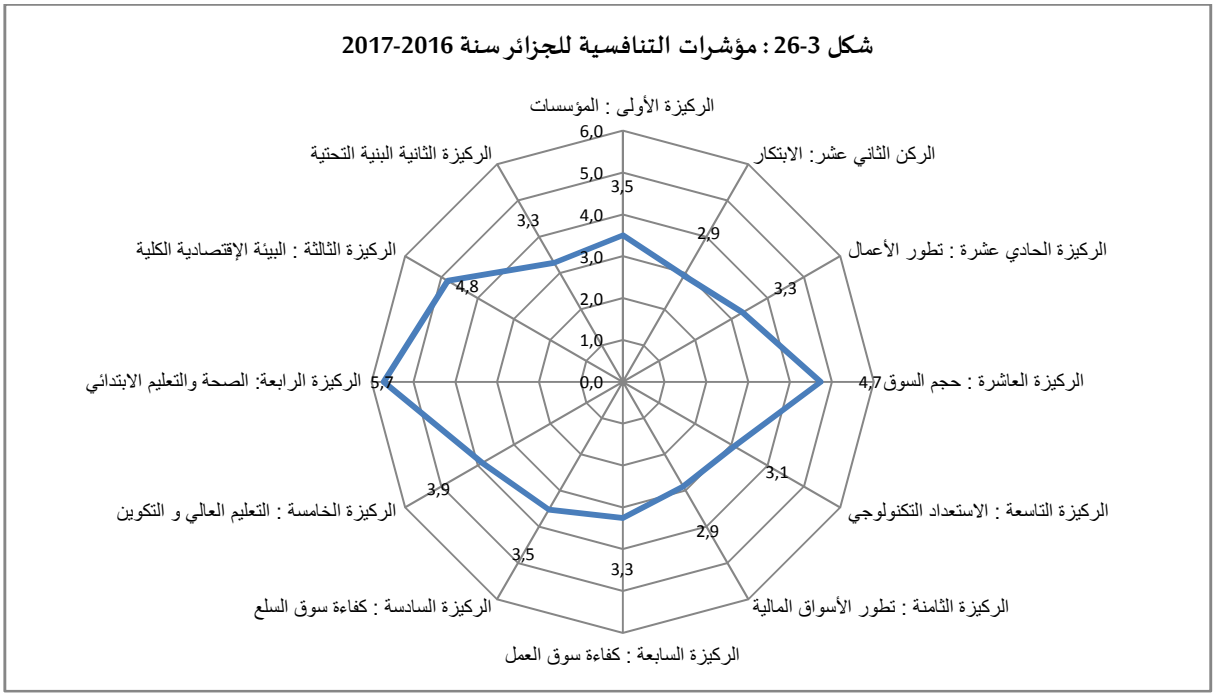

المصدر: الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي 2016-2017 [1].

ظلت القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري ضعيفة ، وفقا لتقرير التنافسية العالمية 2017-2018 الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي (WEF) [2]. حصلت الجزائر على 4,07 نقطة من أصل 7 حيث إحتلت الجزائر المركز 86 في العالم من بين 137 دولة تم إدراجها. تمكنت الجزائر من الفوز بمركز واحد مقارنة بالتصنيف السابق.

و لتحديد ترتيب القدرة التنافسية ، استند المنتدى إلى 114 مؤشرا مجمعة في الركائز الـ 12 التالية :

المؤسسات: المرتبة (المرتبة 88)، البنى التحتية (المرتبة 93) ،بيئة الإقتصاد الكلي (المرتبة 71)،الصحة و التعليم (المرتبة 71)، التعليم العالي و التكوين (المرتبة 92)، السلع و كفاءة السوق (المرتبة 129) ، كفاءة سوق العمل (المرتبة 133) ،تطور الأسواق المالية (المرتبة 125) ، الاستعداد التكنولوجي(المرتبة 98) ، حجم السوق (المرتبة 36) ، تطور الأعمال (المرتبة 122) و الابتكار (المرتبة 104).

الأداء الضعيف الذي سجلته الجزائر يتعلق بكفاءة سوق العمل (133 عالميا) ، تطوير سوقها المالي (125) ، كفاءة أسواق السلع (129) ، تطور الأعمال (122) و الابتكار (104). على المستوى الإقليمي ، إستمر المغرب في إعتلائه المرتبة الأولى في المنطقة المغاربية متراجعا بمركز واحد (71) . تونس المركز 95. مصر هي الدولة الوحيدة التي إستفادت من حيث المراكز (101) ، حيث حصلت على +14 مركز.

و أضاف التقرير أن اقتصادات الدول الثلاث تعاني من نفس المشاكل تقريبا و هي الفساد ، البيروقراطية ، الوصول إلى التمويل و عدم الاستقرار السياسي .

منذ عام 2013 ، حققت الجزائر قفزة نوعية في ترتيبها بـ 18 مرتبة من مجموع 110 دولة إلى المركز 92 في عام 2018.

[1] Ibid.
[2] Schwab and Sala-i-Martín, The Global Competitiveness Report 2017–2018.

و يمكن تفسير هذا التقدم ، على وجه الخصوص ، من خلال التقدم المحرز في مجالات التعليم و استقرار بيئة الإقتصاد الكلي ، لا سيما بسبب عدم وجود مديونية.

يحدد المنتدى الإقتصادي العالمي العوامل التي تساهم في تدهور مناخ الأعمال كالممارسات البيروقراطية المستمرة في الإجراءات الإدارية و كذلك الصعوبات في الوصول إلى تمويل المؤسسات. في هذا الصدد ، تعتبر السوق المالية غير متطورة بشكل كاف.

من حيث الحوافز التي تقدمها الدولة للإستثمارات ، تحتل الجزائر المرتبة 98 من بين 137 دولة تم تقييمها ، مما يعكس تأخر الجزائر في هذا المجال.

شكل 3-27 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2017-2018

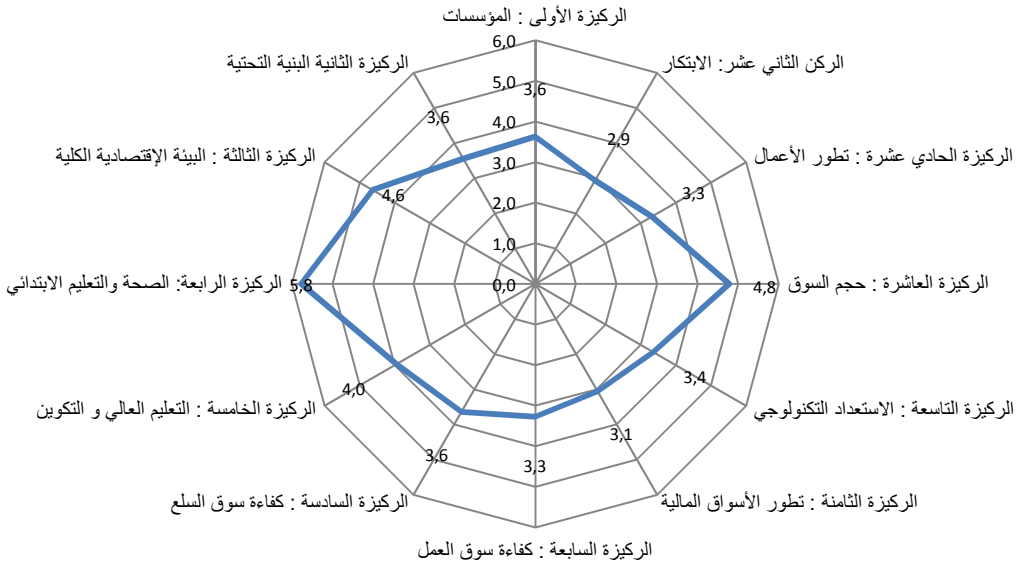

المصدر: الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي 2017-2018 [1].

في تقرير سنة 2019 تم تصنيف 141 دولة ، بما في ذلك 37 دولة أفريقية ، وفقا لسلسلة من المؤشرات مقسمة إلى 12 ركيزة جديدة أعيد النظر فيها و تم تجميعها في أربع فئات رئيسية و هي بيئة الأعمال و التي تتكون من المؤسسات ، البنية التحتية ، تبني تكنولوجيا الإعلام (مستوى الرقمنة) ، استقرار الإقتصاد الكلي ، الرأس المال البشري في إشارة إلى التقدم المحرز في المجال الصحي و مستوى مهارات السكان ، الهيكل الإقتصادي فيما يتعلق بمستوى الإنتاج ، النظام المالي و حجم السوق. تتعلق الفئة الرابعة والأخيرة بديناميكيات الشركات و قدرتها على الابتكار. هذا التقرير الذي يقدم تقييما سنويا لعوامل الإنتاجية و النمو الإقتصادي على المدى الطويل ، وضع الجزائر في المركز السادس في أفريقيا من أصل 37 دولة ، و في المرتبة 89 على مستوى العالم من أصل141 دولة. من بين البلدان الأفريقية ، تأتي موريشيوس في المركز الأول في هذا الترتيب (المرتبة 52 عالميا) بدرجة أعلى بكثير من المتوسط الذي تم الحصول عليه بفضل الأداء الجيد الذي تم تحقيقه من حيث مؤشرات معينة ، على وجه الخصوص ، إستقرار النظم الإقتصادية

[1] Ibid.

الكلية و المالية و الصحية. يظهر التقرير أنه من بين 25 دولة قامت بتحسين أدائها على المؤشر الصحي ، هناك 17 دولة أفريقية. و يشير التقرير كذلك إلى أن الإقتصادات الأكثر تنافسية في العالم هي سنغافورة ،الولايات المتحدة، هونج كونج ،هولندا و سويسرا. يسلط التقرير الضوء على ضرورة بناء الجزائر لاقتصاد تنافسي و متنوع ، على أساس إصلاحات هيكلية عميقة ، على جميع المستويات خصوصا تحسين إدارة شؤون الدولة ، لأن هذه الأخيرة إعتبرها أصل المشكلة برمتها. كما إعتبر أن الجزائر تتمتع بعدة مزايا مهمة لزيادة أداء ، جاذبية و نمو إقتصادها و ضمان التنمية المستدامة للبلاد. كما أكد أنه يجب على الجزائر أن تهدف اليوم إلى تعزيز ظهور بيئة مواتية لإجراء هذه الإصلاحات من أجل اقتصاد قوي و تنافسي موجه نحو السوق الدولية [1] .

الرسم البياني رقم 03-28 : مؤشرات التنافسية للجزائر سنة 2018-2019

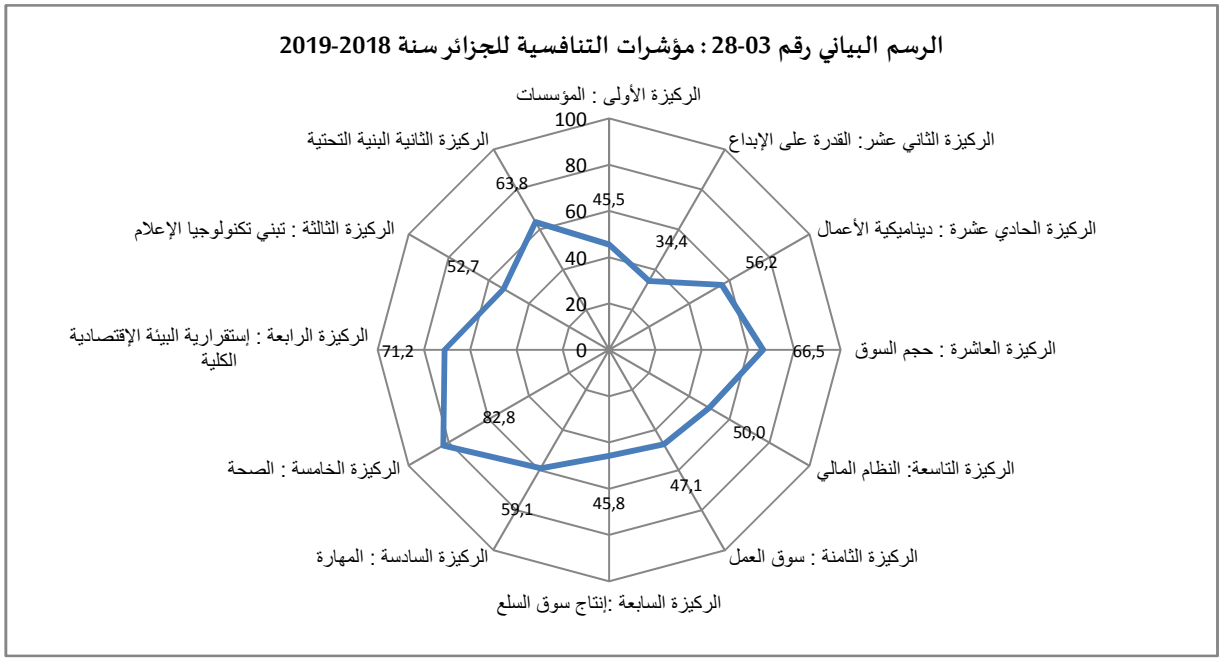

المصدر: الطالب بالإعتماد على التقرير السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي [2].

في الواقع ، لا يزال اقتصادنا يظهر عجزا في تنويع مداخيله ، كما يعاني من مشكلة إدارية كبيرة و بالتالي ضعف قدرته التنافسية. و تتفاقم حالات الفشل بسبب وزن القطاع غير الرسمي الذي يثقل كاهل قدرة الدولة. و لا يتعلق الأمر فقط من حيث الإمكانات ، و لكن أيضا من حيث القدرات على التكيف مع التغيير. لذلك نجد أنه من الأجدر أن تكرس الأولوية لتغيير نمط الحوكمة الإقتصادية . هذا التحول في حد ذاته صعب و لكنه ظروري لتنفيذ نموذج نمو يتكيف مع أهداف تنويع الإقتصاد الوطني و قدرته التنافسية.

[1] Klaus Schwab, The Global Competitiveness Report 2019 (Geneva, 2019).
[2] Ibid.

المبحث الثاني الإستثمارات العمومية و المتطلبات الأساسية للتنافسية في الجزائر

كانت مساهمة قطاع البناء و الأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1999-2018 12,4 ٪ [1]، مدعومة بالإستثمارات التي أنجزت سابقا [2]. تطوير الإسكان و البنية التحتية يمثلان أولويات رئيسية للدولة ، حيث شهدت ميزانية 2018 زيادة بنسبة 8 ٪ عن عام 2017 في التمويل المخصص للتحويلات الإجتماعية ، بما في ذلك الإسكان الاجتماعي. في قانون المالية لعام 2018 ، تم تخصيص 384.9 مليار دينار جزائري للإسكان [3].

بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء في عام 2018، ارتفع معدل نمو قطاع الأشغال العمومية و البناء و قطاع المياه إلى ما يقارب 6,5 ٪ نسبة إلى سنة 2017، و هي زيادة طفيفة مقارنة بسنة 2017 حيث سجل 6,2 ٪ نسبة إلى سنة 2016. حيث أثر انخفاض أسعار النفط لقطاع المحروقات على هته القطاعات ، كونه يعتبر جد حيوي لها [4] .

1. الإستثمارات العمومية في المنشآت القاعدية الأساسية

1.1. الطرق البرية

العوامل الأساسية التي تحدد قدرة الإقتصاد على تحقيق النمو الإقتصادي هي الموارد الإقتصادية المتاحة للمجتمع و كفاءة استخدامها . الإستثمارات العمومية في البنية التحتية للطرق هي أحد قضايا التنمية الإقليمية و الوطنية و تعتبر شرطا أساسيا للتنمية الإجتماعية و الإقتصادية في أي بلد. و ينطبق هذا أيضا على الجزائر حيث يعتبر النقل البري أكثر وسائل السفر استخداما . و بما أن أهمية شبكة الطرق تتخطى الحدود الوطنية ، فإن التوسع في شبكة الطرق و رفع مستواها أمر حيوي لزيادة الأداء الإقتصادي. و من ثم ، تشكل البنية التحتية السيئة للطرق عائقا أمام الإستثمارات الأجنبية في البلدان التي تعتمد عليها من حيث أدائها الإقتصادي و تعزيز قدرتها التنافسية[5].

الطرق هي وسيلة النقل الرئيسية في الجزائر. تشير التقديرات إلى أن 85٪ من البضائع و الركاب يستخدمون الطرق كطريقة نقل أساسية . إن تطور الطرق يتبع بشكل أساسي أنماط الاستيطان البشري لذلك فإن شبكة النقل هي أكثر تطورا في المناطق الساحلية الشمالية حيث تواجد النشاطات الإقتصادية و التمركز الكبير للسكان.

تلبية الطلب على البنية التحتية للنقل في أكبر دولة في إفريقيا يمثل أولوية غاية في الأهمية. رصدت الدولة للفترة 1999-2017 لبعث ديناميكية في القطاع أكثر من 3,7 تريليون دينار جزائري لترقية ، توسيع و بناء طرقات جديدة.

---

[1] المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء "Rétrospective Des Comptes Économiques de 1963 À 2018"

[2] Banque d'Algérie, Rapport annuel 2017 evolution economique et monetaire en Algerie, 15.

[3] المصدر : https://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/2017/F2017076.pdf ص 66 تاريخ الزيارة 2019/09/22.

[4] ONS, Les Comptes Économiques de 2015 À 2018, 7.

[5] Rudra P. Pradhan et al., "Transport Infrastructure, Foreign Direct Investment and Economic Growth Interactions in India: The ARDL Bounds Testing Approach," Procedia - Social and Behavioral Sciences 104 (December 2013): 918, accessed July 4, 2016, http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1877042813045771.

جدول 3.3. تطور قروض الدفع المستهلكة للقطاع الفرعي الطرقات للفترة 1999-2017.

الوحدة : مليون دج

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المبالغ	14.739	16.751	34.783	41.891	44.356	47.899	93.219	114.464	229.579	376.383
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
المبالغ	317.560	190.494	196.408	156.853	223.458	439.252	520.255	402.653	294.396	

المصدر: وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.

شكل 3-29 : مبالغ الإستثمارات العمومية في الطرقات للفترة 1999-2017

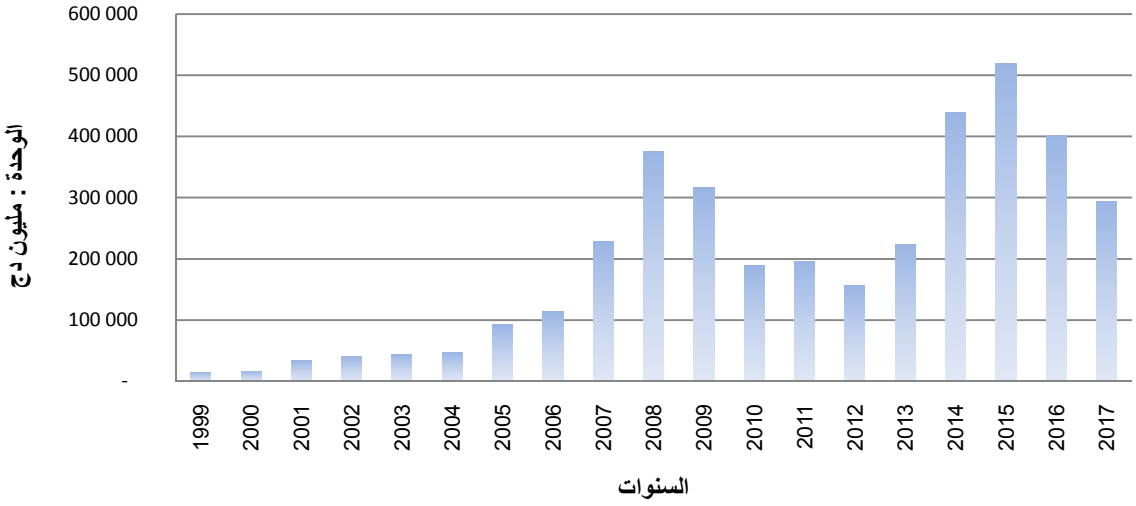

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 3.3.

من بين أهداف الإستثمارات العمومية هو زيادة الإنتاج و تنويع الإقتصاد بعيدا عن البترول. لذلك فإن تنويع الإقتصاد يعتمد على قدرة الجزائر على إستخدام وسائل النقل الحديثة متعددة الوسائط ، و فتح البلاد أمام الأسواق الإقليمية ، و إكتساب القدرة التنافسية الدولية و ضمان التنقل المحلي.

نلاحظ من الجدول رقم 3.3 و الشكل رقم 3-29 أن الفترة 1999-2004 المقترنة بالبرنامج الرباعي لدعم الإنعاش الإقتصادي (PSRE) شهدت تواضع المبالغ المنفقة على الطرقات سواء إنجازات جديدة أو صيانة المنشآت القديمة. في الفترة 2005-2008 شهدت حيوية نسبية حيث كانت الإستثمارات العمومية في الطرقات لسنة 2005 تقدر بـ 93,2 مليار دج لتقفز في سنة 2008 إلى 376,3 مليار دج أي بزيادة تقدر بـ + 404% لتنخفض بعد ذلك بتدرج لتصل إلى 190,4 مليار دج أي بنسبة - 197% . في الفترة 2011-2017 عرفت إرتفاع كبير حيث شهدت سنة 2015 الذروة لوصول المبالغ المخصصة للطرقات إلى 520,2 مليار دج أي بزيادة عن سنة 2010 بـ 273% لتعاود بعد ذلك الإنخفاض بسبب إجراءات التقشف التي إنتهجتها الجزائر بسبب إنخفاض المداخيل الجبائية من البترول.

يعتبر الازدحام المروري و الاعتماد المفرط على النقل البري و الطلب المتزايد على النقل الحضري من بين الأولويات التي يتعين معالجتها. و مع ذلك ، يظل القطاع مساهما رئيسيا في الإقتصاد ، حيث يمثل قطاع النقل و المواصلات حوالي 11,2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2018 [1].

جدول 3-4 : مختلف الطرق البرية الموجودة في الجزائر

نوع الطرق	المسافة (كم)	النسبة	التكسية (كم)	نسبة التكسية	الطرق المزدوجة (كم)	الطرق الثلاثية و أكثر (كم)
الطرق السريعة	1.145	1%	1.145	100%	13	1.132
الطرق	3.400	3%	3.400	100%	3.168	232
الطرقات الوطنية	30.932	23%	29.430	95%	2.580	320
الطرقات الولائية	27.356	20%	24.950	91%	173	-
الطرقات البلدية	70.908	53%	43.000	61%	21	-
المجموع	***133.741**	**100%**	**101.925**	**89%**	**5.955**	**1.684**

المصدر: وزارة الأشغال العمومية و النقل [2].

*هذه المسافة إلى غاية سنة 2016.

للتوضيح أكثر الشكل رقم 30.3 يبين نسبة كل نوع من الطرق إلى المجموع الكلي المتواجد حاليا في الجزائر حيز الخدمة.

شكل 3-30 : توزيع شبكة الطرقات حسب النوع في الجزائر

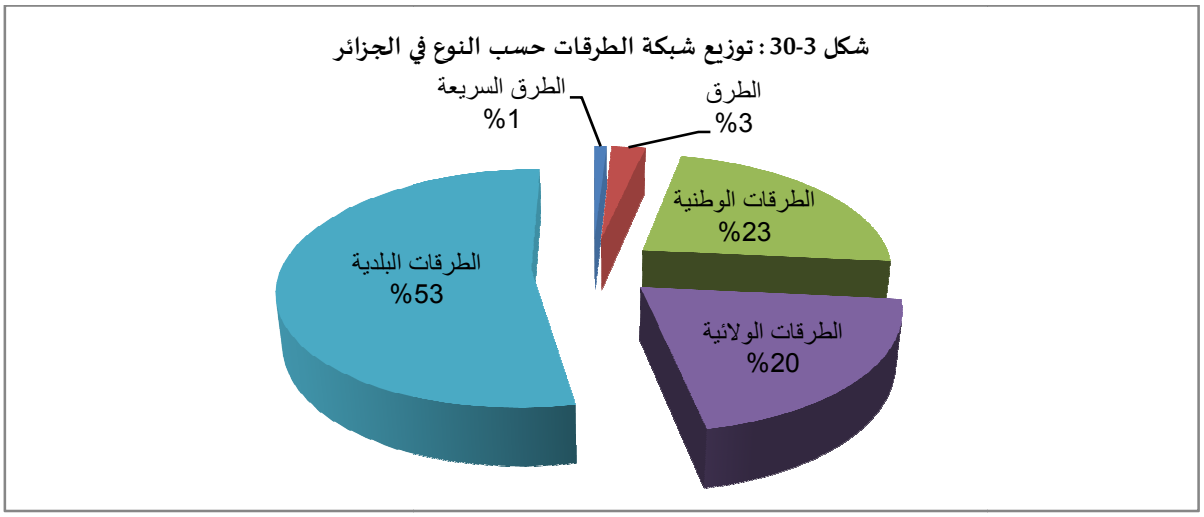

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 3-4.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الطرقات في الجزائر معظمها طرق بلدية (53%) ذات ممرين بإستثناء 21 كم طرق مزدوجة و هي مكسوة بالخرسانة الزفتية بنسبة 61 % فقط . الطرق الوطنية في المرتبة الثانية بنسبة 23 % بنسبة تكسية 95 % تليها الطرقات الولائية 20 % بنسبة تكسية 91 % . الطرق و الطرق السريعة مجتمعة تحوز على 4 % فقط من المجموع الكلي لشبكة الطرق في الجزائر مما يطرح عدة تساؤلات ، خصوصا و أن الإمتداد الجغرافي للجزائر يحتم إنجاز مثل هذه الطرق التي تعتبر عماد الإقتصاديات المتطورة.

[1] ONS, Rétrospective Des Comptes Économiques de 1963 À 2018.

[2] المصدر : http://www.mtp.gov.dz/files/ReseauroutierAlgerie.pdf تاريخ الزيارة 2019/09/21.

إستفاد القطاع من زيادة الإستثمار، حيث خصص قانون المالية لعام 2018 للقطاع 380,76 مليار دينار جزائري ، و 507 ٪ زيادة عن عام 2017. سيتم توجيه هذه الأموال إلى المشاريع الكبيرة مثل ميناء شرشال (150 مليار دينار جزائري) ، صيانة الطرق ، الموانئ ،المطارات و السكك الحديدية (65 مليار دينار جزائري) ، بناء طرق جديدة في المناطق النائية (28 مليار دينار جزائري) ، و تحسين النقل في الجزائر العاصمة (5,6 مليار دينار جزائري). بالإضافة إلى ذلك ، سيتم إنفاق ما قيمته 178,15 مليار دينار جزائري على إكمال المشاريع الحالية[1] .

بالجنوب يوجد عدد محدود من الطرق الوطنية التي تربط بين المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة. يمكن أن تتغير صلاحية الطرق بسرعة ، خاصة في الجنوب على الممر الصحراوي ، حيث أن أجزاء الطريق المعبدة تختفي في كثير من الأحيان تحت انجرافات هائلة من الرمال التي تقطع الطريق لأيام في كل مرة. مشروع الطريق السريع شرق-غرب، و الذي هو في الجزء الأخير من اكتماله في الوقت الحالي، يغير بشكل كبير ملامح الطرق السريعة في البلاد. و هو يعد أهم مشروع طريق في الجزائر ، القسم الوحيد المعلق هو امتداد بطول 150 كيلومتر من الطريق السريع بين قسنطينة و سكيكدة. و سيربط الطريق السريع البالغ طوله 1.216 كيلومترا بين المغرب و تونس عبر المدن الساحلية الرئيسية في الجزائر. بدأ بناء الطريق السريع الذي بلغت تكلفته الأولية 11 مليار دولار في عام 2009 ، و تم الانتهاء منه في الربع الأخير من عام 2019. من المتوقع أن يساهم المشروع بشكل كبير في تخفيف عزلة المقاطعات الشرقية و الغربية بالإضافة إلى تسهيل التواصل بشكل أفضل مع المغرب و تونس. المحور الرئيسي الآخر في البلاد و المتمثل في الطريق السريع عبر الصحراء ، الذي يمر عبر الجزائر و النيجر ثم نيجيريا . نالت تنمية الطرقات في شمال البلاد القسط الوافر من الإهتمام ، مع التركيز على الطريق السريع بين الشرق و الغرب. و مع ذلك ، سيركز التطوير المستقبلي للبنية التحتية للطرق على الطريق السريع بين الشمال و الجنوب في محاولة لتحقيق اتصال أكبر للسكان الأكثر بعدا في الجنوب[2].

توسيع الطريق السريع عبر الصحراء هو من بين المشاريع الرئيسية ، و هو طريق يمتد على 2.400 كم و يمتد من الجزائر إلى النيجر ، 90٪ منه قد اكتمل. بحلول جويلية 2017 ، كان هناك أقل من 600 كم لم تنته ، و بقيت 200 كم من الطريق الفرعي الذي يمتد على بعد 500 كم إلى المالي[3].

يقدر بنك التنمية الإفريقي تكلفة المشروع بحوالي 3 مليار دولار. من المحتمل أن يخلق هذا الطريق السريع فرص للتوسع في البناء في الجزائر على جميع الجهات. على سبيل المثال ، من المتوقع أن يرتفع الطلب على الإسكان ، المستشفيات ،المدارس بالموازاة مع قيام الولايات بتطوير الفروع على طول الطريق السريع[4].

---

[1] المصدر : http://www.aps.dz/economie/65053-levee-de-gel-en-2018-sur-les-projets-du-secteur-des-travaux-publics-et-des-transports تاريخ الزيارة 2019/09/22.

[2] MICL, “Compte Rendu de La Conférence Du Jeudi 15 Février 2018 À l’Ecole Nationale d’Administration « Moulay Ahmed MEDEGHRI »,” in Projets Structurants Du Secteur Des Travaux Publics et Des Transports : Stratégie et Etat d’Exécution, 2018, 2.

[3] MICL, “Compte Rendu de La Conférence Du Jeudi 15 Février 2018 À l’Ecole Nationale d’Administration « Moulay Ahmed MEDEGHRI ».”

[4] المصدر : https://www.afdb.org/en/projects-and-operations/selected-projects/la-route-transsaharienne-un-projet-denviron-10-000-km-pour-la-stabilite-et-la-croissance-inclusive-au-maghreb-et-au-sahel-130 تاريخ الزيارة 2019/09/23.

تم تكليف الشركة الوطنية للأشغال العامة (SNTP ،Société Nationale de Travaux Publics) ، و هي شركة عمومية مسئولة عن الأشغال العمومية و بناء البنية التحتية للنقل ، بتنفيذ البرنامج الوطني لربط المناطق النائية في الجنوب بالسهول العالية .يتمثل الهدف الرئيسي للشركة على المدى القصير في توفير شبكة طرق لهذه المناطق لتحسين البنية التحتية للتوزيع في مجالات الطاقة ، المياه و الغذاء ، و كذلك تحسين تطوير الفلاحة.

جدول 5.3 : مسافة الطرقات في الجزائر و نوعيتها للفترة 2006 – 2018.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الطرقات (كم)*	92.800	96.375	100.089	103.945	114.461	116.793	118.048	121.873	124.174
نوعية الطرقات (1-7)**	2,8	3,2	3,1	3,3	3,4	3,8	3,9	3,2	3,3

السنوات	2015	2016	2017	2018
الطرقات (كم)*	127.107	133.741	138.703	143.849
نوعية الطرقات (1-7)**	3,1	2,8	3,5	3,6

المصدر: *وزارة الأشغال العمومية و النقل ، **المنتدى العالمي للتنافسية.

تلعب البنية التحتية الجيدة دورا مهما في تسهيل حركة الأشخاص ،السلع ، الخدمات و تقليل التكلفة الإجمالية للخدمات اللوجستية و التكاليف العامة. تعمل البنية التحتية ذات الجودة أيضا على تقليل تكلفة الإنتاج ، و توفر الوصول إلى المواد الخام و تتيح فتح مناطق يتعذر الوصول إليها سابقا. على المستوى الإقليمي ، تعمل البنية التحتية للطرق عالية الجودة أيضا على تعزيز التجارة عبر الحدود ، و تحسين الوصول إلى الأسواق الإقليمية الرئيسية و تعزيز التكامل الإقليمي. نظرا لأهمية جودة البنية التحتية للطرق على الصعيدين المحلي و الدولي .

الشكل رقم 31.3 يبين تطور حجم الطرقات في الجزائر و نوعيتها .

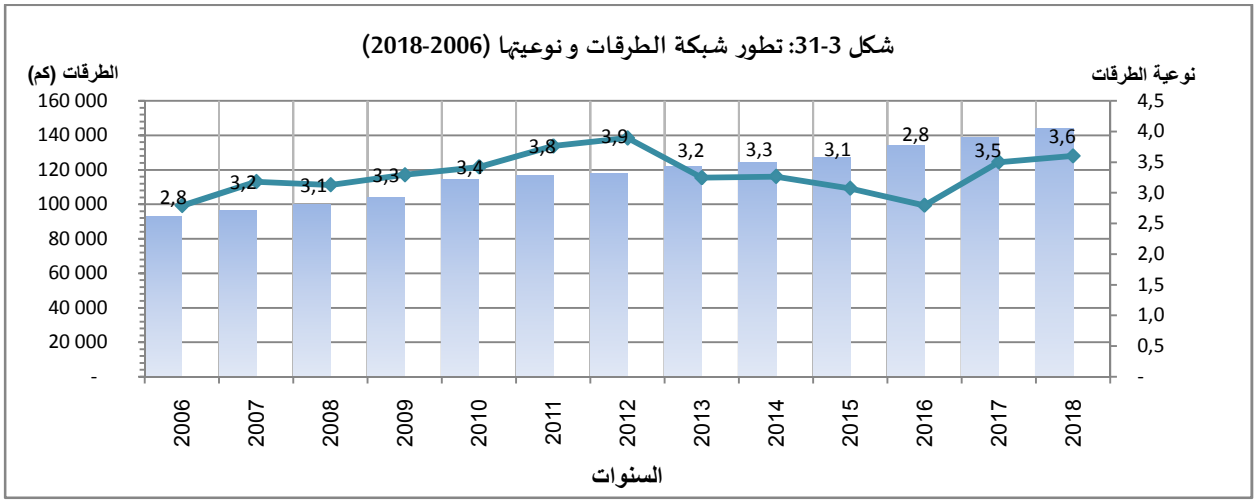

المصدر: الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 2.3 و معطيات المنتدى العالمي للتنافسية..

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نوعية الطرق في الجزائر لم تصل إلى النقطة 4 منذ 2006 و هذا رغم المبالغ المالية التي ترصد كل سنة. للتذكير المنتدى العالمي للتنافسية يعطي نقطة من 1 إلى 7 حول نوعية الطرق .

1.2. الموانئ

تخطط الجزائر لتطوير موانئها على أمل جعل البلاد مركزا للشحن البحري على البحر المتوسط. و تشمل التطورات المخطط لها تكييف البنية التحتية الحالية لاستيعاب السفن الأكبر في ميناء الجزائر ، و بناء ميناء الحمدانية في شرشال.

مع 1.200 كم من الخط الساحلي و 11 منفذا تجاريا و 95٪ من نشاط نقل البضائع الذي يتم إجراؤه عن طريق البحر، فإن تطوير أداء الموانئ الجزائرية أمر في غاية الأهمية [1]. إن التركيز القوي الحالي للدولة على زيادة القدرة على نقل الركاب و البضائع على حد سواء سوف يستلزم تطوير المرافق و البنية التحتية الداعمة - مثل الطرق و السكك الحديدية – و الذي سيرافقه إنفاق عام ضخم ، بالإضافة إلى الإستثمارات الخاصة و الأجنبية.

شكل 3-32: تطور مبالغ الإستثمارات العمومية في الموانيء و نوعيتها للفترة 1999-2015

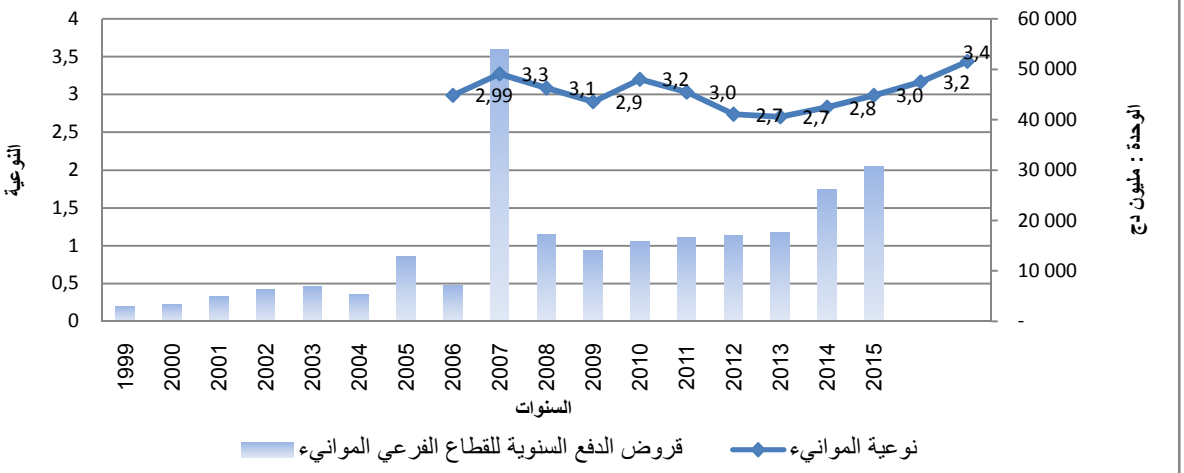

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية و معطيات المنتدى العالمي للتنافسية.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن تنافسية الموانيء الجزائرية تبقى دون المستوى حيث بقيت تتراوح بين المجال 2,7 و 3,4 من أصل 7 . كما يصل إجمالي الإستثمارات العمومية على مشاريع الموانئ للفترة 1999-2015 إلى 259,4 مليار دينار جزائري [2]. أن تصبح مركزا بحريا على البحر الأبيض المتوسط يجب أن يكون أولوية رئيسية بالنسبة للجزائر ، حيث أن موقعها يفرض عليها التنافس مع الموانئ الرئيسية لجنوب أوروبا – مثل ميناء فالنسيا في إسبانيا ، و ميناء جويا تاورو في إيطاليا – و خاصة مع ميناء طنجة المغربي. للقيام بذلك ، تقوم الدولة بتخصيص أموال لبناء ميناء جديد بالحمدانية في شرشال ولاية تيبازة في المياه العميقة حيث يعد أكبر مشروع للبنية التحتية في الجزائر. و هو قيد الإنشاء مع تأخر كبير ، من المتوقع الانتهاء منه في عام 2024. هذا الإنجاز يأتي لضمان قدرة كافية لاستيعاب سفن الشحن الكبيرة ،و إتاحة الوصول إلى خطوط الطرق و السكك الحديدية الرئيسية لتحسين كفاءة التوزيع الداخلي [3] .

[1] Jacques Marcadon, “Géographie Portuaire de L’espace Euro-Méditerranéen,” Méditerranée 98, no. 1 (2002): 66.

[2] المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.

[3] المصدر : https://www.portseurope.com/algerian-new-port-of-el-hamdania-construction-to-be-completed-by-2024/ تاريخ الزيارة 2019/09/24.

سيوفر الميناء 23 رصيفا قادرا على استيعاب 25,7 مليون طن من البضائع سنويا بمجرد بدء تشغيله. بحلول عام 2050 ، تتوقع الدولة أن يصل الميناء إلى حركة شحن سنوية تبلغ 35 مليون طن [1].

سيوفر تطوير وصلات الطرق و السكك الحديدية إلى الميناء، شبكة شاملة لنقل البضائع بكفاءة. من المقرر أن يتصل الميناء بالطريق السريع شرق-غرب بطول 38 كم. من أجل إدارة الشحن حيث تم تحديد إنشاء منصة لوجستية تجارية تبلغ مساحتها 400 هكتار و أربع مناطق صناعية مساحتها 2.000 هكتار اعتبارا من سنة 2017 [2].

في محاولة لاجتذاب أعمال الشحن بإتجاه غرب إفريقيا ، سيمكِّن إكمال طريق النقل السريع عبر الصحراء الحاويات من الوصول إلى أجزاء كثيرة من إفريقيا بسرعة أكبر إنطلاقا من هذا الميناء [3].

كما رصد مبلغ 6,5 مليون يورو لتحديث ميناء جن- جن الذي تم إطلاقه في عام 2015 و هو قيد الإنجاز ، في حين أن هناك خطط لتوسعة و إعادة تهيئة موانئ غزوات و تنس بهدف تحسين مردوديتها . و في الوقت نفسه ، يتم توسيع قدرة أرصفة ميناء الجزائر [4].

1.3. السكك الحديدية

كلف التوسع في شبكة السكك الحديدية البالغ طولها 5.000 كيلومتر في الفترة 1999-2017 مبلغ 1,43 تريليون دج [5].

و هذا كان كأولوية للحاجة الملحة للحد من الازدحام المروري ، و تحسين القدرة على نقل كل من الركاب و الشحن عبر البلاد خارج المناطق الحضرية بالسكك الحديدية. نلاحظ من الشكل 3-33 أن تنافسية الإستثمارات العمومية في السكك الحديدية الجزائرية تبقى دون المستوى حيث بقيت تتراوح بين المجال 2 و 3,4 من أصل 7 .

شكل 3-33: تطور مبالغ الإستثمارات العمومية على السكك الحديدية و نوعيتها للفترة 1999-2017

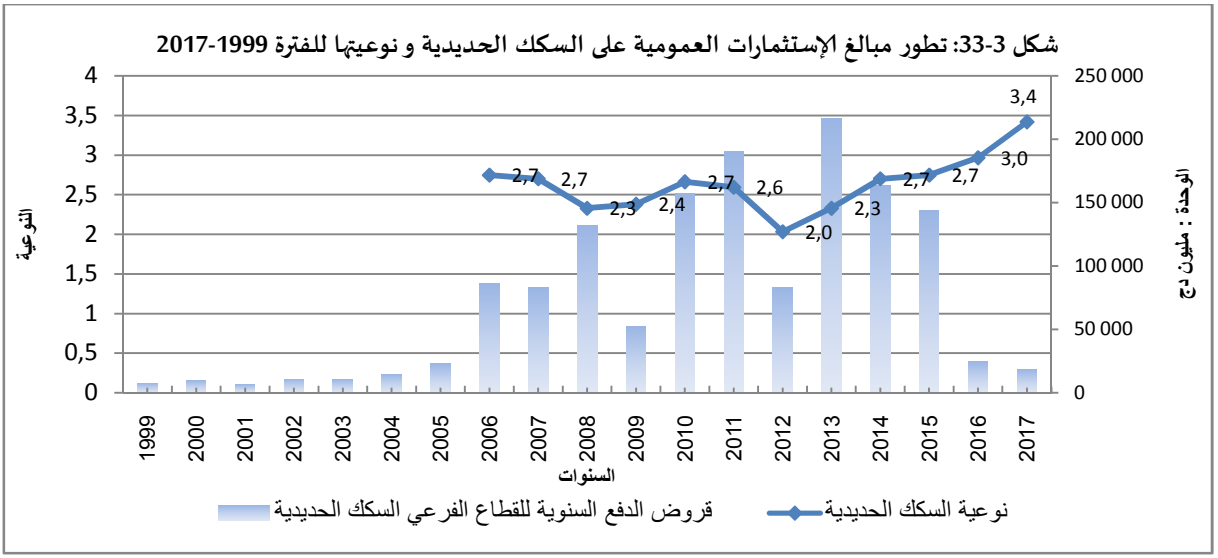

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية و معطيات المنتدى العالمي للتنافسية.

[1] نفس المصدر السابق.
[2] نفس المصدر السابق.
[3] نفس المصدر السابق.
[4] نفس المصدر السابق.
[5] حسب أرقام وزارة المالية –المديرية العامة للميزانية.

هناك تركيز خاص على الشمال الشرقي ، لسببين رئيسيين. الأول هو افتتاح الخط الذي يربط عنابة بتونس ، و هو معلم رئيسي للعلاقات الإقليمية الجزائرية. و الثاني هو الدافع لتعزيز نشاط التعدين في المنطقة ، و خاصة استخراج الفوسفات المتواجد بتبسة. لذلك يتم تعزيز الخطوط التي تربط بين تبسة و الونزة و بقية مناجم المنطقة بميناء عنابة .

بالإضافة إلى ذلك ، يدفع الإنتاج السنوي من 3,5 إلى 7 مليون طن من منتجات الصلب في جيجل إلى بذل المزيد من الجهود لضمان وجود طريق سكة حديدية آمن إلى ميناء سكيكدة. كما تم التخطيط لإنشاء خط فائق السرعة يعمل بالتوازي مع الطريق السريع بين الشرق و الغرب.

شبكة السكك الحديدية هي محور مركزي آخر لحركة الشحن و الركاب. لدفع التنمية الإجتماعية و الإقتصادية ، تخطط الدولة لتمديد السكك الحديدية في جميع أنحاء البلاد من خلال توسيع الشبكة (2.300 كم قيد الإنشاء ، وفقا لوزارة النقل و الأشغال العمومية) ، تجديد العربات و تعزيز قدرة الشحن [1].

تمتد شبكة السكك الحديدية الجزائرية على 4.498 كم و تغطي 30 ولاية ، منها 3.854 كم قيد الاستخدام [2]. يختلف الاستخدام حسب المنطقة. وفقا للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية SNTF ، فإن 90٪ من الحركة في المنطقة الشمالية الغربية من البلاد تمثل نشاطا للركاب ، في حين يمثل نقل البضائع 90٪ من النشاط في الشمال الشرقي. تم إطلاق العديد من الطرق في عام 2017 حيث أعلنت الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية SNTF عن تشغيل خط الجزائر تيزي وزو ، خلال رحلة مدتها 80 دقيقة. من المقرر أن يعيد فتح خط عنابة - تونس تعزيز فرص التجارة و السياحة. كان من المقرر في البداية أن يتم الإنتهاء منه في أوت 2016 ، و كان لا بد من توسيع الأنفاق على الطريق لاستيعاب القاطرات الحديثة ، و التي سوف تنتقل الآن بسرعة 160 (كم / ساعة). بدأ تشغيل خط وهران بشار و وهران سعيدة في نفس السنة ، حيث وصلت سرعتهما إلى 200 كم / ساعة [3] .

1.4. المطارات

الجزائر بصدد تطوير قطاع النقل الجوي من خلال توسيع خطوط الرحلات الجوية و تطوير البنية التحتية للمطارات المحلية. تم تخصيص ميزانيات كبيرة من خزينة الدولة لمطارات البلاد الـ 35 ، 13 منها تدير رحلات دولية [4] حيث من المتوقع أن تعزز السياحة و السفر جوا بشكل عام. كما أجريت توسيعات كبيرة في أكبر مطارين (مطار هواري بومدين في العاصمة و مطار أحمد بن بلى في وهران). ستزيد الأعمال من سعة الركاب السنوية من 6 ملايين إلى 10 ملايين.

[1] MICL, “Compte Rendu de La Conférence Du Jeudi 15 Février 2018 À l’Ecole Nationale d’Administration « Moulay Ahmed MEDEGHRI »,” 17.

[2] المصدر : http://www.andi.dz/index.php/fr/2013-01-02-16-40-57/raisons-pour-investir/133-raisons-pour-investir/743-infrastructures-fonctionnelles-modernes-et-aux-normes-internationales تاريخ الزيارة 2019/09/24.

[3] OBG, The Report: Algeria 2017. (London, 2017), 127.

[4] Mostefa Belmokaddem and Zahira Sari, “Effets Des Dépenses Publiques Sur La Croissance Économique: Cas Des Dépenses D’infrastructure En Algérie,” مجلة الإستراتيجية والتنمية 8, no. 5 (2015): 59.

سوف يستوعب مطار هواري بومدين في العاصمة جميع الرحلات الدولية ،حيث سيكون لدى المطار القدرة على إستيعاب المزيد من شركات النقل الجوي الدولية و توسيع روابط النقل الجوي الإقليمية في الجزائر ، مما يفتح فرصا إضافية للسوق. سيتم ربط المطار الدولي بوسط مدينة الجزائر عبر خط مترو بطول 9,5 كم [1].

لضمان أداء تنافسي للرحلات الدولية في مطار وهران أحمد بن بلى ، ستكون المحطة الجديدة قادرة على التعامل مع 3,5 مليون مسافر سنويا . تهدف إلى تحويل المطار تقنيا من خلال استخدام حظائر الطائرات و مرافق التخزين لزيادة طاقة شحن المطار من 2.000 طن سنويا في عام 2016 إلى 15.000 على المدى المتوسط [2].

إن تعزيز قدرة البلد على تنفيذ نشاط التصدير عن طريق الجو يمثل بالفعل أولوية. إلى جانب وهران و الجزائر ، يوجد عدد من المشاريع في مطارات أخرى للتعامل مع شحن البضائع ، تماشيا مع الاستراتيجية الوطنية للنمو 2015-2019.

شكل 3-34: تطور مبالغ الإستثمارات العمومية في المطارات و نوعيتها للفترة 1999-2017

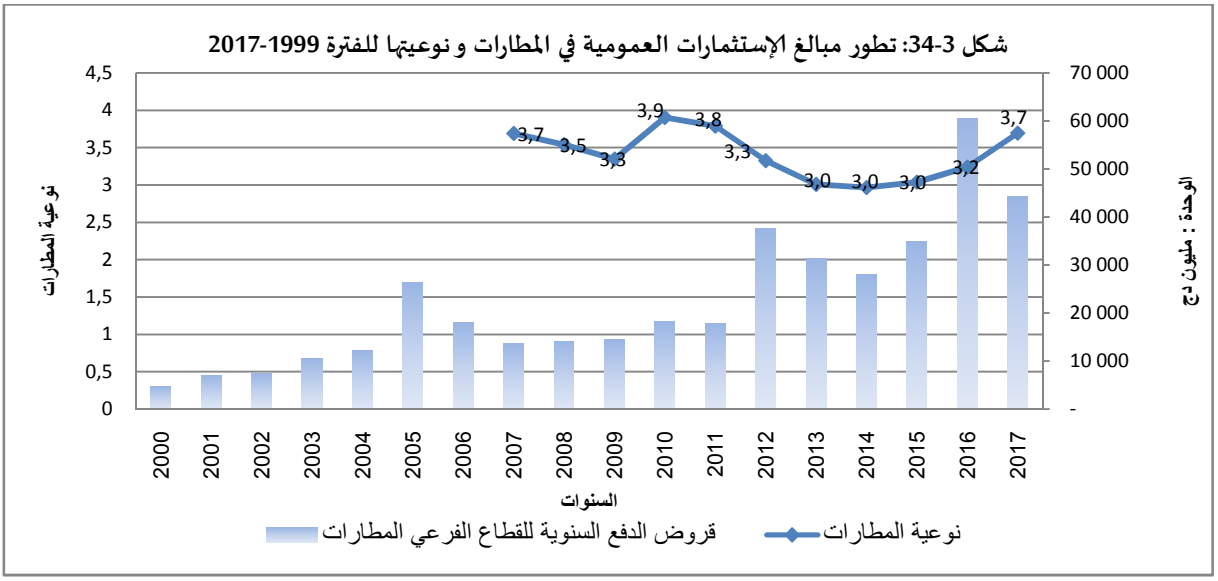

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية و معطيات المنتدى العالمي للتنافسية.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن تنافسية الإستثمارات العمومية في المطارات الجزائرية تبقى دون المستوى حيث بقيت تتراوح بين المجال 3 و 3,7 من أصل 7 .

1.5. السدود

إن التوسع في صناعة البناء و الأشغال العمومية في الجزائر يسير جنبا إلى جنب مع ضمان توافر المياه. توفيرها و إدارتها أمران حاسمان بالنسبة لبلد به صحراء شاسعة و جغرافيا مليئة بالتحديات. لتلبية الطلب على الاستهلاك الأساسي ، يعتبر مستقبل الري الفلاحي ، تخزين المياه و تحليتها من بين القضايا الرئيسية المحددة في خطط تحديث البنية التحتية.

[1] المصدر : http://www.aps.dz/economie/75446-transports-et-tp-135-milliards-de-dollars-d-investissements-durant-les-deux-dernieres-decennies-ministre تاريخ الزيارة 2019/09/24.

[2] المصدر : http://www.aps.dz/regions/78762-oran-la-nouvelle-aerogare-de-l-aeroport-international-ahmed-benbella-en-phase-d-equipement تاريخ الزيارة 2019/09/24.

سعت الدولة إلى توسيع مرافق إدارة المياه في البلاد حيث تم إنشاء 80 سدا بسعة إجمالية تقدر بـ 8 مليار م^3 منها 14 سد تم إنجازه قبل سنة 1962 بسعة إجمالية تقدر 556,4 مليون م^3 ، 32 سد أنجز مابين 1962-1999 بسعة إجمالية 3,62 مليار م^3 و 26 سد أنجز ما بين 2000- 2014 بسعة إجمالية 425 مليون م^3 و 3 سدود أنهيت الأشغال بها في 2015 بسعة 425 مليون م^3 ، كما أن هناك تسعة سدود جديدة قيد الإنشاء بسعة 519 مليون م^3 ، و من المتوقع أن تعمل جميعها بحلول عام 2020 [1]. وفقا لوزارة الموارد المائية ، تم تشغيل خمسة منها بسعة مشتركة تبلغ 500 مليون م^3 في عام 2018. أعلنت الدولة عن هدفها لتحقيق سعة تخزينية تبلغ 12 مليار م^3 بحلول عام 2030 بمساعدة 139 سدا [2].

بالإضافة إلى ذلك ، تخصص خطة الإستثمار للفترة 2015-2019 للأشغال في مرافق معالجة المياه و إدارتها ، بما في ذلك إعادة تأهيل بعض السدود القائمة حيث تسببت حركات الأرض و التدهور الطبيعي في انخفاض في سعة التخزين [3].

2. الإستثمارات العمومية في قطاع الصحة ، التعليم و السكن

2.1. قطاع الصحة

على مدى العقدين الماضيين، تم إحراز تقدم كبير في تغطية و نوعية خدمات الرعاية الصحية ، مع تحسن المؤشرات بشكل مطرد ، إلى جانب انخفاض في حالات الأمراض المعدية [4]. و نتيجة لذلك وفقا لآخر أرقام البنك الدولي ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 58,2 عاما في عام 1980 إلى 76,5 عاما في سنة 2018 [5]. بالرغم من ارتفاع متوسط العمر المتوقع ، فإن معدلات الوفيات لا تزال مرتفعة نسبيا - فقد بلغ معدل وفيات الرضع 20,1 [6] حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2018 على الرغم من الجهود الأخيرة لتحسين رعاية الأمومة و طب الأطفال. كما يشهد عدد متزايد من كبار السن في الجزائر ارتفاعا في الأمراض المزمنة ، و خاصة مرض السكري ،السرطان و أمراض القلب و الأوعية الدموية.

2.1.1. <u>دور الدولة في قطاع الصحة</u>

يتم دعم الرعاية الصحية بشكل كبير في الجزائر تماشيا مع إدخال نظام الرعاية الصحية الوطني في عام 1975. معظم الخدمات الصحية مجانية للمواطنين في المستشفيات و العيادات العامة، و يتم سداد تكلفة معظم المستلزمات الطبية من قبل الدولة. في حين أن الغالبية العظمى من المؤسسات الصحية في البلاد لا تزال مدعومة بالكامل من قبل الدولة، فقد بدأ هذا بالتحول تدريجيا مع نمو القطاع الخاص.

---

[1] المصدر : http://www.anbt.dz/index.php/apropos تاريخ الزيارة : 2019/09/23.
[2] المصدر : http://www.aps.dz/economie/81168-obg-l-algerie-se-rapproche-un-peu-plus-de-l-autosuffisance-alimentaire تاريخ الزيارة 2019/09/23.
[3] نفس المصدر السابق.
[4] Youcef Abbou and Brahim Brahamia, “Le Système de Santé Algérien Entre Gratuité Des Soins et Maîtrise Des Dépenses de Santé,” Insaniyatإنسانيات / 75, no. 76 (2017): 149–171.
[5] المصدر : https://donnees.banquemondiale.org/indicator/SP.DYN.LE00.IN?locations=DZ تاريخ الزيارة : 2019/09/25.
[6] المصدر : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SP.DYN.IMRT.IN?locations=DZ تاريخ الزيارة : 2019/09/25.

شكل 3-35 : نسبة الإستثمارات العمومية في الصحة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي و نوعيتها للفترة 2016-2000

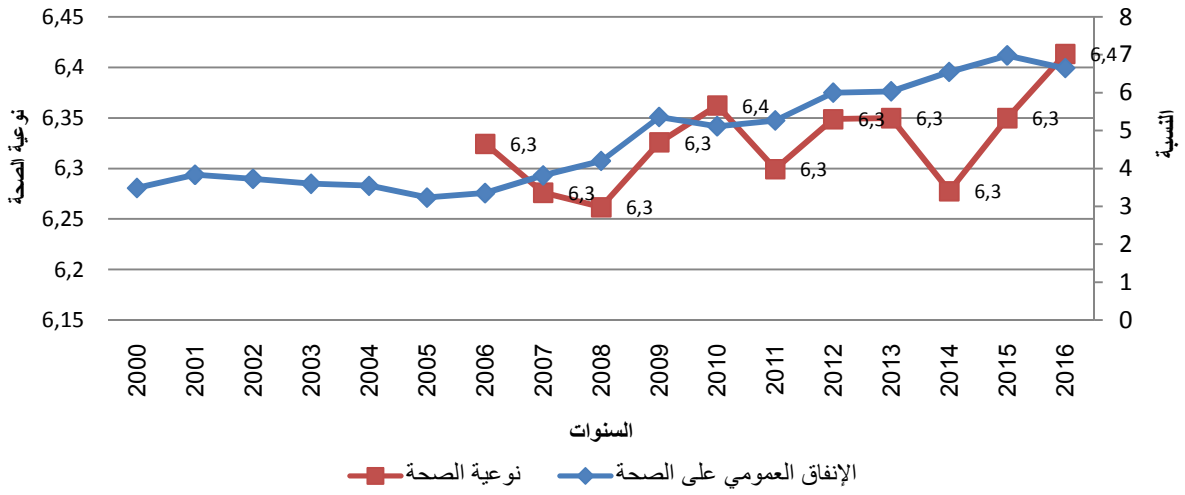

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات البنك الدولي و معطيات المنتدى العالمي للتنافسية.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن تنافسية الإستثمارات العمومية في الصحة جيدة حيث بقيت تتراوح بين المجال 6,3 و 6,4 من أصل 7 حيث تحصل وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات على رابع أكبر جزء في ميزانية الدولة. على الرغم من الوضع المالي الصعب ، كانت النسبة المئوية من إجمالي ميزانية التسيير المخصصة للصحة 8,5 ٪ في عام 2017 ، و هي أعلى نسبة في خمس سنوات. حدد قانون المالية لعام 2017 ميزانية الصحة بـ 389,1 مليار دينار جزائري. تمت زيادة هذا المبلغ إلى 392,2 مليار دينار جزائري في قانون المالية لعام 2018 .

2.1.2. دور القطاع الخاص في الصحة

على الرغم من أن الدولة لا زالت تلعب دورها في الرعاية الصحية إلا أن هناك الممارسات المتخصصة و العامة الخاصة اعتبارا من عام 2015. في السنوات الأخيرة ، تم افتتاح عدد من المرافق و العيادات الخاصة في جميع أنحاء البلاد ، الطب العام و المتخصص.

القطاع الخاص هو المفتاح لسد الفجوات في الرعاية و تخفيف الضغط على المرافق العامة. في عام 2017 ، أرسلت الوزارة تعليمة إلى مديري الصحة في كل ولاية ، تدعوهم لتشجيع المنشآت الخاصة على تقديم خدمات على مدار 24 ساعة من أجل تخفيف العبء في المستشفيات العامة. تخضع كل من الهياكل الصحية العامة و الخاصة لإشراف مدير الصحة في كل ولاية.

من حيث الموارد البشرية يعمل 57٪ من جميع الممارسين المسجلين في القطاع العام و 43٪ في القطاع الخاص. عادة ، يوجد الممارسون العامون في الغالب في القطاع العام ، في حين أن المتخصصين و أطباء الأسنان ينقسمون إلى حد ما بالتساوي بين القطاع العام و الخاص. و على العكس ، فإن الغالبية العظمى من الصيادلة يعملون في القطاع الخاص[1].

[1] North Africa Health, Revue Afin 2020 Du Marché Des Soins de Santé Pour l'Afrique Du Nord (Caire, 2020).

شكل 3-36 : تطور إنفاق القطاع الخاص على الصحة نسبة إلى الإنفاق الكلي على الصحة للفترة 2000-2016

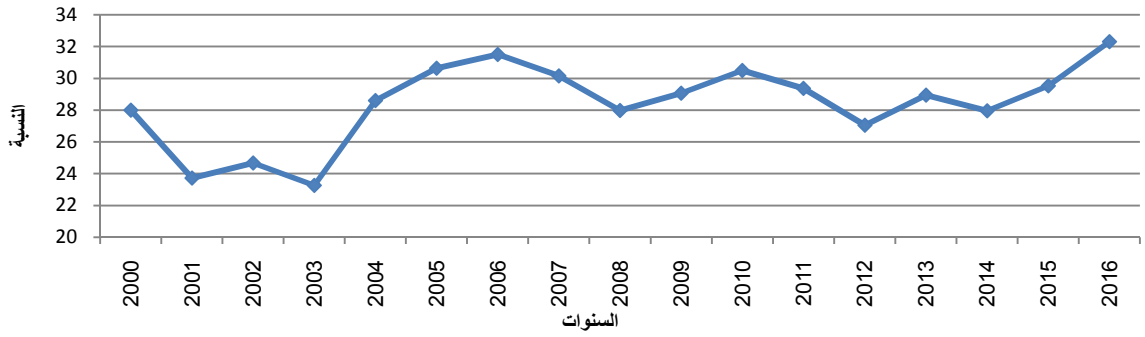

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات البنك الدولي.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن القطاع الخاص لا يزال تحت طائلة القطاع العمومي و سياسة الدولة إتجاه هذا القطاع حيث كانت أعلى مساهمة له في سنة 2016 بنسبة 32,28 % أي أن 67 % لا زال يسيطر عليها القطاع العام.

2.1.3. إستراتيجية الدولة في الصحة

تركز الخطة الوطنية الحالية للصحة على رفع معايير صحة الأمومة و تهدف إلى الحد من وفيات الأطفال حديثي الولادة من خلال برامج الوقاية. كما بدأت الدولة مبادرات لتوسيع تنظيم الأسرة، و منع الإعاقة حيثما كان ذلك ممكنا و الحد من انتشار الأمراض المعدية الأكثر انتشارا التي يمكن تجنبها من خلال برامج التطعيم. يركز التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل للقطاع على مبادرات مكافحة عوامل الخطر للأمراض غير المعدية ، بما في ذلك خطة مكافحة السرطان للفترة 2015-2019 ، و برنامج تثقيفي لمنع التدخين و إدمان المخدرات.

2.1.3.1. الإصلاح

على مدى السنوات القليلة الماضية ، عملت الدولة على وضع إطار تنظيمي جديد لقطاع الصحة لتحديث تعديل عام 1990 لقانون الصحة لعام 1985. في سبتمبر 2017 ، كشف النقاب عن مشروع مخطط يهدف إلى إعادة تنظيم نظام رعاية المرضى و تحسين تغطية الخدمات الصحية. بالإضافة إلى ذلك ، اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون لتحديث البنية التحتية الصحية في أكتوبر 2016. و من الإصلاحات الهامة في مشروع القانون إدخال سياسة جديدة تسمح للمرضى بدفع تكاليف الخدمات الصحية ، مع عدم حرمان المواطنين من الحصول على الرعاية الطبية الطارئة إذا لم يكن بمقدورهم الدفع. الحق في الرعاية الصحية يظل مبدأ أساسي في السياسة الإجتماعية الجزائرية. يضيف الإصلاح الإجهاض القانوني ، يحظر الاستنساخ و يعدل القواعد المحيطة بزراعة الأعضاء و الأنسجة. و ينص أيضا على إعداد برامج صحية محددة للمراهقين و مجموعات معينة من الأمراض. يتمثل المكون الرئيسي الآخر للإصلاح في السماح بتغطية علاج السرطان سواء حدث العلاج في منشأة عامة أو خاصة ، حيث إنه لا يخضع لنظام الصحة العامة في الوقت الحالي. سيكون المرضى قادرين على التقدم بطلب للحصول على موافقة الدولة لتغطية كل أو جزء من تكلفة العلاج. و الهدف الآخر للإصلاح هو رفع مستوى القطاع الصحي في الجزائر إلى المعايير الدولية فيما

يتعلق بضمان حقوق الإنسان. يعرض مشروع القانون مفهوم عدم التمييز على أساس الأصل أو الدين أو العمر أو الجنس أو الوضع الاجتماعي أو العائلي أو الوضع الصحي أو الإعاقة.

يوفر مشروع القانون أيضا إطارا قانونيا لإنشاء بطاقات إلكترونية صحية للمرضى. أعلنت الدولة عن إطلاق نظام SIHATIC في فبراير 2017 ، لكن لا يزال المشروع يشهد الركود ، حيث كان في مرحلته التنظيمية فقط اعتبارا من ماي 2017. الهدف من نظام SIHATIC هو إتاحة معلومات عن المرضى محدثة و يمكن مشاركتها بين الممارسين الطبيين مما سيفيد المرضى ، و يجعل العمليات أكثر كفاءة و يزود صناع السياسات بمعلومات أوسع.

2.1.3.2. رعاية الأمومة

إن الجهود المبذولة لتحسين المعدلات المرتفعة نسبيا لوفيات الأمهات و الرضع جارية. في عام 2000 ، لم تكن هناك مستشفيات الأمومة و الأطفال في الجزائر ، و لكن يوجد الآن 30 مستشفى من هذا القبيل و أكثر من 400 مركز متخصص في رعاية الأمومة .

تسعى الدولة أيضا إلى تخفيض معدل المواليد من خلال مبادرات تنظيم الأسرة بسبب الطفرة الجديدة في المواليد ، حيث ارتفع عددهم بنسبة 70٪ تقريبا منذ عام 2000 ليصل إلى أكثر من مليون في عام 2016. و قد استهدفت الوزارة تخفيض عدد المواليد من متوسط ثلاثة أطفال لكل إمرأة في منتصف عام 2017 إلى 2.1 بحلول عام 2035.

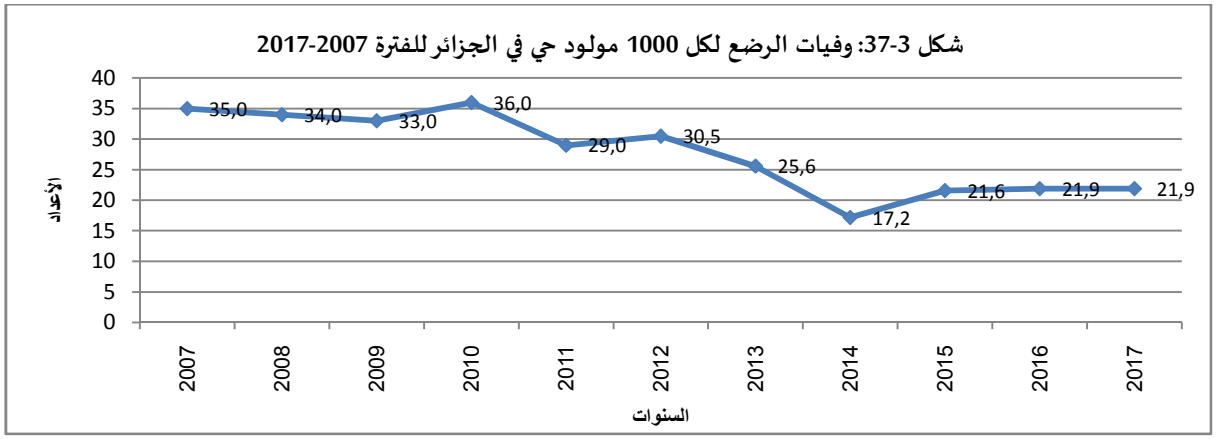

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات البنك الدولي.

بشكل عام تتحسن المؤشرات الصحية بفضل تخطيط الدولة و التغطية المستمرة للرعاية الصحية للمواطنين. زيادة على ذلك ، فإن فرص نمو و استثمار القطاع الخاص قوية ، لا سيما في صناعة الأدوية ، و مع ذلك ، سيكون وضع اللمسات الأخيرة على الإصلاحات و معالجة المشاكل المستمرة أمرا أساسيا لضمان التقدم المستهدف.

2.2. قطاع التعليم ، التعليم العالي و التكوين المهني

تشير الظروف الإقتصادية الحديثة و التوقعات قصيرة و متوسطة الأجل إلى نمو إقتصادي متواضع بسبب الاستخدام غير الفعال لعوامل الإنتاج في الجزائر. و بالتالي ، فإن مشاركة القوى العاملة النسائية منخفضة للغاية ، و نسبة بطالة الشباب و النساء مرتفعة نسبيا. في حين أن التنظيم و عدد من الجوانب الثقافية قد يفسران هذه الحقيقة

جزئيا، فإن جودة التعليم هي أيضا عامل مهم في المساهمة. تشير البيانات إلى أن معدل البطالة أعلى بين خريجي الجامعات ، يمكن تفسير ذلك بأن المعرفة و المهارات التي أكتسبت من التعليم العالي لا تترجم بسهولة إلى مهارات ذات صلة بسوق العمل الجزائري. رغم أن الجزائر استثمرت بكثافة في قطاع التعليم ، فإن استثمارها لم يحقق النتائج المتوقعة بعد .

شكل 3-38: تطور الإنفاق على التعليم ، التعليم العالي و التكوين المهني للفترة 1999-2017

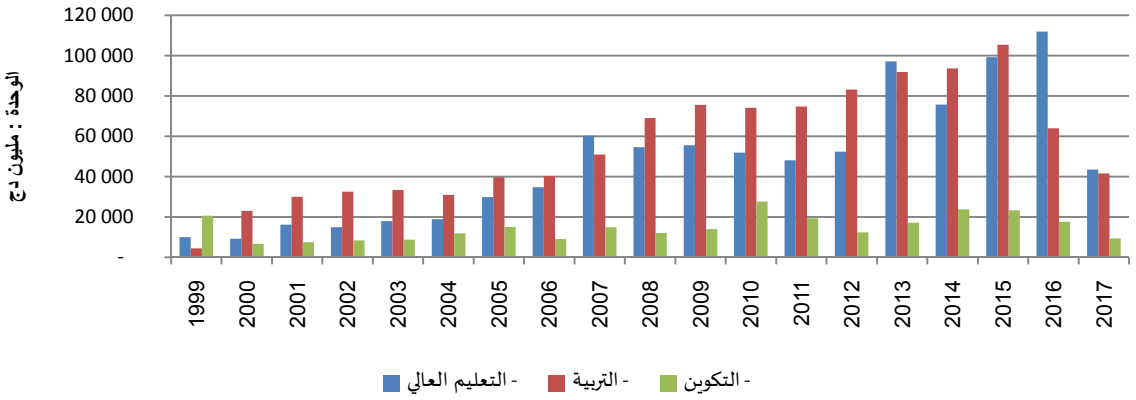

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات البنك الدولي.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الدولة أعطت الأولوية في الإنفاق على قطاع التربية و التعليم ثم التعليم العالي فالتكوين المهني و ذلك تماشيا مع الأعداد المكونة لكل قطاع و كذا الأطر الساهرة على التكوين في المستويات الثلاث.

2.2.1. نظرة عامة على نتائج قطاع التعليم في الجزائر

إن الأولوية المعطاة لتعليم و تكوين الشباب ليست جديدة في الجزائر. فمنذ الإستقلال ، تم تخصيص موارد ضخمة و استثمارات عمومية موجهة للتعليم. تضمن الدولة الوصول إلى التعليم و مجانيته لجميع الأطفال الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 16 سنة كما وضعت التعليم الابتدائي للجميع و احترام التكافؤ بين الجنسين احتراما كاملا (الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية). صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية لسنة 2017 هو 97,5 ٪ [1].

على مستوى التعليم العالي ، زاد معدل التحاق الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 22 عاما بشكل كبير خلال العقد الماضي ، من 20,7 ٪ في 2005 إلى 47,7 ٪ في عام 2017 . يرجع هذا النمو بشكل خاص إلى فئة البنات اللاتي يشكلن الآن أكثر من 61٪ من مجموع الطلاب حيث تجاوز معدل إلتحاقهم الإجمالي في التعليم العالي 57,3 ٪ في عام 2017 مقابل 43,7 ٪ للأولاد [2] . ساهمت الموارد المالية و البشرية التي تم حشدها لقطاع التعليم بشكل كبير في خفض نسبة الأمية بين من تزيد أعمارهم عن 15 سنة ، من 49,6 ٪ في عام 1987 ، إلى 75,1 ٪ في عام 2008 [3] .

[1] المصدر : موقع البنك الدولي https://data.worldbank.org/indicator/SE.PRM.NENR?locations=DZ تاريخ الزيارة 2019/09/29.
[2] المصدر : موقع البنك الدولي https://data.worldbank.org/indicator/SE.PRM.NENR?locations=DZ تاريخ الزيارة 2019/09/29.
[3] المصدر : موقع البنك الدولي https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS?locations=DZ تاريخ الزيارة 2019/09/29.

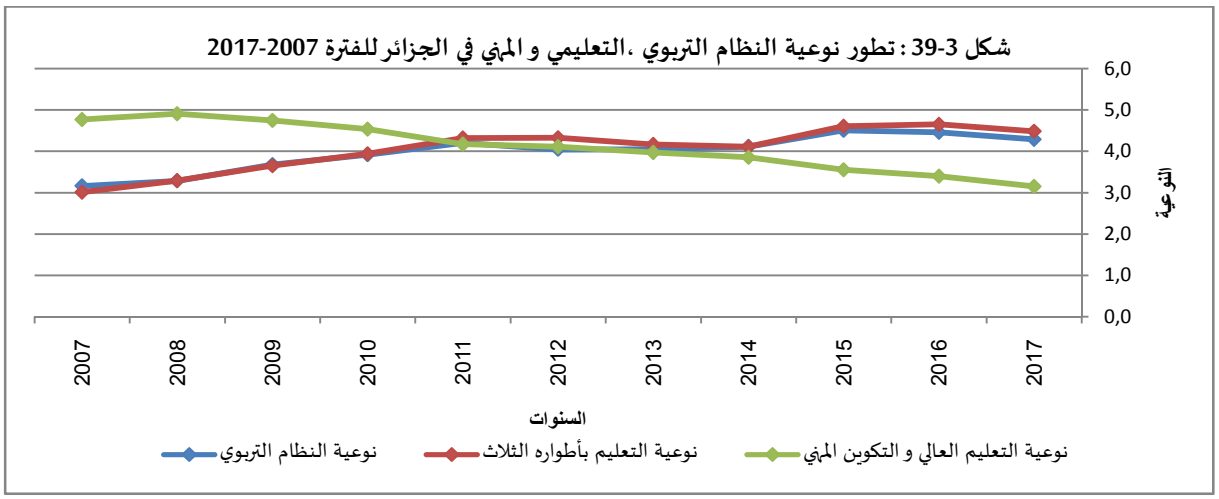

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات المنتدى العالمي للتنافسية.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نوعية التعليم العالي و التكوين المهني عرفت تقهقر فمن 4,8 نقطة من أصل 7 سنة 2007 إلى 3,2 نقطة سنة 2017 بينما عرفت نوعية التعليم بأطواره الثلاث إرتفاعا طفيفا إنحصر في المجال 3 و 4,3 نقطة . نوعية النظام التربوي برمته شهد إرتفاعا نسبيا إنحصر في المجال 3,2 و 4,5 من أصل 7 مما يبين نتائج متوسطة على غرار جميع الدول النامية.

على الرغم من التقدم المحرز في مؤشرات الكفاءة ، فضلا عن جودة التعليم ، لا يزال نظام التعليم ضعيفا و يتطلب بصفة ملحة لإصلاحات جوهرية. فهناك دائما تخوفات تتمثل في ارتفاع معدل التكرار و التسرب ، خاصة في التعليم الثانوي حيث يبلغ معدل التسرب 9,6 ٪ بشكل عام . بينما تبلغ نسبة التكرار 69 ٪ من التلاميذ مرة واحدة على الأقل خلال تعليمهم الابتدائي و المرحلة الأولى أو الثانية من التعليم الثانوي. هذا المعدل هو الأعلى بين الإقتصادات و البلدان التي شاركت في استبيان البرنامج الدولي لمتابعة التلاميذ PISA (Le Programme international pour le suivi des acquis des élèves) [1]. هذه النسبة هي الأعلى أيضا للطلاب من الفئات المحرومة (80,2٪) و أولئك من الفئات الثرية (53,1٪) [2].

يواجه خريجوا الجامعات صعوبات في الوصول إلى سوق العمل، حيث يقدر معدل البطالة لخريجي التعليم العالي 17,7 ٪ و 7,7 ٪ للأشخاص الذين ليس لديهم مؤهلات و 13,4 ٪ لحاملي الشهادات المهنية. هذا الواقع يعكس عدم التوافق بين التكوين و سوق العمل [3].

2.2.2. نتائج الجزائر في مجال التعليم

احتلت الجزائر المرتبة ما قبل الأخيرة بين 72 دولة شاركت في مسح PISA لعام 2015. في مجال المعرفة العلمية ، التي كانت محور طبعة عام 2015 ، حيث تحصل طلاب جزائريون يبلغون من العمر 15 عاما على 376 نقطة ، مقارنة بمتوسط 493 نقطة في دول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية [1].

[1] OCDE, Pisa 2015 Results Policies and Practices for Successful Schools VOLUME II, vol. II (Paris, 2015), 39.
[2] OCDE, PISA 2015 Results (Volume I) : Excellence and Equity in Education, vol. I (Paris, 2016), 414.
[3] OCDE, Pisa 2015 Results Policies and Practices for Successful Schools VOLUME II, II:312.

يرجع سبب تدني مستوى مخرجات التعليم ، جزئيا ، إلى عدد من العوامل بما في ذلك المدرسون الذين يفتقرون إلى التكوين، و الموارد التعليمية المحدودة ، و عدم اهتمام الطلاب. كما أن المؤسسات التعليمية الجزائرية ليست مجهزة بشكل جيد من الناحية التكنولوجية ، و لا يمكن للمعلمين أو التلاميذ الوصول بسهولة إلى التكنولوجيا للتعليم في المدارس. صحيح أن وجود الأدوات التكنولوجية داخل المدارس لا يمكن أن يكون عاملا أساسيا للأداء الجيد ، إلا أنه من المفيد تحسين الوصول إلى التقنيات و استخدامها. أظهرت نتائج مسح PISA 2015 أن المؤشرات الخاصة بالجزائر ظعيفة مقارنة بالبلدان المشاركة من حيث نسبة كمبيوتر لكل طالب و تلميذ ، عدد أجهزة الكمبيوتر في المؤسسات التعليمية، أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالإنترنت و أجهزة الكمبيوتر المتاحة للاستخدام من قبل المعلمين [2].

2.2.3. خصائص النظام التعليمي

2.2.3.1. التنظيم الإداري لنظام التعليم

يخضع نظام التعليم و التكوين المهني في الجزائر لإشراف ثلاث وزارات ، وزارة التربية الوطنية (MEN) ، وزارة التكوين المهني (MFEP) و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي (MESRS).

يحتوي نظام التعليم في الجزائر ، تحت إشراف وزارة التربية الوطنية ، على ثلاثة مستويات ، التعليم قبل المدرسي و التعليم الابتدائي ،المتوسط و الثانوي. يتعلق التعليم قبل المدرسي ، و هو غير إلزامي ، بالمراحل المختلفة لإكتساب المهارات الإجتماعية و التعليمية من قبل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث سنوات و ست سنوات. يتم توفيرها في الحضانات و رياض الأطفال و في الفصول الدراسية في المدارس الابتدائية.

يهدف التعليم التحضيري للأطفال بعمر 5 سنوات إلى مساعدتهم على الاستعداد للتعليم الابتدائي. مدة التعليم الأساسي تسع سنوات. و يشمل التعليم الابتدائي و المتوسط. يهدف إلى تزويد جميع الطلاب بالتعليم المشترك و اكتساب المعرفة الأساسية اللازمة و المهارات الأساسية اللازمة لمواصلة تعليمهم.

مدة التعليم الإبتدائي خمس سنوات. يبدأ التلميذ في سن السادسة و يتم تقييمه بواسطة إختبار نهائي. مدة الدورة الأولى من التعليم المتوسط أربع سنوات حيث يتم تقييمه أيضا عن طريق إمتحان نهائي (شهادة التعليم المتوسط). الوصول إلى التعليم الثانوي مشروط بالنجاح في هذا الامتحان. يتم توجيه الطلاب الذين يفشلون في الإمتحان إلى التكوين المهني أو إلى سوق العمل [3].

كان متوسط عدد تلاميذ المدارس الابتدائية في كل فصل في الجزائر 27 تلميذ في عام 2011 ، منخفضا بثلاث تلاميذ عن عام 2004 (30 تلميذ). و في الوقت نفسه ، كان متوسط عدد التلاميذ في الفصل الواحد في التعليم المتوسط 37 تلميذ عام 2011 ، بزيادة تلميذ واحد لكل فصل عام 2004. خلال العقد الماضي ، كانت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي و الثانوي مستقرة. كان عدد الطلاب حوالي 6,5 مليون سنويا. من ناحية أخرى ، سجل الالتحاق بالمدارس

[1] OCDE, PISA 2015 Results (Volume I) : Excellence and Equity in Education, I:45.
[2] OCDE, Pisa 2015 Results Policies and Practices for Successful Schools VOLUME II, II:190.
[3] Aïssa Kadri, Le Système D'enseignement Algérien, Entre Passé et Présent, CIRIEC No. 2018/11, 2018.

تطورا ملحوظا بعد فرض التعليم الإلزامي ، من 2,3 مليون في عام 2005 إلى 3,4 مليون في عام 2015 (1,53 مليون في التعليم الثانوي ، 1,24 مليون في التعليم العالي و 0,61 مليون في التكوين المهني) . خلال العام الدراسي 2015-2016 ، كان عدد المؤسسات التعليمية الجزائرية 25.946 ، بما في ذلك 18.350 مدرسة ابتدائية ، 5.346 مدرسة ثانوية و 2.250 مدرسة ثانوية. من حيث التوظيف، كان عدد المعلمين في السنة الدراسية 2015-2016 ، 400.000 للمستويات الثلاثة مجتمعة ، بما في ذلك 19.000 معلم مبتدئ [1] .

مدة المرحلة الثانية من التعليم الثانوي، بالنسبة للجذع المشترك أو الشعب التكنولوجية، هي ثلاث سنوات، و هو يوفر مسارات متنوعة تسمح بالتخصص التدريجي في مختلف المجالات. و يتم تقييم نهاية المرحلة الثانوية بمسابقة البكالوريا، و هو شرط للدخول إلى التعليم العالي.

تتمثل مهمة وزارة التكوين المهني في تكوين القوى العاملة الماهرة التي تلبي متطلبات و إحتياجات سوق العمل. و يتم ذلك من خلال التكوين الداخلي و التربصات، فضلا عن تكوين العاملين، كجزء من التكوين المهني المتواصل.

يستند قطاع التعليم العالي إلى نظام LMD. و إستلزم تنفيذ هذا النظام الجديد للدراسات إعادة تنظيم محتوى الدروس، و كذلك إدخال ممارسات و برامج تعليمية مبتكرة. هناك أكثر من 90 مؤسسة للتعليم العالي، بما في ذلك 38 جامعة، و17 مركزا جامعيا، 18 مدرسة وطنية عليا ، و 6 مدارس عليا عادية ، 10 مدارس تحضيرية للعلوم و التكنولوجيا، و جامعة للتعليم المتواصل.

كما تدير وزارة التعليم العالي أكثر من 300 إقامة جامعية و 348 مطعما جامعيا. حيث تعتبر هذه الخدمات المساعدة ممتصة للجزء الأكبر من التحويلات الإجتماعية إلى قطاع التعليم العالي.

2.2.3.2. <u>تمويل نظام التعليم و تحسين الأداء</u>

برامج التحويلات الإجتماعية في قطاع التعليم مصممة أساسا في إطار المبدأ الدستوري للتعليم المجاني، و لضمان قدر أكبر من العدالة الإجتماعية. و من ثم، و لمعالجة أوجه التفاوت في توفير التعليم، اتخذت تدابير للدعم الاجتماعي لأشد فئات السكان حرمانا. حيث أُطلقت عدة برامج منذ عام 2000 تمثلت في [2] :

1. إنشاء مطاعم مدرسية لتلاميذ المرحلة التحضيرية و المرحلة الابتدائية؛

2. إنشاء برنامج نصف إقامة للتلاميذ في المتوسط و الثانوي، في عام 2015 استفاد منه أكثر من مليون طالب (26٪ من الطلاب المسجلين)، مقارنة بـ 300.000 طالب في عام 2005 (حوالي 10 % من الطلاب المسجلين)؛

3. إنشاء منح دراسية للمقيمين و نصف المقيمين الذين يستوفون الشروط مع استحداث العلاوة المدرسية الخاصة في عام 2001 لأشد التلاميذ حرمانا؛

[1] BANQUE MONDIALE, Rapport de Suivi de La Situation Économique de l'Algérie" Améliorer Les Résultats Éducatifs Afin de Développer Le Capital Humain, de Réduire Le Chômage Des Jeunes et de Repousser La Frontière Des Possibilités de Production". (Washington, DC, 2017), 9.
[2] Ibid., 12.

4. برنامج الكتب المدرسية المجانية لصالح التلاميذ المحرومين الذين يستفيدون من العلاوة المدرسية الخاصة، و تلاميذ المدارس الابتدائية و السنة الأولى، فضلا عن أطفال موظفي و أعوان التعليم الوطني.

بالنسبة للتعليم العالي يستفيد هذا القطاع من المنح الدراسية و غيرها من المساعدات غير المباشرة للطلاب. و يحق للطلاب الحصول على استحقاقات اجتماعية متعددة، مثل السكن، المطاعم ،النقل و المنح الدراسية الجامعية. تقدم هذه الخدمات مجانا تقريبا. حيث تلقى 841.000 طالب منحا دراسية، 65,7 % منهم من الإناث في عام 2015.

و في العام نفسه، حصل 433.000 طالب على إقامة جامعية. و منذ عام 2012 كان لجميع الطلاب الحق في الاستفادة من خدمات المطاعم و النقل. في عام 2015، تم تقديم أكثر من مليون وجبة يوميا في 434 مطعما جامعيا بصفة مستمرة لمدة 240 يوما، سيبلغ عدد الوجبات التي تقدم سنويا حوالي 250 مليون وجبة، و هو ما يعادل أكثر من 210 وجبة لكل طالب في السنة [1].

في قطاع التكوين المهني ، ينص القانون على أن يتلقى الطلاب و المتربصون، في ظل ظروف معينة، مساعدة عامة محددة لتغطية جزء من التكاليف المرتبطة بتكوينهم، بما في ذلك دفع أولي من الدولة إلى المتربص لفترة محدودة من الزمن.

يتلقى المتربصون الداخليون تحويلات اجتماعية في شكل منح دراسية، و أجور قبل التوظيف، فضلا عن خدمات الإقامة و نصف إقامة. حيث تخضع شروط تقديم المنح الدراسية لنفس الشروط التي تخضع لها في التعليم الثانوي و العالي (حسب المستوى). و تشير بيانات عام 2014 إلى أن عدد المتكونين (الإقامة الكاملة و نصف إقامة) مع وجبتي طعام هو 18.325 متكونا و 77.040 متكونا على التوالي. و تبلغ نسبة المستفيدين من الإقامة السكنية 9 % و نسبة النصف مقيمين 38 % [2].

تمثل التحويلات الإجتماعية إلى التعليم العالي 65 % من جميع التحويلات الإجتماعية في مجال التعليم. و يمثل التعليم الأساسي و التعليم المهني 28 % و7 % من التحويلات الإجتماعية على التوالي. بلغت الزيادة السنوية في نفقات التحويلات الإجتماعية 10,2 %. و تظهر بيانات عام 2015 أنه تم إنفاق ما مجموعه 150 مليار دينار جزائري على التحويلات الإجتماعية في مجال التعليم، 98 مليار دينار جزائري للتعليم العالي، 42 مليار دينار جزائري للتعليم الابتدائي و 10 مليارات دينار جزائري إلى التكوين المهني [3] .

تمثل تحويلات قطاع التعليم 13,6 % من النفقات الجارية في هذا القطاع (5,6 % للتعليم، 32,5 % للتعليم العالي و 20,3 % للتكوين المهني)، 3,2% من إجمالي نفقات تسيير الدولة و 0,86 % من الناتج المحلي الإجمالي [4] .

[1] Ibid., 14.
[2] Ibid., 15.
[3] Ibid., 17.
[4] Ibid., 18.

تمثل التغذية أكبر حصة من الإنفاق على التحويلات الإجتماعية في قطاع التعليم. و تتجاوز حصة الإنفاق الغذائي 44 % من مجموع نفقات التحويلات الإجتماعية حيث تمثل النفقات الغذائية 61 % منها في قطاع التعليم الوطني و 39 % في التعليم العالي.

الإجراءات المتبعة لإدارة التحويلات في ميدان التعليم حسب البنك الدولي لا تؤدي في المقام الأول إلى تحسين النتائج التعليمية لعدة أسباب على وجه التحديد :

1. عدم وجود رقابة على نوعية الخدمات و عدم المساواة في الحصول على الوجبات المدرسية، التي تديرها البلديات؛

2. عدم رصد و تقييم عمليات نقل الموارد إلى المدارس الابتدائية و الدعم المدرسي؛

3. زيادة عدد الموظفين على المستوى الجامعي (على سبيل المثال، في عام 2015، تجاوز عدد عمال و موظفي مديريات الخدمات الجامعية العدد الإجمالي للأساتذة [1] .

إن تركيز الجزائر على العدالة الإجتماعية، في شكل منح تعليمية، جدير بالثناء، و لكن التحويلات الإجتماعية إلى التعليم يجب أن تكون أكثر فعالية. و مع ذلك، يبين التحليل أعلاه أن غالبية التحويلات تذهب إلى قطاع التعليم العالي و أن الإنفاق على الوجبات يمثل 44 % من جميع التحويلات الإجتماعية. و هذه الحالة تسبب مشاكل نذكر منها:

1. تعود المعونة المقدمة في مجال التعليم العالي بالفائدة بشكل غير متناسب بين الطلاب ذوي الأريحية المعيشية و الطلاب المحرومون ، بينما يمكن توجيه هذه التحويلات للتلاميذ الذين ينقطعون عن الدراسة قبل الالتحاق بالتعليم العالي و لديهم معدلات استبعاد مرتفعة، حيث يعتبرون هم أكثر عرضة للتكرار و التسرب.

2. فيما يتعلق بفئات الإنفاق، من الصعب القول ما إذا كانت النفقات على التغذية تزيد أو تنقص الحضور في المدرجات ، بسبب الافتقار إلى دراسات ذات مصداقية في هذا الصدد. و من أجل زيادة الكفاءة، من الضروري إجراء استعراض شامل للبرامج القائمة، مع منظور طويل الأجل لإعادة توجيه التحويلات الإجتماعية إلى البرامج أو الخدمات التي توفر الدعم المباشر لتحسين التعليم.

2.3. قطاع السكن

كصناعة أساسية للتنمية الإقتصادية و التنويع في الجزائر ، هناك مشاريع كبرى في مجال النقل و الإسكان في مرحلة الإعداد ، على الرغم من أنها ستشهد ركود نسبي متوقع بسبب التخفيضات في الإستثمارات العمومية ، و بدأ المنحنى التصاعدي للقطاع في الإنخفاض خلال الفترة 2015-2017.

[1] Ibid., 20.

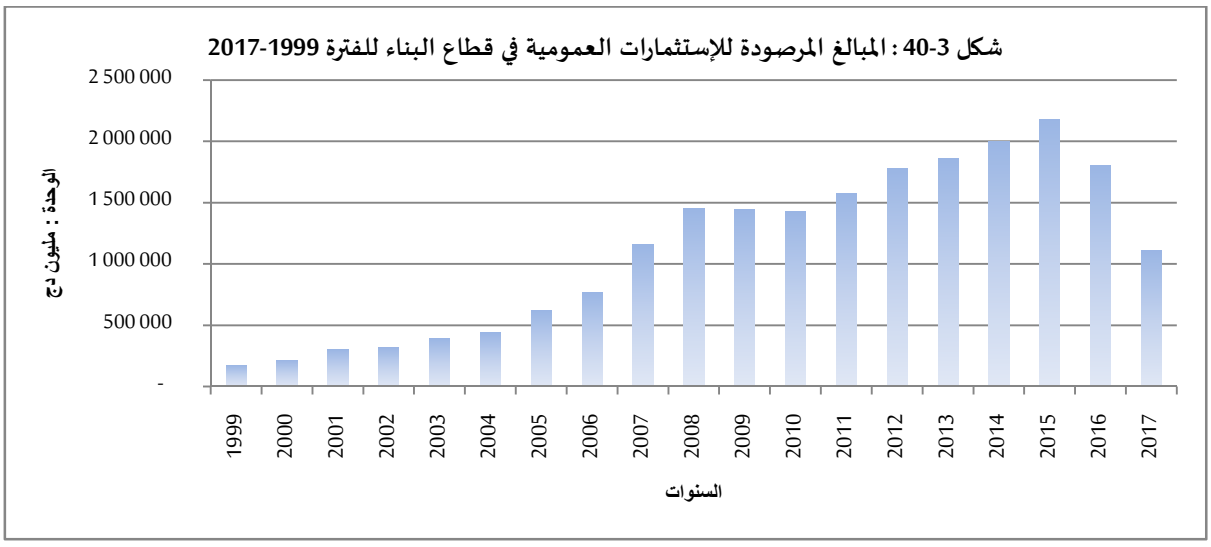

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.

وفقا للديوان الوطني للإحصاء ،قطاع البناء يعد واحد من أكبر القطاعات في الجزائر ، حيث مثل 2,2 ٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد و 10,4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي في عام 2016 ، بقيمة مضافة تبلغ 101,3 مليار دينار. في عام 2016، نما الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بنسبة 6,2 ٪ بالقيمة الحقيقية حيث ارتفع من 5,1 ٪ عن العام السابق ، مما يجعله ثاني أسرع قطاع صناعي نموا بعد الخشب ، الورق و الفلين. يقسم النشاط بالتساوي تقريبا بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام و الخاص حيث نجد أن 46,8 مليار دينار من القيمة المضافة للقطاع التي نشأت مع شركات القطاع الخاص في عام 2016 ،مقابل 54,5 مليار دينار للشركات العمومية.

أطلقت الدولة خطة استثمار لمدة خمس سنوات (2015-2019) بقيمة 262,5 مليار دولار ، و التي من شأنها ضمان التوسع المستمر في البناء حتى عام 2021. رغم أسعار النفط المنخفضة نسبيا على مدار الأعوام الثلاثة الماضية ، تواجه الجزائر إيرادات ضعيفة مما أدى إلى ترشيد النفقات العمومية . و قد دفع هذا الدولة إلى تعليق العديد من المشاريع و اللجوء إلى استخدام صندوق الثروة السيادية في البلاد للوفاء بإلتزامات الإنفاق.

تعتمد الدولة على الإستثمارات العمومية لتلبية الطلب المتزايد على الإسكان لمسايرة النمو السكاني و التوسع الحضري السريع. يمثل التدفق المتزايد للسكان بإستمرار من الريف إلى المناطق الحضرية تحديا تواجهه الدولة من خلال توفير الإسكان المدعم.

إن توفير العقارات ذات الأسعار المعقولة التي تتناسب مع الوتيرة الحالية لنمو المدن الجزائرية يتطلب تآزر العديد من الصناعات الوطنية ، حيث يجب تدعيم السكنات الجديدة ببنية تحتية إجتماعية و اللوجستية لتغطية النقائص في مجال الصحة ،التعليم و النقل. بالتالي ، على الرغم من القيود المفروضة على الميزانية ، تبقى برامج الإسكان أولوية للدولة ، على الصعيدين السياسي و الإقتصادي ، و خاصة في المناطق الحضرية المتنامية في الجزائر ،وهران ،سطيف

و عنابة. تحقيقا لهذه الغاية ، قدم البرنامج الإستثماري الخماسي السابق للفترة 2010-2014 أكثر من 55 مليار يورو إستفادت منها الشركات الكبرى و المؤسسات المحلية الصغيرة و المتوسطة المشاركة في المشاريع السكنية [1].

في خطة الإستثمار 2015-2019 ، تبلغ توقعات التمويل العام لتنمية الإسكان وحدها 58 مليار يورو . من المتوقع أن وزارة السكن و العمران و المدينة ستقدم مليوني وحدة سكنية بحلول عام 2019. و من المتوقع بحلول عام 2020 أن يمثل البناء السكني 41 ٪ من القيمة الإجمالية لهذه الصناعة ، و يرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى دعم ميزانية الدولة.

شكل 3-41 : الإستثمارات العمومية في قطاع السكن للفترة 1999-2017

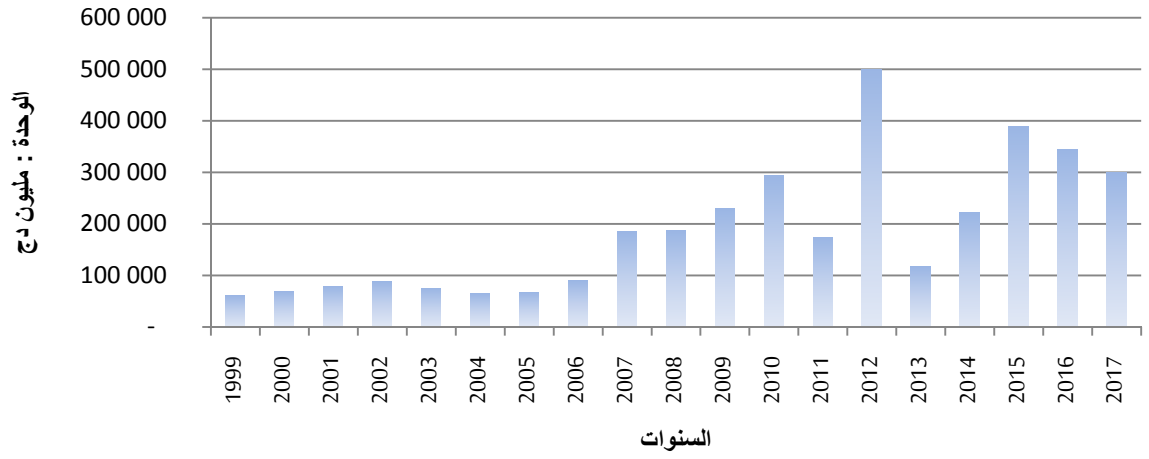

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية

شهدت ميزانية 2018 زيادة بنسبة 8 ٪ عن عام 2017 في التمويل المخصص للتحويلات الإجتماعية ، بما في ذلك الإسكان الاجتماعي. في قانون المالية لعام 2018 ، تم تخصيص 384.9 مليار دينار جزائري للإسكان [2].

تميزت الفترة من 1999 إلى مارس 2018 ببناء أكثر من 3,6 مليون سكن بما في ذلك 1.176.000 سكن بصيغة السكن العمومي بالإيجار (LPL) بنسبة 30٪ ، 1.583.000 سكن ريفي بنسبة (38٪) ، 456.000 مسكن بصيغة السكن العمومي التساهمي و الترقوي المدعم (LPP و LPA) بنسبة 11٪ و 156.000 بصيغة كراء-بيع (AADL) بنسبة 6٪ ، 46.000 سكن وظيفي بنسبة (1٪) ، 138.000 سكن بصيغة الترقوي الحر (3٪) و 448.000 سكن ذاتي (Auto-construction) بنسبة (11 ٪) [3].

و مع ذلك ، فقد أدى التقدم البطيء للبناء - مقترنا بالهجرة إلى المناطق الحضرية - إلى ظهور مدن الأكواخ ، التي تتسبب في تدهور كبير في الرفاهية بسبب الإكتظاظ و نقص المرافق الأساسية. تعالج الدولة هذه القضية كجزء من سياستها الإجتماعية ، حيث تهدف الدولة إلى تطوير المناطق المحرومة من خلال توفير سكنات بأسعار معقولة. يأخذ

[1] OBG, The Report: Algeria 2017., 113.
[2] المصدر : https://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/2017/F2017076.pdf ص 66 تاريخ الزيارة 2019/09/22.
[3] المصدر : http://www.aps.dz/economie/75380-temmar-plus-de-3-6-millions-de-logements-realises-entre-1999-et-2018 تاريخ الزيارة 2019/09/22.

هذا النهج في الاعتبار إعادة تقييم المواقع التي يتم فيها إنشاء الأحياء الجديدة ، و تخصيص الأموال لبناء المدارس ، المرافق الطبية و المناطق التجارية و الترفيهية ، بالإضافة إلى توسيع خطوط النقل.

و تشمل الاستراتيجية أيضا إعادة تأهيل المباني القديمة. يتم حاليا تجديد أكثر من 20 مقاطعة في الجزائر العاصمة بهدف الحفاظ على المباني التاريخية من العهد الاستعماري.

على الدولة أن تكون فعالة في هذا القطاع من حيث التكلفة و في الوقت نفسه تحقيق الأهداف المسطرة. في هذا الصدد هي تسعى إلى إنشاء مؤسسة لتنظيم الإسكان تعمل أيضا كآلية لمكافحة الفساد و على المدى الطويل، تحويل نظام الدعم، الذي يُنظر إليه حاليا على أنه يعزز الاعتماد على الدولة.

3. الإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة

ارتفعت الإستثمارات في القطاع الفلاحي بشكل حاد منذ سنة 2000. حيث قدرت إعتمادات الدفع إلى قطاع الفلاحة و الري بأكثر من 12 ٪ من إجمالي إعتمادات الدفع لسنوات 2008-2012 و ما يقرب من 7 ٪ بين عامي 2014 و 2019 ، بسبب التقشف المالي الذي تبنته الدولة.

منذ سنة 2000 ، وضعت الجزائر سياسة تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي الوطني ، تنمية بعض القطاعات الزراعية ذات الأولوية و تنمية الأراضي. تم تنفيذ هذه السياسة من خلال خطط وطنية مختلفة تم تشكيلها وفقا لتقلبات إيرادات النفط، بما في ذلك البرنامج الوطني للتنمية الزراعية (PNDA 2000-2010) ، و سياسة التجديد الزراعي و الريفي (PRAR 2010-2014). هذا الأخير أصبح اليوم يسمى خطة FELAHA 2014-2020 [1].

شكل 3-42 : تطور الإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة و الري للفترة 1999-2016

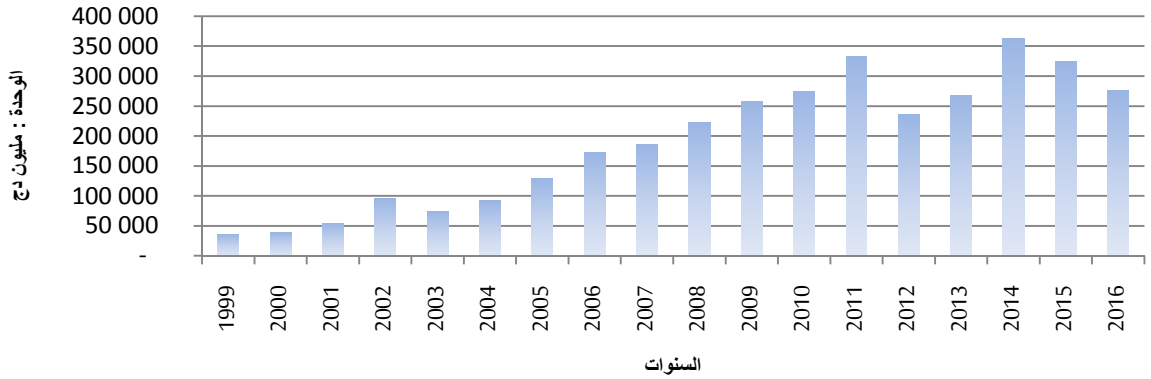

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.

حقق قطاع الفلاحة العديد من الإنجازات خلال العقد الماضي. فعلى الرغم من الإيجابيات التي تحققت ، فإن تطوير هذا القطاع لا يزال يواجه العديد من التحديات نتيجة التغيرات التي تحدث على الصعيد الدولي . يتمثل التحدي الأساسي في اتباع نهج يعزز التنمية الفلاحية الطموحة و السماح لتثمين جميع الإمكانات. الوضع يساعد حاليا على

[1] O. Bessaoud et al., Rapport de Synthèse Sur L'agriculture En Algérie, 2019, 7, accessed September 23, 2019, https://www.iamm.ciheam.org/ress_doc/opac_css/doc_num.php?explnum_id=18246.

تحديد العقبات الرئيسية أمام تطوير هذا القطاع[1]. يتفق الخبراء على أن الأسعار الدولية المتقلبة بشكل متزايد تشكل عائقا رئيسيا. من ناحية أخرى ، فإن التحسن في العائدات المحلية من الفلاحة يتطور ببطء و لا يمكنه عكس الوضع لصالح تحسين السيطرة على الواردات. إن القيود الهيكلية ذات الطبيعة المناخية و المادية ، مقترنة بالعجز الإقتصادي لوحدات الإنتاج التي تعاني من إنخفاض النشاط الإقتصادي و التي تكون نتيجتها ضعف القدرة التنافسية ، لذلك لا يزال الإنتاج الحالي يغطي 70٪ فقط من إحتياجات السوق[2] . نتيجة لذلك ، يواجه القطاع تحدي التعامل مع تزايد الطلب في بيئة اقتصادية متنامية بشكل متزايد.

قدر نمو هذا القطاع لعام 2015 بنسبة 10 ٪ . بالنسبة إلى الزراعة ، الغابات و الصيد البحري ، قدرت وزارة المالية نموها للنصف الأول من عام 2015 بنسبة + 5,3 ٪. و يرجع هذا الإتجاه بشكل رئيسي إلى إنتاج الحبوب ، التي زادت بنسبة 7٪ مقارنة بسنة 2014 . حقق القطاع 37,7 مليون قنطار في عام 2015 مقابل 35 مليون قنطار في عام 2014. بهدف تلبية الطلب على الحبوب ، يهدف القطاع إلى زيادة الإنتاج تدريجيا إلى 70 مليون قنطار بحلول عام 2019. و ينبغي تحقيق هذا النمو من خلال تثمين الأراضي الزراعية ، توسيع المناطق المروية ، إدماج الأسمدة في العملية الفلاحية ، زرع البذور المعتمدة و تحديث الآلات الفلاحية. و قد أخذ هذا في عين الاعتبار مع بدء عقد الشراكات مع الدول الأجنبية (الولايات المتحدة و بولندا) [3].

مع سعي الجزائر للحد من وارداتها في مواجهة انخفاض إيرادات الدولة ، أصبح تسريع تنمية القطاع الفلاحي هدفا ملحا. حسب الديوان الوطني للإحصائيات تمثل الزراعة حوالي 13 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي و توظف حوالي 11 ٪ من سكان البلاد النشطين ، حيث تحسن الناتج بين عامي 2007 و 2017 بفضل الجهود المبذولة لإزالة بعض المشاكل التي أعاقت تطوير القطاع ، مثل التشريعات ،ملكية الأراضي و التمويل. زيادة على ذلك ، فإن الضغط الإقتصادي الناجم عن إنخفاض إيرادات المحروقات يدفع السلطات إلى إعادة النظر في أهمية و هيكل القطاع ، و إعتماد طرق جديدة تدريجيا مثل الزراعة المكثفة واسعة النطاق. تهدف الدولة إلى تشجيع الإستثمار الخاص لتحقيق هذه الأهداف.

تعد سياسة التجديد الزراعي و الريفي (Politique de Renouveau Agricole et Rural، PRAR) هي المخطط الرئيسي الذي يشرف على تطوير القطاع. تهدف الاستراتيجية التي تم إطلاقها في عام 2008 إلى رفع مستوى الإستثمار الأجنبي المباشر و زيادة الإنتاج و تحسين هيكل السوق [4] . و نتيجة لذلك ، وفقا للديوان الوطني للإحصاء ارتفع إجمالي القيمة المضافة للقطاع (بما في ذلك إنتاج الثروة السمكية و الغابية) بنسبة 116 ٪ بين عامي 2009 و 2015 ليصل إلى 2,01 تريليون دينار جزائري أي 12 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي . تم إطلاق مبادرة في 2019 من قبل وزارة الفلاحة و

[1] Ibid., 29.

[2] المصدر: APS, "Bouazghi: Le Secteur Agricole Couvre 70% de La Demande Nationale," accessed September 23, 2019, http://www.aps.dz/economie/68229-bouazghi-le-secteur-agricole-couvre-70-de-la-demande-nationale.

[3] O. Bessaoud et al., Rapport de Synthèse Sur L'agriculture En Algérie, 49.

[4] French Ministry of Agriculture, Agricultural Policies around the World: Some Examples : Algeria (Paris, 2014), 3, http://agriculture.gouv.fr/sites/minagri/files/documents/pdf/fichepays2014-ALGERIE_cle4eccb1.pdf.

التنمية الريفية و الثروة السمكية. تركز هذه الإستراتيجية بشكل خاص على الإستثمار الخاص و الإبتكار ، و تستهدف متوسط نمو سنوي قدره 5 ٪ ، و 4,3 تريليون دينار جزائري في قيمة الإنتاج و 1,5 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2020. كما تهدف إلى خفض الواردات الغذائية من 9,3 مليار دولار في عام 2015 إلى 2 مليار دولار و مضاعفة قيمة الصادرات إلى 1,1 مليار دولار بحلول عام 2019 [1]. أداء القطاع قد أعيق بسبب القيود المفروضة على الواردات التي لا يزال البلد يعتمد عليها و إنخفاض النفقات العمومية. وفقا لديوان الوطني للإحصاء في عام 2018 ، نمت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 1,8٪، منخفضة بـ 6 ٪ عن سنة 2017.

في الواقع ، مع انخفاض عائدات المحروقات إلى النصف تقريبا منذ عام 2014 ، و تقلص احتياطيات العملات الأجنبية ، كان على الدولة فرض قيود على الاستيراد. في أوائل عام 2017 و في محاولة لإبطاء واردات الأغذية ، زادت الدولة ضريبة القيمة المضافة (TVA) المطبقة على بعض الحبوب و منتجات الأعلاف الحيوانية من 7 ٪ إلى 9 ٪. حيث شملت هذه الحبوب الذرة ، الشعير و السلع التي أثقلت فاتورة استيراد المواد الغذائية. في عام 2019 ، تم استيراد ما قيمته 4,87 مليار دولار من الحبوب (القمح ، الذرة و الشعير) ، بانخفاض 5,86 ٪ مقارنة بعام 2018 على خلفية انخفاض أسعار الحبوب العالمية [2].

حافظت واردات الحبوب على هذا الاتجاه في عام 2019 ، حيث انخفضت بنسبة 12,54 ٪ من 1,62 مليار دولار إلى 1,85 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من عام 2018. مع ذلك وفقا للمركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية فقد زادت فاتورة استيراد المواد الغذائية الإجمالية خلال نفس الفترة بنسبة 6,4 ٪ من 6,5 مليار دولار إلى 6,11 مليار دولار ، كان الإرتفاع مدفوعا بشكل رئيسي بزيادة 58,2 ٪ في قيمة استيراد منتجات الألبان و الخضروات 27,8 ٪ السكر و الحلويات 22,1 ٪ الشاي و القهوة 8,9 ٪ [3].

حسب وزارو الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري بفضل سياسة التجديد الزراعي و الريفي ، تنتج الجزائر الآن مجموعة واسعة من المنتجات للاستهلاك المحلي ،حيث زاد إنتاج الخضروات بنسبة 13,4 % بين عامي 2009 و 2014. و كان إنتاج البطاطس ، على وجه الخصوص ، كبيرا ، حيث وصل إلى 5 ملايين طن في موسم 2016-2017. من المتوقع أن يصل إجمالي محصول البطاطس إلى 6,7 مليون طن في عام 2020 ، و تستهدف الدولة صادرات تبلغ حوالي 70.000 طن [4].

من المرجح أن تكون هذه الطموحات مدعومة بتحول لوحظ في السنوات الأخيرة لتبني أساليب زراعية أكثر كثافة . هذه الخطوة ضرورية في قطاع يهيمن عليه عادة صغار المزارعين الذين يعملون في مناطق تقل مساحتها عن 10

[1] المصدر : http://www.aps.dz/economie/73734-assises-de-l-agriculture-installation-de-la-commission-sectorielle-chargee-du-suivi-de-la-mise-en-oeuvre-des-recommandations تاريخ الزيارة 2019/09/24.

[2] المصدر : http://www.aps.dz/economie/94537-alimentation-recul-de-pres-de-6-de-la-facture-d-importation-les-7-premiers-mois-de-2019 تاريخ الزيارة 2019/09/24.

[3] نفس المصدر السابق.

[4] Ibid., 4.

هكتارات ، و في بلد يسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في مواجهة تزايد عدد السكان و تذبذب أسعار السلع الأساسية.

يتمثل أحد الاتجاهات الرئيسية التي شهدها القطاع منذ عام 2015 في الظهور التدريجي للزراعة واسعة النطاق. يتم دعوة القطاع الخاص أيضا إلى تطوير مزارع تجريبية ، تقع معظمها في شمال البلاد و البعض منها في الجنوب، بهدف زيادة الإنتاج المحلي في بعض الأصناف من الفاكهة و الخضروات إلى الثروة الحيوانية و الأعلاف الحيوانية. تم تطوير عدد منها في شكل شراكات بين القطاعين العام و الخاص منذ عام 2013.

3.1. الري

حسب D. Smadhi و L. Zella (2012) تتطلع الجزائر إلى زيادة تغطية شبكات الري الحديثة بما يصل إلى مليوني هكتار في السنوات المقبلة ، بما يتماشى مع هدفها المتمثل في زيادة إنتاج القطاع كما تتطلع البلاد أيضا إلى تعزيز الكفاءة و الحد من كمية المياه التي تضيع عبر تشجيع تقنيات الري الحديثة، مثل الري بالتقطير، و كذلك إعادة تدوير المياه. على الرغم من الإستثمارات التي تم تحقيقها لهذه الغاية فإن القطاع لا يزال يعتمد بشكل كبير على هطول الأمطار لتلبية إحتياجاته من المياه حيث أن تغير المناخ و ظروف الطقس غير المتوقعة تجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لواضعي السياسات و المستثمرين على حد سواء ، و مع ذلك ، يجب أن يساعد التوسع المخطط للشبكة في تحسين الرؤية المستقبلية [1].

يجري توسيع نطاق الري إلى جنوب البلاد لمواكبة التطورات الحديثة ، حيث يجري حاليا ري أكثر من مليوني متر مربع و تجهيز مليون متر مربع أخرى. في محاولة لتزويد كل من المدن و الزراعة بالمياه، لذلك استثمرت الجزائر أيضا في بناء السدود و تحلية المياه لمواكبة التطورات الدولية الراهنة.

3.2. الحبوب

من المرجح أن تفيد شبكة الري إنتاج الحبوب التي أعاقها الوصول المتقطع إلى مياه الري. بلغ إجمالي محصول الحبوب 3,5 مليون طن في موسم 2016-2017 ، بزيادة طفيفة عن 3,4 مليون طن تم إنتاجها في موسم 2015-2016 على خلفية الظروف الجوية غير المواتية التي شهدتها البلاد . وفقا لإستراتيجية فلاحة 2019 ، يتمثل الهدف في الوصول إلى ما يقارب 7 مليون طن من إنتاج الحبوب بحلول عام 2019 ، بهدف القضاء على جميع واردات القمح القاسي ، و زيادة المناطق الفلاحية المروية من مساحتها الحالية البالغة 250.000 هكتار إلى 600.000 هكتار [2].

3.3. علف الحيوان

على خلفية عدم كفاية الإنتاج المحلي ، تواصل الجزائر تلبية حصة كبيرة من إحتياجاتها من العلف الحيواني من خلال الواردات ، و لا سيما من الذرة و الشعير. حسب الديوان الوطني للإحصاء في عام 2016 ، بلغت واردات الذرة

[1] D. Smadhi and L Zella, “Variabilite de la pluviometrie et son impact sur la production cerealiere au nord de l’Algerie. periode (1970-2009).,” Sciences & Technologie 35, no. 2012 (2012): 55–63.

[2] المصدر : http://www.aps.dz/economie/81168-obg-l-algerie-se-rapproche-un-peu-plus-de-l-autosuffisance-alimentaire تاريخ الزيارة 2019/09/23.

4,11 مليون طن ، بينما بلغت واردات الشعير 8,8 مليون طن ، مما كلف البلاد أكثر من 922 مليون دولار. كما هو الحال مع الحبوب الأخرى ، تبذل الجهود لتعزيز الإنتاج المحلي من خلال مشاريع متكاملة واسعة النطاق ، لا سيما في جنوب البلاد ، و تخصيص حصة من استثماراتها لتطوير القطاع. واحدة من النتائج المتوقعة من هذه التطورات هو انخفاض ملحوظ في تكلفة العلف الحيواني. و مع ذلك ، من المرجح أن تستمر المشكلة لبعض الوقت حيث تسعى الدولة إلى حماية الموارد المالية في مواجهة انخفاض إيرادات المحروقات ، مما يحد من الواردات من الأعلاف الحيوانية و الحبوب الأخرى المختلفة منذ بداية عام 2017 من خلال رفع ضريبة القيمة المضافة و مختلف قيود الاستيراد. تسببت التأخيرات في منح تراخيص استيراد الذرة ، على سبيل المثال ، في انقطاع إمدادات السوق المحلية في بداية صيف عام 2017 و تسببت في ارتفاع أسعار السلعة.

3.4. الألبان

تستهلك الجزائر حوالي 5 مليارات لتر من الحليب سنويا منها حوالي مليار لتر تعتبر كإنتاج محلي. و بالتالي ، يتعين على الدولة استيراد الحليب لتلبية الطلب المحلي. في عام 2016 ، بلغت فاتورة استيراد الحليب 849,2 مليون دولار. على الرغم من انخفاضه بنسبة 18,6 ٪ مقارنة بسنة 2015 ، فإن الحليب و خاصة الحليب المجفف لا يزال يشكل النصيب الأوفر من فاتورة استيراد الأغذية. تحقيقا لهذه الغاية ، تسعى الدولة لتطوير صناعة الألبان الطازجة المحلية، و التي تعوقها حتى الآن عوامل من بينها ظروف التغذية و الزراعة. فعلى سبيل المثال، تنتج البقرة الحلوب في الجزائر ما بين 11 و 15 لترا يوميا، مقابل 22,5 لتر في أوروبا و 32 لترا في الولايات المتحدة الأمريكية [1] .

لتشجيع الإستثمار في هذا القطاع و تقليل الاعتماد على الحليب المجفف المستورد ، قللت الدولة دعمها لإنتاج الحليب في عام 2016. تتطلع السلطات إلى زيادة حصة الحليب الطازج الذي يتم إنتاجه محليا و كذلك الواردات النهائية من الحليب المجفف المصمم للمنتجات المشتقة من الألبان بحلول عام 2019 ، مما يوفر ما يصل إلى 750 مليون دولار سنويا. كما تتطلع لزيادة إنتاج الأعلاف الحيوانية.

3.5. الصناعات الزراعية الغذائية

تعد الصناعات الزراعية الغذائية مساهما صناعيا هاما في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث مثلت وفق الديوان الوطني للإحصاء 8,6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 [2] . لا يزال يُعتمد اعتمادا كبيرا على المواد الخام المستوردة بسبب عدم كفاية العرض المحلي، و عدم وجود تكامل بين أنشطة المنبع و المصب.

لذلك تسعى الدولة لخفض فاتورة الاستيراد الخاصة بها ، حيث تحتاج إلى بذل الجهود لتعزيز الإنتاج الفلاحي المحلي، و تعزيز التعاون بين المزارعين و الصناعيين. تقدم المشاريع المتكاملة مثل المشروع الأمريكي الجزائري المشترك الجاري تنفيذه في الجنوب مثالا جيدا على ذلك ، مع وجود خطط لتربية ماشية الألبان و إنتاج علف الحيوان.

[1] المصدر : https://www.commerce.gov.dz/statistiques/l-importation-de-lait-durant-l-annee-2016 تاريخ الزيارة 2019/09/24.

[2] ONS, Rétrospective Des Comptes Économiques de 1963 À 2018.

كما سعى مستثمرون آخرون في السوق مثل Cevital و Benamor إلى الإستثمار في القطاع من أجل تلبية إحتياجاتهم و توسيع أنشطتهم على طول سلسلة القيمة. في هذا الصدد ، توفير الأراضي الزراعية أمر ملح يجب معالجته من أجل المساعدة في تحسين الإنتاجية و تطوير وفورات الحجم المطلوبة لتلبية إحتياجات الصناعة. في حين أن القطاع ما زال أمامه طريق طويل ليتمكن من البدء في الحصول على مصادر المواد الخام محليا ، إلا أن الصناعة شهدت بعض التقدم ، حيث استبدلت بعض القطاعات الفرعية المدخلات المستوردة بالسلع المنتجة محليا ، كما هو الحال في صناعة الزبادي ، حيث يوجد طلب على الفاكهة المسكرة.

على الرغم من أن الإقتصاد الجزائري قد اهتز في السنوات الأخيرة بسبب تداعيات انخفاض أسعار النفط و تأثيرها اللاحق على إيرادات الدولة ، فقد سجل القطاع الزراعي نموا مطردا بسبب التعديلات التي أدخلت للحد من الواردات و مراجعة بعض الإعانات المطبقة على المواد الغذائية.

فيما تتطلع الدولة إلى ترشيد الإنفاق في مواجهة انخفاض العائدات الناتج عن انخفاض أسعار النفط ، أصبحت خطط الحد من فاتورة استيراد البلاد أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. واجهت الواردات مزيدا من التدقيق ، و في محاولة لتشجيع الإنتاج المحلي ، يخضع عدد متزايد من السلع الآن لقيود الحصص و الزيادات الضريبية.

المبحث الثالث الإستثمارات العمومية و محسنات الكفاءة للتنافسية في الجزائر.

1. الإستثمارات العمومية في قطاع النقل

هناك إمكانية كبيرة لزيادة تطوير قطاع النقل إذا بقيت مستويات الإستثمار مرتفعة ، حيث يجب أن تكون الإستثمارات مدعومة بإرادة سياسية لتعزيز البنية التحتية بطريقة تخلق علاقة جذابة و تنافسية تنطوي تحت جودة الأسعار. إن زيادة مخصصات الميزانية التي ينص عليها قانون المالية 2018 ، و إستراتيجية الدولة المرتقبة لتنويع مصادر الدخل مقرونة بسياسة الاكتفاء الذاتي المرجوة ، ينبغي أن تضمن التوسع الإيجابي في العلاقات بين الجزائر و شركائها.

شكل 3-43 : نوعية النقل في الجزائر للفترة 2010-2017

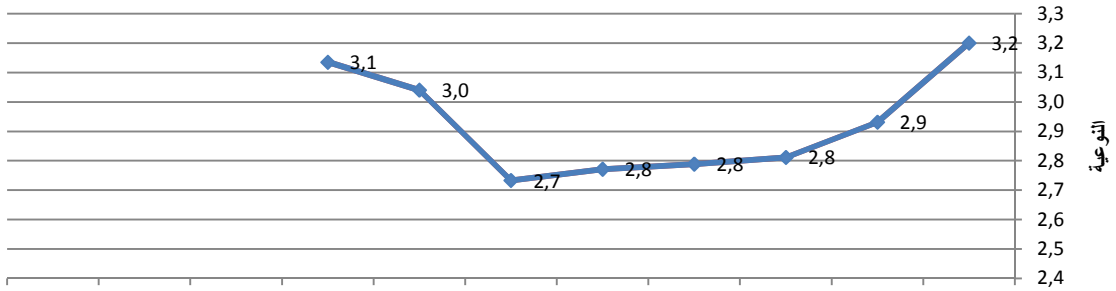

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات المنتدى العالمي للتنافسية.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نوعية النقل في الجزائر هو دون المستوى حيث إنحصر تقييمه بين2,7 نقطة و 3,2 نقطة من أصل 7 مما يستوجب النظر في هذا القطاع الحساس و الذي يعتبر من بين الركائز الأساسية لبناء إقتصاد قوي و متنوع.

1.1. النقل البحري

تتم حوالي 95٪ من حركة الشحن في البلاد عن طريق النقل البحري منها 98 % تخص قطاع المحروقات ، و يمثل عبور سفن الناقلة للحاويات حجر الأساس لنشاط الموانئ الجزائرية. مع ساحل يمتد حوالي 1.200 كم ، فإن الجزائر تحوز على 11 ميناء تجاريا نذكر منها ميناء الجزائر، وهران و عنابة حيث لا زالوا يستحوذون على معظم النشاطات بقدرة لا تتجاوز 130 مليون طن سنويا [1]. لذلك ، فإن تطوير البنية التحتية للموانئ و الاستفادة من المنصات اللوجيستية لاكتساب الكفاءة و الديناميكية يجب أن يكون في صلب استراتيجية الدولة للمنافسة في البحر المتوسط.

[1] M'hammed Setti, Fatima-Zohra Mohamed-Cherif, and César Ducruet, "Les Ports Algériens Dans La Mondialisation: La Fin Du Paradoxe ?," Méditerranée, no. 116 (December 30, 2011): 2, accessed September 21, 2019, http://journals.openedition.org/mediterranee/5410.

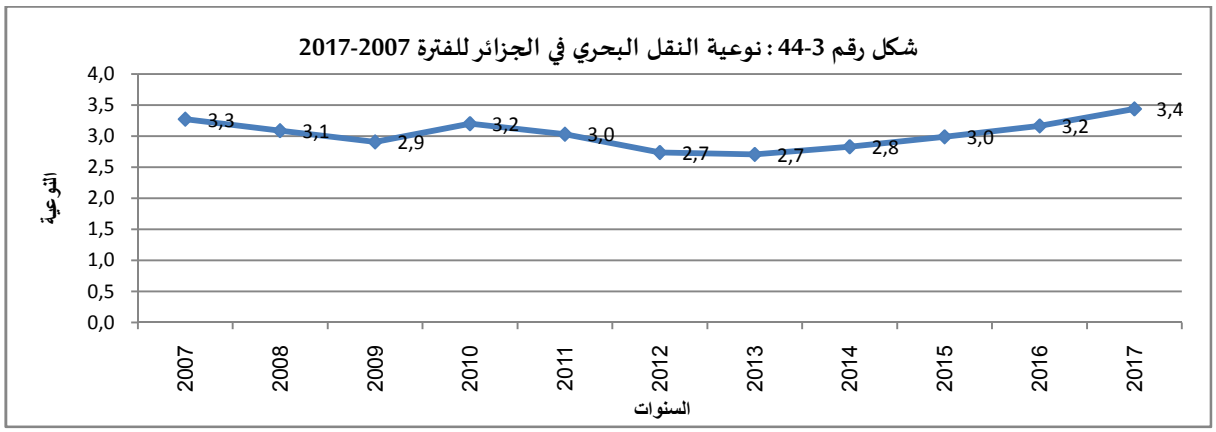

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات المنتدى العالمي للتنافسية.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نوعية النقل البحري هي دون المستوى حيث إنحصرت بين 2,7 و 3,4 نقطة من أصل 7 مما يأكد ضعف النقل البحري في الجزائر و مشاكل التي تحوط تنافسيته بالرغم من إمتلاك الجزائر لشريط ساحلي طويل يطل على البحر الأبيض المتوسط و من خلاله على أوروبا.

1.1.1. قدرة الشحن

يحمل الأسطول البحري التجاري في الجزائر أقل من 3٪ من الحجم السنوي البالغ 130 مليون طن و الذي يمر عبر موانئ البلاد [1]. مما يعكس تنافسية هذا القطاع المتدنية للإستحواذ على حصص في عقر الدار للنشاط البحري في النقل. من خلال الخطة الوطنية لتطوير الأسطول البحري ، أضافت في جويلية 2017 الشركة الوطنية للملاحة البحرية CNAN ، التي تخضع حاليا لمجمع النقل البحري GATMA ، سفينة جديدة إلى سفن الشحن الثماني الحالية لشركتها الفرعية الشركة الوطنية للملاحة البحرية شمال CNAN Nord. تم بناءها في الصين بسعة 12.000 طن (800 حاوية) و هي واحدة من أحدث الخطوات في السعي لزيادة حصة السوق الوطنية للشحن البحري إلى 30 ٪ بحلول عام 2020 من خلال إقتناء سفن الشحن. تحدد الخطة شراء 25 سفينة جديدة ، 18 سفينة منها لـ CNAN و سبعة لشركة فرعية أخرى هي الشركة الوطنية للملاحة البحرية ميد CNAN Med [2].

فيما يتعلق بالنقل البحري للمسافرين ، سجلت الجزائر زيادة بنسبة 35٪ في عدد ركاب العبارات القادمين من مختلف البلدان خلال سنة 2017 نسبة إلى سنة 2012. حيث سجل ميناء الجزائر وحده أكثر من 262.155 مسافر في عام 2017 بينما كان العدد 194.250 في سنة 2012 [3]. من المتوقع أن تزداد المنافسة في هذا القطاع إذا تم تخفيض الأسعار ، و التي تعتبر مبالغ فيها على نطاق واسع. تبلغ تكلفة تذكرة السفر من مارسيليا إلى الجزائر 591 يورو. كما أن

[1] APS, “Fret Maritime : Une Dizaine D’opérateurs Privés Ont Déposé Des Demandes,” accessed September 21, 2019, http://www.aps.dz/economie/75759-fret-maritime-une-dizaine-d-operateurs-prives-ont-depose-des-demandes.
[2] Ministere des transports, Politique gouvernementale dans le domaine des transports (Alger, 2015), 6, accessed September 21, 2019, http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/politiques/transports.pdf.
[3] Direction Organisation & Contrôle de Gestion, retrospectives des trafics portuaires Port d’Alger (Alger, 2017), 5, accessed September 21, 2019, https://www.portalger.com.dz/sites/default/files/telechargements/Annexe RETROSPECTIVES.pdf.

تطوير الروابط الإقليمية متعددة الوسائط يعد جد ضروري لقطاع السياحة في الجزائر ، مما يعزز الإقتصاد و يخلق فرص عمل.

إن إحدى النقاط الرئيسية في هذه الإستراتيجية هي استهداف إمكانات نقل البضائع ، و خاصة نقل المدخلات و المخرجات من القطاعين الصناعي و الفلاحي . استوردت الجزائر حوالي 15 مليون طن من الحبوب. لهذا السبب ستحصل الفروع المالكة للسفن على أربع سفن ناقلة كبيرة لنقل الحبوب . و مع ذلك ، هناك ضرورة لإتخاذ المزيد من الإجراءات و العمل مع الشركات الأجنبية لتحسين القدرة التنافسية للقطاع.

اتخذت CNAN Nord بالفعل خطوات في هذا الصدد ، حيث وقعت اتفاقية مع CMA CGM Group الرائدة في مجال النقل البحري و مقرها فرنسا في نوفمبر 2016 لتطوير قدرتها على الشحن. يركز الاتفاق على التعاون التشغيلي و اللوجستي ، الذي يشمل توفير معدات الحاويات ، و مساحة للمنتجات الجزائرية على متن سفن CMA CGM ، تبادل الخبرات و التدريب. يمكن أن تسمح الصفقة أيضا بالوصول إلى خط شحن يربط الجزائر بدول شمال أوروبا [1].

في أوت 2017 ، أعلنت CMA CGM عن إطلاق خدمة بحرية جديدة ، Black Sea Med Express ، لربط البحر الأسود و البحر الأبيض المتوسط. ستقوم الشركة بتشغيل الخدمة من عنابة و منفذين متوسطيين آخرين [2].

في منتصف نوفمبر 2017 ، وقعت CNAN Med و شركة النقل التركية Arkas اتفاقا لنقل قطع الغيار لوحدة إنتاج شركة Renault Algérie في وهران. سيربط برنامج الأسطول المشترك ميناء كونستانتا الروماني و نوروسيسك الروسي بميناء أرزيو في وهران عبر محور ماربورت التركي. سيتم تخصيص ثلاث سفن بسعة إجمالية تبلغ 1.700 حاوية [3] .

تمتد سياسة تعزيز سعة الموانئ أيضا لتشمل جميع البنية التحتية و الخدمات التشغيلية ذات الصلة. على سبيل المثال ، تقدم شركة ERENAV ، و هي شركة للإصلاح البحري التابعة للمجموعة الجزائرية للنقل البحري الموجودة في موانئ وهران ،أرزيو ، بجاية ،الجزائر العاصمة خدمة صيانة السفن الوطنية و الدولية تزامنا مع الزيادة المتوقعة في حركة النقل البحري.

تشمل الإستراتيجية البحرية أيضا توسيع الأسطول الوطني من خلال إقتناء سفن شحن إضافية و تطوير الدراية العملية ، المفصلة في اتفاقية تم التوصل إليها مع شركة الشحن العالمية CMA CGM المذكورة سابقا.

1.1.2. إعادة تنظيم القطاع

لتحقيق أهداف الأداء و المعايير التنظيمية ، وضعت الدولة خطة في عام 2014 لإعادة هيكلة جميع شركات النقل البحري العاملة في القطاع العام و جعلها مركزية. في أوائل عام 2016 ، ظهرت أربع مجموعات عامة للتركيز على

[1] المصدر: https://www.cmacgm-group.com/fr/news-medias/cma-cgm-et-cnan-nord-spa-compagnie-nationale-algerienne-de-navigation-signent-un-accord-de-cooperation-afin-de-developper-le-transport-maritime-en-algerie تاريخ الزيارة 2019/09/21.

[2] المصدر: http://www.africa-bi.info/en/article/actualite/cma-cgm-launches-black-sea-med-express-service-to-link-algeria-to-european-countries تاريخ الزيارة 2019/09/21.

[3] المصدر : http://btp-dz.com/cnan-med-et-le-turque-arkas-line-transporteront-les-kits-ckd-de-renault-production-en-2018/ تاريخ الزيارة 2019/09/21.

مجالات النقل المختلفة. المجموعة الأولى تديرها شركة Serport تتولى خدمات الموانئ من خلال 10 شركات و شركة إدارة واحدة لموانئ الصيد. و هي تتعامل أيضا مع لوجستيات الموانئ من خلال ثلاثة مشاريع مشتركة تتعلق بإدارة الحاويات.

تتولى مجموعة Logitrans مسؤولية اللوجستيات و نقل البضائع المصدرة ، و تمتلك سبع شركات تابعة للشركة الوطنية للنقل البري. المجموعة الثالثة ترانستيف تدير نقل الركاب عبر المترو ، الترام ، التلفريك و الحافلات. المجموعة الرابعة ، المجموعة الجزائرية للنقل البحري (GATMA) هي المسؤولة عن كل النقل البحري - سواء الركاب و البضائع – و كذلك إصلاح السفن. أصبحت GATMA تعمل في أوائل عام 2017 باسم الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة الجوية (CNAN) ، و تم إعادة تجميع العديد من شركات الشحن الوطنية و الشركات التابعة لها.

1.2. النقل الجوي

يستقبل مطار هواري بومدين في الجزائر أكثر من 6 ملايين مسافر في السنة. شركة الطيران المسيطرة هي شركة النقل الجوي ، الخطوط الجوية الجزائرية ، التي أطلقت خطة استثمارية بقيمة 600 مليون يورو للفترة 2013-2017 لتوسيع أسطولها. بدأ ذلك من خلال شراء ثلاث طائرات جديدة بسعة 150 راكب لكل منها و طلب طائرتي شحن جديدتين [1]. في عام 2017 ، بدأت شركة الطيران في طرح إستراتيجيتها لعام 2025، بهدف توسيع أسطولها الحالي المكون من 59 طائرة بين عامي 2018 و 2025 ، تخطط الشركة لاستئجار طائرة إيرباص A330 و شراء 40 طائرة لرحلاتها الطويلة ، و التي تشمل بلدان جديدة في إفريقيا ، مثل الاتفاقية التي تم التوصل إليها مع الجابون في 2017 لإنشاء طريق بين الجزائر و ليبرفيل لكل من الركاب و البضائع [2]. كما تتوقع الشركة توقيع اتفاقيات مع تشاد ، إثيوبيا، بنين و توغو. بالإضافة إلى ذلك ، انتقلت شركة Air Algérie إلى نظام الحجز المتكامل Amadeus في ماي 2017، و الذي من شأنه تعزيز قدرتها و فعاليتها على الحجز [3].

شكل 3-45 : نوعية النقل الجوي في الجزائر للفترة 2007-2017

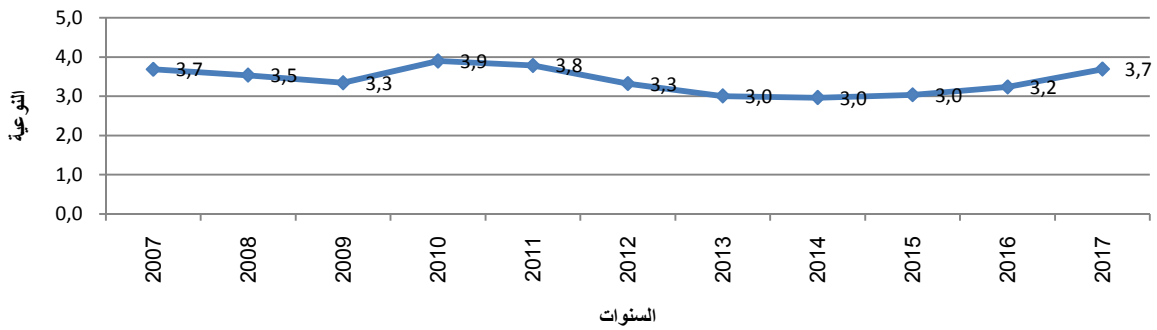

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات المنتدى العالمي للتنافسية.

[1] المصدر : http://www.andi.dz/index.php/fr/130-transport?date=2022-8-1 تاريخ الزيارة 2019/09/27.
[2] المصدر : http://www.aps.dz/economie/75446-transports-et-tp-135-milliards-de-dollars-d-investissements-durant-les-deux-dernieres-decennies-ministre تاريخ الزيارة 2019/09/26.
[3] المصدر : http://www.aps.dz/economie/58185-accord-air-algerie-amadeus-pour-un-nouveau-systeme-de-gestion-des-passagers تاريخ الزيارة 2019/09/26.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نوعية النقل الجوي في الجزائر هي دون المستوى بمتوسط 3,4 نقطة للفترة 2007-2017 حيث تراوح المجال بين 3 و 3,7 نقطة من أصل 7 . رغم ذلك تحاول شركات الطيران خصوصا منها الخاصة مواكبة التطورات المستجدة في مجال نقل المسافرين حيث في 2017 ، أعلنت تاسيلي إيرلاينز ، و هي ثاني شركة طيران مملوكة للدولة و فرع لشركة النفط و الغاز سوناطراك ، أنها تتفاوض مع شركة تصنيع الطائرات الأمريكية بوينج لإنشاء إنتاج معدات الطائرات في الجزائر. كما أعلنت تاسيلي أنها ستستحوذ على ثلاث طائرات بوينج 737-800 مقابل 294 مليون دولار. ستمكن عملية الشراء شركة الطيران من المشاركة في نقل السلع ، زيادة المسافرين خاصة إلى فرنسا ، و فتح طرق أخرى في إفريقيا [1].

شكل 46.3 : تطور عدد المسافرين جوا للفترة 2000-2018

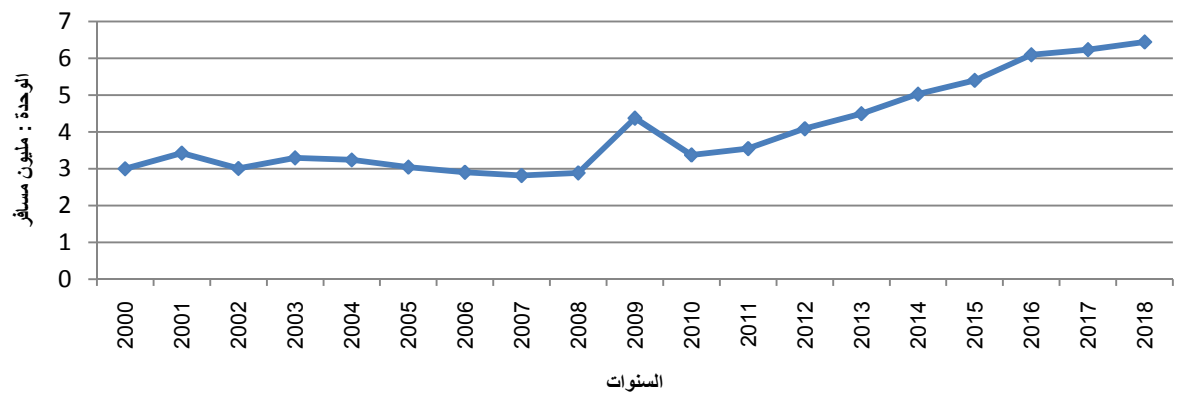

المصدر: الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي .

نلاحظ من الشكل أعلاه خصوصا في الفترة 2010-2018 إنتعاش النقل الجوي فبعدما كان عدد المسافرين في سنة 2010 3,37 مليون مسافر إقترب العدد إلى 6,4 مليون مسافر في سنة 2018 حيث تطلب ذلك مواكبة شركات الطيران العاملة في الجزائر التحول في ثقافة السفر الجوي بالبلاد. بينما تم تسجيل مستويات الذروة خلال الفترات الموسمية في السنوات الأخيرة بسبب توافد المهاجرين خصوصا في فصل الصيف.

1.3. النقل الحضري

سيتم تحسين التنقل في المدن الكبرى من خلال التوسع في الخدمات و البنية التحتية. حيث أدى معدل النمو السريع للمناطق الحضرية في الجزائر إلى ازدحام الطرق و تزايد الطلب على النقل. لمواجهة التحديات التي تعيق تدفق حركة المرور في المدن ، استثمرت الدولة في إيجاد حلول للنقل الحضري . أطلقت الدولة أول خط مترو في الجزائر العاصمة في عام 2011 ، حيث قامت بتركيب خطوط الترام و لديها شبكة كثيفة من خطوط الحافلات [2].

[1] المصدر : https://www.air-journal.fr/2017-07-11-tassili-airlines-confirme-ses-trois-boeing-737-800-5184680.html تاريخ الزيارة 2019/09/26.

[2] Tahar Baouni, Mohamed Bakour, and Rafika Berchache, “Effets de La Multi-Modalité À Alger Sur La Mobilité Des Usagers,” Insaniyatإنسانيات / 62, no. 2013 (2013): 45–69.

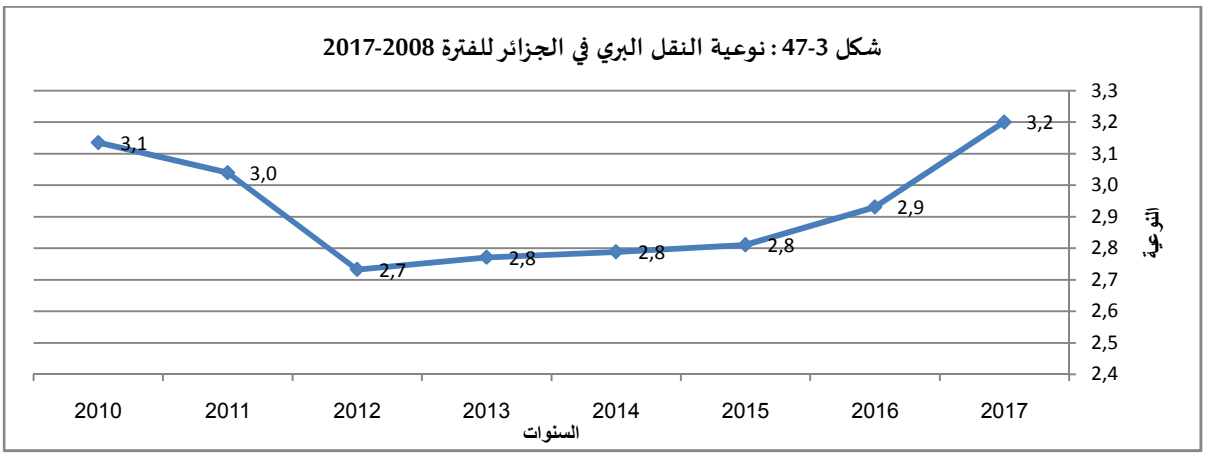

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات المنتدى العالمي للتنافسية.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نوعية النقل البري في الجزائر هو دون المستوى بمتوسط 2,9 نقطة للفترة 2010-2017 حيث تراوح المجال بين 2,7 و 3,2 نقطة من أصل 7.

1.3.1. النقل بالسكك الحديدية

يمثل توفير خدمة السكك الحديدية الحديثة أولوية للشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية SNTF، التي تمتلك 11.500 عربة لخدمات الركاب و البضائع. لتعزيز السعة ، تم تكليف الشركة بإقتناء 40 قاطرة تعمل بالديزل و الكهرباء لنقل البضائع و 20 سيارة ركاب أوتوماتيكية للخطوط عبر البلاد . تتضمن خطة التحديث 2019 أيضا إقتناء 20 سيارة سكة حديدية لتوسيع خطوط الضواحي. حيث أن التخفيف من الإزدحام و الإعتماد على نقل البضائع على الطريق يدخل في لب استراتيجية SNTF.[1]

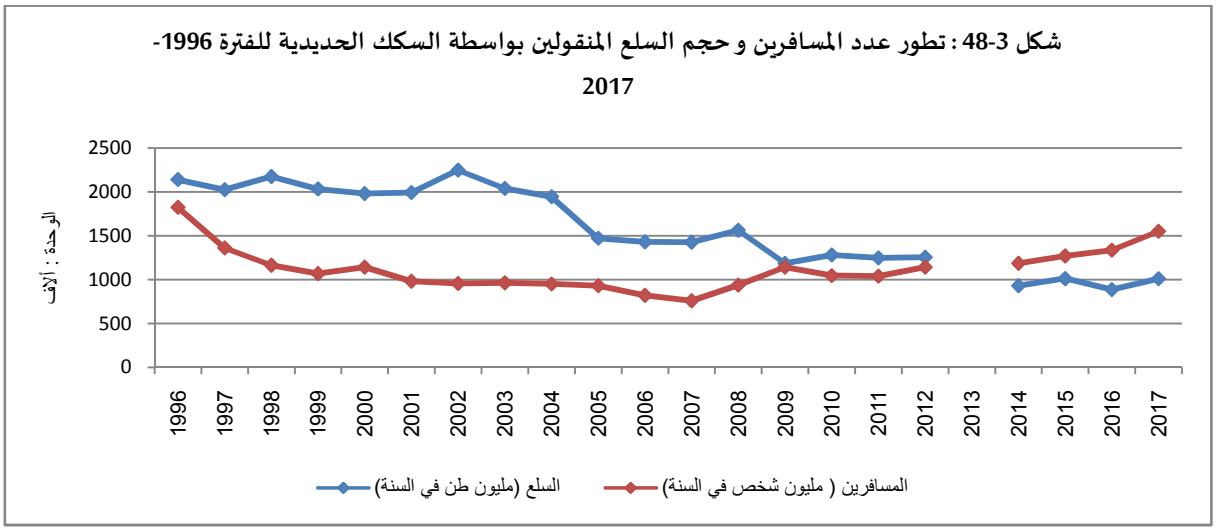

المصدر: الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي .

[1] المصدر : http://www.aps.dz/regions/56306-r%C3%A9ception-prochaine-de-trois-nouvelles-lignes-ferroviaires تاريخ الزيارة 2019/09/27.

لزيادة السعة خلال السنوات القليلة المقبلة ، تم إقتناء من قبل SNTF لـ 100 عربة متخصصة للحبوب ، و 200 خزان للمحروقات ، و 100 سيارة للفوسفات و 100 عربة مسطحة للحاويات. حيث تهدف بذلك للوصول إلى طاقة شحن تصل إلى 20 مليون طن سنويا بحلول عام 2020 . تسير عمليات الإقتناء هذه جنبا إلى جنب مع إستراتيجية SNTF المتمثلة في امتلاك 12.500 كم من خطوط السكك الحديدية التشغيلية بحلول عام2025 [1].

سجلت SNTF 1,5 مليون مسافر إضافي سنويا منذ عام 2006 ، حيث وصلت إلى 37 مليون مسافر. تتم غالبية الرحلات (60 ٪) في الشمال ، حول مدن الجزائر ، وهران و قسنطينة. تونس هي الوجهة الرئيسية للجزائريين ، حيث يتجه أكثر من 1,5 مليون سائح إلى البلد المجاور سنويا منذ عام 2015. السفر على خط السكة الحديدية الذي يربط الجزائر العاصمة بتونس ، يستغرق ست ساعات فقط ، على الرغم من أن الخط قد واجه صعوبات تقنية التي أثرت على الخدمة [2].

أقرت SNTF بالحاجة إلى زيادة الكفاءة و السرعة. و بالتالي ، سيتم قريبا تنفيذ الإجراءات الجمركية الحدودية خلال الرحلات. زيادة على ذلك ، كجزء من خطتها للتحديث ، بدأت الدولة في إجراء دراسات تقييمية لبناء وصلة قطار فائق السرعة ، و التي سوف تربط الجزائر بتونس و المغرب.

وضعت الدولة أهدافا طموحة لتطوير السكك الحديدية ، بهدف زيادة طاقة النقل بالسكك الحديدية السنوية إلى 17 مليون طن من البضائع و 60 مليون مسافر بحلول عام 2021. في عام 2017 ، وصلت السعة السنوية للبضائع عبر السكك الحديدية إلى 5 مليون طن ، في حين بلغ عدد الركاب الذين يسافرون عبر السكك الحديدية في سنة 2018 حوالي 43 مليون. بالإضافة إلى ذلك ، هناك خطط لتمديد شبكة السكك الحديدية من 4.200 كم في عام 2017 إلى 6.500 كم بحلول عام 2021 و 12.500 كم بحلول عام 2025. للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف ، في عام 2018 خصصت الدولة 127 مليار دينار جزائري للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية لخطط التجديد و الإستثمار. من هذا المجموع ، تم بالفعل إستخدام 68 مليار دينار جزائري من قبل الشركة لتغطية الفترة 2018-2019، في حين تم تخصيص 59 مليار دينار جزائري لتغطية الإستثمارات لسنة 2020 و ما بعدها. كان تحسين النقل بالسكك الحديدية من أولويات الدولة في خطط التنمية الوطنية و التي أسفرت عن نتائج إيجابية. في عام 2017 ، سجلت الشركة خسائر قدرها 1 مليار دينار جزائري مقارنة بخسائر قدرها 6 مليارات دينار جزائري في عام 2015 [3].

1.3.2. خطوط مترو الأنفاق

يقع خط مترو الجزائر الذي يبلغ طوله 13,5 كم في وسط برنامج التوسعة. تشتمل المبادرة على امتداد للخط 1على ثلاث مراحل ، طوله 9,3 كيلومتر ، و يقدر المشروع بتكلفة 74 مليار دينار جزائري ، و يتم تنفيذه من قبل كونسورتيوم بقيادة مجموعة الهندسة و البناء الإسبانية SENER .

[1] OBG, The Report: Algeria 2017., 127.
[2] Ibid., 128.
[3] OBG, The Report : Algeria 2018. (London, 2018), 130.

تم الانتهاء من الجزء الأول في 2015 و الذي أضاف أربع محطات حيث يمتد طوله 4 كم من حي البدر إلى الحراش. المرحلة الثانية ستربط حي البدر مع عين النعجة بمحطتين و مسار 3,6 كم سيكون موعد تسليمه سنة 2030. يمتد الامتداد الثالث بطول 1,7 كم في الطرف الآخر من الخط من تفورة إلى ساحة الشهداء في المدينة.

من المتوقع أن ينطلق قسم آخر من خط المترو الذي يربط الحراش بمطار هواري بومدين في الجزائر في عام 2021. حيث ستقوم مجموعة البناء الحكومية Cosider ببناء الرابط.

سيترتب على إنجاز نظام المترو في وهران خط طوله 19,7 كم مع 20 محطة. حيث من المتوقع الانتهاء من مشروع بقيمة 138 مليار دينار جزائري في عام 2020. صمم المترو بطاقة استيعابية يومية تصل إلى 32.000 مسافر ، و سوف يتصل المترو بأنظمة الترام و الحافلات [1].

1.3.3. خطوط الترام

تتوسع شبكة الترام الجزائرية في المدن الكبرى. في 2017 ، تم افتتاح خط ترام بقيمة 28,2 مليار دينار جزائري في سيدي بلعباس. يعد النظام الذي يبلغ طوله 14,3 كم هو الرابع في البلاد بعد الجزائر ، وهران و قسنطينة. بسعة 302 راكب في الرحلة . تم تسليم المشروع من خلال مشروع مشترك مؤلف من Cital ، Alstom الفرنسية ، Ferrovial الإسبانية ، الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية و شركة مترو الجزائر (Enterprise Métro d'Alger EMA).

بدأ خط ترام سطيف في الخدمة في عام 2019 و هو يمتد على مسافة 15,2 كم. و قد تم توسيع خط الترام في قسنطينة الممتد على مسافة 10 كم ، و هو مشروع بقيمة 34 مليار دينار جزائري في عام 2019 ، بالإضافة إلى توسعات أخرى في خط ترام الجزائر. و مع ذلك ، فإن خطط خطوط الترام في ورقلة و مستغانم معلقة و تنتظر بيئة استثمار أكثر ملائمة .

2. الإستثمارات العمومية في قطاع الطاقة

كمعظم الدول المنتجة للنفط ، سبّب سوق النفط الذي شهد انخفاضا حادا في أسعاره، تأثيرا كبيرا على الإقتصاد الجزائري ، حيث يشكل هذا القطاع ما نسبته 23% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلد و تشكل عائدات المحروقات حوالي 60 % من إيرادات الدولة و حوالي 96 ٪ من الصادرات [2] . لذلك تعتمد خزينة الدولة عليها بشدة مما دفع إلى النظر في طرق جديدة و تعزيز الإمكانيات الموجودة ، و بذل المزيد من الجهود لتعزيز تنافسية القطاع في السنوات المقبلة ، مع إيجاد الخطط المناسبة لتعزيز الأنشطة على طول سلسلة القيمة (La chaîne de valeur).

تحقيقا لهذه الغاية ، أعلنت الجزائر في 2017 عن خطط لإستثمار 78 مليار دولار في قطاع المحروقات بين عامي 2017 و 2021 ، مع تخصيص أكبر حصة للمسح و الاستكشاف. تهدف الخطة إلى حماية و تلبية إحتياجات الطاقة المحلية مع زيادة عائدات التصدير. كما تستهدف إلى التوسع في أنشطة الاستكشاف بهدف زيادة احتياطيات المحروقات و

[1] المصدر : http://www.metroalger-dz.com/fr/activites.php?idAC=51&EMA=MTR تاريخ الزيارة 2019/09/28.

[2] Ibid., 25.

تعزيز الإنتاج الوطني من النفط و الغاز على المدى المتوسط و الطويل في محاولة لتلبية الطلب المحلي المتزايد على منتجات الطاقة، كما سيتم توجيه إستثمارات إضافية لتعزيز قدرات التصنيع و التكرير في البلاد [1].

هذه الخطط كانت نتيجة لإنهيار أسعار النفط التي بدورها كان لها تأثير كبير على الإقتصاد الكلي على خلفية إنخفاض عائدات الصادرات ، هذه الأخيرة انخفضت إلى حوالي نصف قيمتها مقارنة بعام 2014. حيث انخفضت صادرات المحروقات من 58,4 مليار دولار في عام 2014 إلى 27,7 مليار دولار في عام 2016. خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 ، بلغت صادرات المحروقات 24,41 مليار دولار ، بزيادة 19 ٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2016 ، و مثلت 94,66 ٪ من إجمالي الصادرات. إبتداءا من ديسمبر 2017 ، تم تداول أسعار النفط عند 57,17 دولار للبرميل بعدما كانت 114 دولار في جوان 2014 [2].

أنشطة التنقيب و الإنتاج في قطاع المحروقات يتم تنفيذها بشكل رئيسي من قبل شركة النفط و الغاز SONATRACH (الشركة الوطنية للبحث، إنتاج، نقل، تحويل و تسويق المحروقات) و هي شركة عمومية ، كما أن معظم شركات الطاقة الكبرى في العالم تعمل إلى حد ما على الأراضي الجزائرية. حيث واجهت تباطؤا في أنشطة التنقيب و الإنتاج ، بشكل أساسي على خلفية انخفاض أسعار النفط ، مما أثر على ربحيتها و تكلفة ممارسة أعمالها التجارية في الجزائر.

في الوقت الحالي، تعد المشاريع الجارية عموما تلك المشروعات التي أبرمت اتفاقات بشأنها قبل عام 2014. هذا الظرف ليس خاصا بالجزائر، حيث مس معظم البلدان المنتجة للنفط لحد قيام المستثمرين بتخفيض الميزانيات التي تم تخصيصها لأنشطة التنقيب و الإنتاج.

ساهمت عدة عوامل أخرى محلية منها و خارجية في تراجع الإستثمار الخاص لقطاع المحروقات ،حيث يعتبر الإطار القانوني الذي يحكم المحروقات عائقا. على الرغم من المحاولات العديدة لإصلاح القانون ، تظل شروطه رادعا للمستثمرين الأجانب خصوصا سقف الإستثمار الأجنبي 49/51 التي مازالت على حالها.

التحدي الآخر الذي يواجه قطاع المحروقات في الجزائر هو الاكتشافات المتعددة التي تم تحقيقها في جميع أنحاء إفريقيا في السنوات الأخيرة ، مثل حقل غاز الظهر في مصر ، و الذي أثار الاهتمام للتنقيب في أماكن أخرى.

2.1. أنشطة الاستكشاف و التنقيب

بينما ابتعد المستثمرون الأجانب ، حافظت SONATRACH على استثماراتها من خلال خطط لضخ ما يصل إلى 50 مليار دولار في التنقيب و الإنتاج بين عامي 2016 و 2021. و من المتوقع أن يتجاوز الإنتاج السنوي 230 مليون طن نفط مكافئ بحلول عام 2021. اعتبارا من سبتمبر 2017 ، تم اكتشاف 26 حقلا جديدا ، معظمها في شمال و جنوب البلاد ، و هو ما يمثل 130 مليون برميل تقريبا. من المتوقع أن يتجاوز عدد الحقول 30 حقلا بنهاية عام 2019 [3].

[1] المصدر : http://www.aps.dz/economie/64547-hydrocarbures-78-milliards-usd-consacres-a-l-investissement-dans-le-secteur-pour-la-periode-2017-2021 تاريخ الزيارة 2019/09/28.

[2] SONATRACH, Rapport annuel 2017, 2017, accessed September 23, 2019, https://sonatrach.com/wp-content/uploads/2019/03/Rapport-Annuel_2017.pdf.

[3] Ibid.

كان هناك عدد كبير من مشاريع التنقيب في الجزائر ، على الرغم من أن معظمها ، خاصة على مدار السنوات العشر الماضية ، كانت بقيادة SONATRACH. يمكن تفسير ذلك إلى حد كبير بسبب عدم وجود شراكات محتملة في هذا المجال ، و التي كان من الصعب الحصول عليها بسبب التنظيم المشدد و الإنخفاض الأخير في الربحية.

نتيجة لذلك ، اضطرت SONATRACH إلى تكثيف جهودها لتحقيق أهداف القطاع من خلال زيادة الإنتاج و الصادرات لتعويض أي انخفاض محتمل في الإنتاج في مواجهة تضاؤل المصالح الأجنبية و استنزاف الاحتياطات. مع وجود ثلثي أراضيها غير مستكشفة حاليا ، تمتلك الجزائر إمكانات كبيرة غير مستغلة في هذا الصدد. في عام 2017 ، كُلفت الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ALNAFT) بإجراء دراسة بحثية تكميلية لاستكشاف إمكاناتها من المحروقات خاصة في الحقول البحرية التي لم يتم إستكشافها كثيرا في المنطقة الشمالية.

2.1.1. النشاط في الخارج

رغم أن الجزائر لم تؤسس أي نشاط خارجي واسع النطاق منذ سبعينيات القرن الماضي ، فإن القطاع يمتلك إمكانات كبيرة . تجري SONATRACH مناقشات مع ENI الإيطالية ، و شركتي EXXONMOBIL و ANADARKO الأمريكية لبدء عمليات التنقيب البحرية [1].

2.1.2. النشاط في النفط

وفقا لـ "المراجعة الإحصائية لشركة World Energy 2017" الصادرة عن شركة بريتيش بيتروليوم BP ، بلغ إجمالي احتياطيات الجزائر المؤكدة من النفط حتى نهاية 2016 حوالي 12,2 مليار برميل ، مما يجعلها ثالث أكبر احتياطي في أفريقيا بعد ليبيا (48,4 مليار برميل) و نيجيريا (37,1 مليار برميل). حاسي مسعود هو أكبر حقل نفطي في البلاد حيث يبلغ إنتاجه الخام حوالي 500.000 برميل يوميا ، و هو ما يمثل حوالي ثلث الإجمالي الوطني. و تشمل الحقول المنتجة الأخرى أورهود ، حاسي بركين و المرك و بئر السبع. نتج عن انخفاض أسعار النفط العالمية ، الشروط التعاقدية الصارمة و التشريعات الصارمة ، إحجام الشركات الأجنبية عن الإستثمار في قطاع النفط في السنوات الأخيرة [2].

نتيجة لذلك ، سعت SONATRACH إلى إبرام اتفاقيات ثنائية مع شركاء أجانب كوسيلة لمواكبة هدفها المتمثل في زيادة إنتاج النفط الخام بنسبة 14 ٪ بحلول عام 2020 . تم مطالبة الشركة بتوجيه جهودها إلى تحسين الإنتاج في الحقول المنتجة لتعويض أي إنخفاض محتمل في الإنتاج. سبق أن تم تقديره بـ 1,1 مليون برميل يوميا ، شهد الإنتاج في حقول البلاد انخفاضا قدره 50.000 برميل يوميا ، وفقا لإتفاقية فيينا الموقعة في ديسمبر 2016.

[1] Ibid.
[2] British Petroleum, BP Statistical Review of World Energy, British Petroleum (London, 2017), 12, http://www.bp.com/en/global/corporate/about-bp/energy-economics/statistical-review-of-world-energy.html.

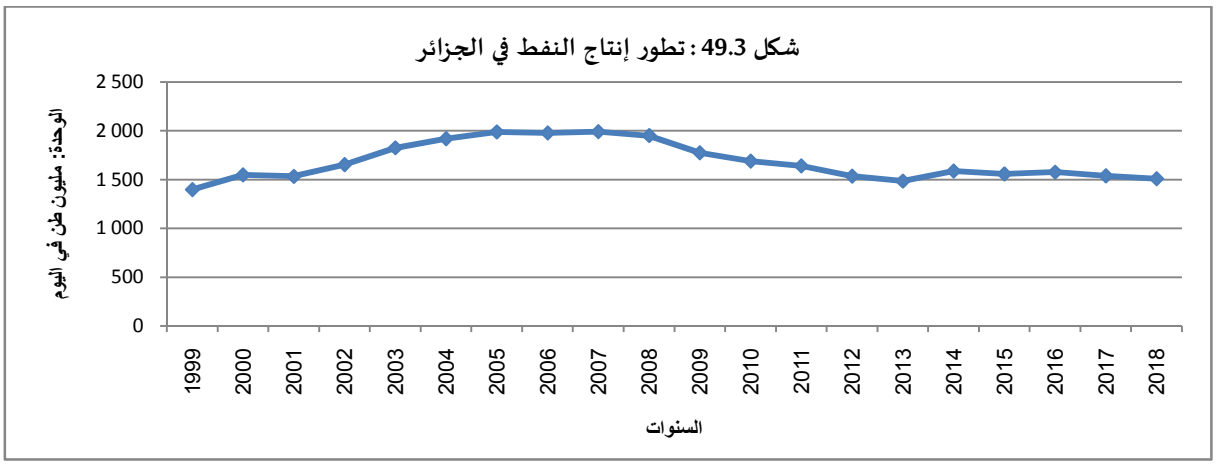

المصدر: الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات 2019 *BP Statistical Review of World Energy*, British Petroleum.

2.1.3. النشاط في الغاز

وفقا لشركة بريتيش بيتروليوم B.P في نهاية عام 2016 ، بلغ إجمالي احتياطيات الجزائر المؤكدة من الغاز الطبيعي 4,5 تريليون متر مكعب ، و هو ثاني أكبر احتياطي في إفريقيا بعد نيجيريا (5,3 تريليون متر مكعب). مع ذلك ، احتلت الجزائر المرتبة الأولى ، من حيث الإنتاج حيث قدر بـ 91,3 مليار متر مكعب لعام 2016. في مواجهة الطلب المحلي المتزايد قُدر الاستهلاك المحلي بـ 40 مليار متر مكعب في نفس السنة. تتطلع الدولة إلى زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي بنسبة 13٪ بحلول عام 2020 [1].

يأتي الجزء الأكبر من إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر من حقل حاسي الرمل في ولاية الأغواط ، حيث تقدر احتياطياته بحوالي 2,4 تريليون متر مكعب. تقع بقية الحقول المنتجة في الغالب في الجنوب و جنوب شرق البلاد. شهدت SONATRACH بدء إنتاج الغاز في حقلين جديدين في عام 2017 بسعة مجتمعة تبلغ 20 مليون متر مكعب. من المقرر أن يتم تشغيل ثلاثة مواقع رئيسية للغاز في ولاية أدرار في المستقبل كجزء من مشروع الغاز الجنوبي الغربي (SWGP) الذي تموله SONATRACH. و يتضمن هذا المشروع الذي يشتمل على سبعة حقول ، زيادة الإنتاج السنوي من الغاز بمقدار 16 مليار متر مكعب بحلول عام 2020. الأول هو مشروع شمال رقان (Reggane North) ، الذي يتم تنفيذه مع شركة ريبسول الإسبانية ، و من المتوقع أن ينتج 8,2 مليون متر مكعب من الغاز في اليوم و 148 برميل في اليوم من المكثفات بمجرد تشغيلها في نهاية عام 2020. الموقعين الآخرين يتواجدان في تيميمون و توات ، و التي من المقرر أن يتم تنفيذها في الربع الأول من عام 2021 و يتم تطويرها بالشراكة مع شركتي توتال و إنجي الفرنسية [2].

[1] Ibid., 26.
[2] SONATRACH, Rapport annuel 2017.

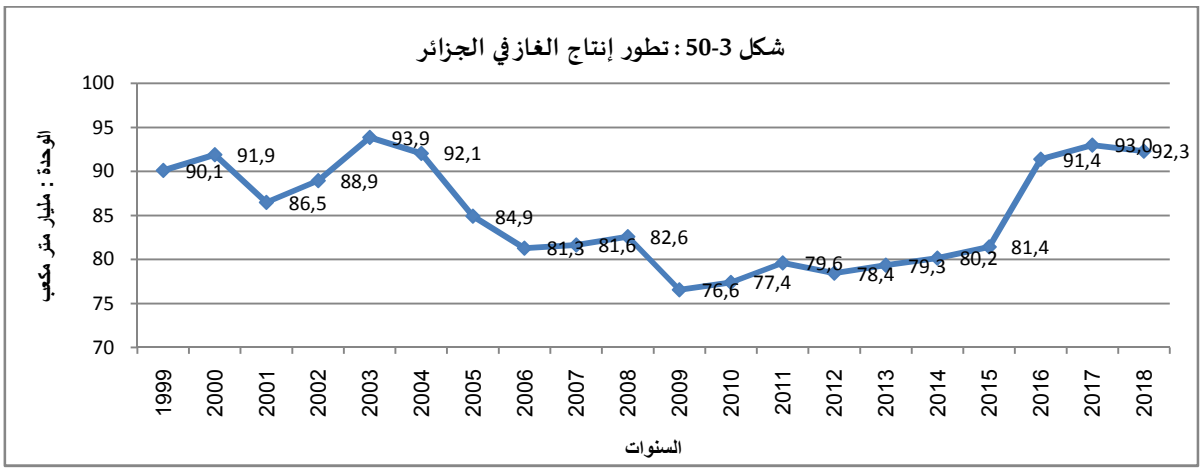

المصدر: الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات 2019 *BP Statistical Review of World Energy*, British Petroleum.

2.2. نشاط التوزيع

مع الزيادة المتوقعة في إنتاج الغاز ، تخطط الجزائر أيضا لتعزيز قدرتها على نقل الغاز بمقدار 18,3 مليار متر مكعب سنويا بحلول عام 2020.

يتم نقل الغاز الطبيعي في الجزائر عبر ثلاثة خطوط أنابيب عابرة للقارات بطاقة سنوية مجتمعة تبلغ 54 مليار متر مكعب. و يشمل ذلك أنبوب Enrique Mattei ، الذي يتصل بإيطاليا عبر تونس ، Pedro Duran Farell المتصل بإسبانيا و MEDGAZ الذي بدوره يتصل بإسبانيا و أوروبا. هناك خطط جارية لزيادة الطاقة الإنتاجية للشركة بسبب الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية. في عام 2016 ، نقلت خطوط الأنابيب الجزائرية 37,1 مليار متر مكعب من الغاز مقارنة بـ 26,3 مليار متر مكعب في سنة 2015 [1].

2.3. الاستهلاك المحلي للطاقة

مع تجاوز الاستهلاك للعرض ، أدى الطلب على الوقود إلى فاتورة استيراد سنوية تبلغ 1 مليار دولار في السنوات الأخيرة. يمكن أن يعزى جزء من 3,5 مليون طن من الوقود المستورد كل عام إلى ارتفاع عدد السيارات التي تم شراؤها خلال السنوات السبع الماضية و إلى الاستخدام غير الفعال للطاقة.

يقدر استهلاك النفط المحلي ثلث الإنتاج إذ تضاعف بين عامي 2010 و 2017، حيث ارتفع من 210.000 برميل إلى 420.000 برميل. اعتبارا من 2017 ، بلغ الاستهلاك الوطني للطاقة 44 مليون طن نفط مكافئ ، بزيادة 0,7 ٪ من سنة لأخرى. كما ارتفع إستهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 3٪ على أساس سنوي ، حيث وصل إلى 31 مليار متر مكعب من الغاز. في محاولة لتخفيف العبء عن المالية العامة و تقليل عجز الموازنة ، ألغت الدولة عددا من التدابير التي تدعم الطاقة في عام 2016 ، بما في ذلك الكهرباء ،الغاز الطبيعي ،البنزين و الديزل [2].

[1] Ibid.
[2] British Petroleum, BP Statistical Review of World Energy, 12.

2.4. الطاقة الكهربائية

تجني الجزائر حاليا فوائد الإستثمارات التي تم إجراؤها في قطاع الطاقة على مدار السنوات العشر الماضية ، مع قدرة إجمالية لتوليد الطاقة تصل إلى 15 جيغاواط في سنة 2016 ، مقارنة بـ 13 جيغاوات في عام 2012. مع غالبية المشاريع التي تنفذها الدولة تخطط الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز SONELGAZ و الشركات التابعة لها ، لإستثمار 20 مليار دولار في بناء محطات توليد كهرباء جديدة بهدف مضاعفة إنتاج الكهرباء في البلاد بحلول عام 2020. و تأتي هذه الجهود على خلفية الزيادات السنوية في استهلاك الكهرباء. اعتبارا من جويلية 2017 ، بلغ الاستهلاك ذروته عند مستوى قياسي بلغ حوالي 13,88 ميجاوات ، و هو ما يمثل نموا بنسبة 8,1 ٪ على أساس سنوي [1] .

شكل 3-51 : نوعية عرض الكهرباء في الجزائر للفترة 2009-2017

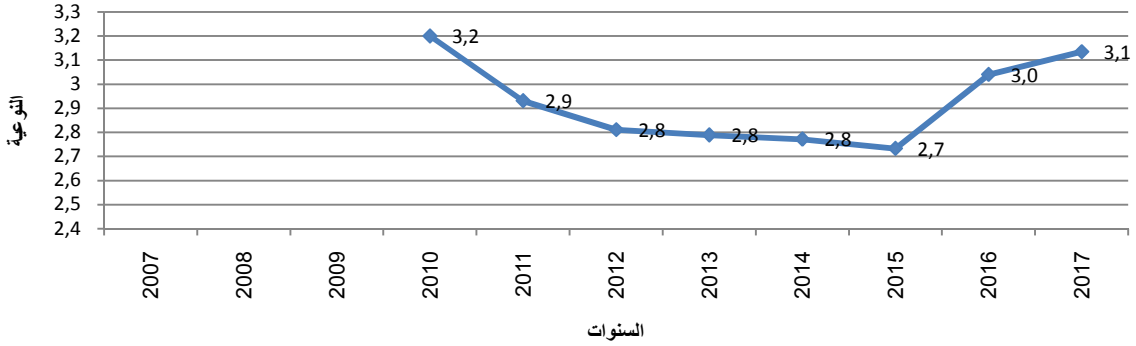

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات المنتدى العالمي للتنافسية.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نوعية عرض الكهرباء في الجزائر هي دون المستوى بمتوسط 2,9 نقطة للفترة 2010-2017 حيث تراوح المجال بين 2,7 و 3,2 نقطة من أصل 7.

الإستثمارات المخطط لها لزيادة طاقة التوليد في المدى المتوسط ، تحتاج إلى معالجة عدد من المشكلات، منها الطلب القوي على الكهرباء في الجزائر مما يتطلب الحفاظ على مستويات كبيرة من الإستثمار في توليد الطاقة ، و في نفس الوقت تمهيد الطريق لاستقبال هذه القدرة المضافة من خلال الإستثمارات في التوزيع و النقل مما سيسهم في تحقيق توازن بين العرض و الطلب.

2.5. الإستثمار في الطاقات البديلة

شهدت الجزائر اهتماما متزايدا بتطوير مصادر الطاقة المتجددة . لدعم هذا ، أعلنت الدولة خطة في 2017 لتطوير مشروع للطاقة الشمسية 4 جيغاواط . المبادرة جزء من خطة التنمية الوطنية للطاقات المتجددة ، التي تم إطلاقها في عام 2011 و تم تعديلها في عام 2015 بهدف تحقيق 22 جيجاوات من طاقة توليد الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. من المتوقع أن يقوم البرنامج بتوفير 120 مليار دولار من خلال الإستثمار و زيادة حصة الطاقة المتجددة بشكل

[1] SONATRACH, Rapport annuel 2017.

كبير في البلاد و المزج بينها من 2 ٪ إلى 27 ٪ بحلول عام 2030. من أصل 22 جيجاواط المخطط لها ، سوف تمثل الطاقة الشمسية 61,7 ٪ من المشاريع ، تليها الرياح بنسبة 22,7 ٪ ، الطاقة الشمسية الحرارية 9 ٪ ، الكتلة الحيوية Biomass 4,5 ٪ ، التوليد المشترك للطاقة Cogénération 1,8 ٪ [1].

3. الإستثمارات العمومية في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

3.1. التحولات في التكنولوجيا الإتصال

لعب التقدم التكنولوجي على مدار العقد الماضي دورا أساسيا في تحويل الممارسات التجارية و تعزيز ثقافة رقمية جديدة في الجزائر. نتيجة لهذا التوسع ، تطورت مجموعة من الإبتكارات و الاتجاهات الجديدة ، مما أدى إلى إعادة تشكيل صناعة الإتصالات. أدت جهود الدولة لزيادة مستويات انتشار الإنترنت و توسيع استخدام تقنيات الإتصالات إلى تحسين الوصول إلى الأسواق و عززت أيضا نوعا ما القدرة التنافسية لهذا القطاع. وفقا لهيئة تنظيم البريد و الاتصالات (ARPT) ، فقد بلغت نسبة انتشار الأنترنت في البلاد 71,2 ٪ اعتبارا من عام 2016 ، و هو تحسن ملحوظ مقارنة بـ 46,9 ٪ في عام 2015 و 25,6 ٪ في عام 2014. مما يضع الجزائر في المرتبة الثالثة في المنطقة المغاربية ، و من بين الدول التي شهدت تحسن في إفريقيا ، حيث يبلغ معدل انتشار الإنترنت 18 ٪ [2].

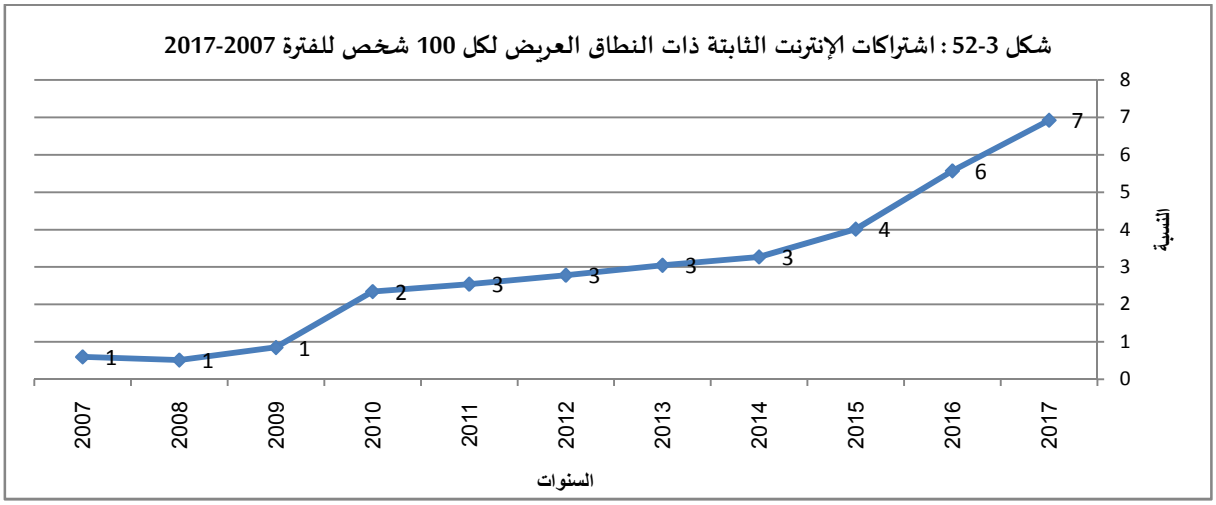

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات المنتدى العالمي للتنافسية.

تهدف جهود الدولة المستمرة إلى تشجيع المزيد من التنويع في القطاع ، و متابعة التقدم المحرز في السنوات الأخيرة من خلال تشغيل خدمات الجيل الثالث G3 و الجيل الرابع G4 ، مما عزز من وصول حزم البيانات عبر شرائح الهواتف. ، وفقا لـ ARPT سجل متعاملي خدمات الإنترنت الثابت و الهاتف المحمول مبيعات إجمالية بلغت 444 مليار دينار جزائري في عام 2016 بنسبة نمو بلغت 2,5 ٪ في عام 2015 ، مع التوسع في خدمات الجيل الثالث G3 و تطبيق

[1] المصدر : http://www.aps.dz/economie/82082-energie-photovoltaique-un-potentiel-national-de-pres-de-2-6-millions-twh-an تاريخ الزيارة 2019/09/25.

[2] ARPT, Rapport Annuel 2017 (Alger, 2017), 19.

تقنيات الجيل الرابع G4. بحلول نهاية عام 2016 ، كان هناك 29,5 مليون مستخدم للهاتف الثابت و الهاتف المحمول في البلاد ، بزيادة 56,1 ٪ عن أرقام نهاية سنة 2015 البالغة 18,9 مليون مستخدم [1]. يعزى الارتفاع السريع في استخدام الإنترنت إلى حد كبير إلى التحول الشامل نحو الرقمنة في بيئة الأعمال في الجزائر ، إلى جانب التوافق المحلي مع الاتجاهات الرقمية العالمية.

شكل 3-53 : اشتراكات النطاق العريض للأجهزة المحمولة لكل 100 في الجزائر للفترة 2012-2017.

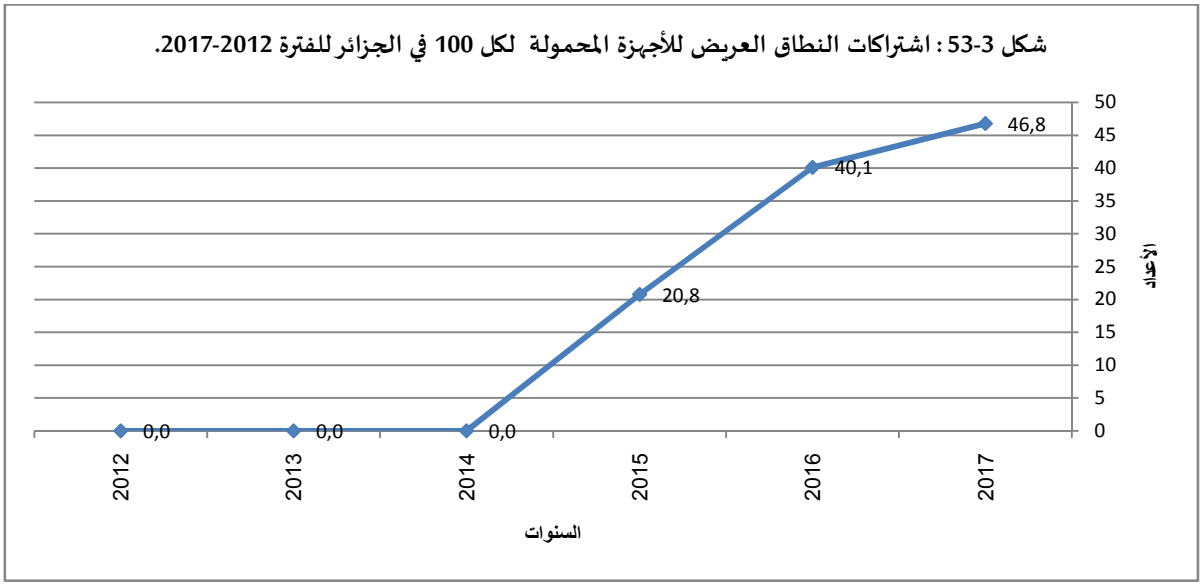

المصدر: الطالب بالإعتماد على معطيات المنتدى العالمي للتنافسية.

بعد إطلاقها في منتصف عام 2016 ، حققت خدمات الجيل الرابع G4 معدل انتشار متواضع بلغ 3,5 ٪ بحلول نهاية نفس السنة. تحول استخدام الصوت و الإنترنت من الثابت إلى المحمول ، بدعم من توسيع نطاق أجهزة الجيل الثالث G3.

شكل 3-54 : عدد المسجلين في شرائح الهاتف في الجزائر للفترة 1999-2018

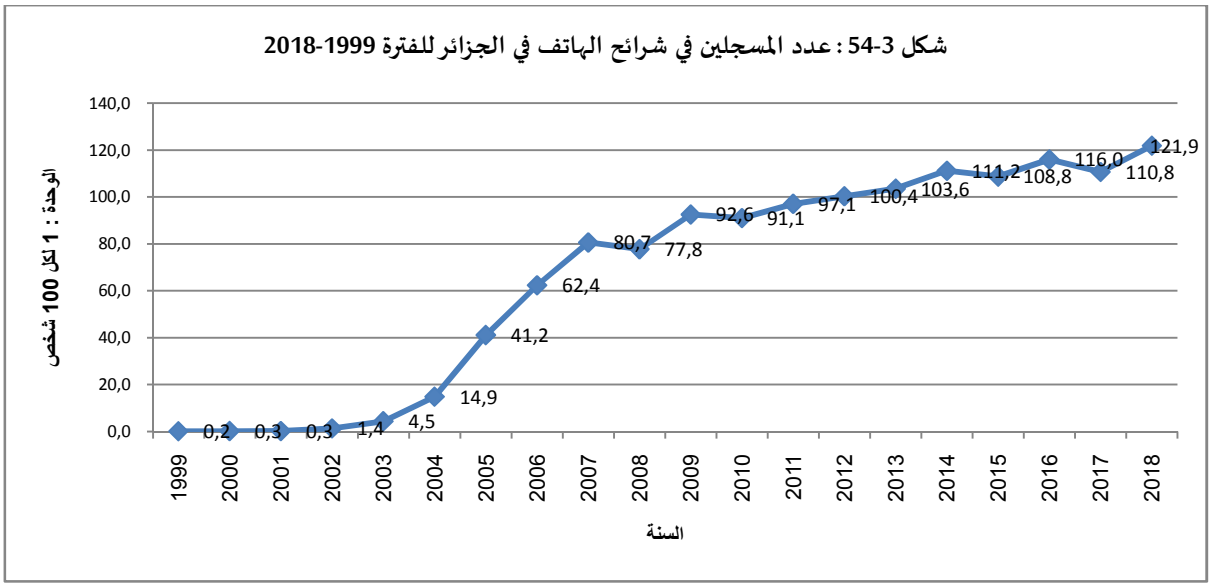

المصدر: الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

[1] Ibid., 18.

على الرغم من إرتفاع شعبية الأجهزة المحمولة ، فقد شهدت الجزائر إرتفاعا معتدلا في استخدام خطوط الهاتف الثابت. تصل الخطوط الثابتة الآن إلى 43,4 ٪ عبر الوطن و كان عدد المشتركين فيها 4,3 مليون في عام 2016 ، بزيادة حوالي 4,2 ٪ عن السنة السابقة. و مع ذلك ، يبدو أن جهود الدولة لتوسيع شبكة الإتصالات و الوصول إلى المزيد بإشراك المناطق النائية من المرجح أن تتحقق من خلال تكثيف شبكة الهاتف المحمول على حساب الخطوط الثابتة. حيث يقوم المتعاملين بتحسين تغطية الإشارات في المناطق الريفية و الجنوب. كما سيعمل موردوا معدات الاتصالات مع المتعاملين لضمان ترقيات هذه الشبكات في هذه المناطق الصعبة [1] .

بحلول نهاية عام 2016 ، كان ما يصل إلى 56,7 ٪ من مستخدمي الهواتف المحمولة مشتركين في خدمات الجيل الثالث G3 أو الجيل الرابع G4 ، و هو يمثل المرة الأولى التي تتجاوز فيها اشتراكات الإنترنت عبر الهاتف النقال استخدام GSM. في التقرير الفصلي الأول لـ ARPT لعام 2017 ، قدّر أن 33,8 مليون شخص دخلوا إلى الإنترنت على جهاز محمول. من أجل تلبية هذا الطلب ، استثمرت الشركة الوطنية للإتصالات Algérie Télécom المملوكة للدولة 40 مليار ينار جزائري في إنتاج كابلات الألياف البصرية [2].

مع معدل إنتشار للهاتف المحمول بلغ حوالي 122 % في سنة 2018 مقارنة بـ 109,95 ٪ في عام 2017 ، مما يشير إلى أن بعض المستهلكين لديهم عقود متعددة ، تتمتع الجزائر بقطاع ناضج للهواتف المحمولة ، حيث يتنافس ثلاثة متعاملين للحصول على حصص أكبر في السوق . أكبر مزود هو موبيليس ، و هي شركة تابعة لشركة الجزائرية للإتصالات المملوكة للدولة. في نهاية عام 2018 كان لديها 21,6 مليون مشترك ، أو حصة سوقية تبلغ 42,01 ٪، و هو ما يمثل زيادة بنسبة 17,8 ٪ عن عام 2017 [3].

Djezzy ، هي ثاني أكبر مزود في الجزائر. قادت الشركة السوق من حيث رقم الأعمال و مشتركي GSM حتى عام 2016 حيث تمتلك قاعدة مشتركين تبلغ 13,9 مليون ، و هو ما يمثل 30,96 ٪ من إجمالي السوق. فقدت الشركة قوتها جزئيا عندما واجهت تأخيرات في الحصول على ترخيص الجيل الثالث G3 في عام 2013. لإعادة بناء قدرتها التنافسية، أعلنت شركة عن خدمة "Djezzy Speed" في 2016 ، مما أدى إلى توفير تغطية الجيل الثالث G3 عبر 48 ولاية بالجزائر بحلول نهاية تلك السنة، حيث وصل معدل التوسّع إلى 130 موقعا جديدا في الأسبوع طوال العملية. كما تبنت Djezzy تقنية متوافقة مع الجيل الرابع G4 داخل الهوائيات ، مما سمح للشركة بإطلاق اتصال الجيل الرابع G4 عبر 13 ولاية في نوفمبر 2016 [4].

Ooredoo هي ثالث أكبر شركة في سوق الهواتف المحمولة مع 13,9 مليون مشترك سنة 2018 ، أو حصة 27,02 ٪. دخلت الوطنية للإتصالات ، المملوكة لشركات كويتية و قطرية ، السوق المحلية عام 2004 تحت اسم العلامة

[1] Ibid., 19.
[2] Ibid., 20.
[3] MPTTN, Indicateurs Du Développement Des Télécommunications, Des Technologies et Du Numérique (Alger, 2018), 4.
[4] Ibid.

التجارية Nedjma. كانت الشركة الأولى في البلاد التي أطلقت خدمات الجيل الرابع G4 في سبتمبر 2016 ، مما أدى إلى ارتفاع نشاطها [1].

3.2. الإستثمار في البنية التحتية للإتصالات

يوجد حاليا رابطان بحريان عالميان يبلغ عرض نطاقهما 1.040 جيجابت في الثانية يصلان الجزائر بالشبكة العالمية ، و مع ذلك ، الاستهلاك الحقيقي هو 840 جيجابت في الثانية. أدى نشر خدمات G3 و G4 إلى تغيير نهج السوق نحو تحسين خدمة العملاء ، مع تركيز المتعاملين على زيادة متوسط الإيرادات لكل مستخدم من خلال الترويج لخطط العقود الشاملة للجميع. تتضمن هذه الحزم مجموعة من الخدمات ذات القيمة المضافة التي توفر وصولا عالي السرعة للحزم و الاتصالات اللاسلكية. و مع ذلك ، يواجه المتعاملون مشكل البنية التحتية الأساسية الغير كافية ، مما يعوق قدرتهم على تقديم جودة الخدمة المتوقعة. لا تزال سرعات اعتماد النطاق العريض البالغة 4 ميغابت في الثانية أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 7,2 ميغابت في الثانية ، مما يقلل من سرعة التنزيل و الرفع للمستخدمين [2].

شكل 3-55 : تطور إستعمال الأنترنيت في الجزائر نسبة إلى عدد السكان للفترة 1994-2018

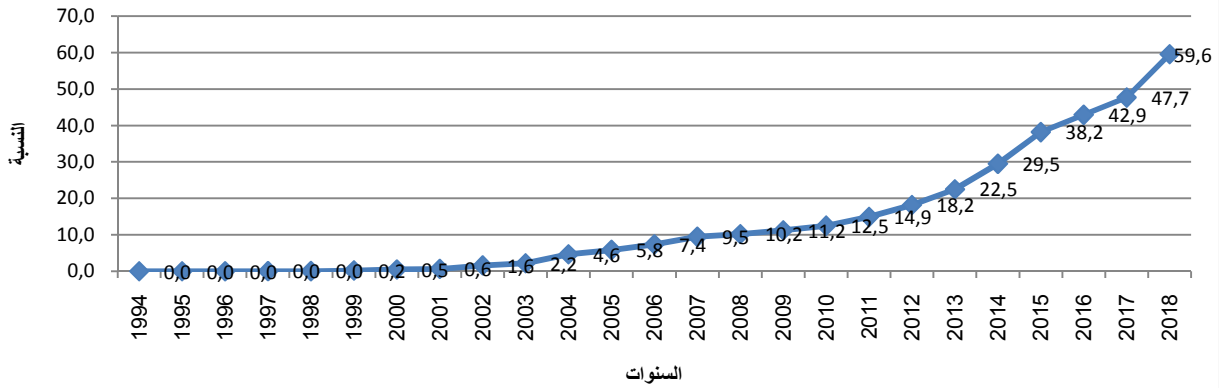

المصدر : الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

لتعزيز الوصول إلى الإنترنت ، تنفذ الدولة خطة خدمة الألياف البصرية FTTX لتوصيل 7 ملايين منزل بالإنترنت الثابت بحلول عام 2022 ، مما يرفع معدل تغلغل الشبكة من 43,4 ٪ في عام 2017 إلى 81 ٪ عند الانتهاء. بحلول نهاية عام 2020 ، تهدف الجزائرية للإتصالات إلى توصيل أكثر من 500.000 خط من الألياف إلى المنازل بسعة 100 ميغابت في الثانية ، و تحديث الخطوط الحالية [3].

[1] Ibid.
[2] ARPT, Rapport Annuel 2017, 19.
[3] المصدر : http://www.aps.dz/sante-science-technologie/69420-idoom-fibre-l-offre-concerne-les-clients-raccordes-au-ftth-de-5-wilayas تاريخ الزيارة 2019/09/26.

بدأ المشغل أيضا توفير سرعات اتصال تبلغ 1 جيجابايت في الثانية لشركات في المناطق الصناعية و تطوير مناطق العمل. وفقا لـ ARPT كان لدى الجزائر 3,3 مليون مسجل في نهاية عام 2015 هذا العدد انخفض إلى 2,9 مليون مشترك في خدمة الإنترنت الثابت في عام 2016 [1].

يتم توفير الوصول إلى شبكة الإنترنت الدولية حاليا بواسطة كبلين بحريين: ALPAL-2 ، يمتد بين الجزائر العاصمة و بالما دي مايوركا في إسبانيا ، و يحمل سعة عرض النطاق الترددي 80 جيجابت في الثانية ، و SEA-ME-WE 4 ، تحمل حوالي 80٪ من حركة المرور الدولية في الجزائر (600 جيجابت في الثانية) و تربط عنابة بمرسيليا في فرنسا. يحتوي SEAME-WE 4 أيضا على قسم يربط الجزائر بتونس بسعة 40 جيجابايت في الثانية. لقد كان توسيع الاتصال الدولي أولوية بالنسبة للدولة. الجزائرية للإتصالات هي المالك الوحيد للكابلات الدولية في البلاد و تخصص أموالا لتنفيذ البنية التحتية للألياف البصرية [2].

كما يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم العالي لتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم و بناء قاعدة المهارات التي تحتاجها البلاد مع تنوعها في اقتصاد قائم على المعرفة. في نهاية عام 2016 ، أطلقت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي برنامجا تجريبيا للحصول على درجة الماجستير في خمس جامعات. ستقدم كل مؤسسة دورة متخصصة تستجيب لإحتياجات سوق العمل المحلية. تعزيزا لخطط الدولة لتعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية ، قدمت جامعة قسنطينة 1 دورة إدارة محلية لضمان وجود قوة عاملة جاهزة لتطوير مثل هذه الأنظمة و دعم وصول الجمهور إليها. سيكون الإستثمار في مثل هذه المرافق و التكنولوجيات على المدى القريب إلى المتوسط أمرا أساسيا في تطوير الإقتصاد الحديث و المبتكر، و توفير البيئة المناسبة [3].

حدث تحول كبير في المشهد الجزائري لتكنولوجيا المعلومات بعد وصول تقنيات G3 و G4 ، حيث قفز معدل انتشار الإنترنت في البلاد بسرعة من 25,6 ٪ في عام 2014 إلى 71,2 ٪ بحلول نهاية عام 2016. ساعدت زيادة انتشار المعلومات في تقليل تكاليف الإنتاج و تحسين الكفاءة للعديد من الشركات. قد توفر خطة الدولة لتقليل الاعتماد الإقتصادي على المحروقات ، إلى جانب تطبيق التقنيات التي تم تنفيذها حديثا ، فرصة للشركات الصغيرة و المتوسطة في الصناعات التكنولوجية للاستفادة من الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال [4].

لقد كان للتوسع السريع في خدمات G3 و G4 في عامي 2016 و 2017 تأثير كبير على المنصات الإلكترونية. بعد إطلاق أنظمة الدفع الإلكتروني في 2016 ، نما معدل النشاط عبر الإنترنت بسرعة. حيث تم تنفيذ 5.000 معاملة للدفع الإلكتروني بحلول ديسمبر 2016 ، من المتوقع أن يتجاوز الرقم 10.000 بحلول نهاية عام 2020. و قد أتاح هذا التطوير دفع مختلف الفواتير للمرافق العامة ، الاتصالات ، التأمين و الأمور الإدارية الأخرى إلكترونيا.

[1] Ibid.

[2] المصدر : https://www.mpttn.gov.dz/fr/content/principales-r%C3%A9alisations تاريخ الزيارة 2019/09/26.

[3] OBG, The Report: Algeria 2017., 146.

[4] Ibid., 141.

لضمان شفافية المدفوعات عبر الإنترنت و تنفيذ تدابير حماية المستهلك ، أصدرت الدولة قانون لتنظيم قطاع الدفع الإلكتروني. حيث أدى تغلغل الجيل الرابع G4 إلى إعادة تصميم ديناميكيات الاتصالات ، مما أدى إلى تدفق مستمر للبيانات التي تحتاج إلى إضفاء الطابع الديمقراطي عليها من أجل حماية المستهلك ، و خدمات تسييل الأموال و تنظيمها عبر خدمات الدفع الإلكتروني ، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من التطوير لسد الفجوة.

خاتمة الفصل الثالث

لقد تم التعرض في هذا الفصل إلى تحليل تطور النفقات العمومية و الإستثمارات العمومية و التنافسية و الترابط بينهم مستعينين بذلك على الأرقام و المؤشرات المحلية و الدولية.

فيما يخص المبحث الأول تطرقنا إلى الإطار التحليلي للإستثمارات و المساهمة الإقتصادية لأهم القطاعات التي ترتكز عليها الأنشطة الإقتصادية في الجزائر كما إستعرضنا واقع التنافسية في الجزائر عبر تقارير المنتدى العالمي للتنافسية و أهم النقاط التي أصبحت عائقا لتطور الإقتصادي الجزائري.

المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى دور الإستثمارات العمومية في تحسين المتطلبات الأساسية للتنافسية و ذلك لإرتباطها بتوفير أدنى شروط الحياة كتوفير الصحة ، التعليم ،السكن ، مياه الشرب ....

المبحث الثالث خصص إلى دور الإستثمارات العمومية في تحسين كفاءة الإقتصاد حيث تعتبر قطاعات النقل ، الطاقة و الإعلام و تكنولوجيا المعلومات من أهم عناصر بناء إقتصاد حديث ، خصوصا لما يشهده العالم من سرعة التغيير في كل المجالات و متطلبات العولمة التي تحتم تدارك الدول النامية للفجوة التي أحدثتها الدول المتقدمة.

سيسمح لنا الفصل الثالث من إختيار المتغيرات التي يمكن أن تقام من خلالها الدراسة القياسية. كما أن الفصلين النظريين سمحا لنا بتحديد أهم العناصر التي يمكن للدول الإرتكاز عليهم من خلال الإستثمارات العمومية لبناء قاعدة قوية تسهم في التنافسية الوطنية.

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة بين الإستثمارات العمومية ، التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر.

مقدمة الفصل الرابع

إعتمدت الجزائر مجموعة من السياسات المالية لدعم النشاط الإقتصادي 1980-2017 عبر برامج ثلاثية ،رباعية و خماسية، كان العامل المشترك بينها هي التنمية البشرية ، التنمية الإقتصادية ، بناء قاعدة قوية للمنشآت القاعدية، تحسين الخدمة العمومية و تحسين نوعية التعليم في أطواره الثلاث.

تتعلق الإنتقادات المختلفة لمزايا هذه السياسات المالية بقدرة الدولة على تحفيز الإقتصاد من خلال الإستثمارات العمومية. حيث أن إنتاجية بعض الإستثمارات العمومية يكون لها أثر سلبي على النمو الإقتصادي في المدى الطويل و حتى في المدى القصير. حتى نستطيع معرفة أثر هذه الإستثمارات العمومية على النمو الإقتصادي إرتأينا الإرتكاز على دراسة .A. Adam et al (2011) [1] الذي أعتبر أن تقييم الإستثمارات العمومية يكون عبر مرحلتين. تتمثل المرحلة الأولى في دراسة أثر التدفقات المالية للإستثمارات العمومية على النمو الإقتصادي حيث إعتبرها كمدخلات (Input) أو بمعنى آخر تكلفة أو سعر هذه الإستثمارات مثل الإستثمارات العمومية نسبة إلى الناتج المحلي في التربية و التعليم العالي و البنية التحتية ... كل نوع على حدى و المرحلة الثانية هي تقييم مخرجات هذه الإستثمارات العمومية (Output) أو بمعنى آخر نوعية هذه الإستثمارات مثل نسبة التدرج المدرسي لتقييم مخرجات الإستثمارات العمومية في التربية ... . سيتطرق هذا الفصل إلى دراسة أثر الإستثمارات العمومية (مدخلات و مخرجات) و التنافسية و النمو الإقتصادي ، كما سيتطرق إلى دراسة السببية و العلاقة المثلثية بين المتغيرات الثلاث.

دراسة العلاقة قياسيا على المدى القصير و الطويل تتطلب ثلاث نماذج ديناميكية . سنستعمل نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لمحاولة معرفة علاقة الإستثمارات العمومية (مدخلات و مخرجات) و التنافسية و النمو الإقتصادي عبر هذه النماذج حيث سيخصص الأول لمعرفة علاقة مدخلات الإستثمارات العمومية عبر مختلف مركباتها و التنافسية و النمو الإقتصادي . النموذج الثاني سيخصص لمعرفة علاقة الإستثمارات العمومية (مخرجات) و التنافسية و النمو الإقتصادي. أما النموذج الثالث سيتطرق إلى دراسة العلاقة المثلثية للإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر مع دراسة إتجاه السببية بين المتغيرات الثلاث .

[1] Antonis Adam, Manthos Delis, and Pantelis Kammas, “Public Sector Efficiency: Leveling the Playing Field between OECD Countries,” Public Choice 146, no. 1 (2011): 169,170.

المبحث الأول : القياس الإقتصادي لأثر الإستثمارات العمومية (المدخلات) و التنافسية و النمو الإقتصادي

1. منهجية الدراسة

دراسة علاقة الإستثمارات العمومية (مدخلات) و التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر تتطلب تقييم الأهداف التي بنيت عليها هذه الإستثمارات . بمعنى آخر محاولة معرفة أثر هذه الإستثمارات العمومية التي خصصت لتحسين التنمية البشرية ، التنمية الإقتصادية ، بناء قاعدة قوية للمنشآت القاعدية و تحسين نوعية التعليم على النمو الإقتصادي على المدى القصير و الطويل خصوصا . حيث بينت الدراسات النظرية و التجريبية إختلاف أثر الإستثمارات العمومية على النمو الإقتصادي ، لذلك يترتب علينا تقدير نموذج نستطيع من خلاله تبيان هذا الأثر.

متغير النمو الإقتصادي هو المتغير التابع في دراستنا القياسية هذه ، و أما المتغيرات الأخرى فهي مستقلة . سنرتكز على دراسة J.Maingi (2017) [1] فيما يخص أخذه لمتغيرات الإستثمارات العمومية بمختلف أنواعها كتدفقات مالية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي و ستضيف الدراسة متغيرات أخرى و التي تدخل ضمن مضمون التنافسية وفقا لدراستي Weymouth وFeinbers (2009) [2] و A.Akpo (2017) [3] اللذين حددوا ثلاثة أنواع من القدرة التنافسية على النحو التالي : القدرة التنافسية التنظيمية التي تنطوي على جاذبية بيئة الأعمال التنظيمية المحلية بمعنى آخر الجانب المؤسساتي للتنافسية. القدرة التنافسية للاستثمارات العمومية التي تقوم بها الدول لتعزيز إنتاجيتها مثل الإستثمارات في تكوين رأس المال البشري و البنية التحتية ... . القدرة التنافسية الخارجية التي تنطوي على انفتاح أي اقتصاد على تدفق السلع و الخدمات و الأفراد عبر حدوده.

لمعرفة العلاقة بين الإستثمارات العمومية (المدخلات) و التنافسية و النمو الإقتصادي سنعتمد على طريقة الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لدراسة العلاقة في المدى القصير و الطويل مع أخذ بعين الإعتبار تأثير القيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع على القيم الحالية للمتغير التابع.

2. متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في النمو الإقتصادي السنوي للناتج المحلي الإجمالي PIB الذي يعتبر في دراستنا هذه كمتغير تابع ، و كذا المتغيرات المستقلة التي تشمل الإستثمارات العمومية على شكل تدفقات مالية سنوية و التي تتمثل في إستثمارات الدولة في تحسين التنمية البشرية ، التنمية الإقتصادية ، بناء قاعدة قوية للمنشآت القاعدية و تحسين نوعية التعليم و هي تشكل الأولويات التي تنفق عليها الدولة سنويا ميزانيتها.

[1] James N. Maingi, “The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Kenya: 1963-2008,” Advances in Economics and Business 5, no. 12 (2017): 635–662.
[2] Stephen Weymouth and Richard Feinberg, “National Competitiveness in Comparative Perspective: Evidence from Latin America,” Latin American Politics and Society 53, no. 3 (2011): 144–146.
[3] Ekpo, “Public Investment and Competitiveness in ECOWAS: An Empirical Investigation.”

الفترة المختارة للدراسة هي من سنة 1980 إلى سنة 2018 و هي سلسلة زمنية طويلة نسبيا لإعطاء نتائج مقبولة إحصائيا و إقتصاديا.

الجدول رقم 1.4 يبين متغيرات الدراسة ، مصادرها و ترميزها لأهداف الدراسة.

جدول 1.4 : متغيرات الدراسة ، ترميزها و مصادرها

رمز السلسلة	متغيرات الدراسة	التمثيل proxy	المصدر
Log_PIB_H	النمو الإقتصادي	الناتج الداخلي الخام للفرد	البنك الدولي
Log_infra	التدفقات المالية للإستثمارات العمومية في البنية التحتية الأساسية.	إعتمادات الدفع السنوية للإستثمارات العمومية في البنية التحتية الإقتصادية نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي.	وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.
Log_Educform	التدفقات المالية للإستثمارات العمومية في قطاع التعليم و التكوين المهني.	إعتمادات الدفع السنوية للإستثمارات العمومية (ميزانية التسيير + التجهيز) في التعليم و التكوين المهني نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي.	وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.
Log_R_S	التدفقات المالية للإستثمارات العمومية في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي .	إعتمادات الدفع السنوية للإستثمارات العمومية في التعليم العالي (ميزانية التسيير + التجهيز) نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي.	وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.
Log_Sant	التدفقات المالية للإستثمارات العمومية في قطاع الصحة .	إعتمادات الدفع السنوية للإستثمارات العمومية في الصحة (ميزانية التسيير + التجهيز) نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي.	وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.
Log_Agri	التدفقات المالية للإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة .	إعتمادات الدفع السنوية للإستثمارات العمومية في الفلاحة نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي.	وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.
Log_DP_Soc	التدفقات المالية للنفقات العمومية في الجانب الإجتماعي	إعتمادات الدفع السنوية للنفقات العمومية في الجانب الإجتماعي نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي.	وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.
Log_Op	التنافسية الخارجية	مؤشر الإنفتاح التجاري.	البنك الدولي.
Log_Soceco	التنافسية التنظيمية (البعد المؤسساتي)	مؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية Socioeconomic Conditions.	قاعدة بيانات The International Country Risk Guide.
Log_Sec_priv	التنافسية الإقتصادية الكلية (التنافسية الداخلية)	الديون الممنوحة للقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.	البنك الدولي.

3. أثر الإستثمارات العمومية (المدخلات) و التنافسية على النمو الإقتصادي (النموذج الأول)

تحديد أثر الإستثمارات العمومية (المدخلات) و التنافسية و النمو الإقتصادي في المدى الطويل سيتم من خلال تقدير نموذج قياسي يفسر النمو الإقتصادي بواسطة المتغيرات المستقلة التالية : الإستثمارات العمومية في البنية التحتية ، الإستثمارات العمومية في الفلاحة و الري ، الإستثمارات العمومية في التعليم و التكوين المهني ، الإستثمارات العمومية في التعليم العالي و البحث العلمي، الإستثمارات العمومية في الصحة و النفقات العمومية على الجانب الإجتماعي إضافة إلى المتغيرات الأخرى التي تشكل أبعاد التنافسية حيث سيكون مؤشر الظروف الإجتماعية و الإقتصادية كبيدل للبعد المؤسساتي (الركيزة الأولى للتنافسية) ، الإستثمار الخاص سيمثل التنافسية الداخلية الوطنية كبديل لبعد البيئة الكلية الإقتصادية (الركيزة الثالثة) . و سيمثل مؤشر الإنفتاح الإقتصادي التنافسية الخارجية.

النمو الإقتصادي يكتب بالمتغيرات المستقلة كالتالي :

$$PIBH_t = f(Infra_t, Educform_t, RS_t, Sant_t, DEPSoc_t, Agri_t, op_t, Soceco_t, Ipriv_t) \ldots(1)$$

إن نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الذي طوره Pesaran et al. (2001) [1] يعتبر كبديل لإختبارات التكامل المشترك المعروفة حيث يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء الزمنية للحصول على أفضل نموذج مقدر .يمتاز هذا النموذج بكونه لا يأخذ بعين الإعتبار إذا ما كانت جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة I(0) أو الدرجة I(1) فقط و لا يجب أن يكون أيا من هذه السلاسل من الدرجة I(2) . كما أن النموذج يعطي أفضل النتائج للمعلمات في المدى الطويل و إن كان حجم العينة صغير على عكس نماذج التكامل المشترك التقليدية.

النموذج يمتاز كذلك بفصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل في نفس النموذج بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير الثابت [2].

بإفتراض خطية العلاقة بين المتغيرات للمعادلة (1) يكتب النموذج كما يلي :

$$Log_PIB_H_t = (Log_Infra_t + Log_Educform_t + Log_R_S_t + Log_Sant_t + Log_DEP_Soc_t + Log_Agri_t + Log_op_t + Log_Soceco_t + Log_Ipriv_t) \ldots\ldots (2)$$

نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) يكتب كما يلي :

[1] Pesaran M.H, Shin Y., and Smith R.J., "Bounds Testing Approaches To the Analysis," Journal of Applied Econometrics 326, no. February 1999 (2001): 289–326.
[2] PJonas Kibala Kuma, "Modélisation ARDL , Test de Cointégration Aux Bornes et Approche de Toda-Yamamoto : Éléments de Théorie et Pratiques Sur Logiciels," Centre de Recherches Economiques et Quantitatives ((2018): 1–55.

$$log\Delta PIB_H_t =$$
$$a_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \, log\Delta PIB_H_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \, log\Delta \, infra_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_i \, log\Delta \, Educform_{t-i} +$$
$$\sum_{i=1}^{p} \delta_i \, log\Delta \, R_S_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \epsilon_i \, log\Delta \, Sant_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \theta_i \, log\Delta \, DEP_soc_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \vartheta_i \, log\Delta \, Agri_{t-i} +$$
$$\sum_{i=1}^{p} \mu_i \, log\Delta \, op_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \pi_i \, log\Delta \, Soceco_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \rho_i \, log\Delta \, Ipriv_{t-i}) + \omega_1 log \; infra_t \; +$$
$$\omega_2 \; log \; Educform_t \; + \omega_3 log \; R_S_t + \omega_4 \; log \; Sant_t \; + \omega_5 \; log \; DEP_soc_t \; \omega_6 \; log \; Agri_t \; +$$
$$\omega_7 log \; op_t \; + \omega_8 log \; Soceco_t \; + \omega_9 \; log \; Ipriv_t + \; U_t \; \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث تعتبر $\rho، \pi، \mu، \vartheta، \theta، \epsilon، \delta، \gamma، \beta، \alpha$ معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير

و $\omega_1، \omega_2، \omega_3، \omega_4، \omega_5، \omega_6، \omega_7، \omega_8$ و ω_9 هي معلمات المتغيرات المستقلة في المدى الطويل . U_t تمثل البواقي.

يتبين من النموذج رقم (3) أن المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة و كذا القيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة . التكامل المشترك وفقا لـ Pesaran et al. (2001) في نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة يرتكز على تحديد طول فترات الإبطاء الموزعة حيث يستخدم عادة معايير منها (Akaike info criterion) ، (Schwarz criterion) و (Hannan-Quinn criterion).

3.1. إختبار فترة الإبطاء المثلى بإستخدام شعاع الذاتي الإنحدار VAR

قبل إختبار وجود تكامل مشترك لابد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة عن طريق نموذج VAR شعاع الذاتي الإنحدار بتقنية (Lag length) و ذلك لتفادي الإرتباط الذاتي لحد الخطأ.

جدول 2.4 : معايير إختبار درجة التأخر

درجة التأخر	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-7.027865	NA	1.19e-12	0.920425	1.355808	1.073918
1	289.4317	416.6459*	3.49e-17	-9.699013	-4.909797*	-8.010590
2	428.4504	120.2323	1.62e-17*	-11.80813*	-2.665080	-8.584775*

المصدر: الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 * تشير إلى فترة الإبطاء المثلى حسب مختلف المعايير.

نستخلص أن فترة الإبطاء المثلى هي (2) وفق معايير FPE ، AIC و HQ حيث أنها تحقق أدنى قيمة .

شكل 1.4 : إختبار فترة الإبطاء المثلى للنموذج

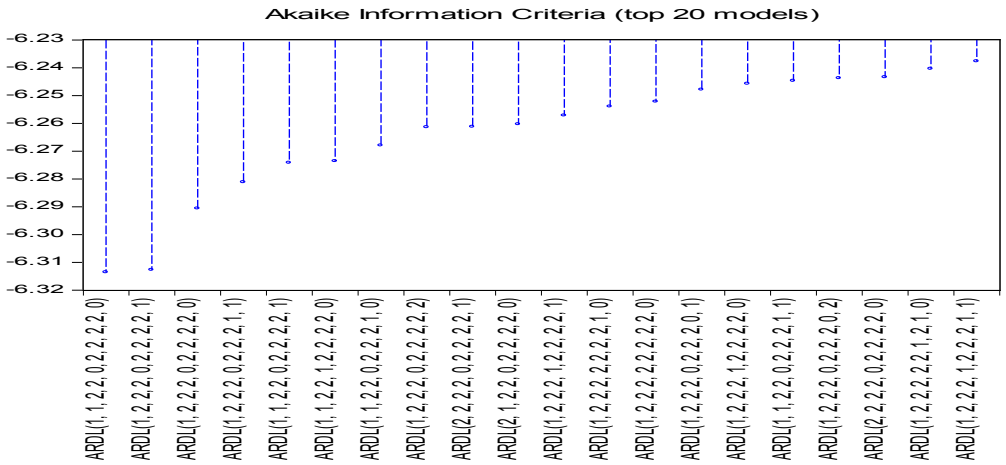

المصدر: الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 9 .

من خلال الشكل رقم 1.4 يتبين أن فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي (1,1,2,2,0,2,2,0,2,2) مما سيدفعنا إلى تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة على هذا الأساس.

3.2. إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

قبل إختبار تقدير العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة لابد من التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية و ذلك لتفادي التقديرات الزائفة التي قد تنتج إذا ما كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة . تستخدم عدة إختبارات لفحص إستقرارية السلاسل الزمنية ومن أشهرها ديكي– فوللر المتطور (Augmented Dicky Fuller) و (Phillps Perron) . سنقوم باستعمال اختبار الجذر الأحادي و المتمثل في اختبار ديكي– فوللر المتطور (ADF) على كل متغيرات النموذج. و يعتمد تطبيق هذا الاختبار على تحديد درجة التأخير، و التي حددناها بواحد (1) و ذلك من خلال استعمال معيار دالة الارتباط الذاتي الجزئي. الجدول 3.4 يلخص اختبار ADF.

شكل 2.4 : تطور متغيرات الدراسة

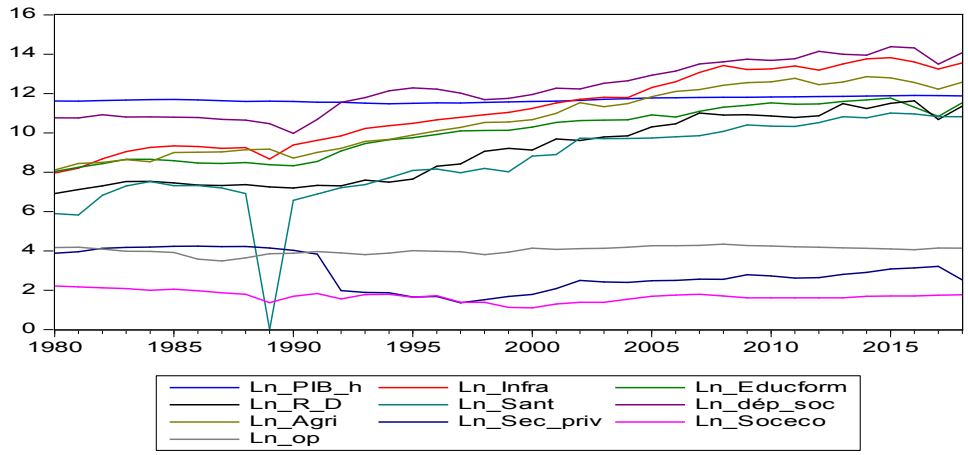

المصدر: الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 9 .

من خلال الشكل رقم 2.4 للمتغيرات يظهر لنا أنه يمكن وجود مركبة الاتجاه العام، و بالتالي يحتمل أن تكون بعض هذه المتغيرات غير مستقرة.

جدول 3.4 : اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF.

المتغيرات	استقرارية السلاسل عند المستوى		استقرارية سلاسل عند الفروق الأولى		درجة التكامل
	ADF^c	الإحتمال	ADF^c	الإحتمال	
Log_PIB_H	-1.6189	0.7660	-3.0978	0.0029	I(1)
LogInfra	-1.8088	0.6807	-5.6263	0.0000	I(1)
LogR_S	-2.0419	0.5603	-7.4869	0.0000	I(1)
LogEduform	-1.6335	0.7605	-4.7938	0.0024	I(1)
LogSant	0.9253	0.9997	-9.3354	0.0000	I(1)
LogDEP_soc	-0.4911	0.8820	-5.1203	0.0010	I(1)
Log Agri	-1.3457	0.8606	-6.2007	0.0000	I(1)
Logop	-2.5272	0.3141	-4.6699	0.0032	I(1)
LogSoceco	-2.0165	0.5739	-7.1486	0.0000	I(1)
Loglpriv	-1.2615	0.8823	-4.7688	0.0025	I(1)

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

نلاحظ من الجدول رقم 3.4 أن القيمة الإحصائية لديكي فوللر المتطور المحسوبة (ADF^c) في السلاسل الأصلية أكبر من القيمة المجدولة لديكي فوللر المتطور عند مستوى 5%، بالنسبة المتغيرات ، logPIB_H ، LogInfra ، LogR_S ، LogEducform ، LogSant ، LogDEP_soc، LogAgri ، Logop ، LogSoceco و Loglpriv و من خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، و بالتالي فالسلاسل ، logPIB_H ، LogInfra ، LogR_S ، LogEducform ، LogSant، LogDEP_soc ، LogAgri ، Logop، LogSoceco و Loglpriv غير مستقرة عند المستوى الصفر، و هذا ما أدى بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات الأولى لكل السلاسل السابقة. و من خلال دراسة استقرارية سلاسل الفروق الأولى في نفس الجدول نلاحظ أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة (ADF^c) أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 5% ، بالنسبة لسلسلة الفروقات الأولى للمتغيرات D(logPIB_H) ، D(LogInfra)، D(LogR_S) ، D(LogEducform) ، D(LogSant) ، D(LogDEP_soc) ، D(LogAgri) ، D(Logop) ، D(LogSoceco) و D(Loglpriv) و من خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، و بالتالي فالسلاسل D(logPIB_H) ، D(LogInfra)، D(LogR_S) ، D(LogEducform) ، D(LogSant) ، D(LogDEP_soc) ، D(LogAgri) ، D(Logop) ، D(LogSoceco) و D(Loglpriv) هي مستقرة من الدرجة I(1).

3.3. إختبار التكامل المشترك من خلال إختبار الحدود

بعد تحديد فترة الإبطاء المثلى و إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حيث وجدناها كلها مستقرة من الدرجة I(1) نستطيع الآن إختبار وجود علاقة تكامل مشترك . وفقا لـ Pesaran et al. (2001) فنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة يرتكز على إختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج H_0 و الفرضية H_1 البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج و التي يمكن كتابتها على الشكل التالي :

$$\begin{cases} H_0 : \omega_1 = \omega_2 = \omega_3 = \omega_4 = \omega_5 = \omega_6 = \omega_7 = \omega_8 = \omega_9 \\ H_1 : \omega_1 \neq \omega_2 \neq \omega_3 \neq \omega_4 \neq \omega_5 \neq \omega_6 \neq \omega_7 \neq \omega_8 \neq \omega_9 \end{cases}$$

لإختبار وجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة نستعمل إختبارات الحدود (ARDL Bounds Test) و هي تعتمد على إحصائية الإختبار F-Statistics حيث إذا كانت قيمة F-Statistic أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة للحدود (Critical Value Bounds) فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك . أما إذا كانت F-Statistc أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة للحدود فإننا نقبل فرضية العدم و التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك . أما إذا كانت القيمة المحسوبة F-Statistic تقع ما بين الحد الأعلى و الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة عندئذ لا يمكن أن نقرر[1] .

جدول 4.4 : إختبارات الحدود (Bounds Test)

الإختبار	القيمة	عدد المتغيرات
إحصائية F-statistic	5.80	9
حدود القيمة الحرجة		
مستوى المعنوية	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
10%	1.88	2.99
5%	2.14	3.3
2.5%	2.37	3.6
1%	2.65	3.97

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

نلاحظ من الجدول رقم 4.4 أن قيمة F-statistic المحسوبة (5.80) هي أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى (2.99) ، (3.3) ، (3.6) و (3.97) عند كل مستويات المعنوية 10% ، 5% ، 2,5 % و 1% على التوالي، مما يدفعنا إلى أن نرفض

[1] Ibid., 25.

فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك و نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك أي علاقة توازنية على المدى الطويل.

3.4. تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

من إختبارات الحدود تبين لنا أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد و المتغيرات المستقلة ، مما يدفعنا إلى تقدير العلاقة بالإعتماد على فترة الإبطاء المثلى للنموذج (1,1,2,2,0,2,2,0,2,2) وفق معيار (Akaike Information Criteria) ، حيث يعتبر النموذج الأمثل . و بالتالي قمنا بتقدير معلمات النموذج للمدى القصير و الطويل كما هو مبين في الجدول رقم 5.4 و 6.4 كما يلي :

جدول 5.4 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للمدى القصير

المتغيرات	المعاملات	t المحسوبة	الإحتمال
D(log_Agri)	-0.001	-0.920	0.37
D(log_Agri(-1))	0.023	1.724	0.10
D(logDEP_Soc)	-0.006	0.014	0.64
D(logDEP_Soc (-1))	0.022	2.252	**0.04
D(logEducform)	0.042	1.947	*0.07
D(logEducform (-1))	-0.101	-4.252	***0.00
D(LogInfra)	-0.016	-1.038	0.31
D(logR_S)	-0.023	2.525	**0.02
D(logR_D(-1))	-0.018	-1.510	0.15
D(logSant)	-0.006	-2.262	**0.04
D(logIpriv)	-0.004	-0.464	0.65
D(logIpriv (-1))	-0.022	-2.073	**0.05
D(logOp)	0.028	1.263	0.22
D(logSoceco)	0.070	2.175	**0.04
D(logSoceco(-1))	-0.021	-1.118	0.28
CointEq(-1)	-0.662	-4.844	***0.00
Cointeq = logPIB_H - (-0.067*logAgri - 0.056*logDEP_soc +0.274*logEducform - 0.090*logInfra +0.109 *logR_S - 0.010*logSant+0.075*logIpriv+0.180*logsoceco+0.043*log_op +9.773)			

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 . *** معنوي عند 1% ** معنوي عند 5% * معنوي عند 10% .

نلاحظ من الجدول رقم 5.4 أن معظم معاملات نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لمعادلة المدى القصير ليس لديها معنوية إحصائية في الفترات الحالية و فترات الإبطاء ما عدا معاملات كل من logEducform (الفترة الحالية و فترة

الإبطاء) ، logDEP_Soc (فترة الإبطاء) ، logR_S (الفترة الحالية) ، logSant (الفترة الحالية) ، logIpriv (فترة الإبطاء) ، logSoceco (الفترة الحالية).

جدول 6.4 : نتائج تقدير معاملات متغيرات نموذج (ARDL) للمدى الطويل

المتغيرات	المعاملات	t المحسوبة	الإحتمال
log_Agri	-0.067	-2.582	**0.02
logDEP_Soc	-0.056	-2.200	**0.04
logEducform	0.274	4.849	***0.00
LogInfra	-0.090	-3.604	***0.00
logR_S	0.108	5.985	***0.00
logSant	-0.010	-2.283	**0.03
logIpriv	0.075	5.803	***0.00
logOp	0.043	1.107	0.28
logSoceco	0.180	3.978	***0.00
C	9.773	44.270	***0.00
Prob (F-statistic) = 0.00 F-statistic = 346.13 R^2 =0.99 A.R^2= 0.99 D.W = 2.52			

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 . *** معنوي عند 1% ** معنوي عند 5%.

الجدول رقم 6.4 يبين القدرة التفسيرية للنموذج ، و هذا ما يدل عليه معامل التحديد الذي يبين النسبة المؤوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة LogInfra ، LogR_S ، LogEducform ، LogSant ، LogDEP_soc، LogAgri ، Logop ، LogSoceco و LogIpriv المتغير التابع logPIB_H . تبين نتيجة التقدير أن معامل التحديد المصحح تساوي 0.99 ، و بالتالي فإن المتغيرات المفسرة تشرح ما نسبته 99 % المتغير التابع و 1% المتبقية هي لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج ، مما يدفعنا لإستنتاج أنه هناك علاقة جد قوية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المدى الطويل.

كما أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F-Statistic) و التي تساوي 346.13 هي أكبر من القيمة الجدولية 2.53 ، و ($prob\ F - stat = 0.00 < 0,01$) مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية بمستوى ثقة 99% .

كما نلاحظ أيضا أن معظم معاملات المتغيرات المفسرة لديها معنوية إحصائية ماعدا متغير logOp .

3.4.1. <u>التحليل الإحصائي لنتائج التقدير</u>

3.4.1.1. <u>علاقة الأجل القصير</u>

نلاحظ من خلال الجدول رقم 5.4 أن معظم معاملات المتغيرات غير معنوية إحصائيا عند مستوى 5% ، مما يعني ضعف أثر المتغيرات المفسرة على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الأجل القصير. كما أظهرت النتائج أن معامل إبطاء

حد الخطأ الذي يكشف عن سرعة أو بطأ عودة المتغيرات إلى حالة التوازن جاء معنوي ، حيث يجب أن يكون هذا المعامل معنويا و سالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات . يشير معامل تصحيح الخطأ (-1)CointEq على الجدول رقم 5.4 و الذي جاءت إشارته سالبة و معنوية عند المستوى ($prob = 0.00 < 0,01$) مما يزيد من دقة و صحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل . تقدر قيمة معامل تصحيح الخطأ بـ 0,66- و هي تعني سرعة تصحيح الخطأ ، أي أن 66% من جميع الإنحرافات و الإختلالات في توازن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية حيث يتم الوصول إلى التوازن بعد تقريبا سنة و نصف، مما يشير إلى أن التعديل أو التكيف كان بطيء نسبيا.

3.4.1.2. <u>علاقة الأجل الطويل</u>

نلاحظ من الجدول رقم 6.4 لمعاملات الأجل الطويل أن المتغيرات كلها معنوية إحصائيا أي أنها تأثر معنويا في المدى الطويل على متغير الناتج المحلي الإجمالي للفرد عند مستوى 1 % و 5% ماعدا logOp (الإنفتاح الإقتصادي).إقتصاديا النموذج المقدر يتوافق إقتصاديا مع الدراسات التجريبية و النظرية التي تم التطرق إليها سابقا ، حيث جاءت معاملات كل من الإستثمارات العمومية في التعليم و التكوين المهني ، التعليم العالي و البحث العلمي، الإستثمار الخاص (التنافسية الداخلية) و مؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية (التنافسية المؤسساتية) موجبة و ذات معنوية أما مؤشر الإنفتاح الإقتصادي (التنافسية الخارجية) فهو موجب و غير معنوي مما يدل على وجود علاقة طردية بينها و بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

معاملات كل من الإستثمارات العمومية في البنية التحتية ، الإستثمارات العمومية في الفلاحة و الري ، الإستثمارات العمومية في الصحة و النفقات العمومية ذات الطابع الإجتماعي جاءت سالبة و معنوية مما يدل على وجود علاقة عكسية بينها و بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

يمكن تفسير معاملات النموذج المقدر للمدى الطويل على النحو التالي :

- **تنافسية الإستثمارات العمومية :**

- ✓ الإستثمارات العمومية في قطاع التعليم و التكوين : كل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية في التعليم و التكوين المهني بنسبة 1% تحدث تغير طرديا بنسبة 0.27% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- ✓ الإستثمارات العمومية في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي : كل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي بنسبة 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.1% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- ✓ الإستثمارات العمومية في قطاع الصحة : كل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية في قطاع الصحة بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.01% - في الناتج المحلي الإجمالي للفرد .

- ✓ الإستثمارات العمومية في البنية التحتية الأساسية : كل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية في البنية التحتية الأساسية بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.09- % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- ✓ النفقات العمومية على الجانب الإجتماعي : كل تغير في نسبة النفقات العمومية على الجانب الإجتماعي بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.05- % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- ✓ الإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة و الري : كل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة و الري بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.06- % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

❖ **التنافسية الخارجية :**

- ✓ مؤشر الإنفتاح الإقتصادي : كل تغير في نسبة مؤشر الإنفتاح الإقتصادي بنسبة 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.04% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد (غير معنوية إحصائيا).

❖ **التنافسية الداخلية :**

- ✓ نسبة الديون الممنوحة للقطاع الخاص و التي تمثل الإستثمارات الخاصة : كل تغير في نسبة الإستثمار الخاص بنسبة 1 % تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.07 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

❖ **التنافسية التنظيمية (المؤسسات) :**

- ✓ مؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية (المؤسسات) : كل تغير في مؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية بنسبة 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.18 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

3.5. إختبارات جودة النموذج و إستقراره

للكشف عن مختلف المشاكل الشائعة التي قد تشوه القدرة التنبؤية للنموذج سنعتمد على الإختبارات التالية :

3.5.1. <u>إختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء LM Test</u>

الإعتماد على إحصائية ديربن واتسن DW وحدها لا تكفي لإختبار وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية، و هي لا تعطي نتائج دقيقة ذات مصداقية إحصائية لذلك يُستعمل إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM الذي يعطي نتائج دقيقة . تشير الفرضية H_0 إلى عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي بينما تشير الفرضية البديلة H_1 إلى وجود إرتباط ذاتي بين البواقي . نتائج الجدول التالي تبين ما يلي :

جدول 7.4 : نتائج إختبار إرتباط سلسلة البواقي

إختبار إرتباط سلسلة البواقي: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
H_0 : عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي			
0.17	Prob. F(2,11)	2.05	F-statistic
0.06	Prob. Chi-Square(2)	10.06	Obs*R-squared

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

من خلال الجدول رقم 7.4 نلاحظ أن القيمتين الاحتماليتين لإختبار فيشر و اختبار LM أكبر من مستويات المعنوية (5% و 10 %) و بالتالي فالقيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية إذن نقبل فرضية العدم و هي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

3.5.2. اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity

مشكل عدم ثبات التباين يتمثل في تغير تباين حد الخطأ العشوائي مع تغير قيم المتغيرات المفسرة مما يأثر على نوعية المعلمات المقدرة . سنستعمل إختبار ARCH (Heteroskedasticity Test) للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين . حيث تبين فرضية العدم H_0 ثبات التباين بينما تبين الفرضية البديلة H_1 عدم ثبات التباين . الجدول التالي يبين نتائج التقدير وفقا لهذا الإختبار.

جدول 8.4 : نتائج إختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity test

اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test : ARCH			
H_0 : ثبات التباين			
0.90	Prob. F(23,13)	0.54	F-statistic
0.74	Prob. Chi-Square(23)	18.19	Obs*R-squared

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

من خلال الجدول رقم 8.4 نلاحظ أن القيمتين الاحتماليتين لإختبار فيشر و اختبار ARCH أكبر من مستويات المعنوية (1%، 5% و 10 %) و بالتالي فالقيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، إذن نقبل فرضية العدم و هي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

3.5.3. اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي

لإختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي سنعتمد على إحصائية Jarque Bera (J-B) الذي يعتمد على معامل التناظر Skewness و التفلطح Kurtosis . فرضية العدم H_0 تنص على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي و قيمة الإحتمال الموافق لإختبار (J-B) أكبر من 5 % ، بينما تنص الفرضية البديلة H_1 على أن البواقي لا تتبع توزيع طبيعي و قيمة الإحتمال الموافق لإختبار (J-B) أصغر من 5 %. الجدول و الشكل التاليين يبينان نتائج الإختبار.

جدول 9.4 : نتائج اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي

اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي Normality test Jarque Bera			
H_0 البواقي تتبع توزيع طبيعي			
0.68	Prob	0.76	Jarque Bera

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

شكل 3.4 : اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي Normality test Jarque Bera

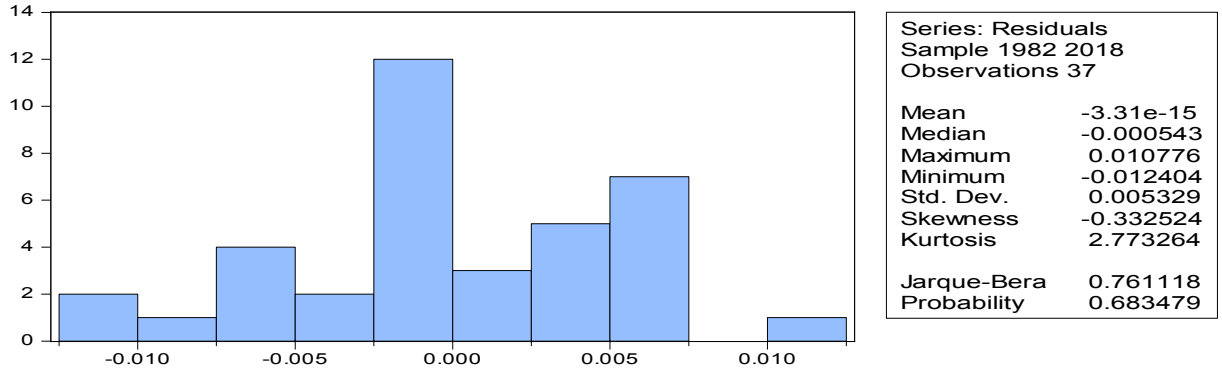

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

من خلال الجدول رقم 9.4 و الشكل رقم 3.4 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية 0.68 أكبر من مستويات المعنوية عند (1%، 5 % و 10 %) و بالتالي فالقيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، إذن نقبل فرضية العدم و هو أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3.5.4. <u>إختبار إستقرار و ملائمة النموذج المقدر</u>

3.5.4.1. <u>إختبار إستقرار النموذج</u>

للتأكد من خلو المعطيات المستعملة في هذه الدراسة القياسية من وجود أي تغيرات هيكلية عليها يجب إستخدام إختبارات المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) حيث يعتبران من بين أهم الإختبارات في هذا المجال لتوضيحهما أمرين مهمين ، الأول هو توضيح وجود أي تغير هيكلي في البيانات و الثاني مدى إستقرار و إنسجام المعلمات الطويلة الأجل مع معلمات القصيرة الأجل .

من شروط الإستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة أن يقع مسار تصحيح الخطأ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة. الشكلين التاليين يبينان النتائج :

شكل 4.4 : إختبار (Cusum) للإستقرار الهيكلي للنموذج

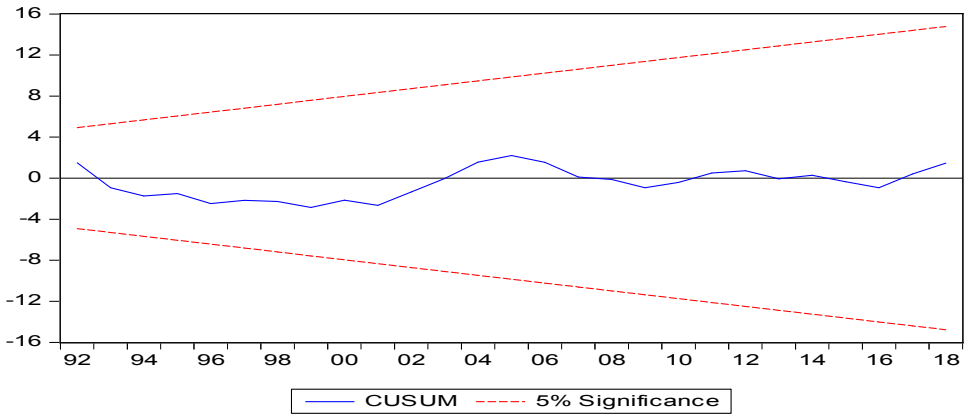

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

نلاحظ من الشكل رقم 4.4 أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر عن الخط الوسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى إستقرار النموذج عند حدود معنوية 5% .

شكل 5.4 : إختيار (Cusum of squares) للإستقرار الهيكلي للنموذج

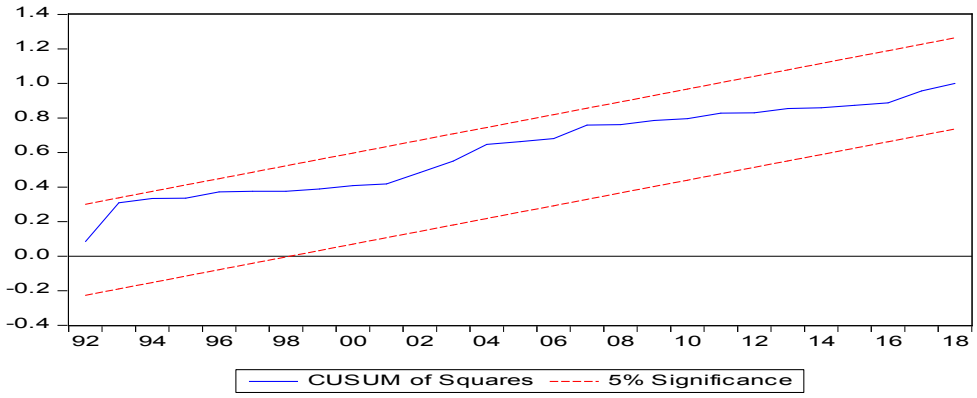

المصدر: الجدول من من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

الشكل رقم 5.4 لمجموع مربعات البواقي المعاودة (cusum of squares) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة .

ما يمكن إستنتاجه من هذين الإختبارين أن هناك إستقرار و إنسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل و نتائج الأجل القصير.

3.5.4.2. <u>إختبار صلاحية النموذج Test de spécification de Ramsey</u>

إختبار Ramsey (Test de spécification de Ramsey) يسمح بمعرفة إذا ما كان النموذج المقدر قد تم وصفه بشكل جيد و قد أخذ في الاعتبار جميع المتغيرات ذات الصلة التي ينطوي عليها شرح المتغير التابع . تتمثل فرضية العدم H_0 في أن النموذج موصف بشكل جيد و الفرضية البديلة H_1 تنص على أن النموذج غير موصف بشكل جيد. الجدول التالي يبن النتائج .

جدول 10.4 : نتائج إختبار ملائمة النموذج

اختبار Ramsey reset test			
H_0 : النموذج موصف بشكل صحيح			
0.08	**Prob**	1.86	**t-statistic**
0.08	**Prob**	3.49	**F-statistic**

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

من الجدول رقم 10.4 يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم الملائمة أي موصف بشكل جيد ، و ذلك بالإستنتاج من القيمة الإحتمالية التي تساوي 0.08 و هي أكبر من مستوى المعنوية 5% .

3.6. التحليل الإقتصادي لنتائج التقدير (النموذج الأول)

يمكن تفسير النتائج المقدرة على النحو التالي :

❖ **القدرة التنافسية للإستثمارات العمومية (المدخلات) :**

✓ **وجود أثر إيجابي لمتغير الإستثمارات العمومية في التعليم و التكوين على الناتج المحلي الإجمالي للفرد :**

تعتبر الإستثمارات العمومية في التعليم و التكوين المهني إستهلاكا خصوصا فيما يتعلق بميزانية التسيير (رواتب الموظفين ، الأساتذة...) مما يأثر على النمو الإقتصادي عبر الإستهلاك (الطلب الكلي) مما يزيد في العرض الكلي (أثر المضاعف) .

كما يعزى ذلك أيضا إلى الميزانيات السنوية (التسيير و الإستثمار) التي تخصص كل سنة لهذه الإستثمارات حيث أنه يمكن أن يكون للإنفاق العام آثار غير مباشرة و طويلة الأجل على النمو الإقتصادي كما هو الحال بالنسبة للإنفاق على التعليم و التكوين المهني الذي سيزيد نوعية رأس المال البشري الذي سيكون في المستقبل كمدخل (Input) في عملية الإنتاج مما ينعكس إيجابا على النمو الإقتصادي. فكل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية في التعليم و التكوين المهني بنسبة 1% تحدث تغير طرديا بنسبة 0.27% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

✓ **وجود أثر إيجابي لمتغير الإستثمارات العمومية في التعليم العالي و البحث العلمي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد:**

كسابقتها تعتبر الإستثمارات العمومية في التعليم العالي و البحث العلمي إستهلاكا خصوصا فيما يتعلق بميزانية التسيير (رواتب الموظفين ، الأساتذة...) مما يأثر على النمو الإقتصادي عبر الإستهلاك (الطلب الكلي) مما يزيد في العرض الكلي .

إن الإستثمارات العمومية في التعليم العالي و البحث العلمي تؤدي إلى زيادة في النمو الإقتصادي ، و هذا راجع من جهة إلى المجهودات التي بذلتها الدولة خاصة في الفترة الأخيرة من خلال إعطاء الأهمية للتعليم العالي و من جهة أخرى إلى أن الإستثمار في البحث و التطوير له أثر مباشر و فوري على الإنتاجية و الإبداع ، و له أثر غير مباشر بزيادة القدرة على إمتصاص التكنولوجيا المتطورة الموجودة في الدول المتقدمة أو عبر الأبحاث المتقدمة الناتجة عن المخابر المتواجدة . البحوث الأساسية التي تجريها الجامعات بشكل أساسي تزيد من مخزون المعرفة المتاح للمجتمع. لا يأخذ بالإعتبار النظام الحالي في إحتساب الناتج المحلي الإجمالي المعرفة الجديدة كمنتجات نهائية على عكس الإستثمارات المادية ، لذلك لا يتم تضمينها في قياس الناتج المحلي الإجمالي ،و بالتالي ، يتم تجاهل النتائج المباشرة للبحوث . و مع ذلك ، من المحتمل أن تفتح الأخيرة طرقا و حلول للشركات خصوصا في الجانب التنظيمي ، مما يؤثر بدوره على الإنتاجية. فكل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية في التعليم العالي و البحث العلمي بنسبة 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.10% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

✓ **وجود أثر سلبي لمتغير الإستثمارات العمومية في قطاع الصحة على الناتج المحلي الإجمالي للفرد :**

نرجع هذا الأثر السلبي الضعيف إلى عدم اتخاذ قرارات سليمة في ما يخص تحديد المسار المناسب للأهداف الصحية للسكان . حيث يتعين الأخذ في الإعتبار أن الصحة هي غاية في حد ذاتها ، أو هي وسيلة للنمو الإقتصادي. كما أن السياسات العمومية في قطاع الصحة تحتاج إلى ميكانيزمات للحد من عدم النجاعة و استخدام الموارد المخصصة في قطاع الصحة بشكل عقلاني حتى تكون هناك مؤسسات فعالة و قوى عاملة ماهرة ، من أجل جني كل فوائد هذا الإنفاق ، ينبغي على الدولة أن تضمن وجود هيكل اجتماعي و اقتصادي داعم و فعال للاستفادة الفعالة من هذه الموارد. في مثل هذه الحالة ، قد يوفر إدراج بعض المتغيرات الأخرى ، مثل الحكم الرشيد و الديمقراطية ، حلول عملية لزيادة فعالية هذا الإنفاق على النمو الإقتصادي [1]. فكل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية في الصحة بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.01% - في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

✓ **وجود أثر سلبي لمتغير الإستثمارات العمومية في البنية التحتية الأساسية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد:**

يمكن إيعاز الأثر السلبي على النمو الإقتصادي إلى أن الإستثمار في البنية التحتية يمكن أن يكون له تأثير سلبي على النمو الإقتصادي إذا انخفض المنتج الهامشي لمثل هذا الإستثمار عن سعر رأس المال الحقيقي ، أي زيادة تكلفة الإستثمار في حد ذاته عن التكلفة الحقيقية [2].

كما يمكن أن يكون هذا الأثر السلبي ناتج عن تأثير الطلب الناتج عن الإنفاق على البنية التحتية حيث عندما إعتمدت الجزائر في بناء هذه الهياكل الأساسية على العمالة الأجنبية فيما بعد بسبب الضغوطات الإجتماعية المتزايدة مما سبب آلية إقتسام الأرباح بين الشريك المحلي و الأجنبي هذا من جهة.

من جهة أخرى قد يكون لبعض المشاريع ذات الحجم الضعيف أو غير ذات الصلة تأثير محدود ، بحيث يؤدي تنفيذها و تمويلها في النهاية إلى تأثير سلبي على الإقتصاد. و بالتالي فإن ترشيد الاختيار للمشاريع الإستثمارية أمر ضروري. هذه الأخيرة تفتقد على وجه الخصوص إلى أساليب تحليل التكلفة و العائد للمشاريع الإستثمارية في الجزائر،حيث تهدف هذه الأساليب إلى تثمين المشروع من حيث عوائده على الإقتصاد و المجتمع. فكل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية في البنية التحتية الأساسية بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.09- % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

✓ **وجود أثر سلبي لمتغير النفقات العمومية ذات الطابع الإجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد:**

النفقات العمومية ذات الطابع الإجتماعي غالبا ما تنجم عن ظروف سياسية بالدرجة الأولى (السلم الإجتماعي) . لذلك فإن تركيبة و طبيعة هذه النفقات لا تكون ذات مردودية إقتصادية مباشرة و إنما هدفها الحد من ظاهرة معينة

[1] Boussalem, Boussalem, and Taiba, "The Relationship between Public Spending on Health and Economic Growth in Algeria : Testing for Co-Integration and Causality," 36,37.
[2] Fizza Younis, "Significance of Infrastructure Investment for Economic Growth," Munich Personal RePEc Archive, no. 72659 (2016): 25.

كتقليص معدلات البطالة عبر مختلف البرامج التي وجهت للشباب في إطار تشغيل الشباب بمختلف مسمياته و كذا توفير السكن بمختلف صيغه ،لذلك فإن هذا النوع من النفقة إذا لم يكن له القسط الوافر من الأطر القانونية و المتابعة اللازمة و الإصلاحات المناسبة فإن ذلك سوف يتحول إلى بما يسمى الريع لبعض الفئات خصوصا منها الشباب مما ينتج عنه مردودية جد ضئيلة خصوصا و أنه يعتبر كإستثمار في حد ذاته. فكل تغير في نسبة النفقات العمومية ذات الطابع الإجتماعي بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.05- % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

✓ **وجود أثر سلبي لمتغير الإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة و الري على الناتج المحلي الإجمالي للفرد:**

نرجع هذا الأثر السلبي الضعيف إلى فشل السياسة الزراعية عبر الإستثمارات العمومية في هذا القطاع في الوصول إلى الفلاحين الريفيين الحقيقيين خصوصا حجم و توزيع الدعم الذي لا يرتكز على قاعدة علمية و دراسات و بحوث ذات مصداقية لأن خطة الدعم الزراعي الحالية غير كافية. دعم الدولة الجزائرية للفلاحة أقل بستة أضعاف من دعم الإتحاد الأوروبي. على سبيل المثال يمنح الإتحاد الأوروبي 288 يورو لكل هكتار كدعم ، بالمقابل الجزائر تمنح 49 يورو فقط. بالإضافة إلى ذلك تعاني هذه الإعانات الضئيلة بالفعل من عدم الكفاءة و سوء الإدارة ، لدرجة أن هذا الدعم القليل لا يصل إلى من هم في أمس الحاجة إليه [1].

يمكن أن يكون لتهميش القطاع الفلاحي آثار ضارة طويلة الأجل على الأسر الريفية. مما سيسبب نزوحا لسكان الريف خصوصا الشباب إلى المدن الكبرى ، حيث توافر فرص الحصول على العمل . فكل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة و الري بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.06- % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

❖ **القدرة التنافسية الخارجية :**

✓ **وجود أثر إيجابي لمتغير مؤشر الإنفتاح الإقتصادي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد:**

على المدى الطويل يبقى مؤشر الإنفتاح الإقتصادي يأثر إيجابا على النمو الإقتصادي حيث أن كل تغير في نسبة مؤشر الإنفتاح الإقتصادي بنسبة 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.04% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد و هو ما يتفق مع النظرية الإقتصادية (غير معنوي إحصائيا).

❖ **القدرة التنافسية الداخلية :**

✓ **وجود أثر إيجابي لمتغير الإستثمار الخاص على الناتج المحلي الإجمالي للفرد:**

نرجع ذلك إلى مشاركة القطاع الخاص شيء فشيء في البرامج التنموية التي سطرتها الدولة و البرامج التي طرحتها ، خصوصا في قطاعي الأشغال العمومية و البناء مما يدل على أن الإستثمارات العمومية على المدى الطويل كان لها أثر إيجابي في بعث ديناميكية للقطاع الخاص. كما أنه غالبا ما يكون للإستثمار الخاص أثر ضعيف في البداية وهو ما

[1] Radhia Bouchakour and Slimane Bedrani, "Pluriactivity, the Dutch Disease and Sustainable Agriculture in Algeria," International Journal of Technology Management and Sustainable Development 14, no. 3 (2015): 234.

يتوافق مع النظرية الإقتصادية ، هذا التأثير يصبح إيجابيا على المدى الطويل ، حيث تعتبر عدم كفاءة الإستثمارات العمومية الغير فعالة هي السبب في التأثير السلبي أو المعدوم للاستثمار الخاص ، لأنه يمكن أن تحجب التأثير الإيجابي للاستثمار الخاص. في المدى الطويل، يتغير التأثير ليصبح إيجابي[1]. فكل تغير في نسبة الإستثمار الخاص بنسبة 1 % تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.07 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

- **القدرة التنافسية التنظيمية :**

✓ **وجود أثر إيجابي لمؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية (المؤسسات) على الناتج المحلي الإجمالي للفرد.**

و يرجع ذلك إلى أن الظروف الإقتصادية و الإجتماعية التي تتمثل في درجة الضغوط الإجتماعية و الإقتصادية التي يمكن أن تقيد أو تفيد عمل الحكومة أو تغذي عدم الرضا أو الرضا الاجتماعي تلعب دورا محوريا في النشاط الإقتصادي خصوصا إذا ما كانت مستقرة . فكل تغير في مؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية بنسبة 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.18 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد .

[1] Younis, “Significance of Infrastructure Investment for Economic Growth,” 19.

المبحث الثاني : القياس الإقتصادي لأثر الإستثمارات العمومية (المخرجات) و التنافسية و النمو الإقتصادي (النموذج الثاني)

1. منهجية الدراسة

لدراسة أثر الإستثمارات العمومية (المخرجات) ، التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر يجب توفر معطيات إحصائية لمحاولة معرفة هذا الأثر على النمو الإقتصادي على المدى القصير و الطويل على الخصوص . حيث بينت الدراسات النظرية و التجريبية إختلاف أثر الإستثمارات العمومية (مخرجات) على النمو الإقتصادي ، لذلك يترتب علينا تقدير نموذج نستطيع من خلاله تبيان هذا الأثر.

النموذج الذي سنرتكز عليه لدراسة أثر الإستثمارات العمومية (المخرجات) ، التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر هو مستلهم من دراسة كل من A.Edrees (2015) [1] و I, Kostakis (2014) [2] .

متغير النمو الإقتصادي هو المتغير التابع في دراستنا القياسية هذه ، و أما المتغيرات الأخرى فهي مستقلة . لمعرفة العلاقة بين الإستثمارات العمومية (المخرجات) و التنافسية و النمو الإقتصادي سنعتمد على طريقة الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لدراسة العلاقة في المدى القصير و الطويل بالخصوص مع الأخذ بعين الإعتبار تأثير القيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع على القيم الحالية للمتغير التابع .

2. متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في النمو الإقتصادي السنوي للناتج المحلي الإجمالي PIB المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي للفرد الذي يعتبر في دراستنا هذه كمتغير تابع ، و كذا المتغيرات المستقلة التي تشمل نسبة التدرج في الابتدائي (مخرجات الإستثمارات العمومية في التعليم و التكوين المهني)، نسبة التلقيح من الأمراض (مخرجات الإستثمارات العمومية في الصحة) ، نسبة التسجيل في التعليم العالي (مخرجات الإستثمارات العمومية في التعليم العالي و البحث العلمي) ، نسبة إنتاج الكهرباء (مخرجات الإستثمارات العمومية في البنية التحتية الأساسية) ، مردودية الحبوب (كلغ الواحد لكل هكتار) (مخرجات الإستثمارات العمومية في الفلاحة و الري) ، مؤشر التنمية البشرية (مخرجات النفقات العمومية ذات الطابع الإجتماعي) و ستضيف الدراسة متغيرات أخرى تدخل ضمن مضمون التنافسية التنظيمية (مؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية) ، التنافسية الخارجية (مؤشر الإنفتاح التجاري) و التنافسية الداخلية (مؤشر الأسعار الإستهلاكية).

الفترة المختارة للدراسة هي من سنة 1990 إلى سنة 2018 و هي سلسلة زمنية مقبولة لإعطاء نتائج ذات مصداقية.

[1] Abdelbagi Edrees, “Human Capital, Infrastructure and Economic Growth in Arab World: A Panel Granger Causality Analysis,” Business and Economics Journal 7, no. 1 (2015): 1–5.
[2] Ioannis Kostakis, “Public Investments , Human Capital , and Political Stability : The Triptych of Economic Success,” Economics Research International 2014 (2014): 1–21.

الجدول رقم 11.4 يبين متغيرات الدراسة ، مصادرها و ترميزها لأهداف الدراسة.

جدول 11.4 : متغيرات الدراسة ، ترميزها و مصادرها

رمز السلسلة	متغيرات الدراسة	التمثيل proxy	المصدر
Log_PIB_H	معدل النمو الإقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي للفرد	البنك الدولي
Log_Infra	مخرجات الإستثمارات العمومية في البنى التحتية الأساسية	إستهلاك الكهرباء (كيلواط ساعي لكل ساكن)	البنك الدولي
Log_Educform	مخرجات الإستثمارات العمومية في التربية و التكوين	التدرج المدرسي نسبة إلى المجموع العام	البنك الدولي
Log_R_S	مخرجات الإستثمارات العمومية في التعليم العالي و البحث العلمي	نسبة التسجيل في التعليم العالي.	البنك الدولي
Log_Sant	مخرجات الإستثمارات العمومية في الصحة	نسبة التلقيح من الأمراض نسبة إلى إجمالي الأطفال من سن 12 إلى 23 سنة	البنك الدولي
Log_Agri	مخرجات الإستثمارات العمومية في الفلاحة و الري	مردودية الحبوب (كغ الواحد لكل هكتار)	البنك الدولي
Log_IDH	مخرجات النفقات العمومية ذات الطابع الإجتماعي	مؤشر التنمية البشرية	برنامج التنمية للأمم المتحدة PNUD
Log_Op	التنافسية الخارجية	مؤشر الإنفتاح التجاري.	البنك الدولي.
Log_Soceco	التنافسية التنظيمية (البعد المؤسساتي)	مؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية	قاعدة بيانات The International Country Risk Guide.
Log_IPC	التنافسية الإقتصادية الكلية (التنافسية الداخلية)	مؤشر الأسعار الإستهلاكية	البنك الدولي.

3. أثر مخرجات الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي (النموذج الثاني)

تحديد أثر الإستثمارات العمومية (المخرجات) و التنافسية و النمو الإقتصادي في المدى الطويل سيتم من خلال تقدير نموذج قياسي يفسر النمو الإقتصادي بواسطة المتغيرات المستقلة التالية : الإستثمارات العمومية في البنى التحتية الأساسية (المخرجات) ، الإستثمارات العمومية في التعليم و التكوين المهني (المخرجات) ، الإستثمارات العمومية في الصحة (المخرجات) ، الإستثمارات العمومية في البحث و التطوير(المخرجات)، النفقات العمومية ذات الجانب الإجتماعي (المخرجات) ، الإستثمارات العمومية في الفلاحة و الري (المخرجات) و ستضيف الدراسة متغيرات أخرى

تدخل ضمن مضمون التنافسية التنظيمية (مؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية) و التنافسية الخارجية (مؤشر الإنفتاح التجاري) و التنافسية الداخلية (مؤشر الأسعار الإستهلاكية).

النمو الإقتصادي يكتب بالمتغيرات المستقلة كالتالي :

$$PIB_H_t = f(\ Educform_t\ , RS_t\ , Infra_t\ , \mathrm{Sant}_t\ , \mathrm{Agri}_t\ , \mathrm{IDH_t}, \mathrm{Op}_t\ , \mathrm{Soceco}_t, \mathrm{ICP_t})\ldots\ldots (1)$$

بإفتراض خطية العلاقة بين المتغيرات للمعادلة (1) يكتب النموذج كما يلي :

$$log_Bib_H_t = (log_Educform_t + log_\ RS_t + log_Infra_t + log_\mathrm{Sant}_t + log_\mathrm{Agri}_t + log_\mathrm{IDH_t} + log_\mathrm{op}t + log_\mathrm{Soceco}t + log_\mathrm{ICPt})\ldots\ldots (2)$$

نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) يكتب كما يلي :

$$log\Delta PIB_H_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i log\ \Delta PIB_H_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_i\ log\Delta\ Educform_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_i\ log\Delta\ RS_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \delta_i\ log\Delta\ Infra_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \varepsilon_i\ log\Delta\ Sant_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \epsilon_i\ log\Delta\ Agri_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \theta_i\ log\Delta\ IDH_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \vartheta_i\ log\Delta\ soceco_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \mu_i\ log\Delta\ Op_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \pi_i\ log\Delta\ IPC_{t-i}) + \omega_1\ logEducform_t + \omega_2\ log\ RS_t + \omega_3 log\ Infra_t + \omega_4\ log\ Sant_t + \omega_5 log\ IDH + \omega_6 log\ Agri + \omega_7\ log\ soceco_t + \omega_8 \log Op_t + \omega_9 \log IPC_t + U_t \ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث تعتبر α،β،γ،δ،ε،ϵ،θ،ϑ،μ و π معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير و ω_1،ω_2،ω_3،ω_4، ω_5،ω_6،ω_7،ω_8 و ω_9 هي معلمات المتغيرات المستقلة في المدى الطويل و U_t تمثل البواقي.

3.1. إختبار فترة الإبطاء المثلى بإستخدام شعاع الذاتي الإنحدارVAR

قبل إختبار وجود تكامل مشترك لابد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة عن طريق نموذج VAR شعاع الذاتي الإنحدار بتقنية (Lag length) و ذلك لتفادي الإرتباط الذاتي لحد الخطأ.

جدول 12.4 : معايير إختبار درجة التأخر

درجة التأخر	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-379.7676	NA	2.10e-25	-28.44366	-27.95978	-28.30432
1	751.4441	428.8575*	3.11e-34*	-49.34185*	-44.01914*	-47.80910*

المصدر: الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 * تشير إلى فترة الإبطاء المثلى حسب مختلف المعايير.

نستخلص أن فترة الإبطاء المثلى هي (1) وفق معايير HQ ، SC، AIC ، FPE و LR حيث أنها تحقق أدنى قيمة.

شكل 6.4 : إختبار فترة الإبطاء المثلى للنموذج

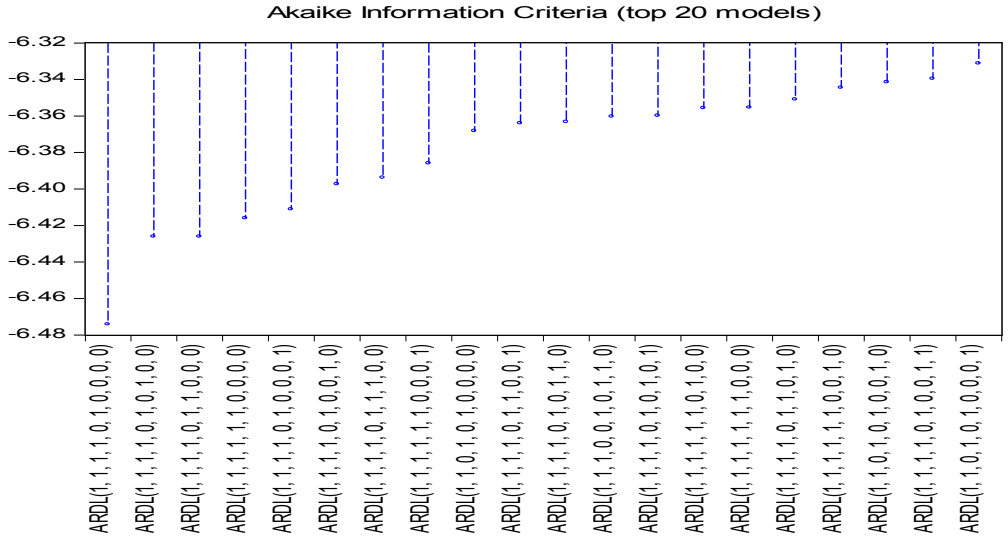

المصدر: من إعداد الطالب بواسطة برنامج Eviews 9

من خلال الشكل رقم 6.4 يتبين أن فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي (1,1,1,1,0,1,0,0,0,0) مما سيدفعنا إلى تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة على هذا الأساس.

3.2. إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

قبل إختبار تقدير العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة لابد من التأكد بإستقرارية السلاسل الزمنية و ذلك لتفادي التقديرات الزائفة التي قد تنتج إذا ما كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة . تستخدم عدة إختبارات لفحص إستقرارية السلاسل الزمنية ومن أشهرها ديكي– فوللر المتطور (Augmented Dicky Fuller) و (Phillps Perron) . سنقوم باستعمال اختبار الجذر الأحادي و المتمثل في اختبار ديكي– فوللر المتطور (ADF) على كل متغيرات النموذج. و يعتمد تطبيق هذا الاختبار على تحديد درجة التأخير، و التي حددناها بواحد (1) و ذلك من خلال استعمال معيار دالة الارتباط الذاتي الجزئي. الجدول التالي يلخص اختبارADF.

شكل 7.4 : تطور متغيرات الدراسة.

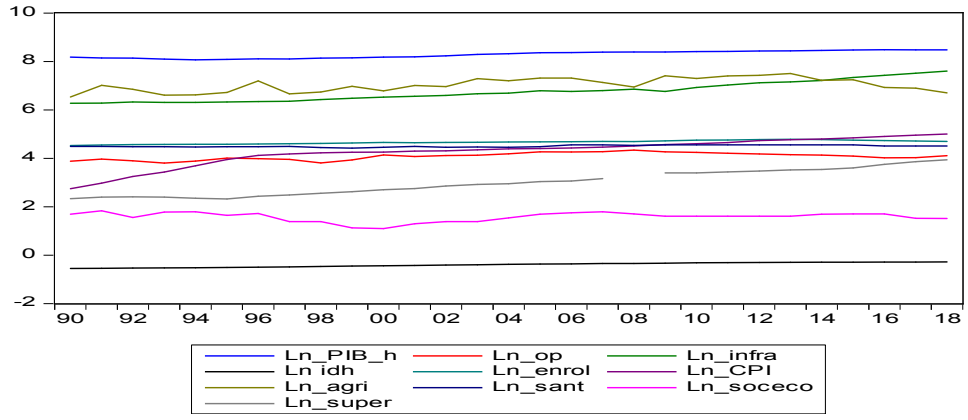

المصدر: من إعداد الطالب بواسطة برنامج Eviews 9

من خلال الشكل رقم 7.4 للمتغيرات يظهر لنا أنه يمكن وجود مركبة الاتجاه العام، و بالتالي يحتمل أن تكون بعض هذه المتغيرات غير مستقرة.

جدول 13.4 : اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF.

المتغيرات	استقرارية السلاسل عند المستوى		استقرارية سلاسل عند الفروق الأولى		درجة التكامل
	ADF^c	الإحتمال	ADF^c	الإحتمال	
Log_PIB_H	-2.9633	0.1596	-3.4358	0.0184	I(1)
Log_Infra	-0.9153	0.9400	-6.7441	0.0000	I(1)
Log_Educform	-2.0776	0.5326	-2.5041	0.0144	I(1)
Log_R_S	-2.3615	0.3892	-3.8420	0.0317	I(1)
Log_Sant	-2.0816	0.5332	-4.8594	0.0030	I(1)
Log_Agri	-1.1599	0.8988	-7.7488	0.0000	I(1)
Log_IDH	-2.8685	0.0058	-3.0113	0.1475	I(0)
Log_Op	-1.5723	0.7782	-4.7738	0.0037	I(1)
Log_Soceco	-2.0983	0.5227	-5.8981	0.0003	I(1)
Log_IPC	-8.9106	0.0000	-2.0599	0.0398	I(0)

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

نلاحظ من الجدول رقم 13.4 أن القيمة الإحصائية لديكي فوللر المتطور المحسوبة (ADF^c) في السلاسل الأصلية أكبر من القيمة المجدولة لديكي فوللر المتطور عند مستوى 1 %، بالنسبة المتغيرات ، Log_PIB_H ، Log_Infra ، Log_Educform ، Log_R_S ، Log_Sant، Log_Agri ، Log_Op، و Log_Soceco و من خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، و بالتالي فالسلاسل Log_PIB_H، Log_Infra، Log_Educform ، Log_R_D ، Log_Sant ، Log_Agri ، Log_Op، و Log_Soceco غير مستقرة عند المستوى الصفر، و هذا ما أدى بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات الأولى. و من خلال دراسة استقرارية سلاسل الفروق الأولى في نفس الجدول نلاحظ أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة (ADF^c) أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 1% ، بالنسبة لسلسلة الفروقات الأولى للمتغيرات d(Log_PIB_H)، d(Log_Infra)، d(Log_Educform) ، d(Log_R_D)، d(Log_Sant) ، d(Log_Agri)، d(Log_Op) و d(Log_Soceco) و من خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، و بالتالي فالسلاسل ، d(Log_Infra)، d(Log_Educform) ، d(Log_R_D) ، d(Log_Sant) ، d(Log_Agri)، d(Log_Op) و d(Log_Soceco) هي مستقرة من الدرجة I(1). أما المتغيرات الأخرى Log_IDH و Log_IPC فهي مستقرة من الدرجة I(0) حيث نلاحظ أن استقرارية سلاسل الفروق في المستوى (0) في

نفس الجدول قيمتها الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة (ADF^c) أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 1%.

3.3. إختبار التكامل المشترك من خلال إختبار الحدود

بعد تحديد فترة الإبطاء المثلى و إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حيث وجدناها خليط من الدرجة I(0) و I(1) نستطيع الآن إختبار وجود علاقة تكامل مشترك . وفقا لـ Pesaran et al. (2001) فنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة يرتكز على إختبار فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج و الفرضية H_1 البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج و التي يمكن كتابتها على الشكل التالي :

$$\begin{cases} H_0 : \omega_1 = \omega_2 = \omega_3 = \omega_4 = \omega_5 = \omega_6 = \omega_7 = \omega_8 = \omega_9 \\ \mathrm{H}_1 : \omega_1 \neq \omega_2 \neq \omega_3 \neq \omega_4 \neq \omega_5 \neq \omega_6 \neq \omega_7 \neq \omega_8 \neq \omega_9 \end{cases}$$

لإختبار وجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة نستعمل إختبارات الحدود (ARDL Bounds Test) و هي تعتمد على إحصائية الإختبار F-Statistics حيث إذا كانت قيمة F-Statistic أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة للحدود (Critical Value Bounds) فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك . أما إذا كانت F-Statistc أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة للحدود فإننا نقبل فرضية العدم و التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك . أما إذا كانت القيمة المحسوبة F-Statistic تقع ما بين الحد الأعلى و الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة عندئذ لا يمكن أن نقرر[1] .

جدول 14.4 : إختبارات الحدود (Bounds Test)

الإختبار	القيمة	عدد المتغيرات
إحصائية F-statistic	10.73	9
حدود القيمة الحرجة		
مستوى المعنوية	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
10%	1.88	2.99
5%	2.14	3.3
2.5%	2.37	3.6
1%	2.65	3.97

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

[1] Kuma, "Modélisation ARDL , Test de Cointégration Aux Bornes et Approche de Toda-Yamamoto : Éléments de Théorie et Pratiques Sur Logiciels," 25.

نلاحظ من الجدول رقم 14.4 أن قيمة **F-statistic** المحسوبة (10.73) هي أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى (2.99) ، (3.3) ، (2.6) و (3.97) عند كل مستويات المعنوية 10% ، 5% ، 2,5 % و 1% على التوالي، مما يدفعنا إلى رفض فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك و نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك أي علاقة توازنية على المدى الطويل.

3.4. تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

من إختبارات الحدود تبين لنا أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع النمو الإقتصادي و المتغيرات المستقلة، مما يدفعنا إلى تقدير العلاقة بالإعتماد على فترة الإبطاء المثلى للنموذج (1,1,1,1,0,1,0,0,0,0) وفق معيار (Akaike Information Criteria) ، حيث يعتبر النموذج الأمثل . و بالتالي قمنا بتقدير معلمات النموذج للمدى القصير و الطويل كما هو مبين في الجدول رقم 15.4 و 16.4 كما يلي :

جدول 15.4 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للمدى القصير

المتغيرات	المعاملات	t المحسوبة	الإحتمال
D(Log_Infra)	0.35	4.13	***0.00
D(Log_Educform)	-0.29	-1.08	0.30
D(Log_R_S)	-0.11	-1.44	0.17
D(Log_Sant)	0.05	0.42	0.68
D(Log_Agri)	0.03	2.64	**0.02
D(Log_IDH)	2.67	4.17	***0.00
D(Log_Op)	-0.01	-0.34	0.73
D(Log_Soceco)	0.01	0.69	0.50
D(Log_IPC)	-0.11	-3.35	***0.00
CointEq(-1)	-0.86	-4.28	***0.00
Cointeq = log_PIB_H - (0.27*log_Infra – 0.93*log_Educform + 0.08 *log_Agri +0.05* log_Sant -0.26 *log_R_D +log_ IDH – 0.01 *log_OP +0.01*log Soceco -0.13 log_ CPI +12.54)			

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 . *** معنوي عند 1% ** معنوي عند 5%.

نلاحظ من الجدول رقم 15.4 أن معاملات نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لمعادلة المدى القصير لديها معنوية إحصائية عند المستوى 1% و 5% في الفترات المبطئة و هي D(Log_Infra) ، D(Log_Agri)، D(Log_IDH) و D(Log_IPC) أما معاملات D(Log_Educform) ، D(Log_R_S)، D(Log_Sant)، D(Log_Op) و D(Log_Soceco) فليس لديها معنوية إحصائية في الفترات المبطئة .

جدول 16.4 : نتائج تقدير معاملات متغيرات نموذج (ARDL) للمدى الطويل

المتغيرات	المعاملات	t المحسوبة	الإحتمال
Log_Infra	0.27	3.76	***0.00
Log_Educform	-0.93	-4.36	***0.00
Log_R_S	-0.26	-2.62	**0.02
Log_Sant	0.05	0.44	0.66
Log_Agri	0.08	3.33	***0.00
Log_IDH	3.08	6.25	***0.00
Log_Op	-0.01	-0.35	0.72
Log_Soceco	0.01	0.72	0.48
Log_IPC	-0.13	-7.05	***0.00
C	12.54	11.57	***0.00
Prob (F-statistic) = 0.00 F-statistic = 608.93 R^2 =0.99 A.R^2= 0.99 D.W = 2.91			

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 . *** معنوي عند 1% ** معنوي عند 5%.

الجدول رقم 16.4 يبين القدرة التفسيرية للنموذج ، و هذا ما يدل عليه معامل التحديد الذي يبين النسبة المؤوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة Log_Infra، Log_Educform ، Log_R_S، Log_Sant ، Log_Agri، Log_IDH ، Log_Op، و Log_Soceco و Log_IPC المتغير التابع Log_PIB_H. تبين نتيجة التقدير أن معامل التحديد يساوي 0.99 و معامل التحديد المصحح تساوي 0.99 ، و بالتالي فإن المتغيرات المفسرة تشرح ما نسبته 99% المتغير التابع و 1% المتبقية هي لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج ، مما يدفعنا لإستنتاج أنه هناك علاقة قوية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المدى الطويل.

كما أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal} (F-Statistic) و التي تساوي 608.93 هي أكبر من القيمة الجدولية ، و ($\text{prob F} - \text{stat} = 0.00 < 0,01$) مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية بمستوى ثقة 1% .

كما نلاحظ أيضا أن معاملات المتغيرات المفسرة Log_Infra ، Log_Educform ، Log_Agri، Log_IDH، Log_IPC لديها معنوية إحصائية 1% و المتغير المفسر Log_R_S لديه معنوية إحصائية عند المستوى 5%. أما معاملات المتغيرات المفسرة Log_Sant ، Log_Op و Log_Soceco ليس لديها معنوية إحصائية.

3.4.1. التحليل الإحصائي لنتائج التقدير

3.4.1.1. علاقة الأجل القصير

نلاحظ من خلال الجدول رقم 15.4 أن معاملات المتغيرات Log_Infra ، Log_IDH و Log_IPC لديها معنوية إحصائية عند مستوى 1% عند فترة الإبطاء. معامل Log_Agri جاء معنوي عند مستوى 5% عند فترة الإبطاء ، أما معاملات

Log_Educform ، Log_Sant ، Log_R_S ، Log_Op و Log_Soceco ليس لديها معنوية إحصائية عند فترة الإبطاء. مما يعني قوة أثر المتغيرات المفسرة Log_Infra ، Log_IDH ، Log_IPC و Log_Agri على المتغير التابع Log PIB_H في الأجل القصير. كما أظهرت النتائج أن معامل إبطاء حد الخطأ الذي يكشف عن سرعة أو بطأ عودة المتغيرات إلى حالة التوازن ، حيث يجب أن يكون هذا المعامل معنوي و سالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات . يشير معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) على الجدول رقم 15.4 و الذي جاءت إشارته سالبة و معنوية عند المستوى ($prob = 0.00 < 0,01$) مما يزيد من دقة و صحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل . تقدر قيمة معامل تصحيح الخطأ بـ 0,86- و هي تعني سرعة تصحيح الخطأ ، أي أن 86 % من جميع الإنحرافات و الإختلالات في توازن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية حيث يتم الوصول إلى التوازن بعد تقريبا سنة و شهرين، مما يشير إلى أن التعديل أو التكيف يكون سريع نسبيا.

إقتصاديا النموذج المقدر يتوافق إقتصاديا مع الدراسات التجريبية و النظرية التي تم التطرق إليها سابقا ، حيث جاءت معظم معاملات المتغيرات المدرجة ذات دلالة إحصائية.

3.4.1.2. <u>علاقة الأجل الطويل</u>

نلاحظ من الجدول رقم 16.4 لمعاملات الأجل الطويل أن المتغيرات Log_Infra ، Log_Educform ، Log_Agri ، Log_R_S ، Log_IDH و Log_IPC معنوية إحصائيا أي أنها تأثر معنويا في المدى الطويل على المتغير التابع Log PIB_H عند مستوى 1% و 5 % ، أما معاملات Log_Sant ، Log_Op و Log_Soceco فهي غير معنوية إحصائيا .إقتصاديا النموذج المقدر يتوافق مع الدراسات التجريبية و النظرية التي تم التطرق إليها سابقا ، حيث جاءت معاملات الإستثمارات العمومية في التربية و التكوين (المخرجات) ، الإستثمارات العمومية في التعليم العالي و البحث العلمي (المخرجات) ، مؤشر الإنفتاح التجاري "التنافسية الخارجية" (غير معنوي إحصائيا) و مؤشر أسعار المستهلك "التنافسية الداخلية" المدرجة في النموذج سلبية مما يدل على وجود علاقة عكسية . أما معاملات البنية التحتية الأساسية (المخرجات) ، الإستثمارات العمومية في الفلاحة و الري ، الإستثمارات العمومية في الصحة (غير معنوي إحصائيا) ،مؤشر التنمية البشرية ، مؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية "تنافسية المؤسسات" (غير معنوي إحصائيا) موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بينه و بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

يمكن تفسير معاملات النموذج المقدر للمدى الطويل على النحو التالي :

- **تنافسية الإستثمارات العمومية (المخرجات):**

✓ الإستثمارات العمومية في التربية و التكوين : كل تغير في نسبته بـ 1% تحدث تغير عكسي بنسبة 0.93 % - في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

- ✓ الإستثمارات العمومية في البنى التحتية الأساسية : كل تغير في نسبته بـ 1% تحدث تغير طردي بنسبة 0.27% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- ✓ الإستثمارات العمومية في الصحة : كل تغير في نسبته بـ 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.05 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد (غير معنوية إحصائيا).
- ✓ الإستثمارات العمومية في التعليم العالي و البحث العلمي : كل تغير في نسبتها بـ 1% تحدث تغيرا سلبيا بنسبة 0.26%- في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- ✓ النفقات العمومية على الجانب الإجتماعي : كل تغير في نسبتها بـ 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 3.08 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- ✓ الإستثمارات العمومية في الفلاحة و الري : كل تغير في نسبتها بـ 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.08 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- ✓ مؤشر الظروف الإجتماعية و الإقتصادية (التنافسية التنظيمية) : كل تغير بنسبة 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.01 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد (غير معنوي إحصائيا).
- ✓ مؤشر الإنفتاح التجاري (التنافسية الخارجية) : كل تغير بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.01 % - في الناتج المحلي الإجمالي للفرد (غير معنوي إحصائيا).
- ✓ مؤشر أسعار المستهلك (التنافسية الداخلية) : كل تغير بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.13 % - في الناتج المحلي الإجمالي للفرد .

3.5. إختبارات جودة النموذج و إستقراره.

للكشف عن مختلف المشاكل الشائعة التي قد تشوه القدرة التنبؤية للنموذج سنعتمد على الإختبارات التالية :

3.5.1. إختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء LM Test

الإعتماد على إحصائية ديربن واتسن DW وحدها لا تكفي لإختبار وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية، و هي لا تعطي نتائج دقيقة ذات مصداقية إحصائية لذلك يُستعمل إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM الذي يعطي نتائج دقيقة . تشير الفرضية H_0 إلى عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي بينما تشير الفرضية البديلة H_1 إلى وجود إرتباط ذاتي بين البواقي . نتائج الجدول التالي تبين ما يلي :

جدول 17.4 : نتائج إختبار إرتباط سلسلة البواقي

إختبار إرتباط سلسلة البواقي :Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
H_0 : عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي			
0.0677	**Prob. F(2,2)**	4.1945	**F-statistic**
0.0556	**Prob. Chi-Square(2)**	7.6831	**Obs*R-squared**

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

من خلال الجدول رقم 17.4 نلاحظ أن القيمتين الاحتماليتين لإختبار فيشر و اختبار LM أكبر من مستويات المعنوية (5%) و بالتالي فالقيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية إذن نقبل فرضية العدم و هي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

3.5.2. اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity

مشكل عدم ثبات التباين يتمثل في تغير تباين حد الخطأ العشوائي مع تغير قيم المتغيرات المفسرة مما يأثر على نوعية المعلمات المقدرة . سنستعمل إختبار ARCH (Heteroskedasticity Test) للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين . حيث تبين فرضية العدم H_0 ثبات التباين بينما تبين الفرضية البديلة H_1 عدم ثبات التباين . الجدول التالي يبين نتائج التقدير وفقا لهذا الإختبار.

جدول 18.4 : نتائج إختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity test

اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test : ARCH			
H_0 : ثبات التباين			
0.4946	Prob. F(1,19)	1.0215	F-statistic
0.3992	Prob. Chi-Square(1)	14.6962	Obs*R-squared

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

من خلال الجدول رقم 18.4 نلاحظ أن القيمتين الاحتماليتين لإختبار فيشر و اختبار ARCH أكبر من مستويات المعنوية(1%، 5% و 10 %) و بالتالي فالقيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، إذن نقبل فرضية العدم و هي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

3.5.3. اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي

لإختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي سنعتمد على إحصائية Jarque Bera (J-B) الذي يعتمد على معامل التناظر Skewness و التفلطح Kurtosis . فرضية العدم H_0 تنص على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي و قيمة الإحتمال الموافق لإختبار (J-B) أكبر من 5 % ، بينما تنص الفرضية البديلة H_1 على أن البواقي لا تتبع توزيع طبيعي و قيمة الإحتمال الموافق لإختبار (J-B) أصغر من 5 %. الجدول و الشكل التاليين يبينان نتائج الإختبار.

جدول 19.4 : نتائج اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي

اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي Normality test Jarque Bera			
البواقي تتبع توزيع طبيعي H_0			
0.60	**Prob**	1.01	**Jarque Bera**

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

شكل 8.4 : اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي Normality test Jarque Bera

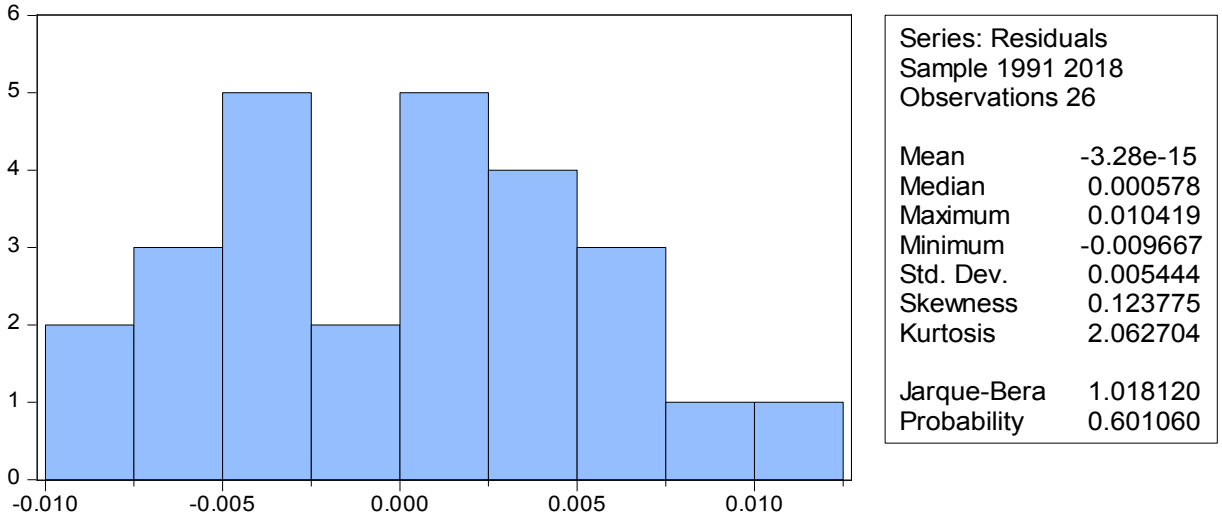

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

من خلال الجدول رقم 19.4 و الشكل رقم 8.4 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية 0.60 أكبر من مستويات المعنوية عند (1%، 5 % و 10 %) و بالتالي فالقيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، إذن نقبل فرضية العدم و هو أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3.5.4. <u>إختبار إستقرار و ملائمة النموذج المقدر</u>

3.5.4.1. <u>إختبار إستقرار النموذج</u>

للتأكد من خلو المعطيات المستعملة في هذه الدراسة القياسية من وجود أي تغيرات هيكلية عليها يجب إستخدام إختبارات المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) حيث يعتبران من بين أهم الإختبارات في هذا المجال لتوضيحهما أمرين مهمين ، الأول هو توضيح وجود أي تغير هيكلي في البيانات و الثاني مدى إستقرار و إنسجام المعلمات الطويلة الأجل مع معلمات القصيرة الأجل .

من شروط الإستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة أن يقع مسار تصحيح الخطأ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة. الشكلين التاليين يبينان النتائج :

شكل 9.4 : إختبار (Cusum) للإستقرار الهيكلي للنموذج

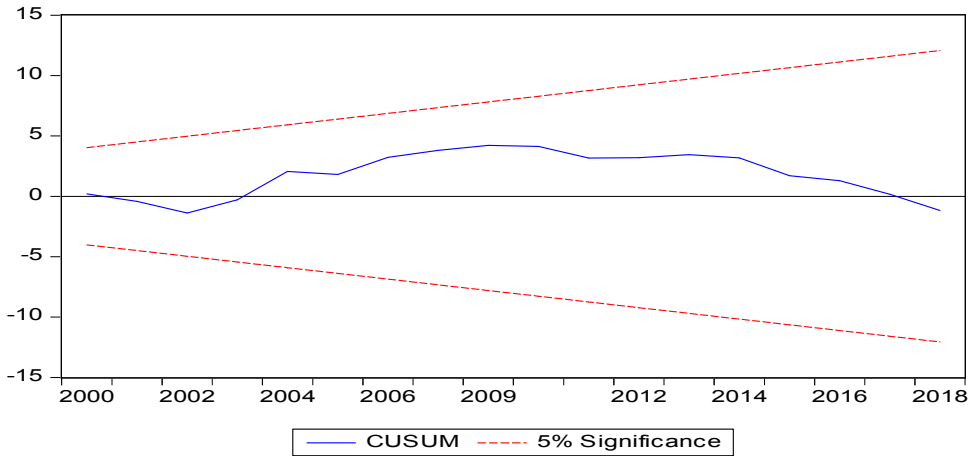

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

نلاحظ من الشكل رقم 9.4 أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر عن الخط الوسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى إستقرار النموذج عند حدود معنوية 5% .

شكل 10.4 : إختبار (Cusum of squares) للإستقرار الهيكلي للنموذج

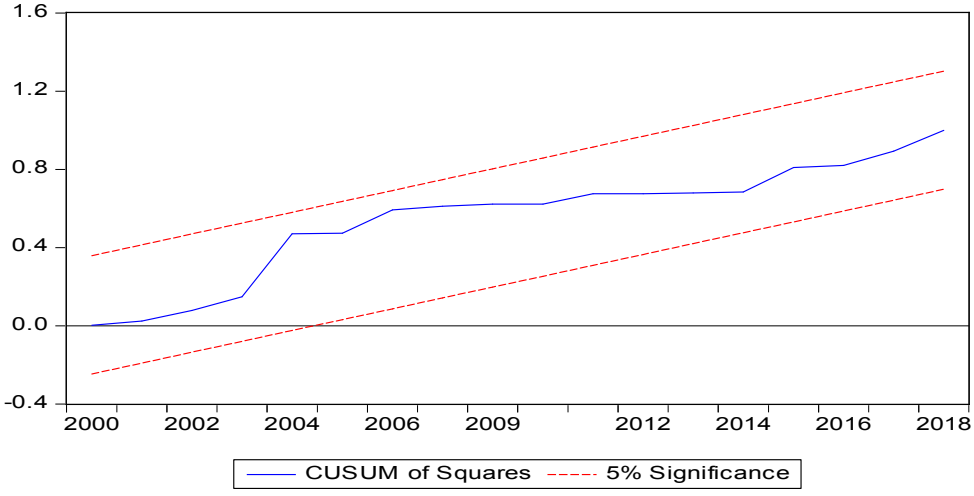

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

الشكل رقم 10.4 لمجموع مربعات البواقي المعاودة (cusum of squares) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة .

ما يمكن إستنتاجه من هذين الإختبارين أن هناك إستقرار و إنسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل و نتائج الأجل القصير.

3.5.4.2. إختبار صلاحية النموذج (Test de specification de Ramsey)

إختبار Ramsey (test de specification de Ramsey) يسمح بمعرفة إذا ما كان النموذج المقدر قد تم وصفه بشكل جيد و قد أخذ في الاعتبار جميع المتغيرات ذات الصلة التي ينطوي عليها شرح المتغير التابع . تتمثل فرضية العدم H_0 في أن النموذج موصف بشكل جيد و الفرضية البديلة H_1 تنص على أن النموذج غير موصف بشكل جيد. الجدول التالي يبن النتائج .

جدول 20.4 : نتائج إختبار ملائمة النموذج

اختبار Ramsey reset test			
H_0 : النموذج موصف بشكل صحيح			
0.16	Prob	1.48	**t-statistic**
0.16	Prob	2.20	**F-statistic**

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

من الجدول رقم 20.4 يتضح أن النموذج لايعاني من مشكلة عدم الملائمة أي موصف بشكل جيد ، و ذلك بالإستنتاج من القيمة الإحتمالية التي تساوي 0.16 و هي أكبر من مستوى المعنوية 5% .

3.6. التحليل الإقتصادي لنتائج التقدير (النموذج الثاني)

يمكن تفسير النتائج المقدرة على النحو التالي :

❖ **القدرة التنافسية للإستثمارات العمومية (مخرجات) :**

✓ **وجود أثر إيجابي للإستثمارات العمومية في البنى التحتية الأساسية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد :**

نرجعها إلى الزيادة في حجم الإستثمارات العمومية التي خصصتها الدولة للبنية التحتية الأساسية حيث أن زيادة هذه المرافق تزيد نشاط القطاع الخاص. و من ثم فإن كل زيادة في الإمداد بالخدمات التي تنتج عن البنية التحتية الأساسية و كذا زيادة مخزونها يعني زيادة النشاط الإقتصادي ، مما يزيد في الناتج المحلي الإجمالي. و لكن لو أن الدولة تخلت عن تقديم عدة خدمات للقطاع الخاص مثل محطات التزويد بالمياه الصالحة للشرب ، محطات الكهرباء...، فإن هذا الأخير لديه القدرة على توفير كل ذلك بتكلفة أقل و جودة أعلى[1]. كل تغير في نسبة البنية التحتية الأساسية بـ 1% تحدث تغير طردي بنسبة 0.27 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

✓ **وجود أثر سلبي للإستثمارات العمومية في التربية و التكوين على الناتج المحلي الإجمالي للفرد:**

نرجع ذلك إلى نوعية مخرجات التربية و التكوين في الجزائر حيث أنه ينبغي على المدى الطويل أن تأثر الإستثمارات العمومية في التربية و التكوين على النمو الإقتصادي بسبب تراكم المعرفة عبر سنوات عديدة من التدرج بين المدارس،

[1] Mitchell, "The Impact of Government Spending on Economic Growth."

الإعداديات ، الثانويات و مراكز التكوين المهني مما يسمح بتكوين يد عاملة مؤهلة. و هذا لا يعكس ما سخرته الجزائر من مبالغ جد معتبر ة لبناء المدارس ، الإعداديات ، الثانويات و مراكز التكوين المهني و كذا رواتب و أجور الأسلاك الساهرة على التعليم و التكوين بغية رفع مستوى التحصيل العلمي مما يأثر ذلك على النمو الإقتصادي على المدى الطويل . كل تغير في نسبته بـ 1% تحدث تغير عكسي بنسبة 0.93 % - في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

✓ **وجود أثر إيجابي ضعيف (غير معنوي إحصائيا) للإستثمارات العمومية في الصحة على الناتج المحلي الإجمالي للفرد:**

يتميز النظام الصحي في القطاع العام في الجزائر بمجانية العلاج ،هذه الميزة و إن كانت على المستوى الإجتماعي مفيدة خصوصا للطبقة المعوزة إلا أن إنعكاستها الإقتصادية تبقى وخيمة ، لأن تكلفة الموظفين و الأخصائيين و حتى الأدوية هي على عاتق الدولة مما يضطرها إلى اللجوء للمخابر العالمية لاقتناء الأدوية بالعملة الصعبة ما يجعل مردودية هذا القطاع على النمو الإقتصادي جد محدودة. فكل تغير في نسبته بـ 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.05 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

✓ **وجود أثر سلبي للإستثمارات العمومية في التعليم العالي و البحث العلمي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد:**

يرجع ذلك إلى عدم مشاركة المجهودات البحثية عبر المخابر الجامعية في العملية الإقتصادية حيث أن البحث و التطوير في الجزائر يعتمد كلية على القطاع العام مما يجعله رهن لعدة مشاكل منها عدم البحث عن الأرباح من وراء هذه الأبحاث على عكس ما يحدث في البلدان المتطورة. كل تغير في نسبتها بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.26-% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

✓ **وجود أثر إيجابي ضعيف للإستثمارات العمومية في الفلاحة و الري على الناتج المحلي الإجمالي للفرد :**

و ذلك راجع إلى السياسات المنتهجة في قطاع الفلاحة و الري و التي غالبا ما إقترنت بسياسات الدعم الذي خصصته الدولة للفلاحة و الفلاحين إضافة إلى العائق الطبيعي لخصوصية المناخ و الجغرافيا فكباقي دول البحر الأبيض المتوسط فإن عدم القدرة على التأقلم و ضعف في مقاومة التحديات المناخية غالبا ما يكون السبب في تدني مردودية قطاع الفلاحة [1]. كل تغير في نسبتها بـ 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.08 % الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

✓ **وجود أثر إيجابي للنفقات العمومية ذات الطابع الإجتماعي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد :**

و يرجع ذلك إلى التحويلات الإجتماعية و سياسة الدعم التي خصصتها الدولة بما في ذلك ما خصص لقطاع السكن مما أثر ذلك إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي للفرد . كل تغير في نسبتها بـ 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 3.08 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

[1] المصدر : https://journals.openedition.org/insaniyat/7027#text تاريخ الزيارة : 2019/12/23.

❖ **القدرة التنافسية التنظيمية :**

✓ **وجود أثر إيجابي (غير معنوي) لمؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد.**

كل تغير بنسبة 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.1 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

❖ **القدرة التنافسية الداخلية:**

✓ **وجود أثر سلبي لمؤشر الأسعار الإستهلاكية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد.**

و يرجع ذلك إلى أن التضخم يأثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي للفرد عبر أثر التطاير effet de volatilité حيث أن الارتفاع في أسعار السلع بسبب انخفاض القدرة الشرائية نتيجة لزيادة العرض في السوق يعتبر نتيجة لزيادة النفقات العمومية مما ينعكس سلبا على الناتج المحلي الإجمالي للفرد. كل تغير بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.13- % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

❖ **القدرة التنافسية الخارجية :**

✓ **وجود أثر سلبي (غير معنوي إحصائيا) لمؤشر الإنفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي للفرد.**

كل تغير بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.01- % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

المبحث الثالث : دراسة العلاقة المثلثية بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي .

1. منهجية الدراسة

بعدما تطرقنا في المبحثين الأول و الثاني من هذا الفصل إلى دراسة أثر الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي عبر نموذجين خصص الأول لجانب مدخلات الإستثمارات العمومية أو إن صح التعبير إلى سعر الإستثمارات العمومية و خصص النموذج الثاني لجانب مخرجات الإستثمارات العمومية أو بمعنى آخر نوعيتها . سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة العلاقة المثلثية للإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر مع دراسة إتجاه السببية بين المتغيرات الثلاث ، حيث قمنا بإختصار المتغيرات المتعددة للإستثمارات العمومية بشتى أنواعها التي تم التطرق إليها سابقا في متغير واحد يتمثل في نسبة الإستثمارات العمومية الإجمالية على الناتج المحلي الإجمالي و إختصار المتغيرات المتعددة للتنافسية في متغير واحد مركب حسب دراسة R.Chiappini (2012) [1].

متغير النمو الإقتصادي هو المتغير التابع في دراستنا القياسية هذه ، و أما المتغيرات الأخرى فهي مستقلة . سنرتكز أيضا على دراسة A.Akpo (2017) [2] و Weymouth و Feinbers (2009) [3] اللذين حددوا ثلاثة أنواع من القدرة التنافسية على النحو التالي : التنافسية التنظيمية التي تنطوي على جاذبية بيئة الأعمال التنظيمية المحلية بمعنى أخر الجانب المؤسساتي للتنافسية. القدرة التنافسية للاستثمارات العمومية . القدرة التنافسية الخارجية التي تنطوي على انفتاح أي اقتصاد على تدفق السلع و الخدمات و الأفراد عبر حدوده و القدرة التنافسية الداخلية المتمثلة في البيئة الإقتصادية الكلية للإقتصاد.

لمعرفة العلاقة بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي سنعتمد على طريقة الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لدراسة العلاقة في المدى القصير و الطويل مع أخذ بعين الإعتبار تأثير القيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع على القيم الحالية للمتغير التابع.

2. متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في النمو الإقتصادي السنوي للناتج المحلي الإجمالي PIB الذي يعتبر في دراستنا هذه كمتغير تابع ، و كذا المتغيرات المستقلة التي تشمل الإستثمارات العمومية الإجمالية على شكل تدفقات مالية سنوية و التي تتمثل في إستثمارات الدولة في تحسين التنمية البشرية ، التنمية الإقتصادية ، بناء قاعدة قوية للمنشآت القاعدية و تحسين نوعية التعليم و هي تشكل الأولويات التي تنفق عليها الدولة سنويا ميزانيتها ، و القدرة التنافسية التي لخصناها في متغير واحد و هي تشمل : التنافسية التنظيمية التي تنطوي على جاذبية بيئة الأعمال التنظيمية المحلية

[1] Chiappini, Les Indices Composites Sont-Ils de Bonnes Mesures de La Compétitivité Des Pays ?
[2] Ekpo, "Public Investment and Competitiveness in ECOWAS: An Empirical Investigation."
[3] Weymouth and Feinberg, "National Competitiveness in Comparative Perspective: Evidence from Latin America," 144–146.

بمعنى أخر الجانب المؤسساتي للتنافسية. القدرة التنافسية للاستثمارات العمومية . القدرة التنافسية الخارجية التي تنطوي على انفتاح أي اقتصاد على تدفق السلع و الخدمات و الأفراد عبر حدوده و القدرة التنافسية الداخلية المتمثلة في البيئة الإقتصادية الكلية للإقتصاد.

الفترة المختارة للدراسة هي من سنة 1980 إلى سنة 2018 و هي سلسلة زمنية طويلة نسبيا لإعطاء نتائج مقبولة إحصائيا و إقتصاديا.

الجدول رقم 21.4 يبين متغيرات الدراسة ، مصادرها و ترميزها لأهداف الدراسة.

جدول 21.4 : متغيرات الدراسة ، ترميزها و مصادرها

رمز السلسلة	متغيرات الدراسة	التمثيل proxy	المصدر
$LogPIBH$	النمو الإقتصادي	الناتج الداخلي الخام للفرد	البنك الدولي
$LogINV$	التدفقات المالية للإستثمارات العمومية الإجمالية.	إعتمادات الدفع السنوية للإستثمارات العمومية نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي.	وزارة المالية – المديرية العامة للميزانية.
$Linv \times Lcomp$	المتغير التفاعلي تنافسية الإستثمارات العمومية	$Linv \times \frac{\text{Lop} + \text{LSoceco} + \text{LIpriv}}{3}$	/
مؤشر التنافسية الكلية $LTcomp = \frac{Lop + LIpriv + Lnsoceco + (Linv \times Lcomp)}{4}$	L_op = التنافسية الخارجية	مؤشر الإنفتاح التجاري.	البنك الدولي.
	L_Soceco = التنافسية التنظيمية (البعد المؤسساتي)	مؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية Socioeconomic Conditions.	قاعدة بيانات The International
	L_Ipriv = التنافسية الإقتصادية الكلية (التنافسية الداخلية)	الديون الممنوحة للقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.	البنك الدولي.
$LIPC$	مؤشر الأسعار الإستهلاكية	متغير تحكم	البنك الدولي.
$LTch$	سعر الصرف الحقيقي	متغير تحكم	البنك الدولي.

3. أثر إجمالي الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي (النموذج الثالث)

تحديد طبيعة العلاقة بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي في المدى الطويل سيتم من خلال تقدير نموذج قياسي يفسر النمو الإقتصادي بواسطة المتغيرات المستقلة التالية : الإستثمارات العمومية الإجمالية

إضافة إلى المتغيرات الأخرى التي تشكل أبعاد التنافسية في متغير مركب واحد حيث سيكون مؤشر الظروف الإجتماعية و الإقتصادية كبيدل للبعد المؤسساتي (الركيزة الأولى للتنافسية) ، الإستثمار الخاص سيمثل التنافسية الداخلية الوطنية كبديل لبعد البيئة الكلية الإقتصادية (الركيزة الثالثة) . و سيمثل مؤشر الإنفتاح الإقتصادي التنافسية الخارجية بينما سيكون المتغيرين مؤشر الأسعار الإستهلاكية و سعر الصرف الحقيقي كمتغيريين للتحكم .

النمو الإقتصادي يكتب بالمتغيرات المستقلة كالتالي :

$$PIBH_t = f(Inv_t, Comp_t, \mathrm{IPC}_t, \mathrm{Tch}_t) \dots (1)$$

إن نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الذي طوره Pesaran et al. (2001) [1] يعتبر كبديل لإختبارات التكامل المشترك المعروفة حيث يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء الزمنية للحصول على أفضل نموذج مقدر .يمتاز هذا النموذج بكونه لا يأخذ بعين الإعتبار إذا ما كانت جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة I(0) أو الدرجة I(1) فقط و لا يجب أن يكون أيا من هذه السلاسل من الدرجة I(2) . كما أن النموذج يعطي أفضل النتائج للمعلمات في المدى الطويل و إن كان حجم العينة صغير على عكس نماذج التكامل المشترك التقليدية.

النموذج يمتاز كذلك بفصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل في نفس النموذج بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير الثابت [2].

بإفتراض خطية العلاقة بين المتغيرات للمعادلة (1) يكتب النموذج كما يلي :

$$LogPIBH_t = (LogInv_t + LogComp_t + LogIPC_t + LogTch_t) \dots (2)$$

نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) يكتب كما يلي :

$$log\Delta PIB_H_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \, log\Delta PIB_H_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \, log\Delta \, INV_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_i \, log\Delta \, Comp_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \delta_i \, log\Delta \, IPC_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \varepsilon_i \, log\Delta \, Tch_{t-i}) + \omega_1 log \, INV_t + \omega_2 log \, Comp_t + \omega_3 \, log \, IPC_t + \omega_4 \, log \, Tch_t + U_t \dots (3)$$

حيث تعتبر $\alpha، \beta، \gamma، \delta، \epsilon$ معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير و $\omega_1، \omega_2، \omega_3، \omega_4$ هي معلمات المتغيرات المستقلة في المدى الطويل و U_t تمثل البواقي.

يتبين من النموذج رقم (3) أن المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة و كذا القيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة . التكامل المشترك وفقا لـ (Pesaran et al. ,2001) في نموذج الإنحدار الذاتي

[1] Pesaran M.H, Shin Y., and Smith R.J., "Bounds Testing Approaches To the Analysis."
[2] PKuma, "Modélisation ARDL , Test de Cointégration Aux Bornes et Approche de Toda-Yamamoto : Éléments de Théorie et Pratiques Sur Logiciels."

للفجوات الزمنية الموزعة يرتكز على تحديد طول فترات الإبطاء الموزعة حيث يستخدم عادة معايير منها (Akaike info criterion) ، (Schwarz criterion) و (Hannan-Quinn criterion).

3.1. إختبار فترة الإبطاء المثلى بإستخدام شعاع الذاتي الإنحدارVAR

قبل إختبار وجود تكامل مشترك لابد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة عن طريق نموذج VAR شعاع الذاتي الإنحدار بتقنية (Lag length) و ذلك لتفادي الإرتباط الذاتي لحد الخطأ.

جدول 22.4 : معايير إختبار درجة التأخر

درجة التأخر	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	17.91238	NA	3.36e-07	-0.717354	-0.497421	-0.640592
1	241.8313	373.1983	5.41e-12	-11.76841	-10.44881	-11.30783
2	288.8358	*65.28397	1.74e-12	-12.99088	-10.57161*	-12.14649*
3	318.7153	33.19949	1.67e-12*	-13.26196*	-9.743032	-12.03376

المصدر: الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 * تشير إلى فترة الإبطاء المثلى حسب مختلف المعايير.

نستخلص أن فترة الإبطاء المثلى هي (2) وفق معايير **LR** ، **SC** و**HQ** حيث أنها تحقق أدنى قيمة .

شكل 11.4 : إختبار فترة الإبطاء المثلى للنموذج

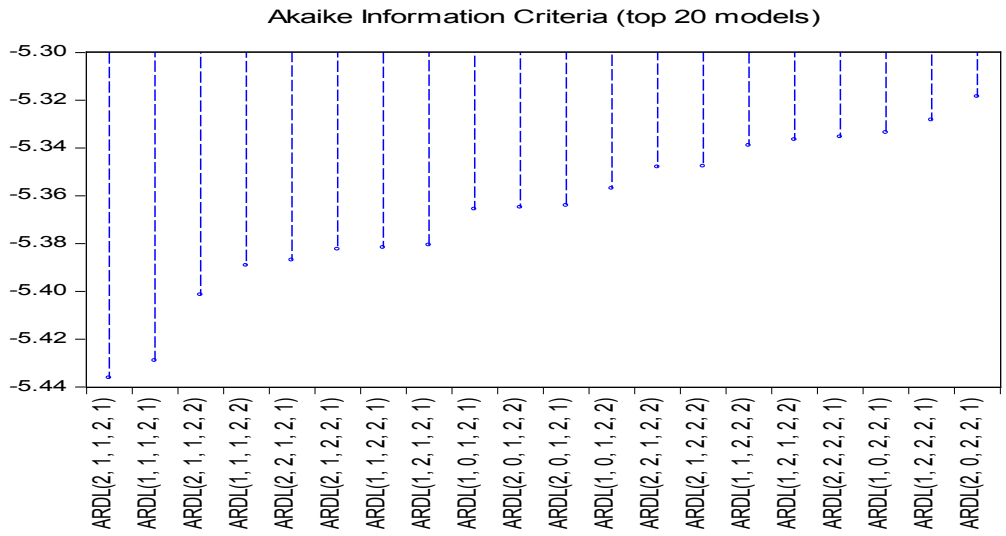

المصدر: الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 9 .

من خلال الشكل رقم 11.4 يتبين أن فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي (2,1,1,2,1) مما سيدفعنا إلى تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة على هذا الأساس.

3.2. إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

قبل إختبار تقدير العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة لابد من التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية و ذلك لتفادي التقديرات الزائفة التي قد تنتج إذا ما كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة . تستخدم عدة إختبارات لفحص إستقرارية السلاسل الزمنية ومن أشهرها ديكي– فوللر المتطور (Augmented Dicky Fuller) و (Phillps Perron) . سنقوم باستعمال اختبار الجذر الأحادي و المتمثل في اختبار ديكي– فوللر المتطور (ADF) على كل متغيرات النموذج. و يعتمد تطبيق هذا الاختبار على تحديد درجة التأخير، و التي حددناها بإثنان (2) و ذلك من خلال استعمال معيار دالة الارتباط الذاتي الجزئي. الجدول 23.4 يلخص اختبار ADF.

شكل 12.4 : تطور متغيرات الدراسة

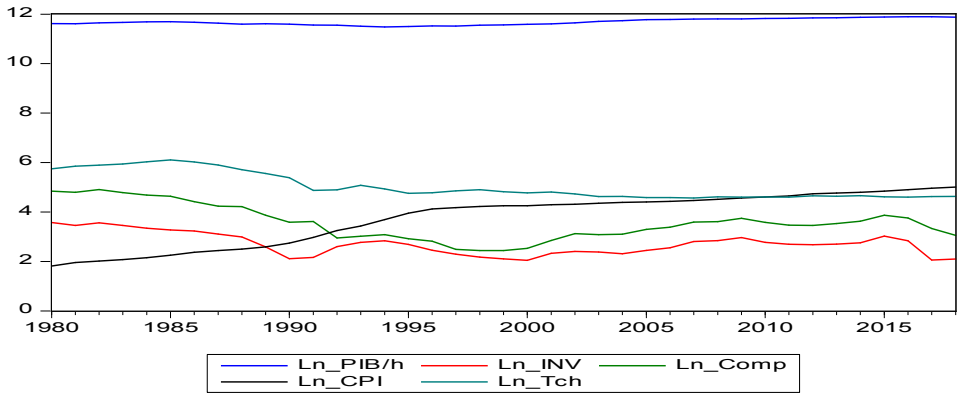

المصدر: الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 9 .

من خلال الشكل رقم 12.4 للمتغيرات يظهر لنا أنه يمكن وجود مركبة الاتجاه العام، و بالتالي يحتمل أن تكون بعض هذه المتغيرات غير مستقرة.

جدول 23.4 : اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF.

المتغيرات	استقرارية السلاسل عند المستوى		استقرارية سلاسل عند الفروق الأولى		درجة التكامل
	ADF^c	الإحتمال	ADF^c	الإحتمال	
LogPIB_H	-1.6189	0.7660	-3.0978	0.0029	I(1)
LogINV	-2.6342	0.2684	-4.9917	0.0014	I(1)
LogComp	-1.3369	0.8630	-4.4502	0.0057	I(1)
LogIPC	-0.4911	0.8820	-5.1203	0.0010	I(1)
LogTch	-1.0352	0.9260	-4.4823	0.0054	I(1)

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

نلاحظ من الجدول رقم 23.4 أن القيمة الإحصائية لديكي فوللر المتطور المحسوبة (ADF^c) في السلاسل الأصلية أكبر من القيمة المجدولة لديكي فوللر المتطور عند مستوى 5%، بالنسبة المتغيرات ، LogPIBH ، LogINV ،

LogComp ، LogIPC و LogTch و من خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، و بالتالي فالسلاسل logPIBH، LogINV ،LogComp ، LogIPC و LogTch غير مستقرة عند المستوى الصفر، و هذا ما أدى بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات الأولى لكل السلاسل السابقة. و من خلال دراسة استقرارية سلاسل الفروق الأولى في نفس الجدول نلاحظ أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة (ADF^c) أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 5% ، بالنسبة لسلسلة الفروقات الأولى للمتغيرات (D(LogPIBH ، D(LogINV) ،(D(LogComp ، D(LogIPC) و D(LogTch) و من خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، و بالتالي فالسلاسل D(LogPIBH) ، D(LogINV) ،(D(LogComp ، D(LogIPC) و D(LogTch) هي مستقرة من الدرجة I(1).

3.3. إختبار التكامل المشترك من خلال إختبار الحدود

بعد تحديد فترة الإبطاء المثلى و إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حيث وجدناها كلها مستقرة من الدرجة I(1) نستطيع الآن إختبار وجود علاقة تكامل مشترك . وفقا لـ (Pesaran et al. ,2001) فنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة يرتكز على إختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج H_0 و الفرضية H_1 البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج و التي يمكن كتابتها على الشكل التالي :

$$\begin{cases} H_0 : \omega_1 = \omega_2 = \omega_3 = \omega_4 \\ \mathrm{H}_1 : \omega_1 \neq \omega_2 \neq \omega_3 \neq \omega_4 \end{cases}$$

لإختبار وجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة نستعمل إختبارات الحدود (ARDL Bounds Test) و هي تعتمد على إحصائية الإختبار F-Statistics حيث إذا كانت قيمة F-Statistic أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة للحدود (Critical Value Bounds) فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك . أما إذا كانت F-Statistc أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة للحدود فإننا نقبل فرضية العدم و التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك . أما إذا كانت القيمة المحسوبة F-Statistic تقع ما بين الحد الأعلى و الحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة عندئذ لا يمكن أن نقرر[1] .

[1] Ibid., 25.

جدول 24.4 : إختبارات الحدود (Bounds Test)

الإختبار	القيمة	عدد المتغيرات
إحصائية F-statistic	9.14	4
حدود القيمة الحرجة		
مستوى المعنوية	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

نلاحظ من الجدول رقم 24.4 أن قيمة **F-statistic** المحسوبة (9.14) هي أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى (3.52) ، (4.01) ، (4.49) و (5.06) عند كل مستويات المعنوية 10% ، 5% ، 2,5 % و 1% على التوالي، مما يدفعنا إلى أن نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك و نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك أي هناك علاقة توازنية على المدى الطويل.

3.4. تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

من إختبارات الحدود تبين لنا أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد و المتغيرات المستقلة ، مما يدفعنا إلى تقدير العلاقة بالإعتماد على فترة الإبطاء المثلى للنموذج (2,1,1,2,1) وفق معيار (Akaike Information Criteria) ، حيث يعتبر النموذج الأمثل . و بالتالي قمنا بتقدير معلمات النموذج للمدى القصير و الطويل كما هو مبين في الجدول رقم 25.4 و 26.4 كما يلي :

جدول 25.4 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للمدى القصير

المتغيرات	المعاملات	t المحسوبة	الإحتمال
D(LogPIBH(-1))	0.17	1.256	0.22
D(LogInv)	-0.01	-0.911	0.37
D(LogComp)	0.05	2.218	**0.03
D(LogCPI)	0.03	0.47	0.63
D(LogCPI(-1))	-0.17	-2.430	**0.02
D(LogTch)	0.07	1.890	*0.07
CointEq(-1)	-0.53	-5.611	***0.00
Cointeq = LPIBH - (0.102*LInv + 0.24*LComp+ 0.14*LCPI -0.01*LTch +10.68)			

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 . *** معنوي عند 1% ** معنوي عند 5% *معنوي عند 10% .

نلاحظ من الجدول رقم 25.4 أن معظم معاملات نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لمعادلة المدى القصير ليس لديها معنوية إحصائية في الفترات الحالية ما عدا معامل كل من D(LogComp) و D(LogTch) ، بينما معامل D(LogCPI(-1)) معنوي في الفترة المبطئة .

جدول 26.4 : نتائج تقدير معاملات متغيرات نموذج (ARDL) للمدى الطويل

المتغيرات	المعاملات	t المحسوبة	الإحتمال
LogInv	-0.10	-2.837	***0.00
LogComp	0.24	10.66	***0.00
LogCPI	0.14	5.896	***0.00
LogTch	-0.01	-0.275	0.78
C	10.68	34.412	***0.00
Prob (F-statistic) = 0.00 F-statistic = 286.65 R^2 =0.99 A.R^2= 0.98 D.W = 2.25			

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 . *** معنوي عند 1%.

الجدول رقم 26.4 يبين القدرة التفسيرية للنموذج ، و هذا ما يدل عليه معامل التحديد الذي يبين النسبة المؤوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة LogInv ،LogComp، LogCPI و LogTch المتغير التابع LogPIBH . تبين نتيجة التقدير أن معامل التحديد المصحح تساوي 0.98 ، و بالتالي فإن المتغيرات المفسرة تشرح ما نسبته 98 % المتغير التابع و 2% المتبقية هي لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج ، مما يدفعنا لإستنتاج أنه هناك علاقة جد قوية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المدى الطويل.

كما أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F-Statistic) و التي تساوي 286.65 هي أكبر من القيمة الجدولية 2.53 ، و ($prob\ F - stat = 0.00 < 0,01$) مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية بمستوى ثقة 99% .

كما نلاحظ أيضا أن معظم معاملات المتغيرات المفسرة لديها معنوية إحصائية ماعدا المتغير LogTch .

3.4.1. <u>التحليل الإحصائي لنتائج التقدير</u>

3.4.1.1. <u>علاقة الأجل القصير</u>

نلاحظ من خلال الجدول رقم 25.4 أن معظم معاملات متغيرات الدراسة غير معنوية إحصائيا ، مما يعني ضعف أثر هذه المتغيرات المفسرة على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الأجل القصير. كما أظهرت النتائج أن معامل إبطاء حد الخطأ الذي يكشف عن سرعة أو بطأ عودة المتغيرات إلى حالة التوازن جاء معنوي ، حيث يجب أن يكون هذا المعامل معنوي و سالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات . يشير معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) على الجدول رقم 25.4 و الذي جاءت إشارته سالبة و معنوية عند المستوى ($prob = 0.00 < 0,01$)

مما يزيد من دقة و صحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل . تقدر قيمة معامل تصحيح الخطأ بـ 0,53- و هي تعني سرعة تصحيح الخطأ ، أي أن 53% من جميع الإنحرافات و الإختلالات في توازن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية حيث يتم الوصول إلى التوازن بعد تقريبا سنتين ، مما يشير إلى أن التعديل أو التكيف كان بطيء نسبيا.

3.4.1.2. <u>علاقة الأجل الطويل</u>

نلاحظ من الجدول رقم 26.4 لمعاملات الأجل الطويل أن المتغيرات كلها معنوية إحصائيا أي أنها تأثر معنويا في المدى الطويل على متغير الناتج المحلي الإجمالي للفرد عند مستوى 1 % ماعدا LogTch (سعر الصرف الحقيقي) .إقتصاديا النموذج المقدر يتوافق إقتصاديا مع الدراسات التجريبية و النظرية التي تم التطرق إليها سابقا ، حيث جاءت معاملات كل من التنافسية الإقتصادية الكلية بالإضافة إلى متغير التحكم مؤشر الأسعار الإستهلاكية موجبة و ذات معنوية إحصائية مما يدل على وجود علاقة طردية بينها و بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد . بينما معامل الإستثمارات العمومية الإجمالية بالإضافة إلى متغير التحكم سعر الصرف الحقيقي سالبة (غير معنوي) مما يدل على وجود علاقة عكسية بينها و بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

يمكن تفسير معاملات النموذج المقدر للمدى الطويل على النحو التالي :

❖ **تنافسية الإستثمارات العمومية الإجمالية :**

✓ كل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية الإجمالية بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.10 % - في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

❖ **مؤشر التنافسية الكلية :**

✓ كل تغير في نسبة مؤشر التنافسية الكلية بنسبة 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.24 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

❖ **متغيرات التحكم :**

✓ مؤشر الأسعار الإستهلاكية : كل تغير في مؤشر الأسعار الإستهلاكية بنسبة 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.14 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

✓ معدل الصرف الحقيقي: كل تغير في معدل الصرف الحقيقي بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة -0.01 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد (غير معنوي إحصائيا).

3.5. إختبارات جودة النموذج و إستقراره

للكشف عن مختلف المشاكل الشائعة التي قد تشوه القدرة التنبؤية للنموذج سنعتمد على الإختبارات التالية :

3.5.1. إختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء LM Test

الإعتماد على إحصائية ديربن واتسن DW وحدها لا تكفي لإختبار وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية، و هي لا تعطي نتائج دقيقة ذات مصداقية إحصائية لذلك يُستعمل إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM الذي يعطي نتائج دقيقة . تشير الفرضية H_0 إلى عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي بينما تشير الفرضية البديلة H_1 إلى وجود إرتباط ذاتي بين البواقي . نتائج الجدول التالي تبين ما يلي:

جدول 27.4 : نتائج إختبار إرتباط سلسلة البواقي

إختبار إرتباط سلسلة البواقي :Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
H_0 : عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي			
0.51	Prob. F(2,11)	0.68	F-statistic
0.35	Prob. Chi-Square(2)	2.06	Obs*R-squared

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

من خلال الجدول رقم 27.4 نلاحظ أن القيمتين الاحتماليتين لإختبار فيشر و اختبار LM أكبر من مستويات المعنوية (1%، 5% و 10 %) و بالتالي فالقيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية إذن نقبل فرضية العدم و هي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

3.5.2. اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity

مشكل عدم ثبات التباين يتمثل في تغير تباين حد الخطأ العشوائي مع تغير قيم المتغيرات المفسرة مما يأثر على نوعية المعلمات المقدرة . سنستعمل إختبار ARCH (Heteroskedasticity Test) للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين . حيث تبين فرضية العدم H_0 ثبات التباين بينما تبين الفرضية البديلة H_1 عدم ثبات التباين . الجدول التالي يبين نتائج التقدير وفقا لهذا الإختبار.

جدول 28.4 : نتائج إختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity test

اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test : ARCH			
H_0 : ثبات التباين			
0.87	Prob. F(23,13)	0.51	F-statistic
0.81	Prob. Chi-Square(23)	6.78	Obs*R-squared

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

من خلال الجدول رقم 28.4 نلاحظ أن القيمتين الاحتماليتين لإختبار فيشر و اختبار ARCH أكبر من مستويات المعنوية (1%، 5% و 10 %) و بالتالي فالقيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، إذن نقبل فرضية العدم و هي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

3.5.3. اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي

لإختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي سنعتمد على إحصائية Jarque Bera (J-B) الذي يعتمد على معامل التناظر Skewness و التفلطح Kurtosis . فرضية العدم H_0 تنص على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي و قيمة الإحتمال الموافق لإختبار (J-B) أكبر من 5 % ، بينما تنص الفرضية البديلة H_1 على أن البواقي لا تتبع توزيع طبيعي و قيمة الإحتمال الموافق لإختبار (J-B) أصغر من 5 %. الجدول و الشكل التاليين يبينان نتائج الإختبار.

جدول 29.4 : نتائج اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي

اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي Normality test Jarque Bera			
H_0 البواقي تتبع توزيع طبيعي			
0.68	**Prob**	0.76	**Jarque Bera**

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

شكل 13.4 : اختبار الكشف عن مشكلة غياب التوزيع الطبيعي Normality test Jarque Bera

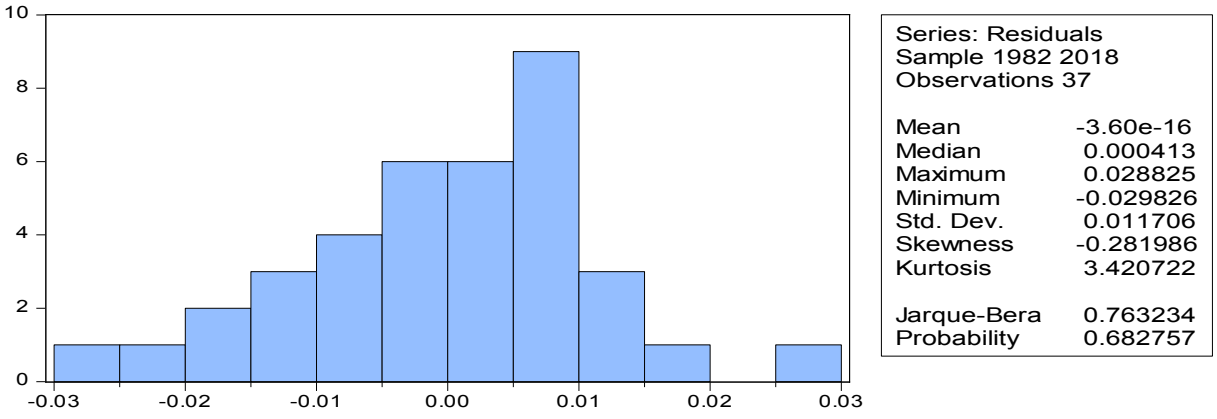

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

من خلال الجدول رقم 29.4 و الشكل رقم 13.4 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية 0.68 أكبر من مستويات المعنوية عند (1%، 5 % و 10 %) و بالتالي فالقيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، إذن نقبل فرضية العدم و هو أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3.5.4. إختبار إستقرار و ملائمة النموذج المقدر

3.5.4.1. إختبار إستقرار النموذج

للتأكد من خلو المعطيات المستعملة في هذه الدراسة القياسية من وجود أي تغيرات هيكلية عليها يجب إستخدام إختبارات المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) حيث يعتبران من بين أهم الإختبارات في هذا المجال لتوضيحهما أمرين مهمين ، الأول هو توضيح وجود أي تغير هيكلي في البيانات و الثاني مدى إستقرار و إنسجام المعلمات الطويلة الأجل مع معلمات القصيرة الأجل .

من شروط الإستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة أن يقع مسار تصحيح الخطأ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% مما يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة. الشكلين التاليين يبينان النتائج :

شكل 14.4 : إختبار (Cusum) للإستقرار الهيكلي للنموذج

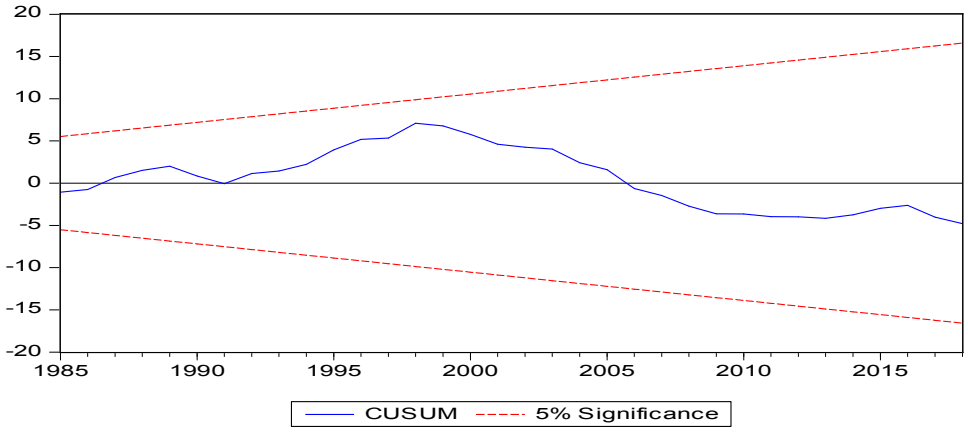

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

نلاحظ من الشكل رقم 14.4 أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر عن الخط الوسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى إستقرار النموذج عند حدود معنوية 5% .

شكل 15.4 : إختبار (Cusum of squares) للإستقرار الهيكلي للنموذج

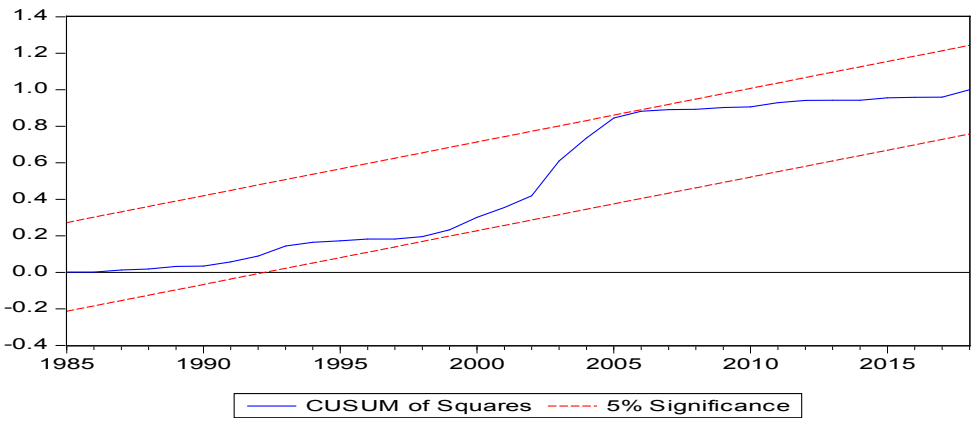

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

الشكل رقم 15.4 لمجموع مربعات البواقي المعاودة (cusum of squares) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة .

ما يمكن إستنتاجه من هذين الإختبارين أن هناك إستقرار و إنسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل و نتائج الأجل القصير.

3.5.4.2. إختبار صلاحية النموذج Test de spécification de Ramsey

إختبار Ramsey (Test de spécification de Ramsey) يسمح بمعرفة إذا ما كان النموذج المقدر قد تم وصفه بشكل جيد و قد أخذ في الاعتبار جميع المتغيرات ذات الصلة التي ينطوي عليها شرح المتغير التابع . تتمثل فرضية العدم H_0 في أن النموذج موصف بشكل جيد و الفرضية البديلة H_1 تنص على أن النموذج غير موصف بشكل جيد. الجدول التالي يسن النتائج .

جدول 30.4 : نتائج إختبار ملائمة النموذج

اختبار Ramsey reset test			
H_0 : النموذج موصف بشكل صحيح			
0.45	**Prob**	0.75	**t-statistic**
0.45	**Prob**	0.57	**F-statistic**

المصدر: الجدول من إنجاز الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

من الجدول رقم 30.4 يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم الملائمة أي موصف بشكل جيد ، و ذلك بالإستنتاج من القيمة الإحتمالية التي تساوي 0.45 و هي أكبر من مستوى المعنوية 5% .

3.6. التحليل الإقتصادي لنتائج التقدير (النموذج الثالث)

يمكن تفسير النتائج المقدرة على النحو التالي :

- **تنافسية الإستثمارات العمومية الإجمالية :**

✓ **وجود أثر سلبي لمتغير الإستثمارات العمومية الإجمالية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد :**

يرجع ذلك إلى أوجه القصور و ضعف كل من جودة المشاريع المختارة و عمليات إدارة الإستثمارات العمومية من حيث المشتريات و التدقيق القبلي لإقامة المشروع. فكل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية الإجمالية بنسبة 1% تحدث تغير عكسيا بنسبة 0.10 % - في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

- **التنافسية الكلية :**

✓ **وجود أثر إيجابي لمتغير مؤشر التنافسية الكلية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد:**

على المدى الطويل رغم أن مؤشر التنافسية الكلية يأثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلا أن هذا التأثير يبقى ضعيف و يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى البيئة المؤسساتية الهشة و كذا ضعف مخرجات الإستثمارات العمومية و عدم مساهمتها بالقسط الكافي في التفاعل مع متطلبات الإقتصاد الحديث و كذا إعتماد الجزائر على جباية صادرات قطاع المحروقات بالدرجة الأولى و الريع الناتج عنه . كل تغير في نسبة مؤشر التنافسية الكلية بنسبة 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.24% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

- **متغيرات التحكم :**

- ✓ **وجود أثر إيجابي لمتغير مؤشر الأسعار الإستهلاكية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد:**

و هو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية حيث أن معدلات التضخم غالبا ما تقترن مع تزايد الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي الناتج المحلي للفرد . فكل تغير في نسبة مؤشر الأسعار الإستهلاكية بنسبة 1 % تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.14 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

- ✓ **وجود أثر سلبي (غير معنوي) لمتغير سعر الصرف الحقيقي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد:**

كل تغير في نسبة سعر الصرف الحقيقي بنسبة 1 % تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.01 %- في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

4. دراسة السببية بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر

الهدف من معظم الدراسات التجريبية في الإقتصاد القياسي و العلوم الإجتماعية الأخرى هو تحديد ما إذا كان التغير في أحد المتغيرات يسبب تغيرا في متغير آخر أو يساعد على التنبؤ به. يحظى نهج Granger لنمذجة السببية بشعبية كبيرة في المجالات التجريبية التي تنطوي على السلاسل الزمنية الإقتصادية القياسية الديناميكية.

إقترح Granger معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية ، حيث يستخدم لذلك إختبار Granger للتأكد من مدى وجود علاقة تبادلية بين متغيرين ، و ذلك في حالة وجود بيانات السلسلة الزمنية المستقرة و ليست السلاسل الزمنية الأصلية.

نستخدم إختبار Pairwise Granger causality tests حيث تكون الفرضيات كما يلي :

H_0 : لا توجد علاقة سببية في إتجاه واحد في المدى الطويل.

H_1 : توجد علاقة سببية في إتجاه واحد في المدى الطويل.

جدول 31.4 : نتائج إختبار Granger للسببية.

فرضية العدم	القيمة المحسوبة F-Statistic	الإحتمال
LogPIBH لا يتسبب LogInv	0.33	0.71
LogInv لا يتسبب LogPIBH	0.54	0.58
LogPIBH لايتسبب LogComp	1.01	0.37
LogComp لايتسبب LogPIBH	6.89	0.00
LogInv لايتسبب LogComp	2.74	0.07
LogComp لايتسبب LogInv	0.99	0.38

المصدر: الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 9.

و يمكن تلخيص الجدول في الشكل التالي :

شكل 16.4 : العلاقة السببية بين المتغيرات

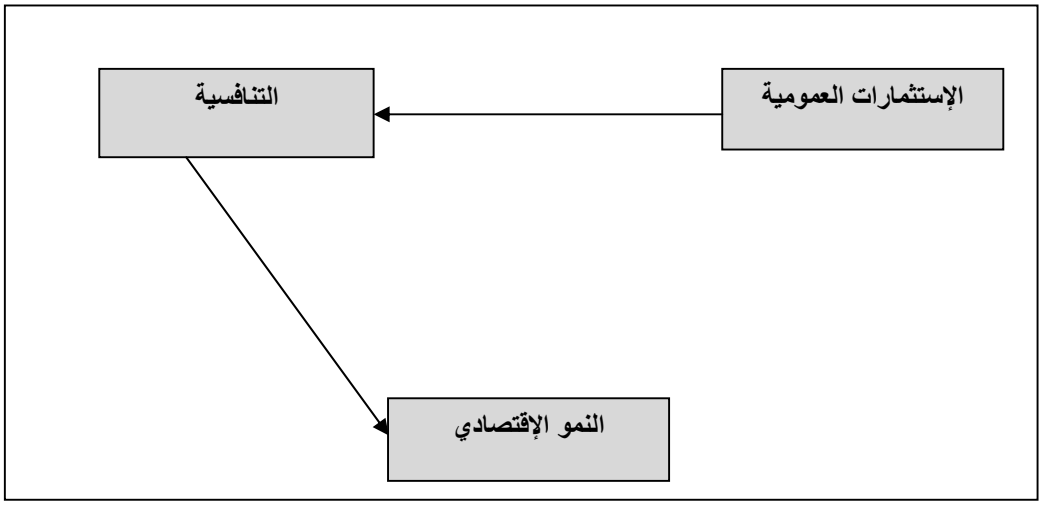

المصدر: الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 31.4 .

من خلال الجدول 31.4 و الشكل 16.4 نستنتج أن هناك علاقة ثلاثية بين الإستثمارات العمومية ، التنافسية و النمو الإقتصادي أي وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه ما بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و ما بين التنافسية و النمو الإقتصادي مما يؤكد على وجود قناة مباشرة بينهم مما يتوافق مع التحليل النظري، كما نستنتج أن الإستثمارات العمومية و النمو الإقتصادي لاتربطهم علاقة سببية في كلا الإتجاهين.

خاتمة الفصل الرابع

تناولنا في هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر الإستثمارات العمومية (مدخلات و مخرجات) و التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر و ذلك بإتباع ثلاث نماذج ديناميكية للإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL . خصص الأول لمعرفة علاقة الإستثمارات العمومية (المدخلات) عبر مختلف مركباتها و التنافسية و النمو الإقتصادي . النموذج الثاني خصص لمعرفة علاقة الإستثمارات العمومية (مخرجات) و التنافسية و النمو الإقتصادي. أما النموذج الثالث سيتطرق إلى دراسة العلاقة المثلثية للإستثمارات العمومية الإجمالية و التنافسية الكلية و النمو الإقتصادي في الجزائر مع دراسة إتجاه السببية بين المتغيرات الثلاث .

توصلنا في النموذج الأول إلى أن المتغيرات كلها معنوية إحصائيا أي أنها تأثر معنويا في المدى الطويل على متغير الناتج المحلي الإجمالي للفرد عند مستوى 1 % و 5% ما عدا مؤشر الإنفتاح الإقتصادي .إقتصاديا النموذج المقدر يتوافق إقتصاديا مع الدراسات التجريبية و النظرية التي تم التطرق إليها سابقا ، حيث جاءت معاملات كل من الإستثمارات العمومية في التعليم و التكوين المهني ، التعليم العالي و البحث العلمي، الإستثمار الخاص (التنافسية الداخلية) و مؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية (التنافسية المؤسساتية) موجبة و ذات معنوية أما مؤشر الإنفتاح الإقتصادي (التنافسية الخارجية) فهو موجب و غير معنوي مما يدل على وجود علاقة طردية بينها و بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

معاملات كل من الإستثمارات العمومية في البنية التحتية ، الإستثمارات العمومية في الفلاحة و الري ، الإستثمارات العمومية في الصحة و النفقات العمومية ذات الطابع الإجتماعي جاءت سالبة و معنوية مما يدل على وجود علاقة عكسية بينها و بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

في النموذج الثاني لمعاملات الأجل الطويل وجدنا أن المتغيرات الإستثمارات العمومية في البنية التحتية ، الإستثمارات العمومية في التعليم و التكوين المهني ، الإستثمارات العمومية في الفلاحة و الري ، الإستثمارات العمومية في التعليم العالي و البحث العلمي ، النفقات العمومية ذات الطابع الإجتماعي و مؤشر الأسعار الإستهلاكية معنوية إحصائيا أي أنها تأثر معنويا في المدى الطويل على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد عند مستوى 1% و 5 % ، أما معاملات الإستثمارات العمومية في الصحة ، مؤشر الإنفتاح الإقتصادي (التنافسية الخارجية) و مؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية (التنافسية المؤسساتية) فهي غير معنوية إحصائيا .إقتصاديا النموذج المقدر يتوافق مع الدراسات التجريبية و النظرية التي تم التطرق إليها سابقا ، حيث جاءت معاملات مخرجات الإستثمارات العمومية في التربية و التكوين ، الإستثمارات العمومية في التعليم العالي و البحث العلمي ، مؤشر الإنفتاح التجاري "التنافسية الخارجية" (غير معنوي إحصائيا) و مؤشر أسعار المستهلك (التنافسية الداخلية) المدرجة في النموذج سلبية مما يدل على وجود علاقة عكسية بينها و بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد . أما معاملات مخرجات الإستثمارات

العمومية في البنية التحتية الأساسية ، الإستثمارات العمومية في الفلاحة و الري ، الإستثمارات العمومية في الصحة (غير معنوي إحصائيا) ، النفقات العمومية ذات الطابع الإجتماعي ، مؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية "تنافسية المؤسسات" (غير معنوي إحصائيا) جاءت موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بينها و بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

في النموذج الثالث وجدنا أن معاملات الأجل الطويل لمتغيرات الإستثمارات العمومية الإجمالية ، مؤشر التنافسية الكلية و مؤشر الأسعار الإستهلاكية معنوية إحصائيا أي أنها تأثر معنويا في المدى الطويل على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد عند مستوى 1% و 5 % . أما معامل متغير سعر الصرف الحقيقي فهو غير معنوي إحصائيا . إقتصاديا النموذج المقدر يتوافق مع الدراسات التجريبية و النظرية التي تم التطرق إليها سابقا ، حيث جاءت معاملات كل من تنافسية الإستثمارات العمومية الإجمالية و سعر الصرف الحقيقي سالبة مما يدل على وجود علاقة سلبية بينها و بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد. أما معاملات مؤشر التنافسية الكلية و مؤشر الأسعار الإستهلاكية موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بينها و بين المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

كما إستنتجنا أن هناك علاقة ثلاثية بين الإستثمارات العمومية ، التنافسية و النمو الإقتصادي أي وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه ما بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و ما بين التنافسية و النمو الإقتصادي مما يؤكد على وجود قناة مباشرة بينهم مما يتوافق مع التحليل النظري. كما إستنتجنا أن الإستثمارات العمومية و النمو الإقتصادي لاتربطهم علاقة سببية في كلا الإتجاهين.

خاتمة عامة

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة طبيعة العلاقة بين الإستثمارات العمومية و النمو الإقتصادي في الجزائر، من خلال إدراج بعد التنافسية التي تعتبر من بين أهم العوامل التي تسمح للنمو الإقتصادي بالتسارع، خصوصا للإقتصاديات الناشئة.

لهذا الغرض خاض البحث في الجانبين النظري و التطبيقي لخصوصية العناصر المكونة له و ذلك عبر أربعة فصول ، كان الفصلين الأولين للجانب النظري، و خصص الفصل الثالث للجانب التحليلي الذي يهتم بحالة الجزائر أما الأخير فكان للجانب التطبيقي.

تطرق الفصل الأول للإطار النظري للإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي ، الفصل الثاني خاض في العلاقة ما بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و النمو الإقتصادي ، أما الفصل الثالث فتطرق إلى واقع الإستثمارات العمومية و التنافسية في الجزائر ، و إختتمنا البحث بالفصل الرابع الذي خصص لدراسة قياسية لتبيان أثر الإستثمارات العمومية و التنافسية على النمو الإقتصادي في الجزائر.

من بين الإستنتاجات في الجانب النظري أن الإستثمارات العمومية التي تكون غالبا ذات أثر سواء إيجابي أو سلبي على النمو الإقتصادي على المدى الطويل تكمن في الإستثمارات العمومية في التربية و التكوين ، الصحة ، التعليم العالي و البحث العلمي ، المنشآت القاعدية الأساسية ، الفلاحة و الري و النفقات العمومية ذات الطابع الإجتماعي التي غالبا ما تدرج ضمن إستثمارات الدولة على المدى الطويل لذلك ركزت الدراسة عليها لمحاولة معرفة أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل خصوصا. كما إستنتجنا عبر الفصلين النظريين أن قياس التنافسية يتطلب إختيار مقاييس عملية تخص كل إقتصاد حسب خصوصيته حيث تختلف هذه الأخيرة من إقتصاد إلى آخر. التنافسية تتلخص في دراسات عديدة حول البعد الخارجي و المتمثل في قدرة البلد التجارية على المستوى الدولي ، و البعد الداخلي و المتمثل في المؤشرات الإقتصادية الكلية و البعد المؤسساتي الذي غالبا ما يقترن بدور المؤسسات في البيئة الإقتصادية للبلد.

بالنسبة للنتائج التي توصلنا إليها في الدراسة القياسية توصلنا بعد تقدير النموذج الأول و الثاني وفق منهجية ARDL إلى ما يلي :

- ❖ **القدرة التنافسية للإستثمارات العمومية**
  - ✓ **الإستثمارات العمومية في التعليم و التكوين**

التأثير الإيجابي لمتغير الإستثمارات العمومية (المدخلات) في التعليم و التكوين المهني يرجع بالأساس إلى أن هذه الأخيرة تعتبر إستهلاكا خصوصا فيما يتعلق بميزانية التسيير (رواتب الموظفين ، الأساتذة...) مما يأثر إيجابا على النمو الإقتصادي عبر الإستهلاك (الطلب الكلي) مما يزيد في العرض الكلي (أثر المضاعف) . فكل تغير في نسبة الإستثمارات

العمومية (المدخلات) في التعليم و التكوين المهني بنسبة 1% تحدث تغير طرديا بنسبة 0.27% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

الأثر السلبي لمتغير الإستثمارات العمومية (المخرجات) في التعليم و التكوين يرجع إلى نوعية مخرجات التربية و التكوين في الجزائر حيث أنه ينبغي على المدى الطويل أن تأثر إيجابا على النمو الإقتصادي بسبب تراكم المعرفة عبر سنوات عديدة من التدرج بين المدارس، الإعداديات ، الثانويات و مراكز التكوين المهني مما يسمح بتكوين يد عاملة مؤهلة. مما يطرح عدة تساؤلات حول نوعية و جودة التعليم في الجزائر ، كفاية و ضبط الميزانيات التي سخرت الجزائر لبناء المدارس ، الإعداديات ، الثانويات و مراكز التكوين المهني و كذا رواتب و أجور الأسلاك الساهرة على التعليم و التكوين بغية رفع مستوى التحصيل العلمي و كذا نوعية البرامج المعتمدة للتلاميذ و المتكونين .

لذلك فإن تنافسية هذا القطاع مرهونة بوضع أهداف، مناهج و آفاق واضحة يتم من خلالها السير لتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع . إذ أن الإنفاق على التعليم و التكوين و حده لا يكفي إن لم تكن هناك سياسات بعيدة المدى مبنية على برامج علمية و مدروسة .

- ✓ **الإستثمارات العمومية في التعليم العالي و البحث العلمي**

كسابقتها التأثير الإيجابي لمتغير الإستثمارات العمومية (المدخلات) في التعليم العالي و البحث العلمي يرجع بالأساس إلى أن هذه الأخيرة تعتبر إستهلاكا خصوصا فيما يتعلق بميزانية التسيير (رواتب الموظفين ، الأساتذة...) مما يأثر إيجابا على النمو الإقتصادي عبر الإستهلاك (الطلب الكلي) مما يزيد في العرض الكلي (أثر المضاعف). فكل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية في التعليم العالي و البحث العلمي بنسبة 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.10% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

الأثر السلبي لمتغير الإستثمارات العمومية (المخرجات) في التعليم العالي و البحث العلمي يرجع إلى عدم إعطاء الدولة الأهمية اللازمة لهذا القطاع و بالتالي كان له أثر سلبي مباشر و فوري على الإنتاجية و الإبداع ، و أثر سلبي غير مباشر بضعف القدرة على إمتصاص التكنولوجيا المتطورة الموجودة في الدول المتقدمة و عبر تهميش الأبحاث المتقدمة الناتجة عن المخابر المتواجدة . البحوث الأساسية التي تجريها الجامعات بشكل أساسي تزيد من مخزون المعرفة المتاح للمجتمع إذا ما أخذت بعين الإعتبار و مع ذلك لعدم قدرة النظام الحالي في حساب الناتج المحلي الإجمالي بإدراج المعرفة الجديدة كمنتجات نهائية على عكس الإستثمارات المادية فلا يتم تضمينها في قياس الناتج المحلي الإجمالي ،و بالتالي ، يتم تجاهل النتائج المباشرة للبحوث . كذلك عدم مشاركة المجهودات البحثية عبر المخابر الجامعية في العملية الإقتصادية كون أن البحث و التطوير في الجزائر يعتمد كلية على القطاع العام مما يجعله رهن لعدة مشاكل منها عدم البحث عن الأرباح من وراء هذه الأبحاث على عكس ما يحدث في البلدان المتطورة. كل تغير في نسبتها بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.26-% الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

تنافسية قطاع التعليم العالي و البحث العلمي كسابقتها في التعليم و التكوين تحتاج إلى إعادة النظر في منظومتها و أهدافها و زيادة نوعية و جودة خريجي الجامعات للتماشي مع إحتياجات سوق العمل و متطلباته ناهيك عن تقريب مراكز البحث و المخابر و تفعيلها لخدمة الإقتصاد.

- ✓ **الإستثمارات العمومية في قطاع الصحة**

نرجع الأثر السلبي الضعيف لمتغير الإستثمارات العمومية في قطاع الصحة (المدخلات) إلى عدم اتخاذ قرارات سليمة في ما يخص تحديد المسار المناسب لأهداف الصحية للسكان . حيث يتعين الأخذ في الإعتبار أن الصحة هي غاية في حد ذاتها ، أو هي وسيلة للنمو الإقتصادي. كما أن السياسات العمومية في قطاع الصحة تحتاج إلى ميكانيزمات للحد من عدم النجاعة و استخدام الموارد المخصصة في قطاع الصحة بشكل عقلاني حتى تكون هناك مؤسسات فعالة و قوى عاملة ماهرة ، من أجل جني كل فوائد هذا الإنفاق ، ينبغي على الدولة أن تضمن وجود هيكل اجتماعي و اقتصادي داعم و فعال للاستفادة الفعالة من هذه الموارد. في مثل هذه الحالة ، قد يوفر إدراج بعض المتغيرات الأخرى ، مثل الحكم الرشيد و الديمقراطية ، حلول عملية لزيادة فعالية هذا الإنفاق على النمو الإقتصادي. فكل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية في الصحة بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.01% - في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

كما أن الأثر الإيجابي الضعيف لمتغير الإستثمارات العمومية في قطاع الصحة (المخرجات) يرجع إلى النظام الصحي في القطاع العام في الجزائر الذي يتميز بمجانية العلاج ،هذه الميزة و إن كانت على المستوى الإجتماعي مفيدة خصوصا للطبقة المعوزة إلا أن إنعكاستها الإقتصادية تبقى وخيمة ، لأن تكلفة الموظفين و الأخصائيين و حتى الأدوية هي على عاتق الدولة مما يضطرها إلى اللجوء للمخابر العالمية لاقتناء الأدوية بالعملة الصعبة ما يجعل مردودية هذا القطاع على النمو الإقتصادي جد محدودة. فكل تغير في نسبته بـ 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.05 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

إذن مشكل تنافسية قطاع الصحة في الجزائر يكمن في جانبين . الجانب الأول يتعلق بحجم ، نجاعة و فعالية الإستثمارات العمومية في هذا القطاع . الجانب الثاني يتعلق بنوعية و جودة الخدمات الصحية المقدمة لذلك يجب إعادة النظر في المنظومة الصحية سواء من جانب توزيع و التوسيع العقلاني للهياكل الصحية على التراب الوطني و وضع ميكانيزمات لإشراك القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في هذه العملية.

- ✓ **الإستثمارات العمومية في البنية التحتية الأساسية**

يمكن إيعاز الأثر السلبي لمتغير الإستثمارات العمومية في البنية التحتية الأساسية (المدخلات) على النمو الإقتصادي إلى انخفاض المنتج الهامشي لمثل هذا الإستثمار عن سعر رأس المال الحقيقي ، أي زيادة تكلفة الإستثمار في حد ذاته عن التكلفة الحقيقية . كما يمكن أن يكون هذا الأثر السلبي ناتج عن تأثير الطلب الناتج عن الإنفاق على البنية التحتية

حيث عندما إعتمدت الجزائر في بناء هذه الهياكل الأساسية على العمالة الأجنبية فيما بعد بسبب الضغوطات الإجتماعية المتزايدة مما سبب آلية إقتسام الأرباح بين الشريك المحلي و الأجنبي هذا من جهة.

من جهة أخرى قد يكون لبعض المشاريع ذات الحجم الضعيف أو غير ذات الصلة تأثير محدود ، بحيث يؤدي تنفيذها و تمويلها في النهاية إلى تأثير سلبي على الإقتصاد. و بالتالي فإن ترشيد الاختيار للمشاريع الإستثمارية أمر ضروري. هذه الأخيرة تعتمد على وجه الخصوص على أساليب تحليل التكلفة و العائد التي تفتقدها المشاريع الإستثمارية في الجزائر ،حيث تهدف هذه الأساليب إلى تثمين المشروع وفقا من حيث عوائده على الإقتصاد و المجتمع. فكل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية في البنية التحتية الأساسية بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.09- % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

أما الأثر الإيجابي لمتغير الإستثمارات العمومية في البنية التحتية الأساسية (المخرجات) يرجع إلى الزيادة في حجم الإستثمارات العمومية التي خصصتها الدولة للبنية التحتية الأساسية حيث أن زيادة هذه المرافق تزيد نشاط القطاع الخاص. و من ثم فإن كل زيادة في الإمداد بالخدمات التي تنتج عن البنية التحتية الأساسية و كذا زيادة مخزونها يعني زيادة النشاط الإقتصادي ، مما يزيد في الناتج المحلي الإجمالي. ولكن لو أن الدولة تخلت عن تقديم عدة خدمات للقطاع الخاص مثل محطات التزويد بالمياه الصالحة للشرب ، محطات الكهرباء...، فإن هذا الأخير لديه القدرة على توفير كل ذلك بتكلفة أقل و جودة أعلى . كل تغير في نسبة البنية التحتية الأساسية بـ 1% تحدث تغير طردي بنسبة 0.27 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

يرتبط مشكل تنافسية الإستثمارات العمومية في البنية التحتية الأساسية في الجزائر بالأساس إلى زيادة تكلفة الإستثمار عن حده نتيجة إعادة تقييم أغلفة البرامج المخصصة لهذا النوع من الإستثمار و بالتالي فإن ترشيد الإنفاق، إختيار و مفاضلة المشاريع الإستثمارية أمر ضروري. هذه الأخيرة تعتمد على وجه الخصوص على أساليب تحليل التكلفة و العائد التي تفتقدها المشاريع الإستثمارية في الجزائر ،حيث تهدف هذه الأساليب إلى تثمين المشروع وفقا لعوائده على الإقتصاد و المجتمع.

- ✓ **النفقات العمومية ذات الطابع الإجتماعي**

الأثر السلبي الضعيف لمتغير النفقات العمومية ذات الطابع الإجتماعي (المدخلات) ينجم عن ظروف سياسية بالدرجة الأولى (السلم الإجتماعي) . لذلك فإن تركيبة و طبيعة هذه النفقات لا تكون ذات مردودية إقتصادية مباشرة و إنما هدفها الحد من ظاهرة معينة كتقليص معدلات البطالة عبر مختلف البرامج التي وجهت للشباب في إطار تشغيل الشباب بمختلف مسمياته و كذا توفير السكن بمختلف صيغه ،لذلك فإن هذا النوع من النفقة إذا لم يكن له القسط الوافر من الأطر القانونية و المتابعة اللازمة و الإصلاحات المناسبة فإن ذلك سوف يتحول إلى بما يسمى الريع

لبعض الفئات خصوصا منها الشباب مما ينتج عنه مردودية جد ضئيلة خصوصا و أنه يعتبر كإستثمار في حد ذاته. فكل تغير في نسبة النفقات العمومية ذات الطابع الإجتماعي بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.05- % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

أما الأثر الإيجابي لمتغير النفقات العمومية ذات الطابع الإجتماعي (المخرجات) يرجع ذلك إلى التحويلات الإجتماعية و سياسة الدعم التي خصصتها الدولة بما في ذلك ما خصص لقطاع السكن و الذي ساعد إلى حد ما في تحسن مؤشر التنمية البشرية الذي أخذ كمتغير تقريبي لتقييم مخرجات هذه النفقة و أثر ذلك إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي . كل تغير في نسبتها بـ 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 3.08 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

كنتيجة لما سبق فإن النفقات العمومية ذات الطابع الإجتماعي تتطلب إصلاحات عميقة خصوصا في عملية توزيعها . لذلك فإصلاح الإطار القانوني و تحديد بدقة الفئة التي تستحق هذا النوع من الدعم بات أمر ضروري مما سيترتب عليه إنقاص شيء فشيء من حجم و أعداد المستفيدين من هذه النفقة.

- ✓ **الإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة و الري**

نرجع الأثر السلبي الضعيف لمتغير الإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة و الري (المدخلات) إلى فشل السياسة الزراعية عبر الإستثمارات العمومية في هذا القطاع في الوصول إلى الفلاحين الريفيين الحقيقيين خصوصا حجم و توزيع الدعم الذي لا يرتكز على قاعدة علمية و دراسات و بحوث ذات مصداقية لأن خطة الدعم الزراعي الحالية غير كافية. دعم الدولة الجزائرية للفلاحة أقل بستة أضعاف من دعم الإتحاد الأوروبي. على سبيل المثال يمنح الإتحاد الأوروبي 288 يورو لكل هكتار كدعم ، بالمقابل الجزائر تمنح 49 يورو فقط. بالإضافة إلى ذلك تعاني هذه الإعانات الضئيلة بالفعل من عدم الكفاءة و سوء الإدارة ، لدرجة أن هذا الدعم القليل لا يصل إلى من هم في أمس الحاجة إليه.

يمكن أن يكون لتهميش القطاع الفلاحي آثار ضارة طويلة الأجل على الأسر الريفية. مما سيسبب نزوحا لسكان الريف خصوصا الشباب إلى المدن الكبرى ، حيث توافر فرص الحصول على العمل . فكل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة و الري بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.06- % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

أما الأثر الإيجابي الضعيف لمتغير الإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة و الري (المخرجات) يرجع إلى السياسات المنتهجة في قطاع الفلاحة و الري و التي غالبا ما إقترنت بسياسات الدعم الذي خصصته الدولة للفلاحة و الفلاحين إضافة إلى العائق الطبيعي لخصوصية المناخ و الجغرافيا فكباقي دول البحر الأبيض المتوسط فإن عدم القدرة على

التأقلم و ضعف في مقاومة التحديات المناخية غالبا ما يكون السبب في تدني مردودية قطاع الفلاحة . كل تغير في نسبتها بـ 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.05 % الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

مما سبق يمكن الإستنتاج أن تنافسية الإستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة و الري تعاني من مشكل حجم و توزيع هذه الإستثمارات الذي لا يرتكز على قاعدة علمية و دراسات و بحوث ذات مصداقية لأن خطة الدعم الزراعي الحالية غير كافية ، و السياسات المنتهجة في قطاع الفلاحة و الري و التي غالبا ما إقترنت بسياسات الدعم الذي خصصته الدولة للفلاحة و الفلاحين ، إضافة إلى العائق الطبيعي لخصوصية المناخ و الجغرافيا فكباقي دول البحر الأبيض المتوسط فإن عدم القدرة على التأقلم و ضعف في مقاومة التحديات المناخية غالبا ما يكون السبب في تدني مردودية قطاع الفلاحة.

- **القدرة التنافسية الخارجية :**

وجود أثر إيجابي ضعيف غير معنوي إحصائيا لمتغير مؤشر الإنفتاح الإقتصادي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في النموذج الأول يرجع إلى أنه على المدى الطويل يبقى مؤشر الإنفتاح الإقتصادي يأثر إيجابا على النمو الإقتصادي حيث أن كل تغير في نسبة مؤشر الإنفتاح الإقتصادي بنسبة 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.04% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد و هو ما يتفق مع النظرية الإقتصادية (غير معنوي).

وجود أثر سلبي ضعيف غير معنوي إحصائيا لمؤشر الإنفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في النموذج الثاني. فكل تغير بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.01- % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

مما يدفعنا إلى القول أن التنافسية الخارجية للجزائر تبقى جد ضعيفة إن لم نقل شبه معدومة و ذلك راجع إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يرتكز بالأساس على صادرات و مداخيل جباية المحروقات و عدم محاولة تنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات.

- **القدرة التنافسية الداخلية :**

وجود أثر إيجابي ضعيف لمتغير الإستثمار الخاص على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في النموذج الأول و يرجع ذلك إلى مشاركة القطاع الخاص شيء فشيء في البرامج التنموية التي سطرتها الدولة و البرامج التي طرحتها ، خصوصا في قطاعي الأشغال العمومية و البناء مما يدل على أن الإستثمارات العمومية على المدى الطويل كان لها أثر إيجابي في بعث ديناميكية للقطاع الخاص. كما أنه غالبا ما يكون للإستثمار الخاص أثر ضعيف في البداية و هو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية ، هذا التأثير يصبح إيجابيا على المدى الطويل ، حيث تعتبر عدم كفاءة الإستثمارات العمومية الغير فعالة هي السبب في التأثير السلبي أو المعدوم للاستثمار الخاص ، لأنه يمكن أن تحجب التأثير الإيجابي للاستثمار الخاص. في المدى الطويل، يتغير التأثير ليصبح إيجابي. فكل تغير في نسبة الإستثمار الخاص بنسبة 1 % تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.07 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

أما وجود أثر سلبي لمؤشر الأسعار الإستهلاكية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في النموذج الثاني يرجع إلى أن التضخم يأثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي للفرد عبر أثر التطاير Effet de volatilité حيث أن الارتفاع في أسعار السلع بسبب انخفاض القدرة الشرائية نتيجة لزيادة العرض في السوق يعتبر نتيجة لزيادة النفقات العمومية مما ينعكس سلبا على الناتج المحلي الإجمالي للفرد. كل تغير بنسبة 1% تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.13- % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

يمكن الإستنتاج أن التنافسية الداخلية في الجزائر تأثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي للفرد. و بالتالي هناك علاقة عكسية بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

❖ **القدرة التنافسية التنظيمية :**

وجود أثر إيجابي لمؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية (البعد المؤسساتي) على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في النموذج الأول يرجع إلى أن الظروف الإقتصادية و الإجتماعية التي تتمثل في الضغوط الإجتماعية و الإقتصادية التي يمكن أن تقيد أو تصحح عمل الحكومة أو تغذي عدم الرضا الاجتماعي و التي تلعب دورا محوريا في النشاط الإقتصادي فكل تغير في مؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية بنسبة 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.18 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد .

وجود أثر إيجابي (غير معنوي) لمؤشر الظروف الإقتصادية و الإجتماعية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في النموذج الثاني يؤكد أهمية الإطار المؤسساتي في الجزائر فحتى و لو كان هامش التدخل يطرح عدة تساؤلات حول الدور الحقيقي للمؤسسات في الجزائر إلى أن نتائج الدراسة تأكد أن البيئة المؤسساتية الرسمية و/أو الغير رسمية في الجزائر تلعب دورها في العملية الإقتصادية. يبقى السؤال فقط حول ماهية طبيعة القناة ؟ و هل العلاقة مباشرة أو غير مباشرة . فكل تغير بنسبة 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.1 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

مما سبق يمكن الإستنتاج أن القدرة التنافسية التنظيمية في الجزائر تأثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي للفرد و بالتالي هناك علاقة طردية بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

بالنسبة للنتائج التي توصلنا إليها في الدراسة القياسية بعد تقدير النموذج الثالث بطريقة ARDL توصلنا إلى ما يلي :

❖ **أثر الإستثمارات العمومية الإجمالية و التنافسية الكلية على النمو الإقتصادي :**

✓ **تنافسية الإستثمارات العمومية الإجمالية :**

وجود أثر سلبي لمتغير الإستثمارات العمومية الإجمالية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد وهو ما إفترضناه في المقدمة العامة ، و بالتالي هناك علاقة عكسية بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي للفرد فكل تغير في نسبة الإستثمارات العمومية الإجمالية بنسبة 1% تحدث تغير عكسيا بنسبة 0.10% - في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

- ✓ **التنافسية الكلية :**

وجود أثر إيجابي لمتغير مؤشر التنافسية الكلية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد و هو يوافق الفرضية المطروحة في المقدمة العامة، و بالتالي هناك علاقة طردية بينها و بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد فكل تغير في نسبة مؤشر التنافسية الكلية بنسبة 1% تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.24% في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

- ✓ **متغيرات التحكم :**

وجود أثر إيجابي لمتغير مؤشر الأسعار الإستهلاكية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، و بالتالي هناك علاقة طردية بينها و بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد فكل تغير في نسبة مؤشر الأسعار الإستهلاكية بنسبة 1 % تحدث تغيرا طرديا بنسبة 0.14 % في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

وجود أثر سلبي (غير معنوي) لمتغير سعر الصرف الحقيقي على الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، و بالتالي هناك علاقة عكسية بينها و بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد فكل تغير في نسبة سعر الصرف الحقيقي بنسبة 1 % تحدث تغيرا عكسيا بنسبة 0.01 %- في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

كما إستنتجنا أن هناك علاقة ثلاثية بين الإستثمارات العمومية ، التنافسية و النمو الإقتصادي أي وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه ما بين الإستثمارات العمومية و التنافسية و ما بين التنافسية و النمو الإقتصادي مما يؤكد على وجود قناة مباشرة بينهم مما يتوافق مع التحليل النظري. كما إستنتجنا أن الإستثمارات العمومية و النمو الإقتصادي لاتربطهم علاقة سببية في كلا الإتجاهين.

قائمة المراجع

المقالات العلمية باللغة الأجنبية

Abbou, Youcef, and Brahim Brahamia. "Le Système de Santé Algérien Entre Gratuité Des Soins et Maîtrise Des Dépenses de Santé." Insaniyat / 75 إنسانيات, no. 76 (2017): 149–171.

Abeysinghe, Tilak, and Tan Lin Yeok. "Exchange Rate Appreciation and Export Competitiveness. The Case of Singapore." Applied Economics 30, no. 1 (January 1998): 51–55.

Acemoglu, Daron; Johnson, Simon; Robinson, James. "Institutions as the Fundamental Cause of Growth, Long-Run." National Bureau of Economic Research Working Paper Series No. 10481 (2004).

Adam, Antonis, Manthos Delis, and Pantelis Kammas. "Public Sector Efficiency: Leveling the Playing Field between OECD Countries." Public Choice 146, no. 1 (2011): 163–183.

Adam, Christopher S., and David L. Bevan. "Aid and the Supply Side: Public Investment, Export Performance, and Dutch Disease in Low-Income Countries." The World Bank Economic Review 20, no. 2 (January 1, 2006): 261–290.

Afonso, António, and Davide Furceri. "Government Size, Composition, Volatility and Economic Growth." European Journal of Political Economy 26, no. 4 (2010): 517–532.

Agenor, Pierre-Richard, and Blanca Moreno-Dodson. Public Infrastructure And Growth : New Channels And Policy Implications. World Bank Policy Research. Policy Research Working Papers. The World Bank, 2006.

Agénor, Pierre Richard. "A Theory of Infrastructure-Led Development." Journal of Economic Dynamics and Control 34, no. 5 (May 2010): 932–950.

Agénor, Pierre Richard, Nihal Bayraktar, and Karim El Aynaoui. "Roads out of Poverty? Assessing the Links between Aid, Public Investment, Growth, and Poverty Reduction." Journal of Development Economics 86, no. 2 (2008): 277–295.

Agénor, Pierre Richard, and Kyriakos C. Neanidis. "The Allocation of Public Expenditure and Economic Growth." Manchester School 79, no. 4 (2011): 899–931.

Aghion, Philippe, Philippe Bacchetta, and Abhijit Banerjee. "A Corporate Balance-Sheet Approach to Currency Crises." Journal of Economic Theory 119, no. 1 SPEC. ISS. (2004): 6–30.

Aghion, Philippe, Richard Blundell, Rachel Griffith, Peter Howitt, and Susanne Prantl. "The Effects of Entry on Incumbent Innovation and Productivity." Review of Economics and Statistics 91, no. 1 (2009): 20–32.

Aiginger, K. "A Framework for Evaluating the Dynamic Competitiveness of Countries." Structural Change and Economic Dynamics 9, no. 2 (1998): 159–188.

Aiginger, Karl. "Competitiveness: From a Dangerous Obsession to a Welfare Creating Ability with Positive Externalities." Journal of Industry, Competition and Trade 6, no. 2 (2006): 161–177.

Aiginger, Karl, and Johanna Vogel. "Competitiveness: From a Misleading Concept to a Strategy Supporting Beyond GDP Goals." Competitiveness Review 25, no. 5 (October 19, 2015): 497–523.

Aisen, Ari, and Francisco José Veiga. "How Does Political Instability Affect Economic Growth?" European Journal of Political Economy 29 (2013): 151–167.

Aïssa Kadri. Le Système D'enseignement Algérien, Entre Passé et Présent. CIRIEC No. 2018/11, 2018.

Aker, Jenny C, and Isaac M Mbiti. "Mobile Phones and Economic Development in Africa." Journal of Economic Perspectives 24, no. 3 (2010): 207–232.

Aladejare, Samson Adeniyi. "Government Spending and Economic Growth: Evidence from

Nigeria." Munich Personal Repec Archive, no. 43916 (2013).
Alimi, R Santos. "Does Optimal Government Size Exist for Developing Economies? The Case of Nigeria." Mpra February, no. 56073 (2014).
Amabile, Serge, and Martine Gadille. "Les NTIC Dans Les PME : Stratégies, Capacités Organisationnelles et Avantages Concurrentiels." Revue française de gestion 29, no. 144 (2003): 43–63.
Amable, Bruno, and Dominique Guellec. "Les Théories de La Croissance Endogène." Revue d'économie politique 102, no. 3 (1992): 313–377.
Anca, Hategan D.B. "Litterature Review Of The Evolution Of Competitiveness Concept." Annals of the University of Oradea, Economic Science Series 21, no. 1 (2012): 41–46.
APS. "Bouazghi: Le Secteur Agricole Couvre 70% de La Demande Nationale." Accessed September 23, 2019. http://www.aps.dz/economie/68229-bouazghi-le-secteur-agricole-couvre-70-de-la-demande-nationale.
———. "Fret Maritime : Une Dizaine D'opérateurs Privés Ont Déposé Des Demandes." Accessed September 21, 2019. http://www.aps.dz/economie/75759-fret-maritime-une-dizaine-d-operateurs-prives-ont-depose-des-demandes.
Ardy, Brian, Iain Begg, Waltraud Schelkle, and Francisco Torres. "How Will EMU Affect Cohesion?" Intereconomics 37, no. 6 (2002): 300–314.
Arslan, Neslihan, and Hüseyin Tathdil. "Defining and Measuring Competitiveness : A Comparative Analysis of Turkey With 11 Potential Rivals." International Journal of Basic & Applied Sciences 12, no. 2 (2012): 31–43.
Aschauer, David Alan. "Is Public Expenditure Productive?" Journal of Monetary Economics 23, no. 2 (1989): 177–200.
———. "Why Is Infrastructure Important?" Transportation Research Board (1990): 21–68.
Ayal, Eliezer B., and Georgios Karras. "Bureaucracy, Investment, and Growth." Economics Letters 51, no. 2 (1996): 233–239.
Badalyan, Gohar, Thomas Herzfeld, and Miroslava Rajcaniova. "Transport Infrastructure and Economic Growth : Panel Data Approach for Armenia, Georgia and Turkey." the 142nd EAAE Seminar Growing Success (2014): 1–15.
Bagautdinova, N.G., G.M. Galeeva, E.P. Fazlieva, and N.V. Arzhantseva. "Investment Attractiveness of the Region as the Factor in the Formation of Competitive Advantages." Mediterranean Journal of Social Sciences 5, no. 28 (2014): 9–13.
Baldacci, Emanuele, Arye L. Hillman, and Naoko C. Kojo. "Growth, Governance, and Fiscal Policy Transmission Channels in Low-Income Countries." European Journal of Political Economy 20, no. 3 (2004): 517–549.
Balkyte, Audrone, and Manuela Tvaronavičiene. "Perception of Competitiveness in the Context of Sustainable Development: Facets of 'sustainable Competitiveness.'" Journal of Business Economics and Management 11, no. 2 (January 2010): 341–365.
Ball, Laurence, and N Gregory Mankiw. "What Do Budget Deficits Do?" National Bureau of Economic Research Working Paper Series No. 5263 (1996): 95–120.
Banerjee, Abhijit, and Lakshmi Iyer. "History, Institutions, and Economic Performance: The Legacy of Colonial Land Tenure Systems in India." American Economic Review, 2005.
Baouni, Tahar, Mohamed Bakour, and Rafika Berchache. "Effets de La Multi-Modalité À Alger Sur La Mobilité Des Usagers." Insaniyat / إنسانيات 62, no. 2013 (2013): 45–69.
Barro, Robert J, Xavier Sala-i-Martin. "Convergence." Journal of Political Economy 100, no. 2 (1992): 223–251.
Barro, Robert. "Health and Economic Growth." Annals of Economics and Finance (1996).
Barro, Robert J. "Economic Growth in a Cross Section of Countries." The Quarterly Journal

of Economics 106, no. 2 (1991): 407.
———. “Government Spending in a Simple Model of Endogeneous Growth.” Journal of Political Economy 98, no. 5, Part 2 (1990): S103–S125.
Barro, Robert J., and Xavier Sala-I-Martin. “Public Finance in Models of Economic Growth.” The Review of Economic Studies 59, no. 4 (1992): 645–661.
———. “Technological Diffusion, Convergence, and Growth.” Journal of Economic Growth 2, no. 1 (1997): 1–26.
Barro, Robert T., and Xavier Sala-I-Martin. “Regional Growth and Migration: A Japan-United States Comparison.” Journal of The Japanese and International Economies 6, no. 4 (1992): 312–346.
Becker, Gary. “Investment in Human Capital: A Theoretical Analysis.” Journal ofPolitical Economy 70, no. 5 (1962): 9–49.
Begg, Iain. “Cities and Competitiveness.” Urban Studies 36, no. 6 (1999): 795–809.
Belmokaddem, Mostefa, and Zahira Sari. “Effets Des Dépenses Publiques Sur La Croissance Économique: Cas Des Dépenses D’infrastructure En Algérie.” 8 مجلة الإستراتيجية والتنمية, no. 5 (2015): 44–69.
Bernard, Paul, and Guillaume Boucher. “Institutional Competitiveness, Social Investment, and Welfare Regimes.” Regulation & Governance 1, no. 3 (2007): 213–229.
Blank, Rebecca M. “What Drives American Competitiveness?” Annals of the American Academy of Political and Social Science 663, no. 1 (2016): 8–30.
Blecker, Robert A. “International Competitiveness, Relative Wages, and the Balance-Of-Payments Constraint.” Journal of Post Keynesian Economics 20, no. 4 (July 3, 1998): 495–526.
Blinder, Alan S., and Robert M. Solow. “Does Fiscal Policy Still Matter?. A Reply.” Journal of Monetary Economics 2, no. 4 (1976): 501–510.
Bloom, David E., David Canning, and Jaypee Sevilla. “The Effect of Health on Economic Growth: A Production Function Approach.” World Development 32, no. 1 (January 2004): 1–13.
Bloom, Nick, Mirko Draca, and John Van Reenen. “La Chine, Atout de Créativité Pour l’Ouest.” in Fonds Monétaire International, La philanthropie : Germe du changement, Rapport trimestriel du Fonds Monétaire International 49, no. 4 (2012): 120.
Boopen, S, and AJ Khadaroo. Transportation Capital and Private Capital Formation in Mauritius: Testing the Substitutability and Complementarity Hypotheses. In University of Mauritius, 2009.
Bouchakour, Radhia, and Slimane Bedrani. “Pluriactivity, the Dutch Disease and Sustainable Agriculture in Algeria.” International Journal of Technology Management and Sustainable Development 14, no. 3 (2015): 241–259.
Bougheas, Spiros, Panicos O. Demetriades, and Edgar L.W. Morgenroth. “Infrastructure, Transport Costs and Trade.” Journal of International Economics 47, no. 1 (1999): 169–189.
Boussalem, Fatima, Zina Boussalem, and Abdelaziz Taiba. “The Relationship between Public Spending on Health and Economic Growth in Algeria : Testing for Co-Integration and Causality.” International Journal of Business and Management 2, no. 3 (2014): 25–39.
Brinkman, George L. “The Competitive Position of Canadian Agriculture.” Canadian Journal of Agricultural Economics/Revue canadienne d’agroeconomie 35, no. 2 (1987): 263–288.
Brox, James A. “Infrastructure Investment: The Foundation of Canadian Competitiveness.” IRPP Policy Matters 9, no. 2 (2008): 1–48.

Buckley, Peter J., Christopher L. Pass, and Kate Prescott. “Measures of International Competitiveness: A Critical Survey.” Journal of Marketing Management 4, no. 2 (1988): 175–200.

Cacheux, Jacques Le, and François Lecointe. “Changes Réels et Compétitivité de La France, l’Italie, La RFA et Les Etats-Unis” (1987): 149–187.

Camagni, Roberto. “Compétitivité Territoriale : La Recherche D’avantages Absolus.” Reflets et perspectives de la vie économique 45, no. 1 (2006): 95–115.

Canning, David, and Peter Pedroni. “Infrastructure, Long-Run Economic Growth and Causality Tests for Cointegrated Panels.” Manchester School 76, no. 5 (2008): 504–527.

Carew, Diana G, and Michael Mandel. “Infrastructure Investment and Economic Growth: Surveying New Post-Crisis Evidence.” Progressive Policy Institute The, no. March (2014): 1–16.

Cavalcanti Ferreira, Pedro. “Inflationary Financing of Public Investment and Economic Growth.” Journal of Economic Dynamics and Control 23, no. 4 (1999): 539–563.

Chakraborty, Chandana, and Banani Nandi. “‘Mainline’ Telecommunications Infrastructure, Levels of Development and Economic Growth: Evidence from a Panel of Developing Countries.” Telecommunications Policy 35, no. 5 (2011): 441–449.

Cheng, Benjamin S, and Tin Wei Lai. “Government Expenditures and Economic Growth in South Korea: A VAR Approach.” Journal of Economic Development 22, no. 1 (1997): 11–24.

Chiappini, Raphaël. Les Indices Composites Sont-Ils de Bonnes Mesures de La Compétitivité Des Pays ? Larefi Working Paper N°2012-05, 2012.

Chiquiar, Daniel, and Manuel Ramos Francia. Competitiveness and Growth of the Mexican Economy. Working Papers. Documentos de Investigacion N◦ 2009-11, 2009.

Cho, Dong-Sung. “From National Competitiveness To Bloc and Global Competitiveness.” Competitiveness Review: An International Business Journal incorporating Journal of Global Competitiveness 8, no. 1 (1998): 11–23.

Cho, Dong Sung. “A Dynamic Approach to International Competitiveness: The Case of Korea.” Asia Pacific Business Review 1, no. 1 (1994): 17–36.

Chong, Alberto, and César Calderón. “Institutional Quality and Poverty Measures in a Cross-Section of Countries.” Economics of Governance 1, no. 2 (2000): 123–135.

Cornilleau, Gérard, Jérôme Creel, Bruno Ducoudré, Selin Hazir, Paul Hubert, Gissela Landa, Gilles Le Garrec, et al. Investissement Public, Capital Public et Croissance. OFCE Policy Brief. Vol. 7, 2016.

Cracolici, Maria Francesca, and Peter Nijkamp. “The Attractiveness and Competitiveness of Tourist Destinations: A Study of Southern Italian Regions.” Tourism Mnagement 30, no. 3 (2009): 336–344.

Cramer, G. L. “The Microtheory of Innovative Entrepreneurship.” American Journal of Agricultural Economics 93, no. 5 (2011): 1410–1412.

d’Autume, Antoine, and Philippe Michel. “Endogenous Growth in Arrow’s Learning by Doing Model.” European Economic Review 37, no. 6 (1993): 1175–1184.

Dall’erba, Sandy, and Julie Le Gallo. “Regional Convergence and the Impact of European Structural Funds over 1989-1999: A Spatial Econometric Analysis.” Papers in Regional Science 87, no. 2 (2008): 219–244.

Daron, Acemoglu, Simon Johnson, and James A Robinson. “The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation: Reply.” American Economic Review 102, no. 6 (2012): 3077–3110.

Dasha, Ranjan Ku, and Pravakar Sahoo. “Economic Growth in India: The Role of Physical and Social Infrastructure.” Journal of Economic Policy Reform 13, no. 4 (2010): 373–

385.
Datta-Chaudhuri, Mrinal. “Market ‘Failure’ and Government ‘Failure.’” Journal of Economic Perspectives 4, no. 3 (1990): 25–39.
Delgado, Mercedes, Christian Ketels, Michael Eugene Porter, and Scott Stern. The Determinants of National Competitiveness. NBER Working Paper Series. Working Paper 18249, 2012.
Dell’Erba, Salvatore, Ricardo Hausmann, and Ugo Panizza. “Debt Levels, Debt Composition, and Sovereign Spreads in Emerging and Advanced Economies.” Oxford Review of Economic Policy 29, no. 3 (2013): 518–547.
Despotović, Danijela, Milorad Filipović, and Vojislav Ilić. “Infrastructure as a Competitiveness Factor in the Western Balkan Countries.” Economics and Organization 13, no. 1 (2016): 1–15.
Detotto, Claudio, and Manuela Pulina. “Does More Crime Mean Fewer Jobs and Less Economic Growth?” European Journal of Law and Economics 36, no. 1 (2013): 183–207.
Devarajan, Shantayanan, Vinaya Swaroop, and Heng-fu Zou. “The Composition of Public Expenditure and Economic Growth.” Journal of Monetary Economics 37, no. 2 (1996): 313–344.
Dollery, Brian, and Sukhvinder Singh. “A Note on The Empirical Analysis of Wagner’s Law.” Economic Analysis and Policy 28, no. 2 (1998): 245–257.
Domar, Evsey D. “Capital Expansion, Rate of Growth, and Employment.” Econometrica, Journal of the Econometric Society 14, no. 2 (1946): 137–147.
Dowrick, S. “Classical and Technological Convergence: Beyond the Solow-Swan Growth Model.” Oxford Economic Papers 54, no. 3 (2002): 369–385.
Du, Wenxin, and Jesse Schreger. “Local Currency Sovereign Risk.” Journal of Finance 71, no. 3 (2016): 1027–1070.
Dumont, Jean-christophe, and Sandrine Mesple-somps. L’impact Des Infrastructures Publiques Sur La Compétitivité et La Croissance Une Analyse En EGC Appliquée Au Sénégal. Développement et Insertion Internationale, 2000.
Durand, Martine, Jacques Simon, and Colin Webb. OECD’s Indicators of International Trade and Competitiveness. OECD Economics Department Working Papers, 1992.
Ebimobowei, Appah. “The Relationship between Fiscal Policy and Economic Growth in Nigeria (1991 - 2005).” International Journal of Economic Development Research and Investment 1, no. 2 (2010): 37–47.
Edame, Greg Ekpung, and Agboro Diepreye Eturoma. “The Determinants of Public Expenditure on Educational Infrastructural Facilities and Economic Growth in Nigeria.” Journal of Business Management and Economics 5, no. 6 (2014): 152–161.
Edrees, Abdelbagi. “Human Capital, Infrastructure and Economic Growth in Arab World: A Panel Granger Causality Analysis.” Business and Economics Journal 7, no. 1 (2015): 1–5.
Ekpo, Akpan H. “Public Investment and Competitiveness in ECOWAS: An Empirical Investigation.” Edited by Diery Seck. Economic, Social and Political Development. Advances in African Economic, Social and Political Development (2017): 1–18.
Elmendorf, Douglas W., and N. Gregory Mankiw. “Government Debt.” Handbook of Macroeconomics 1, no. PART C (1999): 1615–1669.
Erden, Lutfi, and Randall G Holcombe. “The Effects of Public Investment on Private Investment in Developing Economies.” Public Finance Review 33, no. 5 (2005): 575–602.
Escribano, Alvaro, J Luis Guasch, and Jorge Pena. Assessing the Impact of Infrastructure

Quality on Firm Productivity in Africa Cross-Country Comparisons Based on Investment Climate Surveys from 1999 to 2005. Policy Research Working Papers. Vol. 9, 2010.
Estache, Antonio, B Speciale, and David Veredas. "How Much Does Infrastructure Matter to Growth in Sub-Saharan Africa?" World Bank, no. June (2005): 1–21.
Fabry, Nathalie. "Clusters de Tourisme, Compétitivité Des Acteurs et Attractivité Des Territoires." Revue internationale d'intelligence économique 1 (2009): 55–66.
Fagerberg, Jan. "International Competitiveness." The Economic Journal 98, no. 391 (1988): 355–374.
Fagerberg, Jan, Martin Srholec, and Mark Knell. "The Competitiveness of Nations: Why Some Countries Prosper While Others Fall Behind." World Development 35, no. 10 (October 2007): 1595–1620.
Fall, Alsim, and Kalidou Thiaw. Productivité Des Dépenses Publiques et Croissance Economique Dans L ' UEMOA Une Analyse Bayésienne Sur Données de Panel, 2012.
Farrell, J. M. "The Measurement of Productive Efficiency." Journal of the Royal Society 120, no. 3 (1957): 253–290.
Fedderke, Johannes, and Rob Garlick. Infrastructure Development and Economic Growth in South Africa : A Review of the Accumulated Evidence. University of Cape Town Policy Paper, 2008.
Feld, Lars P, and Stefan Voigt. "Economic Grown and Judicial Independence: Cross-Country Evidence Using a New Set of Indicators." European Journal of Political Economy 19, no. 3 (2003): 497–527.
Filmer, Deon, and Lant Pritchett. "The Impact of Public Spending on Health: Does Money Matter?" Social Science and Medicine 49, no. 10 (1999): 1309–1323.
Fischer, Stanley. "The Role of Macroeconomic Factors in Growth." Journal of Monetary Economics 32, no. 3 (1993): 485–512.
Ford, Robert, and Pierre Poret. "Infrastructures et Productivité Du Secteur Privé." Revue économique, no. 17 (1991): 69–95.
Forte, Francesco, and Cosimo Magazzino. "Government Size and Economic Growth in Italy: A Time-Series Analysis." European Scientific Journal, ESJ 12, no. 7 (March 30, 2016): 149–169.
Franke, George R., and S. Scott Nadler. "Culture, Economic Development, and National Ethical Attitudes." Journal of Business Research 61, no. 3 (2008): 254–264.
Franz, Wolfgang. Hysteresis Effects in Economic Models. Empirical Economics, 1990.
Friedman, Milton. "Monetary Policy: Theory and Practice." Journal of Money, Credit and Banking 14, no. 1 (1982): 98–118.
Futagami, Koichi, Yuichi Morita, and Akihisa Shibata. "Dynamic Analysis of an Endogenous Growth Model with Public Capital." The Scandinavian Journal of Economics 95, no. 4 (1993): 607.
Gachassin, Marie, Boris Najman, and Gaël Raballand. Roads Impact on Poverty Reduction a Cameroon Case Study. World Bank Policy Research Working Paper Vol. 5209, 2010.
Garelli, Stéphane. Top Class Competitors : How Nations, Firms, and Individuals Succeed in the New World of Competitiveness. John Wiley & Sons, 2006.
Gemmell, Norman, Richard Kneller, and Ismael Sanz. "Does the Composition of Government Expenditure Matter for Long-Run GDP Levels?" Oxford Bulletin of Economics and Statistics 78, no. 4 (2016): 522–547.
Gibert, GALIBAKA, and Kangoye Thierry. Améliorer La Compétitivité En Afrique Par Le Développement Des Infrastructures Rapport Pays : Sénégal. Série de documents de travail N 207 Banque africaine de développement, Tunis, Tunisie., 2014.

Gomez-Salvador, Ramon, Alberto... Musso, Marc Stocker, and Jarkko Turunen. Labour Productivity Developments in the Euro Area. ECB Occasional Paper Series, 2006.

Gough, Ian. "Social Welfare and Competitiveness." New Political Economy 1, no. 2 (1996): 209–232.

Grigoli, Francesco, and Zachary Mills. "Institutions and Public Investment: An Empirical Analysis." Economics of Governance 15, no. 2 (2014): 131–153.

Grilo, Isabel, and Gert Jan Koopman. "Productivity and Microeconomic Reforms: Strengthening EU Competitiveness." Journal of Industry, Competition and Trade 6, no. 2 (2006): 67–84.

Gros, Daniel. "Foreign Debt versus Domestic Debt in the Euro Area." Oxford Review of Economic Policy 29, no. 3 (2013): 502–517.

Guellec, Dominique. "La Technologie et L'économie Les Relations Déterminantes Rapport OCDE, Coordonné Par François Chesnais." Revue économique 43, no. 6 (November 1992): 1137–1142. Accessed October 21, 2018.

Guellec, Dominique, and Pierre Ralle. Les Nouvelles Théories de La Croissance. La Découverte. Vol. 5. Paris, 2003.

Guerrieri, Paolo, and Andrew Tylecote. "National Competitive Advantages and Microeconomic Behaviour." Economics of Innovation and New Technology 3, no. 1 (1994): 49–76.

Gugler, Philippe. "Compétitivité : Un Concept Complexe de Nature Microéconomique." revue de politique économique 3 (2008): 2008.

Gugler, Philippe, and Serge Brunner. "FDI Effects on National Competitiveness: A Cluster Approach." International Advances in Economic Research 13, no. 3 (2007): 268–284.

Hall, David, and Emanuele Lobina. "The Past, Present and Future of Finance for Investment in Water Systems." In Pumps, Pipes and Promises, 22, 2010.

Hall, R. E., and C. I. Jones. "Why Do Some Countries Produce So Much More Output Per Worker than Others?" The Quarterly Journal of Economics 114, no. 1 (1999): 83–116.

Hansen, niles M. "Unbalanced Growth and Regional Development." Western Economic Journal 4, no. 1 (1965): 3–14.

Harrod, F. "An Essay in Dynamic Theory." The Economic Journal 49, no. 193 (1939): 14–33.

Hatzichronoglou, Thomas. Globalisation and Competitiveness: Relevant Indicators. OECD Science, Technology and Industry. Vol. 43. OCDE/GD(96)43. Paris, 1996.

Hausmann, Ricardo, Jason Hwang, and Dani Rodrik. "What You Export Matters." Journal of Economic Growth 12, no. 1 (March 28, 2007): 1–25.

Hénin, Pierre-Yves, Pierre Ralle, Pierre-yves Henin, Pierre Ralle, Pierre-Yves Hénin, and Pierre Ralle. "Les Nouvelles Théories de La Croissance : Quelques Apports Pour La Politique Économique." Revue économique 44, no. 1 (1993): 75–100.

Hilaire, Hounkpodote, and Bationo Rakissiwind. "Heterogeneity of the Causality between Public Expenditure and Economic Growth in WAEMU Countries: What Are the Implications for Policy Coordination Budget." Munich Personal RePEc Archive, no. MPRA Paper No. 26027 (2009): 1–22.

Holtz-Eakin, Douglas, and Amy Ellen Schwartz. "Infrastructure in a Structural Model of Economic Growth." Regional Science and Urban Economics 25, no. 2 (1995): 131–151.

Ighodaro, Ca. "Long Run Relationship Between Agricultural Production And Economic Growth In Nigeria; Evidence From The Johansen's Cointegration Approach." Journal of Research in National Development 4, no. 2 (2008): 1–22.

Isaksson, Anders. "Public Capital , Infrastructure and Industrial Development, " Research and Statistics Branch Programme Coordination and Field Operations Division, Research and Statistics Branch No. 15, (2009).

Jaelani, Aan. “Public Expenditure Management in Indonesia: Islamic Economic Review on State Budget 2017.” Macroeconomics: Monetary & Fiscal Policies 11, no. 77 (2018): 1–13.

Jawad, Elalaoui. “Dépenses Publiques et Croissance Économique Au Maroc : Causalité et Impact.” Revue de Gestion et d’Économie 6, no. 1 & 2 (2017): 81–96.

Judd, Kenneth L. “Redistributive Taxation in a Simple Perfect Foresight Model.” Journal of Public Economics 28, no. 1 (1985): 59–83.

Kaldor, Nicholas. “A Model of Economic Growth.” Economic Journal 67, no. 268 (1957): 591–624.

Karppi, Ilari. Competitiveness in the Nordic Economies Assessments and Structural Features. Nordregio Working Paper 2001:2. Stockholm, Sweden, 2001.

Ketels, Christian. Competitiveness Frameworks Review An Analysis Conducted for the National Competitiveness Council Chairman’s Foreword. Dublin, 2016.

Ketels, Christian H M. “Michael Porter’s Competitiveness Framework—Recent Learnings and New Research Priorities.” Journal of Industry, Competition and Trade 6, no. 2 (June 5, 2006): 115–136.

Khan, Muhammad, Fozia Aftab Kiani, Afsheen Ashraf, and M Iftikhar-Ul-husnain. “Skills, Competitiveness and Productivity.” Pakistan Development Review 48, no. 4 (2009): 473–486.

Kiel, Jan, Barry Ubbels, Joko Purwanto, Christophe Heyndrickx, Ofelia Betancor, Aday Hernández, Martijn Smit, Barbara Pawlowska, and Ralf Fiedler. Impacts of Infrastructure Projects on Competitiveness. Transport Research Arena. Paris, 2014.

King, Robert G, and Sergio Rebelo. “Public Policy and Economic Growth: Developing Neoclassical Implications.” Journal of Political Economy 98, no. 5 (1990): 126–150.

Klenow, P. J., and A. Rodriguez-Clare. “Economic Growth: A Review Essay.” Journal of Monetary Economics 40, no. 3 (1997): 597–617.

Kneller, Richard, Michael F. Bleaney, and Norman Gemmell. “Fiscal Policy and Growth: Evidence from OECD Countries.” Journal of Public Economics 74, no. 2 (1999): 171–190.

Kostakis, Ioannis. “Public Investments , Human Capital , and Political Stability : The Triptych of Economic Success.” Economics Research International 2014 (2014): 1–21.

Kroszner, Randall S. “Economics of Corporate Governance Reform.” Journal of Applied Corporate Finance 16, no. 2–3 (2004): 42–50.

Krugman, Paul. “Competitiveness: A Dangerous Obsession.” Foreign Affairs 73, no. 2 (1994): 28–44.

Kuma, Jonas Kibala. “Modélisation ARDL , Test de Cointégration Aux Bornes et Approche de Toda-Yamamoto : Éléments de Théorie et Pratiques Sur Logiciels.” Centre de Recherches Economiques et Quantitatives ((2018): 1–55.

Lachaal, L. “La Competitivité : Concepts, Définitions et Applications La Compétitivité : Concepts, Définitions et Applications.” Zaragoza : CIHEAMCahiers Options Méditerranéennes 36 (2001): 29–36.

Lago-Peñas, Santiago, and Diego Martínez-López. Convergence and Public Investment: Regional Policies Revisited. Centro de Estudios Andaluces. Vol. 1. E2005/05, 2005.

Lall, Sanjaya. “Competitiveness Indices and Developing Countries: An Economic Evaluation of the Global Competitiveness Report.” World Development 29, no. 9 (2001): 1501–1525.

———. Reinventing Industrial Strategy: The Role of Government Policy in Building Industrial Competitiveness. G-24 Discussion Paper Series. Vol. 28. New York and Geneva, 2004.

———. “Technological Capabilities and Industrialization.” World Development 20, no. 2 (1992): 165–186.
Lall, Sanjaya, and Manuel Albaladejo. “China’s Competitive Performance: A Threat to East Asian Manufactured Exports?” World Development 32, no. 9 (2004): 1441–1466.
Lall, Sanjaya, John Weiss, and Hiroshi Oikawa. “China’s Competitive Threat to Latin America: An Analysis for 1990-2002.” Oxford Development Studies 33, no. 2 (2005): 163–194.
Lall, Somik V., Hyoung Gun Wang, and Uwe Deichmann. Infrastructure and City Competitiveness in India. The World Institute for Development Economics Research. Finland, 2010.
Landau, Daniel. “Government Expenditure and Economic Growth: A Cross-Country Study.” Southern Economic Journal 49, no. 3 (1983): 783–792.
Landau, Ralph. “Key to Competitiveness and Growth.” The Brookings Review 8, no. 3 (1999): 52–56.
Lederman, Daniel, Norman V. Loayza, and Rodrigo R. Soares. “Accountability and Corruption: Political Institutions Matter.” Economics and Politics 17, no. 1 (2005): 1–35.
Lévy-Leboyer, Maurice. “Chemins de Fer et Croissance Économique : L’exemple Américain.” Annales. Histoire, Sciences Sociales 21, no. 3 (1966): 632–640.
Loo., Mark Kam-Loon. “Competitiveness : Top Five Nations Last Decade and next Decade.” international journal of business and management studies 1, no. 3 (2012): 391–412.
Lordon, Frédéric. “Théorie de La Croissance : Quelques Développements Récents [Première Partie : La Croissance Récente].” revue de l’OFCE 36, no. 1 (1991): 157–211.
Lucas, Robert E. “On the Mechanics of Economic Development.” Journal of Monetary Economics 22, no. 1 (1988): 3–42.
Madiès, Thierry, and Jean-Claude Prager. Innovation et Compétitivité Des Régions. Paris, 2008.
Maisonneuve, Christine De La, and Joaquim Oliveira Martins. Public Spending on Health and Long-Term Care: A New Set of Projections. Oecd Economic Policy Papers. Vol. 6, 2013.
Mankiw, N Gregory, David Romer, and David N Weil. “A Contribution to the Empirics of Economic-Growth.” Quarterly Journal of Economics 107, no. 2 (1992): 407–437.
Marcadon, Jacques. “Géographie Portuaire de L’espace Euro-Méditerranéen.” Méditerranée 98, no. 1 (2002): 55–66.
Mauro, Paolo. “The Effects of Corruption on Growth, Investment, and Government Expenditure: A Cross-Country Analysis.” In Corruption and the Global Economy, 107. International Monetary Fund, 1996.
Mawson, Peter, Kenneth I Carlaw, and Nathan Mclellan. Productivity Measurement : Alternative Approaches and Estimates. New Zealand Treasury, 2003.
McKean, R. N. “The Unseen Hand in Government.” The American Economic Review 55, no. 3 (1965): 496–506.
McMillan, Margaret, and Dani Rodrik. Globalization, Structural Change and Productivity Growth. Cambridge, MA, June 2011.
Meadows, Donella H ., Dennis l . Meadows, Jorgen Randers, and William W . Behrens. The Limits to Growth : A Report to The Club of Rome (1972), 1972.
Meeks, Robyn. “Water Works: The Economic Impact of Water Infrastructure.” Journal of Human Resources 52, no. 4 (2017): 1119–1153.
Mekdad, Yousra, Aziz Dahmani, and Monir Louaj. “Public Spending on Education and Economic Growth in Algeria : Causality Test.” International Journal of Business and

Management II, no. 3 (2014): 55–70.
Melyn, W, R Schoonackers, P Stinglhamber, and L Van Meensel. “Faut-Il Stimuler Les Investissements Publics ?” BNB Revue économique (2016): 111–127.
Mishra, Aswini Kumar, Ganesh Rao, Aashima Monga, and Bhargav Vishwanath. “Assessing Competitiveness in Emerging Asian Economies: Role of Governance and Infrastructure and Lessons for India.” Emerging Economy Studies 2, no. 1 (May 2016): 72–90.
Mitchell, Daniel. “The Impact of Government Spending on Economic Growth.” The Heritage Foundation 4999, no. 1831 (2005): 1–18.
Mitra, Pritha. “Has Government Investment Crowded out Private Investment in India?” American Economic Review 96, no. 2 (2006): 337–341.
Muellbauer, John. “productivity and competitiveness.” Oxford Review of Economic Policy 7, no. 3 (1991): 99–117.
Muet, Pierre-Alain. “Les Théories Contemporaines de La Croissance.” Revue de l’OFCE 45, no. 1 (1993): 11–51.
Munnell, AH Alicia H. “Policy Watch: Infrastructure Investment and Economic Growth.” The Journal of Economic Perspectives 6, no. 4 (1992): 189–198.
Munnell, Alicia Haydock. “Why Has Productivity Growth Declined? Productivity and Public Investment.” New England Economic Review, no. January/February (1990): 3–22.
Musgrave, Richard A. “The Theory of Public Finance Reviewed Work (S): The Theory of Public Finance : A Study in Public Economy.” Southern Economic Journal 26, no. 3 (1960): 234–238.
N. Maingi, James. “The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Kenya: 1963-2008.” Advances in Economics and Business 5, no. 12 (2017): 635–662.
North, D. C. “Economic Performance through Time.” American Economic Review 84, no. 3 (1994): 359–368.
North, Douglas C., and Paul Thomas Robert. “The Rise of the Western World: A New Economic History.” The Economic History Review 27, no. 4 (1974): 38–38.
North, Douglass C. “An Introduction to Institutions and Institutional Change.” Institutions, institutional change and economic performance, no. Part 111 (1990): 3–10.
North Africa Health. Revue Afin 2020 Du Marché Des Soins de Santé Pour l’Afrique Du Nord. Caire, 2020.
Nunnenkamp, Peter. “Why Economic Performance and International Competitiveness Differ so Much between Latin America and Asia.” Kiel Institute for the World Economy (IfW) (2003): 1–16.
Omar Benderra. “Economie Algérienne 1986-1998: Les Réseaux Aux Commandes de l’Etat – Algeria-Watch.” Algeria Watch. Last modified 2009. Accessed October 27, 2018. https://algeria-watch.org/?p=54524.
Omay, Tolga, and Elif Öznur Kan. “Re-Examining the Threshold Effects in the Inflation-Growth Nexus with Cross-Sectionally Dependent Non-Linear Panel: Evidence from Six Industrialized Economies.” Economic Modelling 27, no. 5 (2010): 996–1005.
Önsel, Şule, Füsun Ülengin, Gündüz Ulusoy, Emel Aktaş, Özgür Kabak, and Y. Ilker İlker Topcu. “A New Perspective on the Competitiveness of Nations.” Socio-Economic Planning Sciences 42, no. 4 (December 2008): 221–246.
OUKHALLOU, Youssef. “Analyzing Economic Growth: What Role for Public Investment?” Journal of Economics Bibliography 101, no. 2 (2015): 133–148.
Palei, Tatyana. “Assessing the Impact of Infrastructure on Economic Growth and Global Competitiveness.” Procedia Economics and Finance 23, no. October 2014 (2015): 168–175.

Paternostro, Stefano, Anand Rajaram, and Erwin Tiongson. "How Does the Composition of Public Spending Matter?" Oxford Development Studies 35, no. 1 (2007): 47–82.

Peacock, Alan, and Alex Scott. "The Curious Attraction of Wagner's Law." Public Choice 102, no. 1/2 (2000): 1–17.

Pereira, Alfredo M., and Jorge M. Andraz. "On the Effects of Highway Investment on the Regional Concentration of Economic Activity in the USA." Portuguese Economic Journal 11, no. 3 (2012): 165–170.

Perlo-Freeman, Samuel, and Don J. Webber. "Basic Needs, Government Debt and Economic Growth." World Economy 32, no. 6 (2009): 965–994.

Pesaran M.H, Shin Y., and Smith R.J. "Bounds Testing Approaches To the Analysis." Journal of Applied Econometrics 326, no. February 1999 (2001): 289–326.

Phaneuf, Louis, and Étienne Wasmer. Une Étude Économétrique de L'impact Des Dépenses Publiques et Des Prélèvements Fiscaux Sur L'activité Économique Au Québec et Au Canada. Cirano. Montreal, Quebec, 2005.

Philip, Abbott, and Bredahl Maury. "Competitiveness: Definitions, Useful Concepts and Issues." Competitiveness in international food markets (1994): 11–35.

Pilinkienė, Vaida. "R&D Investment and Competitiveness in the Baltic States." Procedia - Social and Behavioral Sciences 213 (December 2015): 154–160.

Pindyck, Robert S, and Andrés Solimano. "Economic Instability and Aggregate Investment." NBER/Macroeconomics Annual (MIT Press) 8, no. 1 (1993): 259–303.

Pinotti, Paolo. "The Economic Costs of Organised Crime: Evidence from Southern Italy." Economic Journal 125, no. 586 (2015): F203–F232.

Pitelis, Christos, and Nicholas Antonakis. "Manufacturing and Competitiveness: The Case of Greece." Journal of Economic Studies 30, no. 5–6 (2003): 535–547.

Porter, M. E., X. Sala-i-Martin, and K. Schwab. The Global Competitiveness Report 2006-2007. Geneva, 2007.

Porter, Michael. "The Competitive Advantage of Nations." Harvard business review 68, no. 2 (1990): 73–93.

Porter, Michael E. "Towards a Dynamic Theory of Strategy." Strategic Management Journal 12, no. 2 S (1991): 95–117.

Pradhan, Rudra P., and Tapan P. Bagchi. "Effect of Transportation Infrastructure on Economic Growth in India: The VECM Approach." Research in Transportation Economics 38, no. 1 (2013): 139–148.

Pradhan, Rudra P., Neville R. Norman, Yuosre Badir, and Bele Samadhan. "Transport Infrastructure, Foreign Direct Investment and Economic Growth Interactions in India: The ARDL Bounds Testing Approach." Procedia - Social and Behavioral Sciences 104 (December 2013): 914–921. Accessed July 4, 2016.

Radosevic, Slavo. "Research and Development, Competitiveness and European Integration of South Eastern Europe." Europe-Asia Studies 61, no. 4 (2009): 621–650.

Ram, Rati. "American Economic Association Government Size and Economic Growth : A New Framework and Some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data." American Economic Review 76, no. 1 (1986): 191–203.

Rao, Someshwar, Jianmin Tang, and Weimin Wang. "L'importance de La Qualification Pour L'innovation et La Productivité." Observateur International de la Productivité 4 (2002): 16–28.

Reinert, Erik S. "Competitiveness and Its Predecessors - a 500-Year Cross-National Perspective." Munich Personal RePEc Archive, no. 48155 (1994): 1–33.

Reinikka, Ritva, and Jakob Svensson. "Coping with Poor Public Capital." Journal of Development Economics 69, no. 1 (2002): 51–69.

Renault, David. Economic Growth A Review of the Theoretical and Empirical Literature. Country Economic Department, World Bank, 1991.

Rodríguez-Pose, Andrés, Yannis Psycharis, and Vassilis Tselios. "Public Investment and Regional Growth and Convergence: Evidence from Greece." Papers in Regional Science 91, no. 3 (2012): 543–568.

Rodríguez, Oscar Javier Cárdenas. "Poverty Reduction Approaches in Mexico since 1950: Public Spending for Social Programs and Economic Competitiveness Programs." Journal of Business Ethics 88, no. SUPPL. 2 (2009): 269–281.

Rodrik, Dani. "Industrial Policy: Don't Ask Why, Ask How." Middle East Development Journal 1, no. 1 (2009): 1–29.

Rodrik, Dani, Arvind Subramanian, and Francesco Trebbi. "Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development." Journal of Economic Growth 9, no. 2 (2004): 131–165.

Roeller, Lars-Hendrik, and Leonard Waverman. "Telecommunications Infrastructre and Economic Development: A Simultaneous Approach." American Economic Review 91, no. 4 (2001): 909–923.

Romer, Paul M. "Endogeneous Technological Change." Journal of Political Economy 98, no. (5, Part 2) (1990): s71–s102.

———. "Increasing Returns and Long-Run Growth." Journal of Political Economy 94, no. 5 (1986): 1002–37.

Rudolf, Jean-philippe. "Contribution À L'analyse Empirique Des Processus de Croissance Endogène : Une Approche Méthodologique Centrée Sur Les Entreprises ,les Régions et Les Territoires." UNIVERSITE DE NEUCHATEL, 2000.

Samuelson, Paul a. "The Pure Theory of Public Expenditure." The Review of Economics and Statistics 36, no. 4 (2011): 387–389.

Sasmal, Ritwik, and Joydeb Sasmal. "Public Expenditure, Economic Growth and Poverty Alleviation." International Journal of Social Economics 43, no. 6 (2016): 604–618.

Savage, Scott J, Alan Schlottman, and Bradley S Wimmer. "Telecommunications Investment, Liberalization and Economic Growth." Related Publication 3, no. 30 (2003): 1–22.

Schultz, TW. "The Economic Importance of Human Capital in Modernization." Education Economics 1, no. 1 (1993): 13–19.

Scully, Gerald W. "Taxation and Economic Growth in New Zealand." Pacific Economic Review 1, no. 2 (1996): 169–177.

Seleteng, Monaheng, Manoel Bittencourt, and Reneé van Eyden. "Non-Linearities in Inflation-Growth Nexus in the SADC Region: A Panel Smooth Transition Regression Approach." Economic Modelling 30, no. 1 (2013): 149–156.

Servén, Luis. Uncertainty, Instability, and Irreversible Investment: Theory, Evidence, and Lessons for Africa. Working Paper. World Bank, 1996. https://doi.org/10.1596/1813-9450-1722.

Setti, M'hammed, Fatima-Zohra Mohamed-Cherif, and César Ducruet. "Les Ports Algériens Dans La Mondialisation: La Fin Du Paradoxe ?" Méditerranée, no. 116 (December 30, 2011): 85–93. Accessed September 21, 2019. http://journals.openedition.org/mediterranee/5410.

Sheikh, Munir A, Patrick Grady, and Paul H. Lapointe. "L'efficacité de La Politique Budgétaire En Économie Ouverte." revue d'analyse économique 56, no. 4 (1980): 1–37.

Siggel, Eckhard. "International Competitiveness and Comparative Advantage: A Survey and a Proposal for Measurement." Journal of Industry, Competition and Trade 6, no. 2 (2006): 137–159.

Sineviciene, Lina, and Asta Vasiliauskaite. "Fiscal Policy Interaction with Private Investment:

The Case of the Baltic States." Engineering Economics 23, no. 3 (2012): 233–241.
SIWI. Making Water a Part of Economic Development : The Economic Benefits of Improved Water. Commission on Sustainable Development (CSD). Sweden, 2005.
Skayannis, Pantoleon, and Maria-Erato Markatou. "Physical Infrastructure and Competitiveness : Theory and Praxis , Examples from the Telecommunications Sector." In 8th International Conference on Technology Policy and Innovation, 87–91. Łodz (Poland): In Katner,W.J., 2005.
Smadhi, D., and L Zella. "Variabilite de La Pluviometrie et Son Impact Sur La Production Cerealiere Au Nord de l'Algerie. Periode (1970-2009)." Sciences & Technologie 35, no. 2012 (2012): 55–63.
Snieska, Vytautas, and Ineta Simkunaite. "Socio-Economic Impact of Infrastructure Investments." Engineering Economics 3, no. 3 (2009): 16–25.
Solow, R. "A Contribution to the Theory of Economic Growth." Quarterly Journal of Economics 70, no. 1 (1956): 65–94.
Solow, Robert M. "Technical Change and the Aggregate Production Function." The Review of Economics and Statistics 39, no. 3 (1957): 312–320.
Sood, A., and A. Basu. "Competitiveness, Productivity, and Growth." Global Journal of Emerging Market Economies 5, no. 3 (2013): 347–378.
Staskevičiūtė, Giedrė, and Rima Tamošiūnienė. "The Evaluation of the National Competitiveness: Analysis of Existing Means." In The 6th International Scientific Conference "Business and Management 2010". Selected Papers, 495–503. Vilnius, Lithuania: Vilnius Gediminas Technical University Publishing House Technika, 2010.
Swan, T. W. "Economic Growth and Capital Accumulation." Economic record 32, no. 2 (1956): 334–361.
Tanzi, Vito, and Hamid Davoodi. "Corruption, Public Investment, and Growth." In The Welfare State, Public Investment, and Growth, 41–60, 1998. http://www.springerlink.com/index/10.1007/978-4-431-67939-4_4.
Tanzi, Vito, and Howell H Zee. "Fiscal Policy and Long-Run Growth." IMF Staff Papers 44, no. 2 (1997): 179–209.
Teruel, Romeo G., and Yoshimi Kuroda. "Public Infrastructure and Productivity Growth in Philippine Agriculture, 1974–2000." Journal of Asian Economics 16, no. 3 (2005): 555–576.
Truger, Achim. "Implementing the Golden Rule for Public Investment in Europe Safeguarding Public Investment and Supporting the Recovery." Materialien zu Wirtschaft und Gesellschaft, no. 138 (2015).
Ülengin, Füsun, Özgür Kabak, Sule Önsel, Emel Aktas, and Barnett R. Parker. "The Competitiveness of Nations and Implications for Human Development." Socio-Economic Planning Sciences 45, no. 1 (2011): 16–27.
Välilä, Timo, and Aaron Mehrotra. "Evolution and Determinants of Public Investment in Europe Evolution and Determinants of Public Investment in Europe." Fiscal studies 27, no. 4 (2005): 1–37.
Vedder, R.K., and L.E. Gallaway. "Government Size and Economic Growth." Joint Economic Committee (1998): 1–16.
Veganzones, Marie Ange. "Infrastructures , Investissement et Croissance : Un Bilan de Dix Années de Recherches." Etudes et Documents du CERDI 7 (2000): 1–39.
Vittorio, Daniele. "Public Spending and Regional Convergence in Italy." Journal of Applied Economic Sciences 4, no. 8 (2009): 318–329.
Wagstaff, Adam. "Poverty and Health Sector Inequalities." Bulletin of the World Health Organization 80, no. 2 (2002): 97–105.

Wang, Eric C. “Public Infrastructure and Economic Growth : A New Approach Applied to East Asian Economies.” Journal of Policy Modeling 24, no. 5 (2002): 411–435.

Weber, Barbara, and Hans Wilhelm Alfen. Infrastructure as an Asset Class Investment Strategies, Project Finance and PPP. EIB Papers. Vol. 15, 2010.

Weisbrod, Glen, and Arlee Reno. “Economic Impact of Public Transportation Investment.” The American Journal Of Managed Care 7, no. 16 Suppl (2009): S496–S501.

Weymouth, Stephen, and Richard Feinberg. “National Competitiveness in Comparative Perspective: Evidence from Latin America.” Latin American Politics and Society 53, no. 3 (2011): 141–159.

William Easterly, and Sergio Rebelo. “Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical Investigation.” National Bureau of Economic Research 32, no. 3 (1993): 417–458.

William Easterly, Sergio Rebelo, William Easterly, and Sergio Rebelo. “Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical Investigation.” Journal of Monetary Economics 32, no. 3 (1993): 417–458.

Williams, Evan, Kenneth Macdonald, and Vanessa Kind. “Unravelling the Competitiveness Debate.” European Environment 12, no. 5 (2002): 284–290.

Windrum, Paul, and Mark Tomlinson. “Knowledge-Intensive Services and International Competitiveness: A Four Country Comparison.” Technology Analysis and Strategic Management 11, no. 3 (1999): 391–408.

World Bank. Enhancing Competitiveness in an Uncertain World. Washington DC, 2014.

Wu, Shih Ying, Jenn Hong Tang, and Eric S. Lin. “The Impact of Government Expenditure on Economic Growth: How Sensitive to the Level of Development?” Journal of Policy Modeling 32, no. 6 (2010): 804–817.

Xavier Sala-i-Martin. The Global Competitiveness Report 2011-2012. Geneva, 2011.

Youcef, Berkane, and Mahali Kamel. “Estimation Des Effets de L’investissement En Ifrastructures Sur La Coissance Économique : Cas de l’Algérie.” In Evaluation Des Effets Des Programmes D’investissements Publics, 1–16. Sétif: Université Sétif 1, 2013.

Younis, Fizza. “Significance of Infrastructure Investment for Economic Growth.” Munich Personal RePEc Archive, no. 72659 (2016): 1–35.

Zagler, M., and G. Dürnecker. “Fiscal Policy and Economic Growth.” Journal of Economic Surveys 17, no. 3 (2003): 397–418.

الكتب باللغة الأجنبية

Acemoglu, Daron. Introduction to Modern Economic Growth. Princeton University Press. Princeton. New Jersey: Princeton University Press, 2009.

Aghion, Philippe, and Peter Howitt. Endogenous Growth Theory. MIT Press, 1997.

Alexandre, NSHUE Mbo Mokime. “Partie I. La Croissance Économique.” In Théories de La Croissance et Des Fluctuations Économiques, edited by Université Protestante au Congo. Université. Kinshasa – Lingwala: Département des Sciences Economiques, 2012.

Amable, B. “Un Survol Des Théories de La Croissance Endogène” in Michel Beine et Frédéric Docquier (dir.),), Croissance et convergence économiques des régions : Théories, faits et déterminants, De Boeck Université, Bruxelle (2002).

André, Robert, and Christine Delorme. L’Etat et L’économie. Seuil. Paris, 1983.

Barro, R J, and X Sala-I-Martin. Economic Growth Second Edition. Massachusetts Institute of Technology. Cambridge, Massachusetts London, England: The MIT Press, 2004.

Cockburn, John, Yazid Dissou, Jean-Yves Duclos, and Luca Tiberti. Infrastructure and Economic Growth in Asia, 2013.

De la Croix, David, and Philippe Michel. A Theory of Economic Growth: Dynamics and

Policy in Overlapping Generations. Cambridge University Press, 2004.
Fagerberg, Jan, David Mowery, and Richard Nelson. The Oxford Handbook of Innovation (Book). The Oxford Handbook of Innovation. Vol. 1, 2006.
Fan, Shenggen. Public Expenditures, Growth, and Poverty. Ifpri.Org. Baltimore, 2008.
Franz, Wolfgang. Hysteresis Effects in Economic Models. Empirical Economics, 1990.
Garelli, Stéphane. "Competitiveness of Nations : The Fundamentals." In IMD World Competitiveness Yearbook 2003, 702–713. Lausanne, 2003.
Hernando de Soto. "The Mystery of Capital : Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else." In The Mystery of Capital, 285, 2000.
Hickman, Bert g. International Productivity and Competitiveness. Oxford University Press. New York: Oxford University Press, 1992.
Keynes, J M. Théorie Général de L'emploi, de L'intéret et de La Monnaie Traduit de l'Anglais Par Jean- de Largentaye (1942). Payot. Vol. livres I, 1949.
Madiès, Thierry, and Jean-Claude Prager. Innovation et Compétitivité Des Régions, 2008.
Magaziner, Ira C, and Robert Reich. Minding America's Business : The Decline and Rise of the American Economy. Vol. 538, 1982.
Magrini, Stefano. "Regional (Di)Convergence." In Handbook of Regional and Urban Economics, 4:2741–2796, 2004.
Marshall, Alfred. Principles of economics. Edited by Macmillan & CO.LTD. Eigth Edit. London, 1890.
Michael, Spence, and Lewis Maureen. Health and Growth. Edited by Michael Spence and Maureen Lewis. Health and Growth. Washington, DC: The World Bank, 2009.
Mauro, Paolo. "The Effects of Corruption on Growth, Investment, and Government Expenditure: A Cross-Country Analysis." In Corruption and the Global Economy, 83–107, 1996.
Peacock, Alan T., and Jack Wiseman. The growth of public expenditure in the united kingdom. Edited by Peacock Alan T. and Wiseman Jack. Princeton University Press. Vol. 17. Princeton University Press, 1961.
Sachs, Jeffrey D. "Introduction to "Developing Country Debt and the World Economy." In Developing Country Debt and the World Economy, 35, 1989.
Smith, Adam. Recherches Sur La Nature et Les Causes de La Richesse Des Nations. Tome I (Traduction Française de Germain Garnier, 1881 À Partir de L'édition Revue Par Adolphe Blanqui En 1843.), 1776.
Snowdon, Brian, and HR Vane. Modern Macroeconomics: Its Origins, Development and Current State. Cheltenham, UK • Northampton, MA, USA: Edward Elgar Publishing, 2005.
Tassey, Gregory. Technology Infrastructure and Competitive Position. Boston, MA: Kluwer Academic, 1992.
Todaro, M.P, and S.C Smith. Economic Development. Boston: addisonYWesley Pearson, 2012.
Toye, John. Public Expenditure and Indian Development Policy 1960 - 1970. Edited by CUP Archive. Cambridge. Cambridge South Asian studies, 1981.
Weil, David. "Health and Economic Growth." In Handbook of Economic Growth, 2:1–64. Elsevier, 2014.
Zagha, R., and G. T. Nankani. Economic Growth in the 1990s Learning from a Decade of Reform. Washington,DC: World Bank, 2005.
Zhai, Fan. "Benefits of Infrastructure Investment : An Empirical Analysis." In Infrastructure for Asian Connectivity, 479. USA: Edward Elgar, 2012

أطروحات الدكتوراه باللغة الأجنبية

Ali, Seddi. “Compétitivité Économique : Quel Potentiel Pour l’Algérie ?,” Université d'Oran,Oran, 2013.

Dahbia, Laceb. “Mise a Niveau Et Problematique De Competitivite Dans La Demarche Strategique De L’Entreprise Industrielle Algerienne Face a L’Economie De Marche,” Universite Mouloud Mammeri de Tizi Ouzou , Tizi Ouzou, 2014.

Eid, Serge Emile. “Financing Infrastructure Projects.” American University of Beirut, 2008.

Garces, Juan-Pedro. “Three Essays on Education and Its Impact on Economic Growth and Development.” University of Connecticut, 2011.

Omar, Ait Mokhtar. “L’évolution de La Politique Des Dépenses Publiques Dans Le Contexte de La Mondialisation Cas Algérie 1999-2014.” Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2014.

Rudolf, Jean-philippe. “Contribution À L’analyse Empirique Des Processus de Croissance Endogène : Une Approche Méthodologique Centrée Sur Les Entreprises ,les Régions et Les Territoires.” Universite de Neuchatel, 2000.

التقارير السنوية باللغة الأجنبية

AMF. Arab Economies Competitiveness Report. Abou Dhabi, 2016.

ARPT. Rapport Annuel 2017, 2017.

Banque d’Algérie. Rapport annuel 2017 evolution economique et monetaire en Algerie, 2017. Accessed September 21, 2019.

Banque Mondiale. A La Recherche D’un Investissement Public de Qualité Une Revue Des Dépenses Publiques. Washington DC, 2007.

Banque Mondiale. Rapport de Suivi de La Situation Économique de l’Algérie“ Améliorer Les Résultats Éducatifs Afin de Développer Le Capital Humain, de Réduire Le Chômage Des Jeunes et de Repousser La Frontière Des Possibilités de Production”. Washington, DC, 2017.

Bilbao-Osorio, Beñat, Soumitra Dutta, and Bruno Lanvin. The Global Information Technology Report 2013 : Growth and Jobs in a Hyperconnected World. Geneva, 2013.

British Petroleum. BP Statistical Review of World Energy. British Petroleum. London, 2017.

CNUCED. Cadre de Politique Commerciale: Algerie - Politiques Commerciales et Diversification. New York, 2017. Accessed September 25, 2019.

———. Liens Entre La Concurrence, La Compétitivité et Le Développement. Genève, 2002.

Dencik, Jacob. Amélioration de La Compétitivité et de La Vitalité Économique. France, 2013.

Direction Organisation & Contrôle de Gestion. Retrospectives des trafics portuaires port d’Alger. Alger, 2017.

European Commission. European Competitiveness Report 2002. Commission Staff Working Document. Luxembourg, 2002.

FAO. La Situation Mondiale de L’alimentation et de L’agriculture : Investir Dans L’agriculture Pour Un Avenir Meilleur. Rome, 2012.

FMI. Government Finance Statistics Yearbook. Government Finance Statistics Division. Washington, DC, 1986.

———. Perspectives de L’économie Mondiale (Oct 2014) : Nuages et Incertitudes de L’après-Crise. Études Économiques Et Financières. Vol. octobre. Washington, DC, 2014.

———. Rapport Des Services Du Fmi Pour Les Consultations de 2016 Au Titre de L’article IV. Washington, DC, 2016.

French Ministry of Agriculture. Agricultural Policies around the World: Some Examples : Algeria. Paris, 2014.
Group, Oxford Business. The Report: Algeria 2017, 2017.
Ketels, Christian. "Competitiveness Frameworks Review An Analysis Conducted for the National Competitiveness Council Chairman's Foreword" (2016).
Klaus, Schwab, and Sala-i-Martin Xavier. The Global Competitiveness Report 2014-2015. Geneva, 2014.
Klaus Schwab, and Xavier Sala-i-Martín. The Global Competitiveness Report 2013-2014. Geneva, 2013.
———. The Global Competitiveness Report 2016–2017. World Economic Forum. Geneva, 2016.
Lopez-Claros, Augusto. The Global Competitiveness Report 2004-2005. World Economic Forum. Geneva, 2005.
Martin, Ronald L. A Study on the Factors of Regional Competitiveness. Draft Final Report for the European Commission Directorate-General Regional Policy, 2003.
MICL. "Compte Rendu de La Conférence Du Jeudi 15 Février 2018 À l'Ecole Nationale d'Administration « Moulay Ahmed MEDEGHRI »." In Projets Structurants Du Secteur Des Travaux Publics et Des Transports : Stratégie et Etat d'Exécution, 1–23, 2018.
Ministere des Transports. Politique gouvernementale dans le domaine des transports. Alger, 2015.
MPTTN. Indicateurs du développement des télécommunications, des Technologies et du numérique. Alger, 2018.
MPTTN. Indicateurs du développement des télécommunications, des technologies et du numérique, 2018.
Nations Unies. Liens entre la concurrence, la compétitivité et le développement. Vol. 1808, 2002.
O. Bessaoud, J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, and W. Khechimi. Rapport de Synthèse Sur L'agriculture En Algérie, 2019. Accessed September 23, 2019.
OBG. The Report : Algeria 2018. London, 2018.
———. The Report: Algeria 2017. London, 2017.
OCDE. FRANCE Redresser La Compétitivité. Paris, 2014.
———. PISA 2015 Results (Volume I) : Excellence and Equity in Education. Vol. I. Paris, 2016.
———. Pisa 2015 Results Policies and Practices for Successful Schools VOLUME II. Vol. II. Paris, 2015.
OCDE. Recommendation of the Council on Effective Public Investment Across Levels of Government. Paris, 2014.
OMC. Rapport de La Commission Macroéconomie et Santé de l'OMS. Genève, 2002.
Ondiege, Peter, Jennifer Mbabazi Moyo, and Audrey Verdier-chouchane. Developing Africa's Infrastructure for Enhanced Competitiveness. The Africa Competitiveness Report 2013. Genève, 2013.
ONS. Les Comptes Économiques de 2015 À 2018. Alger, 2018.
———. Rétrospective Des Comptes Économiques de 1963 À 2018. Alger, 2020.
Paye, JC. L'economie Fondee Sur Le Savoir. Observateur de l'OCDE. Vol. 96. Paris, 1996.
Schwab, K., and M. Porter. The Global Competitiveness Report 2008-2009. Geneva, 2008.
Schwab, K., M. E. Porter, and A. López-Claros. The Global Competitiveness Report 2007-2008. Genève, 2007.
Schwab, Klaus. The Global Competitiveness Report 2010–2011. World Economic Forum.

Geneva, 2010.
———. The Global Competitiveness Report 2019. Geneva, 2019.
Schwab, Klaus, Michael E Porter, and Jeffrey D Sachs. Global Competitiveness Report 2001 -2002. World Economic Forum. Geneva, 2002.
Schwab, Klaus, and Xavier Sala-i-Martin. The Global Competitiveness Report 2015-2016. World Economic Forum. Geneva, 2015.
Schwab, Klaus, and Xavier Sala-i-Martín. The Global Competitiveness Report 2017–2018. World Economic Forum. Geneva, 2017.
Schwab, Klaus, Xavier Sala-i-Martín, Børge Brende, Jennifer Blanke, Beñat Bilbao-Osorio, Ciara Browne, Gemma Corrigan, et al. The Global Competitiveness Report 2012-2013. Geneva, 2012.
Schwab, Klaus, Xavier Sala-i-Martin, and Robert Greenhill. The Global Competitiveness Report 2009-2010. World Economic Forum. Geneva, 2009.
SONATRACH. Rapport annuel 2017. Alger, 2017. Accessed September 23, 2019.
Stockholm International Water Institute. Making water a part of economic development the economic benefits of improved water. Water, 2005.
The World Bank. Nigeria Competitiveness and Growth. Access. Washington D.C., 2007.
Turrini, Alessandro. Public Investment and the EU Fiscal Framework. Directorate-General for Economic and Financial Affairs, European Commission. Vol. 202. Belgium, 2004.
UNCTAD. The Role of Public Investment in Social and Economic Development. United Nations New York and Geneva. New York and Geneva, 2009.
UNESCAP. Enhancing Regional Cooperation in Infrastructure Development Including That Related To Disaster Management. New York, 2006.
World Bank. Enhancing Competitiveness in an Uncertain World, 2014.
Xavier Sala-i-Martin. The Global Competitiveness Report 2011-2012. Geneva, 2011.
Zaafrane, H. Rapport de suivi de la situation économique de l'Algérie" Améliorer Les Résultats Éducatifs Afin de Développer Le Capital Humain, de Réduire Le Chômage Des Jeunes et de Repousser La Frontière Des Possibilités de Production"., 2017.

المقالات العلمية في الملتقيات الدولية باللغة الأجنبية

Goetz, Marta. "Cluster , Competitiveness , Attractiveness , Innovativeness – How Do They Fit Together ?" In Proceedings of the 5th International Conference on Innovation & Management (2008): 1–11.
Majerová, I, and J Nevima. "Macroeconomic Determinants of Competitiveness in the Countries of Visegrad Group plus." In Proceedings of the 2015 International Conference on Energy, Environment, Development and Economics (EEDE 2015), 296–302, 2015.
Prud'Homme, Rémy. "Infrastructure and Development." In Proceedings of the 2004 Annual Bank Conference on Development Economics, edited by World Bank, 46. Washington, 2004.
Vaľovská, Zlata. "Economic Growth , Public Expenditures and Competitiveness of European Economies under the Impact of the Economic Crisis." In Proceedings in ARSA-Advanced Research in Scientific Areas, 428–433, 2012.
Wieck, Reinhard, and Miguel Vidal. "Investment in Telecommunications Infrastructure, Growth, and Employment - Recent Research." In 21st European Regional ITS Conference, Copenhagen 2010, 15, 2010.

المواقع الإلكترونية المستخدمة

http://www.lafinancepourtous.com

http://www.banquemondiale.org

http://www.larousse.fr

http://www.dictionaryofeconomics.com

http://www.businessdictionary.com

http://www.statistiques.developpement-durable.gouv.fr

http://www.oxfordreference.com

http://www.economicsonline.co.uk

http://www.mataf.net

http://www.bsi-economics.org

https://www.collinsdictionary.com

http://www.toupie.org

http://www.ambassade-algerie.ch

http://www.ambassade-algerie-cameroun.org

http://www.aps.dz

https://www.afdb.org

https://www.portseurope.com

http://www.andi.dz

http://www.anbt.dz

https://donnees.banquemondiale.org

https://www.commerce.gov.dz

https://www.cmacgm-group.com

http://www.africa-bi.info

http://btp-dz.com

https://www.air-journal.fr/

http://www.metroalger-dz.com

https://www.mpttn.gov.dz

الملاحق

النموذج الأول

الملحق (1) : تقدير النموذج بإستخدام ARDL.

Dependent Variable: LN_PIB_H
Method: ARDL
Date: 03/28/20 Time: 21:07
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LN_AGRI LN_DEP_SOC LN_EDUCFORM LN_INFRA LN_R_D LN_SANT LN_SEC_PRIV LN_SOCECO LN_OP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 59049
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 1, 2, 0, 2, 2, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LN_PIB_H(-1)	0.337934	0.136666	2.472698	0.0280
LN_AGRI	-0.012684	0.013782	-0.920369	0.3741
LN_AGRI(-1)	-0.008759	0.012411	-0.705766	0.4928
LN_AGRI(-2)	-0.023205	0.013458	-1.724262	0.1083
LN_DEP_SOC	-0.006812	0.014590	-0.466873	0.6483
LN_DEP_SOC(-1)	-0.007510	0.013231	-0.567578	0.5800
LN_DEP_SOC(-2)	-0.022960	0.010191	-2.252984	0.0422
LN_EDUCFORM	0.042478	0.021815	1.947216	0.0734
LN_EDUCFORM(-1)	0.038281	0.022482	1.702754	0.1124
LN_EDUCFORM(-2)	0.101193	0.023793	4.252982	0.0009
LN_INFRA	-0.016986	0.016361	-1.038233	0.3181
LN_INFRA(-1)	-0.043110	0.018263	-2.360496	0.0345
LN_R_D	0.023540	0.009321	2.525467	0.0253
LN_R_D(-1)	0.029888	0.014699	2.033410	0.0629
LN_R_D(-2)	0.018713	0.012390	1.510331	0.1549
LN_SANT	-0.006749	0.002983	-2.262144	0.0415
LN_SEC_PRIV	-0.004126	0.008889	-0.464118	0.6502
LN_SEC_PRIV(-1)	0.031166	0.010678	2.918740	0.0120
LN_SEC_PRIV(-2)	0.022914	0.011049	2.073923	0.0585
LN_SOCECO	0.070787	0.032532	2.175907	0.0486
LN_SOCECO(-1)	0.027355	0.030505	0.896741	0.3862
LN_SOCECO(-2)	0.021144	0.018901	1.118655	0.2835
LN_OP	0.028928	0.022901	1.263206	0.2287
C	6.470799	1.449283	4.464827	0.0006

R-squared	0.998370	Mean dependent var	11.69306
Adjusted R-squared	0.995485	S.D. dependent var	0.131983
S.E. of regression	0.008868	Akaike info criterion	-6.361389
Sum squared resid	0.001022	Schwarz criterion	-5.316470
Log likelihood	141.6857	Hannan-Quinn criter.	-5.993006
F-statistic	346.1330	Durbin-Watson stat	2.522676
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق (2) : تقدير معاملات متغيرات نموذج بإستخدام ARDL (المدى القصير و الطويل).

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LN_PIB_H
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 1, 2, 0, 2, 2, 0)
Date: 05/17/20 Time: 21:52
Sample: 1980 2018
Included observations: 37

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_AGRI)	-0.012684	0.013782	-0.920369	0.3741
D(LN_AGRI(-1))	0.023205	0.013458	1.724262	0.1083
D(LN_DEP_SOC)	-0.006812	0.014590	-0.466873	0.6483
D(LN_DEP_SOC(-1))	0.022960	0.010191	2.252984	0.0422
D(LN_EDUCFORM)	0.042478	0.021815	1.947216	0.0734
D(LN_EDUCFORM(-1))	-0.101193	0.023793	-4.252982	0.0009
D(LN_INFRA)	-0.016986	0.016361	-1.038233	0.3181
D(LN_R_D)	0.023540	0.009321	2.525467	0.0253
D(LN_R_D(-1))	-0.018713	0.012390	-1.510331	0.1549
D(LN_SANT)	-0.006749	0.002983	-2.262144	0.0415
D(LN_SEC_PRIV)	-0.004126	0.008889	-0.464118	0.6502
D(LN_SEC_PRIV(-1))	-0.022914	0.011049	-2.073923	0.0585
D(LN_SOCECO)	0.070787	0.032532	2.175907	0.0486
D(LN_SOCECO(-1))	-0.021144	0.018901	-1.118655	0.2835
D(LN_OP)	0.028928	0.022901	1.263206	0.2287
CointEq(-1)	-0.662066	0.136666	-4.844401	0.0003

Cointeq = LN_PIB_H - (-0.0674*LN_AGRI -0.0563*LN_DEP_SOC + 0.2748 *LN_EDUCFORM -0.0908*LN_INFRA + 0.1090*LN_R_D -0.0102 *LN_SANT + 0.0755*LN_SEC_PRIV + 0.1802*LN_SOCECO + 0.0437 *LN_OP + 9.7736)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_AGRI	-0.067438	0.026118	-2.582055	0.0228
LN_DEP_SOC	-0.056310	0.025586	-2.200760	0.0464
LN_EDUCFORM	0.274824	0.056667	4.849782	0.0003
LN_INFRA	-0.090771	0.025181	-3.604734	0.0032
LN_R_D	0.108963	0.018206	5.985083	0.0000
LN_SANT	-0.010193	0.004464	-2.283341	0.0399
LN_SEC_PRIV	0.075453	0.013001	5.803704	0.0001
LN_SOCECO	0.180173	0.045288	3.978340	0.0016
LN_OP	0.043694	0.039456	1.107411	0.2882
C	9.773650	0.220773	44.270171	0.0000

الملحق (3) : إختبار فترة الإبطاء المثلى بإستخدام شعاع الذاتي الإنحدار VAR.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LN_PIB_H LN_INFRA LN_EDUCFORM LN_R_D LN_SANT LN_DEP_SOC LN
Exogenous variables: C
Date: 05/17/20 Time: 23:09
Sample: 1980 2018
Included observations: 37

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-7.027865	NA	1.19e-12	0.920425	1.355808	1.073918
1	289.4317	416.6459*	3.49e-17	-9.699013	-4.909797*	-8.010590
2	428.4504	120.2323	1.62e-17*	-11.80813*	-2.665080	-8.584775*

الملحق (4) : إختبار التكامل المشترك من خلال إختبار الحدود.

ARDL Bounds Test
Date: 05/17/20 Time: 21:59
Sample: 1982 2018
Included observations: 37
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.392769	9

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.88	2.99
5%	2.14	3.3
2.5%	2.37	3.6
1%	2.65	3.97

الملحق (5) : إختبار صلاحية النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Specification: LN_PIB_H LN_PIB_H(-1) LN_AGRI LN_AGRI(-1) LN_AGRI(-2) LN_DEP_SOC LN_DEP_SOC(-1) LN_DEP_SOC(-2) LN_EDUCFORM LN_EDUCFORM(-1) LN_EDUCFORM(-2) LN_INFRA LN_INFRA(-1) LN_R_D LN_R_D(-1) LN_R_D(-2) LN_SANT LN_SEC_PRIV LN_SEC_PRIV(-1) LN_SEC_PRIV(-2) LN_SOCECO LN_SOCECO(-1) LN_SOCECO(-2) LN_OP C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.869520	12	0.0861
F-statistic	3.495106	(1, 12)	0.0861

الملحق (6) : إختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.055909	Prob. F(2,11)	0.1743
Obs*R-squared	10.06743	Prob. Chi-Square(2)	0.0065

الملحق (7) : اختبار عدم ثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.546608	Prob. F(23,13)	0.9005
Obs*R-squared	18.19036	Prob. Chi-Square(23)	0.7471
Scaled explained SS	1.990985	Prob. Chi-Square(23)	1.0000

النموذج الثاني

الملحق (8) : تقدير النموذج بإستخدام ARDL.

Dependent Variable: LN_PIB_H
Method: ARDL
Date: 03/28/20 Time: 21:08
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LN_INFRA LN_ENROL LN_AGRI LN_SANT LN_SUPER LN_IDH LN_OP LN_SOCECO LN_CPI
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 512
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1, 0, 0, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LN_PIB_H(-1)	0.133219	0.202392	0.658223	0.5239
LN_INFRA	0.351255	0.084878	4.138347	0.0016
LN_INFRA(-1)	-0.112503	0.057645	-1.951646	0.0769
LN_ENROL	-0.296760	0.273948	-1.083271	0.3019
LN_ENROL(-1)	-0.511049	0.343969	-1.485740	0.1654
LN_AGRI	0.036367	0.013746	2.645644	0.0228
LN_AGRI(-1)	0.037000	0.014329	2.582149	0.0255
LN_SANT	0.050006	0.118039	0.423639	0.6800
LN_SUPER	-0.119882	0.083072	-1.443118	0.1769
LN_SUPER(-1)	-0.109204	0.048557	-2.248990	0.0460
LN_IDH	2.677181	0.641000	4.176571	0.0015
LN_OP	-0.011692	0.033595	-0.348041	0.7344
LN_SOCECO	0.010781	0.015510	0.695117	0.5014
LN_CPI	-0.118647	0.035403	-3.351363	0.0065
C	10.87301	2.367334	4.592937	0.0008

R-squared	0.998711	Mean dependent var	8.285211
Adjusted R-squared	0.997071	S.D. dependent var	0.151640
S.E. of regression	0.008206	Akaike info criterion	-6.474155
Sum squared resid	0.000741	Schwarz criterion	-5.748330
Log likelihood	99.16401	Hannan-Quinn criter.	-6.265143
F-statistic	608.9332	Durbin-Watson stat	2.918180
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق (9) : تقدير معاملات متغيرات نموذج بإستخدام ARDL (المدى القصير و الطويل).

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LN_PIB_H
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 0, 1, 0, 0, 0, 0)
Date: 05/17/20 Time: 22:28
Sample: 1990 2018
Included observations: 26

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_INFRA)	0.351255	0.084878	4.138347	0.0016
D(LN_ENROL)	-0.296760	0.273948	-1.083271	0.3019
D(LN_AGRI)	0.036367	0.013746	2.645644	0.0228
D(LN_SANT)	0.050006	0.118039	0.423639	0.6800
D(LN_SUPER)	-0.119882	0.083072	-1.443118	0.1769
D(LN_IDH)	2.677181	0.641000	4.176571	0.0015
D(LN_OP)	-0.011692	0.033595	-0.348041	0.7344
D(LN_SOCECO)	0.010781	0.015510	0.695117	0.5014
D(LN_CPI)	-0.118647	0.035403	-3.351363	0.0065
CointEq(-1)	-0.866781	0.202392	-4.282695	0.0013

Cointeq = LN_PIB_H - (0.2754*LN_INFRA -0.9320*LN_ENROL + 0.0846 *LN_AGRI + 0.0577*LN_SANT -0.2643*LN_SUPER + 3.0886*LN_IDH -0.0135*LN_OP + 0.0124*LN_SOCECO -0.1369*LN_CPI + 12.5441)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_INFRA	0.275447	0.073158	3.765119	0.0031
LN_ENROL	-0.931965	0.213626	-4.362605	0.0011
LN_AGRI	0.084642	0.025390	3.333663	0.0067
LN_SANT	0.057691	0.130505	0.442064	0.6670
LN_SUPER	-0.264295	0.100547	-2.628582	0.0235
LN_IDH	3.088647	0.493551	6.258005	0.0001
LN_OP	-0.013489	0.037817	-0.356705	0.7281
LN_SOCECO	0.012438	0.017225	0.722091	0.4853
LN_CPI	-0.136883	0.019398	-7.056530	0.0000
C	12.544128	1.083372	11.578776	0.0000

الملحق (10) : إختبار فترة الإبطاء المثلى بإستخدام شعاع الذاتي الإنحدار VAR.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LN_PIB_H LN_INFRA LN_ENROL LN_AGRI LN_SANT LN_SUPER LN_IDH L
Exogenous variables: C
Date: 05/17/20 Time: 23:15
Sample: 1990 2018
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	379.7676	NA	2.10e-25	-28.44366	-27.95978	-28.30432
1	751.4441	428.8575*	3.11e-34*	-49.34185*	-44.01914*	-47.80910*

الملحق (11) : إختبار التكامل المشترك من خلال إختبار الحدود.

ARDL Bounds Test
Date: 05/17/20 Time: 22:29
Sample: 1991 2018
Included observations: 26
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.73067	9

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.88	2.99
5%	2.14	3.3
2.5%	2.37	3.6
1%	2.65	3.97

الملحق (12) : إختبار صلاحية النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Specification: LN_PIB_H LN_PIB_H(-1) LN_INFRA LN_INFRA(-1) LN_ENROL LN_ENROL(-1) LN_AGRI LN_AGRI(-1) LN_SANT LN_SUPER LN_SUPER(-1) LN_IDH LN_OP LN_SOCECO LN_CPI C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.484902	10	0.1684
F-statistic	2.204933	(1, 10)	0.1684

الملحق (13) : إختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.194545	Prob. F(1,10)	0.0677
Obs*R-squared	7.683104	Prob. Chi-Square(1)	0.0056

الملحق (14) : اختبار عدم ثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.021517	Prob. F(14,11)	0.4946
Obs*R-squared	14.69621	Prob. Chi-Square(14)	0.3992
Scaled explained SS	1.397740	Prob. Chi-Square(14)	1.0000

النموذج الثالث

الملحق (15) : تقدير النموذج بإستخدام ARDL.

Dependent Variable: LN_PIB_H
Method: ARDL
Date: 04/04/20 Time: 11:18
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LN_INV LN_COMP LN_CPI LN_TCH
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 162
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LN_PIB_H(-1)	0.644364	0.184109	3.499912	0.0018
LN_PIB_H(-2)	-0.179362	0.142693	-1.256976	0.2204
LN_INV	-0.017556	0.019270	-0.911046	0.3710
LN_INV(-1)	-0.037193	0.020279	-1.834106	0.0786
LN_COMP	0.058569	0.026398	2.218662	0.0358
LN_COMP(-1)	0.069874	0.021305	3.279721	0.0031
LN_CPI	0.038511	0.081292	0.473745	0.6398
LN_CPI(-1)	-0.137836	0.134232	-1.026845	0.3143
LN_CPI(-2)	0.174652	0.071850	2.430789	0.0226
LN_TCH	0.072041	0.038104	1.890660	0.0703
LN_TCH(-1)	-0.078724	0.035584	-2.212305	0.0363
C	5.717087	0.957719	5.969483	0.0000

R-squared	0.992134	Mean dependent var	11.69306
Adjusted R-squared	0.988673	S.D. dependent var	0.131983
S.E. of regression	0.014047	Akaike info criterion	-5.436232
Sum squared resid	0.004933	Schwarz criterion	-4.913772
Log likelihood	112.5703	Hannan-Quinn criter.	-5.252040
F-statistic	286.6542	Durbin-Watson stat	2.257547
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق (16) : تقدير معاملات متغيرات نموذج بإستخدام ARDL (المدى القصير و الطويل).

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LN_PIB_H
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 2, 1)
Date: 05/17/20 Time: 22:39
Sample: 1980 2018
Included observations: 37

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN_PIB_H(-1))	0.179362	0.142693	1.256976	0.2204
D(LN_INV)	-0.017556	0.019270	-0.911046	0.3710
D(LN_COMP)	0.058569	0.026398	2.218662	0.0358
D(LN_CPI)	0.038511	0.081292	0.473745	0.6398
D(LN_CPI(-1))	-0.174652	0.071850	-2.430789	0.0226
D(LN_TCH)	0.072041	0.038104	1.890660	0.0703
CointEq(-1)	-0.534998	0.095340	-5.611484	0.0000

Cointeq = LN_PIB_H - (-0.1023*LN_INV + 0.2401*LN_COMP + 0.1408 *LN_CPI -0.0125*LN_TCH + 10.6862)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_INV	-0.102334	0.036070	-2.837072	0.0089
LN_COMP	0.240080	0.022521	10.660400	0.0000
LN_CPI	0.140801	0.023879	5.896482	0.0000
LN_TCH	-0.012491	0.045328	-0.275567	0.7851
C	10.686187	0.310530	34.412719	0.0000

الملحق (17) : إختبار فترة الإبطاء المثلى بإستخدام شعاع الذاتي الإنحدار VAR.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LN_PIB_H LN_INV LN_COMP LN_CPI LN_TCH
Exogenous variables: C
Date: 05/17/20 Time: 23:22
Sample: 1980 2018
Included observations: 36

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	17.91238	NA	3.36e-07	-0.717354	-0.497421	-0.640592
1	241.8313	373.1983	5.41e-12	-11.76841	-10.44881	-11.30783
2	288.8358	65.28397*	1.74e-12	-12.99088	-10.57161*	-12.14649*
3	318.7153	33.19949	1.67e-12*	-13.26196*	-9.743032	-12.03376

الملحق (18) : إختبار التكامل المشترك من خلال إختبار الحدود.

ARDL Bounds Test
Date: 05/17/20 Time: 22:40
Sample: 1982 2018
Included observations: 37
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.149364	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

الملحق (19) : إختبار صلاحية النموذج.

Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Specification: LN_PIB_H LN_PIB_H(-1) LN_PIB_H(-2) LN_INV LN_INV(-1) LN_COMP LN_COMP(-1) LN_CPI LN_CPI(-1) LN_CPI(-2) LN_TCH LN_TCH(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.756921	24	0.4565
F-statistic	0.572930	(1, 24)	0.4565

الملحق (20) : إختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.680092	Prob. F(2,23)	0.5165
Obs*R-squared	2.065945	Prob. Chi-Square(2)	0.3559

الملحق (21) : اختبار عدم ثبات التباين.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.510435	Prob. F(11,25)	0.8781
Obs*R-squared	6.785841	Prob. Chi-Square(11)	0.8162
Scaled explained SS	3.749688	Prob. Chi-Square(11)	0.9767

الملحق (22) : نتائج إختبار Granger للسببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/17/20 Time: 22:53
Sample: 1980 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LN_INV does not Granger Cause LN_PIB_H	37	0.54945	0.5826
LN_PIB_H does not Granger Cause LN_INV		0.33993	0.7144
LN_COMP does not Granger Cause LN_PIB_H	37	6.89959	0.0032
LN_PIB_H does not Granger Cause LN_COMP		1.01724	0.3730
LN_CPI does not Granger Cause LN_PIB_H	37	3.92835	0.0298
LN_PIB_H does not Granger Cause LN_CPI		2.25153	0.1217
LN_TCH does not Granger Cause LN_PIB_H	37	1.10626	0.3431
LN_PIB_H does not Granger Cause LN_TCH		1.22670	0.3067
LN_COMP does not Granger Cause LN_INV	37	2.74237	0.0796
LN_INV does not Granger Cause LN_COMP		0.99508	0.3808
LN_CPI does not Granger Cause LN_INV	37	1.02678	0.3697
LN_INV does not Granger Cause LN_CPI		1.03237	0.3677
LN_TCH does not Granger Cause LN_INV	37	0.81125	0.4532
LN_INV does not Granger Cause LN_TCH		2.72252	0.0809
LN_CPI does not Granger Cause LN_COMP	37	2.25308	0.1215
LN_COMP does not Granger Cause LN_CPI		0.33806	0.7157
LN_TCH does not Granger Cause LN_COMP	37	7.61130	0.0020
LN_COMP does not Granger Cause LN_TCH		1.45611	0.2482
LN_TCH does not Granger Cause LN_CPI	37	2.37223	0.1095
LN_CPI does not Granger Cause LN_TCH		0.83505	0.4431

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين الإستثمارات العمومية، التنافسية و النمو الإقتصادي في الجزائر، و ذلك عن طريق دراسة كمية تلقي الضوء على الأثر الذي يمكن أن يكون للإستثمارات العمومية و التنافسية على النمو الإقتصادي في بلد تبنى مؤخرا إقتصاد السوق ، و هذا يتأتى بدراسة دور الإستثمار العمومي في خلق ظروف مناسبة للتنافسية الإقتصادية من جهة، و من جهة أخرى إظهار القنوات الناقلة للأثار التي ولّدتها الإستثمارات العمومية على التنافسية و بالتالي على النمو الإقتصادي في الجزائر.

من بين نتائج الدراسة وجدنا أن إجمالي الإستثمارات العمومية تأثر سلبا على النمو الإقتصادي بينما تأثر التنافسية الكلية إيجابا على النمو الإقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : الإستثمارات العمومية ، التنافسية ، النمو الإقتصادي ، تدخل الدولة ، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL).

Résumé

L'objectif de cette étude est de tenter de déterminer la nature de la relation entre les investissements publics, la compétitivité et la croissance économique en Algérie. Il s'agit, à travers cette étude quantitative, de mettre en évidence l'impact que peuvent avoir les investissements publics et la compétitivité sur la croissance économique dans un pays qui a basculé récemment dans l'économie de marché. Pour ce faire, il y a lieu d'étudier le rôle de l'investissement public dans la génération des conditions de la compétitivité économique, d'une part, et d'autre part, de mettre en évidence les canaux de transmission des effets générés par l'investissement public sur la compétitivité et, par ricochet, sur la croissance économique.

Parmis les résultats obtenus, les investissements publics globals ont un effet négatif sur la croissance économique tandis que la compétitivité a un effet positif sur la croissance économique en Algérie.

Mots clés : Investissements publics, Compétitivité, Croissance économique, Intervention de l'Etat, ARDL.

Abstract

The objective of this study is to try to determine the nature of the relationship between public investment, competitiveness and economic growth in Algeria. The aim of this quantitative study is to highlight the impact that public investment and competitiveness can have on economic growth in a country that has recently turned into a market economy. To do this, it is necessary to study the role of public investment in the generation of conditions for economic competitiveness, on the one hand, and on the other hand, to highlight the channels of transmission of the effects generated. by public investment on competitiveness and, by extension, on economic growth.

Among the results obtained, overall public investments have a negative effect on economic growth while competitiveness has a positive effect on economic growth in Algeria.

Keywords : Publics investments , Competitiveness ,Economic growth, State intervention, ARDL.